

# المكائنة البصيرة

في

احكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه الحديث الشيخ يوسف البحراني

محققه رعاي عليه محمد تقي الايرواني

دار الاضواء  
بيروت











المَدَائِقُ الْبَصَرِيَّةُ  
أحكام العمارة الظاهرة

الطبعة الثانية مصححة  
جميع الحقوق محفوظة  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الأضواء

بيروت - القبيه - مشارط عبد الله الحاج - بناية المرحمة  
ص.ب. ٥٥/١٠ - بريق القبيه - حيدر

# الجدائق النبوية

في احكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجزائري

المؤلف سنة ١١٨٦ هـ

حقيقته وحقه عليه ، محمد بن يحيى الايراني

الجزء التاسع

دار الأضواء

سميرت • لبنان

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله اجمعين .

### المقصد الثاني

في ما يلحق الصلاة من قواطعها وسهوها وشكوكها ، وتفصيل الكلام فيه يتوقف على بسطه في مطالب :

( الأول ) - في قواطعها ، ومنها ما يقطعها عمداً وسهواً على الخلاف الآتي ومنها ما لا يقطعها إلا عمداً ، ومنها ما يكون الأفضل تركه وان لم يقطعها ، واطلاق القطع عليه تجوز باعتبار قطع فضلها ، فهنا مقامات ثلاثة :

( الأول ) - في ما يقطعها عمداً وسهواً ، لاخلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في بطلان الصلاة بترك الطهارة عمداً او سهواً ، والظاهر ان الحكم للذكور اجماعى نصاً وفتوى ، وكذا لاخلاف في بطلانها بمبطلات الطهارة من حدث اكبر أو اصغر اذا كان عن عمد ، نقل الاجماع على ذلك جماعة من الاصحاب : منهم - العلامة . إلا ان الظاهر من كلام ابن بابويه - كما سيأتى ان شاء الله تعالى في مسألة من ترك ركعتين من الصلاة ساهياً فانه يأتي بها وان بلغ الصين - خلافه



ويمكن إلحاق هذا الفرد بالسهو أيضاً على نحو مسألة من تكلم في الصلاة عامداً بعد التسليم بناء على تمام صلاته ثم ظهر نقصانها فانه يتمها وتكون صلاته صحيحة فلا يخالف الاجماع المدعى في المقام .

إنما الخلاف في ما لو احدث ساهياً ، فاقول المشهور البطلان بل ادعى عليه العلامة في التذكرة الاجماع فقال انه مبطل للصلاة اجماعاً . وقال في النهاية لو شرع متطهراً ثم احدث ذاكراً للصلاة أو ناسياً لها بطلت صلاته اجماعاً اذا كان عن اختياره . ونسبه المحقق في المعتبر الى الخمسة . إلا ان كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) هنا لا يخلو من اجمال ، فان ظاهر كلامهم ان محل الخلاف في المسألة من أحدث في صلاته ساهياً ، والمتبادر من هذا انه احدث ناسياً على انه ليس في الصلاة بل سها عن كونه فيها ، فهو في الحقيقة متعمد للحدث لكنه ساه عن الصلاة كمن تكلم في الصلاة ساهياً ، فان كلامه وان كان عن عمد إلا انه سها عن كونه في الصلاة ، مع ان القول المنقول عن المرتضى والشيخ في هذا المقام وهو اعادة الوضوء والبناء إنما هو في من سبقه الحدث اى خرج منه من غير اختياره ، قال في المنتهى اما الناسى اذا سبقه الحدث فان اكثر اصحابنا اوجبوا عليه الاستناف بعد الطهارة ، وقال الشيخ في الخلاف والسيد المرتضى في المصباح اذا سبقه الحدث فقيه روائتان وهكذا عبار من نقل عنهما ذلك ، والظاهر ان مرجع الجميع الى امر واحد وهو من أحدث غير متعمد لذلك في الصلاة اما بان يسبقه من غير اختياره او بان يسهو عن كونه في الصلاة . وقد تقدم مذهب الشيخين في باب التيمم من تخصيص الحكم بالتيمم اذا احدث في الصلاة لا عن عمد ثم وجد الماء فانه يتوضأ ويبنى .

وكيف كان فالواجب الرجوع الى ما ورد في المسألة من الاخبار عنهم (عليهم السلام) ويان ما يفهم منها في المقام :

فقول اما ما يدل على القول المشهور فانه ما ذكره جملة من الاصحاب وهو ان الطهارة شرط في صحة الصلاة فيكون اتفائها موجبا لاتفاء الصلاة قضية للشرطية

— ٤ — (الحدث سهواً هل يطل الصلاة ؟) ج ٩

ومنه - رواية أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) (١) انها كانوا يقولان : « لا يقطع الصلاة إلا أربعة : الخلاء والبول والرج والصوت » رواه الكليني عنه في الموثق .

وما رواه الشيخ عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال « سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حب القرع كيف يصنع ؟ قال ان كان خرج نظيفاً من العذرة فليس عليه شيء ولم ينقض وضوءه ، وان خرج متلطخاً بالعذرة فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في صلاته قطع الصلاة واعاد الوضوء والصلاة » .

وما رواه الشيخ عن الحسن بن الجهم (٣) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل صلى الظهر او العصر فاحثت حين جلس في الرابعة ؟ قال ان كان قال : « اشهد أن لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله » فلا يعيد وان كان لم يتشهد قبل ان يحدث فليعد » .

وما رواه في قرب الاسناد عن علي بن جعفر (٤) ونحوه في كتاب المسائل عن اخيه (عليه السلام) (٥) قال : « سألت عن رجل يكون في صلاته فيعمل ان ربحاً قد خرجت منه ولا يجد ربحاً ولا يسمع صوتاً ؟ قال يعيد الوضوء والصلاة ولا يعتد بشيء مما صلى اذا علم ذلك يقيناً » .

ويعضده ايضاً رواية أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٦) قال : « سألت عن الرجل يخفق وهو في الصلاة فقال ان كان لا يحفظ حدثاً منه ان كان فعليه الوضوء واعادة الصلاة وان كان يستيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا اعادة » وما رواه في التهذيب عن الحسين بن حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٧)

(١) و(٣) و(٤) و(٥) و(٧) الوسائل الباب ١ من قواطع الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٥ من نواقض الوضوء

(٦) الوسائل الباب ٣ من نواقض الوضوء

قال : « اذا احس الرجل ان ثوبه بللا وهو يصلي فليأخذ ذكره بطرف ثوبه فيمسحه  
بفخذه فان كان بللا يعرف فليتوضأ وليعد الصلاة وان لم يكن بللا فذلك من  
الشيطان ، اقول يجب حمله على ما اذا لم يستبرى قبل وضوئه .

واورد على الدليل الاول ان المعتبر عدم وقوع شيء من اجزاء الصلاة بدون  
الطهارة واما اشتراط عدم تخلل الحدث في الاثناء فممنوع .

وفيه ان الصلاة ليست عبارة عن تلك الاجزاء بالخصوص من قراءة وركوع  
وسجود ونحوها بل هي عبارة عن ذلك وعن ما بينها من الإنتقالات لقولهم ( عليهم  
السلام ) في ما تقدم (١) من الأخبار ، تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، وجواز  
بعض الافعال الخارجة عنها في اثباتها لدليل كفصل الرعاف ونحوه لا يستلزم جواز  
ما لا دلائل عليه .

واورد على الأخبار الطعن بضعف السند وهو على ما عرفت من طريقتنا  
غير واضح ولا معتمد ، وبالجملة فالروايات المذكورة ظاهرة في القول المذكور تمام  
الظهور إلا انها معارضة بما هو اصح سنداً واكثر عدداً من اخبار القولين الآخرين  
وها أنا اسوق لك جملة ما وقفت عليه من اخبار المسألة زيادة على ما تقدم  
وابين الوجه فيها بما اتضح لي دليله وظهر لي سبيله :

فاقول - وبالله التوفيق - من الأخبار المشار اليها ما رواه الشيخ في الصحيح  
عن الفضيل بن يسار (٢) قال : « قلت لابي جعفر ( عليه السلام ) اكون في الصلاة  
فاجد غمزاً في بطني أو اذى أو ضرباً ؟ فقال انصرف ثم توضأ وابن على ما مضى  
من صلاتك ما لم تنقض الصلاة بالكلام متعمداً ، فان تكلمت ناسياً فلا شيء  
عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً . قلت فان قلب وجهه عن القبلة ؟ قال  
نعم وان قلب وجهه عن القبلة ، قال المرتضى (رضي الله عنه) على ما نقل عنه : لو لم  
يكن الاذى والغمز ناقضاً لم يأمره بالانصراف .

وما رواه الشيخ عن أبي سعيد القباط (١) قال : « سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وجد غمراً في بطنه أو أذى أو عصراً من البول وهو في الصلاة المكتوبة في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة ؟ قال فقال اذا أصاب شيئاً من ذلك فلا بأس ان يخرج لحاجته تلك فيتوضأ ثم ينصرف الى مصلاه الذي كان يصلي فيه فيبني على صلاته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم ينقض الصلاة بكلام . قال قلت وان التفت يميناً وشمالاً او ولى عن القبلة ؟ قال نعم كل ذلك واسع إنما هو بمنزلة رجل سها فانصرف في ركعة أو ركعتين أو ثلاث من المكتوبة فإنما عليه ان يبني على صلاته . »

وما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصيبه الغمز في بطنه وهو يستطيع ان يصبر عليه أيسل على تلك الحال او لا يصلي ؟ قال فقال ان احتمل الصبر ولم يخف اجمالا عن الصلاة فليصل وليصبر ، ومفهومه انه لو لم يستطع الصبر فانه يجوز له القطع ، واما انه بعد القطع ما حكمه فالخبر يحمل في ذلك . »

ونحو ذلك قوله (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي (٣) : « وان كنت في الصلاة فوجدت غمراً فانصرف إلا ان يكون شيئاً تصبر عليه من غير اضرار بالصلاة . »

وبعض ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) قال : « قلت له رجل دخل في الصلاة وهو متيمم فصلى ركعة ثم احدث فاصاب الماء ؟ قال يخرج ويتوضأ ثم يبني على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم . »

وفي الصحيح عن زرارة (٥) قال : « قلت له رجل دخل في الصلاة وهو

(١) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١ من قواطع الصلاة (٢) الوسائل الباب

٨ من قواطع الصلاة. والمسؤول في كتب الحديث هو أبو الحسن (ع) (٣) ص ٧



متميم فصلى ركعة واحداً فاصاب ماء ؟ قال يخرج ويتوضأ ويبنى على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم .  
وهذان الخبران وإن كانا مורدهما التيمم خاصة إلا أنهما دالان على ان وقوع الحدث في الصلاة غير مبطل كما هو القول المشهور .

ويزيد تأييداً أيضاً ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح أو الحسن إبراهيم بن هاشم عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) « في الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه من السجدة الأخيرة وقبل أن يتشهد ؟ قال يهزأ فيتوضأ فان شاء رجع الى المسجد وان شاء ففي بيته وان شاء حيث شاء يقعد فيتشهد ثم يسلم ، وان كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته ،

وما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير ؟ قال تمت صلاته وإنما التشهد سنة في الصلاة فيتوضأ ويجلس مكانه أو مكاناً نظيفاً فيتشهد ، .

وما رواه الكليني عن عبيد بن زرارة في الموثق عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سألت عن رجل صلى الفريضة فلما فرغ ورفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الرابعة أحدث ؟ فقال أما صلاته فقد مضت وبقي التشهد وإنما التشهد سنة في الصلاة فليتوضأ وليعد الى مجلسه أو مكان نظيف فيتشهد ، .

وهذه الأخبار وإن كانا موردها خاصاً بالحدث قبل التشهد الأخير إلا أنه لا خلاف في وجوب التشهد وأنه جزء من الصلاة وحيث أن يكون الحدث واقعاً في الصلاة وغير مبطل لها خلافاً للشهور كما عرفت .

وظاهر الصدوق القول بهذه الأخبار الأخيرة حيث قال في الفقيه : ان

---

(١) و(٣) الوسائل الباب ١٣ من التشهد

(٢) الوسائل الباب ١٣ من التشهد . وفي الوسائل « عبيد بن زرارة ، وفي التهذيب

ج ١ ص ٢٢٦ والوافي باب « الحدث والنوم في الصلاة » كما هنا .

رفعت رأسك من السجدة الثانية في الركعة الرابعة واحذثت فان كنت قد قلت الشهادتين فقد مضت صلاتك وان لم تكن قلت ذلك فقد مضت صلاتك فتوضاً ثم عد الى مجلسك فتشهد . انتهى . قال شيخنا المجلسي ( قدس سره ) في البحار : ويشمل ظاهر كلامه العمدة ايضاً ولا يخلو من قوة . انتهى .

اقول - وبالله التوفيق والهداية الى سواء الطريق - لا يخفى ان الاخبار المتقدمة التي هي مستند القول المشهور وان ضعف سندها فانها هي الاوفق بالقبول والمطابقة للقواعد الشرعية والاصول مضافا الى الاحتياط المطلوب في الدين لذوى الالباب والعقول ، وان ما سواها وان صح سندها بهذا الاصطلاح المحدث إلا انها لا تخلو من الخلل والتصور الزائد ذلك على ما فيها من المخالفة لاجبار القول المشهور .

فاما صحيحة الفضيل بن يسار فلا دلالة فيها على محل البحث ، فان ظاهرها إنما هو من وجد في بطنه تلك الاشياء من غمز او أذى أو ضربان وشي \* ، من هذه الاشياء ليس يحدث اصلاً اتفاقاً ، وليس في سؤاله انه احدث فامرّه ( عليه السلام ) بالانصراف عن الصلاة في تلك الحال وبقضاء الحاجة ثم الوضوء والبناء . واما جواب صاحب المدارك عن ذلك بان التعبير عن قضاء الحاجة بالانصراف شائع ليس في محله ، فان هذا الكلام إنما هو من الإمام ( عليه السلام ) ومحل الإشكال إنما هو في السؤال حيث لم يتضمن وقوع الحدث بالفعل وانما تضمن وقوع هذه الأوجاع الناشئة من حبس النائط . ومثله في ما ذكرناه خبر القهط .

نعم لقائل أن يقول انه يمكن حمل الخبرين المذكورين على من حصل له شيء من هذه الامور المذكورة على وجه يخاف مبادرة الحدث وعدم امكان اتمام الصلاة فانه يجوز له قطع الصلاة وقضاء الحاجة والوضوء ثم البناء على ما فعل . ويشهد لذلك ما ذكرناه من صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج وكلامه ( عليه السلام ) في الفقه فانها وان كانا مطلقين بالنسبة الى العود والبناء الا أنه يمكن حمل اطلاقهما على ما دل عليه الخبر ان المذكوران من العود بعد القطع والبناء وتكون هذه الروايات دالة على

هذا الحكم وان لم يقتل به أحد من الأصحاب .

وكيف كان فالخبران المذكوران بناء على ما ذكرناه خارجان عن فرض المسألة نعم فيها دلالة على بطلان الصلاة بتخلل الحدث ، والأظهر عندى حملها على التقية (١) التي هي في الأحكام الشرعية أصل كل بلية . على ان فيها ايضاً اشكالا من وجه آخر وهو ما تضمناه من الفرق بين الكلام متعمداً وبين الاستدبار وان الصلاة تبطل بالأول دون الثاني وهو خلاف ما دلت عليه الأخبار وكلمة الأصحاب من غير خلاف يعرف .

واما صحيحنا زرارة الواردتان بالنسبة الى التيمم فقد تقدم البحث فيها في باب التيمم ، وقد تقدم (٢) في كلام المحقق الشيخ حسن في المتقى حمل الخبرين المذكورين على معنى لا يخالف الأخبار المتقدمة ، وملخصه ان المراد بالصلاة في قوله : يبنى على ما مضى من صلاته ، هي الصلاة التي صلاها بالتيمم تامة قبل هذه الصلاة التي احدث فيها ، ومرجعه الى أن هذه الصلاة قد بطلت بالحدث وانه يخرج ويتوضأ من هذا الماء الموجود ولا يعيد ما صلى بهذا التيمم وان كان في الوقت ، قال : ويكون قوله (عليه السلام) في آخر الكلام : : ائتني صلى بالتيمم ، قرينة قوية على ارادة هذا المعنى ، فيكون مفاد الخبرين حيثئذ عدم وجوب اعادة الصلاة الواقعة بالتيمم بعد وجدان الماء . وهو معنى صحيح وارد في اخبار كثيرة مضى بعضها . انتهى . وهو جيد وبه ينطبق الخبران المذكوران على مقتضى الاصول الشرعية والقواعد المارعية مع قرب احتمال التقية (٣) .

واما الأخبار الأخيرة الدالة على صحة الصلاة مع حصول الحدث بعد السجدة الأخيرة وقبل التشهد فقد تقدم البحث فيها في فصل التشهد .

(١) و (٢) ارجع الى التعليقة ١ ص ٤٤٨ ج ٨ والتعليقة ١ ص ٢٨٧ ج ٤

(٢) ج ٤ ص ٣٩٢

وبالجملة فان التمسك بذيل الاحتياط في أمثال هذه الأحكام طريق النجاة .  
والله العالم .

(المقام الثاني) — في ما يطلها عمداً ، قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأن كل من أخل بواجب من واجبات الصلاة عمداً أو جهلاً من اجزاء الصلاة كالقراءة والركوع والسجود أو صفاتها كالطمأنينة في حال القراءة مثلاً أو شرائطها كالوقت والاستقبال وستر العورة بطلت صلاته ، قالوا وهذه كليلة ثابتة في جميع موارد عدا الجهر والاختفات فان الجاهل يعذر فيها كما تقدم في فصل القراءة .

وهنا اشياء قد صرح بها الأصحاب (رضوان الله عليهم) في هذا الباب لا بد من ذكرها تفصيلاً والكلام فيها تحقيقاً ودليلاً :  
(الأول) — وضع اليدين على الشمال حال القيام فوق السرة أو تحتها وهو المسمى بالتكف والتكفير .

وقد اختلف الأصحاب هنا في موضعين : (الموضع الأول) في حكمه فالمشهور بين الأصحاب التحريم بل نقل المرتضى والشيخ عليه اجماع الفرقة ، ونقل عن ابن الجنيد انه جعل تركه مستحباً وعن أبي الصلاح انه جعل فعله مكروهاً واختاره المحقق في المعتبر .

واستدل على القول المشهور بالإجماع المنقول ، وبالإحتياط ، وبأن أفعال الصلاة متلقاة من الشرع ولا شرع هنا ، وبأنه فعل كثير خارج عن الصلاة .

وبما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « قلت الرجل يضع يده في الصلاة وحكى النبي على اليسرى ، قال ذلك التكفير فلا تفعل » .

وعن حريز عن رجل عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « لا تكفر إنما



يصنع ذلك المجوس ، ونحوه قوله ( عليه السلام ) في حسنة زرارة المتقدمة في صدر الباب (١) « ولا تكفر وإنما يفعل ذلك المجوس » .

اقول : ويدل عليه أيضاً ما رواه في الخصال عن ابى بصير ومحمد بن مسلم عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٢) قال : « قال امير المؤمنين ( عليه السلام ) لا يجمع المؤمن يديه في صلاته وهو قائم بين يدي الله عز وجل يشبه بأهل الكفر يعنى المجوس » .

وروى في دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٣) انه قال : « اذا كنت قائماً في الصلاة فلا تضع يدك اليمنى على اليسرى ولا اليسرى على اليمنى فان ذلك تكفير أهل الكتاب ولكن ارسلمها ارسالا فانه اخرى ان لا تشغل نفسك عن الصلاة » .

وروى الحميرى في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (٤) قال : « قال على بن الحسين ( عليه السلام ) وضع الرجل احدى يديه على الاخرى في الصلاة عمل وليس في الصلاة عمل » .

وروى على بن جعفر في كتابه عن اخيه ( عليه السلام ) (٥) قال : « سألت عن الرجل يكون في صلاته يضع احدى يديه على الاخرى بكفه او ذراعه ؟ قال لا يصلح ذلك فان فعل فلا يعود له . قال على قال موسى ( عليه السلام ) سألت ابى جعفر ( عليه السلام ) عن ذلك فقال اخبرنى ابى محمد بن على عن ابيه على ابن الحسين عن ابيه الحسين بن على عن ابيه على بن ابى طالب ( عليهم السلام ) قال ذلك عمل وليس في الصلاة عمل » .

قال بعض مشايخنا ( قدس الله اسرارهم ) « ليس في الصلاة عمل » اى لا ينبغي

(١) ج ٨ ص ١٠ (٢) و (٤) الوسائل الباب ١٥ من قواطع الصلاة

(٣) مستدرک الوسائل الباب ١٤ من قواطع الصلاة

(٥) البحار ج ٤ ص ١٥٥ وفي الوسائل الباب ١٥ من قواطع الصلاة

أن يعمل في الصلاة عمل غير أفعال الصلاة أو هو بدعة ولا يجوز الابتداع فيها أو هو فعل كثير كما فهمه بعض الأصحاب .

قال المحقق في الاعتبار : الوجه عندى الكراهة أما التحريم فيشكل لان الأمر بالصلاة لا يتضمن حال الكفين فلا يتعلق بها تحريم لكن الكراهة من حيث هي مخالفة لما دل عليه الاحاديث من استحباب وضعهما على الفخذين . واحتجاج علم الهدى بالإجماع غير معلوم لنا وخصوصاً مع وجود المخالف من اكابر الفضلاء . والتمسك بانه فعل كثير في غاية الضعف لان وضع اليدين على الفخذين ليس بواجب ولم يتناول النهى وضعهما في موضع معين فكان للمكلف وضعهما كيف شاء . واما احتجاج الطوسي ( تدرس سره ) بان أفعال الصلاة متلقة ( قلنا ) حسن لكن كما لم يثبت تشريع وضع اليدين لم يثبت تحريم وضعهما فصار للمكلف وضعهما كيف شاء وعدم تشريعه لا يدل على تحريمه لعدم دلالة التحريم . وقوله الاحتياط يقتضى ترك ذلك ( قلنا ) متى ؟ اذا لم يرجد ما يدل على الجواز ام اذا وجد ، لكن الاوامر المطلقة بالصلاة دالة باطلاقها على عدم المنع ( قوله ) عندنا تكون الصلاة باطلة ( قلنا ) لا عبرة بقول من يبطل إلا مع وجود ما يقتضى البطلان اما الاقتراح فلا عبرة به . وأما الرواية فظاهرها الكراهة لما تضمنت من قوله : يشبه بالمجوس ، وأمر النبي ( صلى الله عليه وآله ) بمخالفتهم ليس على سبيل الوجوب لانهم قد يفعلون الواجب من اعتقاد الإلهية وانه فاعل الخير فلا يمكن حمل الحديث على ظاهره ، فإذا ما قاله الشيخ أبو الصلاح من الكراهة اولى . انتهى .

قال في المدارك بعد نقله : وهو جيد لكن في اقتضاء التشبيه ظهور الرواية في الكراهة نظر ، مع أن رواية محمد بن مسلم المتضمنة للنهى خالية من ذلك . وبالجملة فحمل النهى على الكراهة مجاز لا يصار اليه إلا مع القرينة وهى منتفية فاذن المعتمد التحريم دون الابطال . انتهى . ومنه يعلم قول ثالث فى المسألة ايضاً وهو التحريم بغير ابطال ، والى هذا القول أشار جده ( قدس الله روحهما ) فى الروض

ورده بانه أحداث قول ثالث مخالف لما أجمع عليه الفريقان .

وقال الشهيد في الذكرى بعد نقل كلام المحقق : قلت في بعض كلامه (قدس سره) مناقشة وذلك لانه قاتل في كتبه بتحريمه وإبطاله الصلاة ، والإجماع وان لم فعله فهو اذا نقل بخبر الواحد حجة عند جماعة من الاصوليين . واما الروايتان فالنهي فيها صريح وهو للتحريم على ما اختاره معظم الاصوليين ، وخلاف العين لا يمدح في الإجماع . والتشبه بالمجوس فيما لم يدل دلائل على شرعيته حرام وابن الدليل الدال على شرعية هذا الفعل ؟ والأمر بالصلاة مقيد بعدم التكفير الثابت في الخبرين المعتبرين الاسناد الذين عمل بهما الأصحاب (رضوان الله عليهم) فحيث الحق ما صار اليه الأكثر وان لم يكن اجماعاً . انتهى . وجرى على نحوه الشهيد الثاني في الروض أيضاً .

اقول : ما ذكره الشهيدان (قدس الله سرهما) بالنسبة الى الإجماع هو الأنسب بالقواعد الاصولية وما ذكره المحقق (قدس سره) هو الأوفق بالتحقيق .

بقي الكلام في الروايات التي قدمناها ، ذكره وما لم يذكره ولا ريب ان مقتضى صيغة النهي فيها هو التحريم الى ان يقوم ما يوجب صرفه عن حقيقته ، إلا ان عده في رواية حرير وصحيحة زرارة (١) في سياق جملة من المكروهات مما يشر ظناً بكونه كذلك لقوله في الاولى ، لا تكفر انما يصنع ذلك المجوس ولا تلثم ولا تحتفز ولا تقع على قدميك ولا تفرش ذراعيك ، وقوله في الثانية ، اذاقت في الصلاة فعليك بالاقبال على صلاتك فانما يحسب لك منها ما اقبلت عليه ولا تعبت فيها يديك ولا برأسك ولا بلحيتك ولا تحدث نفسك ولا تتأب ولا تمتط ولا تكفر فانما يفعل ذلك المجوس ، ولا تلثم ولا تحتفز ولا تفرج كما يفرج البعير ولا تقع على قدميك ولا تفرش ذراعيك ولا تفرقع اصابعك فان ذلك نقصان في الصلاة (٢) الحديث ، والظاهر ان قوله ، نقصان في الصلاة ، راجع الى كل من هذه

(١) ص ١٠ و ١١ (٢) لفظ الحديث في فروع الكافي ج ١ ص ٨٢ والوافي بلب

(الاقبال على الصلاة) والوسائل هكذا ، فان ذلك كله نقصان من الصلاة ،

الأشياء المذكورة وهو مزيد للحمل على الكراهة . وإلى ذلك أيضاً يشير قوله ( عليه السلام ) في رواية علي بن جعفر المنقولة من كتابه (١) بعد قوله « لا يصلح ذلك » ، فان فعل فلا يعود له ، فانه مؤذن بالكراهة أيضاً .

وبالجملة فان المسألة لا تخلو من شوب تردد وان كان القول بالتحريم كما ذهب إليه في المدارك لا يخلو من قوة . والله العالم .

( الثاني ) — في تفسيره ، والتكفير في اللغة هو الخضوع وان ينحن الإنسان ويطأ على رأسه قريباً من الركوع كما يفعله من يريد تعظيم صاحبه ، ففي القاموس فسرهُ بأن يخضع الإنسان لغيره . وفي النهاية الأثرية هو أن ينحن الإنسان . . . إلى آخر ما ذكر .

وقد اختلف الأصحاب في تفسيره ، فالفاضلان على انه عبارة عن وضع اليمين على الشمال وقيده العلامة في المنتهى والتذكرة بحال القراءة . وقال الشيخ لا فرق بين وضع اليمين على الشمال وبالعكس وتبعه ابن ادریس والشهيدان ، ويدل على هذا القول ما تقدم من رواية صاحب كتاب دعائم الإسلام وهو ظاهر روايتي على بن جعفر المتقدمين أيضاً وبه يظهر قوة القول المذكور .

قال بعض مشايخنا المتأخرين : والظاهر انه لا فرق في الكراهة او التحريم بين أن يكون الوضع فوق السرة او تحتها وبين أن يكون بينهما حائل أم لا وبين أن يكون الوضع على الزند او على الساعد ، وقد صرح بالجميع جماعة من الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) واستشكل العلامة في النهاية الأخير . انتهى .

اقول : ويدل على الأخير ما تقدم (٢) في رواية علي بن جعفر الثانية من قوله « يضع احدى يديه على الاخرى بكفه أو ذراعه ، وبه يضعف استشكل العلامة في ذلك .

وكيف كان فلا ريب في جوازه حال التقية (١) بل وجوبه ان أدى تركه الى الضرر ، ولو تركه حال التقية فالظاهر عدم البطالان لتوجه النهي الى أمر خارج عن العبادة .

فائدة : روى العياشي في تفسيره عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « قلت له أيضا الرجل يده على ذراعه في الصلاة ؟ قال لا بأس ان بني اسرائيل كانوا اذا دخلوا في الصلاة دخلوا متهاوتين كأنهم موتى فانزل الله على

(١) في عدة القاري ج ٣ ص ١٤ د بحث عن وضع احدي اليدين على الاخرى ( اولاً ) عن أصله ، قال به الحنفية والشافعي واحد واسحاق وعامة أهل العلم وهو قول ابي هريرة والنخعي والثوري وسعيد بن جبير وابي مجلز وابي ثور وابي عبيد وابن جرير وداود . والعمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وحكاه ابن المنذر عن مالك . وقال ابن الزبير والحسن البصري وابن سيرين يرسانهما وهو المشهور عن مالك وقال الليث بن سعد ان طال عليه الارسال وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة . وقال الاوزاعي هو بخير بين الوضع والارسال . و ( ثانياً ) في كفيته وهي ان يضع بطن كفه اليمنى على رصغه اليسرى فيكون الرسغ وسط الكف ، وقال الاسدي حاق وعند ابي يوسف يقبض بيده اليمنى على رصغه اليسرى فيكون الرسغ وسط الكف ، وفي المفيد يأخذ الرسغ بالخنصر والابهام وهو المختار . وفي الدراية يضع باطن اصابعه على الرسغ طولاً ولا يقبض . واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بان يضع باطن كفه اليمنى على كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ . و ( ثالثاً ) في مكان الوضع فعندنا - الحنفية - تحت السرة وعند الشافعي على الصدر ، وقال الترمذي العمل عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وضع اليمنى على الشمال ورأى بعضهم فوق السرة وبعضهم تحت السرة وكل ذلك واسع و ( رابعاً ) وقت الوضع والاصل فيه كل قيام ذكر فيه مسنون فيعتمد بيده اليمنى على اليسرى فلا يعتمد في حال القنوت وصلاة الجنازة والقيام عن الركوع وبين تكبيرات العيد الزوائد ، وهذا هو الصحيح ، وعند ابي علي النسفي والامام ابي عبد الله يعتمد في كل قيام سواء ذكر فيه مسنون اولاً .

(٢) مستدرک الوسائل الباب ١٤ من قواطع الصلاة

فيه ، خذ ما آتيتك بقوة ، (١) فإذا دخلت الصلاة فادخل فيها بجهد وقوة . ثم ذكرها في طلب الرزق فإذا طلبت الرزق فاطلبه بقوة .

اقول : الظاهر ان نفي البأس في الخبر المذكور خرج مخرج التقية وفيه اشارة الى ان التكفير يحصل بوضع اليد على الذراع كما قدمنا ذكره . وباقي الخبر لا يخلو من غموض واشكال فيحتمل أن يكون المراد بنيه هنا هو موسى ( عليه السلام ) وما ذكر فيه من تماوت بني اسرائيل يحتمل أن يكون راجعاً الى تكفيرهم في الصلاة فان التكفير في هيئة التماوت وعلى هذا فالآية دالة على النهي عنه والأمر بالدخول بقوة الذي هو عبارة عن وضع اليدين على الفخذين ، وعلى تقدير كونه خطاباً لنبينا ( صلى الله عليه وآله ) يكون المراد انه ينبغي لهذه الامة ان يأتوا بذلك من الإرسال على الفخذين وعدم التكفير . والله العالم .

( الثاني ) - الكلام بمخرقين فصاعداً عما ليس بقرآن ولا دعاء ، ولا خلاف في ذلك بين الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) وقد نقل اتفاقهم على ذلك جمع : منهم - الفاضلان والشهيدان وغيرهم .

ويدل على ذلك جملة من الأخبار : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن الرجل يأخذه الرعاف أو القيء في الصلاة كيف يصنع ؟ قال ينفلت فينسل افقه ويعود في الصلاة وإن تكلم فليعد الصلاة ، ورواه الشيخ عن محمد بن مسلم بإسناد آخر صحيح (٣) وكذا رواه الكليني عنه بإسناد صحيح (٤) وزاد عليه « وليس عليه وضوء » ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن اسماعيل بن عبد الخالق (٥) قال : « سألت عن الرجل يكون في جماعة من القوم يصلي المكتوبة فيعرض له رعاف كيف

(١) سورة البقرة الآية ٦٣ و٦٤ ، خذوا ما آتيناكم بقوة ،

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢ من قواطع الصلاة

(٥) الوسائل الباب ٢ من قواطع الصلاة . وفي التهذيب ج ١ ص ٢٢٩ « يصلي بهم

المكتوبة ، وفي الوسائل والوافي باب الرعاف والقيء والدم والاستبصار ج ١ ص ٤٠٣ كما هنا

يصنع ؟ قال يخرج فان وجد ماء قبل أن يتكلم فليغسل الرعاف ثم ليعبد فليبن على صلاته .

وما رواه الكليني والشيخ عن الحلبي في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلاة ؟ فقال ان قدر على ماء عنده يمينا أو شمالا أو بين يديه وهو مستقبل القبلة فليغسله عنه ثم ليصل ما بقي من صلاته وان لم يتدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته . »

وقال في الفقيه : وفي رواية أبي بصير عنه (عليه السلام) (٢) « ان تكلمت أو صرفت وجهك عن القبلة فاعد الصلاة . »  
وقد تقدم قريباً (٣) في صحیحة الفضیل بن یسار ورواية أبي سعيد القمط ما يدل على ذلك أيضاً .

وتمام تحقيق الكلام في المقام يتوقف على رسم مسائل : (الاولى) قد صرح بعضهم بان الكلام جنس لما يتكلم به سواء كان من حرف واحد أو أكثر إلا ان ظاهر كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) هنا تقييده بما تركب من حرفين فصاعداً ، وظاهرهم الإجماع على ان الحرف الواحد الغير المفهم لا يسمى كلاماً ، نقل الإجماع على ذلك جمع : منهم - العلامة في التذكرة والشهيد في الذكري .

قال في المدارك : وقد قطع الأصحاب بعدم بطلان الصلاة بالكلام بالحرف الواحد لأنه لا يسمى كلاماً في العرف بل ولا في اللغة أيضاً لاشتغال الكلام لغة في المركب من حرفين كما ذكره الرضى (رضى الله عنه) وان ذكر بعضهم انه جنس لما يتكلم به سواء كان على حرف واحد أو أكثر لأن الإطلاق أعم من الحقيقة . انتهى ولا يخفى ما فيه فانه عدول عن ظاهر اللفظ المذكور إلا انه يمكن ان يقال

(١) الوسائل الباب ٢ من قواطع الصلاة

(٣) ص ٥٠ و ٦٩

(٢) الوسائل الباب ٣ و ٢٥ من قواطع الصلاة

## - ١٨ - { التنجيم ونحوه مما لا يشتمل على حرفين لا يبطل } ج ٩

- كما تقدمت الإشارة إليه في غير موضع - ان الأحكام المودعة في الأخبار تبني على ما هو الغالب المتكرر الذي يتبادر إليه الإطلاق وهو هنا إنما يصدق على ما كان من حرفين فصاعداً . ولعل إجماع الأصحاب (رضوان الله عليهم) على الحكم المذكور مبني على ذلك .

نعم يبقى الكلام في الحرف الواحد المفهم مثل « ق » من « وقى بقي » ، ودع ، من « وعى يعى » ، ونحوهما من الأفعال المحتملة الطرفين ، وظاهر الأصحاب (رضوان الله عليهم) دعوى صدق الكلام عليها لغة وعرفاً بل هو كلام عند أهل العريضة فضلاً عن الكلمة لتضمنه الإسناد المفيد فيدخل في عموم الأخبار المتقدمة . ويمكن بناؤه على ان المحذوف في هذه الأوامر بمنزلة المذكور فيكون حرفين فصاعداً .  
(الثانية) حيث قد عرفت ان الكلام عندهم هو ما تركب من حرفين فصاعداً وهو أعم من أن يكون موضوعاً أو مفعلاً فالتكلم بالألفاظ المهمة مبطل اجماعاً بالترتيب المذكور .

(الثالثة) الظاهر انه لا خلاف ولا إشكال في أن التنجيم والتأوه والآنين والتنخم ونحوها مما لا يشتمل شئ منها على حرفين فانه غير مبطل لعدم صدق التكلم بذلك لغة ولا عرفاً .

ويدل عليه ما رواه الشيخ عن عمار الساباطي في الموثق (١) « انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسمع صوتاً بالباب وهو في الصلاة فيتنجيم لتسمع جاريته أو أهله لتأتيه فيشير إليها بيده ليعلمها من الباب لتنظر من هو ؟ فقال لا بأس به » .

وما رواه الشيخ عن اسحاق بن عمار عن رجل من بني عجل (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المكان يكون فيه الغبار فانفخه اذا اردت

---

(١) الوسائل الباب ٩ من قواطع الصلاة . والرواية رواها في الفقيه ج ١ ص ٢٤٢ ولم ينقلها صاحب الوسائل والوافي إلا عنه . (٢) الوسائل الباب ٧ من السجود



السجود ؟ فقال لا بأس ، ورواه في الفقيه مرسلًا نحوه (١) .

إنما الكلام في ما إذا اشتمل على حرفين والظاهر أنه غير مبطل لأن الحكم دائر مدار التسمية فما لم يسم كلاماً لا يحصل به الإبطال والسمع إنما يقول تنجيز أو تأوه أو نحو ذلك ، وظاهر جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) الإبطال به لصدق الكلام عليه باعتبار تضمنه حرفين . وفيه ما عرفت من أنه وإن تضمن حرفين لكنه لا يقال في العرف أنه تكلم وإنما يقال تنجيز أو تنخم أو نحو ذلك وإلى ما ذكرنا يميل كلام المحقق في المعتبر حيث أنه استحسّن جواز التأوه بحرفين للخوف من الله عند ذكر المخوفات ، قال وقد نقل عن كثير من الصلحاء التأوه في الصلاة ، ووصف إبراهيم (عليه السلام) بذلك (٢) يؤذن بجوازه . واستحسنه في المدارك .

وفيه أن جواز ذلك إن كان من حيث خصوص ما ذكره من خوف الله ففيه أنه لا دليل عليه مع صدق الكلام عرفاً ، والكلام عندهم مبطل إلا ما استثنى وليس هذا منه ، وإن كان من حيث عدم تسميته كلاماً عرفاً كما ذكرنا فلا وجه للتقييد بما ذكره .

قال في المنتهى : لو تنجيز بحرفين وسمى كلاماً بطل صلاته . قال بعض مشايخنا بعد نقل ذلك عنه : وهذا الفرض مستبعد بل يمكن ادعاء استحالته إلا أن ينضم إليه كلام آخر . انتهى . وهو جيد فإن مع صدق التنجيز عرفاً فصدق الكلام والحال كذلك مستبعد بل محال كما ذكره إلا أن يصل هذين الحرفين بكلام يخرج بهما عن صدق التنجيز فيكون خارجاً عن محل الفرض .

نعم روى الشيخ عن طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٣)

(١) الوسائل الباب ٧ من السجود

(٢) في قوله تعالى « أن إبراهيم لحليم » في سورة هود الآية ٧٧ ، وقوله تعالى « أن إبراهيم لاواه حليم » في سورة التوبة الآية ١١٥ (٣) الوسائل الباب ٢٥ من قواطع الصلاة . والسند في كتب الحديث هكذا عن جعفر عن أبيه عن علي ع ،

٢٠ - ( يستثنى من الكلام المبطل الدعاء والذكر والقرآن ) ج ١

ان علياً ( عليه السلام ) قال : « من أن في صلاته فقد تكلم ، والأصحاب ( رضوان الله عليهم ) حملوه على الاثنين بجردين والأظهر حملة على تأكيد الكراهة لما قلناه . ويمكن أيضاً استثناء الاثنين من الحكم المذكور للخبر المشار اليه . ويؤيده أيضاً ما رواه في الفقيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) في حديث قال : « ومن أن في صلاته فقد تكلم ، ولعله الأجود فيكون الاثنين من جملة القواطع زائداً على الكلام ولا تعلق له به بوجه ، ولا ضرورة الى تكلف اشتماله على الحرفين كما ذكروه .

( الرابعة ) ظاهر الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) انه لا فرق في بطلان الصلاة بالكلام بين أن يكون الكلام لمصلحة الصلاة أم لا ولا بين أن يكون لمصلحة أخرى غير الصلاة كاتخاذ الأعمى والصبي اذا خيف عليهما التردى في بئر أو الوقوع في نار ونحو ذلك ، ويفهم من المعتمد والمتنهي ان الحكم اجماعي . ونقل عن العلامة في التذكرة انه غير مبطل .

والظاهر الأول لما رواه الشيخ عن اسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن علي ( عليهم السلام ) (٢) انه قال : « في رجل يصلي ويرى الصبي يجرى الى النار أو الشاة تدخل البيت لتفسد الشيء ؟ قال فليصرف وليحرز ما يتخوف ويبنى على صلاته ما لم يتكلم » .

( الخامسة ) قد تقدم انه يستثنى من الكلام المبطل ما اذا كان دعاء أو ذكر آو قرآناً ، ويدل على ذلك من الأخبار ما رواه الشيخ عن عمار الساباطي في الموثق في تمة الرواية المتقدمة عنه في المسألة الثالثة (٣) « وعن الرجل والمرأة يكونان

(١) الوسائل الباب ٢٥ من قواطع الصلاة . والرواية - كما في الفقيه ج ١ ص ٢٣٢ والوسائل والوافي باب ( الالتفات والفرقة والتكلم ) مرسله لم تسند الى أبي بصير

(٢) الوسائل الباب ٢١ من قواطع الصلاة

(٣) ص ١٨ والرواية للعلوق لا للشيخ كما تقدم هناك

## ج ٩ (يستثنى من الكلام المبطل الدعاء والذكر والقرآن) — ٢١ —

في الصلاة فيريدان شيئاً أيجوز لهما أن يقولوا « سبحان الله » ؟ قال نعم ويؤمنان الى ما يريدان ، والمرأة اذا أرادت شيئاً ضربت على فخذاها وهي في الصلاة . .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن رجل يكون في صلاته والى جانبه رجل راقد فيريد أن يرقظه فيسبح ويرفع صوته لا يريد إلا ليستيقظ الرجل أيتطع ذلك صلاته أو ما عليه ؟ قال لا يتطع ذلك صلاته ولا شيء عليه . وسألت عن الرجل يكون في صلاته فيستأذن انسان على الباب فيسبح ويرفع صوته ويسمع جاريته فتأتيه فيريها يده ان على الباب انساناً هل يقطع ذلك صلاته وما عليه ؟ قال لا بأس لا يتطع ذلك صلاته . .

وروى ان علياً ( عليه السلام ) (٢) قال : « كانت لي ساعة أدخل فيها على رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) فان كان في الصلاة سبى ذلك اذنه وان كان في غير الصلاة اذن . .

والروايات الدالة على استحباب الدعاء في الصلاة لنفسه ولاخوانه اكثر من ان يحيط بها المقام .

واما جواز قراءة القرآن في الصلاة فلا يحضرنى من الاخبار إلا صحيحة معاوية بن وهب (٣) الدالة على قراءة امير المؤمنين ( عليه السلام ) في جواب ابن الكواء لما قرأ ، ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحطن عملك ولتكونن من الخاسرين ، (٤) فانصت امير المؤمنين ( عليه السلام ) الى ان كان

(١) الوسائل الباب ٩ من قواطع الصلاة . والسؤال الأول من الحديث ليس للشيخ وانما هو رواية قرب الاسناد وكتاب علي بن جعفر راجع رقم ٦ و٩ من الباب المذكور من الوسائل والواقى باب ( ارادة الحاجة ) والتهذيب ج ١ ص ٢٣٠

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٩ من قواطع الصلاة بادنى اختلاف في اللفظ

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من الجماعة (٤) سورة الزمر الآية ٦٥

في الثالثة فقرأ أمير المؤمنين ( عليه السلام ) في جوابه « فاصبر ان وعد الله حق ولا يستخفك الذين لا يوقنون » ، (١) .

وذكر بعض الأصحاب انه يجوز التنبيه بتلاوة القرآن كما لو أراد الأذن لقوم بقوله « ادخلوها بسلام آمين » ، (٢) او لمن اراد التخطي على البساط بنعله « اخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى » ، (٣) او اراد اعطاء كتاب من اسمه يحيى « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » ، (٤) .

اقول : والظاهر ان من هذا القليل ما رواه في الكافي والتهذيب في الموثق عن عبيد بن زرارة (هـ) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن ذكر السورة من الكتاب ندعو بها في الصلاة مثل « قل هو الله احد » ، فقال اذا كنت تدعو بها فلا بأس . فان الظاهر ان المراد من الدعاء بها إنما هو بمعنى الطلب بمعنى يطلب بها الغير كما انه يطلب بالتسبيح كما تقدم . وبعض الأصحاب حمل الدعاء بها في الخبر على القنوت بالقرآن في الصلاة وجعله من قبيل التسبيح الذي ورد الاجتزاء به في القنوت . وبعض حمله على الدعاء وانه لا يشترط فيه الطلب بمعنى انه لا يشترط فيه أن يكون متضمنا للطلب . وقال في الوافي : لعل مراد السائل الرخصة في الاتيان بقراءة القرآن في غير محلها على وجه الدعاء . والتعجيد طلباً لمعناها لا على وجه التلاوة . انتهى . والكل تكلف محض بل الظاهر ما ذكرناه فانه معنى صحيح لا يحتاج الى تكلف .

وبما ذكرناه من الأخبار يعلم انه لو لم يقصد بالتسبيح أو القرآن سوى التفهيم فالظاهر صحة صلاته . ونقل عن العلامة في النهاية احتمال البطلان .

ولو اني بمفردات القرآن على غير الترتيب الذي هي عليه كان يقول « بسلام ادخلوها » فالظاهر - كما استظهره بعض الأصحاب - البطلان لانه ليس بقرآن فيكون كلاماً اجنبياً .

(١) سورة الروم ، الآية ٥٩

(٢) سورة الحجر ، الآية ٤٩

(٣) سورة طه . الآية ١٢ (٤) سورة مريم الآية ١٣ (٥) الوسائل الباب ٩ من القراءة

وقد صرح غير واحد بان اشارة الآخرس ليست بكلام . وفيه وجه ضئيف بالطلان .

( السادسة ) المشهور انه لا تبطل الصلاة بالكلام سهواً بل نفي عنه الخلاف جمع من الأصحاب : منهم - الفاضلان وغيرهما .

ويدل عليه ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يتكلم ناسياً في الصلاة يقول « اقيموا صفوفكم » قال يتم صلاته ثم يسجد سجدة . فقلت سجدة ناسياً قبل التسليم ما أو بعده ؟ قال بعده . »

وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابى جعفر ( عليه السلام ) (٢) « في الرجل يسو في الركعتين ويتكلم ؟ قال يتم ما بقى من صلاته تكلم أو لم يتكلم ولا شئ عليه . »

وقد تقدم (٣) في صحيحة الفضيل بن يسار « فان تكلمت في الصلاة ناسياً فلا شئ عليك . »

وروى في الفقيه باسناده عن عتبة (٤) « انه سأل أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل دعاه رجل وهو يصلي فسها فاجابه بما جته كيف يصنع ؟ قال يمض على صلاته ، اقول : وفي حكمه ما لو ظن الفراغ من الصلاة فتكلم على الأشهر الاظهر وذهب الشيخ في النهاية الى البطلان .

لنا - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (٥) « في رجل صلى ركعتين من المكتوبة فلم وهو يرى انه قد أتم الصلاة وقد تكلم ثم ذكر انه لم يصل غير ركعتين ؟ فقال يتم ما بقى من صلاته ولا شئ عليه . »

(١) الوسائل الباب ٤ و ٥ من الحلل في الصلاة

(٢) و (٥) الوسائل الباب ٣ من الحلل في الصلاة

(٣) ص ٥ (٤) الوسائل الباب ٢٥ من قواطع الصلاة

وعن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) : « في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم ؟ قال يتم ما بقي من صلاته تكلم أو لم يتكلم ولا شيء عليه » .  
وعن زيد الشحام (٢) قال : « سألت عن الرجل . . . ثم ساق الخبر الى ان قال ( عليه السلام ) وان هو استيقن انه صلى ركعتين او ثلاثاً ثم انصرف فتكلم فلم يعلم انه لم يتم الصلاة فإنما عليه أن يتم الصلاة ما بقي منها فان نبي الله ( صلى الله عليه وآله ) صلى بالناس ركعتين ثم نسي حتى انصرف فقال له ذو الشمالين يا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أحدث في الصلاة شيء ؟ فقال ايها الناس أصدق ذو الشمالين ؟ فقالوا نعم لم تصل إلا ركعتين . فقام فاتم ما بقي من صلاته ، ونحوه صحيحة سعيد الأعرج المتضمنة حكاية سهوه ( صلى الله عليه وآله ) (٣) .

وما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن علي بن النعمان الرازي (٤) قال : « كنت مع اصحاب لي في سفر وانا امامهم فصليت بهم المغرب فسلمت في الركعتين الأولتين فقال اصحابي إنما صليت بنا ركعتين فبكمتهم وكلبوني فقالوا أما نحن فنعيد فقلت لكني لا اعيد واتم بركعة فاتممت بركعة ثم سرنا فأتيت أبا عبد الله ( عليه السلام ) فذكرت له الذي كان من أمرنا فقال لي أنت كنت أصوب منهم فعلاً إنما يعيد الصلاة من لا يدري ما صلى ، »

انقول : الظاهر ان تصويبه ( عليه السلام ) للامام دونهم إنما هو بالنسبة الى أصل الحكم في المسألة بمعنى انه من سلم ساهياً على ركعتين فان حكمه الإتمام ما لم يأت بمناف من خارج دون الإعادة من رأس وإلا فان إعادة المأمومين في الصورة المذكورة في محلها لأنهم على يقين من عدم تمام الصلاة وقد تكلموا في اثنائها عمداً بقولهم للامام « إنما صليت بنا ركعتين » فالإعادة في محلها لذلك ، واما الإمام ففي بنائه على ما فعل ايضاً اشكال لأنه بعد العلم بما اخبروه قال : « لكني لا اعيد واتم بركعة » وهذا كلام اجنبي قد وقع في اثناء الصلاة ايضاً وهو موجب لاعادتها ، اللهم

إلا أن يراد به أنه قال ذلك في نفسه من غير أن يتكلم بذلك . ونقل عن الشيخ أنه حمل الخبر على جهل المسألة وقال بان الجاهل هنا في حكم الناسي . والشديد في الذكرى حمل القول الأخير على مثل حديث النفس . وفيه أنه لا يتم في المأمومين لأنهم تكلموا أولاً عالمين بكونهم في الصلاة . ثم الظاهر أن المراد بأفعل التفضيل في قوله « أنت كنت أصوب منهم » إنما هو بمعنى أصل الفعل كما هو شائع الاستعمال لا بمعنى كون فعلهم أيضاً صواباً فيدل على جواز الأمرين والتخير بينهما كما توهمه بعض متأخري المحدثين .

وأما ما ذهب إليه الشيخ هنا من البطلان فلا أعرف له دليلاً إلا أن كان دخوله تحت إطلاق أخبار الكلام في الصلاة متعمداً وشمولاً له . وفيه أن المتبادر من تلك الأخبار أن التعمد المبطل إنما هو من علم أنه في الصلاة وتكلم متعمداً بمعنى أنه تعمد الكلام في الصلاة وأما من ظن أنه أتم وإن تعمد الكلام إلا أنه بنى على خروجه من الصلاة وإن لم يكن كذلك في الواقع فهو لم يتعمد الكلام في الصلاة ليلزم منه بطلان صلاته .

( السابعة ) — قال في المنتهى : لو تكلم مكرهاً في الإبطال به تردد ينشأ من كون النبي ( صلى الله عليه وآله ) جمع بينه وبين الناسي في العفو (١) والأقرب البطلان لأنه تكلم عامداً بما ليس من الصلاة ، والإكراه لا يخرج الفعل عن التعمد . انتهى .

وقال في الذكرى : لو تكلم مكرهاً في الإبطال وجهان : نعم لصديق تعمد الكلام ، ولا لعموم « وما استكروها عليه » (٢) نعم لا يأثم قطعاً . وقال في التذكرة يبطل لأنه مناف للصلاة فاستوى فيه الاختيار وعدمه كالحديث . وهو قياس مع الفارق فإن نسيان الحدث مبطل لا الكلام ناسياً قطعاً . انتهى .

(١) (٢١) في حديث الرفع المروي في الوسائل في الباب ٣٧ من قواطع الصلاة و ٣٠ من

الخلل في الصلاة و ٥٦ من جهاد النفس . وفي بعض رواياته « وما أكرهوا عليه » .

## ٢٦ - ( من مبطلات الصلاة الالتفات الى وراء ) ج ٩

اقول : لا يبعد القول بالبطلان هنا لما ذكره في التذكرة بل لشمول الاخبار المتقدمة للمكره لانها قد اتفقت في الدلالة على ان من تكلم في صلاته فقد ابطلها ، وظاهرها اعم من أن يكون ذلك عن عمد أو سهو أو اكره وقيد التعمد إنما وقع في كلام الأصحاب ، نعم قام الدليل على عدم البطلان بالنسبة الى الكلام ساهياً فوجب استثناءه من اطلاق تلك الاخبار وبقي ما عداه . والأصحاب (رضوان الله عليهم) بالنظر الى قيام الأدلة على استثناء الناسي وان صلاته صحيحة اطلقوا لفظ التعمد في جانب الاخبار الدالة على البطلان وقيدوها به وإلا فهي كما عرفت مطلقة شاملة باطلاقها للعائد والناسي والمكره . وهذا بحمد الله سبحانه واضح . ثم انه لو ورد في شيء من اخبار البطلان قيد التعمد لكان الظاهر حمله على ما قابل الناسي الذي دلت عليه الاخبار وبقي المكره داخل تحتها ايضاً . وأما خبر « وما استكرهوا عليه ، فنأيتهم رفع الائم بمعنى انه اذا اكره على ارتكاب فعل محرم فلا اثم عليه في فعله وان بطلت الصلاة به في ما نحن فيه .

وظاهره في الذكرى التوقف في الحكم المذكور وكذا في المدارك حيث قال : « وفي المكره وجهان احوطهما الإعادة ، مع ان ما ذكرناه من الإبطال بالتقريب المذكور واضح لاسترة عليه .

وكيف كان فانه وان كان ما ذكرناه هو الأقرب لما عرفت إلا ان الاحتياط لعدم النص الصريح في المقام بما لا ينبغي تركه . والله العالم .

( الثالث ) - الالتفات الى ما وراءه ، وكلام الأصحاب وكذا اخبار الباب لا يخلو في المقام من اجمال واضطراب :

قال في المعتبر : الالتفات يمينا وشمالا لا ينقض ثواب الصلاة والالتفات الى ما وراءه يبطلها لأن الاستقبال شرط صحة الصلاة فالإلتفات بكنهه مفوت لشرطها ... الى ان قال وأما كراهة الإلتفات يمينا وشمالا بوجهه مع بقاء جسده مستقبلا فرواية الحلبي (١) ... الى آخره



## ج ٩ ﴿ اضطراب كلام الفقهاء في تحديد الالتفات المبطل ﴾ — ٢٧ —

وظاهر هذا الكلام تخصيص الإبطال بالإلتفات الى ما وراءه بجميع البدن عامداً أو ساهياً والإلتفات بكل البدن الى محض اليمين والشمال لا يوجب البطلان . وبذلك يظهر لك ما في نقل صاحب الذخيرة عنه حيث قال - بعد ان نقل عن اكثر عبارات الأصحاب (رضوان الله عليهم) تقييد الإلتفات المبطل بما اذا كان الى ورائه وذكر ان هذا التقييد يوجب عدم بطلان الصلاة بالإلتفات الى اليمين والشمال - ما لنظنه : لكن صرح المحقق في المعتبر بان الإلتفات بكل البدن مبطل وهو اعم من أن يكون الى الخلف أو الى اليمين أو اليسار بل يشمل ما بين الجانبين والقبلة ايضاً . انتهى .

وفيه ما عرفت من تصريحه في العبارة بما اذا كان الى ورائه ، نعم لو خطينا وظاهر تعليقه لا يمكن استفادة ذلك منه لصدق عدم الاستقبال وتفويت الشرط على ما اذا كان محض اليمين أو اليسار أو ما بين أحدهما وبين القبلة لكن قضية التقييد في المدعى يوجب التقييد في الدليل ليكون منطبقاً على المدعى . الا ان ظاهر كلام المنتهى - وهو قد حذا حذو المعتبر في المقام - هو ما ذكره (قدس سره) من تخصيص الإلتفات يميناً وشمالاً الذي ينقض الصلاة بما اذا كان بالوجه .

وبالجملة فان عبائهم في المقام غير منقحة ولا ظاهرة بالظهور التام الحاسم لتطرق الاحتمال في تمييز تلك الأحكام .

وقال في الذكرى : يحرم الانحراف عن القبلة ولو يسيراً ، فلو فعل عمداً ابطلها ، وان كان ناسياً وكان بين المشرق والمغرب فلا ابطل ، وان كان الى المشرق والمغرب او كان مستدبراً فقد اجرياه في المنفعة والنهاية مجرى الظان في الاعادة في الوقت اذا كان اليها ومطلقاً ان استدبر . وتوقف فيه الفاضلان ... الى ان قال واعلم ان الإلتفات الى محض اليمين واليسار ب كله كالأستدبار كما انه يحكمه في الصلاة مستدبراً على اقوى القولين فيجىء القول بالإبطال ولو فعله ناسياً اذا تذكر في الوقت ، وان فرقنا بين الإلتفات وبين الصلاة الى اليمين واليسار فلا ابطل . انتهى

وهو ظاهر في بطلان الصلاة بتعمد الالتفات الى محض اليمن واليسار بجميع البدن كالاستدبار ، وهو خلاف ما يفهم من كلام الأكثر من تخصيص الإبطال بالإلتفات الى ما وراءه كما سمعت من كلام المعتمد .

واما الإلتفات بالوجه خاصة فلا يخلو اما أن يكون الى الخلف أو الى احد الجانبين أو الى ما بينه وبين القبلة ، وظاهر قولهم انه تبطل بتعمد الإلتفات الى ما وراءه تخصيص الإبطال في الوجه ايضاً بالصورة الأولى ، وظاهر عبارة المعتمد حيث خص الإلتفات المبطل بكل البدن عدم الإبطال وان استدبر به ، وكلام العلامة في المنتهى والتذكرة والنهاية لا يخلو من اضطراب ، وقال في الذكرى يكره الإلتفات الى اليمن والشمال بحيث لا يخرج الوجه الى حد الاستدبار وكان بعض مشايخنا المعاصرين يرى ان الإلتفات بالوجه قاطع للصلاة كما يقوله بعض الحنفية (١) .

هذا في صورة التعمد واما السهو فكلامهم فيه اشد تدافعاً واضطراباً ليس في التعرض له كثير فائدة ومن أراد الإطلاع فليرجع في ذلك الى الذخيرة للفاضل الخراساني فانه قد اطال فيه بنقل تلك الأقوال .

والواجب الرجوع الى الأخبار الواردة في المقام وبيان ما يظهر منها من الأحكام:  
الاول - ما رواه الصدوق في الصحيح عن عمر بن اذينة عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) انه سأل عن الرجل يرعف وهو في الصلاة وقد صلى بعض صلاته ؟ فقال ان كان الماء عن يمينه أو عن شماله أو عن خلفه فليغسله من غير ان يلتفت وليبن على صلاته ، فان لم يجد الماء حتى يلتفت فليعد الصلاة . قال والقي مثل ذلك ،  
الثاني - ما رواه الشيخ عن زرارة في الصحيح (٣) انه سمع أبا جعفر (عليه السلام) يقول الإلتفات يقطع الصلاة اذا كان بكله .

الثالث - ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه

(١) البحر الرائق ج ٢ ص ٢١ (٢) الوسائل الباب ٢ من قواطع الصلاة

(٣) الوسائل الباب ٣ من قواطع الصلاة

السلام) (١) قال : « سألت عن الرجل يلتفت في الصلاة قال لا ولا ينقض أصابعه ،  
الرابع - ما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ( عليه  
السلام ) (٢) في حديث قال : « ثم استقبل القبلة بوجهك ولا تقلب وجهك عن  
القبلة فتفسد صلاتك فان الله عز وجل يقول لنبيه ( صلى الله عليه وآله ) في الفريضة :  
فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » ، (٣) .

الخامس - ما رواه الكليني والشيخ عنه في الصحيح أو الحسن عن زرارة عن  
أبي جعفر ( عليه السلام ) (٤) قال : « اذا استقبلت القبلة بوجهك فلا تقلب  
وجهك عن القبلة فتفسد صلاتك فان الله تعالى قال لنبيه ( صلى الله عليه وآله )  
في الفريضة : فول وجهك ... (٥) ... الحديث » .

السادس - ما رواه الكليني والشيخ عن الحلبي في الصحيح أو الحسن عن  
أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٦) قال : « اذا التفت في صلاة مكتوبة من غير  
فراغ فاعد الصلاة اذا كان الالتفات فاحشاً وان كنت قد تشهدت فلا تعد » .

السابع - ما تقدم في مسألة الكلام في الصلاة عمداً (٧) من قوله ( عليه  
السلام ) في صحیحة الحلبي أو حسنته « وان لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو  
يتكلم فقد قطع صلاته » .

الثامن - ما رواه الصدوق عن أبي بصير عن الصادق ( عليه السلام ) (٨)  
قال : « ان تكلمت أو صرفت وجهك عن القبلة فاعد الصلاة » .

التاسع - ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن أحدهما ( عليهما السلام ) (٩)

(١) و (٦) و (٨) الوسائل الباب ٣ من قواطع الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٩ من القبلة (٣) و (٥) سورة البقرة الآية ١٢٩ و ١٤٥

(٤) الفروع ج ١ ص ٨٣ والتهذيب ج ١ ص ١٩٢ و ٢١٨ وفي الوسائل الباب ٩

(٧) ص ١٧

من القبلة

(٩) التهذيب ج ١ ص ٢٣٥ وفي الوافي باب « السهو في اعداد الركعات »

قال : « سئل عن رجل دخل مع الامام في صلاته وقد سبقه برعدة فلما فرغ الإمام خرج مع الناس ثم ذكر انه قد فاتته رعدة ؟ قال يعيد رعدة واحدة يجوز له ذلك اذا لم يحول وجهه عن القبلة فاذا حول وجهه فعليه ان يستقبل الصلاة استقبالا . .  
العائش - ما رواه في قرب الاسناد عن علي بن جعفر (١) وكتاب المسائل لعلي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٢) قال : « سألت عن الرجل يلتفت في صلاته هل يقطع ذلك صلاته ؟ قال اذا كانت الفريضة والتفت الى خلفه فقد قطع صلاته فيعيد ما صلى ولا يعتد به وان كانت نافلة لم يقطع ذلك صلاته ولكن لا يعود .  
الحادي عشر - ما رواه في مستطرفات السرائر من جامع البرزنجي (٣) قال : « سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل يلتفت في صلاته هل يقطع ذلك صلاته ؟ قال اذا كانت الفريضة والتفت الى خلفه فقد قطع صلاته فيعيد ما صلى ولا يعتد به وان كانت نافلة فلا يقطع ذلك صلاته ولكن لا يعود . .

الثاني عشر - ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (٤) قال : « سألت عن الرجل يكون في صلاته فيظن ان ثوبه قد انغرق أو أصابه شيء هل يصلح له ان ينظر فيه أو يمسه ؟ فقال ان كان في مقدم ثوبه أو جانبيه فلا بأس وان كان في مؤخره فلا يلتفت فانه لا يصلح ، ورواه علي بن جعفر في كتابه (٥) والحيري في قرب الاسناد (٦) .

الثالث عشر - ما رواه الشيخ عن عبد الحميد بن عبد الملك (٧) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الالتفات في الصلاة أيقطع الصلاة ؟ قال لا وما أحب أن يفعل . .

(١) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٣ من قواطع الصلاة

(٢) البحار ج ١٨ ص ٢١٠

(٧) الوسائل الباب ٣ من قواطع الصلاة . وفي كتب الحديث هكذا : عن عبد الحميد عن عبد الملك . وفي جامع الرواة عند ذكر عبد الملك بن حكيم الخثعمي قال : حماد بن عثمان عن عبد الحميد عن عبد الملك عن أبي عبد الله « ع » . وهو مطابق لما نقلناه من كتب الحديث

الرابع عشر - ما رواه في الحصال باسناده عن علي (عليه السلام) في حديث الأربعائة (١) قال : « الالتفات الفاحش يقطع الصلاة وينبغي لمن فعل ذلك أن يبدأ الصلاة بالأذان والاقامة والتكبير ، .

اقول : هذا ما حضرني من الأخبار ولا يخفى ما فيها من الاختلاف والاضطراب ومن اجلها اختلفت كلمات الأصحاب (رضوان الله عليهم) في هذا الباب وتفصيل الكلام في هذا المقام ان يقال - بتوفيق الملك العلام وبركة أهل الذكر (عليهم السلام) - انه لا يخلو اما أن يكون الالتفات بالبدن كلاماً او الوجه خاصة ، وعلى الأول فاما أن يكون عمداً او سهواً ، وعلى كل منهما إما أن يكون الى ما بين اليمين واليسار او الى محض اليمين واليسار أو الى دبر القبلة فهنا صور (الأولى) - أن يكون الالتفات بالبدن عمداً الى ما بين اليمين واليسار ، والظاهر الإبطال لأنه متعمد الصلاة الى غير القبلة ، وعلى ذلك بدل الخبر الثاني والرابع والخامس والثامن والتاسع .

(الثانية) - الصورة الأولى بحالها ولكن الالتفات الى محض اليمين واليسار والحكم فيها كذلك لما عرفت .

(الثالثة) - الصورة بحالها ولكن الى دبر القبلة ، وهو أولى بالبطلان للأخبار المتقدمة ، ويدل على ذلك زيادة على ما تقدم الخبر السادس والعاشر والحادي عشر (الرابعة) - أن يكون الالتفات بالبدن سهواً الى ما بين اليمين والشمال ، والظاهر الصحة لما تقدم في بحث القبلة من موثقة عمار (٢) الدالة على أن « من صلى الى غير القبلة فعمل وهو في الصلاة قبل أن يفرغ وكان متوجهاً الى ما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه حين يعلم ... الحديث ، وهو شامل بإطلاقه للظان والساهي وصحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « قلت

(١) الوسائل الباب ٣ من قواطع الصلاة

(٢) ج ٦ ص ٤٣٠ وفي الوسائل الباب ٩٠ من القبلة

(٣) الوسائل الباب ٩٠ من القبلة

الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد انحرف عن القبلة يمينا او شمالا ؟ فقال له : قد مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبلة .  
 والتقريب فيها انه اذا صحت الصلاة بعد الاتيان بها كمالا على تلك الحال في ما بين اليمين واليسار صح بعضها بطريق اولى لاشتراك الجميع في موجب الصحة وهو كون ما بين اليمين واليسار قبلة لغير المتعمد . بل ظاهر بعض الأخبار ايضا انه قبلة للمتعمد كما تقدم في بحث القبلة .  
 وبما ذكرنا من هذه الأخبار ينحصر اطلاق الأخبار الدالة على الإبطال في الصورة المتقدمة بحملها على العائد .

وبذلك يظهر ما في كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث قال بعد اراد جملة من اخبار المسألة : اذا عرفت هذا فاعلم ان الصحيح ان الانحراف عن القبلة بكل البدن موجب لبطلان الصلاة مطلقاً وان لم يصل الى حد التشريق والتغريب عملاً بمنطوق صحيحة زرارة المذكورة (١) وعموم عدة من الأخبار المذكورة . انتهى .  
 فان الظاهر ان مراده بالاطلاق يعنى اعم من ان يكون عن عمد أو سهو . وفيه ما عرفت والى ما ذكرنا من الصحة في هذه الصورة يشير كلامه في الذكرى كما قدمنا من قوله : وان كان ناسياً وكان ما بين المشرق والمغرب فلا إبطال .

(الخامسة) - ان يكون الالتفات بالبدن سهواً الى محض اليمين واليسار والظاهر انه لا إشكال في وجوب الاعادة في الوقت لموثقة عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : اذا صليت وانت على غير القبلة واستبان لك انك صليت على غير القبلة وانت في وقت فاعد وان فاتك الوقت فلا تعد ، ونحوها غيرها بما تقدم في بحث القبلة وهي شاملة باطلاقها للظان والساهى في الصلاة .  
 ويدل عليه اطلاق جملة من الأخبار المتقدمة ، خرج منه ما اذا كان الالتفات الى ما بين اليمين واليسار بالنصوص المتقدمة وبقي ما عداه .

إنما الإشكال في وجوب القضاء ، ومنشأه من ظواهر الأخبار المشار إليها فإن مقتضاها الإبطال في الصورة المذكورة لما عرفت من عمومها لذلك وإنما خرج عنه حكم الصورة الرابعة بالنصوص المذكورة وبقي ما عداه ، ومن دلالة موثقة عبدالرحمان المذكورة ونحوها على عدم الاعادة خارج الوقت .

ومقتضى ما نقل في الذكرى عن المقنعة والنهاية هو الاعادة في الوقت خاصة حملاً للإلتفات على ظن الصلاة الى تلك الجهة وهو مقتضى موثقة عبدالرحمان المذكورة ، ولا يخلو من قوة إلا ان الاحتياط في الاعادة .

والى القول بعدم وجوب القضاء يميل كلام الشهيد في البيان وبه صرح أيضاً في الروض ، وكذا ظاهر عبارة الذكرى المتقدمة القول بوجوب القضاء في الوقت خاصة وقيل بوجوب القضاء مطلقاً .

( السادسة ) - ان يكون الإلتفات بالبدن سهواً الى دبر القبلة والمراد به ما بين اليمين واليسار من خلف لا خصوص دبر القبلة حقيقة ، وظاهر الشهيد في الدروس ان المشهور عدم البطلان إلا انه اختار البطلان ، ونقل ذلك عن ظاهر الشيخ في التهذيب ، وهو ظاهر المحقق في ما تقدم من عبارته .

قال في الذكرى : ويجوز ان يستدل على بطلان الصلاة بالإستدبار مطلقاً بما رواه زرارة عن الباقر ( عليه السلام ) (١) قال قال : « الإلتفات يتمطع الصلاة اذا كان بكته ، فانه يشمل باطلائه العامد والناسي إلا ان يعارض بحديث الرفع عن الناسي (٢) فيجمع بينهما بحمله على العامد ، انتهى .

اقول : الظاهر ضعف هذه المعارضة فان المتبادر عن الخبر المذكور إنما هو رفع المؤاخذه وهو لا ينافي البطلان .

وبما ذكره هنامن القول بالصحة في الناسي اعتماداً على الخبر المذكور صرح العلامة

---

(١) الوسائل الباب ٣ من قواطع الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من قواطع الصلوة ٣٠ من الخلل في الصلاة و٥٦ من جهاد النفس

في المنتهى فقال : لو التفت الى ما وراءه ناسياً لم يعد صلاته لقوله ( صلى الله عليه وآله ) (١) « رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، وفيه ما عرفت . ثم انه على تقدير البطلان فهل يختص بالوقت بمعنى وجوب الاعادة في الوقت خاصة او يجب القضاء ايضاً ؟ قولان وبالأول صرح في البيان ، قال في تعداد المبطلات : وتعمد التحرف عن القبلة ولو يسيراً ، ولو كان الى محض الجانبين أو مستدبراً بطلت وان كان سهواً إلا ان يستمر السهو حتى يخرج الوقت فلا قضاء فيها على الأقرب . انتهى . وظاهر المقنعة والنهاية هو الاعادة مطلقاً كما تقدم في عبارة الذكرى ، والظاهر انه الأقرب لظواهر اطلاق أكثر الأخبار المتقدمة وخصوصاً الخبر العاشر والحادي عشر . هذا كله في الالتفات في البدن .

واما الالتفات بالوجه خاصة ففيه صور ( الاولى ) الالتفات الى محض العين واليسار ، والمشهور بين الأصحاب جواز الالتفات على كراهية ، وقد تقدم نقل كلام صاحب الذكرى عن بعض مشايخه المعاصرين - والظاهر انه نفي المحققين ابن العلامة كما نقله غير واحد من الأصحاب - انه كان يرى ان الالتفات بالوجه قاطع للصلاة كما يقوله بعض الحنفية (٢) قال لما روى عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) انه قال : « لا تلتفتوا في صلاتكم فانه لا صلاة للمتفتت » ، رواه عبد الله بن سلام (٣) قال : ويحمل على الالتفات ب كله . وروى زرارة عن الباقر ( عليه السلام ) (٤) « الالتفات يقطع الصلاة اذا كان ب كله » . انتهى .

قال في المدارك بعد أن نقل حكاية القول المذكور عن الشهيد : وربما كان مستنده اطلاق الروايات المتضمنة لذلك كحسنة زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٥) قال : « اذا استقبلت القبلة بوجهك فلا تقلب وجهك عن القبلة

(١) الوسائل الباب ٣٧ من قواطع الصلاة و ٣٠ من الخلل في الصلاة و ٥٦ من جهاد النفس

(٢) البحر الرائق ج ٢ ص ٢١ (٣) عمدة القارى ج ٢ ص ٥٣

(٤) الوسائل الباب ٣ من قواطع الصلاة (٥) ارجع الى التعليقة ٤ ص ٢٩



فتفسد صلاتك . . . الحديث ، ثم قال : وحملها الشهيد في الذكرى على الالتفات بكل البدن لما رواه زرارة في الصحيح (١) ، انه سمع أبا جعفر ( عليه السلام ) يقول الالتفات يقطع الصلاة اذا كان ب كله ، وقد يقال ان هذا المفهوم مقيد بمنطوق قوله ( عليه السلام ) في رواية الحلبي (٢) ، اعد الصلاة اذا كان الالتفات فاحشاً ، فان الظاهر تحقق التفاحش بالالتفات بالوجه خاصة الى أحد الجانبين . انتهى .

اقول : فيه (اولاً) ان الموجود في الذكرى هو ما قدمنا نقله عن الكتاب المذكور لا ما ذكره ( قدس سره ) من الاستدلال لذلك القول بصحيفة زرارة وجواب الشهيد عن الرواية المذكورة . والمناقشة في ذلك وان كانت سهلة إلا ان من لم يراجع الذكرى يتوهم ان الأمر على ما ذكره فلذلك نبهنا عليه .

و ( ثانياً ) - انه إنما يتم التقييد الذي ذكره بناء على ما ادعاه من حصول التفاحش بالالتفات بالوجه خاصة وهو بعيد ، مع ان هذا المفهوم مؤيد بما دل عليه الخبر الثاني عشر (٣) .

وظاهر السيد ( قدس سره ) الميل الى القول المذكور استناداً الى اطلاق الروايات المشار اليها وان كان صاحب القول المذكور انما استند الى تلك الرواية العامة . وهو جيد لظاهر حسنة زرارة المذكورة ونحوها الخبر الرابع (٤) فان النظر بالوجه الى محض اليمين والشمال قلب الوجه عن القبلة ، ونحوهما قوله في الخبر السابع (٥) ، وان لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه فقد قطع صلاته ، وكذا الخبر الثامن والتاسع (٦) وفي رواية ابى بصير الواردة في الرعاف (٧) وان تكلمت أو

(١) الوسائل الباب ٣ من قواطع الصلاة

(٢) و (٤) و (٥) و (٦) ص ٢٩ (٣) ص ٣٠

(٧) الوسائل الباب ٣ و ٢٥ من قواطع الصلاة . وهذه الرواية ذكرها في الوافي

في باب « الرعاف والقيء والدم » بعد صحيحة ابن اذينة المتقدمة ص ٢٨ كما في الفقيه ج ١ ص ٢٣٩ ولين فيها قرينة على ورودها في الرعاف إلا ذلك ولم يذكرها في باب الالتفات =

صرفت وجهك عن القبلة فاعد الصلاة ، ومثلها صحيحة ابن اذينة (١) إلا أن ظاهر مفهوم صحيحة زرارة الدالة على ان الالتفات يقطع الصلاة اذا كان بكله المؤيد بصحيحة على بن جعفر المذكورة (٢) هو عدم البطلان ، والمسألة لذلك موضع تردد . واما ما نقله في المدارك عن الذكرى من حمل حسنة زرارة على الالتفات بكل البدن فقد عرفت ان صاحب الذكرى لم ينقل الحسنة المذكورة وإنما ذكر هذا التأويل للخبر العامي وهو غير بعيد ، اما بالنسبة الى الحسنة المذكورة فهو بعيد حيث انها اشتملت على استقبال القبلة بالوجه والنهي عن قلب الوجه . وحمل الوجه على مجموع البدن بعيد كما لا يخفى .

والعجب من الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ما يظهر منهم من الاتفاق على عدم البطلان بالالتفات بالوجه الى محض اليمين واليسار إلا من نخر المحققين وقد اتفقوا على رد قوله مع ان الأخبار التي اشرنا اليها ظاهرة الدلالة على القول المذكور كالنور على الطور .

وأما التفصيل - بالأتیان بشئ من الأفعال على تلك الحال فيعيد في الوقت . وإلا فلا إعادة كما ذكره في المدارك واقتفاء غيره - فلا أعرف عليه دليلاً بل ظاهر الأخبار التي ذكرناها دالة على الإبطال في هذه الصورة الدلالة على البطلان مطلقاً كما لا يخفى .

هذا اذا كان عمداً اما لو وقع الالتفات كذلك سهواً فالظاهر الصحة لان الروايات الدالة على قطع الصلاة بالالتفات بالوجه ظاهرة في العمد والنهي في ما ورد بالنهي إنما يتوجه الى العمد فلا شمول فيها للصورة المذكورة .

(الصورة الثانية) ما بين اليمين واليسار والظاهر الصحة للخبر الثالث عشر (٣)

والتكلم بخلاف صاحب الوسائل فانه لم يذكرها في باب الرعا ف وإنما ذكرها في باب بطلان الصلاة بالاستبداد وباب بطلانها بالكلام .

بجمله على هذه الصورة .

وما رواه الصدوق في ثواب الاعمال عن الخضر بن عبد الله عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا قام العبد الى الصلاة أقبل الله عليه بوجهه ولا يزال مقبلاً عليه حتى يلتفت ثلاث مرات فاذا التفت ثلاث مرات أعرض عنه ، بجمله على هذه المرتبة التي هي أقل مراتب الالتفات . ورواه البرقي في المحاسن (٢) .

ونحوه ما رواه في قرب الاسناد عن ابي البختري عن الصادق عن ابيه عن علي ( عليهم السلام ) (٣) قال : « الالتفات في الصلاة اختلاس من الشيطان فإياكم الالتفات في الصلاة فإن الله تبارك وتعالى يتقبل على العبد اذا قام في الصلاة فإذا التفت قال الله تعالى يا ابن آدم عن تلتفت ؟ ( ثلاثاً ) فاذا التفت الرابعة أعرض عنه ، وروى البرقي في المحاسن (٤) قال وفي رواية ابن القداح عن جعفر بن محمد عن ابيه ( عليهما السلام ) قال : « قال علي ( عليه السلام ) للمصلي ثلاث خصال : ملائكة حافين به من قدميه الى اعنان السماء ، والبر ينتثر عليه من رأسه الى قدميه ، وملاك عن يمينه وعن يساره ، فاذا التفت قال الرب تبارك وتعالى الى خير مني تلتفت يا ابن آدم ؟ لو يعلم المصلي لمن يناجي ما انفتل . »

وبهذه الأخبار ينحصر اطلاق الأخبار المتقدمة الدالة على قطع الصلاة بالانصراف بالوجه ، فانه وان صدق الانصراف بالوجه في هذه الصورة في الجملة إلا ان هذه الأخبار قد دلت على مجرد الكراهة كما عرفت ، وحيث ينحصر الجواز على كراهة بهذه الصورة خلافا لما عليه الأصحاب من عمومها للصورة المتقدمة لما عرفت . هذا مع التعمد ومنه يعلم السهو بطريق اولي .

(الصورة الثالثة) الاستدبار بالوجه والظاهر البطلان ان امكن وقوعه مع التعمد قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض : واختار جماعة من الأصحاب : منهم - الشهيد البطلان مع بلوغ الوجه الى حد الاستدبار وان كان الفرض بعيداً ، ويدل

عليه رواية الحلبي - وأشار بها الى الحديث السادس (١) - قال إذا لا التفات ، الحش ما يصير الى حد الإستدبار .

أقول : ونحوه الخبر الثالث عشر (٢) ويدل عليه أيضاً الأخبار التي أشرنا الى دلالتها على الإبطال بالالتفات الى محض اليمين والشمال بطريق الاولى .

قال في الروض : وإنما يطل الالتفات في مواضعه لو وقع على وجه الاختيار أما لو وقع اضطراراً أو سهواً أو غيره ففي إبطاله نظر ، من أن الاستقبال شرط فيطل المشروط بفواته ولا فرق فيه بين الحالين كالظاهرة إلا ما أخرجه النص ، ومن الغفوة عما استكره الناس عليه للخبر (٣) وهذا هو الظاهر : انتهى . والله العالم .

الرابع - القهقهة وهي لغة الترجيع في الضحك أو شدة الضحك كما في القاموس . وقال في الصحاح : القهقهة في الضحك معروف وهو أن يقول : قه قه ، قال في الروض بعد نقل كلام أهل اللغة وأنه الترجيع في الضحك أو شدة الضحك : والمراد هنا مطلق الضحك كما صرح به المصنف في غير هذا الكتاب .

والحكم بتحريم القهقهة وإبطالها للصلاة بما لا خلاف فيه حتى إجماعهم عليه جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) كالفاضلين في المعتبر والمتنهي والتذكرة والشهيد في الذكري وغيرهم .

والأصل فيه الأخبار الواردة عنهم (عليهم السلام) ، ومنها ما رواه في الكافي والتهذيب في الموثق عن سماعة (٤) قال : سألت عن الضحك هل يقطع الصلاة ؟ قال أما التبسم فلا يقطع الصلاة وأما القهقهة فهي تقطع الصلاة .

وما رواه أيضاً في الصحيح أو الحسن عن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٥) قال : القهقهة لا تنقض الوضوء وتنقض الصلاة .

وروى في الفقيه مرسلاً (٦) قال : قال الصادق (عليه السلام) لا يقطع

(١) ص ٢٩ (٢) ص ٣٠ (٣) ارجع الى التعليقة ٩ ص ٣٤

(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ٧ من قواطع الصلاة

التبسم الصلاة وتقطعها القهقهة ولا تنقض الوضوء . . .

وروى الصدوق في الحصال (١) عن أبي بصير ومحمد بن مسلم عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) قال : « قال أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يقطع الصلاة التبسم ويقطعها القهقهة . . . »

أقول : ظاهر هذه الأخبار كما ترى هو ترتب القطع على القهقهة وقد عرفت معناها لغة ، وظاهر كلام الروض المتقدم أن القاطع عند الأصحاب هو مطلق الضحك ، وقال في الروضة في تفسير القهقهة هي الضحك المشتل على الصوت وإن لم يكن فيه ترجيع ولا شدة ، وعلى هذا النحو كلام غيره أيضاً .

وبالجملة فإن بعضهم فسر القهقهة بالضحك المشتل على الصوت لوقوعها في الأخبار في مقابلة التبسم الخالي منه ، ومنهم من فسرها بمطلق الضحك ظناً منهم أن التبسم ليس من أفراد الضحك مع أن الظاهر من موثقة سماعة أنه من أفراد الضحك ، وبذلك صرح في القاموس أيضاً حيث قال فيه هو أقل الضحك وأحسنه . وكيف كان فإن ما ذكره لا يخلو من الأشكال لمخالفته للأخبار وكلام أهل اللغة .

ثم إن ظاهر الأخبار المذكورة عدم الفرق بين العمد والسهو إلا أن العلامة في التذكرة والشهيد في الذكرى ادعيا الإجماع على عدم الإبطال بالوانعة سهوياً .

ولو وقمت على وجه لا يمكن دفعها لمقابلة لاعب ونحوه فاستقرب الشهيد في الذكرى البطلان وإن لم يأتهم لمعوم الخبر . وهو جيد بل يظهر من التذكرة أنه يجمع عليه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) والله العالم .

الخامس - تعدد الفعل الكثير الخارج به عن الصلاة بلا خلاف بين الأصحاب بل كافة العلماء ، حكى ذلك الفاضلان وغيرهما .

قال في المنتهى : ويجب عليه ترك الفعل الكثير الخارج من أفعال الصلاة فلو فعله عامداً بطلت صلاته وهو قول أهل العلم كافة ، لأنه يخرج به عن كونه مصلياً ،

## (تحديد الفعل الكثير)

ج ٩

والقليل لا يبطل الصلاة بالاجماع ، قال ولم يجد الشارع القلة والكثرة فالمرجع في ذلك الى العادة وكل ما ثبت ان النبي والائمة (صلوات الله عليهم) فعلوه في الصلاة وامروا به فهو من جنس القليل كقتل البرغوث والحية والعقرب ، وكما روى الجمهور عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١) انه كان يحمل امامة بنت أبي العاص فكان اذا سجد وضعها واذا قام رفعها .

أقول : لا يخفى ان الاخبار خالية من ذكر هذا الفرد والتعرض له في عداد ما يبطل الصلاة وإنما ذكره الاصحاب (رضوان الله عليهم) ولهذا اضطرب كلامهم في تحديد القلة والكثرة اضطراباً شديداً ، فمنهم من حده بما سمى كثيراً عرفاً ، ومنهم من قال ما يخرج به فاعله عن كونه مصلياً عرفاً .

(١) قال في هامش محاضرات آية الله الخوئي في الفقه الجعفري قسم المعاملات ص ٥٢ : ولم يستشهد الأئمة د ع ، بقصة حمل النبي د ص ، امامة ابنة زينب ولو كان لها عندهم د ع ، عين او اثر لاستشهدوا بها كما هي عادتهم ولكن أهل السنة في جوامعهم تعرضوا لهذه القصة ومع حرصهم الشديد عليها لم يذكروا إلا رواية واحدة عن أبي قتادة والراوي عنه عمرو بن سليم الزرقى وعنه عامر بن عبدالله بن الزبير وابو سعيد المقبري ويزيد بن عتاب الجمهور . وقد اختلفوا في النقل ففي صحيح البخاري ج ١ ص ٨٧ قبل مواقيت الصلاة وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٠٥ ... الى ان قال بعد عدد الجوامع وبيان الاختلاف بينها في المتن : وقد اضطرب فقهاؤهم لهذا الحديث الكاشف عن العمل الكثير المبطل والخلاف في متن الحديث فمنهم من قال انه منسوخ ومنهم من قال انه في النافلة الجائز فيها ذلك ، ثم قال راجع فيه نيل الاوطار للشوكاني ج ١ ص ١٠٢ وفتح الباري ج ٢ ص ٦٦٤ وعمدة القاري ج ٢ ص ٥٠٩ وشرح صحيح مسلم للنووي على هامش ارشاد الساري ج ٢ ص ١٩٨ يتجلى لك من اضطراب الفقهاء في توجيهه بعده عن الحقيقة ... الى آخر كلامه . وفي النسخة المطبوعة من الحدائق ادرجت العبارة الآتية في عبارة المنتهى وهي هذه : وهذا الحديث من موضوعات العامة ارادوا به انحطاط منزاته د ص ، ويأبى الله إلا ان يتم نوره ولو كره المشركون ، مع انها غير موجودة في المنتهى ولا في ما وقفنا عليه من نسخ الحدائق الخطية ولذا حذفت في هذه الطبعة .

وقال في السرائر ما يسمى في العادة كثيراً مثل الأكل والشرب واللبس وغير ذلك مما إذا فعله الإنسان لا يسمى مصلياً بل يسمى آكلاً وشارباً ولا يسمى فاعله في العادة مصلياً .

وقال العلامة في التذكرة : اختلف الفقهاء في حد الكثرة فالنذري عول عليه علماءنا البناء على العادة فما يسمى في العادة كثيراً فهو كثير وإلا فلا ، لأن عادة الشرع رد الناس في ما لم ينص عليه إلى عرفهم وبه قال بعض الشافعية . ونال بعضهم القليل ما لم يسع زمانه لفعل ركعة من الصلاة والكثير ما يسع . وقال بعضهم ما لا يحتاج إلى فعل اليدين معاً كرفع العمامة وحل الأزرار فهو قليل وما يحتاج اليدها معاً كتكوير العمامة وعقد السراويل فهو كثير . وقال بعضهم القليل ما لا يظن الناظر إلى فاعله أنه ليس في الصلاة والكثير ما يظن به الناظر إلى فاعله الأعراض عن الصلاة (١) انتهى .

وأورد عليه أن ما ذكره من التعليل على إحالة الحكم على العرف فهو متجه أن كان مستند أصل الحكم النص ، وليس كذلك فأن لم اطلع على نص يتضمن أن الفعل الكثير مبطل ولا ذكر نص في هذا الباب في شيء من كتب الاستدلال ، فاذن مستند الحكم هو الاجماع فيجب اناطة الحكم بمورد الاتفاق فكل فعل ثبت الاتفاق على كونه فعلاً كثيراً كان مبطلاً ومتى ثبت أنه ليس بكثير فهو ليس بمبطل ، ومتى اشتبه الأمر فلا يبعد القول بعدم كونه مبطلاً فإن اشتراط الصحة بتركيب يحتاج إلى دليل بناء على أن الصلاة اسم للاركان المعينة مطلقاً فتكون هذه الامور خارجة عن حقيقتها . ويحتمل القول بالبطلان وجوب الاعادة لتوقف البراءة اليقينية من التكليف الثابت عليه . انتهى .

اقول - وبالله التوفيق الى هداية سواء الطريق - قد عرفت في غير مقام مما تقدم ما في بناء الأحكام الشرعية على الرجوع إلى العرف من الفساد مضافاً إلى عدم

(١) الهتمه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٢٥٢ وبدائع الصنائع ج ١ ص ٢٤١

والمغني ج ٢ ص ٢٤٩ والبحر الرائق ج ٢ ص ١٢ ولم نعث في ما وقفنا عليه من كتبهم بتحديد الفعل الكثير بما يسع زمانه لفعل ركعة من الصلاة .

الدليل عليه من سادات العباد . واما قول العلامة في ما قدمناه من كلامه - ان عادة الشرع رد الناس في ما لم ينص عليه الى عرفهم - فهو ممنوع أشد المنع بل المعلوم من الأخبار على وجه لا يعتريه غشاوة الإنكار عند من جاس خلال الديار عند فقد النص إنما هو الوقوف والتثبت والأخذ بالاحتياط ، وقد تقدمت في ذلك الأخبار في مقدمات كتاب الطهارة في مقدمة البراءة الأصلية وكذا في مواضع من مطاوي إبحاث الكتاب ، ولا بأس بالإشارة الى بعضها لإزالة ثقل المراجعة على النظارة : ومنها - قوله (عليه السلام) في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (١) « اذا أصبتم بمثل هذا فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا » .

وقوله (عليهم السلام) في جملة من الأخبار (٢) « الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة » . إنما الأمور ثلاثة : أمر بين رشده فيتبع وأمر بين غيه فيجتنب وأمر مشكك يرد عليه الى الله تعالى والى رسوله (صلى الله عليه وآله) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات نجى من الهلكات » .

وقوله (عليه السلام) في حديث حمزة بن الطيار (٣) « كف واسكت انه لا يسعكم في ما ينزل بكم بما لا تعلمون إلا الكف عنه والتثبت والرد الى أئمة الهدى (عليهم السلام) حتى يحملوكم فيه على القصد ويجلوا عندكم فيه العمى ويعرفوكم فيه الحق ، قال الله تعالى : فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » (٤) .

وقوله (عليه السلام) (٥) « ان وضع لك أمر فاقبله وإلا فاسكت تسلم ورد عليه الى الله تعالى فانك في أوسع ما بين السماء والأرض » .

وقول الصادق (عليه السلام) في حديث أبي البريد المروى في الكافي (٦)

(١) و (٢) و (٣) و (٥) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به .

(٤) سورة النحل ، الآية ٤٥

(٦) الوسائل الباب ٧ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به . وفيه - كما في اصول

الكافي باب الضلال - هكذا ( عن هاشم صاحب البريد ) .



« اما انه شر عليكم ان تقولوا بشئ ما لم تسمعه منا ، الى غير ذلك من الاخبار التي يضيق عن نقلها المقام .

واما الاعتماد على الاجماع واناطة الحكم به فهو وان كان مشهوراً بينهم إلا انك قد عرفت ما فيه مما كشف عن ضعف باطنه وخافيه .

والتحقيق عندى فى المقام هو ان يقال لا ريب أن الصلاة عبادة شرعية بموظفة محبودة بالتكبير الى التسليم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم (١) وانها عبارة عن الأفعال المخصوصة وما بينها من الانتقالات إلا أنه قد رخص الشارع فى الإتيان ببعض الأفعال فيها بما هو خارج عنها ، فيجب الوقوف على مواضع الرخص لانها جارية على خلاف الأصل ، لانا لو خيلنا وظاهر الأمر بها وانها عبارة عما ذكرنا ولم يرد شئ من ما ذكرناه من الرخص لكننا نوجب الحكم بيطلائها مع الإتيان بتلك الأشياء البتة لخروجها عن الصلاة المبينة على التوقيف عن صاحب الشرع لكن لما وردت النصوص بها لم يسع الحكم بالإبطال ، وحيث قد فالواجب الإقتصار فى الحكم بالصحة على موارد النصوص من تلك الأشياء ونحوها وما خرج عن ذلك سمي عرفاً كثيراً أو لم يسم انمحت به صورة الصلاة أم لا فانه يجب الحكم فيه بالإبطال وقروفاً على ما ذكرناه من الأصل .

وبالجملة فانه حيث كانت النصوص خالية من هذا الحكم وما ادعوه من الإجماع فى المقام وفرعوا عليه من الأحكام فهى لا توصل عندنا الى مقام فالواجب الوقوف على مقتضى الأصل فى حكم الصلاة وما يقتضيه الأمر بها وما ورد من النصوص المخصصة لذلك فى هذا الباب .

فالواجب ذكر جملة من تلك النصوص الواردة فى ذلك لتكون انموذجاً لا يتعداه السالك فى هذه المسالك ، فمن ذلك أخبار الرعاف وقد تقدم جملة منها فى مسألة الكلام .

ومنها — ما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة (١) انه قال :  
 « لا بأس أن يعد الرجل صلاته بخاتمه أو بحصى يأخذ بيده فيعد به » .  
 وما رواه الشيخ في الموثق عن يونس بن يعقوب (٢) قال : « رأيت  
 أبا عبد الله ( عليه السلام ) يسوى الحصى في موضع سجوده بين السجدين » .  
 وعن عبيد الله الحلبي في الموثق عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال :  
 « سألته أيمسح الرجل جبهته في الصلاة إذا لصق بها تراب ؟ فقال نعم قد كان أبو جعفر  
 ( عليه السلام ) يمسح جبهته في الصلاة إذا لصق بها التراب » .  
 وعن اسحاق بن عمار عن رجل من بني عجل (٤) قال : « سألت أبا عبد الله  
 ( عليه السلام ) عن المكان يكون فيه الغبار فانفخه إذا اردت السجود ؟ فقال لا بأس ،  
 وروى الكليني والشيخ عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٥) « في  
 الرجل يمس انفه في الصلاة فيرى دماً كيف يصنع أينصرف ؟ قال إن كان يابساً فليرم  
 به ولا بأس ، وفي الكافي « دماً كثيراً » (٦) .  
 وروى الشيخ في الصحيح عن ابن أبي نصر عن أبي الوليد (٧) قال : « كنت  
 جالساً عند أبي عبد الله ( عليه السلام ) فسأله ناجية أبو حبيب فقال له جعلني الله  
 فداك إن لي رحي أطحن فيها فربما قت في ساعة من الليل فاعرف من الرحي أن  
 الغلام قد نام فاضرب الحائط لا وقفه ؟ فقال نعم أنت في طاعة الله تطلب رزقه ،  
 ورواه ابن بابويه بتفاوت في المتن (٨) وفيه « فاقوم فاصلي ... الى آخره » .  
 وروى في الكافي والتهذيب في الحسن أو الصحيح عن الحلبي عن  
 أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٩) في حديث قال : « والمرأة إذا ارادت الحاجة وهي

(١) الوسائل الباب ٢٨ من الحلل في الصلاة

(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٨ من السجود (٤) الوسائل الباب ٧ من السجود

(٥) الوسائل الباب ٢ من قواطع الصلاة (٦) ليس في الكافي ج ١ ص ١٠١

كلمة « كثيراً » (٧) و(٨) و(٩) الوسائل الباب ٩ من قواطع الصلاة

تصلي تصفق يديها .

وروى في الفقه (١) قال : « وسأله حنان بن سدير أيومي الرجل وهو في الصلاة ؟ قال نعم قد أوما النبي ( صلى الله عليه وآله ) في مسجد من مساجد الانصار بمحجن كان معه . قال حنان ولا اعلمه الا مسجد بني عبد الأشهل . »

وروى في الفقيه والتهذيب عن محمد بن بجيل اخي علي بن بجيل (٢) قال : « رأيت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يصلي فربه رجل وهو بين السجدين فرماه ابو عبدالله ( عليه السلام ) بحصاة فاقبل اليه الرجل . »

وروي أيضاً عن زكريا الاعور (٣) قال « رأيت أبا الحسن ( عليه السلام ) يصلي قائماً والى جنبه رجل كبير يريد أن يقوم ومعه عصا له فاراد أن يتناولها فانحط ابو الحسن ( عليه السلام ) وهو قائم في صلاته فناول الرجل العصا ثم عاد الى موضعه من الصلاة . »

وروي أيضاً عن سعيد الأعرج (٤) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) اني ابيت واريد الصوم فاكون في الوتر فاعطش فاكره أن اقطع الدعاء واشرب واكره أن أصبح وأنا عطشان وامامى قلة بيني وبينها خطوتان او ثلاثة ؟ قال تسعى اليها وتشرب منها حاجتك وتعود في الدعاء . »

وروى في التهذيب في الموثق عن عمار الساباطي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « لا بأس ان تحمل المرأة صبيها وهي تصلي او ترضعه وهي تشهد . »

(١) الوسائل الباب ٩ من قواطع الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١٠ من قواطع الصلاة

(٣) الوسائل الباب ١٢ من القيام . ولفظ التهذيب « ثم عاد الى صلاته ، والفقيه

« ثم عاد الى موضعه الى صلاته ، » (٤) الوسائل الباب ٢٣ من قواطع الصلاة .

واللفظ للتهذيب وهو يختلف عن لفظ الفقيه وقد نقله في الوسائل عن كل منهما مستقلاً .

(٥) الوسائل الباب ٢٤ من قواطع الصلاة

## ٤٦ - (الآخبار المسوغة لبعض الأفعال في الصلاة) ج ٩

وروى في الفقيه (١) قال : « سأل الحلبي أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يحتك وهو في الصلاة ؟ قال لا بأس . »

وروى في التهذيب عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي ( عليهم السلام ) (٢) انه قال : « في رجل يصلي ويرى الصبي يحبو الى النار او الشاة تدخل البيت لتفسد الشيء ؟ قال فلينصرف وليحرز ما يتخوف ويبنى على صلاته ما لم يتكلم . »

وروى الشيخ في الحسن عن مسمع (٣) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) فقلت اكون أصلي فتمر بي الجارية فربما ضممتها الى ؟ قال لا بأس . »

وعن السكوني عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) انه قال : « في الرجل يصلي في موضع ثم يريد ان يتقدم ؟ قال يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم الى الموضع الذي يريد ثم يقرأ . »

وما رواه في التهذيب والكافي عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٥) قال : « اذا دخلت المسجد والامام راكم فظننت انك ان شئت اليه رفع رأسه من قبل ان تدركه فكبر واركع فاذا رفع رأسه فاسجد مكانك فاذا قام فالحق بالصف فان جلس فاجلس مكانك فاذا قام فالحق بالصف . » قال في الفقيه (٦) « وروى انه يمشي في الصلاة يحرج رجليه ولا يتخطى ، وفي هذا الحكم اخبار عديدة بذلك . »

وروى في الفقيه والتهذيب في الموثق عن عمار (٧) قال : « سألت أبا عبد الله

(١) الوسائل الباب ٢٨ من قواطع الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٢١ من قواطع الصلاة

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من قواطع الصلاة .

(٤) الوسائل الباب ٤٤ من مكان المصلي و٣٤ من القراءة

(٥) و(٦) الوسائل الباب ٤٦ من الجماعة

(٧) الوسائل الباب ١٩ من قواطع الصلاة

(عليه السلام) عن الرجل يكون في الصلاة فيرى حبة بحiale يجوز له أن يتناولها فيقتلها؟ فقال إن كان بينه وبينها خطوة واحدة فليخط وليقتلها والا فلا . .  
وروي في الحسن عن الحسين بن أبي العلاء (١) قال : سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يرى الحية والعقرب وهو يصلي المكتوبة؟ قال يقتلها .  
وفي الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) أنه قال : في رجل يرى العقرب والأفعى والحية وهو يصلي أيقتلها؟ قال : نعم إن شاء فعل .  
وروي في الكافي عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : إذا وجدت قلة وأنت تصلي فادفنها في الحصى ، ومثلها رواية الحسين بن أبي العلاء (٤) .

وروي في كتاب قرب الاسناد وكتاب المسائل عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) (٥) قال : سألت عن الرجل يكون في صلاته فيرى الكلب وغيره بالحجر ما عليه؟ قال ليس عليه شيء ولا يقطع ذلك صلاته . وسألت عن الرجل هل يصلح له وهو في صلاته أن يقتل القملة أو النملة أو الفأرة أو الحلقة أو شبه ذلك؟ قال أما القملة فلا يصلح له ولكن يرمى بها خارجاً من المسجد أو يدفنها تحت رجله . وسألت عن رجل رعف وهو في صلاته وخلفه ماء هل يصلح له أن ينكص على عقبيه حتى يتناول الماء ويغسل الدم؟ قال إذا لم ياتفت فلا بأس . وسألت عن المرأة تكون في صلاة الفريضة ولدها إلى جنبها فيبكي وهي قاعدة هل يصلح لها أن تتناوله فتقعده في حجرها وتسكته وترضعه؟ قال لا بأس .  
وروي في المحاسن (٦) عن ابن أذينة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٩ من قواطع الصلاة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٠ من قواطع الصلاة

(٥) الوسائل الباب ١٠ و ٢٠ و ٢٤ من قواطع الصلاة بترتيب الاسئلة في المتن

وقد نقل الاول والرابع من كتابه ايضاً دون الثاني والثالث ، وفي البحار ج ١٨ الصلاة

ص ٢١٠ نقل الجميع من قرب الإسناد ومن كتابه . (٦) ص ٥٩٠

— ٤٨ — (الأخبار المسبوغة لبعض الأفعال في الصلاة) ج ٩

« لدغت رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عقرب وهو يصلي بالناس فأخذ النعل وضربها ثم قال بعد ما انصرف : لعنك الله فأتدعين برأ ولا فاجراً إلا آذيته . قال ثم دعا ( صلى الله عليه وآله ) بملح جريش فذلك موضع اللذعة ثم قال لو علم الناس ما في الملح الجريش ما احتاجوا معه الى ترياق وغيره . »

وروى علي بن جعفر في كتاب المسائل عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن المرأة تكون في صلاتها قائمة يبكي ابنها الى جنبها هل يصلح لها ان تتناوله وتحمله وهي قائمة ؟ قال لا تحمل وهي قائمة . »

قال بعض مشايخنا ( رضوان الله عليهم ) قوله « لا تحمل وهي قائمة » يمكن أن يكون ذلك لاستلزام زيادة الركوع بناء على عدم اشتراط النية في ذلك وظاهر بعض الأصحاب اشتراطها ، ثم نقل كلام الذكرى الدال على ذلك ثم نقل رواية زكريا الأعور المتقدمة المتضمنة لهوى الامام لمناولة الشيخ عصاه (٢) ثم قال : وهذا الخبر يدل على الجواز وعلى الإشتراط المذكور ، ويمكن الجمع بينهما بحمل هذا الخبر على الفريضة أو الكراهة وخبر الأعور على النافذة أو على الجواز والاول اظهر . انتهى .

وروى ابن ادریس في مستطرفات السرائر نقلا من كتاب نوادر البنظلي في الصحيح عن الحلبي (٣) « انه سأل أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يخطو امامه في الصلاة خطوتين أو ثلاثاً ؟ قال نعم لا بأس . وعن الرجل يترب نعله بيده أو رجله في الصلاة ؟ قال نعم . »

وروى الشهيد في الذكرى عن البنظلي عن داود بن سرحان عن الصادق ( عليه السلام ) (٤) « في عد الآي بعقد اليد ؟ قال لا بأس هو احصى للقرآن . »  
وروى الصدوق في الفقيه عن علي بن جعفر (٥) « انه سأل اخاه موسى ( عليه

(١) الوسائل الباب ٢٤ من قواطع الصلاة (٢) ص ٤٥

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٣٠ من قواطع الصلاة

(٥) الوسائل الباب ٢٧ من قواطع الصلاة

السلام) عن الرجل يتحرك بعض أسنانه وهو في الصلاة هل ينزعه؟ قال ان كان لا يدميه فلينزعه وان كان يدميه فليصرف . وعن الرجل يكون به الثالول او الجرح هل يصلح له أن يقطع الثالول وهو في صلاته أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحه؟ قال ان لم يتخوف ان يسيل الدم فلا بأس وان تخوف ان يسيل الدم فلا يفعله . وعن الرجل يرى في ثوبه خرم الطير أو غيره هل يحكه وهو في صلاته؟ قال : لا بأس . وقال لا بأس ان يرفع الرجل طرفه الى السماء وهو يصلي .

وروى الحميري في قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن الرجل هل يصلح له ان يصلي وفي كفه شيء من الطير؟ قال : ان خاف عليه ذهاباً فلا بأس . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يستدخل الدواء ويصلي وهو معه وهل ينقض الوضوء؟ قال لا ينقض الوضوء ولا يصلي حتى يطرحه . وسألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي وفي فيه الخرز واللؤلؤ؟ قال اذا كان يمنعه من تراءته فلا وان كان لا يمنعه فلا بأس . واما ما رواه المشايخ الثلاثة (عطر الله مراغدهم) في الموثق عن سماعة (٢) - قال : « سألت عن الرجل يكون قائماً في الصلاة الفريضة فينسى كيسه أو متاعاً يتخوف ضيعته أو هلاكه؟ قال يقطع صلاته ويحرق متاعه ثم يستقبل الصلاة . قلت فيكون في الصلاة الفريضة فتغفل عليه دابة أو تغفل دابته فيخاف ان تذهب أو يصيب منها عتاً؟ فقال لا بأس ان يقطع صلاته ، وزاد في الفقيه (٣) « ويتحرز ويعود في صلاته . »

وما رواه في الكافي والتهذيب عن حريز عن من أخبره عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « اذا كنت في صلاة الفريضة فرأيت غلاماً لك قد ابق أو غريباً لك عليه مال أو حية تخافها على نفسك فاقطع الصلاة واتبع الغلام

(١) الوسائل الباب ٩٠ من لباس المصلي و٢٣ من قواطع الصلاة

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢١ من قواطع الصلاة

أو غريماً لك واقتل الحية ، -

فيجب حمله على ما اذا استلزم فعل أحد المبطلات من الكلام والإستدبار ، على ان الثانى منها مطلق فيجوز حمله على ما تقدم من الأخبار .

أقول : ومن هذه الأخبار يستفاد ان ما كان من الأفعال مثل ما اشتملت عليه نوعاً أو شخصاً فلا بأس به وما زاد على ذلك وخرج عنه فهو محل الإشكال وان لم يسم كثيراً عرفاً . هذا هو القدر الذى يمكن القول به فى المقام .

ثم ان المشهور بينهم ان ابطال الفعل الكثير مخصوص بصورة العمد كما صرح بذلك جمع منهم ونسبه فى التذكرة الى علمائنا مؤذناً بدعوى الاجماع عليه . وقال الشهيد الثانى : لو استلزم الفعل الكثير ناسياً انمحاً صورة الصلاة رأساً توجه البطلان ايضاً لكن الاصحاب اطلقوا الحكم بعدم البطلان . انتهى . وجزم سبطه فى المدارك بالبطلان هنا حيث قال : ولم اقف على رواية تدل بمنطوقها على بطلان الصلاة بالفعل الكثير لكن ينبغي ان يراد به ما تمنحى به صورة الصلاة بالكلية كما هو ظاهر اختيار المصنف فى المعتبر اقتصاراً فى ما خالف الأصل على موضع الوفاق وان لا يفرق فى بطلان الصلاة بين العمد والسهو . انتهى .

( السادس ) - تعمد البكاء للامور الدنيوية من ذهاب مال او فوت عزيز وان وقع بغير اختيار إلا انه لا يائمه به ، وهذا الحكم ذكره الشيخ ومن تأخر عنه وظاهره عدم الخلاف فيه .

واستدلوا عليه بانه فعل خارج عن حقيقة الصلاة فيكون قاطعاً لها كالكلام ، وما رواه الشيخ عن ابى حنيفة (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن البكاء فى الصلاة أيمطع الصلاة ؟ قال ان بكى لذكر جنة أو نار فذلك هو أفضل الأعمال فى الصلاة وان كان ذكر ميتاً له فصلاته فاسدة » .

ورد الأول فى المدارك بانه قياس والثانى بضعف السند لاشتماله على عدة من



ج ٩ ﴿ هل البكاء المبطل خصوص المشتعل على الصوت ؟ ﴾ - ٥١ -

الضعفاء ، قال فيشكل الاستناد إليها في إثبات حكم مخالف للأصل ثم نقل عن شيخه المعاصر التوقف في الحكم ، قال وهو في محله .

أقول : يمكن الجواب بناء على الإصطلاح المحدث في تقسيم الأخبار بجبر الخبر بالشهرة بين الأصحاب لما عرفت من اتفاقهم على الحكم المذكور والأمران اصطلاحاً .  
وقال في الفقيه (١) : وروى أن البكاء على الميت يقطع الصلاة والبكاء لذكر الجنة والنار من أفضل الأعمال في الصلاة .

وقال شيخنا في الروض : واعلم أن البكاء المبطل للصلاة هو المشتعل على الصوت لا مجرد خروج الدمع مع احتمال الاكتفاء به في البطلان ، ووجه الاحتمالين اختلاف معنى البكاء لغة مقصوراً وممدوداً والشك في إرادة أيهما من الأخبار قال : الجوهرى البكاء يمد ويقصر فإذا مدت اردت الصوت الذى يكون مع البكاء وإذا قصرت اردت الدموع وخروجها ، قال الشاعر :

بكت عيني وحق لها بكاءها ولا يجدى البكاء ولا العويل . انتهى  
أقول : لا ينبغي أن الموجود في النص الذى هو مستند هذا الحكم إنما هو بالفعل الشامل للأمرين دون المصدر الذى هو مظهر لكل من المعنيين المذكورين وحيث أن اشتهاً بين الأصحاب من تخصيص الإبطال بما إذا اشتمل على الصوت دون مجرد خروج الدمع لا أعرف له وجهاً . وربما أيد به بعضهم باستصحاب حكم الصحة في الصلاة والمتيقن هو الإبطال بما اشتمل على الصوت . وهو ضعيف .

وأما ما ذكره في الذخيرة - من أن الظاهر من كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) إرادة الأعم - لعله مبني على إطلاق بعضهم الكلام في البكاء وإلا فظاهر كلام شيخنا الشهيد الثانى المذكور ظاهر في اختياره تخصيص المشتعل على الصوت وإنما جعل الآخر احتمالاً .

وقال سبطه في المدارك : وينبغي أن يراد بالبكاء ما كان فيه استحباب وصوت

(١) الوسائل الباب ٥ من قواطع الصلاة

— ٥٢ — ﴿عدم البطلان بالبكاء للامور الاخرية﴾ ج ٩

لا مجرد خروج الدمع اقتصاراً على موضع الوفاق ان تم . انتهى . وبعضهم علة بما قدمنا ذكره .

ثم ان ظاهر كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) من حيث تعليقهم الإبطال بالامور الدنيوية الذي هو اعم من ان يكون لفوتها أو لطلبها هو حصول الإبطال بالبكاء لطلب ولد أو مال أو شفاء مريض أو نحو ذلك ، وهو مشكل لانه مأمور به ومندوب اليه في الأخبار ، مع ان ظاهر الخبر الذي هو مستند هذا الحكم إنما هو فوتها لا طلبها . وحيتذ فالظاهر انه لا تبطل بالبكاء لطلبها . ولا يعارض ذلك بمفهوم صدر الخبر لدلالته على انه ما لم يكن من الامور الاخرية يكون مبطلاً ، لانا نقول مفهوم صدر الخبر انه ما لم يكن كذلك ليس افضل الاعمال وعدم كونه افضل الاعمال لا يوجب البطلان .

هذا . واما ما يدل من الأخبار على عدم الإبطال بالبكاء للامور الاخرية . من الشوق الى الجنة أو الخوف من العذاب أو الندامة على الذنوب بل هو من افضل الاعمال عند ذى الجلال كما استفاضت به اخبار الآل (صلوات الله وسلامه عليهم ما ترادفت الايام والليالي) وعضدته الآيات الواردة في الكتاب العزيز كقوله عز وجل « اذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ، (١) -

فنها - ما صح عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) « انه قال لعلى (عليه السلام) في جملة وصيته له : والرابعة كثرة البكاء لله يبنى لك بكل دعة الف بيت في الجنة .  
وما رواه الصدوق (قدس سره) عن منصور بن يونس بزرج (٣) « انه سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يتباكى في الصلاة المفروضة حتى يبكي ؟ قال قرأ عين والله . وقال اذا كان ذلك فاذكرني عنده .»

(١) سورة مريم الآية ٥٩

(٢) البحار ج ١٩ باب فضل البكاء وضم جمود العين

(٣) الوسائل الباب ٥ من قواطع الصلاة

ج ١ (عدم البطلان بالبكاء للامور الاخرية) — ٥٣ —

وما رواه الشيخ (عطر الله مرقدہ) عن سعيد بن يبيع السابري (١) قال :  
« قلت لابي عبدالله (عليه السلام) أيتباكي الرجل في الصلاة ؟ فقال بخ بخ ولو مثل  
رأس الذباب » .

وما رواه ثقة الإسلام (نور الله ضريحه) عن محمد بن مروان عن ابي عبدالله  
(عليه السلام) (٢) قال : « ما من شيء إلا وله كيل ووزن إلا الدموع فان القطرة  
تطفئ بجاراً من نار فاذا اغرورقت العين بمائها لم يرهق وجهها قط ولا ذلة فاذا فاضت  
حرمه الله على النار ، ولو ان باكياً بكى في امة لرحموا » .

وعن محمد بن مروان عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « ما من  
عين إلا وهي باكية يوم القيامة إلا عين بكت من خوف الله ، وما اغرورقت عين  
بمائها من خشية الله (عز وجل) إلا حرم الله عز وجل سائر جسده على النار ولا  
فاضت على خده فرهق ذلك الوجه قط ولا ذلة ، وما من شيء إلا وله كيل ووزن  
إلا الدمعة فان الله عز وجل يطفئ باليسير منها البحار من النار فلو ان عبداً بكى في  
امة لرحم الله تلك الامة يبكاء ذلك العبد » .

وعن ابي حمزة عن ابي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « ما من قطرة  
احب الى الله عز وجل من قطرة دموع في سواد الليل مخافة من الله لا يراد بها غيره » .  
وفي الحسن عن صالح بن رزين ومحمد بن مروان وغيرهما عن ابي عبدالله  
(عليه السلام) (٥) قال : « كل عين باكية يوم القيامة إلا ثلاثة : عين غضت  
عن محارم الله وعين سهرت في طاعة الله وعين بكت في جوف الليل من خشية الله » ،  
وعن ابن ابي عمير في الصحيح او الحسن عن رجل من اصحابه (٦) قال :  
« قال ابو عبدالله (عليه السلام) اوحى الله عز وجل الى موسى ان عبادي لم يتقربوا  
الي بشيء أحب الي من ثلاث خصال . قال موسى (عليه السلام) يا رب وما هن ؟ قال

(١) الوسائل الباب ٥ من قواطع الصلاة

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٥ من جهاد النفس

— ٥٤ — (من مبطلات الصلاة الأكل والشرب) ج ١

يا موسى الزهد في الدنيا والورع عن المعاصي والبكاء من خشيتي . قال موسى يارب فما لمن صنع ذا ؟ فأوحى الله عز وجل اليه يا موسى اما الزاهدون في الدنيا ففي الجنة واما البكاهون من خشيتي ففي الرفيع الأعلى لا يشاركون احد واما الورعون عن المعاصي فاني اقتش الناس ولا اقتشهم .

وعن علي بن ابي حمزة (١) قال : قال ابو عبد الله ( عليه السلام ) لا بني بصير ان خضت امرأ يكون او حاجة تريدها فابدأ بالله فجدد واثن عليه كما هو امله وصل على النبي ( صلى الله عليه وآله ) واسأل حاجتك وتباك ولو مثل رأس الذباب ، ان ابي كان يقول ان اقرب ما يكون العبد من الرب وهو ساجد بك .

(السابع) - نعت الأكل والشرب إلا في الوتر لصائم أصابه عطش على المشهور وأصل الحكم المذكور ذكره الشيخ في الخلاف والمبسوط وادعى عليه الإجماع وتبعه عليه أكثر من تأخر عنه ، ومنعه المحقق في المعتمد وطالبه بالدليل على ذلك . وهو جيد فانا لم نقف على ما يدل عليه من الأخبار ، والى هذا مال جملة من أفاضل المتأخرين ومتأخريهم .

قال في الذكرى : اما الأكل والشرب فالظاهر انها لا يبطلان بمسماهما بل بالكثرة فلو ازدرد ما بين أسنانه لم يبطل اما لو مضغ لقمة وابتلعها أو تناول قلة فشرب منها فان كثرت ذلك عادة ابطل وان كان لقمة أو شربة فقد قال في التذكرة يبطل لان تناول الماء كحل ومضغه وابتلاعه افعال معدودة . انتهى .

وقال في المنتهى : لو ترك في فيه شيئاً يذوب كالسكر فذاب فابتلعه لم تفسد صلاته عندنا وعند الجمهور تفسد (٢) لانه يسمى أكلاً . أما لو بقي بين أسنانه شيء من بقايا الغذاء فابتلعه في الصلاة لم تفسد صلاته قولاً واحداً لانه لا يمكن التحرز عنه ، وكذا لو كان في فيه لقمة ولم يبلعها إلا في الصلاة لانه فعل قليل . انتهى . اما لو وضع في فيه لقمة حال الصلاة ومضغها وابتلعها أو تناول قلة وشرب

ج ٩ (هل يتعدى البطلان بالاكل والشرب الى النافلة ؟) — ٥٥ —

منها فقد صرح العلامة في النهاية والتذكرة على ما نقل عنها بأنه مبطل ايضاً لأن تناول والمضغ والإبتلاع افعال كثيرة وكذا المشروب . وهذا القول جار على مذهب الشيخ المتقدم .

وبالجملة فإن من نازع في أصل الحكم إنما يني فيه على حصول الكثرة وعدمها فجعل الإبطال وعدمه دائراً مدار الكثرة وعدمها وإلا فالأكل والشرب من حيث هما غير مبطلين وهو الأظهر في المسألة ، لنا - ان مجرد الأكل والشرب من قبيل الأفعال التي تقدم في الأخبار تعدادها وما اشتملت عليه تلك الأخبار من الأفراد المحدودة فيها إنما خرج مخرج التمثيل فتكون هي وما شابها كذلك ، وما زاد عليها يكون مبطلاً لخروجه من الأخبار المذكورة وان علله الأصحاب بالكثرة التي عدوها من القواطع فالنزاع لفظي .

وكيف كان فإنه لا خلاف في استثناء الصورة المتقدمة بالشروط الواردة في الخبر الذي هو مستند الحكم المذكور وهو خبر سعيد الأعرج المتقدم (١) في جملة أخبار ما يجوز فعله في الصلاة .

وهل يتعدى الحكم الى النافلة مطلقاً ؟ صرح الشيخ بذلك والمشهور خلافه ، قال في المعتبر : قال في المبسوط والخلاف لا بأس بشرب الماء في صلاة النافلة لأن الأصل الإباحة وإنما منعه في الفريضة بالإجماع ، وقال الشافعي لا يجوز في نافلة ولا في فريضة (٢) . ثم استدلل برواية سعيد الأعرج ثم ساق الرواية . ثم قال في المعتبر : وقوله « منعه في الفريضة بالإجماع » لا نعلم أي إجماع أشار إليه والرواية المذكورة غير دالة على دعواه لأنه ادعى الجواز في النافلة مطلقاً والرواية تدل على الوتر خاصة بالقيود التي تضمنها الحديث وهي إرادة الصوم وخوف العطش وكونه في دعاء الوتر ، ولا يلزم من جواز الشرب على هذا التقدير جوازه في النافلة

(١) ص ٤٥ (٢) الاقناع للخطيب الشربيني للشافعي ج ١ ص ١٢٣ والمقابلة على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٢٥٤ فقد ذكرنا ما يقتضي ذلك باطلاه .

مطلقاً . انتهى . وهو جيد .  
 أقول : وبعضهم لذلك تخطى عن عموم الوتر كما هو ظاهر المشهور الى تخصيص الجواز بدعائه كما هو مورد الرواية ولا ريب انه الاحوط .  
 وأنت خير بان هذا الاستثناء إنما يصح بناء على قول الشيخ واتباعه من الإبطال بمسمى الأكل والشرب أو بناء على ان الشرب فعل كثير فيقتصر حيثنذ على موضع النص والا فلا استثناء ولا قصر كما هو الاظهر وهو اختياره في المدارك أيضاً  
 المقام الثالث — في ما يكون الافضل تركه وإن لم يقطعها وبعبارة اخرى ما يكره فيها :

ومنها - الالتفات يمينا وشمالا عند الاصحاب وذهب بعضهم الى انه محرم مطلق وقد تقدم تحقيق القول في ذلك قريبا .

ومنها - العقص للرجل ، قال في القاموس عقص شعره ضفره وفتله . والقول بالكراهة هو المشهور بين المتأخرين وذهب اليه سلاز وأبو الصلاح وابن ادریس وجمهور المتأخرين ، وهو ظاهر عبارة الشيخ المفيد حيث قال : لا ينبغي للرجل اذا كان له شعر ان يصلي وهو معقوص حتى يحمله وقد روى رخصة في ذلك للنساء . وقال الشيخ في التهذيب والمبسوط والخلاف اذا صلى الرجل وهو معقوص الشعر عامداً بطلت صلاته :

واستدل عليه في الخلاف بالإجماع وبما رواه في التهذيب عن مصادف عن ابى عبدالله ( عليه السلام ) (١) « في رجل صلى صلاة فريضة وهو معقوص الشعر؟ قال يعيد صلاته ،

واجاب المتأخرون عن الاجماع بعدم ثبوته وهو جيد ، وعن الرواية بضعف السند .

(١) الوسائل الباب ٣٩ من لباس المصلي . والرواية للكليني كما في الفروع ج ١

ص ١١٣ ورواها الشيخ عنه في التهذيب ح ١ ص ٣٠٢ .

وفيه اولا - ما عرفت في غير موضع مما تقدم من أن الطعن بضعف السند لا يقوم حجة على المتقدمين الذين لا أثر لهذا الإصطلاح عندهم بل ولا على من لا يرى العمل به . وبالجمله فان رد الخبر من غير معارض مشكل ومن ثم مال المحدث الشيخ محمد ابن الحسن الحر العاملي في كتاب الوسائل الى تحريره وابطال الصلاة به .

وروى في كتاب دعائم الإسلام عن علي ( عليه السلام ) (١) انه قال :  
 « نهاني رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن اربع : عن تقليب الحصى في الصلاة  
 وان اصلى وانا عاقص رأسي من خطي ، وان احتجم وانا صائم ، وان اخص يوم الجمعة  
 بالصوم ، وظاهر هذه الرواية الكراهة كما هو المشهور . ونفي البعد شيخنا المجلسي  
 ( قدس سره ) عن حمل رواية مصادف على التيقية (٢) .

وكيف كان فالحكم مختص بالرجال واما النساء فلا كراهة فيهن اجماعا .  
 ثم ان جملة من الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) صرحوا بانه على تقدير التحريم  
 لا يلزم البطلان ، وعلوه بان النهي عن أمر خارج عن العبادة فلا يستلزم بطلانها .  
 ولا يخفى ما في هذا الكلام من الغفلة عن النص المذكور حيث انه قد اشتمل  
 على الاعادة الصريحة في البطلان وليس في الباب غيره وليس هنا نص يتضمن  
 النهي حتى يتجه ما ذكره من التقريب . والله العالم .

ومنها - التثاؤب والتعطى وفرقة الأصابع والعبث بلحيته أو غيرها ونفخ  
 موضع سجوده والتنخم والبصاق ونحو ذلك .

والمستند في هذه الاشياء ونحوها عدة اخبار : منها - ما ورد في صحيح زرارة  
 عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « اذا قمت في الصلاة فعليك بالإقبال على  
 صلاتك فاما يحسب لك منها ما اقبلت عليه ، ولا تعبت فيها يديك ولا برأسك ولا

(١) مستدرک الوسائل الباب ٢٧ من لباس المصلي

(٢) في البحر الرائق ج ٢ ص ٢٣ استظهر التحريم للنهي بلا صارف

(٣) الوسائل الباب ١ من افعال الصلاة

بالحيثك ولا تحدث نفسك ولا تتأب ولا تتمط ولا تكفر فأنما يفعل ذلك المجوس ولا تلثم ولا تحتفز ولا تفرج كما يفرج البعير ولا تقع على قدميك ولا تفتش ذراعيك ولا تفرقع أصابعك ، فإن ذلك كله نقصان من الصلاة ، ولا تقم إلى الصلاة متكاسلاً ولا متعاساً ولا متاقلاً ، فإنها من خلال النفاق فإن الله تعالى نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم سكارى (١) يعنى سكر النوم ، وقال للذاقيين : وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً ، (٢) .

بيان : قال في النهاية : فيه « التأوب من الشيطان » التأوب معروف وهو مصدر تأوب والاسم التأوباء ، وإنما جعله من الشيطان كراهية له لأنه إنما يكون مع ثقل البدن وامتلائه واسترخائه وميله إلى الكسل والنوم ، وإضافته إلى الشيطان لأنه الذي يدعو إلى إعطاء النفس شهوتها . وأراد به التحذير من السبب الذي يتولد منه وهو التوسع في المطعم والشبع فيمقل عن الطاعات ويكسل عن الخيرات . انتهى . والتمطى معروف وقيل أصله من التمطط وهو التمدد .

قال في المنتهى : يكره التأوب في الصلاة لأنه استراحة في الصلاة ومغير لحيثها المشروعة وكذا يكره التمطى أيضاً لهذه العلة ، ويؤيد ذلك ما رواه الشيخ في الحسن عن الحلبي عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألته عن الرجل يتأوب في الصلاة ويتمطى ؟ قال هو من الشيطان ولن يملكه » ثم قال : وفي ذلك دلالة على رجحان الترك مع الامكان . انتهى .

وأما التكفير فقد تقدم الكلام فيه وكذا في اللثام . وأما الإحتفاز فقال في النهاية : الحفز الحث والإعجال ، ومنه حديث أبي بكر « أنه دب إلى الصف راكعاً وقد حفزه النفس » ومنه الحديث « أنه ( عليه السلام ) أتى بتمر فجعل يقسمه وهو محتفز » أي مستعجل مستوفز يريد القيام ، ومنه حديث علي ( عليه السلام ) (٤)

(١) سورة النساء الآية ٤٦ (٢) سورة النساء الآية ١٤٩

(٣) الوسائل الباب ١١ من قواطع الصلاة . (٤) الوسائل الباب ٣ من السجود



« اذا صلت المرأة فلتحتفز اذا جلست واذا سجدت ولا تنحوى كما يتنحوى الرجل اى تتضام وتجتمع ، انتهى . وقال فى المجمع : فى حديث المصلى لا تلثم ولا تحتفز اى لا تتضام فى سجودك بل تتنحوى كما يتنحوى البعير الضامر وهذا عكس المرأة فانها تحتفز فى سجودها ولا تنحوى . انتهى .

اقول : وقد علم من ذلك ان هذا اللفظ محتمل لمعنيين : ( أحدهما ) الجلوس غير متمكن ولا متورك بل يجلس مقعياً كالمرید للقيام سريعاً . و ( الثانى ) بمعنى التضام فى السجود اى لا تتضام فى حال سجودك ، وفى بعض النسخ « ولا تحتقن » والمراد به مدافعة الأخشين .

وروى فى الكافى عن احمد بن محمد بن عيسى رفعه عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا قمت فى الصلاة فلا تعبت بلحيتك ولا برأسك ولا تعبت بالحصى وانت تصلى إلا أن تسوى حيث تسجد فلا بأس » .

وروى الشيخ فى التهذيب عن ابي بصير (٢) قال : « قال ابو عبد الله ( عليه السلام ) اذا قمت فى الصلاة فاعلم انك بين ىدى الله تعالى فان كنت لا تراه فاعلم انه يراك فاقبل قبل صلاتك ولا تمتخط ولا تنزق ولا تنقض أصابعك ولا تترك فان قوماً قد عذبوا بنقض الأصابع والتورك فى الصلاة ... الحديث » .

اقول : ان نقض الأصابع بالقاف بعد النون ثم الضاد المعجمة ، قال فى القاموس : انقض أصابعه ضرب بها لتصوت . وقال فى مجمع البحرين : وانقاض الأصابع تصويتها وفرقتها وانقض أصابعه ضرب بها لتصوت ، ومنه الحديث « لا ينقض الرجل أصابعه فى الصلاة ، انتهى . والتورك قسبان : منه ما هو سنة وهو ما تقدم فى بحث السجود والتشهد ، ومكروه وهو ان يضع يديه على وركيه فى الصلاة وهو قائم ، وهو المراد فى الخبر ، قال الصدوق فى الفقيه (٣) : ولا

(١) الوسائل الباب ١٢ من قواطع الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١ من افعال الصلاة (٣) ج ١ ص ١٩٨

تتورك فان الله عز وجل قد عذب قوما على التورك كما : أحدهم يضع يديه على وركيه من ملالة الصلاة .

وروى البزنطى فى جامعه باسناده عن ابى عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا قمت فى صلاتك فاخشع فيها ولا تحدث نفسك ان قدرت على ذلك واخضع برقبتك ولا تلتفت فيها ولا يجر طرفك موضع سجودك وصف قدميك وارخ يديك ولا تكفر ولا تورك ، قال البزنطى ( رحمه الله ) فانه بلغنى عن ابى عبدالله ( عليه السلام ) ان قوماً عذبوا لانهم كانوا يتوركون تضجرا بالصلاة . انتهى .

قال الجزرى فى النهاية : فيه « كره ان يسجد الرجل متوركا ، هو ان يرفع وركيه اذا سجد حتى يفحش فى ذلك . وقيل هو ان يلصق اليه بعقبه فى السجود . وقال الأزهري : التورك فى الصلاة ضربان سنة ومكروه ، اما السنة فان ينحى رجله فى التشهد الاخير ويلصق مقعدته بالأرض ، وهو من وضع الورك عليها والورك ما فوق الفخذ وهى مؤتة ، واما المكروه فان يضع يديه على وركيه فى الصلاة وهو قائم وقد نهى عنه . انتهى كلام النهاية .

وقال العلامة فى المنتهى : يكره التورك فى الصلاة وهو أن يعتمد يديه على وركيه وهو التخصر روى الجمهور عن ابى هريرة (٢) « ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) نهى عن التخصر فى الصلاة ، ومن طريق الخاصة ما رواه ابى بصير ، ثم ساق الرواية المتقدمة .

والشاهد ( قدس سره ) فى النغلية فسر التورك بالإعتدال على احدى الرجلين تارة وعلى الاخرى اخرى والتخصر بقبض خصره بيده ، وحكم بكراهتهما معاً .

وروى فى الكافى عن الحسن بن ابى الحسين الفارسى عن من حدثه عن ابى عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ان

(١) مستدرک الوسائل الباب ١ من افعال الصلاة عن البحار ج ١٨ الصلاة ص ١٩١

ومجموعة الشهيد (٢) صحيح البخاري باب الخصر فى الصلاة .

(٣) الوسائل الباب ١٢ من قواطع الصلاة

الله كره لكم ايها الامة اربعا وعشرين خصلتونها كم عنها : كره لكم العيب في الصلاة...  
وروى في الفقيه (١) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ان الله تعالى كره لي ست خصال وكرهتمن للاوصياء من ولدي واتباعهم من بعدي : العيب في الصلاة والرفث في الصوم والمن بعد الصدقة واتيان المساجد جنبا والتطلع في الدور والضحك بين القبور ،

وروى الكليني عن مسمع ابي سيار عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال « ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) سمع خلفه فرقة فرقع الرجل اصابعه في صلاته فلما انصرف قال النبي ( صلى الله عليه وآله ) اما انه حظه من الصلاة . .  
ومنها - مدافعة البول والغائط والريح ، وعلل بما فيه من سلب الخشوع والتوجه والإقبال الذي هو روح العبادة .

ويدل على ذلك من الأخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « لا صلاة لحاقن ولا لحاقنة وهو بمنزلة من هو في ثوبه . .

بيان : الموجود في التهذيب والذي نقله جملة من الأصحاب هو ما ذكرناه من قوله « ولا لحاقنة ، ونقله في الوافي « لحاقن ولا لحاقب ، ثم قال : بيان - كلاهما بالحاء المهملة وفي آخر الأول نون وفي آخر الثاني باء موحدة ، يعني بالحاقن حابس البول وبالحاقب حابس الغائط . ثم نقل كلام النهاية بذلك ... الى ان قال فما يوجد في بعض نسخ التهذيب « لا صلاة لحاقن ولا حاقنة ، بالنون فيها جميعاً فلعله تصحيف . انتهى .

اقول : والظاهر انه اجتهد منه ( قدس سره ) بناء على ما نقله عن النهاية

(١) الوسائل الباب ٢٣ من الدين

(٢) الوسائل الباب ١٤ من قواطع الصلاة

(٣) الوسائل الباب ٨ من قواطع الصلاة

والا فالوجود في التهذيب والذي نقله الأصحاب عنه في كتب الاستدلال إنما هو ما ذكرناه ، ويؤيده ان البرقي في المحاسن (١) قد رواه أيضاً كذلك فروى عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا صلاة لحاقن ولا حاقنة وهو بمنزلة من هو في ثوبه » .

قال في المنتهى بعد ايراد هذه الصحيحة : المراد بذلك نفي الكمال لا الصحة . ثم قال بعد ذلك : يكره مدافعة الاخبتين وهو قول من يحفظ عنه العلم ، قال ولو صلى كذلك صحت صلاته ذهب اليه علماءنا ونقل عن مالك وبعض العامة القول بالاعادة (٢) وروى الشيخ عن أبي بكر الحضرمي عن أبيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : لا تصل وانت تجدد شيئاً من الاخبتين » .

وروى في كتاب الخصال في الصحيح عن احمد بن أبي عبد الله البرقي رفعه الى أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثمانية لا يقبل الله لهم صلاة : العبد الآبق حتى يرجع الى مولاه والناشر عن زوجها وهو عليها ساخط ومانع الزكاة وتارك الوضوء والجارية المدركة تصلى بغير خمار وامام قوم يصلون بهم وهم له كارهون والزني - قالوا يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما الزني ؟ قال الذي يدافع البول والغائط - والسكران ، فهؤلاء الثمانية لا تقبل منهم صلاة » .

بيان : قال في النهاية : فيه لا يقبل الله صلاة الزين ، هو الذي يدافع الاخبتين وهو بوزن السجيل هكذا رواه بعضهم والمشهور بالنون كما روى « لا يصلين أحدكم وهو زين ، أي حاقن يقال زن فدن أي حقن فقطر . وقيل هو الذي يدافع الاخبتين معاً . انتهى . وقال في القاموس في مادة « زين » ، بالباء : وكسكين

(١) ص ٨٣ (٢) الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٢٥٩

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٨ من قواطع الصلاة

مدافع الأخبين أو مسكها على كره . ولم يتعرض في «زن» بالنون الى ذلك . ونحوه في جمع البحرين .

وروى الصدوق في كتاب معاني الأخبار والمجالس عن اسحاق بن عمار (١) قال : « سمعت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يقول لا صلاة لحاقن ولا لحاقب ولا لحاذق فالحاقن الذي به البول والحاقب الذي به الفائط والحاذق الذي قد ضعفه الخف ، وروى في كتاب المحاسن عن عيسى بن عبدالله العمري عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب ( عليه السلام ) عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) (٢) قال : « لا يصل أحدكم وبه أحد العصرين يعني البول والفائط ، اقول : قال في القاموس : والعصر الحبس وفي الحديث « أمر بلالا أن يؤذن قبل الفجر ليعتصر معتصرهم ، أراد قاضي الحاجة وروى الكليني والشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج (٣) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يصيبه الغمز في بطنه وهو يستطيع أن يصبر عليه يصل على تلك الحال أو لا يصل ؟ قال فقال ان احتمل الصبر ولم يخف اجمالا عن الصلاة فليصل وليصبر ، وفيه دلالة على صحة الصلاة مع الحقن كما ادعى عليه الإجماع .

وكيف كان فان الحكم المذكور مخصوص بما اذا عرض له ذلك قبل الدخول في الصلاة وإلا فلو كان بعد ذلك فلا كراهة اجماعا .

## مسائل

( الأولى ) - لا خلاف في جواز السلام على المصلي للاصل ولعموم قوله عز وجل « فاذا دخلتم بيوتا فسلموا » (٤) .

ولموثقة عمار الساباطي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) « انه سأل عن

(١) و(٢) الوسائل الباب ٨ من قواطع الصلاة (٣) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٦

(٤) سورة النور ، الآية ٦١

(٥) الوسائل الباب ١٦ من قواطع الصلاة

التسليم على المصلي فقال اذا سلم عليك رجل من المسلمين وانت في الصلاة فرد عليه في ما بينك وبين نفسك ولا ترفع صوتك ، .

وفي موثقة سماعة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سألته عن الرجل يسلم عليه وهو في الصلاة ؟ قال : يرد يقول سلام عليكم ولا يقل وعليكم السلام فان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) كان قائماً يصلي فربه عمار بن ياسر فسلم عليه فرد النبي ( صلى الله عليه وآله ) هكذا ، هكذا رواه في الكافي عن عثمان بن عيسى عن سماعة (٢) وفي التهذيب رواه عن عثمان بن عيسى عنه ( عليه السلام ) (٣) .

وروى الشيخ في التهذيب في الصحيح عن محمد بن مسلم (٤) قال : « دخلت على ابي جعفر ( عليه السلام ) وهو في الصلاة فقلت السلام عليك فقال السلام عليك فقلت كيف أصبحت ؟ فسكت ( عليه السلام ) فلما انصرف قلت أيرد السلام وهو في الصلاة ؟ فقال نعم مثل ما قيل له ، .

ولا خلاف ايضاً في جواز الرد من المصلي بل وجوبه ، ويدل عليه موثقة عمار المذكورة وصحيحة محمد بن مسلم المذكورة ايضاً .

وما رواه في الفقيه في الصحيح (٥) قال : « سألت محمد بن مسلم ابا جعفر ( عليه السلام ) عن الرجل يسلم على القوم في الصلاة فقال اذا سلم عليك مسلم وانت في الصلاة فسلم عليه تقول السلام عليك واشر باصبعك ، .

#### (١) الوسائل الباب ١٦ من قواطع الصلاة

(٢) الترويح ج ١ ص ١٠٢ وفي الوسائل الباب ١٦ من قواطع الصلاة .

(٣) هكذا في النسخة المطبوعة ج ١ ص ٢٩٩ إلا ان في هامشها عنق غلي

قوله « عثمان بن عيسى ، هكذا » عن سماعة في نسخة ولعله هو الصواب لان عثمان لم ينقل عنه عليه السلام ، وفي الوافي باب « رد السلام والتحمين للعطاس » نقل الرواية عن عثمان ابن عيسى عن سماعة من الكافي والتهذيب كليهما ، وظاهر الوسائل ايضاً ان عثمان يروى بها عن سماعة ، راجع الباب ١٦ من قواطع الصلاة

(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٦ من قواطع الصلاة

انقول : ومن اخبار المسألة ما رواه في التهذيب والفقيه في الصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا سلم عليك الرجل وأنت تصلي قال ترد عليه خفياً كما قال » .

وما رواه في الفقيه (٢) قال : « قال ابو جعفر ( عليه السلام ) سلم عمار على رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وهو في الصلاة فرد عليه ثم قال ابو جعفر ( عليه السلام ) ان السلام اسم من اسماء الله تعالى » .

وما رواه عبدالله بن جعفر الخيري في قرب الاسناد عن عبدالله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألت عن الرجل يكون في الصلاة فيسلم عليه الرجل هل يصلح له أن يرد ؟ قال نعم يقول السلام عليك فيشير اليه باصبعه » .

وما رواه الصدوق في الخصال عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن ابيه ( عليهما السلام ) (٤) قال : « لا تسلبوا على اليهود والنصارى ... الى ان قال ولا على المصلي - لانه لا يستطيع أن يرد السلام لأن التسليم من المسلم تطوع والرد فريضة - ولا على آكل الربا ولا على رجل جالس على غائط ولا على البذي في الحمام ، وما رواه الشهيد في الذكرى (٥) قال : روى البزنطي عن الباقر ( عليه السلام ) قال : « اذا دخلت المسجد والناس يصلون فسلم عليهم واذا سلم عليك فاردد فاني أفعله ، وان عمار بن ياسر مر على رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وهو يصلي فقال السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته فرد عليه السلام » .

وروى في الخصال (٦) في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر ( عليه السلام ) قال : « بينما امير المؤمنين ( عليه السلام ) في الرحبة والناس عليه متراكون

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٦ من قواطع الصلاة

(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٧ من قواطع الصلاة

(٦) ج ٢ ص ٥٦ وفي الوسائل الباب ٤٣ من احكام العشرة

فمن مستفت ومن مستند اذ قام اليه رجل فقال السلام عليك يا امير المؤمنين  
ورحمة الله وبركاته فنظر اليه امير المؤمنين ( عليه السلام ) بعينه هاتيك العظيمنتين  
فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ... الخبر .

وروى في الكافي عن حماد الاحمسي (١) قال : « دخلت على ابي عبدالله  
( عليه السلام ) وأنا أريد ان أسأله عن صلاة الليل فقلت السلام عليك يا ابن رسول الله  
( صلى الله عليه وآله ) فقال وعليك السلام اي والله انا لولده ... الحديث . »

وعن الحكم بن عتيبة (٢) قال « بينا أنا مع ابي جعفر ( عليه السلام ) والبيت  
خاص باهله اذ اقبل شيخ يتوكأ على عنزة له حتى وقف على باب البيت فقال السلام  
عليك يا ابن رسول ( صلى الله عليه وآله ) ورحمة الله وبركاته فقال ابو جعفر ( عليه  
السلام ) وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ... »

وعن ابن القداح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « اذا سلم احدكم  
فليجهر بسلامه ولا يقول سلت فلم يردوا على ولعله يكون قد سلم ولم يسمعهم ،  
فاذا رد احدكم فليجهر برده ولا يقول المسلم سلت فلم يردوا على ، ثم قال كان  
على ( عليه السلام ) يقول لا تغضبوا ولا تغضبوا افشوا السلام واطيبوا الكلام  
وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام ، ثم تلا عليهم قول الله تعالى : السلام  
المؤمن الميهمن ، (٤) . »

وعن الحسن بن المنذر (٥) قال : « سمعت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يقول من  
قال السلام عليكم فهي عشر حسنات ومن قال سلام عليكم ورحمة الله فهي عشرون

(١) الفروع ج ١ ص ١٣٧ وفي الوسائل الباب ٢ ص ١٦٩ من أعداد الفرائض  
ونوافلها . والراوي - كافي الكافي والوافي باب فضل الصلاة ، والوسائل - عائد الاحمسي  
لا حماد الاحمسي . (٢) الوسائل الباب ٣ ص ٤ من احكام العشرة

(٣) الوسائل الباب ٣٨ و ٣٤ من احكام العشرة

(٤) سورة الحشر الآية ١٣ (٥) الوسائل الباب ٣٩ من احكام العشرة



حسنة ومن قال سلام عليكم ورحمة الله وبركاته فهي ثلاثون حسنة .  
وعن منصور بن حازم عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) : « ثلاثة يرد عليهم  
رد الجماعة وإن كان واحداً : عند العطاس يقال يرحمكم الله وإن لم يكن معه غيره ،  
والرجل يسلم على الرجل فيقول السلام عليكم والرجل يدعو للرجل فيقول عافاكم  
الله تعالى وإن كان واحداً فإن معه غيره ، والضمير في « غيره » راجع للواحد  
المذكور في جميع هذه الصور . والمراد بالغير الملائكة الموكلون به الحافظون  
والكاتبون وغيرهم .

وعن أبي عبيدة الخذاء عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « مر أمير المؤمنين  
( عليه السلام ) يقوم فسلم عليهم فقالوا عليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته  
ورضوانه . فقال لهم أمير المؤمنين ( عليه السلام ) لا تجاوزوا بنا ما قالت الملائكة  
لاينا إبراهيم ( عليه السلام ) إنما قالوا رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ، .

وعن عنبسة بن مصعب عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « القليل  
يبدأون الكثير بالسلام والراكب يبدأ الماشي وأصحاب البغال يبدأون أصحاب الخيل  
وأصحاب الخيل يبدأون أصحاب البغال ، .

وعن ابن بكير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٤) قال :  
« سمعته يقول يسلم الراكب على الماشي والماشى على القاعد وإذا لقيت جماعة جماعة  
سلم الأقل على الأكثر وإذا لقي واحد جماعة سلم الواحد على الجماعة ، .

إذا عرفت ذلك فهنا فوائد شريفة ونكات لطيفة يجب التنبيه عليها في المقام  
ليكمل بها النظام :

الاولى - لا خلاف في وجوب الرد في الصلاة كان أم لا ، والأصل فيه

(١) الوسائل الباب ٤١ من أحكام العشرة

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من أحكام العشرة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٤٥ من أحكام العشرة

— ٦٨ — ﴿الاستدلال بالآية على وجوب رد السلام﴾ ج ٩

قبل الاخبار الآية الشريفة وهى قوله عز وجل : « واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها اوردوها ، (١) » .

والمراد بالتحية فى الآية السلام أو ما هو اعم منه ، والتحية اخذ ايضا السلام ، قال فى القاموس : التحية السلام . وقال فى المصباح المنير : وحياء تحية أصله الدعاء بالحياة ، ومنه التحيات لله اى البقاء ، وقيل الملك ، ثم كثر حتى استعمل فى مطلق الدعاء ثم استعمله الشارع فى دعاء مخصوص وهو « سلام عليكم » . وفى المغرب حياه بمعنى احياء تحية كبقاه بمعنى ابقاه تبة . هذا أصلها ثم سمي ما حيي به من سلام ونحوه تحية ، قال الله تعالى : « تحيتهم يوم يلقونه سلام » (٢) وحقيقة « حيث فلاناً » قلت حياك الله اى عمرك الله . انتهى .

وقال امين الإسلام الطبرسى فى كتاب مجمع البيان : التحية السلام يقال حيي بحي تحية اذا سلم . وقال فى تفسير الآية امر الله المسلمين برد السلام على المسلم باحسن مما سلم ان كان مؤمناً وإلا فليقل « وعليكم » لا يزيد على ذلك ، فقوله « باحسن منها » للمسلمين خاصة وقوله : « اوردوها » لأهل الكتاب ، عن ابن عباس فاذا قال المسلم « السلام عليكم » فقلت « وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته » فقد حييته باحسن منها وهذا منتهى رد السلام . وقيل ان قوله « اوردوها » للمسلمين ايضاً عن السدى وعطاء وابراهيم وابن جريج قالوا اذا سلم عليك فرد عليه باحسن مما سلم عليك أو بمثل ما قال . وهذا اقوى لما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) انه قال « اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » . وذكر على بن ابراهيم فى تفسيره عن الصادقين (عليهم السلام) ان المراد بالتحية فى الآية السلام وغيره من البر ، وذكر الحسن ان رجلاً دخل على النبي (صلى الله عليه وآله) فقال السلام عليك فقال النبي (صلى الله عليه وآله) « وعليك السلام ورحمة الله فجاءه آخر فقال السلام عليك ورحمة الله فقال (صلى الله عليه وآله) « وعليك السلام ورحمة الله وبركاته »

(١) سورة النساء الآية ٨٨ (٢) سورة الاحزاب الآية ٤٣

(٣) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٨ كتاب السلام باب الرد على أهل الكتاب

## ج ٩ ( الاشكال فى دلالة الآفة على وجوب الرد ) - ٦٩ -

فجاءه آخر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال النبى ( صلى الله عليه وآله )  
وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ، فقيل يا رسول الله زدت للاول والثانى فى التحية  
ولم تزد للثالث فقال انه لم يبق لى من التحية شيئاً فرددت عليه مثله . انتهى كلامه زيد مقامه  
أقول : ومن الأخبار الواردة على العموم كما ذكره على بن ابراهيم فى تفسيره  
ما رواه الصدوق فى الخصال بسنده فى حديث طويل عن ابى جعفر عن آبائه عن  
امير المؤمنين (عليهم السلام) (١) قال : « اذا عطس أحدكم فسمتوه قولوا برحمة الله  
ويقول هو يغفر الله لكم ويرحمكم قال الله تعالى : واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن  
منها اوردوها ، (٢)

وفى كتاب المناقب لابن شهر اشوب (٣) « جاءت جارية للحسن (عليه السلام)  
بطاق ريحان فقال أنت حرة لوجه الله . فقيل له فى ذلك فقال ( عليه السلام ) ادبنا  
الله تعالى فقال : « اذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها اوردوها ، (٤) وكان أحسن  
منها عتقها . »

ويؤيده ما رواه فى الكافى عن الصادق ( عليه السلام ) فى الصحيح (٥) من  
ان رد جواب الكتاب واجب كوجوب رد السلام .

بقى هنا اشكال وهو انه على تقدير العموم فى الآفة يلزم وجوب تعويض  
كل بر واحسان والظاهر انه لا قائل به بل ربما دلت الأخبار على العدم ، ويمكن  
حمل الآفة على الرجحان المطلق الشامل للوجوب والإستجاب ، وعلى هذا  
فلا استدلال بالآفة المذكورة على وجوب الرد لا يخلو من الإشكال إلا ان يقال  
ان الواجب الحمل على مقتضى ظاهر الأمر وقيام الدليل الصارف فى بعض الافراد  
لا يستلزم القول بذلك فى ما لا دليل عليه .

(١) الوسائل الباب ٥٨ من احكام العشرة

(٢) و (٤) سورة النساء الآفة ٨٨ (٣) البحار ج ١٨ الصلاة ص ٢٠٤

(٥) الوسائل الباب ٣٣ من احكام العشرة

هذا . واما الأخبار الدالة على وجوب الرد فقد تقدمت الإشارة إليها .  
 الثانية - المفهوم من الأخبار التي قدمناها ان الرد من المصلي بمثل ما قيل له  
 من « السلام عليكم » و « السلام عليك » ونحوهما ، وقد تضمنت موثقة سماعة النهمي  
 عن الرد بقوله « وعليكم السلام » واما غير المصلي فانه يرد بقوله « وعليكم السلام »  
 بتقديم الظرف .

هذا هو المشهور بين الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) ولا بن ادريس خلاف  
 في موضعين ، قال في الروض بعد ذكر وجوب الرد بالمثل في الصلاة وذكر بعض  
 الأخبار الدالة عليه : وخالف ابن ادريس في اعتبار المثل فجوز الرد بقوله  
 « عليكم السلام » خصوصاً مع تسليم المسلم به لعموم الآية واستضعافا لخبر الواحد  
 والأصحاب على خلافه . انتهى . والأظهر هو القول المشهور لما تقدم من الأخبار  
 الصريحة في ذلك . ويظهر من العلامة في المختلف موافقة ابن ادريس في عدم  
 وجوب الرد بالمثل ايضاً .

وخالف ابن ادريس ايضاً بالنسبة الى غير المصلي فجوز الرد بالمثل وواقفه في  
 ذلك بالنسبة الى غير المصلي الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث جوز الرد بالمثل  
 استناداً الى ما رواه في الكافي عن زرارة في الصحيح أو الحسن عن ابي جعفر  
 ( عليه السلام ) (١) في حديث قال : « اذا سلم عليكم مسلم فقولوا سلام عليكم واذا  
 سلم عليكم كافر فقولوا عليك » .

وانت خير بان الأخبار الكثيرة مما قدمنا ذكره وما لم نذكره كلها متفقة  
 الدلالة على الرد بتقديم الظرف عكس ما يسلم به المسلم . ويمكن الجواب عن هذه  
 الرواية بان الغرض من هذا اللفظ إنما هو بيان الفرق بين الرد على المسلم والكافر  
 بان الكافر يقتصر في الرد عليه بقوله « عليك » من غير اردافه بالتسليم عليه بخلاف  
 المسلم فانه يردفه بالتسليم عليه ، وسياق الخبر إنما هو في ذلك وليس الخبر مسوقاً

ليبان كيفية الرد كما في الأخبار التي قدمناها .

ولا بأس بذكر الخبر كلاً ليتظهر للناظر قوة ما ذكرناه من الإجمال وهو ما رواه زرارة عن ابن جعفر (عليه السلام) (١) قال : « دخل يهودى على رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعائشة عنده فقال السلام عليكم فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليكم . ثم دخل آخر فقال مثل ذلك فرد (صلى الله عليه وآله) عليه كما رد على صاحبه . ثم دخل آخر فقال مثل ذلك فرد رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليه كما رد على صاحبه فنضبت عائشة فقالت عليكم السلام والغضب واللعة يا معشر اليهود يا أخوة القردة والخنازير . فقال لها رسول الله (صلى الله عليه وآله) يا عائشة ان الفحش لو كان ممثلاً لكان مثال سوء ان الرفق لم يوضع على شئ قط إلا زانه ولم يرفع عنه قط إلا شانه . قالت يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أما سمعت الى قولهم : السلام عليكم ؟ فقال بلى أما سمعت ما رددت عليهم ؟ قلت عليكم ، فاذا سلم عليكم مسلم ... الحديث كما تقدم . »

وسياق الخبر كما ترى إنما هو في ما ذكرناه لا في بيان كيفية الرد وحيث قد فالمراد منه إنما هو بيان زيادة لفظ السلام في الرد على المسلم دون الكافر وذكره بهذه الكيفية وقع تعليماً لذلك ، والأخبار المتقدمة صريحة في أن الكيفية الواجبة في الرد هي التي يتقدم فيها الظرف كما عرفت .

وبما ذكرناه صرح العلامة في التذكرة فقال : وصيغة الجواب « وعليكم السلام ، ولو قال : « وعليك السلام » للواحد جاز . ولو ترك العطف فقال : « عليكم السلام » فهو جواب خلافاً لبعض الشافعية (٢) فلو تلاقى اثنان فسلم كل واحد منهما على الآخر وجب على كل واحد منهما جواب الآخر ولا يحصل

#### (١) الوسائل الباب ٤٩ من احكام العشرة

(٢) في فتح الباري ج ١١ ص ٢٩ باب « من رد فقال عليك السلام ، عن النووي انه قال اتفق اصحابنا ان المجيب لو قال « عليك » بغير واو لم يجزى وان قال بالواو فوجهان .

الجواب بالسلام . انتهى .

وذهب بعض الى الجمع بين الاخبار بالتخيير والأظهر ما قدمناه .

( الثالثة ) - المفهوم من الاخبار ان صيغة السلام التي يسلم بها لا بد أن يبدأ فيها بلفظ السلام مثل « سلام عليكم أو عليك ، أوه السلام ، باحد الوجهين ، فاما تقديم الطرف فانما هو في الجواب من غير المصلي كما عرفت .

ونقل بعض المتأخرين عن ظاهر الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) ان « عليك السلام أو عليكم السلام ، صحيح يوجب الرد .

وانكره في الذخيرة فقال ولم اطلع على ما نقله عن ظاهر الأصحاب إلا في كلام ابن ادریس مع انه قد صرح العلامة في التذكرة بخلافه فقال : ولو قال « عليك السلام ، لم يكن مسلماً إنما هي صيغة جواب . انتهى .

وهو الموافق لما ورد في الاخبار كما أشرنا اليه وهو ظاهر لمن تتبع الاخبار وقد روى العامة عنه ( صلى الله عليه وآله ) ( ١ ) « انه قال لمن قال عليك السلام يا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى ، اذا سلمت فقل سلام عليك فيقول الراد عليك السلام . » .

واما كلام ابن ادریس في هذا المقام فانه قال في السرائر : ويرد المصلي السلام اذا سلم عليه قولاً لا فعلاً ولا يقطع ذلك صلاته سواء رد بما يكون في لفظ القرآن او ما يخالف ذلك اذا أدى بالرد الواجب الذي تبرأ ذمته به . اذا كان المسلم عليه قال له « سلام عليك أو سلام عليكم أو السلام عليكم أو عليكم السلام ، فله ان يرد عليه بأي هذه الالفاظ كانت لأنه رد سلام مأثور به وينويه رد سلام لا قراءة قرآن اذا سلم الأول بما قدمنا ذكره ، فان سلم بغير ما يذاه فلا يجوز للمصلي الرد

( ١ ) في سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٥٢ كتاب الأدب باب ذكر آية ان يقول وعليك السلام ، عن أبي جري الهجيمي قال : أتيت النبي ص فقلت عليك السلام يا رسول الله . ص ، فقال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى ،

عليه لأنه ما تعلق بذمته الرد لأنه غير سلام ، وقد اورد شيخنا ابو جعفر في مسائل خلافه خبراً عن محمد بن مسلم قال : دخلت على ابي جعفر ( عليه السلام ) ثم ساق الخبر كما قدمناه ( ۱ ) ثم قال اورد هذا الخبر ايراد راض به مستشهداً به محتجاً على الخصم بصحته ، فاما ما اوردته في نهايته فخير عثمان بن عيسى عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) ( ۲ ) وقد ذهب بعض اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) الى خبر عثمان ابن عيسى فقال : ويرد المصلي السلام على من سلم عليه ويقول له في الرد : سلام عليكم ، ولا يقول له : وعليكم ، وان قال له المسلم : عليكم السلام ، فلا يرد مثل ذلك بل يقول : سلام عليكم ، والأصل ما ذكرناه لأن التحريم يحتاج الى دليل . انتهى .

اتول : لا يخفى ان موثقة سماعة وان دلت بظاهرها على تعيين الجواب بقوله : سلام عليكم ، لكنها محمولة على ما اذا كان المسلم عليه بهذه الصيغة عملاً بما دل على وجوب الرد بالمثل حال الصلاة فان المستفاد منها انه يرد بمثل ما سلم عليه ، ونحوها في ذلك رواية محمد بن مسلم المنقولة عن الفقيه ( ۳ ) حيث قال فيها : اذا سلم عليك مسلم وأنت في الصلاة فسلم عليه تقول : السلام عليكم ، فانها مبنية على كون المسلم يسلم بهذه الصيغة ايضاً ، وبالجملة فان اطلاق هذين الخبرين محمول على ما دل على وجوب الجواب بالمثل كما في صحيحة محمد بن مسلم لما سلم على ابي جعفر بقوله : السلام عليك ، فاجابه بقوله : السلام عليك ، ثم ذكر في آخر الرواية انه يرد بمثل ما قيل له . ونحو ذلك قوله ( عليه السلام ) في صحيحة منصور بن حازم ( ۴ ) : ترد عليه خضياً كما قال ، وما ذكرناه ظاهر من الاخبار باعتبار ضم بعضها الى بعض لا ما توهمه من تعيين الجواب بـ : سلام عليكم ، وان سلم عليه بصيغة اخرى غيرها .

واما ما ذكره في صيغة السلام التي يسلم بها - من انها : سلام عليكم أو سلام عليك أو السلام عليكم أو عليكم السلام ، وان ما عدا هذه الصيغة الأربع لا يجب

( ۱ ) ص ۶۴ ۷۱ هو خبر سماعة المتقدم ص ۶۴ وقد تقدم هناك منه ( قدس

سره ) ان الشيخ رواه عن عثمان بن عيسى عنه ( ع )

( ۳ ) ص ۶۴ وفيها : السلام عليك ، ( ۴ ) ص ۶۵

زد الجواب فيها لأنه ليس بسلام فلا يجوز للمصلي الرد عليه ففقيه (أولاً) أن من جملة صيغ التسليم « السلام عليك » كما تضمنته صحيحة محمد بن مسلم حيث سلم به على الإمام (عليه السلام) فاجابه بمثله . (وثانياً) أن صيغة « عليكم السلام » ليست من صيغ الإبتداء بالسلام وإنما هي من صيغ الرد كما تقدم نقله عن العلامة في التذكرة . والإستناد إلى إطلاق صدق التحية في الآية يجب تقييده بالأخبار ، فإن المفهوم منها أن صيغ الإبتداء بالسلام هي ما ذكرناه فيجب حمل إطلاق الآية على ذلك .

وبذلك ايضاً يظهر لك ما في كلام العلامة في المختلف حيث أن ظاهره موافقة ابن ادریس في هذا المقام ، حيث قال - بعد أن نقل عن الشيخ أنه يرد مثل ما قيل له « سلام عليكم » ولا يقول « وعليكم السلام » ، وذكر أنه احتج على ذلك بحديث عثمان ابن عيسى المتقدم نقله عن سماعة - وعندى في العمل بهذه الرواية نظر فإن في طريقهما عثمان بن عيسى وهو ضعيف . ثم نقل كلام ابن ادریس من قوله : وأما ما أورده في نهايته ... الخ . ثم قال : وهذا الكلام يشعر بتسويغ ذلك لو قال له المسلم وعليكم السلام . انتهى . ثم قال بعد ذلك : الخامس في الحديث الذي رواه محمد بن مسلم اشعار بالإتيان بالمثل ، والأقرب أنه ليس واجباً بل لو أتى بمغايره من التحيات لم يكن عندي به بأس . انتهى .

أقول : لا يخفى أن من تأمل الأخبار بعين الاعتبار ظهر له ما في كلامهما من القصور وإن المعتمد هو القول المشهور من وجوب الرد بالمثل في الصلاة بشرط أن يكون السلام من الصيغ الواردة في الأخبار وهي الأربع المتقدمة وأما في غير الصلاة فيرد بإياها شاء بتقديم الظرف .

أما لو قال « سلام أو سلاماً أو والسلام أو سلام الله عليك » أو نحو ذلك فتردد بعض الأصحاب في وجوب الرد من حيث صدق التحية عرفاً وعدم ثبوت عموم الآية ، وظاهر ابن ادریس كما عرفت عدم الخروج ذلك عن الصيغ التي ذكرها وهو الأقرب فإن القدر المعلوم من الأخبار هو ما ذكرناه من الصيغ الأربع



ج ٩ ﴿الابتداء بالسلام ورده كفاً لا عني﴾ - ٧٥ -

المتقدمة والحكم باشتغال الذمة يحتاج الى دليل قاطع وليس فليس . وصدق التحية عرفامقيد بالأخبار اذ الحكم شرعى لا عرفى ليكون مناطه العرف .  
الرابعة - لا خلاف فى أن الرد واجب كفاية لا عيناً وكذا استحباب الابتداء به كفاية لا عيناً ونقل فى التذكرة عليه الإجماع .

ويدل عليه من الأخبار مضافاً الى الإجماع ما رواه فى الكافى فى الموثق عن غياث ابن ابراهيم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا سلم من القوم واحد اجزأ عنهم واذا رد واحد اجزأ عنهم » .

وعن ابن بكير عن بعض اصحابه عن أبى عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا مرت الجماعة بقوم اجزأهم ان يسلم واحد منهم واذا سلم على القوم وهم جماعة اجزأهم ان يرد واحد منهم » .

وبهذين الخبرين مضافاً الى الإجماع المدعى فى المسألة يخص اطلاق الآية .  
وأيده بعض الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) بأنه إنما سلم سلاماً واحداً فليس له الاعوض واحد فاذا تحقق خرجوا عن العهدة .

ثم الظاهر انه إنما يسقط برد من كان داخلاً فى المسلم عليهم فلا يسقط برد من لم يكن داخلاً فيهم .

وهل يسقط برد الصبي المميز الداخل فيهم ؟ اشكال واستظهر فى المدارك العدم وان قلنا ان عبادته شرعية ، قال لعدم امتثال الأمر المقتضى للوجوب . وقال فى الذكرى : وجهان مبنيان على صحة قيامه بفرض الكفاية وهو مبنى على ان افعاله شرعية اولا وقد سبقت الاشارة اليه . ونحوه فى الروض إلا انه رجح ان افعاله تمرينية فلا يجزئ رد سلامه . وقد تقدم لنا تحقيق فى المسألة يؤذن بجواز الاكتفاء برده وان كان الأحوط ما ذكر . ولا يخفى ان ظاهر الخبرين المذكورين حصول الاجزاء به إلا ان ظاهر الآية خلافه لتوجه الخطاب فيها الى المكلفين .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٤٦ من احكام العشرة

ولو كان المسلم صلياً يميزاً في وجوب الرد عليه وعدمه وجهان استظهر أولهما جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) : منهم - السيد السند في المدارك وجده في الروض وغيرهما ، ووجه قر به دخوله تحت عموم الآية .

ولو رد بعض الجماعة فهل يجوز للمصلي الرد ايضاً أم لا ؟ قال في الذكرى : لم يضر لأنه مشروع في الجملة ثم توقف في الاستحباب من شرعيته خارج الصلاة مستحباً ، ومن انه تشاغل بغير الصلاة مع عدم الحاجة اليه . واستجود في الروض جوازه واستحبابه لعموم الاوامر إذ لا شك انه مسلم عليه مع دخوله في العموم فيخاطب بالرد استحباباً ان لم يكن واجباً . وزوال الوجوب بالكفاية لا يمدح في بقاء الاستحباب كما في غير الصلاة فان استحباب رد الثاني متحقق اتفاقاً ان لم يوصف بالوجوب معللاً بالأمر . انتهى . والمسألة محل توقف لأن المسألة خالية من النص وقياس حال الصلاة على خارجها قياس مع الفارق :

الخامسة - قد صرح جمع من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بوجوب الإسماع تحقيقاً أو تقديرأ ، قال في الذخيرة : ولم اجد احداً صرح بخلافه في غير حال الصلاة . وقال في المدارك : وهل يجب على المجيب إسماع المسلم تحقيقاً أو تقديرأ ؟ قيل نعم لعدم صدق النجاة عرفاً ولا الرد بدونه ، وقيل لا وهو ظاهر اختيار المصنف في المعبر وقواه شيخنا المعاصر لرواية عمار المتقدمة (١) ورواية منصور بن حازم عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : اذا سلم عليك رجل ... ثم ساق الرواية كما قدمنا (٢) ثم قال : وفي الروايتين قصور من حيث السند فلا تعويل عليهما . انتهى .

اقول ، لا يخفى ما في كلامه هنا من النظر الظاهر للخير الماهر وذلك فان رواية عمار هذه قد استدل بها سابقاً على وجوب الرد في الصلاة ووصفها بكونها موثقة كما استدل ايضاً بموثقة سماعة ووصفها بذلك ، وحيث ان كانت الاخبار الموثقة من الأدلة الشرعية صح ما ذكره اولاً وينبغي أن يجب عن الموثقة المذكورة

بغير ضعف السند وإلا فلا وجه لاستدلاله أولاً بها ولا بموثقة سماعة ولكن هذه قاعدته كما نبهنا عليه في غير مقام من استدلاله بالموثقات عند الحاجة إليها وردها بضعف السند عند اختياره خلاف ما دلت عليه كما تراه هنا قد وصف رواية عمار في مقام الاستدلال بكونها موثقة وفي مقام الإعراض عنها بكونها رواية عمار وهي طريقة غير محمودة ، إلا أن ضيق المقام في هذا الإصطلاح الذي هو إلى الفساد أقرب من الصلاح أوجب لهم انحلال الزمام وعدم الوقوف على قاعدة في المقام . وأما صحيحة منصور بن حازم فليس في سندها من ربما يحصل الإشتباه به إلا محمد بن عبد الحميد الذي سبق الكلام معه فيه حيث توهم من ظاهر عبارة الخلاصة في ترجمته كما كتبه جده (قدس سرهما) على حواشيهما أن التوثيق فيها إنما يرجع إلى أبيه وقد أوضحنا في ما سبق بطلانه ولهذا أن أصحاب هذا الإصطلاح يعدون حديثه في الصحيح وهو الحق كما لا يخفى على الممارس .

نعم يبقى الكلام في مضمون الخبرين المذكورين فانهما ظاهران في ما ذهب إليه الفاضلان المتقدمان فينبغي الجواب عنهما عند من قال بوجوب الإسماع ، وكان هذا هو الأولى بالتعرض في المقام إلا أن تلك الطريقة التي عكف عليها أسهل تناولاً في الخروج عن ضيق الإلزام .

والتحقيق عندي في المقام أن يقال : الظاهر من كلام جل الأصحاب (رضوان الله عليهم) وجوب الإسماع تحقيقاً أو تقديرأ في الصلاة وغيرها والمخالف إنما أسند له الخلاف في الصلاة خاصة ، ويدل على ما ذهب إليه الأصحاب إطلاق رواية ابن القداح المتقدمة (١) ويؤيدها أيضاً ما رواه في معاني الأخبار عن عبد الله بن الفضل (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن معنى التسليم في الصلاة قال التسليم علامة الأمن وتحليل الصلاة . قلت وكيف ذاك جعلت فداك ؟ قال كان الناس في ما مضى إذا سلم عليهم وأردامنوا شره وكانوا إذا ردوا عليه أمن شرهم

وان لم يسلم لم يأمنوه وان لم يردوا على المسلم لم يأمنهم ، وذلك خلق في العرب . . . الحديث ، وقد اشتمل صحيح محمد بن مسلم (١) على اسماع ابن جعفر (عليه السلام) له وهو في الصلاة ، وحيث يمكن تأويل هذين الخبرين بحمل قوله « خفياً ، في صحبة منصور بن حازم و « بينك وبين نفسك » في موثقة عمار على ما يحصل به اسماع المسلم من غير اجهار يزيد على ذلك كما يشير اليه قوله في موثقة عمار : « ولا ترفع صوتك ، يعنى الجهر المنهى عنه في الآية (٢) ومثل هذا التجوز في الاخبار غير عزيز .

واحتمل بعض الأصحاب (رضوان الله عليهم) حملها على التقية ، قال لان المشهور عند العامة عدم وجوب الرد نطقاً (٣) ولعله الأقرب ، ويؤيده ما ذكره شيخنا في الذكرى في جملة المسائل التي عدها في المقام ، قال : الثانية - لو كان في موضع تقية رد خفياً وأشار وقد تحمل عليه الروايتان السابقتان . وأشار بالروايتين الى روايتي منصور وعمار المذكورتين ، وهو جيد وبه يزول الإشكال في المقام .

(١) ص ٦٤ (٢) سورة بني اسرائيل ، الآية ١١٠

(٣) في الهداية الشيخ الاسلام المرغيناني الحنفى ج ١ ص ٤٣ « ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام ولا يده لانه سلام معنى حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته ، وفي البحر الرائق ج ٢ ص ٨ عن الخلاصة بسلام ورد مفسد للصلاة عمداً أو سهواً لانه من كلام الناس ويشمل ما اذا قال « السلام ، فقط من غير ان يتبعه بـ « عليكم » ثم قال واما رد السلام باليد أو بالرأس أو بالاصبع فمن الخلاصة والفتاوى الظهيرية لا يفسد ونقل ابن امير الحاج عن بعض انه نسب الى ابي حنيفة فساد الصلاة بالرد باليد وصرح الطحاوى في شرح الآثار عدم الفساد عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد . وقال ابن نجيم الحق ان الفساد غير ثابت في المذهب ، وقال ابن حزم في المحلى ج ٤ ص ٤٦ « من سلم عليه وهو يصلي فليرد اشارة لا كلاماً لما بيده او برأسه ، ولم ينقل خلافاً من احد . وفي فتح الباري ج ١١ ص ١٦ « يستحب ان يرد المصلي السلام بالاشارة وان رد بعد الفراغ من الصلاة لفظاً فهو احب » ،

ج ٩ ﴿المصلي يرد بالمثل - وجوب الرد عليه لفظاً﴾ - ٧٩ -

السادسة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) انه اذا سلم عليه في الصلاة بقوله «سلام عليكم» يجب أن يكون الجواب مثله ولا يجوز الجواب بـ «عليكم السلام» ونسبه المرتضى (رضي الله عنه) الى الشيعة، وقال المحقق هو مذهب الأصحاب قاله الشيخ وهو حسن. وقد تقدم الكلام في ذلك ولم يخالف فيه الا ابن ادريس والعلامة في المختلف كما عرفت، والأصحاب انما نقلوا هنا خلاف ابن ادريس خاصة وكأنهم لم يطلعوا على كلام العلامة في المختلف وإلا فهو كذلك كما اوضحناه آنفاً.

وقال شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في الروض: ولا يقدح في المثل زيادة الميم في «عليكم» في الجواب لمن حذفه لأنه ازيد دون العكس لانه ادون. انتهى وفيه، إشكال ومثله ما لو زاد في الرد بما يوجب كونه أحسن، ووجه الإشكال تضمن الاخبار ان المصلي يرد بمثل ما قيل له كما في صحيحة محمد بن مسلم وكما قال في صحيحة منصور بن حازم (١) ويؤيده اقتصار ابن جعفر (عليه السلام) في الرد على محمد بن مسلم بمثل ما قال. والآية وان تضمنت التخيير بين المثل والأحسن إلا انها مخصوصة بالأخبار المذكورة ومحولة على ما عدا المصلي.

السابعة - اذا سلم عليه وهو في الصلاة وجب الرد عليه لفظاً ولا خلاف فيه بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) ونسبه في التذكرة الى علمائنا، وقال في المنتهى: ويجوز له ان يرد السلام اذا سلم عليه نطقاً ذهب اليه علماءنا اجمع. وحمل كلامه على ان الظاهر ان مراده من الجواز نفي التحريم رداً لقول بعض العامة (٢) وقال في الذكرى: يجب الرد عليه لعموم قوله تعالى: «واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها اوردوها» (٣) والصلاة غير منافية لذلك وظاهر الأصحاب مجرد الجواز للخبرين الآتين والظاهر انهم ارادوا به بيان شرعيته ويبقى الوجوب معلوماً من

(٢) ارجع الى التعليقة ٣ ص ٧٨

(١) ص ٦٥ و ٦٥

(٣) سورة النساء الآية ٨٨

القواعد الشرعية ، وبالنسبة لبعض الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ذلك فقال تبطل الصلاة لو اشتغل بالإذكار ولما يرد السلام ، وهو من مشرب اجتماع الأمر والنهي في الصلاة كما سبق والأصح عدم البطلان بترك رده .

اقول : لا ريب أن جل الأخبار التي قدمناها ظاهرة في المشروعية بل الوجوب ، الأمر بذلك الذي هو حقيقة في الوجوب في موثقة سماعة وصحيفة محمد ابن مسلم المروية في الفقيه (١) مضافاً إلى الآية ، وباقي الأخبار تدل على المشروعية وكأنه أشار بالخبرين الآتين إلى موثقة عمار وصحيفة منصور (٢) الدالتين على الرد خفياً لأنه مع عدم الإسماع لا يتحقق الرد كما تقدم تحقيقه .

الثامنة - قد تكاثرت الأخبار باستحباب الابتداء بالسلام وظاهرها افضليته على الرد وإن كان الرد واجباً ، وهذا أحد المواضع التي صرحوا فيها بافضلية المستحب على الواجب :

روى في الكافي عن السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال :  
« قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) السلام تطوع والرد فريضة » .

وعن عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال :  
« البادى بالسلام أولى بالله وبرسوله صلى الله عليه وآله » .

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٥) قال : « كان سليمان (عليه السلام) يقول افشوا سلام الله تعالى فإن سلام الله لا ينال الظالمين » .

اقول : المراد بافشاء السلام هو أن يسلم على كل من يلقاه من المسلمين ولو كان ظالماً ، وحيث كان السلام بمعنى الرحمة والسلامة من آفات الدنيا ومكاريه الآخرة فإنه لا ينفع الظالمين ولا ينالهم ونفعه إنما يعود إلى المسلم خاصة .

وعن محمد بن قيس في الصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) قال :  
 « ان الله يحب افشاء السلام » .  
 وعن معاوية بن وهب في الموثق عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال :  
 « ان الله عز وجل قال البخيل من بخل بالسلام » .  
 وعن هارون بن خازجة عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « من  
 التواضع ان تسلم على من لقيت » .  
 وقد تقدم (٤) حديث الحسن بن المنذر الدال على ثواب المسلم وتزايد  
 بزائد الصيغة في التسليم .

وروى في الكافي (٥) بالسند الأول من هذه الاخبار قال : « من بدأ بالكلام  
 قبل السلام فلا تجيبه » . وقال ابدأوا بالسلام قبل الكلام فمن بدأ بالكلام قبل السلام  
 فلا تجيبه » قال الشارح المحقق المازندراني (قدس سره) في شرحه على الكتاب :  
 لأن ترك السنة المؤكدة والاستخفاف بها وبالمؤمن خصوصاً اذا كان بالتجبر يقتضى  
 مقابلة التارك بالاستخفاف .

التاسعة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) ان وجوب الرد  
 فوري ، قالوا لانه المتبادر من الرد والفاء الدالة على التعقيب بلا مهلة في الآية ،  
 وربما يمنع ذلك في الفاء الجزائية . والمسألة محل توقف لعدم الدليل الناص في ما  
 ذكره وان كان هو الأحوط . ثم انه يتفرع على الفورية ان التارك له ياثم ، وهل  
 يبقى في ذمته مثل سائر الحقوق ؟ تأمل فيه بعض الأصحاب قال إلا أن يكون  
 اجماعياً . وقال بعض الأصحاب (رضوان الله عليهم) : الظاهر ان الفورية المدعوبة  
 في رد السلام إنما هو تعجيله بحيث لا يعد تاركاً له عرفاً وعلى هذا لا يضر اتمام كلمة  
 أو كلام لو وقع السلام في اثناهما . انتهى . وهو جيد .

(١) و (٣) الوسائل الباب ٢٤ من احكام العشرة (٢) الوسائل الباب ٣٣ من احكام العشرة

(٥) الوسائل الباب ٣٢ من احكام العشرة

(٤) ص ٦٦

العاشرة - قال في التذكرة : ولو ناداه من وراء ستر أو حائط فقال : السلام عليك يا فلان ، أو كتب كتاباً وسلم عليه فيه أو أرسل رسولا فقال : وسلم على فلان ، فبلغه الكتاب والرسالة قال بعض الشافعية (١) يجب عليه الجواب لأن تحية الغائب إنما تكون بالمناداة أو الكتاب أو الرسالة وقد قال الله تعالى : « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » (٢) والوجه أنه إن سمع النداء وجب الجواب وإلا فلا . انتهى . قال في الذخيرة بعد نقله : وهو متجه لعدم ثبوت شمول الآية للصور المذكورة عدا صورة المناداة مع سماع النداء .

اقول : روى ثقة الإسلام في الكافي في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « رد جواب الكتاب واجب كرجوب رد السلام ، والبادي "بالسلام أولى بالله وبرسوله صلى الله عليه وآله ، وهذا الخبر دال بمعمومه على وجوب رد السلام الذي كتب له في ذلك الكتاب لأنه من جملة ما يتوقع صاحبه رده سيما إذا كان الكتاب إنما يشتمل على مجرد الدعاء والسلام وقد حكم ( عليه السلام ) بوجوب رده كرد السلام . وفي قوله « والبادي "بالسلام ... الخ ، إشارة إلى أن البادي "بالكتاب أفضل كما تقدم الخبر بذلك في أفضلية الابتداء بالسلام . وبالجملة فإن ظاهر الخبر أن حكم الكتاب في وجوب الرد كحكم السلام .

وروى في الكافي أيضاً عن أبي كهمش (٤) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) عبدالله بن أبي يعفور يقرأك السلام قال وعليك وعليه السلام إذا أتيت عبدالله فاقراه السلام وقل له ... الحديث ، وفي هذا الخبر دلالة على استحباب الإرسال بالسلام وإن الرد بصيغة الرد على الحاضر بتقديم الظرف .

(٢) سورة النساء الآية ٨٨

(١) الاذكار للنووي ص ١٩٩

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من أحكام العشرة

(٤) الوسائل الباب ٤٣ من أحكام العشرة



## ج ١ (لو ترك المصلى الرد - سلام المرأة على الاجنبى) - ٨٣ -

الحادية عشرة - لو ترك المصلى الرد واشتغل باتمام الصلاة يائمه وهل تبطل الصلاة ؟ قيل نعم للنهي المقتضى للفساد . وقيل ان اتى بشئ من الاذكار فى زمان الرد بطلت . وقيل ان اتى بشئ من القراءة او الاذكار فى زمان وجوب الرد فلا يعتد بها بناء على ان الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده والنهى عن العبادة يقتضى الفساد ، ولكن لا يستلزم بطلان الصلاة اذ لا دليل على ان الكلام الذى يكون من قبيل الذكر والدعاء والقرآن يبطل الصلاة وإن كان حراماً ، فان استمر على ترك الرد وقتنا ببقائه فى ذمتهم بطلان الصلاة لأنه لم يتدارك القراءة والذكر على وجه صحيح . قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين بعد نقل ذلك عنهم : والحق ان الحكم بالبطلان موقوف على مقدمات اكثرها بل كلها فى محل المنع لكن الإحتياط يقتضى اعادة مثل تلك الصلاة . انتهى . وهو جيد .

الثانية عشرة - المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) تحريم سلام المرأة على الاجنبى وعلوه بان صوتها عورة فاستماعه حرام . وتوقف جملة من متأخري المتأخرين اذ الظاهر من الاخبار عدم كون صوتها عورة .

أقول : وهو الحق مضافاً الى ما رواه ثقة الإسلام فى الكافي . فى الصحيح أو الحسن عن ربيع عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) ورواه فى الفقيه مرسل قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يسلم على النساء ويرددن عليه وكان امير المؤمنين (عليه السلام) يسلم على النساء وكان يكره ان يسلم على الشابة منهن ويقول اتخوف أن يعجبني صوتها فيدخل على اكثر مما اطلب من الاجر ، قال فى الفقه : إنما قال (عليه السلام) لغيره وان عبر عن نفسه وأراد بذلك ايضاً التخوف من ان يظن ظان انه يعجبه صوتها فيكفر ، قال : وللكلام الأئمة (صلوات الله عليهم) مخارج ووجوه لا يعقلها إلا العالمون .

اقول : ونظيره في القرآن من باب « اياك اعنى واسمعى يا جارة » كثير .  
وروى في الفقيه (١) قال : « سأل عمار الساباطى ابا عبدالله ( عليه السلام )  
عن النساء كيف يسلن اذا دخلن على القوم ؟ قال المرأة تقول عليكم السلام  
والرجل يقول السلام عليكم » .

واما ما رواه في الكافي عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢)  
قال : « لا تسلم على المرأة » فهو محمول على الكراهة جمعاً .

ثم ان على المشهور من التحريم على الاجنبى فهل يجب الرد عليها ؟ قيل  
يحتمل ذلك لعدم لكون المتبادر التحية المشروعة ، وهو محتار  
التذكرة حيث قال : ولو سلم رجل على امرأة أو بالعكس فان كان بينهما زوجية أو  
محرمية او كانت عجوزة خارجة عن مظنة الفتنة ثبت استحقاق الجواب وإلا فلا .

قالوا : وفي وجوب الرد عليها لو سلم عليها اجنبى وجهان فيحتمل الوجوب نظرا  
الى عموم الآية فيجوز اختصاص تحريم الاستماع بغيره ، ويحتمل عدم كما اختاره  
العلامة ويحتمل وجوب الرد خفياً كما قيل .

اقول : وهذا البحث لما كان على غير اساس كما عرفت فلا وجه للتشاغل  
بصحته وإبطاله .

الثالثة عشرة - قال العلامة في التذكرة : ولا يسلم على اهل الذمة ابتداء ، ولو سلم  
عليه ذمى أو من لم يعرفه فبان ذمياً رد بنير السلام بان يقول « هداك الله أو انعم الله  
صباحك أو اطال الله بقاءك » ولو رد بالسلام لم يزدف الجواب على قوله « وعليك » انتهى  
اقول : الذى وقفت عليه من الاخبار في هذا المقام ما تقدم (٣) من صحيحة  
زرارة أو حسنته في رد النبي ( صلى الله عليه وآله ) على اليهود ، وما رواه في الكافي  
عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « قال امير المؤمنين

(١) الوسائل الباب ٣٩ من احكام العشرة (٢) الوسائل الباب ١٣٠ من النكاح

(٣) ص ٧١ (٤) الوسائل الباب ٤٩ من احكام العشرة

( عليه السلام ) لا تبدأوا أهل الكتاب بالتسليم وإذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم ، وعن سماعة في الموثق (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن اليهودي والنصراني والمشرک إذا سلموا على الرجل وهو جالس كيف ينبغي أن يرد عليهم ؟ قال يقول عليكم » .

وعن محمد بن مسلم في الموثق عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « إذا سلم عليك اليهودي والنصراني والمشرک فقل عليك » . وعن زرارة عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « تقول في الرد على اليهودي والنصراني سلام » .

وعن محمد بن عرفة عن أبي الحسن الرضا ( عليه السلام ) (٤) قال : « قيل لأبي عبد الله ( عليه السلام ) كيف ادعو لليهودي والنصراني ؟ قال تقول بآرك الله لك في دنياك » .

اقول : المستفاد من الخبر الأول تحريم ابتداء أهل الكتاب بالسلام ونحوهم من المشركين بطريق الأولى ، ولا ينافي ذلك ما رواه في الكافي عن عبد الرحمن بن الحجاج (٥) قال : « قلت لأبي الحسن موسى ( عليه السلام ) رأيت أن احتجت إلى متطبب وهو نصراني أن أسلم وادعوه ؟ قال نعم ولا ينفعه دغاؤك ، لأننا نجيب عنه بالمثل على حال الضرورة ، وكذا ما تقدم أيضاً (٦) من حديث « افشوا سلام الله فإن سلام الله لا ينال الظالمين » ونحوه ، لأننا نجيب عنه بأن خبر غياث خاص وهذا عام والقاعدة تقديم العمل بالخاص وتخصيص العموم به .

وأكثر هذه الأخبار إنما اشتملت على الرد بـ « عليكم أو عليك » ، وأما ما ذكره من الرد بتلك الألفاظ فلم نقف له على دليل ، نعم ربما يقال في مقام الدعاء له كما يشعر به خبر محمد بن عرفة لا في مقام رد السلام كما ادعاه . نعم رواية زرارة قد

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤٩ من أحكام العشرة

(٤) و(٥) الوسائل الباب ٥٣ من أحكام العشرة (٦) ص ٨٠

تضمنت الرد بـ سلام ، والظاهر انه على تقدير الرواية بفتح السين من قبيل قوله عز وجل : « سلام عليك سأستغفر لك ربى » (١) وقوله سبحانه « وقل سلام فسوف يعلمون » (٢) والوجه في جوازه انه لم يقصد به التحية وانما قصد به المباحة والمتاركة قال امين الاسلام الطبرسى ( قدس سره ) فى تفسير الآية الاخيرة : « وقل سلام ، تقديره وقل امرنا وامركم سلام اى متاركة . ثم قال فى بيان معنى الآية : « وقل سلام ، اى مداراة ومتاركة . وقيل هو سلام هجران وبجانبه لا سلام تحية وكرامة كقوله « سلام عليكم لا نبتغى الجاهلين » (٣) وقال فى معنى الآية الاولى : « وقال ابراهيم « سلام عليك ، سلام توديع وهجر على اللفظ الوجوه وهو سلام متاركة ومباحة عن الجبائى وابى مسلم . وقيل هذا سلام اكرام وبر فقابل جفوة ابيه بالبر تأدية لحق الايوة اى هجرتك على وجه جميل من غير عقوق . انتهى . ولم اقف لهذا المعنى فى كتب اللغة على ذكر مع أن الآيات كما ترى ظاهرة فيه .

ثم ان اكثر هذه الروايات انما اشتملت على الرد بـ « عليكم السلام » و « عليك » بدون الواو ورواية غياث اشتملت على ذكر الواو ، واخبار العامة ايضاً مختلفة فى بعضها بالواو وفى بعض آخر بدونها (٤) والمعنى بدون الواو ظاهر . لان المقصود حيث ان الذى يقولون لنا مردود عليكم ، وهم غالباً - كما سمعت من صحيحة زرارة (٥) - انما يسلون بالسام الذى هو الموت ، واما مع الواو فيشكل لأن الواو تقتضى اثبات ما قالوه على نفسه وتقريره عليها حتى يصح العطف فيدخل معهم فى ما دعوا به ، ولهذا قال ابن الاثير فى النهاية : قال الخطابى عامة المحدثين يروون « وعليكم ، باثبات واو العطف وكان ابن عينة يرويه بغير واو وهو الصواب لانه

(١) سورة مريم الآية ٤٨ (٢) سورة الزخرف الآية ٨٩

(٣) سورة القصص الآية ٥٥

(٤) فتح البارى ج ١١ ص ٣٥ كتاب الاستئذان باب كيفية الرد على اهل الذمة

(٥) ص ٨٠

إذا حذف الواو صار قولهم الذي قالوه بنفسه مردوداً عليهم خاصة وإذا أثبت الواو وقع الاشتراك معهم في ما قالوه لأن الواو تجمع بين الشيتين . والمثبتون للواو اختلفوا فقال بعضهم انها للاستئناف لا العطف فلا تقتضى الاشتراك . وقال عياض : هذا بعيد والاولى ان يقال الواو على بابها من العطف غير انا نجاب فيهم ولا يجابون فينا كما دل عليه الحديث . ثم قال حذف الواو أصح معنى وأثبتها أصح رواية وأشهر . انتهى .

وقال بعض أصحابنا بعد نقل ذلك : وهذا ليس باولى لان المفسدة قبول المجيب دعاءهم على نفسه وتقريره عليها وقبول المشاركة وهي باقية غير مدفوعة بما ذكره . ثم قال ثم اقول ويمكن ان يقال اذا علم المجيب انهم قالوا السلام عليك ، يجيب بـ « عليكم ، بدون » او كما فعله ( صلى الله عليه وآله ) واذا علم انهم قالوا « السلام عليك » كما هو المعروف في التحية يجيب بقوله « وعليكم » فيقبل سلامهم على نفسه ويقرره عليها ويأتى بلفظ يفيد المشاركة إلا ان ذلك لا ينفعهم وفائدته مجرد الرق وتأليف القلوب ، وكذا يصح ان يجيب بـ « عليك » بدون واو ، وبذلك يتحقق الجمع بين الروايات . انتهى كلامه زيد مقامه . اقول : ما ذكره من الجمع جيد الا ان الظاهر ان الأجود منه حمل رواية غياث على التقية (١) لانه لم يرد لفظ الواو في غيرها من الروايات المتقدمة ، وبعضه ان الراوى عامى بترى (٢) فهو موافق لأكثر رواياتهم واصحها كما عرفت من كلامهم .

ثم انه هل يجب الرد عليهم ؟ استشكله بعض الأصحاب ثم قال ولعل العدم اقوى . وقال الفاضل المازندراني في حاشيته على الكتاب : ثم ان الأمر بردهم على سبيل الرخصة والجواز دون الوجوب وان احتمل نظرا الى ظاهره كما نقل عن ابن عباس والشعبي وقتادة من العامة ، واستدلوا بعموم الآية ، واذا حيتم بتحية خيوا باحسن منها اوردوها ، حيث قال باحسن منها للسليين وقوله « اوردوها ،

لأهل الكتاب . والحق ان كليهما للمسلمين لعدم وجوب الرد بالاحسن للمسلمين اتفاقاً بل الواجب أحد الأمرين اما الرد بالاحسن أو بالمثل . انتهى . وهو جيد .  
الرابعة عشرة - قد صرح الاصحاب بانه يكره ان يخص طائفة من الجمع بالسلام ، وانه يستحب ان يسلم الراكب على الماشي والقائم على الجالس والطائفة القليلة على الكثيرة والصغير على الكبير وأصحاب الخيل على اصحاب البغال وهما على أصحاب الحمر .

اقول وقد تقدم (١) في روايتي عنبة بن مصعب وابن بكير عن بعض اصحابه الدلالة على ذلك ، قال بعض شراح الحديث : اما بداية الصغير على الكبير فلأن للكبير على الصغير فضلاً بالسن فحصل له بذلك مزية التقدم بالتحية ، نعم لو كان للصغير فضائل نفسانية مثل العلم والآداب دون الكبير لا يبعد القول بالعكس لان مراعاة الفضل البدني تقتضي مراعاة الفضائل النفسانية بالطريق الاولى ، ولان العالم له نسبة مؤكدة الى النبي ( صلى الله عليه وآله ) والآئمة المعصومين ( عليهم السلام ) دون الجاهل ، ومن اعتبر حال بعض الآئمة والانبياء علم ان تقدمهم على غيرهم مع صغر سنهم انما كان لاجل كالاتهم . وحمل الصغير والكبير على الصغير المعنوي والكبير المعنوي مستبعد . واما بداية المار على القاعد فلان القاعد قد يقع في نفسه خوف من القادم فاذا ابتداء القادم بالسلام امن ، أو لأن القاعد لو امر بالبداة على المارين شق عليه لكثرة المارين بخلاف العكس . واما بداية القليل على الكثير فلفضيلة الجماعة وايضاً لو بدأت الجماعة على الواحد لخيف معه الكبير ، ويحتمل غير ذلك . واما بداية الراكب على الماشي فلان للراكب فضلاً دينوياً فعدل الشرع بينهما لجعل للماشي فضيلة أن يبدأ بالسلام ، او لان الماشي قد يخاف من الراكب فاذا سلم الراكب عليه امن ، أو لانه لو ابتداء الماشي بالسلام على الراكب خيف على الراكب الكبير . انتهى وهو جيد مستفاد من الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار . والله العالم .

الخامسة عشرة - قد عرفت من جملة من الأخبار المتقدمة في صدر المسألة جواز التسليم على المصلي بل استحبابه وقد صرح جمع من الأصحاب (رضوان الله عليهم) أنه لا يكره السلام على المصلي للعموم .

وفيه ان رواية الخصال المتقدمة ثمة (١) وهي من الموثقات عن مسعدة بن صدقة قال فيها : « لا تسلبوا على اليهود ولا على النصارى ولا على المجوس ولا على عبدة الأوثان ولا على موائد شراب الخمر ولا على صاحب الشطرنج والنرد ولا على المخنث ولا على الشاعر الذي يقذف المحصنات ولا على المصلي ... الى آخر ما تقدم ثمة ، - ظاهرة في النهي عن ذلك ، وقد عللها بما ذكره من ان المصلي لا يستطيع ان يرد السلام لان التسليم من المسلم تطوع والرد فريضة ، والظاهر ان المقصود من التعليل المذكور انه لما كان الرد فريضة فلا بد له أن يرد متى سلم عليه وفي ذلك شغل له عن التوجه والاقبال على صلاته ، فغنى كونه لا يستطيع أن يرد السلام اى من حيث استلزامه للشغل له .

ويعضد هذه الرواية ايضاً ما رواه في قرب الاسناد عن الحسن بن ظريف عن الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٢) قال : « كنت اسمع ابي يقول اذا دخلت المسجد الحرام والقوم يصلون فلا تسلم عليهم وسلم على النبي (صلى الله عليه وآله) ثم أقبل على صلاتك ، واذا دخلت على قوم جلوس يتحدثون فسلم عليهم » .

وظاهر صاحب المدارك الميل الى القول بالكراهة لهذه الرواية الاخيرة حيث انه قال - بعد ان نقل عن جمع من الأصحاب انه لا يكره السلام على المصلي للعموم - ما لفظه : ويمكن القول بالكراهة لما رواه عبدالله بن جعفر في كتابه قرب الاسناد عن الصادق (عليه السلام) ... الى آخر ما تقدم .

اقول : الأظهر عندي حمل ما دل على المنع على التقية لما تقدم من ان

(١) ص ٦٥ وفي الوسائل الباب ٢٨ من احكام العشرة

(٢) الوسائل الباب ١٧ من قواطع الصلاة

مذهب جمهور العامة المنع من الرد وإنما يشير باصبعه ، وأبو خنيفة قد منع من الرد والإشارة (١) مع أن الراوى عن أبي عبد الله في رواية قرب الاستناد إنما هو الحسين ابن علوان كما عرفت وهو عامي (٢) والعجب من صاحب المدارك في اعتاده عليها والحال كما عرفت مع مناقشة الأصحاب في الروايات الصحيحة وتصلبه في الأدلة كيف ركن إلى هذه الرواية واستندها إلى الصادق (عليه السلام) ولم يذكر الراوى عنه لثلاثاً يتطرق إليه المناقشة بما ذكرناه . وبالجملة فالأظهر عندي هو ما عرفت . والله العالم .

المسألة الثانية - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه يجوز للصلي تسميت العاطس ، والتسميت على ما نقل عن الجوهري ذكر اسم الله تعالى على الشئ ، وتسميت العاطس أن يقول له ، یرحمک الله ، بالسين والشين جميعاً ، قال ثعلب الاختيار بالسين لانه مأخوذ من السم وهو القصد والمحجة . وقال أبو عبيد الشين أعلى في كلامهم وأكثر . وقال أيضاً تسميت العاطس دعاء له وكل داع لأحد بخير فهو مسمت ومثمت . وقال في القاموس : التسميت ذكر الله على الشئ والدعاء للعاطس . وفي المجمل يقولون للعاطس ، یرحمک الله ، فيقال التسميت . ويقال التسميت ذكر الله على الشئ . وفي النهاية التسميت بالسين والشين الدعاء بالخير والبركة والمعجزة اعلاهما . وقال في المصباح المنير للفيومي : السميت الطريق والسميت القصد والسكينة والوقار وهو حسن السميت أي الهيئة ، والتسميت ذكر الله تعالى على الشئ وتسميت العاطس الدعاء له ، وبالشين المعجزة مثله . وقال في التهذيب سمته بالسين والشين إذا دعا له ، وقال أبو عبيد الشين المعجزة أعلى وافشى . وقال ثعلب السين المهمة هي الأصل أخذاً من السميت وهو القصد والهدى والاستقامة ، وكل داع بخير فهو مسمت أي داع بالعود والبقاء إلى سمته . انتهى .

والمشهور في كلام الأصحاب جوازه للصلي بل استحبابه ، وظاهر المحقق في

(١) ارجع إلى التعليقة ص ٧٨

(٢) رجال المامقاني ج ١ ص ٢٣٥ واحتمل ( قدس سره ) كونه امامياً



المعتبر التوقف فيه إلا أنه قال بعد ذلك : والجواز أشبه بالمذهب .  
والذى وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه المشايخ الثلاثة  
عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « قلت له اسمع العطسة وأنا  
في الصلاة فاحمد الله تعالى واصل على النبي (صلى الله عليه وآله) ؟ قال نعم ، وزاد  
في الكافي (٢) « وإذا عطس أخوك وانت في الصلاة فقل الحمد لله » .  
وما رواه في الكافي عن جراح المدائني (٣) قال : « قال أبو عبد الله (عليه  
السلام) للمسلم على أخيه من الحق أن يسلم عليه إذا لقيه ويعوده إذا مرض وينصح  
له إذا غاب ويسمته إذا عطس - يقول الحمد لله رب العالمين لا شريك له ويقول له  
يرحمك الله ، فيجيبه يقول له يهديكم الله ويصلح بالكم - ويجيبه إذا دعاه ويشيعه إذا مات » .  
وعن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤) قال : « قال  
رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا عطس الرجل فسمتوه ولو من وراء جزيرة ،  
وفي رواية أخرى (٥) « ولو من وراء البحر » .  
وعن اسحاق بن يزيد ومعمر بن أبي زياد وابن رثاب (٦) قالوا : « كنا  
جلوساً عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ عطس رجل فأرد عليه أحد من القوم  
شيئاً حتى ابتدأ هو فقال سبحان الله ألا ستم ؟ من حق المسلم على المسلم أن يعوده  
إذا اشتكى وإن يجيبه إذا دعاه وإن يشهده إذا مات وإن يسمته إذا عطس » .  
وعن داود بن الحصين (٧) قال : « كنا عند أبي عبد الله (عليه السلام)

(١) الوسائل الباب ١٨ من قواطع الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٤٨ من قواطع الصلاة . وفي الفروع ج ١ ص ١٠٢ والوافي  
باب « رد السلام » والوسائل هكذا « فقل الحمد لله وصل على النبي وآله » وقد أثبت في ما وقفنا  
عليه من النسخ الخطية . وقد أثبت أيضاً فيها ما يشترك فيه الكافي والتهذيب والفقهاء وهو  
قوله ( ع ) « وإن كان بينك وبين صاحبك اليم ، إلا أن العبارة فيها توهم الاختصاص  
بالكافي حيث قال : وزاد في الكافي ... إلى أن قال « وصل على النبي وآله وإن كان ... »

(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) الوسائل الباب ٥٧ من أحكام العشرة

فأصبت في البيت أربعة عشر رجلا فعطس أبو عبدالله ( عليه السلام ) فما تكلم أحد من القوم فقال أبو عبدالله ( عليه السلام ) ألا تسمتون ؟ من حق المؤمن على المؤمن إذا مرض أن يعود وإذا مات أن يشهد جنازته وإذا عطس أن يسمته - أوقال أن يسمته - وإذا دعاه أن يجيبه ، .

والظاهر أن مستند الأصحاب في ما ذهبوا إليه من استحباب تسميت المصلي لغيره هو عموم هذه الأخبار فانها شاملة للمصلي وغيره ، ويستفاد من هذه الأخبار استحباب الحمد لله والصلاة على النبي وآله ( صلوات الله عليهم ) للعاطس والسامع ، قال في المنتهى : ويجوز للمصلي أن يحمده إذا عطس ويصلي على النبي وآله ( صلوات الله عليهم ) وإن يفعل ذلك إذا عطس غيره وهو مذهب أهل البيت ( ع ) ويفهم من بعض الأخبار توقف استحباب التسميت على حمد الله سبحانه بل الصلاة على النبي وآله ( صلوات الله عليهم ) من العاطس فلو لم يفعل لم يستحب تسميته كما سيأتي إن شاء الله .

وهل يجب على العاطس الرد ؟ الاظهر ذلك ، وصرح جمع : منهم - صاحب المدارك بالعدم قال : وهل يجب على العاطس الرد ؟ الاظهر لا لانه لا يسمى تحية .

اقول : قد روى في آخر كتاب الخصال في حديث طويل عن ابي جعفر عن آبائه عن امير المؤمنين ( عليهم السلام ) ( ١ ) بما عليه أصحابه في مجلس واحد من اربعائة باب بما يصلح للمسلم في دينه قال ( عليه السلام ) « إذا عطس أحدكم فسمتوه قولوا يرحمكم الله وهو يقول يغفر الله لكم ويرحمكم ، قال الله عز وجل وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ، ( ٢ ) وهو ظاهر الدلالة في المطلوب ، والظاهر عدم وقوف هؤلاء القائلين على الخبر المشار إليه .

وقد صرح جملة من الأصحاب : منهم - المحقق في الاعتبار والعلامة في المنتهى

( ١ ) الوسائل الباب ٥٨ من احكام العشرة

( ٢ ) سورة النساء الآية ٨٨

في استحباب التسميت باشتراط كون العاطس مؤمناً ، قال في الذخيرة : ويحتمل الجواز في المسلم مطلقاً عملاً بظاهر رواية جراح وغيرها مما اشتمل على ذكر المسلم . وهو ضعيف فان لفظ المسلم وان ذكر كما نقله إلا ان المراد به المؤمن واطلاقه عليه اكثر كثير في الآيات والآخبار ، ويؤيده عدد التسميت في قرن تلك الاشياء المعودة من حقوق الاخوان فانها مخصوصة بالمؤمنين كما لا يخفى ، فما ذكره من الاحتمال لا وجه له بالكلية .

ولا بأس بنقل جملة من الآخبار الواردة في العطس لما فيها من الفوائد والاحكام وان كانت خارجة من محل البحث في المقام :

ومنها - ما رواه في الكافي عن صفوان في الصحيح (١) قال : كنت عند الرضا (عليه السلام) فعطس فقلت له صلى الله عليك ثم عطس فقلت له صلى الله عليك ثم عطس فقلت له صلى الله عليك . وقلت جعلت فداك اذا عطس مثلك يقال له كما يقول بعضنا لبعض : یرحمک الله ، او كما تقول ؟ قال نعم ، قال أو ليس تقول صلى الله على محمد وآل محمد ؟ قلت بلى . قال وارحم محمد وآل محمد ؟ قال بلى وقد صلى عليه ورحمه وانما صلاتنا عليه رحمة لنا وقرية .

بيان : قوله « اذا عطس مثلك » اي من أهل العصمة ولعل الترديد من الراوى بناء على ان مثلكم مرحومون قطعاً فلا فائدة في طلب الرحمة لكم كما يقول بعضنا لبعض لانه تحصيل حاصل . وقوله « كما تقول » اشارة الى قوله « صلى الله عليك » ، وقال نعم ، يعنى كل من الامرین جائز لا بأس به . ثم اشار الى ان الفائدة في الترحم علينا لكم لا لنا . ثم قال له : أو ليس تقول صلى الله على محمد وآله محمد ؟ قلت بلى . وقال ارحم محمد وآل محمد قال الامام بلى . يعنى انك تقول ذلك بعد الصلاة والحال ان الله سبحانه صلى عليه ورحمه فلا حاجة به الى صلاة مصل ولا ترحم مترحم وإنما فائدة ذلك راجعة الى المصلى . وبذلك صرح جملة من اصحابنا (رضوان الله عليهم) قال

— ٩٤ — (الأخبار الواردة في تسميت العاطس) ج ٩

شيخنا الشهيد الثاني في شرح البعة : وغاية السؤال بها اى بالصلاة عائدة الى المصلي لان الله سبحانه وتعالى قد اعطى نبيه من المنزلة والزلفى لديه ما لا تؤثر فيه صلاة مصلي كما نطق به الاخبار وصرح به العلماء الاختيار . انتهى .

ومنها - ما رواه في الكتاب المذكور عن ايوب بن نوح (١) قال : « عطس يوماً وأنا عنده فقلت جعلت فداك ما يقال للامام اذا عطس؟ قال يقول صلى الله عليك ، بيان : قد عرفت من الحديث السابق جواز تسميتهم ( عليهم السلام ) بما يقول بعضنا لبعض من قوله « یرحمك الله » وسأتي ما يدل عليه ايضاً ، ولعل التخصيص هنا بهذه الصورة لانها افضل الفردين .

ومنها - ما رواه عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر (٢) قال : « سمعت الرضا ( عليه السلام ) يقول : التائب من الشيطان والعطسة من الله تعالى ، .

بيان : ثبت وتائب أصابه كسل وفترة كفترة النعاس ، قال عياض : التائب بشد الهمة والاسم التائب ، وقال ابن دريد واصله من « تئب الرجل فهو متئوب » اذا استرخى وكسل . وقال في مجمع البحرين : التائب فترة تعثر الشخص فيفتح عندها فاه يقال تائب على تقاعلت اذا فتحت فاك وتمطيت لكسل او فترة والاسم التائب . قال بعض الافاضل وانما نسبة الى الشيطان لانه من تكسيلة وسببه . وقيل اضيف اليه لانه يرضيه . وقيل انما ينشأ من امتلاء البدن وثقل النفس وكدورة الحواس ويورث الغفلة والكسل وسوء الفهم ولذلك كرهه الله واجبه الشيطان ( لعنه الله ) والعطاس لما كان سبباً لحقة الدماغ واستفراغ الفضلات وصفاء الروح وتقوية الحواس كان امره بالعكس ولكن التائب من الشيطان . قيل انه ما تائب نبي قط . انتهى .

ومنها - ما رواه عن صالح بن ابي حماد (٣) قال : « سألت العالم ( عليه السلام ) عن

(١) الوافي ج ٣ باب العطاس والتسميت (٢) الوسائل الباب ٦٠ من احكام العشرة

(٣) الوسائل الباب ٦٢ من احكام العشرة

العطسة وما العلة في الحمد لله عليها ؟ فقال ابن الله تعالى نعماً على عبده في صحة بدنه وسلامة جوارحه وان العبد ينسى ذكر الله تعالى على ذلك واذا نسي أمر الله تعالى الريح فجالت في بدنه ثم يخرجها من انفه فيحمد الله تعالى على ذلك فيكون حمده عند ذلك شكراً لما نسي .

بيان : يستفاد من هذا الخبر وجه ما تقدم في سابقه من قوله : « العطسة من الله تعالى ، والظاهر انه أقرب مما ذكره ذلك الفاضل ، وحاصل ذلك ان معنى كونها من الله تعالى انه هو الذي حمل عبده عليها بادخال الريح في بدنه واخراجها من انفه ليحمد الله تعالى عند ذلك .

ومنها - ما رواه عن جابر (١) قال : « قال ابو جعفر (عليه السلام) نعم الشيء العطسة تنفع في الجسد وتذكر بالله تعالى . قلت ان عندنا قوماً يقولون ليس لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في العطسة نصيب ؟ فقال (عليه السلام) ان كانوا كاذبين فلاناً لهم الله شفاعة محمد صلى الله عليه وآله .

وعن ابن ابي عمير عن بعض أصحابه (٢) قال « عطس رجل عند ابي جعفر (عليه السلام) فقال الحمد لله فلم يسمته ابو جعفر (عليه السلام) وقال نقصنا حقنا ، ثم قال اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وأهل بيته . قال فقال الرجل فسمته ابو جعفر عليه السلام .

بيان : نقصه ونقصه بالتخفيف والتشديد بمعنى واحد ، وفي الخبر دلالة على ما قدمنا الاشارة اليه من ان استحقاق التسميت موقوف على حمد العاطس وصلاته على محمد وآله (صلوات الله عليهم) ، وهو مروي من طريق العامة ايضاً لكن بالنسبة الى التحميد ، روى مسلم عن انس بن مالك (٣) قال : « عطس عند النبي (صلى الله عليه

(١) و(٢) الوسائل الباب ٦٣ من احكام العشرة

(٣) ج ٨ كتاب الزهد باب تسميت العاطس ، ورواه ابو داود في سننه ج ٤

ص ٩٠ آخر كتاب الادب باب «من يعطس ولا يحمد الله» .

— ٩٦ — (الآخبار الواردة في تسميت العاطس) ج ٩

وآله) رجلان فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر فقال الذي لم يشمته عطس فلان فشمته وعطست أنا فلم تشمتني؟ فقال إن هذا حمد الله وإنك لم تحمد الله تعالى .

وعن الفضيل بن يسار (١) قال : « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) إن الناس يكرهون الصلاة على محمد وآله في ثلاثة مواطن : عند العطسة وعند الذبيحة وعند الجماع ؟ فقال أبو جعفر (عليه السلام) ما لهم ويلهم نافقوا لعنهم الله . »

وعن سعد بن أبي خلف في الصحيح أو الحسن (٢) قال : « كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا عطس فقل له يرحمك الله قال يغفر الله لكم ويرحمكم ، وإذا عطس عنده إنسان قال له يرحمك الله . »

بيان : هذا الحديث يشتمل على ما اشتمل عليه حديث الخصال في رد التسميت ، قال في المدارك : والاولى في كيفية الرد الاعتماد على ما رواه الكليني في الحسن عن سعد بن أبي خلف ، ثم ساق الرواية .

وعن السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « عطس غلام لم يبلغ الحلم عند النبي (صلى الله عليه وآله) فقال الحمد لله فقال له النبي (صلى الله عليه وآله) بارك الله فيك . »

بيان : فيه دلالة على استحباب تسميت الغلام إذا حمد الله تعالى بمثل هذا القول وإن لم يتعرض له الأصحاب في ما أعلم .

وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « إذا عطس الرجل فليقل الحمد لله لا شريك له ، وإذا سمع الرجل فليقل يرحمك الله ، وإذا رد فليقل يغفر الله لك ولنا ، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) سئل عن آية أو شيء فيه ذكر الله تعالى فقال كل ما ذكر الله فيه فهو حسن . »

(١) الوسائل الباب ٩٤ من أحكام العشرة

(٢) (٤١) الوسائل الباب ٥٨ من أحكام العشرة

(٣) (٣) الوسائل الباب ٩٢ من أحكام العشرة

بيان : لا ينافي هذا الخبر ما تقدم في مرسله ابن ابي عمير من عدم تسميت الإمام للرجل حتى اردف التحميد بالصلاة ، لأن غاية هذا الخبر ان يكون مطلقاً فيجب تقييده بالخبر المتقدم . ويحتمل - ولعله الأظهر - حمل الخبر الاول على التأديب وان جاز الاقتصار على مجرد التحميد .

والمستفاد من اخبار المسألة بالنسبة الى العطاس انه يقول « الحمد لله » فان اقتصر عليها فهو جائز وان زاد عليها « رب العالمين او لا شريك له » او نحو ذلك فهو أفضل وان زاد الصلاة فهو أفضل الجميع سيما مع ما ذكرناه من الالفاظ الزائدة على التحميد ، وبالنسبة الى التسميت ان يقول « يرحمك الله او يرحمكم الله » وفي الجواب ما ذكر في هذه الرواية ، واحسن منه ما تقدم في روايتي الحاصل وسعد بن ابي خلف ، وان اتى بنحو ذلك فلا بأس فان الظاهر حمل هذه الروايات على التثيل في الدعاء لأخيه من الدعاء بالخير للعطاس وجوابه بما يناسب ذلك .

واما قوله في آخر الخبر : « سئل عن آية أو شيء ... الخ » وفي نسخة الفاضل المازندراني - كما ذكره - « فان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) سئل عن آية يقال عند العطسة أو شيء فيه ذكر الله تعالى ... الخ » والمعنى على كل من النسختين واضح فان حاصله ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) سئل عن آية معينة او ذكر معين يقال عند التسميت اورده فقال كل ما تضمن ذكر الله عز وجل المناسب لمقام التسميت ورده فهو حسن . وهو عين ما اشرنا اليه آنفاً .

وعن مسمع (١) قال « عطس ابو عبدالله ( عليه السلام ) فقال « الحمد لله رب العالمين » ثم جعل اصبعه على انفه فقال رغم الله انني رغماً داخراً » .

بيان : هذا الحكم غير مذكور في ما حضرني من كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) وينبغي ان يعد في مستحبات العطس ايضاً .

وعن محمد بن مروان رفعه (٢) قال : « قال امير المؤمنين ( عليه السلام )

من قال اذا عطس الحمد لله رب العالمين على كل حال، لم يجد وجع الاذنين والاضراس، وعن ابن فضال عن بعض أصحابه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « في وجع الاضراس ووجع الاذان اذا سمعتم من يعطس فابدأوه بالحمد لله » .

وعن زيد الشحام (٢) قال : « قال ابو عبدالله (عليه السلام) من سمع عطسة فحمد الله تعالى وصلى على النبي وأهل بيته (صلى الله عليه وآله) لم يشك عينه ولا ضرره . ثم قال ان سمعتها فقلها ولو كان بينك وبينه البحر » .

وعن عبدالرحمان بن ابي نجران عن بعض أصحابه عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « عطس رجل نصراني عند ابي عبدالله (عليه السلام) فقال له القوم « هداك الله » فقال ابو عبد الله (عليه السلام) « يرحمك الله » فقالوا له انه نصراني ؟ فقال (عليه السلام) لا يهديه الله حتى يرحمه » .

بيان : هذا الخبر بظاهره مناف لما تقدم نقله عن الاصحاب من اشتراط الايمان في تسميت العطاس كما دلت عليه الأخبار المتقدمة ، ويمكن ان يقال بمعونة الأخبار المتقدمة الدالة على اشتراط الايمان ان قصده (عليه السلام) من التسميت ب« يرحمك الله » انما هو المنع من تسميته بما ذكره وبغيره وانه ليس اهلا للتسميت ، لأن محاشيهم عن لفظ « يرحمك الله » الى ما ذكره لا يغني اذ الهداية مستلزمة لسبق الرحمة الموجبة لهدايته فالاولى ان لا يسمت بحال . وهذا معنى لطيف وان تسارع الفهم القاصر الى رده .

وعن مسعدة بن صدقة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) اذا عطس المرء المسلم ثم سكث لهلة تكون به قالت الملائكة عنه « الحمد لله رب العالمين » فان قال « الحمد لله رب العالمين » قالت الملائكة « يغفر »

(١) و(٤) الوسائل الباب ٦٢ من احكام العشرة

(٢) الوسائل الباب ٦٣ من احكام العشرة

(٣) الوسائل الباب ٦٥ من احكام العشرة



ج ٩ ﴿الآخبار الواردة في العطاس والتسميت﴾ — ٩٩ —

الله لك ، قال : وقال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) العطاس للريض دليل العافية وراحة للبدن . .

وعن حذيفة بن منصور (١) قال قال : « العطاس ينفع للبدن كله ما لم يزد على الثلاث فإذا زاد على الثلاث فهو داء وسقم » .

وعن زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « إذا عطس الرجل ثلاثاً فسمته ثم اتركه » .

وعن أبي بكر الحضرمي (٣) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن قوله تعالى : ان انكر الاصوات لصوت الخير (٤) قال العطسة القيحة » .

بيان : العطسة القيحة المشتملة على الصوت المستنكر يعني انها مندرجة تحت الآية لا ان الآية مختصة بها . وفيه اشارة الى الامر بالاعتدال .

وعن القاسم عن جده عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٥) قال : « من عطس ثم وضع يده على قصبة انفه ثم قال « الحمد لله رب العالمين الحمد لله حمداً كثيراً كما هو اهله وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم » خرج من منخره الايسر طائر اصفر من الجراد واكبر من الذباب حتى يصير تحت العرش يستغفر له الى يوم القيامة » .

وعن محمد بن يحيى عن بعض اصحابه رواه عن رجل من العامة (٦) قال « كنت اجالس أبا عبد الله ( عليه السلام ) فلا والله ما رأيت مجلساً انبل من مجالسه ، قال فقال لي ذات يوم من اين تخرج العطسة ؟ فقلت من الأنف . فقال لي اصبت الخطأ فقلت جعلت فداك من اين تخرج ؟ فقال من جميع البدن كما ان النطفة تخرج من

(١) والوسائل الباب ٩٠ من احكام العشرة

(٢) والوسائل الباب ٩١ من احكام العشرة

(٤) سورة لقمان الآية ١٨

(٥) والوسائل الباب ٩٣ من احكام العشرة

(٦) الاصول ج ٢ ص ٦٥٧ وفي الوسائل الباب ٩٠ من احكام العشرة

— ١٠٠ — { الاخبار الواردة في العطاس والتسميت } ج ١

جميع البدن ومخرجها من الاحليل ، ثم قال اما رأيت الانسان اذا عطس نفض اعضاءه ؟ وصاحب العطسة يأمن الموت سبعة ايام .  
وعن السكوني عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) تصديق الحديث عند العطاس . »  
وبهذا الاسناد (٢) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا كان الرجل يتحدث بحديث فعطس عاظم فهو شاهد حق . »  
وعن القداح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) تصديق الحديث عند العطاس . »  
بيان : قال بعض المحدثين لعل السرفيه ان العطسة رحمة من الله تعالى للعبد ويستبعد نزول الرحمة في مجلس يكذب فيه خصوصاً عند صدور الكذب فاذا قاربت الحديث دلت على صدقه . انتهى .

وروى ابن ادریس في مستطرفات السرائر من كتاب النوادر لمحمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى عن غياث عن جعفر ( عليه السلام ) (٤) « في رجل عطس في الصلاة فسمته رجل فقال فسدت صلاة ذلك الرجل »  
بيان : قال ابن ادریس بعد ايراد الخبر : التسميت الدعاء للعاطس بالسين والسين معاً ، وليس على فسادها دليل لان الدعاء لا يتطع الصلاة . انتهى . وهو جيد وغير بعيد ان هذا الخبر خرج مخرج التقية لانه نسب الى الشافعي وبعض العامة القول بالتحريم (٥) مع ان ظاهر الخبر بطلان صلاة العاطس وان لم يردفاته هو الذي في الصلاة واما المسمت فغير ظاهر من الخبر كونه في الصلاة . وكيف ما كان

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٦٦ من احكام العشرة

(٤) الوسائل الباب ١٨ من قواطع الصلاة

(٥) تعرض لذلك النووي الشافعي في شرحه على صحيح مسلم عند شرحه حديث

معاوية بن الحكم السلي في باب تحريم الكلام

فبالجمل على أيهما كان لا يمكن القول بالبطلان لما تقدم . والله العالم .

المسألة الثالثة - المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) من غير خلاف يعرف هو تحريم قطع الصلاة اختياراً وتيمده جملة من الأصحاب : منهم - العلامة في بعض كتبه بالفريضة .

واحتمج عليه بوجهين (الأول) ان الاتمام واجب وهو ينافي القطع فيكون القطع محرماً (الثاني) قوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » (١) .

والاول منها لا يخلو من مصادرة ، والثاني لا يخلو من الاجمال المانع من الاستناد اليه في الإستدلال ، ولهذا صرح جملة من محقق متأخري المتأخرين بانهم لم يقفوا في المسألة على دليل يعتمد عليه وكان بعض المعاصرين يفتي لذلك بجواز قطع الصلاة اختياراً ، ويجوز له في الشكوك المنصوصة قطع الصلاة والاعادة من رأس للخروج عما في بعض صورها من الخلاف .

اقول : : والحق ان الدليل على ذلك ما تقدم في الاخبار الكثيرة من ان تحريم التكبير وتحليلها التسليم (٢) ، فانه لا معنى لكون تحريمها التكبير إلا تحريم ما كان محللاً على المصل قبل التكبير وانه بالدخول فيها بالتكبير تحرم عليه تلك الامور من الإستدبار والكلام عمداً والحدث عمداً ونحو ذلك وان هذه الاشياء انما تحل عليه بالتسليم ، وهذا المعنى من هذه العبارة اظهر من ان يخفى والروايات بهذا المضمون متكاثرة كما تقدمت في فصل التكبير والتسليم فلا مجال للتوقف في ذلك . وبذلك يظهر انه لا يجوز قطع الصلاة ولا الخروج منها الا بالتسليم . نعم يستثنى من ذلك ما دلت النصوص على جواز القطع له كما يأتي ان شاء الله تعالى .

ويؤيده ما رواه الشيخ والكليني في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (٣)

(١) سورة محمد الآية ٣٥ (٢) الوسائل الباب ١ من تكبيرة الاحرام ١ من التسليم (٣) الوسائل الباب ٨ من قواطع الصلاة . والمسؤول كما في الفروع ج ١ ص ١٠١ والتهذيب ج ١ ص ٢٢٨ والوافي باب الحدث ومقدماته والنوم في الصلاة ، والوسائل هو ابو الحسن ع ،

ج ٩ (جواز قطع الصلاة في بعض الموارد) - ١٠٢ -

قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصيبه الغمز في بطنه وهو يستطيع ان يصبر عليه أيسل على تلك الحال او لا يسل ؟ فقال ان احتمل الصبر ولم يخف اجمالا عن الصلاة فليصل وليصبر . »

وقد تقدمت هذه الرواية (١) وتقدمت روايات اخر في معناها ، والتقريب فيها ان الأمر بالصلاة والصبر الذي هو حقيقة في الوجوب ظاهر في تحريم القطع في الصورة المذكورة مع ما عرفت (٢) من الروايات الدالة على كراهة الصلاة مع المدافعة وانه بمنزلة من هو في ثيابه ، واذا ثبت في هذه الصورة ثبت في ما سواها بطريق الاول ، ولو كان القطع جائزاً في حد ذاته لما أمر باحتمال الاذى ولربما تضرر به إلا ان يخاف سبق الحدث فانه يجوز له القطع من حيث خوف خروجه . ثم انه قد ذكر الأصحاب من غير خلاف يعرف انه يجوز قطع الصلاة لاشياء وعبر عنها بعض بالضرورة كقبض الغريم وحفظ النفس المحرمة من التلف والضرر وانقاذ الفريق وقتل الحية التي يخافها على نفسه واحراز المال - وربما قيد بما يضر ضياعه - وخوف ضرر الحدث مع امساكه ، الى غير ذلك .

والذي وقفت عليه من اخبار المسألة ما رواه الصدوق في الصحيح عن حريز عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « اذا كنت في صلاة الفريضة فرأيت غلاماً لك قد ابق أو غريباً لك عليه مال أو حية تتخوفها على نفسك فاقطع الصلاة واتبع غلامك أو غريبك واقتل الحية ، ورواه في الكافي عن حريز عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله (عليه السلام) مثله (٤) . »

وعن سماعة (٥) قال : « سألت عن الرجل يكون قائماً في الصلاة الفريضة فينسى كيسه او متاعاً يتخوف ضيعته أو هلاكه ؟ قال يقطع صلاته ويحز متاعه ثم يستقبل الصلاة . قلت فيكون في الصلاة الفريضة فتلفت عليه دابة او تفلت دابته فيخاف ان تذهب

(١) ص ٦ و ٦٣ (٢) ص ٦١

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل الباب ٢١ من قواطع الصلاة

او يصيب منها عتاً ؟ فقال لا بأس بان يقطع صلاته ويتحرز ويعود الى صلاته ،  
 اقول : والحديث الأول وان دل على قطع الصلاة إلا انه غير صريح ولا  
 ظاهر في الاعادة من رأس بعد الاتيان بتلك الأشياء بل من الجائز بناؤه على ما مضى  
 إلا مع وقوع احد المبطلات في البين من كلام عمداً او استندبار او نحو ذلك ، وكذا آخر  
 الحديث الثاني وقوله فيه : « ويعود الى صلاته » بل هو ظاهر في البناء على ما مضى  
 كما لا يخفى ، وعلى هذا يجب حمل صدر الخبر الثاني وقوله فيه : « ثم يستقبل الصلاة » على  
 ما اذا استلزم أحد المبطلات . وبالجملة فالخبران غير صريحين في ما ادعاه الأصحاب  
 من ابطال الصلاة بهذه الأشياء إلا ان يدعى ان القطع إنما يطلق على الابطال خاصة  
 ولهذا سموا مبطلات الصلاة قواطع في عباراتهم . وهو غير بعيد اذ هو المتبادر من  
 ظاهر هذا اللفظ .

وقسم الشهيدان القطع هنا الى الأقسام الخمسة ، فقال في الذكرى بعد حكمه  
 أولاً بتحريم القطع إلا في مواضع الضرورة : وقد يجب القطع كما في حفظ الصبي  
 والمال المحترق من التلف وانقاذ الفريق والمحترق ، وحيث يتعين عليه فلو استمر  
 بطلت صلاته للنهي المفسد للعبادة ، وقد لا يجب بل يباح كقتل الحية التي لا يغلب  
 على الظن اذاها واحراز المال الذي لا يضر فوته ، وقد يستحب كالقطع لاستدراك  
 الاذان والإقامة وقراءة الجمعة والمناقضين في الظهر والجمعة والالتزام بامام الأصل  
 وغيره ، وقد يكره كاحراز المال اليسير الذي لا يبالى بفوته مع احتمال التحريم . انتهى  
 اقول : ما ذكرناه ( قدس سرهما ) في صورة وجوب القطع من الحكم ببطلان  
 الصلاة لو تعين عليه واستمر في صلاته مبنى على استلزام الأمر بالشئ النهى عن  
 ضده الخاص والظاهر منه في غير موضع من كتابه المذكور عدم القول بذلك ،  
 وبالجملة فالحكم بالبطلان ضعيف بل غايته حصول الأثم .  
 واما ما ذكرناه في صورتى الاباحة والكراهة فحمل اشكال ، لأن الدليل قد  
 دل على تحريم القطع كما قدمنا بيانه ولا يجوز الخروج عنه إلا بدليل ظاهر الدلالة

على الجواز ، وظهور ما ادعوه من الخبرين المذكورين محل منع . وما ذكر من التمثيل بالحية التي لا يغلب على الظن اذاها واحراز المال الذي لا يضر فوته لا دليل عليه ، والقطع للحية في الخبر الأول وقع مقيداً بخوفها على نفسه ، واما المال فان المفهوم من الروايتين كونه مما يعتد به ويضر بالخال فوته فيكون القطع في الموضعين داخلا تحت القطع الواجب .

وقد وافقنا في هذا الموضع السيد السند ( قدس سره ) في المدارك إلا انه يرجع الى موافقة الجماعة لعدم الدليل على تحريم القطع ، ونحوه الفاضل الخراساني ( قدس سره ) في الذخيرة ، قال في المدارك بعد نقل التقسيم الى الأقسام الخمسة عن جده وعدها كما ذكره : ويمكن المناقشة في جواز القطع في بعض هذه الصور لانتفاء الدليل عليه إلا انه يمكن المصير اليه لما اشرنا اليه من انتفاء دليل التحريم . انتهى . وفيه انا قد اوضحنا بحمد الله دليل التحريم في المقام بما لا يتطرق اليه نقض ولا ابرام .

ثم انه قال في الذكرى : واذا اراد القطع فالأجود التحلل بالتسليم . والظاهر ضعفه اذ المتبادر من الخبر انما هو بالنسبة الى الصلاة التامة . والله العالم .

## المطلب الثاني في السهو

وهو عبارة عن زوال الشيء عن القوة الذاكرة مع بقاءه في القوة الحافظة ولهذا انه يحصل بالتذكر ، والنسيان عبارة عن زواله عن القوتين معاً ولهذا يحتاج الى المراجعة والتعلم ولا يحصل بمجرد التفكير والتذكر . وربما قيل بالمرادفة بينهما والظاهر الأول . والشك هو تساوى الطرفين ، وقد يطلق السهو في الأخبار وكلام الأصحاب على الشك ايضاً .

وكيف كان فالكلام في هذا المطلب يتم في مسائل : ( الأولى ) لا خلاف بين الأصحاب في بطلان الصلاة بالإخلال بركن منها وان كان سهواً ، وقد تقدم بيان

ذلك في المقصد الاول (١) المشتمل على تعداد افعال الصلاة وتفصيلها في فصول .  
نعم وقع الخلاف هنا في موضعين : ( الاول ) ان من اخل بالركوع ناسياً حتى  
يسجد فهل تبطل صلاته ام لا ؟ قولان ، المشهور الاول وهو مذهب الشيخ المفيد  
والمرتضى وسلاح وابن ادریس وابن الصلاح وابن البراج وهو المحكى عن ظاهر ابن  
ابی عقيل وهو مذهب جمهور المتأخرين .

وقال الشيخ في المبسوط في فصل الركوع : والركوع ركن من اركان الصلاة  
مضى تركه عامداً أو ناسياً بطلت صلاته اذا كان في الركعتين الاولتين من كل صلاة  
وكذلك اذا كان في الثالثة من المغرب ، وان كان من الركعتين الاخيرتين من الرباعية  
ان تركه متعمداً بطلت صلاته وان تركه ناسياً وسجد سجدة أو واحدة منها اسقط  
السجدة وقام فركع وتم صلاته . انتهى . ونقل عنه ذلك ايضاً في كتابي الاخبار  
وقال في فصل السهو من كتاب المبسوط بعد ان قسم السهو على خمسة اقسام  
وعد منها ما يوجب الاعادة ، فقال في تعداد السهو الذي يوجب الاعادة : ومن ترك  
الركوع حتى يسجد ، وفي اصحابنا من قال يسقط السجود ويعيد الركوع ثم يعيد السجود .  
والاول احوط لأن هذا الحكم يختص بالركعتين الاخيرتين . انتهى . ونجوه قال  
في الجمل والإقتصاد على ما ذكره في المختلف .

وقال في النهاية : فان تركه ناسياً ثم ذكر في حالة السجود وجب عليه الاعادة  
فان لم يذكر حتى صلى ركعة اخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر اسقط الركعة الاولى  
وبنى كأنه صلى ركعتين ، وكذلك ان كان قد ترك الركوع في الثانية وذكر في الثالثة  
أسقط الثانية وجعل الثالثة ثانية وتم الصلاة .

وقال ابن الجنيدي على ما نقله عنه في المختلف : ولو صحت له الأولى وسها في  
الثانية سهواً لم يمكنه استدراكه كأن يقرن وهو ساجد انه لم يركع فاراد البناء على  
الركعة الأولى التي صحت له رجوت أن يجوز له ذلك ولو اعاد اذا كان في الاولتين وكان

الوقت متسعاً كان احب الى ، وفي الثائتين ذلك يجزئه .

ويقرب منه قول علي بن بابويه ، فانه قال : وان نسيت الركوع بعد ما سجدت من الركعة الأولى فاعد صلاتك لأنه اذا لم تثبت لك الأولى لم تثبت لك صلاتك وان كان الركوع من الركعة الثانية أو الثالثة فاحذف السجدين واجعل الثالثة ثانية والرابعة ثالثة . كذا نقله عنه في المختلف .

أقول : ما ذكره الشيخ في فصل السهو من المبسوط عن بعض الأصحاب - من القول بالتفريق مطلقاً وان كان في الأولين - حكاه العلامة في المنتهى عن الشيخ أيضاً احتج القائلون بالقول المشهور من الإبطال مطلقاً بان الناسى للركوع حتى يسجد لم يأت بالمأمور به على وجهه فيبقى تحت عهدة التكليف الى ان يتحقق الامتثال وما رواه الشيخ في الصحيح عن رفاقة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سأله عن رجل نسي ان يركع حتى يسجد ويقوم ؟ قال يستقبل . »

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا يقن الرجل انه ترك ركعة من الصلاة وقد يسجد بسجدين وترك الركوع استأنف الصلاة . »

وعن اسحاق بن عمار في الموثق (٣) قال : « سألت ابا ابراهيم ( عليه السلام ) عن الرجل ينسى ان يركع ؟ قال يستقبل حتى يضع كل شيء من ذلك موضعه . » وخبر ابي بصير (٤) قال : « سألت ابا جعفر ( عليه السلام ) عن رجل نسي ان يركع ؟ قال عليه الاعادة ، »

واعترض في المدارك على الدليل الأول فقال : ويتوجه على الأول ان الامتثال يتحقق بالاتيان بالركوع ثم السجود فلا يتعين الاستئناف ، نعم لو لم يذكر إلا بعد السجدين اتجه البطلان لزيادة الركن كما هو مدلول الروايتين الأولين . والرواية الثالثة ضعيفة السند فلا تنهض حجة في اثبات حكم مخالف للاصل . انتهى .

اقول : ظاهر كلام الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) في هذه المسألة من غير



خلاف يعرف انه متى سها عن الركوع حتى دخل في السجود فانه تبطل صلاته وظاهر السيد (قدس سره) هنا المناقشة في هذا الحكم على عمومته ومنع البطلان في صورة ما لو ذكر ترك الركوع في السجدة الأولى أو بعدها قبل الدخول في الثانية وانه يعمل بالتلفيق بغير استئناف ، اذ غاية ما يلزم منه زيادة الواجب وهو غير موجب للبطلان ، وكأنه يجعله في حكم ما لو وقع سهواً . إلا ان ظاهر اطلاق الأصحاب - كما أشرنا اليه أولاً - إنما يتم بناء على الإبطال بزيادة الواجب هنا ، ويمضه موثقة اسحاق بن عمار ورواية ابى بصير الثانية .

وعما يزيد كلام السيد السند (قدس سره) ان المفهوم من كلامهم من غير خلاف يعرف انه لو سها عن واجب يمكن تداركه ثم تداركه فانه يرتب عليه ما بعده ان كان ثمة واجب ايضاً كن سها عن الحمد حتى قرأ السورة فانه يجب عليه اعادة الحمد ثم السورة بعدها ، وهكذا ما كان نحو ذلك .

ويدل عليه ما في كتاب الفقه الرضوى حيث قال (عليه السلام) (١) : « وان نسيت الحمد حتى قرأت السورة ثم ذكرت قبل ان تركع فاقرا الحمد واعد السورة » ، وقال في موضع آخر (٢) : « وان نسيت السجدة من الركعة الاولى ثم ذكرت في الثانية من قبل ان تركع فارسل نفسك واسجد بها ثم قم الى الثانية واعد القراءة » ، وهو صريح في ما دل عليه كلام السيد السند (قدس سره) .

إلا انه يمكن خروج هذه المسألة التي نحن فيها عن القاعدة المذكورة بما ذكرنا من خبرى اسحاق بن عمار وابى بصير اذ لا معارض لهما في البين ، ويمكن تقييدهما بصحيفة رفاة ورواية ابى بصير الأولى ، ولعله أقرب لما عرفت من ظاهر اتفاقهم على اغتفار زيادة الواجب في مثل ذلك . وكيف كان فالعمل بظاهر روايتى اسحاق ابن عمار وابى بصير الثانية طريق الاحتياط .

احتج الشيخ (قدس سره) على ما تقدم نقله عنه ، اما على البطلان في الركعتين

الاولين وثالثة المغرب فيما ذكرناه من الاخبار ، وعلى اسقاط الزائد والائتان بالفائت في الركعتين الاخيرتين من الرباعية بما رواه في التهذيب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (١) « في رجل شك بعد ما يسجد انه لم يركع ؟ قال فان استيقن فليلق السجدين اللتين لا ركعة لهما فيبني على صلاته على التمام ، وان كان لم يستيقن إلا بعد ما فرغ وانصرف فليقم فليصل ركعة ويسجدتين ولا شيء عليه » .  
وفي الصحيح عن العيص بن القاسم (٢) قال : « سألت ابا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل نسي ركعة من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع ؟ قال يقوم فيركع ويسجد بسجدة السهو » .

اقول : قد روى في الفقيه رواية محمد بن مسلم بطريق صحيح وممن أوضح بما نقله الشيخ ، روى عن العلاء عن محمد بن مسلم - وطريقه في المشيخة الى العلاء صحيح - عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) « في رجل شك بعد ما يسجد انه لم يركع ؟ فقال يمض في صلاته حتى يستيقن انه لم يركع فان استيقن انه لم يركع فليلق السجدين اللتين لا ركوع لهما ويبني على صلاته على التمام ، فان كان لم يستيقن إلا بعد ما فرغ وانصرف فليقم وليصل ركعة ويسجدتين ولا شيء عليه » ، والظاهر ان هذه الزيادة التي في هذه الرواية قد سقطت من قلم الشيخ كما لا يخفى على من له انس بطريقته في التهذيب وقد نبهنا على ذلك في غير مقام مما تقدم .

وروى هذه الرواية ايضاً ابن اديس في مستطرفات السرائر من كتاب الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٤) « في رجل شك بعد ما يسجد انه لم يركع ؟ قال يمض على شكه حتى يستيقن ولا شيء عليه وان استيقن لم يعتد بالسجدين اللتين لا ركعة معهما ويتم ما بقي عليه من صلاته ولا سهو عليه » .

(١) و(٢) الوسائل الباب ١١ من الركوع

(٣) الفقيه ج ١ ص ٢٢٨ وفي الوسائل الباب ١٣ و ١١ من الركوع .

(٤) الوسائل الباب ١٣ و ١١ من الركوع

واجاب المحقق في المعبر عن رواية الشيخ بان ظاهرها الإطلاق وهو متروك وتخصيصها بالآخرين تحكّم . وزاد في المدارك الطعن بضعف السند باشتماله على الحكم بن مسكين وهو مجهول ، واورد على الرواية الثانية بانها غير دالة على مطلوبه وإنما تدل على وجوب الاتيان بالمنسى خاصة وهو لا يذهب اليه بل يوجب الاتيان بما بعده . انتهى .

اقول : اما ما ذكره في المعبر - من ان الرواية ظاهرها الإطلاق وهو متروك - ففيه ان من جملة الأقوال في المسألة كما عرفت القول بالتلفيق مطلقاً كما نقله في المبسوط عن بعض الأصحاب ونقله العلامة في المنتهى عن الشيخ ، وحيث فكيف يدعى انه متروك لا قائل به ؟ واما ما ذكره - من ان تخصيصها بالآخرين تحكّم ، ففيه انه لا ينبغي ان الظاهر ان ما ذهب اليه الشيخ هنا إنما هو وجه جمع بين اخبار المسألة ، وذلك لما اشتهر عنه وعن شيخه المفيد كما سيأتى ان شاء الله تعالى من ان كل سهو يلحق الأولين في الاعداد والأفعال فهو موجب للاعادة ، فجمع بين هذه الاخبار بحمل اطلاقات الابطال على السهو في الأولين وثالثة المغرب وما دل على التلفيق وصحة الصلاة على الآخرين . وهو وجه وجيه في الجمع بين الاخبار بناء على صحة ما ادعاه في تلك المسألة . نعم يبقى الكلام معه في ثبوت تلك المسألة وهو امر خارج عن ما نحن فيه . وبذلك يظهر ان طعنه على الشيخ في ما ذكره بانه تحكّم غير جيد .

واما ما ذكره في المدارك من الطعن في السند فقد عرفت ما فيه في غير موضع وانه على مذهب الشيخ وجملة المتقدمين غير متجه ولا معتمد .

بقى الكلام في الجمع بين روايات المسألة ، والشيخ قد جمع بينها بما عرفت وقد اوضحنا ان جمعه جيد بناء على ثبوت ما ادعاه في تلك المسألة ، وبه يندفع اعتراض المتأخرين عليه كما سمعت من كلام صاحب المعبر ،

وقال في المدارك بعد ذكر صحيحة محمد بن مسلم برواية الصدوق : ومقتضى الرواية وجوب الاتيان بالركوع واسقاط السجدين مطلقاً كما هو أحد الأقوال في

ج ١١٠ - (من اخل بالركوع ناسياً حتى يسجد)

المسألة ، ويمكن الجمع بينها وبين ما تضمن الاستئناف بذلك بالتخير بين الأمرين وافضلية الاستئناف .

وقال شيخنا المجلسي (قدس سره) في البحار : واما الصحيحة الاولى - وأشار بها الى صحيحة محمد بن مسلم برواية الفقيه - فلا يمكن العمل بها وترك سائر الاخبار الكثيرة الدالة على بطلان الصلاة بترك الركوع ، إذ لا يتصور له حيثنذ فرد يوجب البطلان لأنها تتضمن انه لو لم يذكر ولم يأت به الى آخر الصلاة ايضاً لا يوجب البطلان فلا بد اما من طرحها أو حملها على الجواز وغيرها على الاستحباب ، فالعمل بالمشهور اولى على كل حال . ويمكن حمله على النافذة لورود مثله فيها أو على التقية (١) والشيخ حمله على الاخيرتين ، وكذا قال بالتفصيل مع عدم اشعار في الخبر به . انتهى . وهو جيد إلا ان ما اعترض به على الشيخ قد عرفت جوابه وان جمع الشيخ جيد ان ثبت ما ذكره في تلك المسألة .

واما استدلال الشيخ بصحيحة العيص المتقدمة فقد اورد عليه بانها غير دالة على مطلوبه وإنما تدل على وجوب الاتيان بالمنسى خاصة وهو لا يذهب اليه بل يوجب الاتيان بما بعده . وهو جيد .

وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الإشكال والإحتياط فيها مطلوب على كل حال .

واما ما ذكره الشيخ عن ابن بابويه بما قدمنا نقله عنه فقد اعترضه من تأخر عنه بعدم وجود المستند في ذلك .

اقول : لا يخفى ان عبارته المتقدمة مأخوذة من عبارة كتاب الفقه الرضوي على النهج الذي قدمنا ذكره في غير مقام ومنه يعلم ان مستنده إنما هو الكتاب المذكور وكلامه (عليه السلام) .

قال في الكتاب المشار اليه (٢) : وان نسيت الركوع بعد ما سجدت من الركعة

الأولى فاعد صلاتك لأنه إذا لم تصح لك الركعة الأولى لم تصح صلاتك ، وإن كان الركوع من الركعة الثانية أو الثالثة فاحذف السجدة واجعلها أعني الثانية الأولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة . انتهى .

ولا يخفى ما فيه من الغرابة ، فإن المستفاد من النصوص والفتاوى أن ما ذكره من وجوب المحافظة على الأولى لتصح صلاته ثابت للركعتين الأوليين لا لخصوص الأولى وإن الثانية كالثالثة والرابعة ، وقد صرح النصوص بأن العلة في كون السهو في الأخيرتين دون الأوليين للفرق بين ما فرضه الله وبين ما فرضه رسوله ( صلى الله عليه وآله ) ولعل تخصيصه ( عليه السلام ) هذا الحكم بالأولى بناء على مزيد التأكيد في المحافظة عليها لما يظهر من بعض الأخبار وقد تقدم في صدر هذا الكتاب (١) وهو أن الله عز وجل إنما فرض الصلاة ركعتين لعله بعدم المحافظة على الركعة الأولى والاقبال عليها فوسع لهم بزيادة الثانية . وصورته ما رواه الصدوق في العيون والعلل في علل الفضل بن شاذان المروية عن الرضا ( عليه السلام ) قال : إنما جعل أصل الصلاة ركعتين وزيد على بعضها ركعة وعلى بعضها ركعتان ولم يزد على بعضها شيء لأن أصل الصلاة انما هي ركعة واحدة لأن أصل العدد واحد فإذا نقصت عن واحدة فليست هي صلاة ، فعلم الله تعالى أن العباد لا يؤدون تلك الركعة الواحدة التي لا صلاة أغل منها بكاملها وتامها والاقبال عليها فقرن إليها ركعة أخرى ليتم بالثانية ما نقص من الأولى ففرض الله أصل الصلاة ركعتين ، فعلم رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) أن العباد لا يؤدون هاتين الركعتين بتمام ما أمروا به وكاله فضم إلى الظهر والعصر والعشاء الآخرة ركعتين ركعتين ليكون بهما تمام الركعتين الأوليين ... الحديث ، .

الموضع الثاني - المشهور بين الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) أن من نسي سجدة إلى أن ركع بعدها بطلت صلاته وأنه لا فرق في ذلك بين الركعتين الأوليين والأخيرتين ، وهو قول الشيخ المفيد والشيخ في النهاية وابن الصلاح وابن إدريس

واليه ذهب جمهور المتأخرين وهو المختار . وقال الشيخ في الجمل والإقتصاد ان السجدين اذا كانتا من الاخيرتين بنى على الركوع الاول واعاد السجدين . ووافق المشهور في موضع من المبسوط ، وقال في موضع آخر منه : من ترك سجدين من ركعة من الركعتين الاولين حتى يركع في ما بعدهما اعاد على المذهب الاول وعلى الثاني يجمل السجدين في الثانية للاولى وبني على صلاته . وأشار بالمذهب الاول الى ما ذكره في الركوع من انه اذا ترك الركوع حتى يسجد اعاد .

حجة القول المشهور انه قد اخل بالركن حتى دخل في ركن آخر فان اوجبنا عليه الاتيان بالاول ثم الركوع بعده وتمام الصلاة لزم زيادة ركن وان اوجبنا عليه المعنى في صلاته والحال هذه لزم نقصان ركن ، وكلاهما مبطل .  
ورأيه قوله (عليه السلام) (١) : لا تعاد الصلاة إلا من خمسة : الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود .

وقوله في رواية محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (٢) قال : ان الله عز وجل فرض الركوع والسجود ، والقراءة سنة ، فمن ترك القراءة متعمداً اعاد الصلاة ومن نسي القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه .  
وموثقة منصور بن حازم (٣) قال : قلت لابي عبد الله (عليه السلام) اني صليت المكتوبة فنسيت ان اقرأ في صلاتي كلها ؟ فقال أليس قد أتممت الركوع والسجود ؟ قلت بلى . قال فقد تمت صلاتك اذا كان نسياناً .

ومفهوم الاول ان نسيان الركوع والسجود يوجب الإعادة بقرينة المقابلة ومفهوم الثاني انه بعدم اتمام السجود لا تتم الصلاة .  
هذا . واما القول الآخر فلم تنف له على دليل وبذلك اعترف جملة من المتأخرين ومتأخريهم ، وغاية ما تكلفه في المختلف للاستدلال على ذلك هو ان السجدين

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٩ من القراءة

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من القراءة

مساويتان للركوع في جميع الأحكام وقد ثبت جواز التلفيق فيه . وضعفه اظهر من ان يحتاج الى بيان وهل هو إلا قياس محض ؟ والله العالم .

المسألة الثانية - الظاهر انه لا خلاف بين الإصحاب (رضوان الله عليهم) في بطلان الصلاة بتعمد زيادة ركعة فيها انما الخلاف في صورة السهو ، فالمشهور انه كذلك من غير فرق بين الرباعية وغيرها ولا بين ان يجلس عقيب الرابعة بقدر التشهد أم لا ، أما اذا لم يجلس دبر الرابعة بقدر التشهد فالقول بالبطلان ايضاً موضع اتفاق على ما حكاه جمع : منهم - الفاضلان والشهيد وغيرهم ، اما لو جلس القدر المذكور فقد اطلق الأكثر - ومنهم الشيخ في جملة من كتبه والسيد المرتضى وابن بابويه وغيرهم - البطلان ايضاً .

وقال في المبسوط : من زاد ركعة في صلاته اعاد وفي اصحابنا من قال ان كانت الصلاة رباعية وجلس في الرابعة مقدار التشهد فلا اعاده عليه . والاول هو الصحيح لأن هذا قول من يقول ان الذكر في التشهد ليس بواجب . انتهى . ونحوه كلامه في الخلاف ايضاً . وهذا القول الذي نقله الشيخ عن بعض اصحابنا استند في المختلف الى ابن الجنيد واليه ذهب المحقق في المعبر والعلامة في التحرير والمختلف وجعله المحقق أحد قولي الشيخ ونسبه في المنتهى الى الشيخ في التهذيب ، وفيه تأمل كما سيأتي وقال ابن ادريس في السرائر : من صلى الظهر اربع ركعات وجلس في دبر الرابعة فشهد الشهادتين وصلى على النبي وآله (صلى الله عليه وآله) ثم قام ساهياً عن التسليم وصلى ركعة خامسة ، فعلى مذهب من أوجب التسليم فالصلاة باطلة ، وعلى مذهب من لم يوجبها فالأولى ان يقال ان الصلاة صحيحة لأنه ما زاد في صلاته ركعة لانه بقيامه خرج من صلاته . والى هذا القول ذهب شيخنا ابو جعفر في استبصاره ونعم ما قال . انتهى كلامه .

واستدل على القول المشهور بما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة وبكير ابني اعين عن ابى جعفر (عليه السلام) (١) قال : « اذا استيقن انه زاد في صلاته

(١) الوسائل الباب ١٩ من الخلل في الصلاة . والشيخ يرويها عن الكليني

المكتوبة لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبالا ... .  
وعن أبي بصير (١) قال : « قال أبو عبدالله (عليه السلام) من زاد في  
صلاته فعلية الإعادة » .

أقول : ونحوهما ما رواه الشيخ في التهذيب عن يزيد الشحام (٢) قال : « سألته  
عن الرجل صلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات ؟ قال إن استيقن أنه صلى خمسا  
أو ستا فليعد ... الحديث » .

احتج المحقق في المعتبر على ما ذهب إليه بأن نسيان التشهد غير مبطل فإذا  
جلس قدر التشهد فقد فصل بين الفرض والزيادة .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣)  
قال : « سألته عن رجل صلى خمسا ؟ فقال إن كان جلس في الرابعة فدر التشهد  
فقد تمت صلاته » .

وعن محمد بن مسلم (٤) قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل  
استيقن بعد ما صلى الظهر أنه صلى خمسا ؟ قال وكيف استيقن ؟ قلت علم . قال إن  
كان علم أنه جلس في الرابعة فصلاة الظهر تامة وليقم فليضف إلى الركعة الخامسة  
ركعة وسجدتين فتكونان ركعتين نافلة ولا شيء عليه » .

أقول : ويدل عليه أيضاً ما رواه الصدوق في الصحيح عن جميل بن دراج  
عن الصادق (عليه السلام) (٥) « أنه قال في رجل صلى خمسا أنه إن كان جلس في  
الرابعة مقدار التشهد فصادته جائزة » .

وعن العلاء عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٦)  
قال : « سألته عن رجل صلى الظهر خمسا ؟ فقال إن كان لا يدري جلس في الرابعة  
أم لم يجلس فليجمل أربع ركعات منها الظهر ويجلس ويتشهد ثم يصلي وهو جالس  
ركعتين وأربع سجودات فيضيفها إلى الخامسة فتكون نافلة » .



ولا يخفى ما في مضمون هذا الخبر من المخالفة لما عليه الأصحاب ( اما أولاً ) فإن ظاهر الرواية أن الشك في الجلوس وعدمه حكمه حكم الجلوس المحقق في صحة الصلاة على القول به ، ولا قائل به في ما اعلم إلا أنه ربما كان في إيراد الصدوق هذه الرواية اشعار بالقول بذلك بناء على قاعدته التي مهدها في صدر كتابه ، وفيه تأمل كما لا يخفى على من راجع كتابه وعلم خروجه عن هذه القاعدة في مواضع عديدة .

و ( اما ثانياً ) - فإنه إذا جعل أربع ركعات من هذه الخمس للظهر فهذا التشهد المذكور في الخبر اما ان يكون للفريضة او النافلة ، فإن كان للفريضة فهو لا يكون إلا على جهة القضاء لوقوعه بعد الركعة الزائدة ، مع أن التشهد الأول مشكوك فيه والتشهد المشكوك فيه لا يمتضى بعد تجاوز محله لانه في الخبر انه لا يدرى جلس بعد الرابعة ام لا فهو اما شك في التشهد او في ما قام متامه وهو الجلوس قدر التشهد ، وإن كان للنافلة فالأنسب ذكره بعد الركعتين من جلوس ، واحتمال كونه تشهداً لهذه الركعة الزائدة التي جعلها نفلاً على قياس صلاة الإحتياط اذا كانت ركعة من قيام لا يخلو من الإشكال .

ثم انه قد اورد على الحجة الاولى بان تحقق الفصل بالجلوس لا يقتضى عدم وقوع الزيادة في أثناء الصلاة . وعلى الروايات بان الظاهر ان المراد فيها من الجلوس بقدر التشهد التشهد بالفعل لشيوع هذا الاطلاق ونسور تحقق جلوس بقدر التشهد من دون الاتيان به . كذا ذكره في المدارك قال : وبذلك صرح الشيخ في الاستبصار فقال - بعد ذكر خبري زرارة وعمر بن محمد بن مسلم الأول - ان هذين الخبرين لا ينافيان الخبرين الأولين يعني روايتي ابي بصير وابني اعين ، لأن من جلس في الرابعة وتشهد ثم قام وصلى ركعة لم يخل بركن من اركان الصلاة وإنما أخل بالتسليم والاخلال بالتسليم لا يوجب إعادة الصلاة حسبما قدمناه . وقريب منه في التهذيب ايضاً . واستحسن هذا الحل في الذكرى ، قال : ويكون في هذه الأخبار دلالة على نذب التسليم .

اقول : وما يدل على ما ذكره من ارادة التجوز في الأخبار المذكورة بحمل

الجلوس بقدر التشهد على وقوع التشهد بالفعل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج البجلي (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلاة مع الإمام وهي له الأولى كيف يصنع إذا جلس الإمام ؟ قال يتجافى ولا يتمكن من القعود فإذا كانت الثالثة للإمام وهي له الثانية فليلبث قليلاً إذا قام الإمام بقدر ما يتشهد ثم يلحق بالإمام ... الحديث ، فإنه لا اشكال في أن المراد من هذه العبارة أن اللبث وقع للتشهد بالفعل لا بقدره . وهذه الرواية هي مستند الأصحاب في إيجاب التشهد على المسبوق . ونحو ذلك أيضاً ما في موثقة سماعة الواردة في من كان في الصلاة منفرداً ثم دخل الإمام المسجد (٢) حيث قال (عليه السلام) فيها : « وإن لم يكن أمام عدل فليبن على صلاته كما هو ويصلي ركعة أخرى معه ويجلس قدر ما يقول « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله ، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع ... الحديث » .

وأجاب جملة من الأصحاب : منهم - الشيخ في الخلاف عن الأخبار المذكورة بحملها على التقية لموافقها لمذهب كثير من العامة مثل أبي حنيفة وغيره (٣) قال الشيخ في الخلاف في المقام : وإنما يعتبر الجلوس بمقدار التشهد أبو حنيفة بناء على أن الذكر في التشهد ليس بواجب عنده .

أقول : ومن رواياتهم في المسألة ما رواه مسلم في صحيحه (٤) عن عبد الله ابن مسعود ، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى الظهر خمساً فلما سلم قيل له أزيد في الصلاة ؟ فقال وما ذاك ؟ قالوا صليت خمساً . فسجد سجدين ، .

وقال في شرح السنة على ما نقله في البحار : أكثر أهل العلم على أنه إذا صلى خمساً ساهياً فصلاته صحيحة يسجد للسهو وهو قول علقمة والحسن البصري وعطاء

(١) الوسائل الباب ٤٧ من الجماعة

(٢) الوسائل الباب ٥٦ من الجماعة . ارجع الى استدراقات ج ٨ (٢٣)

(٣) بدائع الصنائع ج ١ ص ١٧٨ (٤) ج ٢ باب السهو في الصلاة

ج ٩ ﴿ الخبر المتضمن لزيادة النبي (ص) في صلاته ﴾ — ١١٧ —

والنخعي وبه قال الزهري ومالك والاوزاعي والشافعي واحمد واسحاق ، وقال سفيان الثوري ان لم يكن قعد في الرابعة يعيد الصلاة . وقال ابو حنيفة ان لم يكن قعد في الرابعة فصلاته فاسدة يجب اعادتها وان قعد في الرابعة تم ظهره والخامسة تطوع يضيف اليها ركعة اخرى ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسجود (١) انتهى .

ولا ريب ان الاخبار الدالة على البطلان ابعد من مذاهب العامة في هذه المسألة والاخبار الاخيرة موافقة لقول ابى حنيفة .

وبالمجلة فانه لا مناص من أحد المجلين المذكورين وظنى ان الاول اقرب لما عرفت من شيوع هذا المجاز في الاخبار ، وبذلك يظهر لك اجتماع الاخبار على وجه لا يعتريه الإنكار ، وبذلك يظهر صحة القول المشهور وانه المؤيد المنصور سيما مع اوقيته بالإختياط .

نعم يبقى الكلام هنا في مواضع : ( الأول ) — قد روى الشيخ في الضعيف عن زيد بن علي عن آباءه عن علي ( عليهم السلام ) (٢) قال : « صلى بنا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الظهر خمس ركعات ثم انفتل فقال له بعض القوم يا رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) هل زيد في الصلاة شئ ؟ قال وما ذاك ؟ قال صليت بنا خمس ركعات . قال فاستقبل القبلة وكبر وهو جالس ثم سجد سجدة ليس فيها قراءة ولا ركوع ثم سلم وكان يقول هما المرغتان ، وهو ضعيف لا يعول عليه وشاذ نادر من جهات عديدة فلا يلتفت اليه ، وحمل على انه ( صلى الله عليه وآله ) تشهد ثم قام الى الخامسة . والظاهر عندى حملة على التقية فان مذهب العامة صحة الصلاة مع زيادة الخامسة سهواً جلس بعد الرابعة او لم يجلس (٣) وقد تقدمت روايتهم ذلك عنه ( صلى الله عليه وآله ) ومن رواياتهم في ذلك ايضاً ما رواه عن ابن مسعود (٤)

(١) و(٢) شرح صحيح مسلم للنووي على ما أش ارشاد السارى ج ٣ ص ٢٣٥

(٣) الوسائل الباب ١٩ من الخلل في الصلاة

(٤) صحيح مسلم ج ٢ باب السجود في الصلاة

## ١١٨ - (هل ينسحب الحكم الى زيادة اكثر من ركعة ؟) ج ١

« ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) صلى بنا خمساً فلما اخبرناه انقتل فسجد سجدتين ثم سلم وقال انما انا بشر مثلكم انسى كما تنسون ، نقله شيخنا الشهيد في الذكرى ثم قال بعده : وهذا الحديث لم يثبت عندنا مع منافاته للقواعد العقلية . انتهى .

( الثاني ) - لو ذكر الزيادة بعد السجود والحال انه قد جلس بعد الرابعة قدر التشهد أو تشهد بالفعل على القولين المتقدمين فالاولى ان يضيف الى الخامسة ركعة لتكون معها نافلة كما تضمنه خبر محمد بن مسلم المتقدم ، ونحوه صحيحته المتقدمة ايضاً وان كان متنبها لا يخلو من قصور كما عرفت . ونقل عن العلامة انه احتمل التسليم وسجود السهو . وصرح في الروض بانه يتشهد ويسجد للسهو ، وهو راجع الى كلام العلامة ايضاً ، والنصوص كما ترى خالية من ذلك .

( الثالث ) - لو ذكر الزيادة قبل الركوع فلا إشكال في الصحة لانه لم يزد إلا القيام وغاية ما يوجب سجود السهو ، ولو ذكر بعد الركوع وقبل السجود فنقل عن العلامة القول بالإبطال ، قال : لانا ان امرناه بالسجود زاد ركناً آخر في الصلاة وان لم نأمره زاد ركناً غير متعبد به بخلاف الركعة الواحدة لامكان البناء عليها نقلاً . وقيل بان حكمه حكم ما لو ذكر بعد السجود فيبني صحة الصلاة على الجلوس بعد الرابعة بقدر التشهد أو التشهد بالفعل على القولين المتقدمين والبطلان مع عدم ذلك وهو اختيار الشهيد في الذكرى .

( الرابع ) - هل ينسحب الحكم الى زيادة اكثر من ركعة والى غير الرابعة من الثلاثية والثنائية اذا جلس آخرها بقدر التشهد على أحد القولين ؟ قال في الروض : وجهان من المساواة في العلة ومخالفة المنصوص الثابت على خلاف الأصل . واختار في الذكرى التعدية فيها . واطلق جماعة من الأصحاب البطلان بالزيادة مطلقاً لعموم قول الباقر ( عليه السلام ) (١) « اذا استيقن انه زاد في صلاته المكتوبة لم يعتد بها واستقبل صلاته » .

(١) في حصة زدارة وبكبر الواردة ص ١١٣ وفي الوسائل الباب ١٩ من الخلل في الصلاة

اقول : الظاهر انه لا إشكال على ما اخترناه من وقوع التشهد بالفعل في آخر الفريضة بناء على القول باستحباب التسليم او كونه واجباً خارجاً ، فان هذه الزيادة بناء على القولين المذكورين قد وقعت خارجة من الصلاة ، واما على القول بجوب التسليم ودخوله فانه لا إشكال في بطلان الصلاة لكن هذه الأخبار باعتبار حملها على وقوع التشهد بالفعل كما كشفنا عنه نقاب الاجمال تدفع هذا القول وترده ، وإنما الإشكال في ما لو قلنا بالاكتفاء بمجرد الجلوس قدر التشهد بناء على الأخذ بظاهر الأخبار المتقدمة ، فانها حيث كانت واردة على خلاف القواعد الشرعية والضوابط المرعية فالواجب قصرها على مورد المخالفة وهو الركعة الواحدة في الصلاة الرباعية والعمل بالقواعد المذكورة في ما عدا ذلك . والله العالم .

المسألة الثالثة - ظاهر الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) من غير خلاف يعرف بطلان الصلاة بزيادة ركن عمداً أو سهواً إلا ما استثنى مما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى . واحتجوا على ذلك ( اولاً ) - باشتراك الزيادة والنقص في تغيير هيئة الصلاة . و ( ثانياً ) - بما قدمناه ( ١ ) في سابق هذه المسألة من حسنة زرارة وبكبر المشتبهة على ان من استيقن انه زاد في صلاته المكتوبة لم يعتد بها واستقبل الصلاة ، ورواية أبي بصير الدالة على ان من زاد في صلاته فعليه الابعادة .

وانت خبير بان التعليل الأول عليل لا يبرد الغليل ، واما الخبران المذكوران فظاهرهما حصول البطلان بكل زيادة ركناً كان أو غيره عمداً أو سهواً ، ولا قائل به مع دلالة الأخبار على خلافه . وحملها على الركن بخصوصه - مع خروج جملة من الافراد ومشاركة جملة من الواجبات المزادة عمداً - تخصيص بغير تخصص ، على ان ما ذكره من التسمية لهذه الواجبات المخصوصة بكونها أركاناً ثم تقرير ما ذكره من الأحكام على هذه التسمية يחדشه ان هذا الاسم لا وجود له في الأخبار وإنما ذلك اصطلاح منهم ( رضوان الله عليهم ) وإلا فبالنظر الى الأخبار بعين

## ١٢٠ - ( موارد الاستثناء من البطلان بالاخلاق بالركن ) ج ١

التحقيق والتأمل بالفهم الصائب الدقيق لا تجد فرقاً بين سائر الواجبات وبين هذه الواجبات التي سموها أركاناً في أن زيادتها أو نقصانها في بعض المواضع قد يكون موجباً لبطلان الصلاة وقد لا يكون ، وحيث أن الواجب الرجوع في كل جزئ جزئاً وفرد فرد من الأحكام إلى النصوص وما دلت عليه من صحة أو إبطال في ركن كان أو واجب ، ولا وجه لهذه الحكمة التي زعموها قاعدة ثم استثنوا منها ما استعرفه ولقائل أن يجرى مثل ذلك في مطلق الواجب أيضاً ويجعل ما دلت النصوص على صحة الصلاة مع زيادته أو نقصانه عمداً أو سهواً مستثنى .

وبالجملة ما ذكره من هذه القاعدة فأن لا اعرف له وجهاً وجيباً لما عرفت مضافاً إلى اختلافهم في بعض تلك الأركان كما سلف في الفصول المتقدمة كاختلافهم في الركن القيام والركن السجودى .

ثم إن الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) بناء على ما ذكره من هذه القاعدة استثنوا من ذلك مواضع أشار إليها شيخنا الشهيد الثاني في الروض :

فن المستثنى من قاعدة البطلان بزيادة الركن عمداً النية فإن زيادتها غير مبطلّة مع عدم التلطف بها لأن الاستدامة الفعلية أقوى من الحكمة .

ومما يستثنى أيضاً من بطلان الصلاة بالسهو عن الركن مواضع : ( الاول ) النية أيضاً فإن زيادتها سهواً غير مبطلّة بطريق أولى .

أقول : وعد النية في هذين الموضعين بناء على النية المتعارفة في كلامهم التي هي عبارة عن التصوير الفكرى والكلام النفسى ، وأما على ما تقدمنا تحقيقه فلا معنى لهذا الكلام .

( الثانى ) - القيام أن قلنا أنه ركن كيف اتفق كما هو أحد الأقوال في المسألة وهو اختيار العلامة ولذا صرح بالاستثناء كما تقدم ذلك في فصل القيام ، وأما على مذهب من يجعله قياماً خاصاً كالقيام المقارن للركوع مثلاً فلا استثناء .

( الثالث ) - الركوع كما سيأتى أن شاء الله تعالى في باب صلاة الجماعة الحكم

## ج ٩ (موارد الاستثناء من البطلان بالاخلال بالركن) - ١٢١ -

بوجوب إعادة المأموم له لو سبق به الامام ساهياً فانه يعيده مع الامام ، ونحوه ما تقدم في ما لو استدركه الشاك فيه ثم تبين له حال ركوعه انه قد اتى به فانه يرسل نفسه الى السجود على أحد القوانين ولا يضره ما اتى به .

(الرابع) - السجود اذا زاد سجدة وجعلنا الركن عبارة عن ماهية السجود كما هو اختياره في الذكرى ، وان جعلنا الركن بمجموع السجدين كان عدم البطلان بنسيان الواحدة موجبا للاستثناء من قاعدة البطلان بنقصان الركن بناء على ان المجموع يفوت بغوات بعض اجزائه .

(الخامس) - لو تبين للمحتاط ان صلاته كانت نافصة وان الإحتياط متمم لها فانه يجوز له وان كان الذكر بعد الفراغ أو قبله على قول كما سيأتى ان شاء الله تعالى في موضع تحقيق المسألة ، ويكون ما اتى به من الأركان من النية وتكبيره الإحرام مغتفراً . وربما نوقش في ذلك بان جعله من هذا الباب انما يستقيم اذا لم يحل الإحتياط صلاة برأسها وهو موضع تأمل ، وسيأتى تحقيق الحال في ذلك ان شاء الله تعالى .

(السادس) - لو زاد ركعة سهواً آخر الفريضة وقد جلس آخرها بقدر النشهد فان صلاته صحيحة على أحد القولين وان اشتملت على الأركان ، وقد مضى تحقيق المسألة .

(السابع) - لو اتم المسافر جاهلاً بوجوب القصر اتفاقاً أو ناسياً ولم يذكر حتى خرج الوقت على أصح القولين فان صلاته صحيحة والزيادة مغتفرة بالنصوص .  
(الثامن) - لو كان في الكسوف وتضييق وقت الحاضرة قطعها واتى بالحاضرة ثم بنى في صلاة الكسوف على موضع القطع على أصح القولين في المسألة . وفي جعل هذه الصورة من قبيل محل البحث تأمل وان كان قد عدها في الروض في هذا المقام ، فان محل البحث هو زيادة ركن او نقصانه من الصلاة وهنا ليس كذلك فان صلاة الكسوف المقطوعة اجنبية عن الصلاة اليومية والايان بالصلاة اليومية

— ١٢٢ — (لو سلم على نقص من صلاته وشرع في أخرى) ج ٩

في اثنتائها لا يعد من قبيل زيادة الركن في صلاة الخسوف ولا مناسبة له بذلك كالأخفى (التاسع) - لو سلم على نقص من صلاته ساهياً أو ظن أنه سلم ثم شرع في فريضة أخرى ولما يأت بينهما بالمتأني ، فإن المروى عن صاحب الزمان (عجل الله فرجه) إتمام الصلاة الأولى بما شرع فيه من الصلاة الثانية واغتفار ما زيد من تكبيرة الإحرام :

روى الطبرسي في الاحتجاج (١) في ما كتبه عبدالله بن جعفر الحميري إليه (عليه السلام) « يسأله عن رجل صلى الظهر ودخل في صلاة العصر فلما ان صلى من صلاته العصر ركعتين استيقن أنه صلى الظهر ركعتين كيف يصنع ؟ فاجاب (عليه السلام) ان كان أحدث بين الصلاتين حادثة يقطع بها الصلاة أعاد الصلاتين ، وإن لم يكن أحدث حادثة جعل الركعتين الأخيرتين تنمة لصلاة الظهر وصلى العصر بعد ذلك ، والظاهر ان المراد بالحادثة ما يقطع الصلاة عمداً وسهواً كالحدث والاستدبار لا ما يقطعها عمداً كالكلام فانه في حكم الناسي .

وظاهر الأخبار وفتاوى الأصحاب في هذه الصورة هو العدول عن العصر إلى صلاة الظهر وأنه ينوي بما مضى من الصلاة الظهر ويتم الصلاة ظهراً فلا زيادة على هذا التقدير ، وأما على تقدير ظاهر الخبر فانه يلزم زيادة الركعتين الأوليين بجميع ما اشتملتا عليه من الأركان . وإلى العمل بمضمون الرواية مال جمع من الأصحاب (رضوان الله عليهم) . وقيل انه تبطل الثانية ويعود إلى الأولى فيتمها . وقيل تبطل الأولى وتصح الثانية .

قال العلامة في النهاية ولو نقص من عدد صلاته ناسياً وسلم ثم ذكر تدارك الكمال صلاته وسجد للسهو سواء فعل ما يطلها عمداً كالكلام أولاً ، أو لو فعل المبطل عمداً وسهواً كالحدث والاستدبار ان الحقناه به فانها تبطل ، لعدم امكان الاتيان بالفائت



ج ٩ ﴿ لو سلم على نقص من صلاته وشرع في أخرى ﴾ - ١٢٣ -

من غير خلل في هيئة الصلاة ، ولقول أحدهما (عليهما السلام) (١) : « إذا حول وجهه عن القبلة استقبل الصلاة استقبالا ، ولو فعل المبطل عمداً ساهياً وتناول الفصل فالأقرب عدم البطلان ، ويحتمل لخروجه عن كونه مصلياً فحينئذ يرجع في حد التطاول الى العرف . ولو ذكر بعد ان شرع في أخرى وتناول الفصل صحت صلاته الثانية وبطلت الأولى وإن لم يطل عاد الى الأولى وأتمها ، وهل يبنى الثانية على الأولى ؟ فيه احتمال فيجعل ما فعله من الثانية تمام الأولى ويكون وجود التسليم كعدمه لانه سهو معذور فيه والنية والتكبير ليستا ركناً في تلك الصلاة فلا تبطلها ، ويحتمل بطلان الثانية لانها لم تقع بنية الأولى فلا تصير بعد عدمه منها . ولو كان ما شرع فيه ثانياً نفلاً فالأقرب عدم البناء لانه لا يتأدى الفرض بنية النفل . انتهى .

وقال شيخنا الشهيد في قواعده : لو ظن انه سلم فتوى فريضة أخرى ثم ذكر نقص الأولى فالمرئى عن صاحب الأمر (عجل الله فرجه) الاجزاء عن الفريضة الأولى ، والسرفيه ان صحة التحريم بالثانية موقوف على التسليم من الأولى في وضعه أو الخروج منها ولم يحصل الجفرت التحريمه مجرى الاذكار المطلقة التي لا تغل بصحة الصلاة ، ونية الوجوب في الثانية لغو لعدم مصادفته محللاً . وحينئذ هل تجب نية العدول الى الأولى ، الأقرب عدمه لعدم انعقاد الثانية فهو بعد في الأولى ، نعم يجب القصد الى انه في الأولى من حين الذكر . انتهى .

وقال شيخنا الشهيد الثاني في الروض في عداد ما يستثنى من القاعدة المتقدمة : السادس - لو سلم على بعض من صلاته ثم شرع في فريضة أو ظن انه سلم فشرع في فريضة أخرى ولما يأت بينهما بالمتنافي فان المروى عن صاحب الأمر (عليه السلام) الاجزاء عن الفريضة الأولى واغتفار ما زيد من تكبير الإحرام ، وهل

(١) في صحيحة محمد بن مسلم الواردة في الوسائل في الباب ٦ من الحلل في الصلاة ، وقد تقدمت ص ٢٩ رقم (٩) وخارجناها من الوافي والتحذير ولم نخرجها من الوسائل حيث لم نعر عليها في الابواب المناسبة لها بالعنوان العام .

— ١٢٤ — ﴿ لو سلم على نقص من صلاته وشرع في أخرى ﴾ ج ٩

يفتقر الى العدول الى الأولى؟ يحتمله لأنه في غيرها وان كان سهواً كما لو صلى العصر ظاناً انه صلى الظهر ثم تبين العدم في الأثناء ، وعدمه وهو الأصح لعدم انعقاد الثانية لأن صحة التحريم بالثانية موقوف على التسليم من الأولى في موضعه او الخروج بغيره ولم يحصل . نعم ينبغي ملاحظة كونه في الأولى من حين الذكر بناء على تفسير الإستدامة الحكيمة بامر وجودى ، وعلى التفسير الأصح يكفى في الأفعال الباقية عدم ايقاعها بنية الثانية . انتهى .

اقول : ظاهر كلام الشيخين الشهيدين ( عطر الله مرقديهما ) القول بمضمون الخبر لما وجهناه به ، ولا يخفى ان مورد الخبر المذكور هو من صلى الظهر ركعتين ثم ذكر بعد ان صلى من العصر ركعتين فامره ( عليه السلام ) بان يجعل الركعتين الباقيتين من العصر للظهر ويتمها بهما ويكون ما اتى به من الركعتين الأولين للعصر الواقعتين في البين معتقراً غير مضر مع اشتغالها على تكبيرة الإحرام والركوع والسجود ، فتخصيص الاغتفار بتكبيرة الإحرام في كلامهم خاصة لا اعرف له وجهاً ، وكأنهم بنوا على ان الإتمام وقع بالركعتين الأوليين أو ان الحكم شامل لهما .

والتحقيق ان الرواية المذكورة جارية على خلاف مقتضى الأصول الشرعية لما اشرنا اليه آنفاً ، فان مقتضى الاخبار وكلام الأصحاب انه لا فرق بين الإتيان بالظهر على وجه باطل وتركها بالكلية في انه متى ذكر بعد التلبس بصلاة العصر فانه يعدل اليها بنيتها وينوى الظهر حين الذكر ، وما تقدم من الفريضة ينصرف بهذه النية الى الظهر ايضاً كما في ناوى الصوم قبل الظهر أو بعده . وما ذكرناه ( نور الله ضريحهما ) من التعليقات لبطلان الثانية في هذه الصورة يجرى ايضاً في صورة عدم الإتيان بالأولى بالكلية ، فان صحة التحريم بالثانية ان اريد به باعتبار الواقع ونفس الأمر فكما انه موقوف على التسليم من الأولى في محله كذلك موقوف على الإتيان بالأولى ، وان اريد باعتبار نظر المكلف فكذلك ايضاً اذ لا يجوز له الإتيان بالثانية ما لم يأت بالأولى . وبالجملة فانه لا فرق عندى بين الأمرين فالواجب حيثئذ

ج ٩ (لو ذكر المصلى النقص بعد التسليم قبل المنافي) — ١٢٥ —

الإقتصار في العمل بالرواية على موردها وهو من صلى الظهر ركعتين وذكر بعد أن صلى من العصر ركعتين فإنه ينوي بهاتين الركعتين الباقيتين من العصر الظهر ويتمها بهما ويغفر له ما تقدم من الزيادات على أشكال في ذلك أيضاً ، والإحتياط بالاعادة بعد ذلك طريق السلامة . والله العالم .

(المسألة الرابعة) — لو نقص المصلى من صلاته ركعة فما زاد فلا يخلو اما ان يذكر بعد التسليم وقبل فعل المنافي أو بعد فعله ، وعلى الثاني فاما أن يكون ذلك المنافي مما يبطل الصلاة عمداً لا سهواً كالكلام أو بما يبطلها مطلقاً كالحدث ونحوه مما تقدم ، فهنا صور ثلاث :

(الاولى) — ان يذكر النقصان بعد تسليمه وقبل فعل المنافي مطلقاً ، والظاهر انه لا خلاف ولا إشكال في وجوب اتمام الصلاة بدون اعادة تمسكاً بالأصل السالم من المعارض وبجملة من الأخبار الصريحة في المقام :

ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحارث بن المغيرة النصري (١) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) انا صلينا المغرب فسمها الامام فسلم في الركعتين فاعدنا الصلاة ؟ فقال ولم اعدتم أليس قد انصرف رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) في ركعتين فاتم بركعتين ألا اتمتم ؟ » .

وعن علي بن النعمان الرازي في الصحيح (٢) قال : « كنت مع اصحابي في سفر وانا امامهم فصليت بهم المغرب فسلمت في الركعتين الأولتين فقال اصحابي إنما صليت بنا ركعتين فكلتمهم وكلوني فقالوا اما نحن فنعيد قلت لكني لا اعيد واتم بركعة فاتممت بركعة ثم سرنا فانيت أبا عبد الله ( عليه السلام ) فذكرت له الذي كان من امرنا فقال لي انت كنت اصوب منهم فعلا انما يعيد من لا يدري ما صلى ، ورواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن علي بن النعمان (٣) .

وما رواه في التهذيب والكافي عن أبي بكر الحضرمي في الحسن (٤) قال :

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ٣ من الخلل في الصلاة

## - ١٢٦ - ( لو ذكر المصلى النقص بعد التسليم قبل المنافي ) ج ٩

« صليت باصحابي المغرب فلما ان صليت ركعتين سلئت فقال بعضهم انما صليت ركعتين فاعدت فاخبرت ابا عبدالله ( عليه السلام ) فقال لعلك اعدت فقلت نعم فضحك ثم قال إنما يجوز لك ان تقوم وتركع ركعة ، وزاد في التهذيب (١) « ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) سها فسلم في ركعتين ، ثم ذكر حديث ذى الشمالين فقال ثم قام فاضاف اليها ركعتين » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص (٢) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل نسي ركعة من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع ؟ قال يقوم فيركع ويسجد سجدة ، واوردها الشيخ في موضع آخر بتغيير في السند (٣) وفيها « ويسجد سجدتي السهو » .

وفي الحسن عن الحسين بن ابى العلاء عن ابى عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « قلت اجبني الى الامام وقد سبقني بركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلبي اني قد اتممت فلم أزل اذكر الله تعالى حتى طلعت الشمس فلما طلعت الشمس نهضت فذكرت ان الامام قد سبقني بركعة ؟ قال فان كنت في مقامك فاتم بركعة وان كنت قد انصرفت فعليك الاعادة » .

وفي الموثق عن عمار الساباطي (٥) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل صلى ثلاث ركعات وهو يظن انها اربع فلما سلم ذكر انها ثلاث ؟ قال يبنى على صلاته متى ما ذكر ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدتي السهو وقد جازت صلاته ، قال المحدث الكاشاني في الوافي - بعد ذكر الأخبار المتضمنة لاعادة الصلاة مثل صحيحى على بن النعمان الرازى والحارث بن المغيرة ورواية ابى بكر الحضرمي - ما صورته . المستفاد من هذه الأخبار صحة اعادة الصلاة ايضاً في مواضع السهو

(١) و(٢) و(٥) الوسائل الباب ٣ من الحلل في الصلاة

(٣) الوسائل الباب ٩١ من الركوع

(٤) الوسائل الباب ٦ من الحلل في الصلاة

## ج ٩ ( لو ذكر المصل النقص بعد المنافي عمداً لا سهواً ) - ١٢٧ -

والنسيان وان الجبران والاتمام رخصة وتسهيل وان الله تعالى يجب ان يؤخذ برخصه . انتهى .

اقول : لا يخفى ان ظاهر كلامه ان الحكم الشرعي بالنسبة الى العالم بالمسألة وان من ترك ركعة ساهياً فانه يأتي بها ما لم يتخلل أحد المبطلات انما هو الإعادة من رأس وان الاتمام بالإتيان بتلك الركعة انما هو رخصة . والظاهر بعده والاعادة في هذه الأخبار انما وقعت من حيث الجهل بحكم المسألة ولا لحكمها انما هو الاتمام بما نقصه ، وهذا هو الحكم الشرعي فيها لا انه رخصة ، ولكن اولئك لجهلهم بحكم المسألة لم يحدوا بدأ من الاعادة من رأس ولهذا ان الامام انكر عليهم الإعادة ، فقال في الخبر الأول : « ولم اعدتم ؟ » ونحوه في الخبرين الآخرين ، غاية الأمر انه مع اعادة الصلاة من رأس وابطال الاولى لا يمكن الحكم ببطلان ما اتى به من الصلاة المعادة . على انك قد عرفت بما تقدم في غير موضع سيما في مقدمات كتاب الطهارة انه مع الجهل بالحكم الشرعي فالواجب في العمل هو الأخذ بالإحتياط وهو يتأتى بالإعادة البتة كما لا يخفى ، وانما يبقى الكلام في ابطاله الاولى وتركه الإتمام لها وهذا معتبر له لموضع الجهل . واما قوله ( عليه السلام ) في صحيحة علي بن النعمان : « أنت كنت اصوب منهم فعلا » فهو محمول على ان أفعل التفضيل بمعنى أصل الفعل كما هو شائع في الكلام فلا يدل على ان ما فعلوه كان صواباً إلا ان يخص من حيث الجهل كما اشرنا اليه . وبالجمله فان مظهر الخلاف بين ما ذكرناه وبين ما ذكره انما هو في المتعمد العالم بان الحكم هو الاتمام هل يسوغ له ترك الاتمام والانتقال الى الاعادة أم لا ؟ ومقتضى كلامه المذكور الاول ومقتضى ما ذكرناه هو الثاني لأن غاية ما دلت عليه الأخبار المذكورة وقوع الإعادة جهلاً .

الثانية - ان يذكر النقصان بعد فعل المنافي عمداً لا سهواً كالكلام ، والمشهور عدم وجوب الاعادة ، وقال الشيخ في النهاية تجب عليه الإعادة وهو منقول عن أبي الصلاح الحلبي ، ونقل في المبسوط قولاً عن بعض اصحابنا بوجوب الاعادة في

## - ١٢٨ - ﴿ لو ذكر المصلى النقص بعد المنافي عمداً وسهواً ﴾ ج ٩

غير الرباعية ، واختار هو القول المشهور . وقد مر تحقيق المسألة في المسألة السادسة من المسائل الملحقه بالمقام الثاني من المطلب الاول (١) .

الثالثة - ان يذكر النقصان بعد فعل المنافي عمداً وسهواً كالحديث والفعل الكثير الذى تنمى به صورة الصلاة ، والمشهور الابطال ووجوب الاعادة ، وقال ابن بابويه فى المقنع على ما نقله غير واحد من أصحابنا : ان صليت ركعتين من الفريضة ثم قت فذهبت فى حاجة لك فاضف الى صلاتك ما نقص ولو بلغت الصين ، ولا تعد الصلاة فان اعادة الصلاة فى هذه المسألة مذهب يونس بن عبد الرحمن .

والذى يدل على المشهور ما رواه الشيخ فى الصحيح عن جميل (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل صلى ركعتين ثم قام ... قال يستقبل . قلت فما يروى الناس ... ؟ فذكر له حديث ذى الشمالين فقال ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لم يبرح من مكانه ولو برح استقبل » .

وعن ابى بصير فى الموثق (٣) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل صلى ركعتين ثم قام فذهب فى حاجته ؟ قال يستقبل الصلاة . قلت فما بال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لم يستقبل حين صلى ركعتين ؟ فقال ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لم يفتل من موضعه » .

وعن سماعة فى الموثق عن ابى عبدالله ( عليه السلام ) (٤) فى حديث قال : « قلت رأيت من صلى ركعتين فظن انها اربع فسلم وانصرف ثم ذكر بعد ما ذهب انه انما صلى ركعتين ؟ قال يستقبل الصلاة من اولها . قال قلت فما بال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لم يستقبل الصلاة وانما اتم بهم ما بقى من صلاته ؟ فقال ان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لم يبرح من مجلسه ، فان كان لم يبرح من مجلسه فليتم ما نقص من صلاته اذا كان قد حفظ الركعتين الاولتين » .

(١) ص ٢٣٠

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل الباب ٣ من الخلل فى الصلاة

ج ٩ ﴿ لو ذكر المصلى النقص بعد المنافي عمداً وسهواً ﴾ - ١٢٩ -

وعن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سئل عن رجل دخل مع الإمام في صلاته وقد سبقه بركعة فلما فرغ الإمام خرج مع الناس ثم ذكر أنه قد فاتته ركعة ؟ قال يعيد ركعة واحدة يجوز له ذلك إذا لم يحول وجهه عن القبلة فإذا حول وجهه عن القبلة فعليه أن يستقبل الصلاة استقبالا ، وروى هذه الرواية في الفقيه عن محمد بن مسلم (٢) إلى قوله « ركعة واحدة » .

ويعضد هذه الأخبار ما تقدم من الأخبار الدالة على قواطع الصلاة وبطلانها بالحدث ونحوه .

وقال شيخنا الشهيد في الذكرى : وعد الكليني من مبطلات الصلاة عمداً وسهواً الانصراف عن الصلاة بركته قبل أن يتمها . وهو مشعر بموافقة القول المشهور فنسبة الصدوق في المقنع هذا القول إلى يونس بن عبد الرحمن خاصة مؤذناً بشذوذه ليس في محله مع أنا لم نقف على موافق له في ما ذهب إليه لا من المتقدمين ولا من المتأخرين ، نعم يدل عليه جملة من الأخبار :

منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو بمكة أو بالمدينة أو بالبصرة أو ببلدة من البلدان أنه لم يصل ركعتين ؟ قال يصلي ركعتين » .

واجاب عنها الشيخ تارة بالحل على صورة الظن دون اليقين وتارة بالحل على النافذة دون الفريضة . وبعدهما ظاهر .

ومنها - ما رواه الشيخ عن محمد - وهو ابن مسلم - في الصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) ورواه الصدوق في الفقيه أيضاً عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٤) قال : « سئل عن رجل دخل مع الإمام في صلاته ... الحديث المتقدم إلى قوله :

(١) الوسائل الباب ٦ من الحلال في الصلاة وقد تقدمت ص ٢٩ برقم (٩) وص ١٢٣ برقم (١) (٢) و (٣) الوسائل الباب ٣ من الحلال في الصلاة (٤) الوسائل الباب ٣ من الحلال في الصلاة رقم ١ و ١٢

## ١٣٠ - ( لو ذكر المصلّي النقص بعد المنافي عمداً وسهواً ) ج ٩

« ركة واحدة ، بدون الزيادة .

وما رواه في الفقيه عن عبيد بن زرارة في الصحيح (١) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل صلى ركة من الغداة ثم انصرف وخرج في حوائجه ثم ذكر انه صلى ركة ؟ قال فليتم ما بقى . »

وعن عبيد بن زرارة في الموثق بعبدالله بن بكير (٢) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يصلي الغداة ركة ويتشهد ثم ينصرف ويذهب ويحجى ثم يذكر بعد انه انما صلى ركة ؟ قال يضيف اليها ركة . »

ونقل عن الشيخ انه حمل هذه الأخبار على ما اذا لم يحصل الاستدبار . ولا يخفى ما فيه .

وما رواه الشيخ في الموثق عن عمار (٣) في جملة حديث قال فيه : « والرجل يذكر بعد ما قام وتكلم ومضى في حوائجه انه انما صلى ركعتين في الظهر والعصر والعتمة والمغرب ؟ قال بئى في صلاته فيتمها ولو بلغ الصبح ولا يعيد الصلاة ، ورواه ابن بابويه ايضاً (٤) بتفاوت في المتن .

وجمع في المدارك بين هذه الأخبار بحمل هذه الأخبار على الجواز وما تضمن الاستئناف على الاستحباب . واقتفاء في هذا الحمل جملة ممن تأخر عنه من الأصحاب واحتمل جملة من المتأخرين : منهم - شيخنا المجلسي في البحار حمل هذه الأخبار على التقية . وهو جيد لما عرفت من ان الحمل على ذلك لا يتوقف على وجود القائل به من المخالفين ، وانما الوجه في ذلك هو انه لما كان مذهب جمهور الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) من المتقدمين والمتأخرين هو الإبطال والإعادة كما عرفت انه مذهب يونس من القدماء والكليبي وبه صرح الشيخان ولم ينقل الخلاف في ذلك إلا عن ابن بابويه ، ومن الظاهر ان شهرة القول بذلك بين المتقدمين مؤذن بكونه مذهب

(١) و(٢) الوسائل الباب ٩ من الحلل في الصلاة

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٣ من الحلل في الصلاة



ج ١ ﴿ لو نسي التسليم وذكر بعد فعل المنافي ﴾ - ١٣١ -

أتمتهم (عليهم السلام) ويعضده انه هو الأوفق بالإحتياط . وبالحجة فالعمل على القول المشهور والاحتياط بالاتمام ثم الاعادة أولى . والله العالم .

## فرع

لو نسي التسليم ثم ذكر بعد فعل المنافي عمداً كالسلام فالمشهور - بل الظاهر انه لا خلاف فيه - عدم بطلان الصلاة .

ولو ذكر بعد فعل المنافي عمداً وسهواً فالمشهور بطلان الصلاة بناء على القول بوجوبه كما هو المشهور لان المنافي حينئذ واقع في اثناء الصلاة بناء على القول المذكور ونقل في المدارك عن جده انه استشكله بان التسليم ليس بركن فلا تبطل الصلاة بتركه سهواً وان فعل المنافي ، قال اللهم إلا ان يقال بانحصار الخروج من الصلاة فيه وهو في حيز المنع . ثم اعترضه بانه يمكن دفعه بان مقتضى البطلان على هذا التقدير ليس هو الإخلال بالتسليم وإنما هو وقوع المنافي في اثناء الصلاة فان ذلك يتحقق بفعله قبل الفراغ من الافعال الواجبة وان لم يتعقبه ركن كما في حال التشهد .

اقول : لا يخفى ان كلام جده المذكور مشعر بالجواب عن هذا الاعتراض ، وذلك فان المفهوم منه ان الإبطال لا يمكن استناده الى ترك التسليم لان التسليم ليس بركن فلا تبطل الصلاة بتركه سهواً ولا الى فعل المنافي في هذا المقام لانه مبني على ان الخروج من الصلاة لا يتحقق إلا بالتسليم وهو ممنوع .

ولا يخفى ان ما ادعاه السيد من وقوع المنافي في اثناء الصلاة انما يتم بناء على عدم الخروج من الصلاة إلا بالتسليم وإلا فتي قيل بالخروج منها قبله كما يشير اليه كلام جده فان المنافي لم يقع في اثناء الصلاة لان الخصم يدعي انه قد خرج من الصلاة ولا توقف له على التسليم . نعم يبقى الكلام مع جده في ما ادعاه من منع انحصار الخروج من الصلاة في التسليم وهي مسألة اخرى .

ثم قال السيد المشار اليه على اثر الكلام المتقدم : ومع ذلك فالأجود عدم

— ١٣٢ — ﴿ لو نسي التسليم وذكر بعد فعل المنافي ﴾ ج ٩

بطلان الصلاة بفعل المنافي قبله وان قلنا بوجوبه لما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن الرجل يهلي ثم يجلس فيحدث قبل أن يسلم ؟ قال تمت صلاته ، وفي الصحيح عن زرارة ايضاً عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) « عن الرجل يحدث بعد أن يرفع رأسه من السجدة الأخيرة وقبل أن يتشهد ؟ قال ينصرف فيتوضأ فان شاء رجع الى المسجد وان شاء ففي بيته وان شاء حيث شاء فقد فيتشهد ثم يسلم ، وان كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته ، انتهى .

اقول : قد عرفت في فصل التسليم ان المختار الذي تجتمع عليه الاخبار في مسألة التسليم هو القول بكونه واجباً خارجاً وهذه الاخبار التي ذكرها ونحوها انما خرجت بناء على هذا القول وان لم يهتد اليه هو ولا غيره من جمهور الاصحاب والا فانه متى كان التسليم واجباً داخلياً كما هو المفروض في كلامه ، فانه يلزم أن يكون الحدث الواقع بعد التشهد وقبل التسليم واقعاً في اثناء الصلاة كما ألزم به جده في ما قدمنا من كلامه ، ولا يعقل هنا خصوصية لابطاله قبل التشهد ولا بعده قبل التسليم بناء على القول المذكور بل الحال في المقامين واحدة ، اذ العلة الموجبة للابطال في الموضعين واحدة وهي وقوع الحدث في اثناء الصلاة .

والعجب كل العجب انه (قدس سره) قد قال في مسألة التسليم في الاستدلال على استحبابه حيث انه اختار ذلك ما لفظه : ويدل عليه ايضاً انه لو وجب التسليم لبطلت الصلاة بتخل المنافي بينه وبين التشهد واللازم باطل فالزوم مثله ، اما الملازمة اجماعية واما بطلان اللازم فلما رواه زرارة في الصحيح ، ثم ساق هذه الروايات المذكورة . وحيث ان كانت هذه الملازمة اجماعية بمقتضى كلامه هذا - وليست هذه الملازمة إلا عبارة عن انه متى وجب التسليم لزم بطلان الصلاة بتخل المنافي في الموضع المذكور - فكيف يقول هنا ان الوجود عدم بطلان الصلاة بفعل المنافي قبله وان قلنا بوجوبه ؟ ما هذا إلا تناقض ظاهر كما لا يخفى على كل ناظر

ج ٩ ( ما تم الصلاة مع السهو عنه بلا تدارك وسجود ) - ١٣٣ -

وبالجملة فهذه الروايات لا تنطبق إلا على القول بالاستحباب كما اختاره في المسألة  
أو القول بكونه واجباً خراجاً كما اخترناه وإلا فالنزام القول بها مع القول بكونه  
واجباً داخلاً - كما يشعر به كلامه هنا - سفسطة ظاهرة كما لا يخفى . والله العالم .  
المسألة الخامسة - إذا اخل بواجب سهواً فنه ما تم معه الصلاة من غير  
تدارك ومنه ما يتدارك من غير سجود ومنه ما يتدارك مع سجدة السهو ، فهنا  
صور ثلاث :

الاولى - ما تم معه الصلاة من غير تدارك ولا سجود للسهو ، وتفصيل القول  
فيها ان من سها عن واجب تداركه ما لم يدخل في ركن كما لو سها عن القراءة مثلاً  
أو بعض واجباتها قبل الركوع فانه يتداركها ما لم يركع ، فلو ركع مضى في صلاته  
لاستلزام تداركها زيادة ركن ، أو يلزم من تداركه زيادة ركن كما اذا سها عن الذكر  
الواجب في الركوع أو الطمأنينة فيه حتى يرفع رأسه فان العود الى ذلك وتداركه  
مستلزم لزيادة الركن . ونحوه من سها عن الذكر في السجود أو السجود على الأعضاء  
السبعة أو الطمأنينة فيه حتى يرفع رأسه . نعم يستثنى من ذلك السجود على الجبهة  
حيث ان السجود لا يتحقق بدون وضعها فان الإخلال به في السجدين يكون موجباً  
للإبطال ، وقد نبه على ذلك الشهيد في البيان .

ومن الأخبار الدالة على صحة الصلاة مع نسيان أحد الواجبات ما رواه الشيخ  
عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « ان الله عز وجل فرض  
الركوع والسجود ، والقراءة سنة ، فمن ترك القراءة متعمداً أعاد الصلاة ومن نسي  
القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه » .

وعن منصور بن حازم في الموثق (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه  
السلام ) اني صليت المكتوبة فنسيت ان أقرأ في صلاتي كما ؟ فقال أليس قد أتممت

(١) الوسائل الباب ٢٧ من القراءة

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من القراءة

## - ١٣٤ - ( ما تم الصلاة مع السهو عنه بلا تدارك وسجود ) ج ١

الركوع والسجود ؟ قلت بلى . قال تمت صلاتك اذا كان نسياناً .  
وعن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال :  
« قلت الرجل يسهو في القراءة في الركعتين الأولى فيذكر في الركعتين الأخيرتين انه لم  
يقرأ ؟ قال أتم الركوع والسجود ؟ قلت نعم . قال اني اكره ان يجعل آخر صلاتي اولها »  
وعن ابي بصير في الموثق (٢) قال : « اذا نسي ان يقرأ في الأولى والثانية  
اجزأه تسبيح الركوع والسجود وان كانت الغداة فنسى ان يقرأ فيها فليمض في صلاته »  
وعن الحسين بن حماد في القوي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال :  
« قلت له اسهو عن القراءة في الركعة الأولى ؟ قال اقرأ في الثانية . قلت اسهو في  
الثانية ؟ قال اقرأ في الثالثة . قلت اسهو في صلاتي كلها ؟ قال اذا حفظت الركوع  
والسجود فقد تمت صلاتك » .

وعن القداح عن جعفر عن ابيه ( عليهما السلام ) (٤) « ان علياً ( عليه السلام )  
سئل عن رجل ركع ولم يسبح ناسياً ؟ قال تمت صلاته » .

وعن علي بن يقطين (٥) قال : « سألت ابا الحسن الاول ( عليه السلام ) عن  
رجل نسي تسبيحة في ركوعه وسجوده ؟ قال لا بأس بذلك » .

الى غير ذلك من الاخبار الواردة بنسيان السجدة والتشهد وان تضمن بعضها  
القضاء بعد الفراغ .

وبما يدل على التدارك ما لم يدخل في ركن رواية ابي بصير (٦) قال :  
« سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل نسي ام القرآن ؟ قال ان كان لم يركع  
فليعد ام القرآن » .

(١) الوسائل الباب ٣٠ و ٥١ من القراءة

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من القراءة (٣) الوسائل الباب ٣٠ من القراءة

(٤) و (٥) الوسائل الباب ١٥ من الركوع .

(٦) الوسائل الباب ٢٨ من القراءة

## ج ٩ ( ما يتدارك مع الاخلال به سهواً من غير سجود ) - ١٣٥ -

ثم انه ينبغي ان يستثنى من هذا الحكم الجهر والإخفات فانه لا يتدارك وان لم يدخل في ركن كما تقدم (١) في صحيحتي زرارة من انه متى فعل شيئاً ناسياً أو ساهياً اولاً يدري فلا شيء عليه .

الثانية - ما يتدارك من غير سجود وذلك في مواضع : ( منها ) من نسي قراءة الحمد حتى قرأ السورة أو بعضها فانه يرجع الى الحمد ثم يقرأ سورة بعدها ، وربما ظهر من بعض العبارات وجوب قراءة السورة الاول بعينها .  
ويدل عليه قوله ( عليه السلام ) في كتاب الفقه (٢) : وان نسي الحمد حتى قرأت السورة ثم ذكرت قبل ان تركع فافراً الحمد واعد السورة وان ركعت فامض على حالتك . انتهى .

قال في المدارك - بعد قول المصنف : الثاني من نسي قراءة الحمد حتى قرأ السورة استأنف الحمد وسورة - ما لفظه : انما نكر المصنف السورة للتنبيه على انه لا يتعين قراءة السورة التي قرأها اولاً بل يتخير بعد الحمد اى سورة شاء . انتهى .  
ونحوه كلام جده في الروض حيث ان عبارة المصنف ظاهرة في اعادة السورة نفسها فاعترضه فقال : ويفهم من قوله : ، اعادها ، وجوب اعادة السورة التي قرأها بعينها وليس متعيناً بل يتخير بين اعادتها وقراءة غيرها لوقوعها فاسدة فساوت غيرها . انتهى . وهو جيد إلا ان ظاهر الخبر المتقدم كما عرفت خلافه والاحتياط يقتضى الوقوف عليه .

وعن صرح ايضاً باعادة السورة بعينها الشهيد في الذكرى فقال : لو ترك الحمد حتى قرأ السورة وجب بعد قراءة الحمد اعادة السورة . انتهى .  
ومنها - من نسي السجدين أو احدهما فانه يتلأفهما ما لم يركع ثم يقوم ويأتى بما يلزمه من قراءة أو تسليح .

وهذا الحكم في السجدة الواحدة موضع اتفاق كما نقله غير واحد ، ويدل

## - ١٣٦ - ﴿لو سها عن السجدين وذكر قبل الركوع﴾ ج ٩

عليه من الأخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) « في رجل نسي أن يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر وهو قائم أنه لم يسجد ؟ قال فليسجد ما لم يركع فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجد ما فأنها قضاء ، »

وما رواه ابن بابويه في الصحيح عن ابن مسكان عن أبي بصير (٢) - وهو ليث المرادي بقرينة الراوى عنه - قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل نسي أن يسجد سجدة واحدة فذكرها وهو قائم ؟ قال يسجدها إذا ذكرها ما لم يركع فإن كان قد ركع فليمض على صلاته فإذا انصرف قضاها وحدها وليس عليه سهو ، وإنما الخلاف في السهو عن السجدين فالمشهور سيما بين المتأخرين أنه كالاول في وجوب الرجوع ما لم يركع ، ونقله في الذخيرة عن المفيد في الرسالة الغرية ، ومنهم من صرح بوجوب سجدة السهو للقيام الذي زاده ، وذهب ابن ادريس الى ان نسيان السجدين بعد قيامه الى الركوع يوجب إعادة الصلاة ونقل أيضاً عن أبي الصلاح ، وبه صرح الشيخ المفيد في المقنعة حيث قال : ان ترك سجدين من ركعة واحدة أعاد على كل حال وإن نسي واحدة منها حتى ذكرها في الركعة الثانية قبل الركوع أرسل نفسه وسجدها ثم قام .

احتج من ذهب الى القول الأول بان القيام ان كان انتقالاً عن المحل لم يعد الى السجدة الواحدة والا عاد الى السجدين .

واستدل للقول الثاني بالروايات الدالة على بطلان الصلاة بنسيان السجود (٣) خرج منها ما دل على عدم البطلان بنسيان السجدة الواحدة بالخبرين المتقدمين وبقي ما عداه . والفرق بين السجدة والسجدين بعد الركوع ظاهر للحكم بالصحة في الأول والبطلان في الثاني فيمكن ان يكون ما قبل الركوع كذلك أيضاً .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٩٤ من السجود

(٣) الوسائل الباب ٩ من الركوع

ج ٩ (لو تذكر فوت إحدى السجدين فهل يجب الجلوس قبلها ؟) - ١٣٧ -

وايد القول المشهور في المدارك باطلاق صحيحة ابن سنان عن ابى عبد الله (عليه السلام) (١) انه قال : « اذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً فاقض الذى فانك سهواً ، ورواية محمد بن مسلم الصحيحة المتضمنة لتدارك الركوع بعد السجدين (٢) قال : فانه اذا جاز تداركه مع تخلل السجدين اللتين هما ركن في الصلاة جاز تدارك السجود مع تخلل القيام خاصة بطريق اولى . انتهى .

ويمكن المناقشة في صحيحة ابن سنان المذكورة بما سيأتى ايضاحه قريباً ان شاء الله تعالى ، وكذا في صحيحة محمد بن مسلم بان ما دلت عليه من الحكم المذكور خارج عن مقتضى القواعد الشرعية مع معارضتها بالأخبار الكثيرة ، وقد تقدم الكلام فيها في المسألة الاولى .

وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الإشكال ، والإحتياط فيها مطلوب على كل حال بالرجوع والاتمام ثم الاعادة من رأس وان كان القول الاول لا يخلو من قوة .  
وتمام تحقيق البحث في المقام يتوقف على بيان امور : (الاول) لا كلام في انه لو كان المنسى بمجموع السجدين عاد اليهما من غير جلوس واجب قبلهما .  
اما لو كان المنسى أحداهما فان كان قد جلس عقيب الاولى واطمان بنية الفصل او لا بنيته فانه لا كلام في انه لا يجب الرجوع الى الجلوس قبل السجدة .

اما لو لم يجلس او جلس ولم يطمئن ففيل انه يجب الجلوس وبه صرح شيخنا الشهيد الثانى في الروض وسبطه السيد السند في المدارك ، وعلاه في المدارك بان الجلوس من افعال الصلاة ولم يأت به مع بقاء محله فيجب تداركه . قال في الذخيرة بعد نقل نحو ذلك عن الروض ايضاً : ويمكن المنازعة فيه بان القدر الثابت الجلوس الفاصل بين السجدين المتصل بهما وقد فات ولا يمكن تداركه لا مطلقاً . انتهى . وظنى ضمف هذه المنازعة فان ما ذكره من الخصوصيتين المذكورتين لادخل لهما في وجوب الجلوس وان اتفق ذلك وإلا للزم اجراء ما ذكره في الاجزاء التى يجب تداركها مطلقاً .

## ١٣٨- (هل يجوز الجلوس بنية الاستحباب عن الجلوس الواجب؟) ج ٩

وقيل بعدم الوجوب ، قال في الذخيرة : وهو قول المصنف في المنتهى وهو المحكى عن الشيخ في المبسوط استناداً الى ان الفصل بين السجدين تحقق بالقيام . ورد بان الواجب ليس هو مطلق الفصل بل الجلوس الفاصل ولم يحصل . وبالجمله فالظاهر هو قوة القول الأول سيما مع اوقيته بالإحتياط .

(الثاني) - قال في الروض بناء على ما اختاره من وجوب الجلوس في المسألة المذكورة : ولو شك هل جلس ام لا ؟ بنى على الأصل فيجب الجلوس وان كان حالة الشك قد انتقل عن محله لأنه بالعود الى السجدة مع استمرار الشك يصير في محله فيأتى به . ومثله ما لو تحقق نسيان سجدة وشك في الأخرى فانه يجب عليه الإتيان بها معاً عند الجلوس وان كان ابتداء الشك بعد الانتقال . انتهى . وهو جيد .

اما لو نوى بالجلوس الاستحباب لظنه انه قد أتى بالسجدين وان ذلك الجلوس إنما هو جلسة الاستراحة فهل يكتفى به ؟ وجهان احدهما نعم ، لاقتضاء نية الصلاة ابتداء كون كل فعل في محله وذلك يقتضى كون هذه الجلسة للفصل فلا تعارضها النية الطارئة سهواً بالاستراحة ، وثانيهما العدم لتنافي وجهى الوجوب والندب فلا يجزى أحدهما عن الآخر ، وقوله (عليه السلام) «انما لكل امرئ ما نوى» (١)

والظاهر هو الأول لما ذكر من التعليل فانه عليل بل للاخبار الكثيرة الدالة على انه لو دخل في الصلاة بنية الفريضة ثم سها في اثائها وقصد ببعض أفعالها الندب وانها نافذة لم يضره ذلك بل يبنى على النية الأولى (٢) .

وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في كتاب الطهارة في باب الوضوء في المقامات التي في تحقيق النية ونقل جملة من الاخبار في المقام .

ومن تلك الاخبار ما رواه الشيخ عن عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن رجل قام في صلاة فريضة فصل ركعة وهو

(١) الوسائل الباب ٥ من مقدمة العبادات

(٢) (٣) الوسائل الباب ٢ من النية



ج ٩ ﴿ تذكر السجود الاخير بين التشهد والسلام - نسيان التشهد ﴾ - ١٣٩ -

ينوى انها نافلة ؟ قال هي التي قمت فيها ولها . وقال اذا قمت وانت تنوى الفريضة فدخلك الشك بعد فانت في الفريضة على الذي قمت له ، وان كنت دخلت فيها وانت تنوى النافلة ثم انك تنويها بعد فريضة فانت في النافلة ، وانما يحسب للعبد من صلاته التي ابتداء في اول صلاته ، ونحوها اخبار اخر تقدمت في المقام المشار اليه .

(الثالث) - لا اشكال ولا خلاف في انه لو كان قد تشهد أو قرأ أو سبح ثم ذكر نسيان السجود فانه يجب اعادة ما اتى به ولا رعاية لوجوب الترتيب .

ولو فرض ان المنسى السجود الاخير وذكر بعد التشهد اعاده ثم تشهد وسلم وهذا على القول بوجوب التسليم واضح لذكره في محله قبل الخروج من الصلاة ، واما على القول بنبذه فهل يعود الى السجود أو تبطل الصلاة لو كان المنسى السجدين ويقضى السجدة الواحدة لو كان المنسى واحدة ؟ إشكال ينشأ من ان آخر الصلوة على هذا التقدير تشهد فيفوت محل التدارك ، ومن امكان القول بتوقف الخروج من الصلاة حيثئذ على فعل المنافي أو التسليم فالمرحصول لا يتحقق الخروج من الصلاة .

وربما قيل بمجيء الإشكال وان ذكر بعد التسليم ، ووجه قضاء السجدة حيثئذ أو بطلان الصلاة بنسيان السجدين ظاهر للخروج من الصلاة بالتسليم قبل تداركها ، ووجه التدارك عدم صحة التشهد والتسليم حيث وقعا قبل تمام السجود لأن قضية الأفعال الصحيحة وقوعها في محلها مرتبة . والكلام ايضاً آت في نسيان التشهد الى ان يسلم . وعلى هذا الوجه ان ذكر قبل فعل المنافي تدارك المنسى واكمل الصلاة وان ذكر بعده بطلت الصلاة . واليه ذهب ابن اديس في ناسي التشهد حتى يسلم .

وقد صرح جملة من الأصحاب : منهم - العلامة بان فوات محل هذه الاجزاء بالتسليم مطلقاً قوى فيقضى منها ما يقضى وتبطل الصلاة بما هو ركن . وهو جيد . ومنها - من نسي التشهد وذكر قبل ان يركع فانه يرجع له ويتلافاه ثم يأتي بما يلزمه بعده ويرتبه عليه ، وهو بما لا خلاف فيه .

ويدل عليه جملة من الأخبار : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن سليمان ابن خالد (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أن يجلس في الركعتين الأولتين ؟ فقال إن ذكر قبل أن يركع فليجلس وإن لم يذكر حتى يركع فليتم الصلاة حتى إذا فرغ فليسلم ويسجد بسجدة السهو » .

وعن عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سألت عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيها ؟ فقال إن كان ذكر وهو قائم في الثالثة فليجلس وإن لم يذكر حتى يركع فليتم صلاته ثم يسجد بسجدة السهو وهو جالس قبل أن يتكلم » .

وعن الحلبي في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣) قال : « إذا قمت في الركعتين من الظهر أو غيرها ولم تشهد فيها فذكرت ذلك في الركعة الثالثة قبل أن تركع فاجلس وتشهد وقم صلاتك ، وإن أنت لم تذكر حتى تركع فامض في صلاتك حتى تفرغ فإذا فرغت فاسجد بسجدة السهو بعد التسليم قبل أن تتكلم » .

إلى غير ذلك من الأخبار الآتية قريباً إن شاء الله تعالى .

قال في المدارك : وأعلم أنه ليس في كلام المصنف (قدس سره) ما يدل على حكم نسيان السجود في الركعة الأخيرة والتشهد الأخير والأجود تدارك الجميع إذا ذكر قبل التسليم وإن قلنا باستحبابه لإطلاق الأمر بفعلها وبقاء محلها ، ولو لم يذكر إلا بعد التسليم بطلت الصلاة إن كان المنسى السجدة لفوات الركن وقضى السجدة الواحدة والتشهد لإطلاق قوله (عليه السلام) في صحيحة ابن سنان (٤) « إذا نسي

(١) الوسائل الباب ٧ من التشهد

(٢) الوسائل الباب ٧ من التشهد . والراوي هو عبد الله بن أبي يعفور ولم نجد رواية بهذا اللفظ لعبد الله بن سنان

(٣) الوسائل الباب ٩ من التشهد (٤) الوسائل الباب ٣٦ من الخلل في الصلاة

شيتاً من الصلاة ركوعاً أو سجوداً أو تكبيراً فاقض الذى فاتك سهواً ، وصحيحة محمد ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) « فى الرجل يفرغ من صلاته وقد نسي التشهد حتى ينصرف ؟ فقال ان كان قريباً رجع الى مكانه فتشهد ، وإلا طلب مكاناً نظيفاً فتشهد فيه » انتهى .

اقول : ما ذكره من قضاء التشهد فى ما لو لم يذكر إلا بعد التسليم جيد لصحيحة محمد بن مسلم المذكورة فانها ظاهرة فى التشهد الأخير .

واما ما ذكره - من قضاء السجدة الواحدة فى الصورة المذكورة استناداً الى صحيحة عبدالله بن سنان التى ذكرها - ففيه ان الصحيحة المذكورة على إطلاقها غير معمول عليها وكذا ما شابهها :

كصحيحة حكم بن حكيم عن ابى عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « فى رجل ينسى من صلاته ركعة أو سجدة أو الشئ منها ثم يذكر بعد ذلك ؟ فقال يقضى ذلك بعينه . فقلت أيعيد الصلاة ؟ قال لا ، .

ورواية الحلبي عنه ( عليه السلام ) (٣) قال : « اذا نسيت من صلاتك فذكرت قبل ان تسلم أو بعد ما تسلم أو تكلمت فانظر الذى كان نقص من صلاتك فأتمه » . فان الجميع قد اشتركت فى الدلالة على قضاء ما نسيه من الأفعال كائناً ما كان وان كان ركناً ، ولم يقل بذلك أحد من الأصحاب وانما أوجبوا قضاء اشياء معينة مثل السجدة الواحدة والتشهد والقنوت وابطلوا الصلاة بنسيان الركن كالركوع

(١) الوسائل الباب ٧ من التشهد

(٢) الوسائل الباب ١١ من الركوع ٣ من الخلل فى الصلاة

(٣) هذه الرواية ذكرها الشهد فى الذكرى فى المسألة الرابعة من مسائل السهو ونقلها المجلسى فى البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٤٣ من الذكرى وكذا الفاضل الخراسانى فى الذخيرة فى المسألة السابعة من المسائل التى حررها تعليقا على قول المصنف ، ولو ذكر السجود والتشهد بعد الركوع قضاها ، ولم تقف عليها فى الواقى والوسائل بعد الفحص عنها فى مظانها

والسجدين ، وحيث فكيف يمكن الاستناد الى مجرد اطلاق الصحيحة المذكورة ؟  
والاخبار المتقدمة الدالة على قضاء السجدة ظاهرة في ما عدا السجدة  
الاخيرة ، وعلى هذا يبقى حكم السجدة الاخيرة خالياً من المستند والدليل على  
وجوب قضائها . والاستناد في ذلك الى مجرد اطلاق هذه الرواية ونحوها مع كونهم  
لا يقولون به مجازة محضة وإلا لزم القول ايضاً بوجوب قضاء ما اشتملت عليه من  
الركوع والتكبير ونحوهما وهم لا يلتزمون به ولا قائل به إلا ما يظهر من الذكرى من  
نقل ذلك عن صاحب البشري ، قال بعد ذكر الروايات الثلاث المذكورة : وابن  
طاووس في البشري يلوح منه ارتضاء مفهومها .

وبالجملة فانه وان كان ظاهر الاصحاب عدم الخلاف في القضاء إلا ان الدليل كما  
عرفت قاصر عن ذلك ، اذ الروايات المتقدمة موردها انما هو ما عدا السجدة الاخيرة  
وهذه الرواية التي قد استند اليها في المدارك قد عرفت ما فيها .

## فائدتان

الاولى - قال في المدارك بعد ذكر صحيحة حكم بن حكيم : والظاهر ان  
المراد بالركعة مجموعها لا نفس الركوع خاصة ، وبالشئ منها القنوت والتشهد ونحو  
ذلك مما لم يقيم دليل على سقوط تداركه . انتهى .

اقول : بل الظاهر ان المراد بالركعة انما هي نفس الركوع كما صرحت به  
صحيحة ابن سنان المذكورة ، ويؤيده ذكر السجدة بعدها ، والمراد من الخبر  
المذكور انما هو عد الأفعال التي لو نسيها لوجب تضاؤها من ركوع أو سجود ونحوهما  
من أفعال الصلاة المشار اليها بقوله « او الشئ » منها ،

ومما يستأنس به لذلك صحيحة منصور عن الصادق ( عليه السلام ) (١) « في  
رجل صلى فذكر انه زاد سجدة ؟ لا يعيد صلاته من سجدة ويعيدها من ركعة » ،

## ج ٩ (هل يفرق بين فوت التشهد الاول والتشهد الاخير؟) — ١٤٣ —

قال السيد المذكور بعد نقلها : والظاهر ان المراد بالركعة الركوع كما يظهر من مقابلته بالسجدة .

الثانية - ظاهر اكثر الاصحاب انه لا فرق في تدارك التشهد بعد الصلاة بين كونه التشهد الاول والاخير تخلل الحدث بينه وبين الصلاة أم لا .  
وقال ابن ادریس : لو تخلل الحدث بين الصلاة والتشهد الاول لم تبطل الصلاة لخروجه منها بالتسليم ، ولو تخلل بينها وبين التشهد الثاني بطلت صلاته لأن قضية السلام الصحيح أن يكون بعد التشهد فوقوعه قبله كلاً سلام فيكون حدثه قد صادف الصلاة .

واعترضه المحقق في الاعتبار فقال بعد نقل كلامه : وليس بوجه لأن التسليم مع السهو مشروع فيقع موقعه ويقضى التشهد لما روى حكم بن حكيم عن الصادق (عليه السلام) ثم ساق الرواية كما قدمناه . قال في المدارك بعد نقل كلام المعتبر : وهو حسن .

اقول : الاظهر في الفرق بين التشهدين في الحكم المذكور بناء على مذهب ابن ادریس من استحباب التسليم هو أن يقال انه انما يخرج من الصلاة بالتشهد الاخير فاذا نسيه لم يتحقق الخروج فيكون قد أحدث قبل الخروج من الصلاة فتبطل صلاته وكان الاولى لابن ادریس التعليل بذلك .

واما استدلال المحقق على وجوب قضاء التشهد الاخير برواية حكم بن حكيم المذكورة من حيث لفظ الشئ فيها الشامل للتشهد فقد عرفت ما فيه وكان الاولى له الاستدلال بصحیحة محمد بن مسلم المتقدمة .

هذا . والتحقيق كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى انه لا دليل على وجوب قضاء التشهد الاول أحدث بعد الصلاة أو لم يحدث ، ويجب قضاء التشهد الثاني لصحیحة محمد بن مسلم المذكورة أحدث أم لم يحدث .

ونقل في الذكري عن العلامة في المختلف انه نازع في تخلل الحدث اذا نسي

— ١٤٤ — ( هل يجب قضاء الصلاة على النبي (ص) بعد الصلاة ؟ ) ج ٩

التشهد الاول وحكم باطلاله الصلاة وحكم بان التسليم وقع في محله وان نسي التشهد الآخر فتكون الصلاة صحيحة . انتهى .

وفيه ان ما حكم به من ابطال الصلاة في الصورة الاولى بمنوع ولو قلنا بوجوب قضاء التشهد لدلالة الاخبار وكلام الاصحاب على الصحة احدث او لم يحدث وإنما الكلام في ما ادعوه من وجوب القضاء وعدمه . وقد تقدم في فصل التشهد نقل كلام ابن بابويه وحكمه بصحة الصلاة بالحدث بعد رفع رأسه من السجدة الاخيرة والاخبار الدالة على ذلك وبيان القول في ذلك غير ارجع ثمة .

## فرع

المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) وجوب قضاء الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) بعد الصلاة اذا سها عنها المصلي وفات موضع تداركها ، ويتداركها كما يتدارك التشهد لو لم يفت حل تداركها اعني قبل الركوع فانه يعود اليها قالوا ولا يضر الفصل بينها وبين التشهد .

وانكر ابن ادريس شرعية قضائها لعدم النص . ورده في الذكرى بان التشهد يقضى بالنص فكذا ابعاضه تسوية بين الجزء والكل .

واحتج في المختلف على وجوب قضائها زيادة على الدليل المذكور بانه مأمور بالصلاة على النبي وآله (صلى الله عليه وآله) ولم يأت به فيبقى في عهدة التكليف الى ان يخرج منه بفعله .

واعترضه في المدارك بان الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) انما تجب في التشهد وقد فات والقضاء فرض مستأنف فيتوقف على الدليل وهو منتف . قال على ان في وجوب الاداء خلافا بين الاصحاب كما تقدم تحقيقه .

واعترض الدليل الاول ايضاً بمنع الملازمة ، قال مع انه لا يقول بالتسوية بين الكل والجزء مطلقاً . اقول ويؤيده ان الصلاة تقضى ولا تقضى اجزائها مطلقاً . وانكر العلامة في المختلف كلام ابن ادريس وقال بعد استدلاله بالدليلين

المذكورين : وليس في هذه الأدلة قياس وإنما هو لقصور قوته المميزة حيث لم يجد نصاً صريحاً حكم بان إيجاب القضاء مستند الى القياس خاصة . انتهى . ولا يخفى ما فيه اقول : والظاهر في هذه المسألة هو قول ابن ادريس لما عرفت من كلام السيد السند ( قدس سره ) فان دعوى اثبات الأحكام الشرعية بهذه التعليقات العلية مجرد مجازفة في احكامه سبحانه . نعم يمكن الاستدلال على القول المشهور باطلاق صحيحى عبدالله بن سنان وحكم بن حكيم ورواية الحلبي (١) إلا انك قد عرفت انه لا قائل بذلك من الاصحاب سوى ما نقله في الذكرى عن ظاهر ابن طاووس في البشرى الثالثة - ما يتداركه بعد الصلاة مع سجود السهو عند الاصحاب (رضوان الله عليهم) وهو السجدة والتشهد المنسيان ولما يذكر إلا بعد الركوع فانه يقضيها ويسجد السهو كما صرحوا به ، إلا انه لا يخلو من الإشكال في كل من الموضعين .

وتحقيق الكلام في ذلك يتوقف على بسطه في مقامين : ( الأول ) في السجدة المشهور في كلامهم ان من ترك سجدة من صلاته ولم يذكر حتى ركع فانه يقضيها بعد الصلاة من غير ان تجب عليه الاعادة وانه يجب عليه سجود السهو .

وقد وقع الخلاف هنا في مواضع ثلاثة : ( الموضع الأول ) - في وجوب قضائها خاصة مع صحة الصلاة وهو الذى عليه الاكثر ، وذهب الشيخ في التهذيب الى انه متى كان نسيان السجدة الواحدة من الركعتين الأوليين فانه يعيد الصلاة ، وحكى في الذكرى عن الشيخ المفيد والشيخ في التهذيب ان كل سهو يلحق الأوليين موجب لإعادة الصلاة وكذلك الشك سواء كان في عددهما أو افعالهما . ونقل الشيخ هذا القول عن بعض علمائنا ، وقد تقدم ايضاً مذهب ابن ابي عقيل باعادة الصلاة بترك السجدة مطلقاً من الأوليين او الأخيرتين .

والذى يدل على القول المشهور صحيحنا اسماعيل بن جابر وابى بصير المتقدمان في الموضع الثانى من مواضع الصورة الثانية (٢) .

— ١٤٦ — (قضاء السجدة لو ذكرها بعد الركوع) ج ٩

ونحوهما ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « اذا نسي الرجل سجدة وابتعد عنه قد تركها فليسجدها بعد ما يقعد قبل ان يسلم وان كان شاكاً فليسلم ثم يسجدها وليتشهد تشهداً خفيفاً ولا يسميها نقرة فان النقرة نقرة الغراب » .

والظاهر ان المراد بقوله « بعد ما يقعد » اي بعد ما يتشهد لما اسلفناه من الاخبار الدالة على وقوع مثل هذا التجوز في فصيح الكلام الوارد عنهم (عليهم السلام) . واما السجود في صورة الشك فحمله بعض الأصحاب على الاحتياط والاستحباب لما تقرر من ان الشك بعد تجاوز المحل لا اثر له . والأظهر حمله على سجود السهو لأنه الذي فيه التشهد الخفيف وانه لا يسمى نقرة وان كان في ذكر الضمير نوع منافرة لذلك .

وما رواه الشيخ عن عمار بن موسى الساباطي في الموثق عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) « انه سئل عن الرجل ينسى سجدة فذكرها بعد ما قام وركع ؟ قال يمضي في صلاته ولا يسجد حتى يسلم فاذا سلم بسجد مثل ما فاتته . قلت فان لم يذكر الا بعد ذلك ؟ قال يقضي ما فاتته اذا ذكره » .

احتج الشيخ بما رواه عن احمد بن محمد بن أبي نصر في الصحيح (٣) قال : « سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن رجل صلى ركعتين ثم ذكر في الثانية وهو راكع انه ترك سجدة في الأولى ؟ فقال كان ابو الحسن (عليه السلام) يقول اذا تركت السجدة في الركعة الاولى ولم تدر واحدة او اثنتين استقبلت حتى يصح لك اثنتان ، واذا كان في الثالثة والرابعة فتركت سجدة بعد ان تكون قد حفظت الركوع اعدت السجود » .

ورواه الكليني في الصحيح ايضاً بما هذه صورته (٤) قال : « سأله عن رجل

(١) الوسائل الباب ١٦ من السجود

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل الباب ١٤ من السجود



صلى ركعة ثم ذكر وهو في الثانية وهو راكع انه ترك سجدة من الأولى ؟ فقال كان ابو الحسن (عليه السلام) يقول اذا تركت السجدة في الركعة الاولى ولم تدر واحدة ام ثنتين استقبلت الصلاة حتى يصح لك انها ثنتان ، وعلى هذه الرواية لا ينطبق مدعى الشيخ (قدس سره) والظاهر ان الراوى روى الخبر مرتين مرة بنحو ما ذكره الشيخ واخرى بما نقله في الكافي .

وبعضد رواية الشيخ ما رواه الحميرى في قرب الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن محمد بن ابى نصر ... الحديث كما في التهذيب (١) الا انه قال : « بعد ان تكون قد حفظت الركوع والسجود ، .

وكيف كان فهذا الخبر لا يخلو من الاجمال بل الإشكال الموجب لضعف الاستناد اليه في الاستدلال ، وذلك ان قوله (عليه السلام) في الخبر المذكور ، ولم تدر واحدة او اثنتين ، محتمل لان يكون المراد الركعة أو الركعتين اى شككت مع ترك السجدة بين الركعة والركعتين ، وعلى هذا فلا اشكال في ما ذكره (عليه السلام) من الحكم بالاستقبال الا انه لا ينطبق حيثئذ الجواب المذكور على ما ذكره من السؤال ويحتمل ان يكون المراد السجدة والسجدة ، والمعنى انه ترك سجدة وشك في انه هل سجد شيئاً ام لا ، وعلى هذا يدل على مراد الشيخ في الجملة اذ الشك بعد تجاوز المحل لا عبرة به فيكون البطلان انما هو ترك السجدة . ويحتمل ان يكون الواو في قوله « ولم تدر واحدة او اثنتين ، بمعنى « او ، وان الأصل انما هو « او ، ويكون قد سقطت الهمزة من قلم النساخ ، وعلى هذا فيحتمل الوجه الاول اعنى الحمل على الركعة والركعتين والثانى اى السجدة والسجدة ، فعلى الوجهين يدل على ما ذهب اليه الشيخ في السجود ، وعلى الثانى يدل على ما قدمنا نقله عن الشيخين من ابطال مطلق الشك في الاولتين ، وحيثئذ فع هذا الإجمال وتعدد الإحتمال يشكل العمل به في مقابلة تلك الاخبار الصحيحة الصريحة الدلالة في عدم الفرق بين الاولين والاخيرتين .

— ١٤٨ — ( محل قضاء السجدة لو ذكرها بعد الركوع ) ج ٩

احتج من قال بان كل سهو يلحق الأوليين او شك فانه يوجب الاعداد بجملة من الاخبار الآتية ان شاء الله تعالى في مسألة الشك في الأوليين :  
ومنها - رواية ابى بصير عن ابى عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « اذا سهوت في الركعتين الاولتين فاعدهما » .

وحسنة الحسن بن على الوشاء (٢) قال : « قال لى ابو الحسن الرضا (عليه السلام) الاعداد في الركعتين الاولتين والسهو في الركعتين الاخيرتين ، ونحوهما .  
وسياتى ان شاء الله تعالى تحقيق المسألة في الموضع المشار اليه .  
واما ما ذهب اليه ابن ابى عقيل من بطلان الصلاة بترك السجدة فقد تقدم القول فيه في فصل السجود منقحاً .

الموضع الثانى - فى ان محل قضائها بعد الفراغ من الصلاة وهو الذى عليه الأكثر من الأصحاب ، ويدل عليه صحيحنا اسماعيل بن جابر وابى بصير وصحيحة ابن ابى يعفور وموثقة عمار المتقدم جميع ذلك فى المسألة (٣) .

وقال الشيخ ابو الحسن على بن الحسين بن بابويه فى رسالته على ما نقله عنه فى الذكرى : فان نسيت سجدة من الركعة الأولى فذكرتها فى الثانية من قبل ان تركع فارسل نفسك فاسجدها ثم قم الى الثانية وابتنى القراءة فان ذكرت بعد ما ركعت فاقضها فى الركعة الثالثة ، وان نسيت سجدة من الركعة الثانية وذكرتها فى الثالثة قبل الركوع فارسل نفسك واسجدها فان ذكرتها بعد الركوع فاقضها فى الركعة الرابعة ، وان كانت سجدة من الركعة الثالثة وذكرتها فى الرابعة فارسل نفسك واسجدها ما لم تركع وان ذكرتها بعد الركوع فامض فى صلاتك واسجدها بعد التسليم . انتهى .

(١) الوسائل الباب ١ من الخلل فى الصلاة . واللفظ فى كتب الحديث هكذا « فاعدهما حتى تثبتها » .

(٢) الوسائل الباب ١ من الخلل فى الصلاة (٣) ص ١٣٦ ١٤٦

ج ٩ ﴿ محل قضاء السجدة لو ذكرها بعد الركوع ﴾ — ١٤٩ —

ونقل في الذكرى ايضاً عن الشيخ المفيد (قدس سره) في الغرية انه قال : اذا ذكر بعد الركوع فليسجد ثلاث سجعات واحدة منها قضاء . ثم قال في الذكرى : وكأنها عولا على خبر لم يصل اليها .

اقول : اما ما ذكره الشيخ على بن بابويه فهو مأخوذ من كتاب الفقه الرضوى على النهج الذى عرفته في غير موضع مما تقدم وان كان يحذف بعض الروايات حيث قال ( عليه السلام ) (١) : وان نسيت السجدة من الركعة الاولى ثم ذكرت في الثانية من قبل ان تركع فارسل نفسك واسجدها ثم قم الى الثانية واعد القراءة ، فان ذكرتها بعد ما ركعت فاقضها في الركعة الثالثة ، وان نسيت السجدين جميعاً من الركعة الاولى فاعد صلاتك فانه لا تثبت صلاتك ما لم تثبت الاولى ، وان نسيت سجدة من الركعة الثانية وذكرتها في الثالثة قبل الركوع فارسل نفسك واسجدها فان ذكرت بعد الركوع فاقضها في الركعة الرابعة وان كانت سجدة من الركعة الثالثة وذكرتها في الرابعة فارسل نفسك واسجدها ما لم تركع فان ذكرتها بعد الركوع فامض في صلاتك واسجدها بعد التسليم . انتهى .

ثم انه لا يخفى ما في افتاء الشيخ المزبور بعبارة هذا الكتاب والعدول عن مثل هذه الاخبار المعارضة لها والصريحة في خلافها مع كونها بمرأى منه ومنظر من مزيد اعتماده على الكتاب المذكور ووثوقه بكونه معلوماً مقطوعاً به عنه ( عليه السلام ) وهو مؤيد لما اخترناه من العمل باخبار الكتاب المذكور كغيره من كتب الاخبار المشهورة والاصول المأثورة . إلا ان الظاهر في هذه المسألة هو القول المشهور المعتضد بالاخبار المتقدمة الصحيحة الصريحة في القضاء بعد الفراغ ولا يحضرنى وجه تأويل لهذه الرواية وهي مرجأة الى قائلها ( عليه السلام ) .

واما ما ذهب اليه الشيخ المفيد فلم أقف له على دليل ، وصورة عبارته المحكية عن الرسالة الغرية على ما نقله الفاضل الخراساني في الذخيرة ، ان ذكر بعد الركوع

— ١٥٠ — (هل يجب سجدة السهو في قضاء السجدة ؟) ج ٩

فليسجد ثلاث سجدة واحدة منها قضاء والاثنان للركعة التي هو فيها ، وهي اظهر دلالة من العبارة المنقولة في الذكرى وكأنه في الذكرى قد اختصر العبارة . ولا يخفى ان مذهب الشيخ المفيد في المقنعة موافق للقول المشهور . والله العالم .

الموضع الثالث - في وجوب سجدة السهو في قضاء السجدة ، وهو المشهور كما عرفت بل نقل العلامة في المنتهى والتذكرة عليه الاجماع مع انه في المختلف حكى الخلاف في ذلك عن ابن ابي عقيل وابني بابويه والشيخ المفيد في المسائل الغرية احتج القائلون بوجوبها برواية سفيان بن السمط عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « تسجد سجدة السهو في كل زيادة تدخل عليك او نقصان .... » . وانت خير بان هذه الرواية (اولا) معارضة باخبار كثيرة دالة على عدم وجوب سجدة السهو في كثير من مواضع الزيادة والنقصان (٢) .

(وثانياً) - بصحيفة ابي بصير المتقدمة في الموضع الثاني من الصورة الثانية (٣) لقوله (عليه السلام) فيها « قضاها وحدها وليس عليه سهو » . وموثقة عمار (٤) قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) ... وساق الخبر الى ان قال : « وسئل عن الرجل ينسى الركوع او ينسى سجدة هل عليه سجدة السهو ؟ قال لا قد اتم الصلاة ،

ورواية محمد بن منصور (٥) قال : « سألت عن الذي ينسى السجدة الثانية من الركعة الثانية او شك فيها ؟ فقال اذا خفت ان لا تكون وضعت وجهك الا مرة واحدة فاذا سلمت سجدة واحدة وتضع وجهك مرة واحدة وليس عليك سهو » .

واما ما ذكره الشيخ في تأويل رواية ابي بصير - من حمل قوله (عليه السلام)

(١) الوسائل الباب ٣٢ من الخلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٣ و ٧ و ١٤ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ من الخلل في الصلاة

(٣) ص ١٣٦ (٤) الوسائل الباب ٢٣ من الخلل في الصلاة

(٥) الوسائل الباب ١٤ من السجود

ج ٩ (هل يجب قضاء التشهد لو ذكره بعد الركوع ؟) - ١٥١ -

« وليس عليه سهو ، على معنى انه لا يكون في حكم السهاة بل يكون حكم القاطعين لأنه اذا ذكر ما كان فاته وقضاه لم يبق شيء يشك فيه فخرج عن حد السهو - فبعده اظهر من ان يخفى .

و(ثالثاً) الاخبار الواردة في المسألة كصحيفة اسماعيل بن جابر وصحيفة ابن ابي يعفور وموثقة عمار والتقريب فيها انه لو كان سجود السهو واجباً لاشار ( عليه السلام ) اليه لان المقام مقام البيان .

و(رابعاً) تأيد ذلك بموافقة الأصل فان الأصل براءة الذمة حتى يقوم الدليل الواضح .

وبالجملة فالظاهر عندى من الاخبار هو القول الثانى وان كان الإحتياط فى العمل بالقول المشهور .

المقام الثانى - فى التشهد والمشهور انه يجب قضاؤه ما لم يذكره الا بعد الركوع ويجب سجدة السهو معه .

وقد وقع الخلاف هنا فى موضعين : (الموضع الأول) فى وجوب القضاء وهو المشهور كما عرفت ، وذهب الشيخ المفيد والصدوقان الى انه يجوز التشهد الذى فى سجدة السهو عن القضاء ، ونسب الشهيد فى الذكرى هذا القول للشيخ المفيد فى المسائل الغريبة ، وهو كذلك فانه فى المقنعة قد صرح بموافقة القول المشهور ذكر ذلك فى موضعين .

احتج الأولون بما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمدها (عليهما السلام) (١) « فى الرجل يفرغ من صلاته وقد نسى التشهد حتى ينصرف ؟ فقال ان كان قريباً رجع الى مكانه فتشهد والا طلب مكاناً نظيفاً فتشهد فيه . »

وعن على بن ابي حمزة (٢) قال : « قال ابو عبد الله (عليه السلام) اذا قمت

(١) الوسائل الباب ٧ من التشهد

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من اخلل فى الصلاة

— ١٥٢ — (هل يجب قضاء التشهد لو ذكره بعد الركوع ؟) ج ٩

في الركعتين الاولتين ولم تشهد فذكرت قبل ان تركع فاقعد وتشهد وان لم تذكر حتى تركع فامض في صلاتك كما انت فاذا انصرفت سجدت سجدتين لا ركوع فيها ثم تشهد التشهد الذي فاتك .

احتج جملة من الاصحاب للقول الثاني بالأخبار الكثيرة الدالة على ان ناسي التشهد حتى يركع يجب عليه سجدة السهو من غير تعرض لذكر التشهد فيها مثل صحاح سليمان بن خالد وعبدالله بن سنان والحلي المتقدمات في الموضع الثالث من الصورة الثانية (١) .

ونحوها ما رواه في الكافي في الصحيح او الحسن عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر (عليه السلام) (٢) « في الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة ثم ينسى فيقوم قبل ان يجلس بينهما ؟ قال فليجلس ما لم يركع وقد تمت صلاته ، وان لم يذكر حتى ركع فليمض في صلاته واذا سلم سجد سجدتين وهو جالس ، ورواه الشيخ في التهذيب (٣) وذكر محل « سجد سجدتين » « نقر نقرتين » وما في الكافي اصوب لما تقدم في صحيح ابن ابي يعفور من النهي عن تسميتها بقرة .

وما رواه في التهذيب في الحسن عن الحسين بن ابي العلاء (٤) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة لا يجلس فيها حتى يركع في الثالثة ؟ قال فليتم صلاته ثم يسلم ويسجد سجدتي السهو وهو جالس قبل ان يتكلم ، وعن ابي بصير في الموثق (٥) قال : « سألت عن الرجل ينسى ان يشهد ؟ قال يسجد سجدتين يشهد فيها » .

وعن ابي بصير في الصحيح عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) قال : « سألت

(١) ص ١٤٠ وقد تقدم ان الصحيح عبدالله بن ابي يعفور بدل عبدالله بن سنان .

(٢) الوسائل الباب ٩ من التشهد

(٣) ج ١ ص ٢٣٤ . ولفظه هكذا « نقر نقتين » .

(٤) و (٥) الوسائل الباب ٧ من التشهد (٦) الوسائل الباب ٧ من التشهد . والراوي

لهذا اللفظ هو ابن ابي يعفور ولم نعر على رواية لابن بصير بهذا اللفظ

ج ٩ (هل يجب قضاء التشهد لو ذكره بعد الركوع ؟) — ١٥٣ —

عن الرجل يصلي ركعتين من المكتوبة فلا يجلس فيها ؟ فقال ان كان ذكر وهو قائم في الثالثة فليجلس وان لم يذكر حتى يركع فليتم صلاته ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل ان يتكلم .

وعن الحسن الصيقل عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) : « في الرجل يصلي الركعتين من الوتر ثم يقوم فينسى التشهد حتى يركع ويذكر وهو راكع ؟ قال يجلس من ركوعه ويتشهد ثم يقوم فيتم . قال قلت أليس قلت في العريضة اذا ذكره بعد ما يركع مضى ثم سجد سجدتين بعد ما ينصرف يتشهد فيها ؟ قال ليس النافلة مثل الفريضة ، اقول : وهذه الاخبار وان كانت كما ذكره المستدل من الدلالة على مجرد سجود السهو من غير تعرض للتشهد الا ان المدعى في كلام اولئك القائلين بهذا القول مركب من امرين (احدهما) عدم وجوب قضاء التشهد . (وثانيهما) قيام تشهد سجدة في السهو مقام التشهد المنسي ، وهذه الاخبار لا تنفي إلا بالاول .

والتحقيق والصواب وان لم يهتد اليه أحد من متأخري الأصحاب ان اولئك الجماعة انما عولوا في هذا المقام على كتاب الفقه الرضوي حيث قال (عليه السلام) (٢) وان نسيت التشهد في الركعة الثانية فذكرت في الثالثة فارسل نفسك وتشهد ما لم تركع فان ذكرت بعد ما ركعت فامض في صلاتك فاذا سلمت سجدت سجدة في السهو وتشهدت فيها ما قد فاتك انتهى .

وبهذه العبارة عبر الصدوق في الفقيه فقال : وان نسيت التشهد في الركعة الثانية وذكرته في الثالثة فارسل نفسك وتشهد ما لم تركع فان ذكرت بعد ما ركعت فامض في صلاتك فاذا سلمت سجدت سجدة في السهو وتشهدت فيها التشهد الذي قد فاتك .

وهذا القول هو الظاهر عندي لظاهر خبر الكتاب المعتضد بتلك الاخبار الصحيحة الصريحة فانها على كثرتها إنما تضمنت مجرد سجود السهو مع انها واردة في مقام البيان فلو كان قضاء التشهد واجباً لذكر ولو في بعضها .

— ١٥٤ — ( وجوب سجدة السهو لو ذكر فوات التشهد بعد الركوع ) ج ٩

واما ما استدلل به للقول المشهور فهو بمحل من القصور ، اما صحيحة محمد بن مسلم فان موردها التشهد الاخير ومحل البحث في الاخبار وكلام الأصحاب انما هو التشهد الأول للتفصيل الواقع في الاخبار وكلامهم يكون الذكر قبل الركوع أو بعد الركوع .

واما رواية علي بن أبي حمزة فهي وان كان موردها التشهد الأول إلا ان ظاهرها ان التشهد الذي بعد الفراغ انما هو تشهد بسجدة السهو وانه يقصد به التشهد الذي فاتة ، فهي بالدلالة على خلاف مرادهم انسب والى الدلالة على ما ندعيه اقرب ، اذ مرجع ما دلت عليه الى ما صرح به عبارة كتاب الفقه المذكورة ، على ان المفهوم من كلامهم ان الراجح هو الإتيان بالاجزاء المنسية اولاً ثم سجود السهو لها ومقتضى هذه الرواية بناء ما يدعونه هو تقديم سجود السهو على قضاء الاجزاء فلا يتم الاستناد اليها من هذه الجهة .

وكيف كان فينبغي بناء على ما اخترناه ان يقصد بتشده في سجدة السهو قضاء التشهد المنسى .

واما ما رواه الشيخ عن محمد بن علي الحلبي (١) - قال : « سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسهو في الصلاة فينسى التشهد ؟ قال يرجع فيتشهد . قلت أيسجد سجدة السهو ؟ فقال لا ليس في هذا سجدة السهو ، - فحمل على ما اذا ذكر ذلك قبل الركوع .

الموضع الثاني - في وجوب سجدة السهو في الموضع المذكور وقد عرفت تكاثر الاخبار بذلك ، وهو الذي صرح به اكثر الأصحاب (رضوان الله عليهم) بل بعض شراح الشرائع انه لا خلاف فيه بين الأصحاب .

قال في الذخيرة : ونقل في المختلف والذكرى الخلاف فيه عن ابن أبي عقيل والشيخ في الجمل والاقتصاد ولم يذكره ابو الصلاح في ما يوجب سجدة السهو .

اقول : انه ان كان مراده (قدس سره) انها صرحا في الكتابين المذكورين



ج ٩ ﴿ لو سها عن الركوع وذكر بعد الدخول في السجود ﴾ - ١٥٥ -

بنقل القول بنى السجود في الموضع المذكور عن ابن أبي عقيل والشيخ في الكتاين المذكورين فالظاهر انه ليس كذلك لاني لم اقف عليه بعد المراجعة والتبصع ، نعم نقل عنها عدم عد ذلك في ما يجب له سجود السهو حيث حصراه في مواضع ليس هذا منها ، فكان الاولى نسبة القول اليها بما نقله عن ابي الصلاح .

قال في الذخيرة بعد نقل جملة من الاخبار المتقدمة الدالة على وجوب سجدي السهو في هذه الصورة : وهذه الاخبار وان كانت غير صريحة في الوجوب اذ لم يثبت كون الامر في اخبارنا حقيقة في الوجوب لكن لا يبعد ان يعول في الوجوب على هذه الاخبار بمعونة الشهرة لكن ذلك لا يخلو من شوب النظر والتأمل . انتهى . وهو من جملة تشكيكاته الواهية التي هي لبيت العنكبوت - وانه لاضعف البيوت - مضاهية ، وقد اوضحنا في غير مقام بما تقدم فسادها وان فيه خروجا عن الدين من حيث لا يشعر قائله .

واما ما رواه الشيخ في الموثق بابن بكير عن زرارة (١) قال : « سألت أبا جعفر ( عليه السلام ) هل سجد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) سجدي السهو قط ؟ فقال لا ولا يسجدهما فقيه ، فاجاب عنها في الذخيرة بانه يمكن حملها على ان الفقيه يسعى في حفظ صلاته بالتوجه فيها بحيث لا يصدر منه السهو . قال : وفيه بعد لكن الرواية غير معمولة بين الاصحاب فيشكل التعويل عليها . انتهى ،

اقول : الاظهر في الجواب عنها هو حمل الفقيه على الامام ( عليه السلام ) فانه هو الفقيه الحقيقي بمعنى انه لم يسجدها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) لمصمته عن السهو ولا يسجدها امام بعده للعلة المذكورة . وفي الخبر المذكور رد ظاهر للاخبار الدالة على سهوه ( صلى الله عليه وآله ) ولا سيما ما دل منها على انه سجد سجدي السهو .

( المسألة السادسة ) - لو سها عن الركوع فله صور : ( الاولى ) ان يذكر

(١) الوسائل الباب ٣ من الخلل في الصلاة

— ١٥٦ — ( لو سها عن الركوع وذكر قبل السجود ) ج ٩

بعد الدخول في السجود . والاشهر الاظهر بطلان الصلاة ، وقد تقدم تحقيق المسألة ونقل خلاف الشيخ في ذلك في المسألة الاولى .

وقد صرح بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين بانه لا فرق في البطلان اذا ذكر بعد وضع الجبهة بين كون وضعها على ما يصح السجود عليه وما لا يصح ، قال ولو ذكر بعد وضع الجبهة سواء كان على ما يصح السجود عليه ام لا فالمشهور حينئذ بطلان الصلاة . ثم نقل خلاف الشيخ المشار اليه .

وعندى في ذلك اشكال فانه لا ريب في ان وضع الجبهة على ما لا يصح السجود عليه لغير تقية ولا ضرورة ليس بسجود شرعى بل هو في حكم العدم فكيف يمتنع العود منه الى الركوع ويحكم ببطلان الصلاة ؟ فان استندوا الى اطلاق الاخبار المتقدمة مثل صحيحة رفاعة عن ابى عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : سألته عن رجل ينسى ان يركع حتى يسجد ويقوم ؟ قال يستقبل ، ونحوها ، فانه لا ريب في ان المراد بالسجود فيها هو السجود الشرعى فانه هو المتبادر الذى ينصرف اليه الاطلاق وايضاً فانهم صرحوا بانه متى سها عن ركن تداركه متى لم يدخل في ركن والدخول في الركن بالسجود على ما لا يصح السجود عليه ممنوع . وبالجملة فانه ان اعتد بهذا السجود في الصلاة وحكم بصحته فما ذكره صحيح لكنهم لا يقولون به وإلا فلا معنى للحكم بالبطلان بل الواجب تدارك الركوع لبقاء المحل ثم الاتيان بالسجود الشرعى الثانية - ان يذكر بعد الهوى للسجود ولما يسجد بمعنى انه تجاوز قوس الركع ، وقد صرحوا بانه يجب عليه ان يقوم منتصباً لوجوب الهوى للركوع عن قيام ، بل عد جملة منهم القيام المتصل بالركوع ركناً كما تقدم ذكره في فصل القيام وهو المشهور في كلامهم ، وهو لا يتحقق الا بقصد الهوى للركوع عنه وحينئذ فيجب القيام اولاً ثم الركوع .

ويدل على وجوب الاتيان بالركوع في الصورة المذكورة ان الذمة مشغولة

بفعله ولا مانع منه لعدم تجاوز المحل فيبقى الخطاب به في الحال المذكورة .  
 ويعضده اطلاق صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا نسيت شيئاً من الصلاة ركوعاً او سجوداً او تكبيراً فاقض الذى فاتك سهواً ، بحملها على صورة التذكر قبل فوات المحل بمعونة ما دل على ان نسيانه حتى يفوت المحل موجب لبطلان الصلاة .  
 ويؤيده ما سيجى " ايضاً من وجوب الاتيان به اذا شك في فعله قبل فوات محله في صورة النسيان اولى بمعونة الحكم بعدم البطلان استناداً الى الاصل .  
 ومقتضى التعليقات المذكورة في هذه الصورة هو حصول النسيان في حال القيام وبه يفرق بينها وبين ما يأتى بعدها .

الثالثة - هي الصورة الثانية بمعنى الذكر بعد الهوى للسجود وتجاوز قوس الراكع ولكن عروض السهو انما هو بعد الهوى للركوع وقبل الدخول في قوس الراكع ، والحكم هنا عندهم هو الرجوع بان يقوم منحنياً الى قوس الراكع خاصة من غير انتصاب ، لانه قد هوى بقصد الركوع وانما عرض له السهو بعد ذلك فلا يجب اعادة القيام حيثئذ .

الرابعة - هي الصورة بحالها ولكن عرض السهو بعد الدخول في قوس الراكع ، وفي العود حيثئذ اشكال لانه قد حصل الركن الركوعى بمجرد الدخول في قوس الراكع لان الركوع عبارة عن الانحناء على الكيفية المخصوصة وقد حصل ، والذكر والطمأنينة واجبات خارجة عن حقيقته واستدراكها موجب لزيادة الركوع . ومقتضى ذلك انه يمضى في صلاته لحصول الركوع الشرعى والهوى له بعد القيام ، ولم يحصل هنا غير الاخلال بالذكر والطمأنينة وقد عرفت انها واجبات خارجة لا يضر تركها سهواً والمحل غير قابل لاستدراكها لما عرفت من ان ذلك موجب لزيادة ركن في الصلاة . والى ما ذكرناه يميل كلام السيد السند في المدارك والفاضل

الخراساني في الذخيرة وهو الظاهر لما عرفت .

واما ما ذكره شيخنا ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني (قدس سره) في رسالته الصلواتية في هذه الصورة - حيث قال : ولو كان عروضه - يعنى السهو - بعد وصوله الى حد الراكع في تحريم العود نظر - فلا اعرف له وجهاً . ولتليذه المحدث الشيخ عبد الله بن الحاج صالح البحراني (قدس سره) في شرحه على الرسالة المذكورة في توجيه ذلك وموافقته له على التوقف في هذه المسألة كلام لا يخلو من السهو والإشكال الناشئ عن الاستعجال . وبالجملة فالحق عندى في المسألة ما تقدم ذكره .

### تذبيبه

قد تقدم في الفصل الخامس في الركوع ان من غلة واجبات الركوع ان يقصد بهويه عن القيام اليه فلو هوى لا بقصده بل لغرض آخر لم يحصل بوصله الى قوس الراكع ركوع ، بل ولو نوى الركوع في تلك الحال فانه لا يجوز له بل يجب عليه ان يقوم منتصباً وينوى الهوى له .

وظاهر الفاضل الخراساني التوقف في ذلك ، قال في الذخيرة بعد ذكر وجوب القيام في الصورة الثانية من الصور المتقدمة : وربما يقال انه معطل باستدراك الهوى الى الركوع فانه واجب ولم يقع بقصد الركوع . ذكر ذلك غير واحد من الأصحاب وللزاع في اثبات وجوب الهوى المذكور مجال إلا ان اليقين بالبراءة من التكليف الثابت يقتضيه .

اقول : لا يخفى ان اللازم مما ذكره انه لو هوى في صلاته لتناول شئ حتى جاوز قوس الراكع هو بطلان صلاته لحصول الركوع اذ الركوع ليس إلا عبارة عن الانحناء حتى تصل يده ركبتيه وقد حصل وان لم يحصل القصد اليه والذكر والطمأنينة انما هي واجبات خارجية ، ولا اظنه يلزمه ، مع ان العبادات مشروطة بالقصود والنيات فلا ينصرف الفعل الى كونه عبادة إلا بالنية والقصد اليها وإلا فهو في حد

ذاته اعم من ذلك كما تقدم تحقيقه في باب الوضوء من كتاب الطهارة وعليه دلت الأخبار الكثيرة كقوله (عليه السلام) (١) «انما الاعمال بالنيات، ونحوه مما تقدم في الموضع المشار اليه .

وقد روى الشيخ والصدوق عن زكريا الأعور (٢) قال : « رأيت ابا الحسن (عليه السلام) يصلي قائماً والى جانبه رجل كبير يريد ان يقوم معه عصا له فاراد ان يتناولها فانحط ابو الحسن (عليه السلام) وهو قائم في صلاته فناول الرجل العصا ثم عاد الى صلاته ، وهو مؤيد لما ذكرناه .

نعم روى الثقة الجليل على بن جعفر في كتاب المسائل عن اخيه موسى (عليه السلام) (٣) قال : « سألته عن المرأة تكون في صلاتها قائمة يئكي ابنها الى جنبها هل يصلح لها ان تتناولها وتحمله وهي قائمة ؟ قال : لا تحمل وهي قائمة ، .

قال شيخنا المجلسي في كتاب البحار بعد نقل الخبر المذكور : « لا تحمل وهي قائمة ، يمكن ان يكون ذلك لاستلزام زيادة الركوع بناء على عدم اشتراط النية في ذلك ، وظاهر بعض الاصحاب اشتراطها . ثم نقل كلام الشهيد في الذكرى الدال على وجوب القصد بالهوى الى الركوع ثم نقل رواية زكريا الأعور ، وقال بعدها : وهذا يدل على الجواز وعلى الاشتراط المذكور . ثم قال : وذكر العلامة والشهيد وغيرهما مضمون الرواية من غير رد ، ويمكن الجمع بينهما بحمل هذا الخبر على الفريضة أو الكراهة وخبر الأعور على النافذة او على الجواز ، والاول اظهر . انتهى .

اقول : لا يخفى ان خبر على بن جعفر غير ظاهر في المناقاة ليجتاج الى تكلف الجمع بينه وبين خبر الأعور ، فانه (عليه السلام) انما نهى عن الحمل في الصلاة اعم من ان يكون بالتناول من الأرض أو لا به ، ولو كان المراد النهي من حيث استلزام

(١) الوسائل الباب ٥ من مقدمة العبادات

(٢) الوسائل الباب ١٢ من القيام

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من قواطع الصلاة

حصول الركوع لكان الظاهر التعبير بقوله « لا تتناول » فانه هو المستلزم لحصول الانحناء الموجب لكونه ركوعاً وان لم يكن مقصوداً .

بقى الكلام في النهي عن الحمل مع ورود الأخبار الكثيرة بجواز مثله في الصلاة من الأفعال التي لا تعد كثيرة وهي مسألة أخرى لا تتعلق بمحل البحث ، ولعل النهي محمول على الكراهة من حيث الإخلال بوظائف القيام من وضع اليدين في الموضع الموظيف أو بالنسبة إلى القنوت أو نحو ذلك . ويعضد ما قلناه إطلاق موثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « لا بأس ان تحمل المرأة صبيها وهي تصلي أو ترضعه وهي تشهد ،

وبالجملة فان الخبر غير ظاهر المناقاة ، مع ما عرفت من ان الأفعال في حد ذاتها لا تصلح لكونها عبادات يصح التقرب بها إلا باعتبار القصور اليها والنيات كما دلت عليه جملة من الأخبار المتقدمة في الموضع المشار إليه آنفاً .

وحينئذ فالظاهر ان ما ذكره شيخنا المزبور بمحل من البعد والقصور وكأنه جرى على ما جرى عليه الفاضل المتقدم ذكره فانه كثيراً ما يحذو حذوه في الأحكام ويعتمد كلامه في غير مقام كما لا يخفى على من له انس بطريقته في الكتاب المذكور . والله العالم .

## المطلب الثالث في الشك

والمراد به في هذا المقام عند الأصحاب - كما صرح به غير واحد - هو تساوى الاعتقادين وتكافؤهما ، والمفهوم من كلام أهل اللغة انه ما قابل اليقين وهو حيثئذ اعم من الشك بهذا المعنى وما يشمل الظن ، والتخصيص بهذا المعنى الذي ذكره الأصحاب اصطلاح أهل المعقول ، فان العلم عندهم عبارة عن الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ، والظن عبارة عن الاعتقاد الراجح الغير المانع من النقيض ويقابله

(١) الوسائل الباب ٢٤ من قواطع الصلاة

الوهم ، والشك عبارة عن تساوى الاعتقادين من غير ترجيح ، والأصحاب قد جروا في أكثر هذه المعاني في ابواب الفقه وجل الأحكام على كلام أهل اللغة .

والمفهوم من الأخبار أن العلم شرعاً اعم مما ذكره ومن الظن ، فان يقين الطهارة والحلية المأمور بالأخذ بهما حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك انما هو عبارة عن عدم العلم بالرافع لا العلم بعدمه كما تقدم تحقيقه في الباب الخامس من كتاب الطهارة والظن لغة لمعان : منها - الشك واليقين ، قال في كتاب مجمع البحرين نقلاً عن بعضهم انه يقع لمعان اربعة - منها معنيان متضادان احدهما الشك والآخر اليقين الذي لا شك فيه ، قال : فاما بمعنى الشك فأكثر من ان تحصى شواهد واما بمعنى اليقين فنه قوله عز وجل ، وانا ظننا ان لن نعجز الله في الأرض ولن نعجزه هرباً ، (١) ثم اطلال الى ان قال : والمعنيان الغير المتضادين احدهما الكذب والآخر التهمة ... الى آخر كلامه زيد في مقامه . واما الوهم فكثيراً ما يطلق في الأخبار على الظن كما سيأتى ان شاء الله تعالى .

واما الشك فقد فسر في الصحاح والقاموس بانه خلاف اليقين ، وقال في كتاب المصباح المنير : قال أئمة اللغة الشك خلاف اليقين فقولهم خلاف اليقين هو التردد بين شيئين سواء استوى طرفاه او رجح احدهما على الآخر ، قال الله تعالى ، فان كنت في شك مما انزلنا اليك ، (٢) قال المفسرون اى غير مستيقن وهو يعم الحاليتين . وقال الأزهري في موضع من التهذيب الظن هو الشك وقد يجعل بمعنى اليقين . وقال في موضع آخر : الشك نقيض اليقين . ففسر كل واحد بالآخر ، وكذلك قال جماعة . وقال ابن فارس الظن يكون شكاً و يقيناً ، وقد استعمل الفقهاء الشك في الحالين على وفق اللغة نحو قولهم من شك في الطلاق ومن شك في الصلاة اى لم يستيقن سواء رجح احد الجانبين ام لا ، وكذلك قولهم - من يقن الطهارة وشك في الحدث وعكسه - انه يبنى على اليقين . انتهى ما ذكره في المصباح المنير .

وبالجملة فالواجب الرجوع في كل جزئ من جزئيات الشك الى الروايات في ذلك المقام وما تدل عليه من العموم أو الخصوص في هذه المعاني المذكورة كما سنشير اليه ان شاء الله تعالى في ما سيأتي منها .

وكيف كان فالبحث في هذا المطلب يقع في مسائل : ( الأولى ) لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في انه متى شك في عدد الثنائية - كالصحيح وصلاة السفر وصلاة الجمعة والعيدن اذا كانت واجبة والكسوف - والمغرب فانه موجب لبطلانها ونقلوا الخلاف هنا عن ابن بابويه ، قال في المنتهى : انه قول علمائنا اجمع إلا ابن بابويه فانه جوز البناء على الأقل والاعادة .

اقول : قد اشتهر في كلام الأصحاب من العلامة فمن دونه نقل الخلاف عن ابن بابويه في مواضع من الشكوك كما ستمر بك ان شاء الله تعالى مع انه لا اصل له وهذا من اعجب العجائب عند ذوى الالباب ، والسبب في ذلك هو تقليد المتأخر للمتقدم من غير مراجعة لكلام ابن بابويه والنظر فيه بعين التأمل والتحقيق كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في ما نشرحه لك من البيان الرشيق ، ومن جملتها هذا الموضع فان كلامه فيه جار على ما جرى عليه الأصحاب ودلت عليه الاخبار في الباب ، فانه قال في كتاب الفقيه في باب احكام السهو في الصلاة : ومن شك في المغرب فعليه الاعادة ومن شك في الغداة فعليه الاعادة ومن شك في الجمعة فعليه الاعادة . وقال في كتاب المقنع : واذا شككت في الفجر فاعد واذا شككت في المغرب فاعد . وسيأتيك قريباً ان شاء الله تعالى التنبيه على بقية المواضع التي نسبوا اليه فيها الخلاف ثم انه مما يدل على الحكم المذكور الاخبار الكثيرة : ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي وحفص بن البختري وغير واحد عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا شككت في المغرب فاعد واذا شككت في الفجر فاعد » . وما رواه في الكافي عن محمد بن مسلم في الصحيح (٢) قال : « سألت ابا عبد الله



( عليه السلام ) عن الرجل يصلي ولا يدرى واحدة صلى أم اثنتين ؟ قال يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتم ، وفي الجمعة وفي المغرب وفي الصلاة في السفر .  
وعن يونس عن رجل عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « ليس في المغرب والفجر سهو » .

وما رواه في التهذيب عن أبي بصير في الموثق عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) في حديث قال : « إذا سهوت في المغرب فاعد » .

وعن سماعة في الموثق (٣) قال : « سألته عن السهو في صلاة الغداة قال إذا لم تدر واحدة صليت أم ثنتين فاعد الصلاة من أولها ، والجمعة أيضاً إذا سها فيها الإمام فعليه أن يعيد الصلاة لأنها ركعتان ، والمغرب إذا سها فيها فلم يدر كم ركعة صلى فعليه أن يعيد الصلاة » أقول : قوله « لأنها ركعتان » ، كأنه ضابط كلي في وجوب الاعداد في الثنائية .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما ( عليهما السلام ) (٤) قال : « سألته عن السهو في المغرب ؟ قال يعيد حتى يحفظ ، أنها ليست مثل الشفع » .  
وعن العلاء بن رزين في الصحيح عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « سألته عن الرجل يشك في الفجر ؟ قال يعيد . قلت المغرب ؟ قال نعم والوتر والجمعة ، من غير أن أسأله » .

وروى الصدوق في الخصال في القوي عن أبي بصير ومحمد بن مسلم عن الصادق عن آبائه ( عليهم السلام ) (٦) قال : « قال أمير المؤمنين ( عليه السلام ) لا يكون السهو في خمس : في الوتر والجمعة والركعتين الأولتين من كل صلاة وفي الصبح والمغرب » وروى الحميري في كتاب قرب الاسناد عن محمد بن خالد الطيالسي عن العلاء عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٧) قال : « سألته عن الرجل يصلي الفجر فلا يدرى أركعة صلى أو ركعتين ؟ قال يعيد . فقال له بعض أصحابنا وأنا حاضر : والمغرب ؟

## ١٦٤- ( توجيه ما دل على عدم ابطال الشك في الثنائية والثلاثية ) ج ١

قال : والمغرب . فقلت له انا : والوتر ؟ قال نعم والوتر والجمعة .  
وفي المقام فوائد بحسن التنبيه عليها : ( الأولى ) قد روى الشيخ ( قدس سره )  
عن عمار الساباطي في الموثق (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) رجل  
شك في المغرب فلم يدر ركعتين صلى ام ثلاثا ؟ قال يسلم ثم يقوم فيضيف اليها ركعة .  
ثم قال هذا والله مما لا يقضى ابدا . »

وعن عمار الساباطي (٢) ايضا في الموثق قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه  
السلام ) عن رجل لم يدر صلى الفجر ركعتين او ركعة ؟ قال يتشهد وينصرف ثم يقوم  
فيصلي ركعة فان كان صلى ركعتين كانت هذه تطوعا وان كان صلى ركعة كانت  
هذه تمام الصلاة . قلت فصلي المغرب فلم يدر اثنتين صلى ام ثلاثا ؟ قال يتشهد  
وينصرف ثم يقوم فيصلي ركعة فان كان صلى ثلاثا كانت هذه تطوعا وان كان صلى  
اثنتين كانت هذه تمام الصلاة ، وهذا والله مما لا يقضى ابدا . »

وهذان الخبران كما ترى ظاهران في المناقاة لما استفاد في الاخبار المعتمدة  
باتفاق الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) والذي ينبغي ارجائهما الى قائلهما ( عليه السلام )  
واجاب الشيخ ( قدس سره ) في التهذيب عنهما بأنه يحتمل ان يكون المراد من شك  
ثم غلب على ظنه الأكثر وتكون اضافة الركعة على وجه الاستحباب . واجاب  
في الاستبصار بانها شاذان مخالفان للاخبار كلها فان الطائفة قد اجتمعت على ترك  
العمل بهما . ثم احتمل حملهما على ناقلتي الفجر والمغرب . ولا يخفى ما في هذا الحمل  
من البعد فان الخبرين ظاهران في الفريضة ، فان قوله « فيضيف اليها ركعة » في  
الأول وقوله : « فان كان صلى ركعتين كانت هذه تطوعا » في الثاني يناديان بان  
المراد بهما الفريضة ، وكذا قوله في الخبر الثاني « كانت هذه تمام الصلاة » .

قال في الوافي بعد استبعاد حمل الشيخ : اقول ويحتملان في المغرب الرخصة  
وذلك لانه قد حفظ الركعتين وانما شك في الثالثة فلا يبعد الاتمام ، وفي اطلاق حديث

ج ٩ (توجيه ما دل على عدم ابطال الشك في الثانية والثالثة) - ١٦٥ -

البقباق والخبر الآتي (١) اشعار بذلك . ثم قال : ولو كان الراوى غير عمار لحكمنا بذلك إلا ان عماراً ممن لا يوثق باخباره .

وقال شيخنا المجلسي في البحار بعد نقل خبر عمار الثاني والكلام فيه : وبالجملة فيشكل التعويل على هذا الخبر الذي هو رواية عمار الذي قلنا يكون خبر من اخباره خالياً من تشويش واضطراب في اللفظ او المعنى وترك الاخبار الكثيرة الصحيحة الدالة على البطلان وإلا كان يمكن القول بالتخير . واما قوله ( عليه السلام ) في آخر الحديثين « وهذا والله مما لا يقضى ابدأ ، فلعل معناه ان هذا الحكم مما لا يقضى به العامة لانهم يرون ان مثل هذا الشك مما يوجب الاعادة . انتهى .

اقول : والأظهر في الخبرين المذكورين هو ما قدمنا ذكره والحل على التقية غير بعيد ، واستقر به في الوسائل قال لموافقتهما لجميع العامة (٢) وهو جيد واما قوله ( عليه السلام ) « انه لا يقضى به ابدأ ، فالظاهر انه اشارة الى ان هذا الكلام انما خرج منه ( عليه السلام ) مخرج التقية في المخالفة بين الأحكام كما قدمنا بيانه في المقدمة الاولى من مقدمات كتاب الطهارة بمعنى انه لا يقضى به العامة لما ذكره ولا الشيعة ايضاً لما استفاض في اخبارهم من ابطال هذا الشك للصلاة ووجوب الاعادة الثانية - ان ما دلت عليه الاخبار المذكورة من بطلان الصلاة بالشك في

(١) الوسائل الباب ١ من الخلل في الصلاة رقم (١٣) و(٣)

(٢) في المذهب للشيرازي ج ١ ص ٨٨ « اذا شك هل صلى ركعة او ركعتين او صلى ثلاثاً او اربعاً لزمه ان يأخذ بالاقل ويأتى بما بقى ، وفي شرح النووي على صحيح مسلم بهامش ارشاد الساري ج ٣ ص ٢٢٨ باب السهو في الصلاة « قال مالك والشافعي واحمد والجمهور متى شك في صلاته هل صلى ثلاثاً ام اربعاً مثلاً لزمه البناء على اليقين فيجب ان يأتى بالارابعة ويسجد للسهو ، وفي نيل الاوطار للشوكاني ج ٣ ص ٩٧ « استدل بحديث ابن عوف على البناء على الاقل الشافعي والجمهور ، اقول : حديث ابن عوف يأتى في المسألة الثالثة - بعد نقل الاخبار الدالة على بطلان الصلاة بالشك في عدد الاولين والاخبار المعارضة لها - شاهداً على ورود الاخبار المعارضة للتقية .

المغرب هو المعروف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) وقد تقدم نقل ذلك عن الصدوق إلا أن العلامة في المختلف والشهيد في الذكرى نقلًا عنه في المقتنع أنه قال: إذا شككت في المغرب فلم تدرأ في ثلاث أنت أم في أربع وقد أحرزت الثنتين في نفسك فانت في شك من الثلاث والأربع فاضف إليها ركعة أخرى ولا تعتد بالشك، وإن ذهب وهمك إلى الثالثة فسلم وصل ركعتين بأربع سجعات وأنت جالس. قال في الذكرى بعد نقل ذلك: وهو نادر. وكتاب المقتنع لا يحضرنى الآن لأراجع ذلك منه فليلاحظ. ثم أعلم أن عموم النص والفتوى يقتضى عدم الفرق في وجوب الإعادة بين الشك في الزيادة والنقصان، ويعضده ما رواه الشيخ عن الفضيل (١) قال: «سألت عن السهو فقال في صلاة المغرب إذا لم تحفظ ما بين الثلاث إلى الأربع فاعد صلاتك». الثالثة - الظاهر من الروايات أن الشك في الفريضة الثانية والثالثة مبطل مطلقاً واجبة بالأصل أو بالعارض كصلاة السفر والجمع والجمعة والعيد والواجبين وصلاة الكسوف والصلاة المنذورة ثنائية أو ثلاثية وركعتي الطواف.

وينبغي أن يعلم أنه لو كان الشك في صلاة الكسوف فإن كان الشك بين الركعة الأولى والثانية أو بينهما وبين الثالثة بطلت لأنها ثنائية، وإن كان الشك إنما هو في عدد الركعات فإن تضمن الشك في الركعتين كما لو شك هل هو في الركوع الخامس أو السادس؟ فإنه إن كان في السادس فهو في الركعة الثانية وإن كان في الخامس فهو في الركعة الأولى بطلت أيضاً، وإن أحرز ما هو فيه ولكن شك في عدد الركوع فالأشهر الأظهر البناء على الأقل لإصالة عدم فعله، فهو في الحقيقة شك في فعل شيء وهو في محله فيأتي به كركوع الصلاة اليومية.

وفي المسألة قولان نادran: أحدهما للقطب الراوندى والثاني للسيد جمال الدين ابن طاووس في البشري قد نقلهما في الذكرى وردهما، من أحب الوقوف عليهما فليرجع إلى الكتاب المذكور.

## ج ٩ (وجوب الاتيان بالمشكوك فيه ان كان الشك في محله) - ١٦٧ -

الرابعة - ظاهر خبرى الخصال وقرب الاسناد وكذا صحيح العلاء المنقول برواية الشيخ ان الشك في الوتر يوجب البطلان ، ولا يخلو من الإشكال لانها نافلة والمعروف من كلام الأصحاب هو التخيير في النافلة متى شك فيها بين البناء على الأقل والاكثـر وان كان البناء على الأقل افضل . وحملها على صلاة الوتر المنذورة وان امكن إلا انه لا يخلو من بعد . ويحتمل تخصيص عموم حكم النافلة بالأخبار المذكورة فيقال باستثناء الوتر من ذلك الحكم ، وقد نقل بعض مشايخنا المحققين انه الى ذلك صار بعض المتأخرين .

وقيل انه لما كان الوتر يطلق غالباً على الثلاث فيحمل على الشك بين الاثنتين والثلاث اذ الشك بين الواحدة والاثنتين شك في الشفع حقيقة والشك بين الثلاث والأربع نادر فيعود شكه الى انه علم ايقاع الشفع وشك في انه اوقع الوتر أم لا ولما كانت الوتر صلاة برأسها فاذا شك في ايقاعها يلزمه الاتيان بها وليس من قيل الشك في الركعات . انتهى .

الخامسة - ينبغي ان يعلم ان المراد بالشك في هذه المسألة ما هو اعم من الظن لمقابلة الشك فيها باليقين كما في صحيح محمد بن مسلم من قوله ( عليه السلام ) « حتى يستيقن انه قد اتم » والتعبير في جملة من الأخبار المتقدمة بالدراية التي هي بمعنى العلم كما صرح به أهل اللغة مثل قوله ( عليه السلام ) « اذا لم تدرك واحدة صليت أم اثنتين » اى اذا لم تعلم ، ونحوها غيرها ، فانه ( عليه السلام ) جعل مناط الإبطال عدم العلم الشامل للظن . والمفهوم من كلام جمهور الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) حمل الشك على المعنى المشهور وحيثنـد فلو ظن بنى على ظنه صحة وفساداً . والأخبار تدفعه : منها - ما اشرنا اليه ومنها - ما يأتي في المسألة الآتية بعد هذه المسألة . وسيأتى لهذه المسألة زيادة تحقيق ايضاً في المسألة الخامسة ان شاء الله تعالى .

المسألة الثانية - قد صرح جملة من الأصحاب بانه اذا شك في شيء من افعال الصلاة ركناً كان او غيره فان كان في موضعه اتى به وان انتقل عنه الى غيره مضى

## — ١٦٨ — ( وجوب الاتيان بالمشكوك فيه ان كان الشك في محله ) ج ٩

في صلاته ، وانه لا فرق في ذلك بين الأولتين والأخيرتين .  
وتفصيل هذه الجملة يقع في مقامات : (المقام الأول) ان ما ذكره من التلافي في محله والمضى بعده ركناً كان او غيره مما لا اعرف فيه خلافاً لا في كلام الأصحاب ولا في الأخبار .

ويدل على الأول اصاله عدم فعله وبقاء الخطاب بفعله مضافاً الى جملة من الاخبار : ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمران الحلبي (١) قال : قلت لرجل يشك وهو قائم فلا يدرى أركع ام لا ؟ قال فليركع .

وعن عبدالرحمان بن ابي عبدالله في الصحيح (٢) قال : قلت لابي عبدالله (عليه السلام) رجل رفع رأسه من السجود فشك قبل ان يستوي جالساً فلم يدر أسجد ام لم يسجد ؟ قال يسجد . قلت فرجل نهض من سجوده فشك قبل ان يستوي قائماً فلم يدر أسجد ام لم يسجد ؟ قال يسجد .

وعن ابي بصير باسنادين احدهما في الصحيح (٣) قال : سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل شك وهو قائم فلا يدرى أركع ام لم يركع ؟ قال يركع ويسجد . وفي الصحيح او الحسن عن الحلبي (٤) قال : مثل ابو عبدالله (عليه السلام) عن رجل سها فلم يدر يسجد سجدة ام اثنتين ؟ قال يسجد اخرى وليس عليه بعد انقضاء الصلاة بسجدة السهو .

وما رواه في الكافي عن ابي بصير (٥) قال : سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل شك فلم يدر يسجد سجدة ام بسجدين ؟ قال يسجد حتى يستيقن انها سجدتان .

وعن الشحام عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٦) في رجل شبه عليه فلم يدر واحدة يسجد او اثنتين ؟ قال فليسجد اخرى .

---

(١) و(٣) الوسائل الباب ١٢ من الركوع .

(٢) و(٤) و(٥) و(٦) الوسائل الباب ١٥ من السجود

ج ٩ ( وجوب الاتيان بالمشكوك فيه ان كان الشك في محله ) - ١٦٩ -

وما رواه في التهذيب عن ابن بصير والحلي (١) « في الرجل لا يدرى أركع أم لم يركع ؟ قال يركع » .  
وجملة من هذه الأخبار وإن كانت مطلقة إلا أنه يجب حملها على بقاء محل التدارك للأخبار المقيدة من قبيل حمل المطلق على المقيد ، والأخبار الآتية الدالة على أنه يمضي في صلاته متى دخل في غيره .

وأما ما رواه الشيخ عن الفضيل بن يسار في الصحيح (٢) - قال : « قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) استتم قائماً فلا أدرى ركعت أم لا ؟ قال : بلى قدر ركعت فامض في صلاتك فانما ذلك من الشيطان » - فحملها الشيخ ( قدس سره ) على أنه أراد ( عليه السلام ) إذا استتم قائماً من الركعة الرابعة فلا يدرى أركع في الثالثة أم لا ؟ ولا يخفى بعده .

قال في الذخيرة بعد ذكر تأويل الشيخ ورده بأنه بعيد ما صورته : والجمع بالتخير يمكن إلا أن الظاهر أنه لا قائل بمضمونه من الأصحاب . ويمكن أن يقال المراد بقوله « استتم قائماً » القيام عن الانحناء وظاهر ذلك حصول الركوع منه فيكون من باب الظن بالركوع فلم يجب عليه الركوع . أو يقال أنه شك في الركوع بعد الاشتغال بواجب آخر وهو القيام عن الركوع . ولعل هذا الوجه أقرب . ويمكن أيضاً تأويل هذا الخبر بالحمل على كثرة السهو ويشعر به قوله « استتم » بصيغة الاستقبال الدالة على الاستمرار التجديدي ، وقوله ( عليه السلام ) « انما ذلك من الشيطان » لا يخلو من إيماء إليه . وفيه بعد . انتهى .

أقول : لا ريب أن ما ذكره من التأويل الأول والثالث وهو الذي قرره لا يخلو من بعد ، أما الأول فلأن الخروج عن مضمون تلك الأخبار بهذا الخبر الجميل المتشابه لا يخلو عن مجازفة . وأما الثالث فإنه متى علم أنه واجب آخر وأنه قيام عن

(١) الوسائل الباب ١٢ من الركوع

(٢) الوسائل الباب ١٣ من الركوع

— ١٧٠ — ( وجوب المضي اذا كان الشك في الفعل بعد تجاوز محله ) ج ٩

الركوع فقد سقط البحث ولا معنى للسؤال حيثئذ فكيف يقول « فلا ادري اركعت ام لا ؟ » ، والظاهر هو الوجه الثاني او الرابع وهو الذي يعضده قوله ( عليه السلام ) « فانما ذلك من الشيطان » .

ويدل على الحكم الثاني جملة من الاخبار ايضاً : ومنها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) رجل شك في الاذان وقد دخل في الاقامة ؟ قال يمضي . قلت رجل شك في الاذان والاقامة وقد كبر ؟ قال يمضي . قلت رجل شك في التكبير وقد قرأ ؟ قال يمضي . قلت شك في القراءة وقد ركع ؟ قال يمضي . قلت شك في الركوع وقد سجد ؟ قال يمضي على صلاته . ثم قال : يا زرارة اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء » .

وعن محمد بن مسلم في الموثق عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٢) قال : « كل ما شككت فيه بما قد مضى فامضه كما هو » .

وعن اسماعيل بن جابر في الصحيح (٣) قال : « قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) ان شك في الركوع بعد ما سجد فليمض وان شك في السجود بعد ما قام فليمض ، كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه » ، ورواه الشيخ ايضاً بسند آخر عن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) مثله (٤) .

(١) و(٢) الوسائل الباب ٢٣ من الخلل في الصلاة

(٣) الوسائل الباب ١٣ من الركوع و١٥ من السجود

(٤) هذه الرواية نقلها في الوافي في باب الشك في اجزاء الصلاة من التهذيب عن الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبدالله ع . ولم تنق عليها في الوسائل والتهذيب بعد الفحص عنها في مظانها . ولا يخفى ان صحيحة اسماعيل ابن جابر المذكورة في التهذيب ج ٢ ص ١٥٢ رقم ٩٠٢ من الطبع الحديث تشتمل على فرعين ( احدهما ) وهو الصدر نسيان السجدة الثانية وذكرها حال القيام . و ( ثانيهما ) وهو العجز الشك في الركوع والسجود بعد تجاوز المحل وهو يشتمل على الضابطة الكلية . وقد —



## ج ٩ (هل المراد بالشك في الحكمين المتقدمين ما يشمل الظن؟) - ١٧١ -

وعن حماد بن عثمان في الصحيح (١) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) اشك وأنا ساجد فلا أدري ركعت أم لا ؟ قال امض ، » .

وعن حماد بن عثمان أيضاً في الصحيح (٢) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) اشك وأنا ساجد فلا أدري ركعت أم لا ؟ فقال قد ركعت امضه ، » .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) (٣) قال : « سألته عن رجل شك بعد ما سجد أنه لم يركع ؟ قال يمضي في صلاته ، » .

بقي الكلام في أنه هل المراد بالشك في هذه المسألة ما هو عبارة عن تساوي الطرفين خاصة أو ما يشمل الظن أيضاً ؟ ظاهر كلام الأصحاب الأول من غير خلاف يعرف وظاهر النصوص المتقدمة هو الثاني وهو المؤيد بكلام أهل اللغة الذي قدمناه في صدر المطلب ، فإن قولهم (عليهم السلام) في جملة من تلك الأخبار (٤) « شك فلم يدرك سجدة لم يسجد ، يعني لم يعلم سجدة أم لا ، وهو شامل لظن السجود فإن عدم العلم اعم من أن يكون متردداً أو مرجحاً لأحدهما ترجيحاً لا يبلغ حد العلم وهو الظن عندهم . وصرح من ذلك قولهم (عليهم السلام) في بعض تلك الأخبار (٥) « يسجد

== ذكر مجموع الرواية في الوسائل بالتقطيع في الباب ١٤ من السجود رقم (١) والباب ١٥ منه رقم ١٤ ، كما صنع كذلك في الوافي فأورد الفرع الأول في باب السهو في السجود والثاني في باب الشك في الاجزاء . وقد روى الشيخ في التهذيب الفرع الأول عن الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع ، قبل صحيحة اسماعيل بن جابر برقم ٥٩٨ ولم يرد فيها ذكر الفرع الثاني أصلاً وقد نقلها في الوسائل منه في الباب ١٤ من السجود برقم ٤ ، وأوردتها في الوافي في باب السهو في السجود . وكيف كان فالذي أورده في الوافي في الباب المذكورين - من أن الشيخ روى في التهذيب عن أبي بصير الفرعين المتقدمين بالطريق المتقدم كما رواهما عن سعد بن أحمد بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله ع ، - لم تقف عليه في التهذيب والوسائل وإنما الموجود فيها من طريق أبي بصير هو الفرع الأول فقط .

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ١٣ من الركوع (٤) و(٥) ص ١٦٨

## — ١٧٢ — (هل يفرق في الحكمين المتقدمين بين الأولين والآخرين؟) ج ٩

حتى يستيقن انها سجدتان . .

ومحل الاشكال المتفرع على القولين انه لو شك قبل تجاوز المحل مع ظن الاتيان بما شك فيه فانه على تقدير كلام الاصحاب (رضوان الله عليهم) يمضى في صلاته وعلى تقدير ما قلناه يأتى بما شك فيه وان ظنه حتى يستيقن الاتيان به ، وفى ما اذا تجاوز المحل لو ظن عدم الاتيان بما شك فيه فعلى كلام الاصحاب يجب الاتيان به وعلى ما قلناه يمضى بمجرد تجاوز المحل وان ظن عدم الاتيان به ولا يلتفت الى هذا الظن فى الموضعين .

وبالجملة فانك قد عرفت من كلام اهل اللغة ان الشك عبارة عما يشمل الظن (١) بل ظاهرهم الاتفاق عليه وظاهر هذه الاخبار يساعد ما ذكرناه ولكن ظاهر الاصحاب كما عرفت . والمسألة لذلك محل اشكال فان الخروج عن ما ظاهرهم الاتفاق عليه مشكل وموافقهم مع ظهور الأدلة فى خلاف ما ذهبوا اليه اشكل ، والاحتياط يقتضى العمل بما قلناه ثم الاعادة من رأس . والله العالم .

(المقام الثانى) - المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) انه لا فرق فى الحكمين المتقدمين بين ان يكون فى الأولتين والآخرتين ، وقال الشيخ المفيد فى المقتعة : وكل سهو يلحق الانسان فى الركعتين الأولتين من فرائضه فعليه الاعادة . وحكى المحقق فى المعتبر عن الشيخ قولاً بوجوب الإعادة لكل شك يتعلق بكيفية الأولتين كأعدادهما . ونقل فى الذكرى عن الشيخين القول بالبطلان اذا شك فى أفعالهما كما اذا

(١) العبارة فى الطبعة القديمة ظاهرة النقص وقد كتب فى الهامش فى المقام العبارة التالية : كذا فى عدة نسخ عندنا لكن الظاهر بمعونة آخر العبارة انه سقط بعد قوله : الظن ، مثل هذه العبارة : لكن المشهور بين الاصحاب ان المراد بالشك هو بمعنى تساوي الطرفين فخالفة ما اشتهر عندهم .. والله العالم ، وفى ما وقفنا عليه من النسخ الخطية العبارة كما جاءت فى هذه الطبعة ، ويظهر ان النسخ قد انتقل من كلمة : الاتفاق عليه ، الاولى الى الثانية واسقط ما بينهما .

ج ٩ (هل يفرق في الحكمين المتقدمين بين الاولين والاخيرتين؟) - ١٧٣ -

شك في اعدادهما ، قال ونقله الشيخ عن بعض القدماء من علمائنا ، ونقله في المختلف عن الشيخ وغيره ، قال نقل الشيخ وغيره عن بعض علمائنا اعادة الصلاة بكل سهو يلحق الركعتين الاولتين سواء كان في افعالها او في عددهما وسواء كان في الأركان من الأفعال او غيرها .

ويدل على المشهور ما تقدم من اطلاق الأخبار المتقدمة في كل من الحكمين فانها باطلاقها شاملة للأولتين والاخيرتين ، وكذا اطلاق الأخبار الدالة على صحة الصلاة بنسيان السجدة وقضائها بعد الصلاة . واما ما ظاهره المعارضة كرواية المولى ابن خنيس فقد تقدم الجواب عنها .

واما ما يدل على قول الشيخين ومن قبلها لجملة من الروايات الصحيحة التي لم يتنبه لها احد من الأصحاب في ما اعلم :

ومنها - صحيحة زرارة عن ابى جعفر (عليه السلام) (١) قال : « كان الذى فرض الله على العباد من الصلاة عشر ركعات وفيهن القراءة وليس فيهن وهم - يعنى سهواً - فزاد رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) سبعاً وفيهن الوهم وليس فيهن قراءة فمن شك في الاولتين اعاد حتى يحفظ ويكون على يقين ، ومن شك في الاخيرتين عمل بالوهم » .

واطلاقه شامل للاعداد والافعال وانه لا بد في الاولين من اليقين فيهما فلا يكفى البناء على الظن كما عليه جمهور الاصحاب من انه لو ترجح أحد طرفي ما شك فيه بنى عليه في الاولين كان او الاخيرتين . وظاهر هذا الخبر وكذا ما يأتى من قبيله تخصيص ذلك بالاخيرتين .

ومنها - ما رواه فى الكافى فى الصحيح او الحسن عن زرارة عن ابى جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « عشر ركعات : ركعتان من الظهر وركعتان من العصر

(١) الوسائل الباب ١ من الحلل فى الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١٣ من اعداد الفرائض

— ١٧٤ — (هل يفرق في الحكيم المتقدمين بين الاولين والاخيرتين؟) ج ٩

وركعتا الصبح وركعتا المغرب وركعتا العشاء الآخرة لا يجوز الوهم فيهن ومن  
وهم في شيء منهن استقبال الصلاة استقبالا وهي الصلاة التي فرضها الله تعالى على  
المؤمنين في القرآن ، وفوض الى محمد (صلى الله عليه وآله) فزاد النبي (صلى الله عليه  
وآله) في الصلاة سبع ركعات هي سنة ليس فيهن قراءة انما هو تسبيح وتهليل  
وتكبير ودعاء ، والوهم انما يكون فيهن .

وعن عبد الله بن سليمان العامري عن ابي جعفر (عليه السلام) (١) قال :  
« لما عرج برسول الله (صلى الله عليه وآله) نزل بالصلاة عشر ركعات ركعتين ركعتين  
فلما ولد الحسن والحسين (عليهما السلام) زاد رسول الله (صلى الله عليه وآله) سبع  
ركعات ... الى ان قال وانما يجب السهو في ما زاد رسول الله (صلى الله عليه وآله)  
فمن شك في أصل الفرض في الركعتين الاولتين استقبل صلاته .

وعن عمر بن اذينة في الصحيح او الحسن عن ابي عبد الله (عليه السلام) في  
بعض اخبار المعراج وهو طويل (٢) قال (عليه السلام) في آخره : « ومن اجل  
ذلك صارت الركعتان الاولتان كلما حدث فيهما حدث كان على صاحبها اعادتهما .

ونقل ابن ادریس في مستطرفات السرائر من كتاب حريز بن عبد الله (٣)  
قال : « قال زرارة قال ابو جعفر (عليه السلام) كان الذي فرض الله من الصلاة  
عشرأ فزاد رسول الله (صلى الله عليه وآله) سبعاً وفيهن السهو وليس فيهن قراءة  
فمن شك في الاولتين اعاد حتى يحفظ ويكون على يقين ... الحديث ، ،

ولا يعني ما في هذه الاخبار من الظهور في ما ادعاه اولئك الاعلام . والمراد  
من الوهم المنق فيهما هو الظن كما تكرر في الاخبار من قولهم (عليهم السلام) (٤)  
« وان ذهب وهمك ، ونحوه .

(١) الوسائل الباب ١٣ من اعداد الفرائض

(٢) الوسائل الباب ١ من افعال الصلاة (٣) الوسائل الباب ١ من الخلل في الصلاة

(٤) الوسائل الباب ٧ و ١٠ و ١١ و ١٥ من الخلل في الصلاة

ج ٩ (هل يفرق في الحكمين المتقدمين بين الأولين والآخرين؟) — ١٧٥ —

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن الفضل بن عبد الملك (١) قال : « قال لي إذا لم تحفظ الركعتين الأولتين فاعد صلاتك » .  
وعن الوشاء (٢) قال : « قال لي أبو الحسن الرضا (عليه السلام) (الاعادة في الركعتين الأولتين والسهو في الركعتين الأخيرتين) » .  
وبهذين الخبرين استدل في المدارك للشيخين<sup>٤</sup> أجاب عنها بالحل على حفظها من الشك في العدد .

وانت خير بانه لو خطينا وظهر هذه الروايات التي سردناها لأمكن تخصيص اطلاق الاخبار التي استدل بها للقول المشهور بهذه الاخبار لانها خاصة والقاعدة تقتضي تقديم العمل بها .

إلا انك قد عرفت من صحيحة زرارة المتقدمة في أدلة الحكم الثاني من المقام الاول الدلالة على ان « من شك في التكبير وقد قرأ قال بمضى ومن شك في القراءة وقد ركع قال بمضى » ، وهذا الشك لا يكون إلا في الأولتين مع انه (عليه السلام) حكم بصحة الصلاة والمضى فيها بعد تجاوز المحل ، ومفهومه الرجوع لو لم يتجاوز المحل كما يدل عليه آخر الخبر وقد تقدم ، وهو ظاهر في عدم بطلان الأولين بالشك في الأفعال .

ونحوها في ذلك رواية محمد بن منصور (٣) قال : « سألته عن الذي ينسى السجدة الثانية من الركعة الثانية أو شك فيها ؟ فقال إذا خفت ألا تكون وضعت وجهك إلا مرة واحدة فإذا سلبت سجدة واحدة وتضع وجهك مرة واحدة وليس عليك سهو » .

والشيخ أجاب عنها في التهذيب بأن المراد بالركعة الثانية يعني من الركعتين الأخيرتين ، ولا يخفى ما فيه . وحيث أن جواب حمل اطلاق الاخبار المتقدمة على

(١) و (٢) الوسائل الباب ١ من الحلل في الصلاة

(٣) الوسائل الباب ١٤ من السجود

— ١٧٦ — هل يختص تجاوز المحل بالدخول في الأفعال أو يعم المقدمات؟ ج ٩

الاعداد خاصة واستثناء الشك في الأفعال من عمومها بهذين الخبرين ، وانه لا بد في العمل بالاعداد من البناء على اليقين فلو شك في عددهما ثم غلب عليه ظن احد الطرفين فانه لا يكتفي في البناء عليه خلافا لظاهر الاصحاح بل لا بد من اليقين فيهما كما صرح به هذه الأخبار .

(المقام الثالث) - لا ريب في انه متى شك في فعل من الأفعال وقد دخل في غيره فانه يمضى وقبل الدخول فيه يرجع لكن هذه الأفعال التي يترتب عليها هذا الحكم هل هي عبارة عن افعال الصلاة المعدودة في كتاب الصلاة المفردة بالتبويب من التنية وتكبيرة الإحرام والقيام والقراءة والركوع والسجود والتشهد مثلا او ما هو اعم منها ومن مقدماتها كالهوى للركوع والهوى للسجود ولما يركع ولما يسجد والنهوض للقيام ولما يستتم قائماً والرفع من السجود لأجل التشهد مثلا ونحو ذلك ؟ ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في الروض الأول وهو ظاهر صحيحة زرارة المتقدمة في اول روايات الحكم الثاني من المقام الأول وصحيحة اسماعيل بن جابر (١) المروية ايضاً عن ابى بصير (٢) .

ويدل عليه صحيحة عبدالرحمان بن ابى عبدالله (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) رجل رفع رأسه من السجود فشك قبل ان يستوى جالساً فلم يدر أيسجد أم لم يسجد ؟ قال يسجد . قلت فرجل نهض من سجوده فشك قبل ان يستوى قائماً فلم يدر أيسجد أم لم يسجد ؟ قال يسجد ، وهي كما ترى ظاهرة في انه بالدخول في مقدمات الفعل يجب عليه الرجوع ، وهو ظاهر في تخصيص الغيرية التي يترتب عليها الحكم المذكور بنفس تلك الأفعال دون مقدماتها .

إلا انه قد روى ايضاً هذا الراوى بعينه في الصحيح (٤) قال : « قلت

(١) ص ١٧٠ (٢) ارجع الى التعليقة ٤ ص ١٧٠

(٣) الوسائل الباب ١٥ من السجود

(٤) الوسائل الباب ١٣ من الركوع

ج ٩ (هل يختص بتجاوز المحل بالدخول في الأفعال أو يعم المقدمات؟) - ١٧٧ -

لأبي عبد الله (عليه السلام) رجل أهوى إلى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع؟ قال قد ركع، وهو ظاهر المناقاة لخبره الأول.

والعجب أن صاحب المدارك قد عمل بكل من الخبرين فقال في تعداد المواضع التي وقع الخلاف فيها في هذا المقام: الثاني - أن يشك في الركوع وقد هوى إلى السجود، والظاهر عدم وجوب تداركه لصحيفة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، ثم أورد الصحيفة الثانية، ثم قال: وقد قوى الشارح وجوب العود ما لم يصر إلى حد السجود وهو ضعيف... إلى أن قال: الرابع - أن يشك في السجود وقد أخذ في القيام ولما يستكملة، والأقرب وجوب الإتيان به كما اختاره الشهيدان لما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، ثم ذكر الصحيفة الأولى.

وانت خبير بما فيه وذلك فإن مقتضى القاعدة المنصوصة في الأخبار وكلام الأصحاب من أنه متى شك في شيء وقد دخل في غيره فلا يلتفت إلا فإنه يرجع هو أن مناط الرجوع إلى المشكوك فيه وعدم الرجوع هو الدخول في ذلك الفعل الآخر وعدمه. وحيث أن صدق ذلك الغير على مقدمات الأفعال فما اختاره في الثاني جيد للصحيفة المذكورة لكنه يرد عليه أن ما اختاره في الرابع ليس كذلك وأن الصحيفة التي أوردها مما يجب تأويلها، وإن لم يصدق ذلك الغير على المقدمات بل يختص بالأفعال المحدودة أولاً كان الأمر بالعكس. وبالجملة فإن الروايتين المذكورتين قد تعارضتا في هذا الحكم فالقول بهما قول بالمتناقضين.

وأما ما أجاب به المحدث الكاشاني في الوافي - عن تعارض هاتين الروايتين حيث قال - بعد ذكر الصحيفة الأولى أولاً ثم الثانية ثانياً - ما لفظه: (أن قيل) ما الفرق بين النهوض قبل استواء القيام والهوى للسجود قبل السقوط له؟ حيث حكم في الأول في حديث البصري بالإتيان بالسجود المبني على بقاء محله وحكم في الثاني هنا بالمضي المبني على تجاوز وقت الركوع (قلنا) الفرق بينهما أن الهوى للسجود مستلزم للانتصاب الذي منه أهوى له والإنتصاب فعل آخر غير الركوع وقد

— ١٧٨ — (هل يختص تجاوز المحل بالدخول في الأفعال أو يعم المقدمات؟) ج ٩

دخل فيه وتجاوز عن محل الركوع . بخلاف النهوض قبل ان يستقم قائماً فإنه بذلك لم يدخل بعد في فعل آخر . انتهى -

فالظاهر ضعفه ( اما اولاً ) فلاستلزامه انه لو شك في حال القيام قبل الهوى للسجود في انه ركع ام لا انه يمضي ولا يركع مع انه لا خلاف نصاً وفتوى في انه يجب عليه الركوع في الصورة المذكورة فكيف يتم ما ادعاه من ان الانتصاب فعل آخر يمضي مع الدخول فيه وانه تجاوز وقت الركوع ؟

(واما ثانياً) فان أخرية القيام وغيريته بالنسبة الى الركوع انما تثبت لو كان مرتبته التأخر عنه كما هو في سائر الأفعال التي يجب المضي فيها بالشك في ما قبلها ، وهو هنا غير معلوم لجواز ان يكون هذا القيام الذي اهوى عنه الى السجود انما هو القيام الذي يجب أن يركع عنه ، وهذا هو السبب في وجوب الركوع لو شك وهو قائم كما هو مدلول الأخبار وكلام الأصحاب . وبالجملة فتوجيهه عندى غير موجه كما لا يخفى على التأمل .

واما ما جرى عليه السيد السند (قدس سره) - من القول بالروايتين المذكورتين فاقى في صورة الشك في الركوع وقد اهوى الى السجود بان الاظهر عدم وجوب تداركه للصحيحة التي ذكرها واقى في ما اذا شك في السجود وقد اخذ في القيام ولما يستكمله بان الأقرب وجوب الإتيان به -

فقد عرفت ما فيه ، وحيث فلا يخلو اما ان يخص ذلك الفعل الذي يتصل (١) بالدخول فيه بتلك الأفعال المعهودة التي اشرنا اليها آنفاً كما هو ظاهر الشهيدين ، وحيث فيجب الرجوع بالدخول في مقدماتها ، ولهذا ذهب جده كما نقل عنه في الموضع الثاني الى وجوب العود ما لم يصر الى حد السجود حيث انه يخص الفعل

(١) هكذا في النسخة المطبوعة، وفيما وقفنا عليه من المخطوطة هكذا ، الذي بالدخول فيه ، من دون كلمة ، يتصل ، والظاهر سقوط كلمة ، يمضي ، ونحوها بان تكون العبارة هكذا ، الذي يمضي بالدخول فيه ، .



ج ٩ (هل يختص تجاوز المحل بالدخول في الأفعال أو يعم المقدمات؟) - ١٧٩ -

الموجب للمضى بتلك الأفعال المحدودة ، وعلى هذا فيجب تأويل صحيحة عبدالرحمان الدالة على المضى في الصورة المذكورة ، اوانه يقول بالعموم لمقدمات تلك الأفعال فيجب المضى في الصورتين . وحيث يوجب تأويل صحيحة عبدالرحمان الاخرى أو القول بها وتخصيصها بموردها والعمل في ما عدا هذا الموضع باطلاق الاخبار المتقدمة من صحيحتي زرارة واسماعيل بن جابر ونحوهما باعتبار صدق الغيرية في المقدمات .

اذا عرفت هذا فاعلم ان الذى يقرب عندى هو القول بالفرق بين الأفعال المشار اليها آنفاً وبين مقدماتها وانه لا يجب عليه المضى إلا بالدخول في تلك الافعال وفقاً للشهيدين اما بالدخول في مقدماتها فانه يرجع عملاً بصحيحة عبدالرحمان الاولى وما ذكره - من عموم تلك الاخبار المتقدمة مثل صحيحتي زرارة واسماعيل بن جابر ونحوهما باعتبار صدق الغيرية على مقدمات الافعال وقد جعل ( عليه السلام ) المناط في المضى هو الدخول في الغير والغيرية ثابتة في تلك المقدمات - فهو وان تم في بادى النظر إلا انه بالتأمل في الاخبار المذكورة ليس كذلك ، وذلك فان قوله ( عليه السلام ) في صحيحة اسماعيل بن جابر (١) « ان شك في الركوع بعد ما سجد فليمض وان شك في السجود بعد ما قام فليمض ، يدل بمفهومه الشرطى الذى هو حجة عند المحققين على عدم المضى قبل ذلك وانه ليس هنا حجة بوجوب المضى في الاول قبل السجود وفي الثانى قبل القيام ، وحيثنقول قوله « كل شئ » شك فيه بما قد جاوزه ودخل في غيره ، وان كان مطلقاً كما تمسك به الخصم إلا انه يجب تقييده بما دل عليه صدر الخبر .

وهذا المعنى قد وقع في صحيحة زرارة (٢) على وجه ظاهر في ما ذكرناه حيث قال : « يا زرارة اذا خرجت من شئ ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشئ » فان عطف قوله « دخلت في غيره » بد « ثم » الدالة على المهلة والتراخي يشعر بوجود واسطة بين الدخول والخروج كما هو موجود في تلك الافعال المحدودة في الرواية ،

— ١٨٠ — (هل يختص تجاوز المحل بالدخول في الافعال أو يعم المقدمات؟) ج ١

ولما فالخروج عن الشيء مستلزم للدخول في غيره والتلبس به التبة فلا معنى لهذا التراخي والمهلة المدلول عليها بـ "ثم"، لو كان المراد ما هو اعم من الافعال ومقدماتها ولعل الإجمال في الاخبار انما وقع بناء على معلومية الحكم يومئذ كما هو الآن معلوم بين الفقهاء فانهم يعدون افعال الصلاة ويفسرونها بهذه الافعال المشار اليها آنفاً المخصوصة بالبحث والتبويب في الكتب الفقهية وكذا في الاخبار .  
وبالجملة فصحيحة عبدالرحمان الاولى صريحة في هذا الحكم فيحمل عليها اجمال هذين الخبرين بالتقريب الذي ذكرناه .

واما صحيحته الثانية الدالة على انه متى شك حال الهوى للسجود في انه ركع قال (عليه السلام) "قد ركع"، فالذي يقرب عندي انها ليست من محل البحث في شيء بل هي محمولة على كثير السهو، ولعله (عليه السلام) علم ذلك من قرينة الحال والسؤال يومئذ اوان ذلك مجرد وسواس .

وبما يدفع الاستبعاد عما ذكرنا صحيحة الفضيل المتقدمة قريباً (١) قال :  
"قلت لابي عبد الله (عليه السلام) استتم قائماً فلا احدى ركعت ام لا؟ قال بلى قد ركعت فامض في صلاتك فانما ذلك من الشيطان، فانه لا اشكال في ان من شك في الركوع وهو قائم انه يجب عليه الركوع كما دلت عليه الاخبار وانفقت عليه كلمة الاصحاب مع انه (عليه السلام) امره بالمضي وحكم بانه ركع ونسب شكه الى مجرد الوسواس .

وبما يستأنس به لذلك ايضاً قوله (عليه السلام) في صحيحة الفضيل المذكورة "بلى قد ركعت"، وفي صحيحة عبدالرحمان ايضاً (٢) قال : "قد ركع"، مع ان الامر بالمضي بعد تجاوز الفعل المشكوك لا يستلزم التمام وانه انما امر بالتجاوز لانه قد فعله بل وقع الامر بذلك تسهيلاً وتخفيفاً في التكليف ودفعاً لتسلط الشيطان، وفي هاتين الروايتين قد حكم بانه ركع وهو كناية عن عدم الالتفات الى الشك

بالكلية كما في كثير الشك . والله العالم .

(المقام الرابع) - قد ذكر الاصحاب هنا مواضع وقع الخلاف فيها في الين :  
منها - ان يشك في قراءة الفاتحة وهو في السورة ، والظاهر ان المشهور  
وجوب الإعادة لعدم تحقق التجاوز عن المحل فان القراءة الشاملة لكل من الفاتحة  
والسورة أمر واحد ، ويعضده ما تقدم (١) في صحيحة زرارة من قوله « شك في  
القراءة وقد ركع » ،

ونقل عن ابن ادريس انه قال لا يلتفت ، ونقله ايضاً عن الشيخ المفيد في  
رسالته الى ولده ، وهو الاقرب .

واليه مال في المعتبر ايضاً حيث قال بعد ان نقل عن الشيخ القول بوجوب  
الإعادة : ولعله بناء على ان محل القراءتين واحد وبظاهر الاخبار يسقط هذا الاعتبار  
واعترضه في المدارك بانه غير جيد ، قال : فان الاخبار لا تدل على  
ما ذكره بل ربما لاح من قوله : « قلت شك في القراءة وقد ركع » انه لو لم يركع  
لم يمض . انتهى .

اقول : من المحتمل قريباً ان صاحب المعتبر انما اراد بالاخبار الاخبار  
الواردة في القراءة مما يؤذن بمغايرة الحمد للسورة كالاخبار الدالة على وجوب الحمد  
وانه لا تصح الصلاة إلا بها مع دلالة الاخبار على صحبتها بترك السورة في مقام  
العذر والضرورة والناقلة ، وكذا مع اختلافها في وجوبها واستحبها في الفريضة  
وجواز تبعيضها ، فان جميع ذلك مما يدل على المغايرة التي هي مناط المضي ، وبالجملة  
فان التسمية منفردة والاوامر الواردة في كل منهما مؤيدة واحكامها المتغايرة شاهدة  
والى هذا القول يميل كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة مستنداً الى ثبوت  
الغيرية ودلالة الاخبار على انها هي المناط في المضي وعدم الرجوع . واختاره  
ايضاً شيخنا المجلسي في البحار مستنداً الى الدليل المذكور ، وقبلها المحقق الاردبيلي

( طالب ثراه ) في شرح الارشاد .

واما ما استند اليه في المدارك - من قوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة  
« شك في القراءة وقد ركع ، من دلالة مفهومه على عدم المضى لو لم يركع -  
ففيه اولاً - انه معارض بما اشتملت عليه الصحيحة المذكورة وغيرها من جعل  
مناطق المضى الغيرية وقد بينا ثبوتها بين الحمد والسورة .

وثانياً - ما اجاب به في الذخيرة حيث قال : حجة القول الاول قوله ( عليه  
السلام ) في صحيحة زرارة (١) « قلت شك في القراءة وقد ركع ، فان التقيد بالركوع  
يقتضى مغايرة حكم ما قبل الركوع له . وقد تعلق بهذا الوجه جماعة من الاصحاب  
( رضوان الله عليهم ) وهو ضعيف ، لان التقيد ليس في كلامه ( عليه السلام ) بل  
في كلام الراوى فلا يصلح للاحتجاج ، على انه ليس في كلام الراوى ايضاً حكم على محل  
الوصف حتى يقتضى نفيه عما عداه بل سؤال عن حكم محل الوصف ولا دلالة في  
ذلك على شيء ، سلمنا لكن دلالة المفهوم لا تعارض المنطوق . انتهى .

وربما استدل بعضهم للقول الاول بان القراءة فعل واحد ، وهو مردود  
بما ذكرناه من اثبات المغايرة ، على انه يطلق على جميع الافعال اسم الصلاة ايضاً مع  
انه غير مانع من المغايرة في افعالها اتفاقاً .

اقول : القول بالفصل في المقام بناء على ما قدمنا تحقيقه من حمل الغير الذي  
يجب المضى فيه على تلك الافعال المحدودة هو وجوب الرجوع في الصورة المذكورة  
وما استدل به في المدارك على ذلك صحيح والايراد عليه بمحدث الغيرية قد عرفت  
جوابه . وجواب صاحب الذخيرة عن الخبر المذكور مدخول بان الاعتماد في  
الاستدلال ليس على كلام السائل بل انما هو على جواب الامام ( عليه السلام ) فانه  
في قوة قوله « اذا شك في القراءة وقد ركع فليمض » ، ومفهومه الشرطي الذي هو  
حجة عند المحققين انه اذا لم يكن كذلك فلا يمضى . وبالجمله فان تقرير الإمام السائل

## ج ٩ ( إذا شك في السجود وهو في التشهد أو بعده ) — ١٨٣ —

على ما ذكره وجوابه عنه بالمضى في قوة قوله هو نفسه (عليه السلام) بذلك . وقوله - ان دلالة المفهوم لا تعارض المنطوق - مردود بما قدمنا تحقيقه من حمل الغير في الرواية على تلك الأفعال المخصوصة جمعاً بين الأخبار كما أوضحنا بيانه وشددنا أركانه وبه يتجه قوة القول المشهور .

وما أبعد ما بين هذا القول الأخير وبين ما نقل عن العلامة من وجوب العود الى السجود عند الشك فيه بعد القراءة ما لم يركع ، نقله عنه في الروض .  
 بقي الكلام في الآيات في كل من الفاتحة والسورة ، والظاهر من المحقق الأردبيل القول بالمضى ايضاً لحصول المغايرة ، وبه صرح ايضاً الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث قال بعد نقل كلام في المقام : وما ذكرنا يظهر ان الشك في ابعاض الحمد أو السورة بعد التجاوز عنه والدخول في بعض آخر حكمه عدم الإلغيات . انتهى .

ونفي عنه البعد شيخنا المجلسي (قدس سره) في البحار إلا انه قال : ويمكن ان يقال الرجوع هنا احوط اذ القرآن والدعاء غير ممنوع في الصلاة ودخول ذلك في القرآن الممنوع غير معلوم . انتهى .

والمسألة لا تخلو من توقف اذ الظاهر ان الأمر لا يبلغ الى هذا المقدار وإلا لجرى في الحروف في الكلمة الواحدة ايضاً كأن يشك في اخراج الحرف الأول من الكلمة من مخرجه أو تشديده أو اعرابه بعد انتقاله الى آخرها ، وهو بعيد لا أظن احداً يلزمه خصوصاً على القول بتغيير الفعل الموجب للمضى فيه بتلك الأفعال المحدودة خاصة كما هو ظاهر الشهيدين وتخصيص الغيرية به أو مع العموم لمقدمات تلك الأفعال ، واما البلوغ في الغيرية الموجبة للمضى الى هذا الحد من الآيات في السورة الواحدة فمشكل والأخبار تقتضي الرجوع كما ذكره شيخنا المشار اليه آنفاً . والله العالم .

ومنها - الشك في السجود وهو في التشهد أو بعد ما تشهد وقبل الإستكمال قائماً ، ومقتضى ما قدمناه من التحقيق هو عدم الرجوع لان التشهد أحد افعال

— ١٨٤ — ﴿ إذا شك في الركوع وهو هاو الى السجود ﴾ ج ٩

الصلاة المحدودة مع ثبوت النيرية بالدخول فيه ، وبه صرح الشيخ في المبسوط وجملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) .

وظاهر شيخنا الشهيد في الذكرى هو الرجوع في الصورة المذكورة استناداً الى قوله (عليه السلام) في صحيحة عبد الرحمان بن ابي عبدالله المتقدمة (١) « رجل نهض من سجوده فشك قبل ان يستوى قائماً فلم يدر أيسجد أم لم يسجد ؟ قال يسجد ، فانه مطلق في العود الى السجود قبل استكمال القيام فيشمل ما لو كان بعد السجود تشهد أم لم يكن .

قال (قدس سره) في الكتاب المذكور : لو شك في السجود وهو متشهد او قد فرغ منه ولم يقم او قام ولم يستكمل القيام يأتي به ، وكذا لو شك في التشهد يأتي به ما لم يستكمل القيام لاصالة عدم فعل ذلك كاه وبقاء محل استدراكه ، ورواية عبد الرحمان بن الحجاج عن الصادق (عليه السلام) (٢) ، في رجل نهض من سجوده فشك قبل ان يستوى قائماً فلم يدر أيسجد أم لم يسجد ؟ فقال يسجد ، انتهى .

ورده جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بحمل الخبر المذكور على ما اذا كان النهوض بعد السجود من غير تشهد في البين ، ولا ريب انه هو ظاهر الخبر المذكور لقوله في الخبر : « رجل نهض من سجوده فشك ، فان عطف الشك على النهوض بالفاء المقتضية للتعقيب بغير مهلة ظاهر في عدم تخلل التشهد بينهما ، هذا مع دلالة صحيحة زرارة واسماعيل بن جابر على المضي بالدخول في الغير وغيرية التشهد للسجود امر ظاهر . وباجملة فالظاهر بعد ما ذكره (قدس سره) والله العالم .

ومنها - الشك في الركوع وهو هاو الى السجود ولم يسجد ، وقد صرح في

(١) ص ١٧٦ وفي الوسائل الباب ١٥ من السجود

(٢) الوسائل الباب ١٥ من السجود . والراوي لهذه الرواية - كما في التهذيب ج ٩

ص ١٨٩ والوافي باب الشك في اجزاء الصلاة والوسائل - هو عبد الرحمان بن ابي عبدالله لا عبد الرحمان بن الحجاج .

المدارك باب الأظهر عدم وجوب تداركه لصحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله المتقدمة (١) الواردة ، في رجل أهوى إلى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع ؟ قال قد ركع ، وقد صرح جده في الروض بأن الواجب هو العود ما لم يصر إلى حد السجود ، وهو الذي استظهرناه في ما تقدم وبيناهم الرواية المذكورة على غير ما ادعاه السيد المشار إليه هنا . وزيده تأييداً قوله ( عليه السلام ) في صحيحة اسماعيل بن جابر (٢) ، أن شك في الركوع بعد ما يحمد فليمض ، فإن مفهومه أنه لو لم يسجد فلا يمض بل يعود . ونحوه مفهوم صحيحة حماد ومحمد بن مسلم المذكورتين آنفاً (٣) ومنها - الشك في السجود أو التشهد بعد أن قام واستكمل القيام ، والأشهر الأظهر المضي لأن القيام فعل آخر فيمضي بالدخول فيه حسبما دلت عليه الروايات المتقدمة .

قال في الذكرى : وبه قال الشيخ في المبسوط . ثم نقل عنه أنه قال في النهاية يرجع إلى السجود والتشهد ما لم يركع إذا شك في فعله .

وفي المدارك نقل هذا القول عن المبسوط حيث قال : وقال الشيخ في المبسوط يرجع إلى السجود والتشهد ما لم يركع . وهو بعيد جداً . انتهى .

اقول : وكل من التقلين لا يخلو من خلل وسهو ، أما ما نقله في المدارك عن المبسوط فليس كذلك بل كلامه فيه صريح في موافقة القول المشهور كما ذكره في الذكرى ، وهذه عبارته في المبسوط ، وأن شك في القراءة في حال الركوع أو في الركوع في حال السجود أو في السجود في حال القيام أو في التشهد الأول وعند قام إلى الثالثة فإنه لا يلتفت .

وأما ما نقله في الذكرى عن النهاية فهو كذلك بالنسبة إلى السجود خاصة دون التشهد ، حيث قال في الكتاب المذكور : فإن شك في السجدين وهو قاعد أو قد قام قبل أن يركع عاد فسجد السجدين ... إلى أن قال : ومن شك في التشهد وهو

جالس فليشهد فان كان شك في التشهد الأول بعد قيامه الى الثالثة مضى في صلاته وليس عليه شيء .

ثم انه في الذكرى بعد ان نقل عن النهاية القول المتقدم ذكره احتج له بحسنة الحلبي عن الصادق ( عليه السلام ) (١) « في رجل سها فلم يدر يسجد سجدة ام اثنتين ؟ قال يسجد اخرى ... الحديث ، وقد تقدم ، قال وهو يشمل الشك بعد القيام كما يشمل الشك في الجلوس . ثم قال : وجوابه الحمل على الشك ولما يقيم توفيقاً بين الأخبار . انتهى . وهو جيد ، ونحن قد اشرنا الى هذا الحمل ذيل الرواية المذكورة في ما تقدم .

ونقل العلامة في النهاية والشهيد في الذكرى عن القاضي انه فرق في بعض كلامه بين السجود والتشهد فوجب الرجوع بالشك في التشهد حال قيامه دون السجود وفي موضع آخر سوى بينهما في عدم الرجوع . وحمل على انه اراد بالشك في التشهد تركه ناسياً لئلا يتناقض كلامه .

وقد تقدم النقل عن العلامة انه اوجب العود الى السجود عند الشك فيه بعد القراءة ما لم يركع . ولو حمل كلامه على السهو واراد السهو كما حمل عليه كلام القاضي لكان وجهاً ، ويدل صريحاً على وجوب المضى بالشك في السجود بعد القيام قوله ( عليه السلام ) في صحيحة اسماعيل بن جابر المتقدمة (٢) « وان شك في السجود بعد ما قام فليمض ، والله العالم .

ومنها - ما لو شك في القراءة وهو قانت ، وظاهر شيخنا الشهيد الثاني في الروض الميل الى وجوب الرجوع بناء على تخصيص المضى بالأفعال المعدودة المتقدمة التي هي واجبات الصلاة .

قال (قدس سره) : مقتضى الصحيحين عدم وجوب العود ومفهوم قوله ( عليه السلام ) في خبر زرارة (٣) « قلت شك في القراءة وقد ركع ؟ قال يمض ، انه لو لم يكن



ركع يعود فيدخل فيه ما لو كان قانتاً ، وخبر عبدالرحمان يقتضيه أيضاً فان العود الى الفعل مع الشروع في واجب وان لم يكن مقصوداً بالذات قد يقتضى العود مع الشروع في المندوب بطريق اولى . ويمكن أن يقال هنا ان القنوت ليس من أفعال الصلاة المعهودة فلا يدخل في الخبرين . ثم قال : ولا يكاد يوجد في هذا المحل احتمال او اشكال إلا وبمضمونه قائل من الأصحاب . انتهى .

اقول : اما ما ذكره من ان مقتضى الصحيحتين - يعنى صحيحتي زرارة واسماعيل ابن جابر - ذلك فهو جيد من حيث الغيرية ويعضده انه فعل آخر من افعال الصلاة وان لم يكن من الواجبات المعدودة .

واما الاستناد الى صحيحة زرارة المذكورة في وجوب العود فهو غير ظاهر ، وذلك فان الظاهر من سؤالات زرارة في هذا الخبر الترتيب فيها وان مراده بالقراءة والركوع انما هو باعتبار الركعة الاولى التي لا قنوت فيها ، وادخال الركعة الثانية وان امكن باعتبار عموم الكلام او اطلاقه لكن سياق الخبر يشعر بان المراد انما هو الركعة الاولى ولا أقل أن يكون ما ذكرناه احتمالاً يسقط به الاستدلال في هذا المجال .

واما الاستناد الى خبر عبدالرحمان بالتقريب الذي ذكره ففيه ان الأظهر ان يقال - باعتبار ما قدمه من الفرق بين الأفعال وبين مقدماتها وهى التي اشار اليها هنا بانها غير مقصودة بالذات من انه بالدخول في الأفعال يمضى وبالدخول في المقدمات يرجع - ان الواجب هنا هو المضى لأن القنوت من جملة الأفعال وان كان مستحباً على المشهور والرجوع بخصوص بالمقدمات والقنوت ليس كذلك ، والرجوع والمضى ليس معلقاً بالواجب وعدمه ليتجه هنا انه متى جاز الرجوع من الواجب وان لم يكن مقصوداً ذاتياً جاز من المستحب بطريق اولى بل المناط فيه انما هو آخرية الفعل وكونه فعلاً مستقلاً ليس مقدمة لغيره واجباً كان أو مستحباً .

## فروع

الاول - لو تدارك ما شك فيه في محله ثم ذكر فعله فالمشهور انه إن كان ركناً أعاد للزوم زيادة ركن في الصلاة وإن كان واجباً آخر فلا بأس بسجدة كان أو غيرها وقال المرتضى ( رضى الله عنه ) : إن شك في سجدة فأتى بها ثم ذكر فعلها أعاد الصلاة وهو قول أبي الصلاح وابن أبي عقيل ، ولعله لقولهم بركنية السجدة الواحدة ، إلا أن الدليل عليه غير ناهض بالدلالة .

ويدل على عدم الإبطال بزيادة السجدة صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن رجل صلى فذكر أنه زاد سجدة ؟ فقال لا يعيد صلاة من سجدة ويعيدها من ركعة ، .

وموثقة عبيد بن زرارة (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن رجل شك فلم يدرك أسجد ثنتين أم واحدة فسجد أخرى ثم استيقن أنه قد زاد سجدة ؟ فقال لا والله لا تفسد الصلاة زيادة سجدة . وقال لا يعيد صلاته من سجدة ويعيدها من ركعة ، .

الثاني - لو تلافى ما شك فيه بعد الانتقال فالظاهر البطلان كما صرح به جملة من الأصحاب أن تعد ذلك ، وعلوه بالإخلال بنظم الصلاة ؛ ولأن المأتى به ليس من أفعال الصلاة . وقال في الذخيرة بعد نقل ذلك : وفيه تأمل نعم يتوقف تحصيل البراءة اليقينية من التكليف على ترك التدارك . انتهى . واحتمل الشهيد في الذكرى عدم البطلان بناء على أن ترك الرجوع رخصة .

أقول : لا ريب أن الأخبار المتقدمة قد اتفقت على الأمر بالمضي فالواجب حينئذ هو المضي ، وحمل ذلك على الرخصة تخرص لا دليل عليه بل هو خلاف ظاهر النصوص والعبادات توقيفية ، وهذا هو الذي رسمه صاحب الشريعة ( صلى الله

ج ١ ( لو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر فعله ) - ١٨٩ -

عليه وآله) فيها فالخروج عنه من غير دليل يدل عليه تشريع محض موجب لبطلان العبادة . والله العالم .

الثالث - لو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر في أثناء الركوع انه قد ركع سابقاً فالشهور بين المتأخرين بطلان الصلاة ، وذهب الكليني في الكافي والشيخ والمرضى وابن ادریس الى انه يرسل نفسه الى السجود ولا شيء عليه .  
حجة الأولين انه قد زاد ركوعاً اذ ليس رفع الرأس جزء من الركوع .

وقال في الذكرى بعد نقل القول الثاني : وهو قوى لأن ذلك وان كان بصورة الركوع إلا انه في الحقيقة ليس بركوع لتبين خلافه ، والهوى الى السجود مشتمل عليه وهو واجب فيتأدى الهوى الى السجود به فلا تتحقق الزيادة حيثئذ بخلاف ما لو ذكر بعد رفع رأسه من الركوع فان الزيادة حيثئذ متحققة لافتقاره الى هوى السجود قال في المدارك بعد نقله ذلك : ولا يخفى ضعف هذا التوجيه نعم يمكن توجيهه بان هذه الزيادة لم تقتض تغييراً لمهية الصلاة ولا خروجاً عن الترتيب الموظيف فلا تكون مبطلّة وان تحقق مسمى الركوع لا تنفاه ما يدل على بطلان الصلاة بزيادته على هذا الوجه من نص او اجماع . ولا يشكل ذلك بوجوب إعادة الهوى للسجود حيث لم يقع بقصده وانما وقع بقصد الركوع ، لان الأظهر ان ذلك لا يقتضى وجوب اعادته كما يدل عليه أقوى صحيحة حرير المتضمنة لان من سها في الفريضة فاتمها على انها نافذة لا يضره (١) وقد ظهر بذلك قوة هذا القول وان كان الاتمام ثم الاعادة طريق الإحتياط . انتهى .

اقول : ومرجع ما ذكره جملة من المتأخرين في توجيه كلام المتقدمين بما نقلناه وما لم نقله يرجع الى وجوه : ( احدها ) ان الانحناء الخاص مشترك بين الركوع والهوى الى السجود وانما يتميز الأول عن الثاني بالرفع منه ولم يثبت ان مجرد القصد يكفي في كونه ركوعاً فاذاً لا يلزم زيادة الركن . و ( ثانيها ) ما ذكره الشهيد في

— ١٩٠ — (ضابط التجاوز عن المحل في الشك والسهو) ج ٩

الذكرى . و ( ثالثها ) ما ذكره في المدارك . و ( رابعها ) انه بعد تسليم تحقق الزيادة فان المنساق الى الذهن بما دل على ان الزيادة في الصلاة مبطله وكذا ما دل على ان زيادة الركوع مبطله غير هذا النحو من الزيادة .

ولا يخفى ما في الجميع من الوهن والضعف فان بناء الاحكام الشرعية التي استفاضت الآيات والروايات بوجوب كونها عن علم ويقين بمثل هذه التخريجات الضعيفة والتفريجات السخيفة لا يخلو من المجازفة في احكام سبحانه .

والظاهر ان الحامل لهم على ارتكاب هذه التكاليفات في توجيه القول المذكور هو ذهاب صاحب الكافي اليه وافتاؤه به وإلا فانهم لا يعاؤون باقوال الشيخ والمرضى ونحوهما ولا يحافظون عليها ويتكفون تصحيحها ان لم يقابلوها بالرد والاعتراض .

اقول : ان الله لا يستحي من الحق ، فان كان صاحب الكافي انما اقر بذلك لنصر وصل اليه - وهو الظاهر لانه من أرباب النصوص - فان حكنا في ذلك غير حكمه لعدم وصول النص اليه وعدم وجوب تقليده علينا ، وان كان انما هو مجرد استنباط كما ذهب اليه غيره فالأمر أظهر من ذلك . نعم لو كان لهذه الفتوى شهرة في كلام غيره من المعاصرين له والمتقدمين عليه والمتأخرين عنه من المتقدمين لأمكن الاعتماد عليها كما تقدم التصريح به في صدر كتاب الطهارة في المقدمة التي في الاجماع وكيف كان فكلام المتأخرين وما عللوا به الإبطال لا يخلو من قوة كما اعترف به هؤلاء المخالفون في المسألة في غير موضع - إلا انه لعدم النص في المسألة فالواجب فيها الإحتياط بالانتماء كما ذكره القائلون بالصحة ثم الإعادة كما ذكره الآخرون فان المسألة عندى من التشابهات الواجب فيها الإحتياط . والله العالم .

الرابع - قد عرفت ان ضابط التجاوز عن المحل في الشك هو الشروع في فعل موضعه بعد ذلك الفعل ركناً كان أو غيره ، ببق الكلام في التخصيص بافعال مخصوصة أو ما هو اعم وقد تقدم الكلام فيه .

ج ٩ (لو شك بعد رفع الرأس من الركوع في الوصول الى حده) - ١٩١ -

وضابط التجاوز في السهو فوت المحل بان يدخل في ركن يكون بعد ذلك المنسى أو يكون تداركه مستلزماً لتكرار ركن أو تكرار جزء من ركن ، أما تكرار الركن فكفسيان ذكر الركوع حتى رفع رأسه منه وانتصب قائماً ، وكذا نسيان الطمأنينة فيه ، فان تدارك ذلك موجب لتكرار الركوع . واما تكرار جزء من الركن فهو كفسيان ذكر احدى السجدين وتذكره بعد الرفع ، فان العود اليه وان لم يوجب تكرار الركن لكن يوجب تكرار جزء منه فان السجدة الواحدة جزء من الركن وهو السجدة الأولى . وحيث أن فليس لناسي ذكر الركوع أو الطمأنينة فيه حتى ينتصب الرجوع فيه ولا لناسي الرفع من الركوع أو الطمأنينة في الرفع حتى يسجد الرجوع وكذا ناسي الذكر في السجدين حتى رفع رأسه من السجدة الثانية أو الذكر في احدى السجدين أو السجود على الأعضاء السبعة سوى الجبهة أو الطمأنينة فيها أو في الجلوس بينها أو اكمال الرفع من السجدة الأولى حتى سجد ثانياً . وكذا لو شك في شيء من ذلك فليس له الرجوع الى استدراك شيء من ذلك . ولا تبطل صلاته بتركها ولا يلزمه شيء سوى سجود السهو على القول بكونه لكل زيادة ونقص .

والمستند في الجميع فوات محل التدارك وعدم الدليل على الرجوع اليها أو على بطلان الصلاة بتركها ناسياً ، وقد وردت جملة من الروايات بخصوص بعض هذه المواضع . والله العالم .

الخامس - لو شك بعد رفع رأسه من الركوع هل وصل الى حد الراكع ام لا ؟ مع جزمه بتحقيق الانحناء في الجملة وكون هويه بقصد الركوع فالأقرب العود ، لانه يرجع الى حكم الشاك في الركوع قائماً وقد صرح الاخبار بوجوب الرجوع عليه وكذا صرح الأصحاب .

ومن الاخبار صحيحة عمران الحلبي (١) قال : قلت الرجل يشك وهو قائم فلا يدري أركع أم لا ؟ قال فليركع . .

(١) الوسائل الباب ١٣ من الركوع

## - ١٩٢ - ( بطلان الصلاة بالشك في عدد الاولين ) ج ٩

واحتمل بعض مشايخنا عدم العود لرواية الفضيل بن يسار (١) قال : « قلت لابي عبد الله ( عليه السلام ) استتم قائماً فلا ادرى ركعت أم لا ؟ فقال بلى قد ركعت فامض في صلاتك فانما ذلك من الشيطان » .

وقد قدمنا الكلام في هذا الخبر وانه لا يصلح لمعارضة تلك الاخبار الناصة على وجوب الرجوع المعتضدة بكلام الاصحاب وبيننا ان الظاهر حمله على كثير الشك فان الغالب ان مثل هذا الشك لا يصدر الا منه ، وقوله ( عليه السلام ) « فانما ذلك من الشيطان » ظاهر في التأييد لما قلناه . وربما حمل الخبر المذكور على القيام من السجود أو التشهد . وهو وان كان لا يخلو عن بعد إلا انه لضرورة الجمع بين الاخبار غير بعيد ، وكـ مثله بل ابعد منه في امثال هذه المقامات ولا سيما في كلام الشيخ ( قدس سره ) والله العالم .

( المسألة الثالثة ) - لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في بطلان الصلاة بالشك في عدد الاولين .

وقد نقل الاصحاب من العلامة فن بعده عن الصدوق هنا ايضاً القول بجواز البناء على الأقل ، قال العلامة في المنتهى والشهيد في الذكرى انه قول علمائنا أجمع الا ابا جعفر ابن بابويه فانه قال : « لو شك بين الركعة والركعتين فله البناء على الأقل » ، وتناقل هذه العبارة عن الصدوق جملة من تأخر عنهم كصاحب المدارك وغيره مع اننا لم نقف عليها في كلامه بل الموجود فيه ما يخالفها ويوافق القول المشهور .

وهذا الموضع الثاني من مواضع نقول انهم المختلفة عنه ( رضى الله عنه ) في هذا المقام فانه قال في كتاب الفقيه : والاصل في السهو ان من سها في الركعتين الاولتين من كل صلاة فعليه الاعادة ومن شك في المغرب ... الى آخر ما قدمناه عنه في صدر المسألة الاولى .

ولا يخفى ان مراده بالسهو هنا - كما ذكره ايضاً المحقق المشهور بخليفة سلطان

ج ٩ ﴿ بطلان الصلاة بالشك في عدد الأولين ﴾ - ١٩٣ -

في حواشيه على الكتاب - انما هو الشك بقريئة ما بعد العبارة المذكورة ، قال المحقق المذكور : الظاهر ان المراد الشك في عدد الأولتين لا كل سهو وقع فيهما فانه لو كان السهو فيهما عن غير الركن او عن الركن وتمكن من استدراكه في محله فليس عليه إعادة الصلاة . انتهى .

اقول : ويوضح ذلك قوله في آخر العبارة : ومعنى الخبر الذي روى (١) ان الفقيه لا يعيد الصلاة ، انما هو في الثلاث والأربع لا في الأولتين . وهو كما ترى صريح في حكمه بوجوب الإعادة بالشك في الأولتين . هذا كلامه في الكتاب المذكور وقال أيضاً في كتاب المقنع : اذا لم تدر واحدة صليت أم اثنتين فاعاد الصلاة وروى ابن على ركعة . انتهى . وهو كما ترى صريح في الفتوى بوجوب الإعادة كما عليه الأصحاب (رضوان الله عليهم) وانما نسب البناء على الأقل الى الرواية .

ففي أي موضع هذه العبارة التي نقلوها عنه وتبع المتأخر فيها المتقدم ؟ وهذا كلامه في الكتابين صريح في موافقة الأصحاب (رضوان الله عليهم) وجل الروايات الواردة في الباب ، ما هذا إلا عجب عجاب من هؤلاء الفضلاء الأطياب . ونحوه ما سيأتي ان شاء الله تعالى أيضاً في المقام .

ونقل في الذكرى عن الشيخ علي بن بابويه انه قال : اذا شك في الركعة الأولى والثانية أعاد ، وان شك ثانياً وتوهم الثانية بنى عليها ثم احتاط بعد التسليم بركعتين قاعداً ، وان توهم الأولى بنى عليها وتشهد في كل ركعة ، فان يقن بعد التسليم الزيادة لم يضر لان التسليم حائل بين الرابعة والخامسة ، وان تساوى الاحتمالان تخير بين ركعة قائماً وركعتين جالساً . انتهى . ثم قال في الذكرى : واطبق الأصحاب (رضوان الله عليهم) على الإعادة ولم نقف له على رواية تدل على ما ذكره من التفصيل .

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٢٥ وفي الوسائل الباب ١ رقم (٥) والباب ٩ رقم (٣) والباب

٢٩ رقم (١) من الحلل في الصلاة .

أقول : والذي يدل على القول المشهور وهو المزيد المنصور جملة من الأخبار المتكاثرة :

ومنها - ما رواه الشيخ عن الفضل بن عبد الملك في الصحيح (١) قال : « قال لي إذا لم تحفظ الركعتين الأولتين فاعد صلاتك » .

وعن أبي بصير في الصحيح أو الموثق عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « إذا سهوت في الركعتين الأولتين فاعدهما حتى تثبتهما » .

وعن رفاعه في الصحيح (٣) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل لا يدرى أركعة صلى أم ثنتين؟ قال يعيد » .

وما رواه ثقة الإسلام في الصحيح أو الحسن عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (٤) قال : « قلت له رجل لا يدرى واحدة صلى أم اثنتين؟ قال يعيد » .

وعن الحسن بن علي الوشاء (٥) قال : « قال لي أبو الحسن الرضا (عليه السلام) الإعادة في الركعتين الأولتين والسهو في الركعتين الأخيرتين » .

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (٦) قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل شك في الركعة الأولى؟ قال يستأنف » .

وعن عنبسة بن مصعب (٧) قال : « قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) إذا شككت في الركعتين الأولتين فاعد » .

وعن سماعة في الموثق (٨) قال قال : « إذا سها الرجل في الركعتين الأولتين من الظهر والعصر ولم يدر واحدة صلى أم ثنتين فعليه أن يعيد الصلاة » .

وعن اسماعيل الجعفي وابن أبي يعفور عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) (٩) أنهما قالوا : « إذا لم تدر واحدة صليت أم ثنتين فاستقبل » .

هذه جملة ما حضرني من الأخبار الدالة على القول المشهور وهي في دلالتها

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) الوسائل الباب ١ من الحلل

في الصلاة



واضحة الظهور لا يعترى بها خلل ولا قصور .

إلا انه قد ورد بازائها بعض الأخبار الدالة على البناء على الأقل واستدل من نسب بزعمه الى ابن بابويه القول بالبناء على الأقل بهذه الأخبار وقد عرفت . فساد النسبة وانها غلط بلا ريب .

ومن الأخبار المشار اليها ما رواه الشيخ في الحسن عن الحسين بن أبي العلام (١) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل لا يدرى أركعتين صلى أم واحدة ؟ قال يتم ، » .

وعن عبدالرحمان بن الحجاج عن أبي ابراهيم ( عليه السلام ) (٢) قال : « في الرجل لا يدرى ركعة صلى أم ثنتين ؟ قال يبنى على الركعة ، » .

وعن عبدالله بن أبي يعفور في الموثق (٣) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل لا يدرى أركعتين صلى أم واحدة ؟ قال يتم بركعة ، » .

واجاب الشيخ عن هذه الأخبار ( اولا ) بانها اخبار قليلة وما تضمن الاعادة كثير جداً ولا يجوز العدول عن الاكثر الى الأقل . ( وثانياً ) بالحمل على النافذة اذ لا تصريح فيها بكون الشك في الفريضة .

قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه : وهذا الحمل وان كان بعيداً إلا انه لا بأس بالمصير اليه لضعف هذه الروايات من حيث السند ولو صح سندها لتمكن القول بالتخيير بين البناء على الأقل والاستئناف كما اختاره ابن بابويه . انتهى .

اقول : بل الحق في ذلك انما هو حمل هذه الأخبار على التقية التي هي في اختلاف الأحكام الشرعية أصل كل بلية .

ويدل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه (٤) بإسناده عن عبدالرحمان بن عوف

(١) و(٢) و(٣) الوسائل الباب ٩ من الخلل في الصلاة

(٤) رواه الترمذي في صحيحه على هامش شرحه لابن العربي ج ٢ ص ١٨٨ وحكاة

المعنى في عمدة القاري ج ٣ ص ٧٤٩ عنه كما في تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٩٠ أيضاً ورواه =

١٩٦ - ( بطلان الصلاة بالشك في عدد الاولين ) ج ٩

قال : « سمعت النبي ( صلى الله عليه وآله ) يقول اذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أم اثنتين فليبن على واحدة ، وان لم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً فليبن على اثنتين ، وان لم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليبن على ثلاث ويسجد سجدة قبل ان يسلم ، قال البغوي في شرح السنة بعد نقل الخبر المذكور : هذا الحديث يشتمل على حكيم ( أحدهما ) انه اذا شك في صلاته فلم يدر كم ركعة صلى يأخذ بالاقل . ( الثاني ) ان كل سجدة السهو قبل السلام . اما الأول فأكثر العلماء على انه يبنى على الأقل ويسجد للسهو ... الى آخر كلامه .

وبذلك يظهر بطلان ما ذكره من الاحتمال وان فرضنا صحة تلك الاخبار وان الحل على التقية كما هو القاعدة المنصوصة عن اهل العصمة ( عليهم السلام ) مما لا ريب فيه ولا اشكال ، وسيأتى ان شاء الله تعالى ما فيه مزيد ايضاح وتأيد لذلك بتوفيق الملك المتعال .

هذا . واما ما ذكره الشيخ ابو الحسن علي بن بابويه واعترضه من وصل اليه كلامه بعدم الوقوف له على دليل فدليلة انما هو كتاب الفقه الرضوي على الطريق التي عرفت وستعرف في غير مقام حيث قال ( عليه السلام ) في الكتاب المذكور (١) « وان شككت في الركعة الاولى والثانية فاعد صلاتك ، وان شككت مرة اخرى ففيهما وكان اكثر وهمك الى الثانية فابن عليها واجعلها ثانية فاذا سلت صليت ركعتين من قعود بام الكتاب ، وان ذهب وهمك الى الاولى جعلتها الاولى وتشهدت في كل ركعة ، وان استيقنت بعد ما سلت ان التي بنيت عليها واحدة كانت ثانية

— انتهى في السنن ج ٢ ص ٣٣٢ ، ورواه ابن تيمية في المنتقى على هامش شرحه نيل الاوطار ج ٣ ص ٩٦ وذكر رواية احمد وابن ماجه والترمذي له ولم يذكر الشوكاني في الشرح رواية مسلم له كما لم يذكر ذلك في السنن ، ولم نجده في صحيح مسلم في باب سجود السهو . ولكن في البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٤٩ حكاه عن مسلم .

(١) ص ١٠

ج ٩ ( وجوب الاعادة على من لم يدرك صلى ) - ١٩٧ -

وزدت في صلاتك ركعة لم يكن عليك شيء لان التشهد حائل بين الرابعة والخامسة وان اعتدل وهمك فانت بالخيار ان شئت صليت ركعتين من قيام ولا ركعتين وانت جالس .

ثم انه نقل في الذكرى ايضاً عن الشيخ علي بن بابويه على اثر العبارة المتقدمة انه قال ايضاً : فان شككت فلم تدر واحدة صليت أم اثنتين أم ثلاثاً أم أربعاً صليت ركعة من قيام وركعتين من جلوس . ثم قال : وربما استند الى صحيحة علي بن يقطين عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (١) : عن الرجل لا يدري كم صلى واحدة أو اثنتين أم ثلاثاً ؟ قال يبنى على الجزم ويسجد بسجدة السهو ويتشهد تشهداً خفياً ، قال : وظاهر الجزم الاحتياط بما ذكر لانه بناء على الأكثر ثم التدارك . انتهى اقول : وهذا ايضاً من قبيل ما قدمناه فان عبارة الشيخ المذكور عين عبارة الكتاب المشار اليه في هذا الموضع ايضاً حيث قال ( عليه السلام ) (٢) : وان شككت فلم تدر اثنتين صليت أم ثلاثاً أم أربعاً فصل ركعة من قيام وركعتين وانت جالس ، وكذلك ان شككت فلم تدر واحدة صليت أم اثنتين أم ثلاثاً أم أربعاً صليت ركعة من قيام وركعتين وانت جالس . انتهى .

وانت خير بان اعتماد الشيخ المشار اليه على الافتاء بعبارة الكتاب المذكور - في المسألة التي هي محل البحث في مقابلة تلك الاخبار الصحاح الصراح المتكاثرة وترجيحه العمل بهذا التفصيل على ما دلت عليه تلك الاخبار - أظهر ظاهر في صحة نسبة هذا الكتاب اليه ( عليه السلام ) زيادة على نسبة تلك الاخبار اليهم ( عليهم السلام ) كما لا يخفى ، ومنه يظهر قوة الإعتداد على الكتاب المذكور والرجوع اليه في الاحكام الشرعية لاعتماد هذا العمدة في رسالته من اولها الى آخرها عليه كما اوضحناه في غير مقام مما تقدم . وسيأتى مثاله في الابواب الآتية والكتب التالية . والله العالم ( المسألة الرابعة ) - لا خلاف بين الأصحاب ( عطر الله مراقدهم ) في انه لو لم

يدرك صلى فانه يجب عليه الاعداد .

وقد نسبوا الى الصدوق ايضاً في هذه المسألة الخلاف السابق الذي زعموا قوله به ، قال في المدارك بعد ذكر هذا الحكم : ومقتضى كلام ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه جواز البناء على الأقل في مثل هذه المسألة ايضاً . ونحوه قال الفاضل الخراساني في الذخيرة .

اقول : الظاهر انه اشار في المدارك بقوله « ومقتضى كلام ابن بابويه ، الى ما قدمنا نقله عنه في المسألة السابقة من نقل تلك العبارة المتقدمة عن الصدوق مع انك قد عرفت انه لا عين لها ولا اثر بل المصرح به فيه خلاف ذلك ، وكذلك في هذا الموضع فانه قد صرح فيه بما صرح به الاصحاب (رضوان الله عليهم) حيث انه قال في الكتاب المذكور : ومن لم يدرك صلى ولم يقع وهمه على شيء فليعد الصلاة . انتهى . وهو عين ما اتفق به الاصحاب ودلت عليه اخبار الباب .

ولا أدري كيف اتفقوا على هذه النقولات الظاهرة الخلل واجتمعوا على الوقوع في هذا الخلل والزلل وكتاب الفقيه بمنظر منهم وسيأتي مثله ايضاً . نعم ربما ظهرت المخالفة في هذه المسألة من كلام والده في الرسالة على ما تقدم نقله في الذكرى عنه من قوله : فان شككت فلم تدر واحدة صليت أم اثنتين أم ثلاثاً أم أربعاً صليت ركعة من قيام وركعتين من جلوس . وقد قدمنا ان ذلك مأخوذ من كتاب الفقه الرضوي .

وكيف كان فالمعتمد هو القول المشهور لدلالة الاخبار المتكاثرة عليه ، ومنها ما رواه ثقة الإسلام في الصحيح عن صفوان عن ابي الحسن (عليه السلام) (١) قال : « ان كنت لا تدري كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فاعد الصلاة » .

وعن عبدالله بن ابي يعفور باسنادين احدهما في الصحيح او الحسن عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا شككت فلم تدر في ثلاث أنت أم في

اثنتين أم في واحدة أم في أربع فاعد ولا تمض على الشك . .  
وعن أبي بصير وزرارة باسنادين احدهما من الصحيح أو الحسن (١) قلنا :  
« قلنا له الرجل يشك كثيراً في صلاته حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقي عليه ؟ قال  
يعيد . قلنا فانه يكثر عليه ذلك كلما اعاد شك ؟ قال يمضي في شكه ... الحديث . .  
وعن علي بن النعمان الرازي في الصحيح عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٢)  
في حديث قال : « إنما يعيد من لا يدري ما صلى . .  
ويعضده ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن  
جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألت عن الرجل يقوم في الصلاة فلا يدري  
صلى شيئاً أم لا ؟ فقال يستقبل . .  
ويدل عليه ايضاً ما تقدم من الاخبار الدالة على بطلان الصلاة مع عدم  
سلامة الأولين (٤) .  
إلا انه قد ورد بازاء هذه الروايات ما يدل بظاهره على جواز البناء على الأقل  
واستدل بها الصدوق بناء على زعمهم قوله بذلك .  
ومن الاخبار المذكورة ما رواه الشيخ عن علي بن يقطين في الصحيح (٥)  
قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن الرجل لا يدري كم صلى واحدة أو  
اثنتين أم ثلاثاً ؟ قال يبني على الجزم ويسجد بسجدة السهو ويتشهد تشهداً خفيفاً ،  
وحملها الشيخ على ان المراد بالجزم استئناف الصلاة وحمل الأمر بالسجود  
على الاستحباب . وأجاب العلامة عنها بالحمل على من كثر سهوه . والجميع بمحل  
من البعد وإنما الوجه فيها الحمل على التقية كما قدمنا ذكره في سابق هذه المسألة (٦)

(١) الوسائل الباب ١٦ من الخلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٣ و ١٥ من الخلل في الصلاة

(٣) و (٥) الوسائل الباب ١٥ من الخلل في الصلاة

(٦) ص ١٩٥ و ١٩٦

(٤) ص ١٩٤

## — ٢٠٠ — ( وجوب الاعداء على من لم يدرم صلى ) ج ٩

فانك قد عرفت ان الحكم عندهم البناء على الأقل وبجود السهو .  
وعن عنبسة بن مصعب (١) قال : « سألته عن الرجل لا يدرى ركعتين ركع  
او واحدة أو ثلاثاً ؟ قال يبنى صلاته على ركعة واحدة يقرأ فيها بفاتحة الكتاب  
ويسجد سجدة السهو » .

وعن عبدالله بن المغيرة عن علي بن أبي حمزة عن رجل صالح (٢) قال :  
« سألته عن الرجل يشك فلا يدرى واحدة صلى أو ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً تلتبس  
عليه صلاته ؟ قال كل ذا ؟ قلت نعم . قال فليمض في صلاته ويتعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم فانه يوشك ان يذهب عنه » .

قال في الفقيه (٣) بعد نقل رواية علي بن أبي حمزة المذكورة : وروى سهل بن  
اليسع في ذلك عن الرضا (عليه السلام) انه قال : « يبنى على يقينه ويسجد سجدة  
السهو بعد التسليم ويتشهد تشهداً خفيفاً » .

والوجه في هذه الاخبار ما عرفت من الحمل على التقية مع زيادة احتمال الحمل  
على كثرة السهو في رواية علي بن أبي حمزة . واحتمل الشيخ فيها الحمل على السهو  
في النوافل ثم احتمل الحمل على من كثر سهوه . واحتمل جملة من المتأخرين الجمع  
بين الاخبار المختلفة في هذه المسألة بالحمل على التخيير ، قال في الذخيرة : والاقرب  
في الجمع بين الاخبار الحمل على التخيير ولكن العدول عن الاخبار الكثيرة المعتمدة  
بالشبهة الى غيرها مشكل . وبالجملة لا ريب في ان الإحتياط في الاعداء .

وقال في المدارك بعد رد تأويل الشيخ والعلامة في المختلف بالبعد : وكيف  
كان فلا ريب ان الاستئناف اولى وأحوط .

اقول : بل الظاهر الذي لا يكاد يختلفه الريب هو أن هذه الاخبار انما

(١) الوسائل الباب ٩ من الخلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١٦ من الخلل في الصلاة

(٣) ج ١ ص ٢٢٠ وفي الوسائل الباب ١٣ من الخلل في الصلاة

## ج ٩ (الإشكال في صحة ما نقل عن الصدوق في أحكام الشكوك) - ٢٠١ -

خرجت مخرج التيقية كما سيأتيك ان شاء الله تعالى مزيد بيان لذلك، ولكنهم (رضوان الله عليهم) حيث الغوا هذه القواعد بالكلية وكذا غيرها من القواعد المنصوصة في مقام اختلاف الأخبار وقعوا في ما وقعوا فيه من هذا الكلام وامثاله الناقص العيان وربما ارتكبوا التأويلات الباردة والتحولات الشاردة، والحق أحق أن يتبع.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان مما نقل عن الصدوق ايضاً في احكام الشكوك جواز البناء على الاكمل في الشكوك الآتية المتعلقة بالاخيرتين وجعلوه مخالفاً للاصحاب والأخبار القائلين بالبناء على الاكثر في تلك الشكوك، وهنا موضع اشتباه في كلامه (قدس سره) في الفقيه ربما كان هو الحامل لهم على ما وقع لهم من الوهم وان كانت بعض نقولاتهم عنه يأبى ذلك مثل نقل العبارة المتقدمة عنه مع انه لا وجود لها في كلامه.

وها انا اذكر لك ملخص كلامه (قدس سره) في الكتاب المذكور وشرح لك ما تضمنته ودل عليه ليظهر لك ما في كلامهم من القصور:

قال (قدس سره) في احكام السهو في الصلاة قريباً من اول الباب (١) ما صورته: والاصل في السهو ان من سها في الركعتين الأولتين من كل صلاة فعليه الاعادة، ومن شك في المغرب فعليه الاعادة، ومن شك في الغداة فعليه الاعادة ومن شك في الجمعة فعليه الاعادة، ومن شك في الثانية والثالثة أو في الثالثة والرابعة أخذ بالأكثر فاذا سلم اتم ما ظن انه قد نقص. وقال ابو عبد الله (عليه السلام) (٢) لعمار بن موسى: يا عمار اجمع لك السهو كله في كلتين متى شككت نخذ بالأكثر فاذا سلمت فأتهم ما ظننت انك قد نقصت، ومعنى الخبر الذي روى (٣) ان الفقيه لا يعيد الصلاة، إنما هو في الثلاث والأربع لا في الأولتين. انتهى. وهذا الكلام كما ترى

(١) ج ١ ص ٢٢٥

(٢) الوسائل الباب ٨ من الحلل في الصلاة

(٣) الوسائل الباب ١ و ٩ و ٢٩ من الحلل في الصلاة

## ٢٠٢ - (الإشكال في صحة ما نقل عن الصدوق في أحكام الشكوك) ج ٩

من أوله الى آخره موافق لما عليه الأصحاب (رضوان الله عليهم) ودلت عليه أخبار تلك الأبواب .

ثم ساق الكلام بعدما ذكرناه في جملة من مسائل السهو والشك الخارجة عن ما نحن فيه بما يقرب من ورقة كبرى الى أن قال : وروى الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) أنه قال : « إذا لم تدر اثنتين صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك الى شيء فتشهد وسلم ثم صل ركعتين ٠٠٠ الرواية الى آخرها ، وهذا الخبر هو مستند الأصحاب (رضوان الله عليهم) في هذه الصورة التي اشتمل عليها الخبر ، وظاهر روايته له وجوده عليه يؤذن بموافقته الأصحاب في ذلك .

ثم ساق الكلام والأخبار في مسائل خارجة عما نحن فيه الى أن قال : وروى الحلبي عنه (عليه السلام) (٢) أنه قال : « إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً... الحديث الى آخره » والتقريب فيه ما تقدم في سابقه .

ثم ساق الكلام في أمور خارجة الى أن قال : وروى عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم (عليه السلام) (٣) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) رجل لم يدر اثنتين صلى أم ثلاثاً أم أربعاً... الحديث ، والتقريب فيه أيضاً كما ذكرناه .

ثم قال : وروى علي بن أبي حمزة عن العبد الصالح (عليه السلام) ثم ساقها كما قدمناه (٤) ثم قال : وروى سهل بن اليسع... الى آخر ما قدمنا نقله أيضاً عنه (٥) ثم قال : وقد روى أنه يصلي ركعة من قيام وركعتين من جلوس (٦) وليست هذه الأخبار مختلفة وصاحب السهو بالخيار بأى خبر أخذ منها فهو مصيب . وروى عن إسحاق بن عمار (٧) أنه قال : قال لي أبو الحسن (عليه السلام) إذا شككت فابن

(١) الوسائل الباب ١١ من الخلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١٤ من الخلل في الصلاة

(٣) و(٦) الوسائل الباب ١٣ من الخلل في الصلاة (٤) و(٥) ص ٢٠٠

(٧) الوسائل الباب ٨ من الخلل في الصلاة



## ج ٩ (الإشكال في صحة ما نقل عن الصدوق في أحكام الشكوك) - ٢٠٣ -

على اليقين . قال قلت هذا أصل ؟ قال نعم ، ثم ساق الكلام في غير مانحن فيه واطال الى أن قال : ومن لم يدرك صلى ولم يقع وهمه على شيء فليعد الصلاة . هذا خلاصة ما ذكره في الكتاب المذكور بالنسبة الى المسائل التي نقلوها عنه .

ومن المحتمل قريباً - بل هو الظاهر من كلام المحدث الكاشاني في الوافي - ان منشأ الشبهة في ما نقلوه عنه قوله هنا ، وليست هذه الأخبار مختلفة وصاحب السهو بالخيار ... ، باعتبار ارجاع الإشارة الى جميع ما تقدم من تلك المسائل المتفرقة . وفيه (أولاً) ان الظاهر - بل هو المقطوع به كما سنشرحه لك ان شاء الله تعالى - ان مراده بالإشارة انما هو الى هذه الأخبار الثلاثة المتصلة في هذا المقام المتضمنة للشك بين الواحدة والثنتين والثلاث والأربع ، فانها كما ترى قد اختلفت في ذلك ، فظاهر رواية علي بن ابي حمزة وقوله فيها « فليص في صلاته ، انه يتمها بالبناء على الأكثر من غير احتياط ، وظاهر رواية سهل بن اليسع في ذلك أيضاً انه يبنى على الواحدة ويتم صلاته ويسجد سجدة السهو ، وظاهر قوله « وقد روى انه يصلي ، انه يبنى على الأكثر ويحتاط بهذا الاحتياط المذكور . والظاهر ان مراده بقوله « روى » ، هو الإشارة الى كلامه (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوي المتضمن لهذه الصورة وانه يحتاط فيها بما ذكر ، وهي التي قدمنا نقلها عن ابيه في الرسالة بنقل صاحب الذكري . وان هذه الروايات الثلاث مع كون موردها أمراً واحداً قد اختلفت في حكمه وهو قد جمع بينها بالتخير بين العمل بأى الأخبار الثلاثة شاء ، والظاهر من نقله رواية إسحاق بن عمار هو ان مراده تأييد البناء على الأقل . هذا هو ظاهر كلامه .

و (ثانياً) انه كيف يصح حمل الإشارة بهذه الأخبار الى أخبار مسائل الشكوك التي نقلوا عنه الخلاف فيها ؟ والحال ان جملة من تلك المسائل التي قدمنا نقلها عنه في الكتاب المذكور انما ذكرها بطريق الفتوى المؤذن بالجزم بذلك لا بطريق الرواية كما عرفت من صدر عبارته التي قدمناها أول الكلام مثل مسألة الشك

## ٢٠٤ - (الإشكال في صحة ما نقل عن الصدوق في أحكام الشكوك) ج ٩

في أولتي الرابعة ومسألة الشك في الثنائية والثلاثية ومسألتي الشك بين الثنتين والثلاث والثلاث والأربع ، فانه لم ينقل في شيء من هذه المسائل خبراً ، ومثل مسألة « من لم يدرك صلي ، المتأخرة عن هذه الإشارة بكثير ، فكيف يصح الإشارة الى هذه الفتاوى الغير المقررة بخبر بالكلية بقوله « وليست هذه الأخبار » ؟ سيما مع تأخر بعضها عن الإشارة ، ما هذا إلا تعسف صرف وتكلف بحت .

و ( ثالثاً ) انه مع الاغماض عن ذلك كيف يصح الإشارة الى هذه المسائل المتفرقة المتقدمة وفيها ما هو متقدم بورقة كبرى مع تفرقها بين الأخبار والأحكام الخارجة عما نحن فيه ؟

و ( رابعاً ) انهم قد نقلوا عنه عبارات في بعض الخلافات التي نسبوها اليه مع ان تلك العبارات لا وجود لها في كتابه بل الموجود انما هو ما يدل على خلاف ذلك . وبالجملة فان حمل الإشارة في هذه العبارة - على الإشارة الى جميع ما تقدم وما تأخر من المسائل المذكورة والحال ما عرفت - تعسف ظاهر كما لا يخفى على كل ناظر فضلا عن الخبير الماهر ، بل كلامه المتقدم في أول الباب والأخبار التي نقلها في الأثناء كانه صريح في مطابقة كلام الأصحاب ولم يورد له مناقضاً في الباب وانما نقل هذه الأخبار الثلاثة المختلفة في خصوص هذه الصورة وجمع بينها بما ذكر .

بقي الكلام في شيء آخر وهو انه قد دل صدر كلامه الذي قدمنا نقله على ان الشك متى تعلق بالأولتين كان مبطلا وفي هذه الصورة التي اختلفت فيها هذه الأخبار الأمر كذلك ، فكيف حكم بالصحة هنا وخير بين ما دلت عليه هذه الأخبار والواجب هو الحكم بالبطلان وتأويل هذه الأخبار ؟

ويمكن الجواب باستثناء هذه الصورة عنده بهذه الأخبار بما دلت عليه أخبار ذلك الحكم ، وأما غيرها فهو جار على ما ذكره أولا لاتفاق الأخبار وعدم ذكره المخالف في شيء من تلك المسائل فلا منافاة حيثئذ .

ثم انه لا يخفى ان ما حملنا عليه كلامه فوجهناه به ان لم يكن متعيناً ومتحتماً

لما ذكرناه فلا أقل ان يكون هو الأرجح والأظهر ومع التزل فلا أقل ان يكون مساوياً لما ذكروه ، وبه يبطل ما زعموه من حمل كلامه على الخلاف في تلك المسائل فانه متى قام الإحتمال بطل الإستدلال كما هو بينهم مسلم في مقام البحث والجدال . والله العالم .

(المسألة الخامسة) قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأن الشك انما يعتبر مع تساوى الطرفين واما مع الظن بأحدهما فانه يبنى على الظن ، ومعناه تقدير الصلاة كأنها وقعت على هذا الوجه المظنون سواء اقتضى الصحة أو الفساد .  
وظاهر كلامهم انه لا فرق في حمل الشك على هذا المعنى بين ما اذا شك في الاعداد أو الأفعال ، وقد عرفت في ما تقدم انه في الأفعال محل اشكال لما قدمناه في المسألة الثانية ، وأما في الأعداد فانه لا اشكال فيه لدلالة الاخبار على البناء على الظن فيها فالمراد بالشك فيها ما هو عبارة عن تساوى طرفي ما شك فيه ، فلو شك بين الاثنتين والثلاث وظن الثلاث بنى عليه من غير احتياط ، ولو شك بين الأربع والخمس وظن الأربع بنى عليه من غير سيجود السهو ، ولو ظن كونها خمساً كان كمن زاد ركعة فيجىء فيه الخلاف المتقدم في هذه المسألة .

وقد وقع في كثير من عبارات الأصحاب التعبير هنا بغلبة الظن وربما أشعر بعدم الإكتفاء بمطلق الظن مع انه خلاف النص والفتوى كقوله (عليه السلام) (١) « اذا وقع وهمك على الثلاث فابن عليه وان وقع وهمك على الأربع فسلم وانصرف ، والمراد بالوهم هنا هو الظن وهو الطرف الراجح ويرجع الى مطلق ترجيح أحد النقيضين ، ولا يمكن حمله على معناه المصرح به في كلام أهل المعقول فانه باطل اجماعاً ، وحيث فلا وجه لإعتبار ما زاد على مجرد الظن . قال في الروض : وكان من عبر بالغلبة تجوز بسبب ان الظن لما كان غالباً بالنسبة الى الشك والوهم وصفه بما

(١) هذا المضمون ورد في رواية عبد الرحمان بن سيابة وابن العباس الواردة

في الوسائل في الباب ٧ من الخل في الصلاة . واللفظ فيها الرأى بدل الوهم

هو لازم له وأضاف الصفة الى موصوفها بنوع من التكلف .  
والمشهور بين الأصحاب انه لا فرق في هذا الحكم بين الأولين والآخرين  
ولا بين الرباعية والثلاثية والثنائية ، فان حصل الشك في موضع يوجب البطلان  
كالثنائية وغلب الظن على أحد الطرفين بنى عليه وان تساوى ، بطلت حتى لو لم يدرك  
صلى وظن عدداً معيناً بنى عليه . وكذا لا فرق في ذلك بين الأفعال والاعداد في  
الركعات . ونقل عن ابن ادریس ان غلبة الظن انما تعتبر فيما عدا الأولين وان  
الأوليين تبطل الصلاة بالشك فيها وان غلب الظن .

قال في الذكري: لو غلب على ظنه أحد طرفي ما شك فيه بنى عليه لأن تحصيل  
اليقين عسر في كثير من الاحوال فاكتفى بالظن تحصيلاً لليسر ودفعاً للحرص والعسر  
وروى العامة عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١) « اذا شك أحدكم في الصلاة  
فليَنْظُرْ احرى ذلك الى الصواب فليبن عليه ، وعن الصادق (عليه السلام) (٢) بعدة  
طرق « اذا وقع وهمك على الثلاث فابن عليه وان وقع وهمك على الأربع فسلم  
وانصرف ، ولا فرق بين الشك في الافعال والاعداد ولا بين الأولين والآخرين  
في ذلك . ويظهر من كلام ابن ادریس ان غلبة الظن تعتبر فيما عدا الأولين وان  
الأوليين تبطل الصلاة بالشك فيها وان غلب الظن ، فان أرادوه فهو بعيد وخلاف  
فتوى الاصحاب وتخصيص العموم الأدلة . انتهى .

واعترضه في المدارك بأن لقائل ان يقول ان مخالفته لفتوى المعلومين من  
الأصحاب لا محذور فيه اذا لم يكن الحكم اجماعياً . وما ادعاه من العموم غير ثابت  
فان الخبر الاول عامي وباقي الروايات مختص بالآخرين . نعم يمكن الاستدلال

(١) في صحيح مسلم ج ٧ باب السهو في الصلاة في حديث « اذا شك أحدكم في  
صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدين » وفي رواية ابن بشر « فليَنْظُرْ  
احرى ذلك للصواب ، وفي بدائع الصنائع ج ١ ص ١٦٥ هكذا أورد الرواية : « اذا  
شك أحدكم في صلاته فليتحرك اقربه الى الصواب وليبن عليه ،

على اعتبار الظن في الأولتين بما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن صفوان عن أبي الحسن (عليه السلام) (١) قال : ان كنت لا تدري كم صليت ولم يقع وهمك على شيء فأعد الصلاة ، ومقتضى الرواية اعتبار الظن في اعداد الأولتين . انتهى ملخصاً . ونحوه ما ذكره في الذخيرة أيضاً .

أقول : لقائل ان يقول ان مفهوم هذه الرواية الدال على انه اذا وقع وهمه على شيء فانه لا يعيد بل يبني على ظنه الشامل للأولين في اعدادهما وأفعالهما معارض بمنطوق جملة من الأخبار المتقدمة في المقام الثاني من المسألة الثانية من هذا المطلب ( ٢ ) بتقريب ما يبيانه في ذيل الرواية الاولى منها ، إلا انك قد عرفت (٣) معارضة صحيحة زرارة المذكورة ثمة ورواية محمد بن منصور لما دلت عليه وان وجه الجمع بين الجميع هو تخصيص الروايات المشار اليها بالشك في الاعداد كما هو المتفق عليه بين جملة علمائنا الأجداد ، وحيث ان الشك في الأفعال فيها غير مبطل واما انه مع ترجح أحد الطرفين هل يبني على الظن الحاصل له أم لا سواء كان قبل التجاوز أو بعده ؟ فهو راجع الى ما قدمناه من الاشكال المذكور في آخر المقام الأول من المسألة الثانية . وبالجملة فانه يجب استثناء الشك في الأفعال إذ لا تعلق للأخبار المشار اليها بالأفعال بناء على مقتضى الجمع المذكور ، نعم لا بد في الأعداد فيها من اليقين فلو شك في عددهما لم يرجع عنده أحد الأعداد بطريق الظن فانه لا يجوز البناء بمقتضى الاخبار المشار اليها على ذلك الظن لتصريحها باعتبار العلم واليقين كقوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة ( ٤ ) التي هي إحدى تلك الروايات ، فمن شك في الأولتين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين ومن شك في الأخيرتين عمل

(١) الوسائل الباب ١٥ من الخلل في الصلاة

(٣) ص ١٧٥

(٢) ص ١٧٣

(٤) الوسائل الباب ١ من الخلل في الصلاة

بالوهم ، فانه صريح كما ترى في ان البناء على الظن الذي عبر عنه بالوهم إنما هو في الأخيرتين وان الأولتين لا بد فيهما من اليقين فالمرسل له اليقين تجب عليه الإعادة . وعلى هذا النحو جملة من الروايات الباقية فانها صريحة أو ظاهرة في اشتراط اليقين في الأولتين . وهي وان كانت باطلاً شاملة للأفعال والأعداد إلا انك قد عرفت تخصيصها بالأعداد جمعاً بينها وبين صحيحة زرارة المتقدمة برواية محمد بن منصور .

وبما ذكرنا يظهر لك قوة كلام ابن ادریس في هذه المسألة بالنسبة الى اعداد الأولتين وانه لا يجوز البناء فيهما على الظن ، وان ما استدلل به في المدارك للقول المشهور من مفهوم الرواية التي ذكرها ليس بجيد لمعارضة هذا المفهوم بمنطوق هذه الاخبار الصحاح الصراح في ما ذكرنا ، وربما يظهر من كلام ابن ادریس (قدس سره) في سرائره ان حكم المغرب والغداة حكم الأولتين في وجوب البناء على اليقين حيث قال في جملة كلام له : والسهو المعتدل فيه الظن على ضروب ستة : فأولها ما يجب إعادة الصلاة على كل حال ، وعد منه السهو في الركعتين والمغرب والغداة . وكلامه في الكتاب المشار اليه لا يخلو من نوع تشويش واضطراب كما لا يخفى على من راجعه . ويشير الى ذلك أيضاً كلام شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار حيث قال : الأولى ان الشك إنما يعتبر مع تساوى الطرفين ومع غلبة الظن يبنى عليه وهذا في الأخيرتين إجماعاً واما في الأولتين والصبح والمغرب فالمشهور أيضاً ذلك ، ونسب الى ظاهر ابن ادریس تخصيص الحكم بالأخيرتين من الرابعة . ثم نقل الإحتجاج للمشهور برواية صفوان المتقدمة في كلام السيد السند (قدس سره) ثم قال : وبمفهوم الاخبار الواردة في انه اذا شككت في المغرب فاعدوا اذا شككت في الفجر فاعدوا اذا شككت في الركعتين الاولتين فاعد .

أقول : أما الاستدلال للمشهور برواية صفوان المذكورة فقد عرفت ما فيه ، وأما الاستدلال بالنسبة الى المغرب والفجر والركعتين الأوليين بالاخبار المشار

ج ٩ ( الوظيفة عند الظن - هل يتروى عند الشك في الفعل ؟ ) - ٢٠٩ -

اليها فهو مبني على ما تقرر في كلامهم من ان الشك عبارة عن تساوى الاعتقادين وتكافؤهما ، ونحن قد قدمنا لك في صدر هذا المطلب ان الشك لغة - كما صرح به جملة من أئمة اللغة - أعم من هذا المعنى ومن الظن ، وهم قد قرروا في غير مقام ان الواجب مع فقد الحقيقة الشرعية والعرفية الخاصة الرجوع الى الحقيقة اللغوية وكلام أهل اللغة كما ترى أعم ، وحينئذ فكما يجوز حمل الشك في هذه الاخبار على المعنى الذى ذكره يجوز حمله على الظن أيضاً الذى هو أحد معنفيه لغة ، وحينئذ فلا تقوم هذه الاخبار حجة على ما ادعوه مع ما عرفت من تصريح الاخبار المتقدمة باشتراط اليقين في الاولين في صحة الصلاة فلا يبعد ان تكون الثانية والثالثة كذلك وبه يحصل الإشكال في هذا المجال لتشابه الدليل المذكور بتعدد الإحتمال .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان المفهوم من النصوص وكلام جل الاصحاب - كما أشرنا اليه آنفاً - انه مع حصول الظن والبناء عليه فانه في قوة وقوع الصلاة كذلك عن علم ويقين ، أو يجب صحة أو إبطالاً وانه لا احتياط مع ذلك . ولم يوجد الخلاف في هذا الحكم إلا في كلام الشيخ على بن بابويه ( قدس سره ) في الرسالة ومنه ما تقدم في المسألة الثالثة من قوله : « وان شك ثانياً وتوهم الثانية بنى عليها ثم احتياط بعد التسليم بركعتين قاعداً ، وما سيأتى ان شاء الله في مسألة الشك بين الإثنين والثلاث من انه اذا حصل الظن بالثلاث بنى عليه ويتم ويصلى صلاة الإحتياط ركعة قائماً ويسجد بسجدة السهو . وهو شاذ وان كان مأخذه انما هو كتاب الفقه الرضوى كما عرفت وستعرف .

ثم انه قد صرح شيخنا الشهيد الثانى بأن من عرض له الشك في شيء من أفعال الصلاة يجب عليه التروى فان ترجح عنده أحد الطرفين بنى عليه وان بقي الشك بلا ترجح لزمه حكم الشاك .

وانت خير بأن الاخبار خالية من ذلك وتقييد اطلاقها من غير دليل مشكل وان كان الاحوط ما ذكره ( قدس سره ) والله العالم .

## ٢١٠ - (الشك في الرباعية بين الاثنتين والثلاث) ج ٩

(المسألة السادسة) اذا شك في الرباعية بين الاثنتين والثلاث فالأشهر الأظهر انه يبنى على الثلاث ويتم ثم يأتي بصلاة الإحتياط الآتية ان شاء الله تعالى .  
وفي المسألة أقوال آخر : منها - البناء على الأقل نقل ، عن المرتضى في المسائل الناصرية حيث قال : من شك في الاولتين استأنف ومن شك في الاخيرتين بنى على اليقين . وفي الإلتصار وافق المشهور .

ومنها - قول الشيخ على بن الحسين بن بابويه حيث قال : وان ذهب وهمك الى الثالثة فأضف اليها رابعة فإذا سلبت صليت ركعة بالحمد وحدها ، وان ذهب وهمك الى الأقل فأبن عليه وتشهد في كل ركعة ثم اسجد بسجدة بعد التسليم ، فان اعتدل وهمك فأنت بالخيار ان شئت بنيت على الأقل وتشهدت في كل ركعة وان شئت بنيت على الأكثر وعملت على ما وصفناه . انتهى .

ومنها - ما نقلوه بزعمهم عن الصدوق من تجويزه البناء على الأقل . وفيه ما عرفت بما قدمنا تحقيقه في المسألة الرابعة فانه قد صرح في ما نقلناه عنه ثمة بأن من شك في الثانية والثالثة أو في الثالثة والرابعة أخذ بالأكثر فإذا سلم أنهم ما ظن انه نقص ، وهذا هو الذي عليه الاصحاب في هذه المسألة ، ولم يصرح بما يخالفه الا بما أشرنا اليه ثمة من موضع الاشتباه الذي ربما كان سبباً لارتكابهم لهذه الاوهام السخيفة والخيالات الضعيفة .

ومنها - ما نسب اليه في كتاب المقنع من القول بالابطال متى عرض له هذا الشك حيث قال : سئل الصادق ( عليه السلام ) (١) عن من لا يدري اثنتين صلى أم ثلاثاً ؟ قال يعيد . قيل فابن ما روى عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الفقيه لا يعيد الصلوة ؟ قال انما ذلك في الثلاث والاربع ، والتقريب فيه ان من عادته في هذا الكتاب الاقتناء بمتون الاخبار ولهذا نقل جملة من الاصحاب القول بذلك عنه في الكتاب المذكور الا ان الفاضلين نقلوا الإجماع على عدم الإعادة في صور الشك



## ج ٩ ( المناقشة في ما استدل به للشك بين الاثنتين والثلاث ) - ٢١١ -

في الاخيرتين ، وهو المؤيد بالاخبار كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

وتحقيق البحث في هذه المسألة يقع في مواضع :

(الموضع الاول) - قال في الذكرى : وأما الشك بين الاثنتين والثلاث فأجراه معظم الاصحاب بجرى الشك بين الثلاث والاربع ولم تقف فيه على رواية صريحة ونقل فيه ابن ابي عقيل تواتر الاخبار . انتهى .

ونحوه الشهيد الثاني في الروض حيث قال : وليس في مسألة الشك بين الإثنتين والثلاث الآن نص خاص ولكن الاصحاب أجروه بجرى الشك بين الثلاث والاربع . ثم نقل عن ابن ابي عقيل كما نقل في الذكرى .

وظاهرهما - كما ترى - عدم الوقوف على نص صريح في المسألة مع ان الشيخ استدل في التهذيب بما رواه في الحسن عن زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « قلت له رجل لا يدري واحدة صلى أم اثنتين ؟ قال يعيد . قلت رجل لا يدري اثنتين صلى أم ثلاثاً ؟ قال ان دخله الشك بعد دخوله في الثالثة مضى في الثالثة ثم صلى الاخرى ولا شيء عليه ويسلم » .

وعن عمار بن موسى الساباطي (٢) قال « قال ابو عبد الله (عليه السلام) كل ما دخل عليك من الشك في صلاتك فاعمل على الأكثر ، قال فاذا انصرفت فأتى ما ظننت انك نقصت » .

إلا ان السيد السند (قدس سره) في المدارك اعترضه فقال : ويتوجه عليه ان الرواية الثانية ضعيفة السند باشماله على جماعة من الفطحية فلا تنهض حجة ، والرواية الاولى غير دالة على المطلوب وانما تدل على البناء على الأقل اذا وقع الشك بعد الدخول في الثالثة وهي الركعة المترددة بين الثالثة والرابعة حيث قال : « مضى في الثالثة ثم صلى الاخرى ولا شيء عليه » ، ولا يجوز حمل الثالثة على الركعة

(١) الوسائل الباب ٩ و ٩ من الحفل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٨ من الحفل في الصلاة

## — ٢١٢ — (دفع المناقشة في ما استدل به للشك بين الاثنتين والثلاث) ج ٩

المرتدة بين الثانية والثالثة لان ذلك شك في الأولتين وهو مبطل . انتهى .  
وقد تبعه على هذا التوجيه لمعنى الحسننة المذكورة من تأخر عنه من الفضلاء  
كما هي عادتهم غالباً كالفاضل الخراساني والمحدث الكاشاني والفاضل المجلسي وغيرهم .  
والتحقيق عندي ان ما ذكروه بمحل من القصور بل الرواية المذكورة واضحة  
الظهور في الدلالة على القول المشهور .

وحاصل كلام السيد المزبور ان قوله ( عليه السلام ) : « ان دخله الشك بعد  
الدخول في الثالثة يمضي فيها ... الخ » يدل على أن الشك عرض له في أول الدخول  
في تلك الركعة المعبر عنها بالثالثة . وهذه الركعة التي سماها ( عليه السلام ) ثالثة  
اما ان تكون مرتدة بين الثانية والثالثة فيلزم منه الشك قبل إكمال الأولتين وهو  
مبطل فلا يجوز حمل الخبر عليه ، واما أن تكون مرتدة بين الثالثة والرابعة كما هو  
ظاهر الخبر وحيث فلا يكون من محل الإستدلال في شيء لانه شك بين الثلاث  
والأربع وقد أمره ( عليه السلام ) بالبناء على الثلاث التي هي الأقل .  
أقول : والظاهر ان منشأ الشبهة الذي أوجب للسيد المذكور الطعن في الخبر  
وحمله على ما ذكره من وجهين :

( أحدهما ) - قوله ( عليه السلام ) « ثم صلى الاخرى » فانه حملها على الركعة  
الرابعة بمعنى انه بعد البناء على الثالثة وهي التي شك في حال القيام لها أردفها بالركعة  
الرابعة . وهذا وان توهم في بادىء النظر إلا انه ليس هو المراد بل المراد بالآخرى  
في الخبر إنما هي ركعة الإحتياط كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى .

( ثانيها ) - قوله ( عليه السلام ) : « فان دخله الشك بعد دخوله في الثالثة » فان  
ظاهر كلام السيد حمل الالف واللام في الشك على العهد الذهني أى شك ما من  
الشكوك وهو الشك في كون هذه الركعة ثالثة أو رابعة . والتحقيق ان الالف  
واللام إنما هي للعهد الخارجي والمراد انما هو الشك المسؤول عنه وهو الشك بين  
الإثنتين والثلاث لحكم ( عليه السلام ) بأنه يمضي في الثالثة التي هي الاكثر ويتمها

## ج ٩ (دفع المناقشة في ما استدل به الشك بين الاثنتين والثلاث) - ٢١٣ -

بعد البناء على الثلاث فتكون هذه رابعة ثم يصلي أخرى وهي ركة الإحتياط .  
وتوضيح ما قلناه انه لا يخفى على من تأمل روايات هذه المسائل المشتملة على البناء على الاكثر والتعبير عن الإحتياط فيها انها مختلفة في تأدية هذا المعنى والدلالة عليه ، ففي بعضها جعل الإحتياط في عبارة الخبر موصولا كما هنا بمعنى انه لم يصرح في الرواية بأنه يشهد ويسلم ثم يحتاط بل عبر عنه بمثل هذه العبارة المجملة الموهمة لدخوله في الصلاة الأصلية ، وبعض منها قد صرحت بالفصل وان تفاوتت أيضاً تأديته كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى ، وسنشير الى ذلك ان شاء الله تعالى ذيل الروايات الآتية في صورة الشكوك الباقية مذيلا ببيان ما قلناه وايضاح ما ادعيته .  
وحينئذ فعنى الخبر المذكور بناء على ما ذكرناه - وهو الذي فهمه من استدلال به من علمائنا الأعلام - انه ان دخله الشك المسؤول عنه بعد اكمله الثنتين ودخوله في الثالثة المتيقنة المترددة بين كونها ثالثة أو رابعة مضى في الثالثة يعنى بنى على الثلاث وأتمها بهذه الركة التي شك حال قيامها ثم أردفها بالركة الأخرى التي هي صلاة الإحتياط ، لأنه بشك حال القيام بكونها ثالثة أو رابعة قد حصل له الشك في ما تقدم من انه ركعتان فتكون هذه ثالثة أو ثلاث فتكون هذه رابعة فهو شاك حينئذ في ما قدمه هل هو ثلاث أو اثنتان فأمره (عليه السلام) بالمضى في الثالثة بالمعنى الذي ذكرناه ، وفي العطف بد ثم ، اشعار بذلك غاية الأمر انه (عليه السلام) جعل صلاة الإحتياط هنا موصولة ولم يصرح بما يوجب الفصل بينها وبين الصلاة الأصلية مما يؤذن بكونها خارجة عن الصلاة الأصلية ومنه نشأ الإشتباه كما عرفت .  
وبما يوضح ما قلناه باظهر ايضاح ويفصح عنه بانور افصح (أولاً) ان الشك في جميع الصور انما يطلق على ما تقدم من الصلاة لا ما يأتي فاذا قيل شك بين الاثنتين والثلاث فالمراد ان ما قدمه هل هو اثنتان أو ثلاث ، وكذلك قولك شك بين الثلاث والأربع انما هو بمعنى ان ما قدمه هل هو ثلاث أو أربع ، ولهذا صرح العلامة في القواعد والمنتهى والمختلف بأنه لو قال : لا أدري قيامي هذا

## — ٢١٤ — (دفع المناقشة في ما استدله للشك بين الاثنتين والثلاث) ج ٩

الثالثة أو الرابعة فهو شك بين الاثنتين والثلاث وهو عين ما اشتملت عليه الرواية المذكورة لانه شك بين الثلاث والأربع كما توهموه وبنوا عليه ما بنوا من الایراد وعدم دلالة الخبر على ما هو المطلوب والمراد . وقد صرح العلامة في المختلف وغيره أيضاً بأنه لو قال : لا أدري قیامی هذا للخامسة أو الرابعة فانه شك بين الثلاث والأربع وانه يجلس ويبنى على الأربع . وما ينبه على هذا الألف واللام في قوله : « فان دخله الشك ، أى الشك المسؤول عنه وهو الشك بين الاثنتين والثلاث .

(ثانياً) - انه يلزم بناء على ما توهموه ان الامام ( عليه السلام ) لم يجب عن أصل السؤال بشيء بالكلية لأن السائل انما سأله عن من لم يد اثنتين صلى أم ثلاثاً فكيف يجيبه الامام بحكم الثلاث والأربع وانه يبنى على الثلاث التي هي الأقل ؟ وكيف سكت السائل وقنع بذلك وهو زرارة الذي من عادته تنقيح أجوبة المسائل وطلب الحجج فيها والدلائل ؟ وكيف ينسب الى الامام ( عليه السلام ) العدول عن ذلك ولا مانع في الين .

(ثالثاً) ان البناء على الأقل في هذه الصور المنصوصة بل مطلقاً لا مستند له ولا دليل عليه وان ظهر من جملة منهم - لعدم امعان النظر في الاخبار - الركون اليه ، وأخباره كلها محمولة على التقية كما عرفت آنفاً ( ١ ) وستعرف ان شاء الله تعالى ، وحيث فلا يصح حمل هذه الرواية عليه بالكلية .

ولذا ثبت بما ذكرناه ان مورد الرواية إنما هو الشك بين الإثنتين والثلاث وانه ( عليه السلام ) أمره في ذلك بالبناء على الثلاث فانه يتحتم البتة حمل قوله ( عليه السلام ) ( ٢ ) : « ثم صلى الاخرى ، على ركعة الإحتياط وإلا لزم البناء على الأكثر في الصورة المذكورة مع عدم الإحتياط بالكلية وهو باطل إجماعاً . وبالمجمل فان الخبر المذكور بتقريب ما أوضحناه في هذه السطور ظاهر الدلالة

## ج ٩ (الشك بين الإثنتين والثلاث قبل الدخول في الثالثة) — ٢١٥ —

عار عن القصور .

ومثله في ذلك ما رواه الحميري في قرب الاسناد عن محمد بن خالد عن  
العلاء (١) قال : « قلت لابي عبد الله ( عليه السلام ) رجل صلى ركعتين وشك في  
الثالثة ؟ قال : يبني على اليقين فاذا فرغ تشهد وقام قائماً فصل ركعة بفاتحة الكتاب ، .  
والمراد باليقين هنا ما يحصل به يقين البراءة وهو البناء على الاكثر فانه ان  
ظهر التمام كان الإحتياط نافذة وان ظهر النقصان كان الإحتياط متمماً . وأما محل  
اليقين هنا على البناء على الاقل فانه ينافيه الإحتياط المذكور .

وهذه الرواية من الاخبار التي صرح فيها بفصل الإحتياط بالتشهد الشامل  
للتسليم تجوزاً . والله العالم .

(الموضع الثاني) قال في المدارك على اثر الكلام المتقدم نقله عنه : وربما ظهر  
من هذه الرواية بطلان الصلاة بالشك بين الإثنتين والثلاث اذا عرض الشك قبل  
الدخول في الثالثة ، ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبيد بن زرارة  
عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألته عن رجل لم يدرك ركعتين صلى  
أم ثلاثاً ؟ قال : يعيد . قلت : أليس يقال لا يعيد الصلاة فقيه ؟ قال : انما ذلك في  
الثلاث والأربع ، وبمضمون هذه الرواية أفتى ابن بابويه ( قدس سره ) في كتاب  
المقنع ، وأجاب عنها الشيخ في التهذيب بالحل على صلاة المغرب . ويدفعه الحصر  
المستفاد من قوله ( عليه السلام ) : « انما ذلك في الثلاث والأربع ، . . . الى ان  
قال : والمسألة قوية الإشكال ولا ريب ان الإتمام والإحتياط مع الاعادة اذا عرض  
الشك قبل الدخول في الثالثة طريق الإحتياط . انتهى .

أقول: لا يخفى ان مقتضى ما ذكره من انه بعروض الشك حال القيام في الثالثة  
المرتدة بين كونها ثالثة أو رابعة وانه يصير من قيل الشك بين الثلاث والأربع  
هو بطلان الصلاة بالشك بين الإثنتين والثلاث ، فان المفهوم من الخبر على هذا انه

(د) و(٢) الوسائل الباب ٩ من الحلل في الصلاة

## ٢١٦ - ( الشك بين الاثنتين والثلاث قبل الدخول في الثالثة ) ج ٩

ان دخله الشك قبل الدخول في الثالثة لم يمض بل تبطل صلاته ، وهو ظاهر في الابطال بالشك بين الاثنتين والثلاث ، لانه متى شك بعد السجدة الثانية بين كون ما صلاه اثنتين أو ثلاثاً فان الصلاة باطلة بمقتضى ظاهر التعليق ، ولهذا استدل بصحيفة عبيد بن زرارة الظاهرة في بطلان الصلاة بالشك في الصورة المذكورة .  
واما على ما ذكرناه من ان هذا الشك الذي وقع منه بعد القيام للركعة المذكورة انما هو الشك بين الاثنتين والثلاث فانه لا فرق بين عروض هذا الشك في حال القيام أو قبله بعد إتمام الركعتين المتيقنتين بالسجدة الثانية فانه يجب العمل فيه بالبناء على الأكثر والإحتياط كما هو المشهور .

وأما ما دل عليه الخبر بمفهومه - من انه لو دخله الشك قبل دخوله في الثالثة لم يمض بل تبطل صلاته كما ذكره - فانه يجب ارتكاب التأويل فيه ، ولهذا ان جملة من تبع السيد السند في الطعن في الخبر بما تقدم ذكره أجابوا عن مفهوم ما دل عليه الخبر الموجب لبطلان الصلاة بالشك بين الاثنتين والثلاث بحمل الدخول في الثالثة على ما هو أعم من الدخول فيها أو في مقدماتها والرفع من السجود من جملة مقدماتها . وأجاب بعضهم بتقييد المفهوم بما إذا وقع الشك قبل إكمال الاولين ، ولا يخفى ما في الجميع من البعد .

والذي يقرب عندي ان هذه العبارة إنما خرجت مخرج التجوز وان التعليق غير مراد منها بمعنى ان قوله ( عليه السلام ) : « ان دخله الشك بعد دخوله في الثالثة ، إنما هو كناية عن إتمام الاولتين فكأنه قال : « إذا دخله الشك بعد إكمال الاولتين مضى ... الخ ، وباب المجاز في الكلام واسع ، ولعل الاجمال في هذه الرواية في كل من هذا الحكم والحكم الاول مبني على معلومية ذلك يومئذ عند أصحابهم ( عليهم السلام ) كما هو الآن معلوم بين علمائنا .

وبالجملة فانه متى ثبت ما حققناه آنفاً من ان الرواية دالة على حكم الشك بين الاثنتين والثلاث حسبما صرح به الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) وقد علم اتفاقاً

## ج ٩ (الشك بين الاثنتين والثلاث قبل الدخول في الثالثة) - ٢١٧ -

نصاً وفتوى ان المدار في العمل في الشك في الأخيرتين على اتمام الأوليين فلا معنى لصحته حال القيام وبطلانه قبله بعد اتمام الأوليين وايضاً فان القاعدة الجارية في سائر الشكوك المنصوصة لا يفرق فيها بين عروض الشك جالساً أو قائماً ، وبه يظهر ان هذه العبارة انما خرجت مخرج التجوز وكم مثلها وأمثالها في الكتاب العزيز والأخبار. وأما ما استند اليه في حجة هذا المفهوم - من صحيحة عبيد بن زرارة التي من أجلها استشكل في المسألة كما صرح به في آخر كلامه - فهو أيضاً يحمل ممن الوهن والضعف :

(أما أولاً) فلما شرحناه من معنى حسنة زرارة وبيان دلالتها على حكم المسألة فتكون معارضة لهذه الرواية ، وكذا رواية العلاء التي قدمنا نقلها عن كتاب قرب الاسناد .

و (أما ثانياً) فلبعارضتها بالروايات الكثيرة الدالة باطلاها على وجوب البناء على الأكثر في جميع الشكوك كوثقة عمار التي قدمنا نقلها عن الشيخ (١) وان كان السيد المذكور قد ردها بضعف السند بناء على هذا الإصطلاح الغير المعتمد مع ما جرى له من التمسك بالموثقات اذا احتاج اليها كما نبهنا عليه في غير موضع مما تقدم .

و (أما ثالثاً) فلبعارضتها بالأخبار الصحيحة الصريحة الدالة على ان الاعادة في الأوليين والسهو في الأخيرتين ، وقد تقدمت في المقام الثاني من المسألة الثانية من هذا المطلب (٢) .

وحينئذ فلا بد من تأويل هذه الرواية وإلا فارجائها الى قائلها ولكنه لما كان من عادته انه إنما يحوم حول الآسانيد في جميع الأحكام والمقامات ولا ينظر الى ما اشتمل عليه من الرواية من المخالفات والمناقضات وقع في الإشكال الذي أشار اليه . ومن تأمل ما ذكرناه حق التأمل ظهر له ان ما ذكره الأصحاب (رضوان الله

— ٢١٨ — (ما نقل عن المرتضى من البناء على الأقل في الشك في الأخيرين) ج ٩

عليهم) هو الحق الذي لا غشاة عليه ولا يأتيه الباطل من خلفه ولا من يمين يديه .  
والأظهر في صحيحة عبيد بن زرارة المذكورة هو الحمل على الشك قبل إكمال الركعتين  
كما ذكره جملة من متأخري الأصحاب في البين . والله العالم .

(الموضع الثالث) قال في المدارك أيضا على أثر الكلام المتقدم في سابق  
هذا الموضع : ونقل عن السيد المرتضى في المسائل الناصرية انه جوز البناء على  
الأقل في جميع هذه الصور ، وهو الظاهر من كلام ابن بابويه في من لا يحضره  
الفقيه ، وبذل عليه ما رواه في الموثق عن إسحاق بن عمار (١) قال : « قال لي  
ابو الحسن الأول (عليه السلام) إذا شككت فابن على اليقين . قلت : هذا أصل ؟  
قال : نعم ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج وعلى عن أبي  
إبراهيم (عليه السلام) (٢) « في السهو في الصلاة ؟ فقال : بيني على اليقين يأخذ بالجزم  
ويحتاط بالصلاة كلها ، ثم نقل كلام الشيخ على بن بابويه حسبما قدمنا نقله عنه وقال  
بعده قال في الذكرى : ولم نقف على مأخذه . ثم قال : والمسألة قوية الإشكال ...  
الى آخر ما قدمناه .

أقول : وهذه الروايات أيضاً هنا حيث ان فيها الصحيح باصطلاحه مما قوى  
هذا الإشكال عنده في هذا المجال ولكن قد عرفت وستعرف انه لا إشكال  
بمحمد الملك المتعال .

ولا بأس بالتعرض لبيان ما في كلامه (قدس سره) أيضاً هنا من الاختلال  
ليظهر لك صحة ما ذكره وقوة ما قويناه :

فنقول : أما ما نقله عن المرتضى (رضي الله عنه) من انه جوز البناء على  
الأقل فالمنقول عنه في الكتاب المذكور إنما هو تعين البناء على الأقل ، وهذا هو  
الذي تنادى به عبارة الكتاب المشار اليه حيث ان جده الناصر قال : « ومن شك  
في الأولتين استأنف الصلاة ومن شك في الأخيرتين بنى على اليقين ، فقال السيد



« قدس سره » : هذا مذهبنا وهو الصحيح عندنا ... الخ . وهو كما ترى صريح في تعيين البناء على الأقل لا تجوزة ، ولا ريب في ضعف هذا القول ان حمل اليقين على البناء على الأقل كما هو الظاهر من سياق عبارة جده لأن فيه طرحاً للأخبار المتكاثرة الصحيحة الصريحة في أحكام هذه الصور في البناء على الأكثر ، ويشبه ان يكون قائله لم يراجع الاخبار في هذا المجال ولم يخطر له يومئذ بالبال . ولا يخفى ان الناصر جد السيد المذكور كان من كبراء الزيدية علماً وشرفاً وجاهاً (١)

(١) هو ابو محمد الحسن بن علي بن الحسن بن علي الاصغر بن عمر الاشرف بن الامام السجاد بن الحسين الشهيد بن علي بن ابي طالب . عليهم السلام ، قيل له الاطروش من ضربة سيف على رأسه في حرب الداعي أذهبت سمعه ، واشتهر بالناصر الكبير لظهور ناصر بعده من أئمة الزيدية . كان شريعاً فاضلاً كبيراً امامياً انتهى عشراً متفتناً في العلوم له كتب في الامامة كبير وصغير وفي الطلاق وفي فلك والخس وفضل الشهداء وفصاحة ابي طالب ومعاذير بني هاشم في ما نقم عليهم ومواليد الائمة . الى الحجة . عجل الله فرجه ، خرج مع الداعي الكبير الحسن بن زيد وأخيه محمد بن زيد واتصل بعاد الدولة الديلمي وفي سنة ٣٠١ ظهر بطبرستان وملك أكثر بلادها ولعدائته وحسن سيرته أثرت دعوته للحق في أولئك الجيوش فدان بدين الاسلام أهل طبرستان وأمل فبني المساجد وأسس مدرسة درس فيها الفقه والحديث . ورميه باقتناق المذهب الزيدي لا أساس له في قرارة نفسه والسرفه إعتقاد الزيدية امامته من جهة خروجه بالسيف في وجه المنكر ورأيهم على امامة الناهض لذلك وزاد عليه تحرره في فقه الزيدية فكان في مؤلفاته يوافقهم تارة ويرد عليهم اخرى فتخيل من لا خبرة له بحقيقته انه زيدي الطريقة التي لا تبتعد عن خلافة الشيخين وان كان علي عليه السلام ، أفضل منها ، وفقه الزيدية يتفق مع الفقه السني كثيراً كما يشهد به من كتبهم البحر الزخار ونيل الاوطار والروض النضير في شرح فقه زيد والمجموع الفقهي لزيد ، ومن هنا سجل المحققون في آثار الرجال إعتقادهم ببراءته من الاتساب الى الزيدية لإشارة وتصريحاً وان وردت النسبة الى الزيدية في فهرست ابن النديم ومعالم العلماء لابن شهر آشوب وكامل ابن الاثير وعمدة الطالب ، فهذا الشيخ الصدوق المعاصر له يقول عند ذكره : « قدس سره » ، ويترحم عليه النجاشي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ =

والزيدية قد جروا في فقههم غالباً على فقه العامة والسيد (قدس سره) قد جرى

بعد اعترافه بأنه امامى المذهب ويقول سبطه علم الهدى الشريف المرتضى في مقدمة المسائل والنصريات : وانا بتشييد علوم هذا الفاضل البارع دكرم الله وجهه ، أحق وأولى ... الى أن يقول : والناصر كما تراه من ارومى وغصن من أغصان دوحته وهذا نسب عريق في الفضل والنجابة والرياسة . . الى أن يقول : وأما ابو محمد الناصر الكبير وهو الحسن بن علي فضله في علمه وزهده وفقهه أظهر من الشمس الباهرة وهو الذي نشر الاسلام في الديلم حتى اهتموا به بعد الضلالة وعدلوا بدعائته عن الجهالة ، وسيرته الجلييلة أكثر من أن تحصى وأظهر من أن تخفى . هذا رأي الشريف المرتضى في جده الناصر الأكبر ولو كان للزيدية في نفسه أثر لنبه عليه ولما اطراء واقتخر بالتساب اليه وهو البعيد عن هذا المذهب المشلول والرأي المؤسس على كتيب رمل . ولو ضاع مذهب الحق وسطوع رأيه الصريح في إمامة أهل البيت من آل الرسول د ص ، الى الحجة المنتظرة بحمل الله فرجه ، بحمل اعتقاده فيه صاحب رياض العلماء فقال : الناصر الكبير من عظماء الامامة وان كان الزيدية يعتقدون انه من جملة أنتمهم فظن من ذلك انه زيدى المذهب وليس كذلك . وتابعه ابو على الحائرى في منتهى المقال قال : لا غبار في مدحه والثناء عليه لانه من علماء الامامية ومصنفى الاثنى عشرية . وكلية شيخنا البهائى في رسالة لإببات الحجة المنتظر د عليه السلام ، تنادى بأعلى صوتها باعتماد طريقتة وحسن سيرته وتباعده عما لا يلتئم مع المذهب الحق ، قال : إن المحققين من علمائنا إعتقدوا انه ناصر الحق وتابع طريقة ابي عبد الله الصادق د عليه السلام ، فرضوان الله عليه ونجياته . نعم لما اقتضت دعوته تأليف النفوس المائلة عن الصراط السوي والداعية الى عبادة النار أظهر بعض الامور التي تدين بها أهل المذاهب وان كانت نفسه نافرة عنها لثلاث تفشل دعوته ويذهب جهاده سدى وارضاء تعديل ميلهم الى الظروف المناسبة كما هي طريقة آباءه المعصومين عليهم السلام ، فتراه يجمع في الوضوء بين الغسل والمسح وفي القنوت على مذهب الشيعة والشافعية ويتردد في تحليل المتعة ، الى أمثاله مما اعتنقه أرباب المذاهب ، والذي يشهد بذلك رأيه الذي سجله في كتابه المسترشد على طبق الحديث المروي عن علي د عليه السلام ، لا تخلو الارض من قائم لله بحجة اما ظاهر مشهور أو خائف مغموه ، وهذا كما يراه النابه نص في

## ج (الأخبار الدالة على البناء على الأقل في مطلق الشك) — ٢٢١ —

قله بذلك غفلة عن الاخبار المشار اليها .

وأما ما نقله عن ابن بابويه فقد عرفت ما فيه بما كشف عن ضعف باطنه وخافيه .  
وأما ما نقله من الاخبار الدالة على البناء على الأقل التي هي معظم الشبهة له  
ولغيره في هذا المقام ونحوه فقد تقدم الجواب عنها ، ونزيده هنا بياناً بسيط  
الكلام بما يرفع عن المسألة إن شاء الله تعالى غشاوة الابهام :

فنقول : لا يخفى انه قد اختلفت الاخبار في البناء في مطلق الشك على الأقل  
والأكثر ، فما يدل على البناء على الأقل ما نقله من موثقة إسحاق بن عمار وصحيحة  
عبد الرحمن بن الحجاج المذكورتين ، مع انه قد رد موثقة عمار الدالة على البناء  
على الأكثر بضعف السند بكونها موثقة ، فان كان الأمر كما زعمه من ضعف  
الموثقات فكيف يستدل هنا بموثقة إسحاق بن عمار ؟ وإلا فلا وجه لضعفه في  
موثقة عمار . وأعجب من ذلك انه حيث اختار العمل بهذه الرواية عبر عنها  
بموثقة إسحاق بن عمار وحيث لم يحتج بموثقة عمار عبر عنها برواية عمار من غير أن

---

== إعتقاد إمامة الحجة المنتظر عليه السلام ، وإعتقاد أصحابه إمامته لا يستلزم رضاه به  
فقد ادعى جماعة الوهية أمير المؤمنين دح ، ولم ينتهوا بزجره ولا بمجاهرته بالعبودية لله حتى  
أحرقهم بالنار ، إذاً فلا عجب من اعتقاد جماعة زيدية الناصر . انتهى كلام الشيخ البيهقي  
ملخصاً . هذا ما أفاده بعض المحققين الباحثين في ترجمة الناصر الكبير وعقيدته تلخيصاً  
من المصادر ، وأليك أسماء من تعرض لترجمته مختصراً أو مفصلاً : تاريخ الطبري وكامل ابن  
الاثير ومختصر أبي الفداء في حوادث سنة ٣٠١ وسنة ٣٠٤ ومروج الذهب للسعدي  
ج ٢ ص ٥٥٣ وفهرست ابن النديم وعمدة الطالب ورجال الشيخ الطوسي وفهرست  
النجاشي ومنهج المقال للاسترايادي والتعليقة عليه للآقا البيهقي ومنتهى المقال للحائري  
وروضات الجنات ورياض العلماء ومجالس المؤمنين للتستري وشرح النهج لابن أبي الحديد  
ومفاخرة بني هاشم وبنى امية للجاحظ والمجدي ، للنسابة العمري وتاريخ رويان والكني  
والالاقاب وأعيان الشيعة ج ٢٢ ص ٢٨٨ ، والنقل عن فهرست ابن النديم والمجدي وتاريخ  
رويان بواسطته .

## — ٢٢٢ — ( ترجيح الأخبار الدالة على البناء على الأكثر ) ج ٩

يعبر عنها بلفظ « موثقة » ، إيداناً بمزيد الضعف ، وكل ذلك خلاف قواعد الانصاف كما لا يخفى على ذوى المعرفة والعفاف .

ومما يدل على ذلك أيضاً صحبة علي بن يقطين ( ١ ) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن الرجل لا يدرى كم صلى واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ؟ قال : يبنى على الجزم ويسجد بسجدة السهو ويتشهد تشهداً خفيفاً . »

ورواية سهل بن اليسع المروية في الفقيه عن الرضا ( عليه السلام ) ( ٢ ) في ذلك أنه قال : « يبنى على يقينه ويسجد بسجدة السهو بعد التسليم ويتشهد تشهداً خفيفاً . »

وروايته الأخرى ( ٣ ) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن الرجل لا يدرى أثلاثاً صلى أم اثنتين ؟ قال : يبنى على التقصان ويأخذ بالجزم . »

ومما يدل على البناء على الأكثر موثقة عمار المتقدمة في صدر الموضع الأول وموثقة الأخرى برواية صاحب التهذيب ( ٤ ) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن شيء من السهو في الصلاة ؟ فقال : لا أعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتمت أو نقصت لم يكن عليك شيء ؟ قلت : بلى . قال : إذا سهوت فابن على الأكثر فإذا فرغت وسليت فقم فصل ما ظننت أنك نقصت فإن كنت قد أتمت لم يكن في هذه عليك شيء وإن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت . »

وموثقة ثالثة له أيضاً برواية صاحب الفقيه ( ٥ ) قال : « قال أبو عبد الله ( عليه السلام ) لعمار بن موسى : يا عمار أجمع لك السهو كله في كلمتين : متى ما شككت فخذ بالأكثر فإذا سليت فأتّم ما ظننت أنك قد نقصت . »

ولا يخفى أن الترجيح للأخبار الأخيرة وذلك من وجوه : ( أحدها ) الاعتضاد بالأخبار الصباح الصراح الواردة في خصوصيات الصور المذكورة في

( ١ ) الوسائل الباب ١٥ من الحلل في الصلاة

( ٢ ) الوسائل الباب ١٣ من الحلل في الصلاة

( ٣ ) و ( ٤ ) و ( ٥ ) الوسائل الباب ٨ من الحلل في الصلاة

## ج ٩ (ترجيح الاخبار الدالة على البناء على الاكثر) - ٢٢٣ -

هذا المقام فانها متفقة الدلالة على البناء على الأكثر في جميع الصور كما سنشرحه إن شاء الله تعالى . ويعضدها زيادة على ذلك إجماع الطائفة سلفاً وخلفاً على العمل بمضمونها إلا الشاذ النادر وهم انما يتوهمون بخلاف المرتضى والصدوق وقد عرفت ما فيه .

و(ثانيها) - صراحة هذه الأخبار في المدعى وتطرق وجوه الإحتمالات الى كثير من تلك الأخبار المخالفة كموثقة اسحاق بن عمار المشتعلة على البناء على اليقين ، فانه من المحتمل قريباً ان المراد انما هو البناء على ما يوجب اليقين أى يقين البراءة وذلك في البناء على الأكثر كما فصلته موثقة عمار الثانية ، وقد عرفت من رواية قرب الاسناد المتقدمة اطلاق هذا اللفظ على هذا المعنى بحيث لا يحتمل غيره فلا يعد ارادته هنا أيضاً . ومثلها صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج ( ١ ) فانها محتملة لما ذكرناه ويؤيده قوله فيها : « يأخذ بالجزم ويحتاط بالصلاة كلها ، فان الإحتياط وهو فعل ما يوجب براءة الذمة على جميع الوجوه والإحتمالات انما يحصل بالحل على ماقلناه ولا فاع البناء على الأقل والإتمام لو ذكر تمام الصلاة فانه يلزم زيادة ما يوجب بطلانها فتجب الاعادة حيثئذ . وبالجملة فانه لو لم يكن ما ذكرناه في هاتين الروايتين هو الأظهر فلا أقل ان يكون مساوياً وبه يسقط الاستدلال بهما . ونحوهما في ذلك أيضاً رواية سهل بن اليسع الاولى . وأما صحيحة علي بن يقطين فهي معارضة بالأخبار الكثيرة الدالة على الابطال متى تعلق الشك بالأولين المعتمدة باتفاق الأصحاب سلفاً وخلفاً على ذلك فلا تصلح للعمل عليها . وأما رواية سهل الثانية فهي معارضة بخصوص حسنة زرارة ورواية قرب الاسناد وعموم الروايات المتقدمة المعتمدة بعمل الطائفة .

و(ثالثها) - وهو المعتمد ما قدمنا ذكره آتقاً من ان هذه الروايات انما خرجت مخرج التيقية لما عرفت من حديث مسلم المتقدم ( ٢ ) وكلام البغوى في شرح السنة

— ٢٢٤ — ( ترجيح الاخبار الدالة على البناء على الاكثر ) ج ١

ويؤيده اشتغال صحيحة على بن يقطين ورواية سهل الاولى على سجدتي السهو بعد الامر بالبناء على الاقل حسبما تضمنته الرواية العامة ، وقد صرح المحقق في المعتبر بنسبة ذلك اليهم أيضاً حيث نقل عن الشافعي البناء على اليقين وعن ابى حنيفة البناء على الظن فان فقدته بنى على اليقين- ( ١ ) محتجاً على ذلك بأن الاصل عدم المشكوك فيه ، ولما روه عنه ( صلى الله عليه وآله ) ( ٢ ) قال : « من لم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليطو الشك وليبن على اليقين » .

ومن أشار الى ما ذكرنا أيضاً شيخنا الشهيد الثاني ( قدس سره ) في كتاب روض الجنان حيث قال بعد نقل رواية ابن اليسع : ورواية ابن اليسع مطرحة لموافقتهما لمذهب العامة . ورأيت في بعض الحواشي المنسوبة الى شيخنا المجلسي ( قدس سره ) استصواب الحمل على التيقية ، وبه صرح المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ( طاب ثراه ) .

(١) في بدائع الصنائع للكاساني الحنفى ج ١ ص ١٦٥ : « إذا سها في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فان لم يكن السهو له عادة بأن لم يعرض له كثيراً فعند الشافعي يبنى على الاقل لحديث ابى سعيد الخدرى : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فليطو الشك وليبن على الاقل » ، وعندنا يستقبل الصلاة لحديث عبد الله بن مسعود : « إذا شك أحدكم في صلاته انه كم صلى فليستقبل الصلاة » ، وان كان السهو يعرض له كثيراً تحرى وبنى على ما وقع عليه التحرى في ظاهر الروايات . وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يبنى على الاقل وهو قول الشافعي ولنا رواية ابن مسعود : « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرى أقربه الى الصواب وليبن عليه » ، وفي البحر الرائق لابن نجيم الحنفى ج ٢ ص ١٠٨ و ١١٠ : « إذا شك انه كم صلى وكان عروض الشك له أول مرة استقبل العمل وان كان يعرض له كثيراً يتحرى وهو ما يكون اكبر رأيه عليه ، وعبر عنه تارة بالظن واخرى بغالب الظن فان لم يترجح عنده شيء بنى على الاقل » ، ويرجع أيضاً الى التعليقة ٢ ص ١٦٥ .

(٢) صحيح مسلم ج ٢ باب السهو في الصلاة إلا ان فيه « فليطرح الشك وليبن على ما استيقن » ، وبدائع الصنائع ج ١ ص ١٦٥ وفيه « وليبن على الاقل » ،

ج ٩ ﴿ ترجيح الاخبار الدالة على البناء على الأكثر ﴾ - ٢٢٥ -

وما يستأنس به للحمل على التقية في هذه الأخبار انها كلها إنما خرجت عن الكاظم (عليه السلام) ولا يخفى على المتتبع للسير والآثار والعارف بالقصص والأخبار اضطراب نار التقية في وقته (عليه السلام) زيادة على غيره من الأوقات وما وقع عليه (عليه السلام) وعلى شيعته من المخافات . وما يرمى الى ذلك التعبير بهذا اللفظ المجمل في جل تلك الأخبار ، ولهذا تكاثرت الأخبار بالتقية بالنقل عنه (عليه السلام) بغير اسمه الشريف من العبد الصالح أو عبد صالح ونحو ذلك . وبالجملة فالحمل على التقية عندى مما لا ريب فيه ولا شك يعتريه عملاً بالقاعدة المنصوطة عن أهل العصمة (عليهم السلام) في عرض الأخبار عند اختلافها على مذهب العامة والاختلاف كما استفاضت به النصوص (١) ولكن أصحابنا (رضوان الله عليهم) لما انفوا العمل بهذه القواعد فانهم ما يترتب عليها من الفائدة ووقعوا في ما وقعوا فيه من مشكلات هذه الإشكالات وارتكاب التمحلات والتكلفات . وأما ما نقل عن الشيخ على بن بابويه في هذه المسألة - وقوله في الذكرى : انه لم يقف على مأخذه - فهو مأخوذ من كتاب الفقه الرضوى على نحو ما عرفت من الطريقة المعروفة والسجية المألوفة حيث قال (عليه السلام) (٢) : وان شككت فلم تدر اثنتين صليت أم ثلاثاً وذهب وهمك الى الثالثة فاضف اليها الرابعة فاذا صليت ركعة بالحمد وحدها ، وان ذهب وهمك الى الأقل فابن عليه وتشهد في كل ركعة ثم اسجد بحمدى السهو بعد التسليم ، وان اعتدل وهمك فانت بالخيار ان شئت بنيت على الأقل وتشهدت في كل ركعة وان شئت بنيت على الأكثر وعملت ما وصفناه لك . انتهى .

وكيف كان فالظاهر ان الترجيح للقول المشهور المؤيد بالأخبار الموافقة لمقتضى الاصول المعتضدة بعمل الطائفة ، وهذه الرواية لا تبلغ قوة

(١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به

(٢) ص ١٠

## ٢٢٦ - (ما يتحقق به سلامة الاولين في الشك المتعلق بالاثنتين) ج ٩

المعارضة فهي مفوضة الى قائلها ( عليه السلام ) .  
وأنت خير أيضاً بما في عدول الشيخ المذكور عن القول المشهور المعتضد  
بالأخبار المشار اليها الى القول بعبارة الكتاب من الدلالة على مزيد الإعتداد على  
الكتاب المذكور وثبوت حججه عنده .

وبما حققناه في المقام وكشفنا عنه في هذه المواضع الثلاثة نقاب الابهام  
يظهر لك أن المسألة بمحمد الله سبحانه ذي الجلال خالية من الاشكال كما وقع فيه صاحب  
المدارك ومن نسج معه على ذلك المنوال حيث لم يعطوا التأمل حقه في ما شرحناه في  
هذا المجال من واضح المقال . والله العالم .

(الموضع الرابع) المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) التخيير في احتياط  
هذه الصورة بين ركعة من قيام وركعتين من جلوس ، ونقل عن ابن أبي عقيل  
والجعفي أنها لم يذكر التخيير وإنما ذكر الركعتين من جلوس . والموجود في حسنة  
زرارة ( ١ ) التي هي مستند هذا الحكم كما عرفت إنما هو الركعة من قيام ، وكذا  
في رواية قرب الاسناد (٢) ونحوهما في عبارة كتاب الفقه على تقدير البناء على الأكثر  
وهو فتوى الشيخ علي بن الحسين بن بابويه كما عرفت ، والمعتمد ما دلت عليه  
هذه الأخبار . وأما القولان الآخران فلم أقف فيها على دليل .

(الموضع الخامس) قال في المدارك في هذا المقام : واعلم أن ظاهر الأصحاب  
(رضوان الله عليهم) أن كل موضع تعلق فيه الشك بالاثنتين يشترط فيه إكمال  
السجدةين محافظة على ما سبق من اعتبار سلامة الأولتين ، ونقل عن بعض  
الأصحاب الاكتفاء بالركوع لصدق مسمى الركعة وهو غير واضح ، قال في الذكري  
نعم لو كان ساجداً في الثانية ولما يرفع رأسه وتعلق الشك لم استبعد صحته لحصول  
مسمى الركعة . وهو غير بعيد . انتهى . أقول : قد صرح بما ذكره شيخنا  
الشهيد في الذكري .



وأنت خير بأن هنا شيئين : (أحدهما) - أن ما يصدق عليه الركعة هل هو عبارة عن ما يدخل فيه السجود أو يكفي مجرد الركوع ؟ قولان : المشهور الأول وبه صرح السيد السند هنا وفي ما تقدم في بحث المواقيت في شرح قول المصنف : « ولو زال المانع فإن أدرك الطهارة وركعة . . . الخ ، ونقله عن العلامة أيضاً حيث قال : « وتتحقق الركعة برفع الرأس من السجدة الثانية كما صرح به في التذكرة . واحتفل الشهيد في الذكرى الاجتزاء بالركوع للتسمية لغة وعرفاً ولأنه المعظم . وهو بعيد .

أقول : ونحن قد حققنا في مقدمة المواقيت بأن حكمهم يكون الركعة عبارة عن ما ذكره يوجب انتداح اشكال عليهم في مسألة الشك بين الأربع والخمس فيما إذا حصل الشك بعد الركوع وقبل السجود ، حيث أنهم قالوا بالصحة في هذه الصورة مع أنه لم يأت بالركعة بزعمهم فلا يكون داخل تحت النص الوارد في المسألة . والمحقق في أجوبة المسائل البعدانية إنما تخلص من هذا الاشكال بالتزام كون الركعة عبارة عن مجرد الركوع كما سيأتي إن شاء الله تعالى بتحقيقه في المسألة المذكورة ونقل كلامه في ذلك .

و(ثانيهما) - أنه على تقدير القول المشهور هل تتحقق للركعة بمجرد إتمام ذكر السجدة الثانية أو يتوقف على رفع الرأس من السجود ؟ وجهان : جزم بالأول منها شيخنا الشهيد الثاني في الروض حيث قال : « ويتحقق اكتمالها بتمام السجدة الثانية وإن لم يرفع رأسه منها على الظاهر لأن الرفع ليس جزء من السجود وإنما هو واجب آخر ، انتهى . وهو جيد . والمشهور الثاني ولهذا أنه في الذكرى إنما أشار إليه إجمالاً في المقام .

(المسألة السابعة) - إذا شك بين الثلاث والأربع فالمشهور أنه يجب البناء على الأكثر ويحتاط بركعة قائماً أو ركعتين جالساً ، ونقل في المختلف ومثله السيد السند في المدارك ومن تبعهما عن ابن بابويه وابن الجنيد أنها قالوا : يتخير الشاك بين

الثلاث والأربع بين البناء على الأقل ولا احتياط والآخر مع الاحتياط .  
وأنت خير بما في هذا النقل عن ابن بابويه في هذا المقام فإنه على قياس ما قدمناه من النقولات المختلفة والحكايات المعتلة ، حيث أنه لا وجود لشيء من ذلك في كتابه بالمرّة بل الموجود فيه إنما هو ما صرح به الأصحاب (رضوان الله عليهم) كما عرفت من البناء على الأكثر من غير تردد ولا ذكر لفرد آخر ، ونسبة هذه العبارة إليه - باعتبار التوهم الذي ينشأ من قوله : « وليست هذه الأخبار مختلفة ، كما قدمنا ذكره - بعيد عن سياق الكلام وخارج عن سلك ذلك النظام .

وبالجملة فإن هذه النقولات في هذه المقامات محل عجب عجاب سيما مع متابعة الخلف للسلف في هذا الباب ، والفقهاء بمنظر منهم مطبقين على درسه وشرحه ومراجعته فكيف اتفق لهم هذا الأمر الغريب ولم يفتبه أحد منهم إلى هذا العجب العجيب ؟

وأما نقل ذلك عن ابن الجنيد فإن كلامه لا يحضرنى ولا أعلم صحته ولا بطلانه . وكيف كان فالعتمد هو القول المشهور وهو المؤيد المنصور للأخبار الكثيرة ومنها ما رواه في الكافي في الصحيح عن عبد الرحمن بن سيابة وإبي العباس عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « إذا لم تدر ثلاثاً صليت أو أربعاً ووقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث ، وإن وقع رأيك على الأربع فسلم وانصرف ، وإن اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين وأنت جالس .

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) في حديث قال : « وإن كنت لا تدري ثلاثاً صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك إلى شيء فسلم ثم صل ركعتين وأنت جالس تقرأ فيها بام الكتاب وإن ذهب وهمك إلى الثلاث فقم فصل الركعة الرابعة ولا تسجد سجدة السهو ،

(١) الوسائل الباب ٧ من الخلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١٠ من الخلل في الصلاة

فان ذهب وهمك الى الأربع فتشهد وسلم ثم اسجد بسجدة السهو ، .  
قال في الوافي : لعل الأمر بسجدة السهو في الصورة الأخيرة لتدارك  
النقصان الموهوم وينبغي حمله على الإستحباب . أقول : وسيأتى تحقيق القول في  
ذلك في موجبات سجدة السهو إن شاء الله تعالى .

وعن جميل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال :  
« في من لا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً وهمه في ذلك سواء ؟ قال فقال : إذا اعتدل  
الوهم في الثلاث والأربع فهو بالخيار إن شاء صلى ركعة وهو قائم وإن شاء صلى  
ركعتين وأربع سجعات وهو جالس ، .

وما رواه في الكافي والتهذيب عن الحسين بن أبي العلاء في الحسن عن  
أبي عبد الله ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال : « إن استوى وهمه في الثلاث والأربع  
سلم وصلى ركعتين وأربع سجعات بفاتحة الكتاب وهو جالس يقصر في التشهد ،  
قوله « يقصر في التشهد » أى يخففه . وربما وجد في بعض النسخ « يقصد » بالدال من  
القصد وهو بمعنى التوسط .

وقال في كتاب الفقه الرضوى ( ٣ ) : « وان شككت فلم تدر ثلاثاً صليت  
أم أربعاً وذهب وهمك الى الثالثة فأضف اليها ركعة من قيام وان اعتدل وهمك  
فصل ركعتين وأنت جالس ، .

ومن أخبار المسألة التي لا تخلو من الإشكال ما رواه في الكافي في الصحيح  
عن محمد بن مسلم ( ٤ ) قال : « انما السهو ما بين الثلاث والأربع وفي الاثنتين والأربع  
بتلك المنزلة ، ومن سها فلم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً واعتدل شكك قال : يقوم فيتم ثم  
يجلس فيتشهد ويسلم ويصلى ركعتين وأربع سجعات وهو جالس ، وان كان أكثر

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٠ من الحلل في الصلاة

(٣) ص ١٠

(٤) الوسائل الباب ١٠ من الحلل في الصلاة

وممه الى الاربع تشهد وسلم ثم قرأ فاتحة الكتاب وركع وسجد ثم قرأ وسجد بسجدةين وتشهد وسلم ، وان كان اكثر وممه الى الثنتين نهض فصلى ركعتين وتشهد وسلم . . وجه الإشكال فيه انه حكم في من شك بين الثلاث والاربع واعتدل شكه بأنه يقوم فيتم ثم يجلس فيتشهد ويسلم ويصلى ركعتين وأربع سجعات وهو جالس ، وهو ظاهر في انه يبنى على الأقل ويتم صلاته ثم يحتاط مع ذلك بركعتين جالسا ولا قائل به . وأيضاً فان الإحتياط إنما هو مع البناء على الأكثر لا مع البناء على الأقل . وكذا الإشكال في قوله : « وان كان أكثر وممه الى الاربع تشهد وسلم ثم قرأ فاتحة الكتاب . . . الى آخره » ، فانه ظاهر في انه مع ظن الاربع وترجيحها يبنى عليها ويحتاط مع ذلك بركعتين جالسا مع انه لا خلاف ولا إشكال في انه مع ترجيح أحد الطرفين وظنه يبنى عليه زيادة أو نقصاناً ولا احتياط بالكلية .

وما ذكره في الوافي بالنسبة الى الاول - حيث قال : الظاهر ان « أو » بدل الواو في قوله : « ويصلى ركعتين » - لا يدفع الإشكال فان غايته انه مع تساوى طرفي الشك في الصورة المذكورة يتخير بين البناء على الأقل والأكثر ولا قائل به ايضاً . وكيف كان فان الخبر المذكور لما لم يكن مسنداً عن الإمام ( عليه السلام ) وانما هو كلام محمد بن مسلم كان الخطب هيناً .

ومن ذلك ما رواه في الكافي والتهذيب عن ابي بصير في الموثق ( ١ ) قال : « سألت عن رجل صلى فلم يدرك في الثالثة هو أم في الرابعة ؟ قال : فما ذهب وممه اليه ، ان رأى انه في الثالثة وفي قلبه من الرابعة شيء سلم بينه وبين نفسه ثم يصلى ركعتين يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، .

وظاهره انه مع غلبة ظنه انه في الثالثة يبنى على الاربع ويصلى صلاة الإحتياط وهو خلاف فتوى الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) وخلاف ما عليه غير هذا الخبر من الأخبار . ويمكن تأويله بحمل جوابه ( عليه السلام ) على التفصيل بين ما ذهب

ج ٩ (حجة التخيير بين الأقل والأكثر في الشك بين الثلاث والأربع) - ٣٣١ -

إليه وهمه فينبى عليه وبين ما لم يكن كذلك فيعمل فيه بموجب الشك في المسألة .  
وقوله : « ان رأى انه في الثالثة وفي قلبه من الرابعة شيء » ، بمعنى مساواته لما  
رآه في الثالثة فيحمل على الشك الموجب لتساوى الطرفين .

وأما ما ذكره المحدث الكاشاني - بعد نقله لهذه الرواية حيث قال : هذا  
برزخ بين الفصل والوصل لان سهوه برزخ بين الظن والشك . إنتهى - فلا  
أعرف له وجهاً وجيهاً لما عرفت من انه مع ظن أحد الطرفين فانه يجب البناء عليه  
ولا إحتياط كما ذكره الأصحاب ( رحمهم الله ) وعليه دلت صحيحة عبد الرحمن  
ابن سيابة وابي العباس وصحيحة الحلبي أو حسنته وغيرهما ( ١ ) وان تساوى  
الطرفان فالواجب البناء على الأكثر والإحتياط كما هو المشهور وهو الذي عبر  
عنه بالفصل ، وعلى القول الآخر يتخير بينه وبين البناء على الأقل والتمام وهو  
الذي عبر عنه بالوصل ، وحيث قد هذه الرواية ان حملت على المعنى الأول اشكل  
الأمرفيها بالإحتياط المذكور وان حملت على المعنى الثاني - وان كان خلاف  
ظاهرها - فلا إشكال . والفصل والوصل الذي ذكره محله إنما هو في صورة الشك  
وتساوى الطرفين فانه عنده يتخير بين البناء على الأقل ولا إحتياط وهو المسمى  
بالوصل وبين البناء على الأكثر والإحتياط ، وما في هذا الخبر لا يخرج عن أحد  
الفردين المتقدمين ليكون برزخاً وواسطة في البين ، فان زعم ان ذلك باعتبار  
قوله : « وفي قلبه من الرابعة شيء » ، فانه لا يخفى ان كل من رجح أحد الطرفين  
وظنه فان في قلبه شيئاً من الطرف الآخر وهو المسمى عندم بالوهم ولكن لا عمل  
عليه في مقابلة الظن . وبالجملة فان كلامه غير موجه ولا واضح .

وأما ما نقل عن ابن الجنيّد من القول بالتخيير ، وعن الصدوق بزعمهم فلم  
أقف له على خبر يدل عليه ، إلا انه قال في المدارك : إحتج القائلون بالتخيير  
بأن فيه جمعاً بين ما تضمن البناء على الأكثر وبين ما تضمن البناء على الأقل

## - ٢٣٢ - (دفع حجة التخيير في الشك بين الثلاث والاربع) ج ٩

كصحيحة زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « وإذا لم يدرك في ثلاث هو أو في أربع وقد أحرز الثلاث قام فأضاف إليها أخرى ولا شيء عليه . . . » وهذا القول لا يخلو من رجحان إلا أن الأول أجود . انتهى .

أقول - وبالله الثقة لأدراك المأمول ونيل المسؤول - الظاهر أن هذا الدليل الذي نقله عن القائلين بالتخيير إنما هو من معتزلاته (قدس سره) بناء على ما توهمه من الصحيحة المذكورة وأنها دالة على البناء على الأقل حسبما جرى له في حسنة زرارة المتقدمة ، ويدل على ذلك (أولاً) أن العلامة في المختلف إنما احتج لأصحاب هذا القول بدليل عقلي إقناعي ثم رده وأبطله . و (ثانياً) أنه قد نسب هذا القول والاحتجاج بهذا الدليل إلى ابن بابويه مع أنه ليس له في كتابه عين ولا أثر كما عرفت ، ولكنه (قدس سره) حيث فهم من الرواية المذكورة - وقوله فيها : « قام فأضاف إليها أخرى ، يعني بنى على الثلاث وقام فأضاف إليها رابعة - البناء على الأقل مع صراحة الاخبار المتقدمة في البناء على الأكثر جمع بينها بالتخيير وجعله دليلاً لهذا القول ، وكان الأولى على هذا أن يقول : ويدل على هذا القول أن فيه جمعاً بين الاخبار لا أنه ينسب ذلك إلى أصحاب هذا القول والحال كما عرفت .

وتحقيق القول في هذا المقام على وجه تنكشف به غشاوة الاشكال ويتضح به هذا الاجمال هو أن يقال : لا يخفى على المتأمل في اخبار الاحتياط التي وردت في هذه الصور المنصوصة بعين الانصاف أن الائمة (عليهم السلام) ربما أجهلوا في التعبير عن ذلك الاحتياط إجمالاً زائداً يوم الناظر ما وقع فيه السيد المشار إليه ومن تبعه من توهم أنه من نفس الصلاة الأصلية وربما أوضحوا ذلك إيضاحاً تاماً وبينها مراتب متفاوتة في الوضوح والخفاء وكل ذلك بالنظر إلى أحوال السامعين وزيادة الغباوة والبلادة والفهم والذكاء ، ولهذا أن أصحابنا (رضوان الله عليهم)

---

(١) الوسائل الباب ١٠ من الحلال في الصلاة .

## ج ١ (دفع حجة التخيير في الشك بين الثلاث والاربع) — ٢٢٣ —

قديمًا وحديثًا لم يزالوا يستدلون بهذه الأخبار على وجوب الإحتياط في كل صورة صورة من هذه الصور بحملها ومفصلها وموصولها ومفصولها فيحملون المجمل على المفصل والموصول على المفصول حتى انتهت التوبة الى السيد السند فوق في هذا الإشكال وتبعه جملة ممن تأخر عنه كما هي عادتهم غالباً مثل المحدث الكاشاني والفاضل الخراساني وغيرهما ، حتى ان المحدث الكاشاني في الوافي عمد الى هذه الأخبار الغير المصرح فيها بالفصل فجعلها أصلاً وقاعدة كلية وقابلها بالأخبار الصريحة في الفصل وجعلها قاعدة ثانية فأثبت هنا ضابطتين ، وقوى الشبهة عنده في ذلك (أولاً) ما ورد في الأخبار من الروايات الدالة على البناء على الأكثر بقول مطلق وما ورد منها دالاً على البناء على الأقل مطلقاً كما تقدم نقله في المسألة المتقدمة . و (ثانياً) توهم ذهاب الصدوق الى ما ذكره واستدلالة بهذا الخبر كما سمعت من كلام صاحب المدارك . والجميع من قبيل البناء على غير أساس فلماذا عظم فيه الإشتباه والإلتباس وهو عند التأمل في ما ذكرناه ظاهر الإتهام والإنطاس .

وقال المحدث المشار اليه في الكتاب المذكور بعد نقل صحيحة زرارة وحسنه التي استند السيد السند هنا الى عجزها الوارد في حكم هذه الصورة ، وصورتها كلاهما : زرارة عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « قلت له من لم يدر في أربع هو أو في ثنتين وقد أحرز الثنتين؟ قال : يركع ركعتين وأربع سجودات وهو قائم بفاتحة الكتاب ويتشهد ولا شيء عليه ، وإذا لم يدر في ثلاث هو أو في أربع وقد أحرز الثلاث قام فأضاف اليها أخرى ولا شيء عليه ، فقال المحدث المشار اليه بعد نقلها بطولها ما صورته : لم يتعرض في هذا الحديث لذكر فصل الركعتين أو الركعة المضافة للإحتياط ووصلها كما تعرض في الخبر السابق والأخبار في ذلك مختلفة وفي بعضها إجمال كما ستقف عليه ، وطريق التوفيق بينها التخيير كما ذكره في الفقيه ويأتي كلامه فيه ، وربما يسمى الفصل بالبناء على الأكثر والوصل

(١) الوسائل الباب ١٠ و ١١ من الحلل في الصلاة

— ٢٣٤ — (دفع حجة التخيير في الشك بين الثلاث والاربع) ج ٩

بالبناء على الأقل وما سمعت أحداً تعرض لهذه الدققة ، وفي حديث عمار الآتي إشارة الى ذلك فلا تكون من الغافلين . انتهى .

أقول : أشار بحديث عمار الى روايته التي قدمناها (١) وهي قوله (عليه السلام) : وكل ما دخل عليك من الشك في صلاتك فاعمل على الأكثر . الخ ، فانه قد قال بعدها : هذه هي الضابطة الكلية المشتملة على أكثر أخبار هذا الباب وهي فذلكتها وفي مقابلتها ضابطة اخرى هي البناء على الأقل وإتمام الصلاة جملة واحدة . انتهى . ولا بد في دفع هذه الاوهام التي وقع فيها هؤلاء الاعلام من نقل جملة من الروايات الواردة في المقام وبيان ما اشتملت عليه من المراتب في الإيضاح والإفهام عن ذلك المعنى الذي اضطربت فيه هذه الافهام . لكن ينبغي أن يعلم أولاً انه لما ثبت بما حققناه آنفاً أن هذه الاخبار الصريحة في البناء على الأقل مطلقاً إنما خرجت مخرج التقية (٢) والعمل إنما هو على الاخبار الدالة على البناء على الأكثر مطلقاً كان أو في خصوص هذه الصور فالواجب حمل ما دل من هذه الاخبار الواردة في هذه الصور المذكورة على التقية أيضاً لو كان صريحاً في البناء على الأقل والإعراض عن العمل به فكيف وهو قابل للحمل على تلك الروايات المفصلة بل بعضه ظاهر في ذلك . وهذه الجملة كافية في دفع شبهة هذا الخصم ولكننا مع ذلك نستظهر بنقل الروايات التي أشرنا اليها :

فمن ذلك - الصحيحة التي ذكر المحدث المذكور هذا الكلام على أثرها فانه (عليه السلام) قد أجمل في صدرها وعجزها إلا ان صدرها أظهر في الدلالة على ما نذعيه لأن ذكر فاتحة الكتاب قرينة على إرادة الإحتياط كما هو مصرح به في غيرها وان كانت القراءة في الأخيرتين جائزة من حيث التخيير بناء على المشهور لكنه لم يجر في هذه الاخبار ولا عبر به في شيء منها بل ذكر القراءة في روايات الإحتياط كلها إنما هو من حيث الفصل ، وكأنهم (ع) قصدوا الى انها صلاة منفردة لا بد فيها



## ج ٩ { دفع حجة التخيير في الشك بين الثلاث والأربع } - ٢٣٥ -

من فاتحة الكتاب كما ربما ذكرنا أيضاً فيها التشهد والتسليم .  
ومن ذلك - قوله ( عليه السلام ) في صحيحة البقباق ( ١ ) : « وإن اعتدل  
وهلك فانصرف وصل كعتين وأنت جالس ، والإحتياط ههنا موصول لكن  
قرينة الأمر بالجلوس دفع توهم دخوله في الصلاة .

ومن ذلك - قوله ( عليه السلام ) في رسالة جميل ( ٢ ) : « إذا اعتدل الوم  
في الثلاث والأربع فهو بالخيار إن شاء صلى ركعة وهو قائم وإن شاء صلى ركعتين  
وأربع سجّدت وهو جالس ، وهذه الرواية أيضاً لم يصرح فيها بالفصل وإنما علم من  
حيث التخيير في الإحتياط بين الفردين المذكورين ، ولو لم يذكر الركعتين من  
جلوس لسبق إلى الوم كون تلك الركعة من قيام متصلة داخلة في الصلاة الأصلية  
وكل ذلك إنما جرى على التوسع في التعبير كما أشرنا إليه آنفاً .

ومن ذلك - قوله ( عليه السلام ) في رواية ابن أبي يعفور ( ٣ ) : « في رجل  
لا يدري ركعتين صلى أم أربعاً ؟ قال : يتشهد ويسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين  
وأربع سجّدت ، .

وفي صحيحة محمد بن مسلم ( ٤ ) : « في رجل صلى ركعتين فلا يدري ركعتان  
هي أم أربع ؟ قال : يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين بفاتحة الكتاب ، وقد أفصح  
( عليه السلام ) في هذين الخبرين أي أفصح وصرح بالفصل الصراح .

وفي موثقة أبي بصير ( ٥ ) : « إذا لم تدر أربعاً صليت أم ركعتين فقم واركع  
ركعتين ثم سلم واسجد بسجّدتين ، وقد أجمل ( عليه السلام ) في هذا الخبر كل أجمل  
في صدر صحيحة زرارة أو حسنته المتقدمة إلا أنه هناك صرح بفاتحة الكتاب التي  
هي قرينة على كونها صلاة الإحتياط كما قدمنا ذكره .

وهذه كلها كما ترى في الشك بين الإثنتين والأربع والإحتياط فيها واحد

( ١ ) و ( ٢ ) الوسائل الباب ١٠ من الحفل في الصلاة

( ٣ ) و ( ٤ ) و ( ٥ ) الوسائل الباب ١١ من الحفل في الصلاة

## ٢٣٦ - (دفع حجة التخيير في الشك بين الثلاث والاربع) ج ٩

لكن الأخبار اختلفت في الاجمال والتصريح ، والأصحاب قد حملوا بحملها على مفصلها كما هو القاعدة في أمثال ذلك .

وهؤلاء الأعلام باعتبار الروايات الدالة على جواز البناء على الأقل مطلقاً ونسبتهم ذلك الى الصدوق عمدوا الى هذه الأخبار المجملة وألحقوها بتلك الروايات المطلقة . وأنت قد عرفت ما في أساسهم الذي بنوا عليه من الخراب والإندام لوجوب حمل تلك الروايات على التقية وفساد ما نسبوه الى الصدوق في هذا المقام ومتى بطل الأصل الذي بنوا عليه بطل ما فرعوه وجعلوه راجعاً اليه .

هذا . وأما ما ذكره المحدث المذكور - وسجل به مما قدمنا نقله عنه وان ما ذكره دقيقة لم يتفطن لها غيره -

فقيه (أولاً) - ان هذه الدقيقة ان أراد بها ما فهمه من الأخبار المجملة من حيث عدم التصريح بالفصل بين الصلاة الأصلية وبين صلاة الإحتياط فقال فيها بالبناء على الأقل وجعلها ضابطة كلية وقابلها بالأخبار الصريحة في الفصل الدالة على البناء على الاكثر فجعلها ضابطة اخرى ، فقيه انه قد سبقه صاحب المدارك الى ذلك بل الصدوق أيضاً بزعمهم . نعم ان السيد قد وقف على مورد تلك الاخبار المجملة وهو قد جعل ذلك قاعدة كلية في جميع الشكوك اعتضاداً بعموم تلك الاخبار المطلقة . وأنت قد عرفت ان تلك الاخبار التي هي أصل الشبهة الحاملة له على جعل ذلك ضابطة كلية إنما خرجت مخرج التقية . وأما هذه الاخبار المجملة في هذه الصور فيجب حمل إجمالها على الروايات المفصلة كما هي القاعدة الكلية .

و (ثانياً) - ان ما زعمه من نسبة التخيير في جميع الشكوك الى الفقيه بناء على قوله : « وليست هذه الاخبار مختلفة وصاحب السهو بالخيار . . . الخ ، وهو الذي أشار اليه في كلامه المتقدم بقوله « ويأتى كلامه فيه ، فقد أوضحنا بطلانه بما لا مزيد عليه . والله العالم ورسوله وأوليائه (عليهم السلام) .

بقي الكلام في الإحتياط في هذه الصورة والمشهور ما قدمناه من التخيير ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل والجمعني تعين الركعتين من جلوس وهو الذي تضمنه أكثر أخبار المسألة المتقدمة إلا أن رسالة جميل قد دلت على التخيير وعليها عمل الأصحاب (رضوان الله عليهم) وبها قيدوا إطلاق تلك الأخبار . وصاحب المدارك ومن هذا جنوه بناء على الإصطلاح المحدث بينهم قد ردوا الرواية بضعف السند فلا تصلح لتخصيص تلك الأخبار ، وهو جيد على ذلك الأصل الغير الأصل . وكيف كان فالإحتياط يقتضى الوقوف على ما تضمنه أكثر الأخبار من الركعتين من جلوس . والله العالم .

( المسألة الثامنة ) - لو شك بين الاثنتين والاربع فالمشهور هو البناء على الأكثر والإحتياط بركعتين من قيام .

ويدل عليه جملة من الأخبار : منها - ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى ركعتين فلا يدرى ركعتان هي أو أربع ؟ قال يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين بفاتحة الكتاب ويتشهد وينصرف وليس عليه شيء . »

وما رواه في الكافي في الصحيح أو الحسن والصدوق في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « إذا لم تدري اثنتين صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك الى شيء فتشهد وسلم ثم صل ركعتين وأربع سجعات تقرأ فيها بأم القرآن ثم تشهد وسلم ، فإن كنت إنما صليت ركعتين كانت هاتان تمام الأربع ، وإن كنت صليت الأربع كانت هاتان نافلة . »

وما رواه في الكافي عن ابن أبي يعفور (٣) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل لا يدرى ركعتين صلى أم أربعاً ؟ قال يتشهد ويسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين وأربع سجعات يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ثم يتشهد ويسلم ، فإن كان

صلى أربعاً كانت هاتان نافلة وان كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الاربع ، وان تكلم فليسجد سجدة السهو .

وعن زرارة في الصحيح (١) قال : « قلت له من لم يدر في اربع هو او في ثنتين وقد احرز الثنتين ؟ قال يركع ركعتين واربع سجدة وهو قائم بفاتحة الكتاب ويتشهد ولا شيء عليه ... الحديث » .

وعن جميل عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « في رجل لم يدر ركعتين صلى ام اربعاً ووجهه يذهب الى الاربع والى الركعتين ؟ فقال يصلي ركعتين واربع سجدة ... الحديث » ، قوله : « ووجهه يذهب الى الاربع والى الركعتين » اى من غير ترجيح ولا ظن احدهما .

وقال في كتاب الفقه الرضوى (٣) « وان شككت في الثانية أو الرابعة فصل ركعتين من قيام بالحمد » .

وروى الشيخ عن ابي بصير في الموثق عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « اذا لم تدر اربعاً صليت ام ركعتين فقم واركع ركعتين ثم سل واسجد سجدتين وانت جالس ثم سل بعدها » .

وحمل الشيخ والعلامة سجدة السهو هنا على ما اذا تكلم ناسياً . ولا يخلو من البعد . وجملة من متأخري المتأخرين حملوها على الاستحباب . ومن المحتمل قريباً ان الامر بالسجود هنا انما هو من حيث البناء على الاقل وان الحديث يراد به البناء على الاقل ويكون حينئذ عمولاً على التقية لما قدمنا (٥) تحقيقه من ان العامة على البناء على الاقل وسجود السهو كما مر في خبر صحيح مسلم (٦) عن عبدالرحمان بن عوف وبه صرح البغوى في شرح السنة . وحينئذ فلا يكون هذا الخبر من اخبار المسألة في شيء لخروجه عن مخرج التقية .

(١) و(٢) و(٤) الوسائل الباب ١١ من النخل في الصلاة (٣) ص ١٠

(٥) ص ٢٢٣ و ٢٢٤ (٦) ارجع الى التعليقة ٤ ص ١٩٥

ونحوه في ذلك ما رواه احمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن عن بكير بن اعين في الحسن عن ابن جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت له رجل شك فلم يدر اربعاً صلى ام اثنتين وهو قاعد ؟ قال يركع ركعتين واربع سجعات ويسلم ثم يسجد سجدتين وهو جالس » .

قال في المدارك في هذا المقام بعد ذكر صحيحة محمد بن مسلم والحلي دليلاً للقول المشهور : ويحتمل قوماً التخيير في هذه المسألة بين ذلك وبين البناء على الأقل ولا إحتياط جمعاً بين هذه الروايات وبين ما رواه الكليني في الصحيح عن زرارة عن احدهما ( عليهما السلام ) قال : « قلت له من لم يدر ... » ثم ساق الخبر المتقدم (٢) اقول : هذا من جملة ما قدمنا ذكره من توهم وصل الإحتياط بالصلاة الاصلية في الاخبار لعدم ذكر الفصل بالشهد والتسليم بينه وبين الصلاة الاصلية أو أحدهما ، وهذه الرواية هي التي قدمنا الكلام عليها وبيننا ان قوله فيها « بفاتحة الكتاب » قرينة على ان المراد صلاة الإحتياط لا كونها اخيرتي الرباعية لما شرحناه آنفاً ، فان التعبير بذلك وقع في جملة من الروايات كصحيحة محمد بن مسلم المذكورة في هذه المسألة ، وكذا صحيحة الحلبي المذكورة هنا ايضاً ، ومثلها حسنة الحلبي المتقدمة في صورة الشك بين الثلاث والاربع ، وعبارة كتاب الفقه . وهو مع هذه القرينة الظاهرة تعسف في حملها على الركعتين الاخيرتين وان قراءة الفاتحة انما هي لكونها أحد الفردين الخير بينهما . ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف وبالجملة فانه إنما وقع في هذا الوهم من حيث انه ذكر في صحيحة محمد بن مسلم والحلي المذكورتين في كلامه الفصل بالشهد والتسليم أو التسليم وفي هذه الرواية قال : « يركع ركعتين ... الى آخره » ولم يذكر انه يتشهد أو يسلم ، فهو يدل على كون هاتين الركعتين من الصلاة الاصلية بانه يكون قد بنى على الأقل .

وفيه انه كيف يتم الاستناد الى مجرد هذه العبارة والحال انه قد وقع التعبير

بها في جملة من الروايات التي علم الفصل فيها بقرائن آخر كما قدمنا ذكره ، وغاية ما يلزم انها باعتبار عدم التصريح بالفصل وعدم وجود قرينة اخرى على ارادة الفصل بجملة محتملة لكل من الامرين لا انها تكون صريحة او ظاهرة في ما يدعيه ولهذا ان صاحب الذخيرة - بعد نقل رواية ابى بصير المتقدمة التي هي في الاجمال مثل هذه الرواية - قال يمكن ان يحمل على البناء على الاقل والاكثر ولا يبعد ادعاء ظهوره في الاول . انتهى . وادعاء ظهوره في الاول ممنوع لما عرفت .

وبالجملة فانه مع هذا الاجمال لا يصح الاستناد اليها أو الى غيرها متى كان كذلك في اثبات حكم شرعي مخالف للاخبار الصحيحة الصريحة المتكاثرة المعتمدة بفتوى الأصحاب قديماً وحديثاً عدا من وقع في هذا الوهم من هؤلاء المذكورين ولا ريب ان هذا التعبير وهذا الاجمال انما نشأ من معلومية الحكم يومئذ وكما مثله في سعة التجوز في العبارات كما لا يخفى على من خاض بحور الاستدلالات وتبعب المقالات ، بل الواجب حمل اجمالها على ما فصل في غيرها .

وكيف كان فانك قد عرفت ان كلامهم في هذه الروايات انما نشأ من تلك الاخبار المطلقة في البناء على الاقل فانهم اتخذوها كالاساس ، ونحن قد هدمنا بحمد الله سبحانه بنيانها وزعزعنا اركانها فزال الإلتباس . ولم تر مثل هذا التحقيق الرشيق في غير زبرنا ومصنفاتنا فتأمل بهين البصيرة وانظره بمقلة غير حسيمة ليظهر لك ما في الزوايا من الخبايا .

ونقل في المختلف عن ابن بابويه في كتاب المقنع انه يعيد الصلاة ، وربما كان مستنده ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد (١) - وهو ابن مسلم على الظاهر - قال: « سأله عن الرجل لا يدري صلى ركعتين ام اربعاً؟ قال يعيد الصلاة ، والجواب عنها ما تقدم من الجواب عن صحبة عبيد بن زرارة المذكورة في مسألة الشك بين الاثنتين والثلاث . ويجب حملها على ما حملت تلك عليه . والشيخ حملها على الشك في

الصباح أو المغرب وبعده ظاهر . قيل : والصدوق قال بالتخير لهذه الرواية . وهو ضعيف لما عرفت .

وقال في البحار : واحتمل الشهيد في الذكرى والعلامة في النهاية كون البناء على الأكثر وصلاة الإحتياط للرخصة والتخفيف وتكون الاعادة ايضاً مجزئة . ثم رده وقال لا ينبغي بعد هذا الكلام عن ظواهر النصوص ولا داعي الى ذلك ولم يعلم قائل بذلك ايضاً قبلهما انتهى . وهو جيد فان الخروج عن ظواهر تلك الأخبار بل صريحها الدال على وجوب البناء على الأكثر والإحتياط بما ذكر بهذا الخبر الشاذ النادر لا يخلو من مجازفة ، وقد سبق نظيره في مسألة الشك بين الاثنتين والثلاث مع ان المعارض ثمة اقل مما هنا ، وما ذكرناه هنا انصب بتلك المسألة سيما مع دعوى جملة منهم عدم الدليل كما عرفت ثمة . والله العالم .

(المسألة التاسعة) — لو شك بين الاثنتين والثلاث والاربع فالمشهور انه يبنى على الأكثر ويتم صلاته ثم يصلي ركعتين من قيام وركعتين من جلوس ، وذهب الصدوقان وابن الجنيد الى انه يبنى على الأربع ويصلي ركعة من قيام وركعتين من جلوس . ونقل عن ابن الجنيد البناء على الاقل ما لم يخرج الوقت .

ويدل على القول المشهور ما رواه الكليني والشيخ عن ابن ابي عمير في الصحيح عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) : في رجل صلى فلم يدر اثنتين صلى ام ثلاثاً ام اربعاً ؟ قال يقوم فيصلي ركعتين من قيام ويسلم ثم يصلي ركعتين من جلوس ويسلم فان كان صلى اربع ركعات كانت الركعتان نافذة ولا تمت الاربع .

وانت خير بان هذه الرواية قد اشتملت على وصل الإحتياط بالفريضة مثل ما وقع في حسنى زرارة المتقدمتين اللتين صارتا منشأ لتوهم السيد ومن تبعه ولكن لمعلومية الإحتياط هنا وانه لا يصلح للجزئية من حيث ركعتي الجلوس زال الوهم المذكور . إلا ان اللازم بمقتضى ما توهمه - لو كان صحيحاً - ان يكون الحكم

(١) الوسائل الباب ١٣ من الخل في الصلاة . والشيخ يرويه عن الكليني

في هذه الرواية هو البناء على الأقل ثم الاتمام بتلك الركعتين من قيام يجعلها من الصلاة الأصلية ثم الإحتياط بركعتين جالساً وهو لا يقول به ولا يلتزمه .

والظاهر انه لا خلاف هنا في البناء على الأكثر إلا ما يتيهمون به من قول الصدوق بالتخير في جميع افراد الشكوك ، وما تقدم من المرتضى في المسائل الناصرية من البناء على الأقل مطلقاً وقد عرفت ما في الجميع . والخلاف المشهور هنا انما هو في الإحتياط وقد عرفت ما هو المشهور وما يدل عليه .

واما القول الثاني من الإحتياط بركعة قائماً وركعتين جالساً فقال في الذكرى انه قوى من حيث الاعتبار لانها تنضم ان حيث تكون الصلاة اثنتين ويجزأ باحدهما حيث تكون ثلاثاً إلا ان النقل والاشتغال يدفعه .

وكأنه اشار بالنص الى رسالة ابن ابي عمير المذكورة مع انه قد روى الصدوق عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن ابي ابراهيم ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) رجل لا يدري اثنتين صلى أم ثلاثاً أم اربعاً ؟ فقال يصلي ركعة من قيام ثم يسلم ثم يصلي ركعتين وهو جالس » .

وفي كتاب الفقه الرضوي (٢) قال ( عليه السلام ) : « وان شككت فلم تدر اثنتين صليت أم ثلاثاً أم اربعاً فصل ركعة من قيام وركعتين من جلوس » .

وربما استشكل في الرواية المذكورة من حيث تضمنها لسؤال الكاظم من ابيه (عليهما السلام) كما اشار اليه في المدارك حيث قال - بعد رد رسالة ابن ابي عمير بانها قاصرة من حيث الإرسال وذكر الصحيحة المذكورة - ما لفظه : إلا ان ما تضمنته الرواية من سؤال الكاظم من ابيه (عليهما السلام) على هذا الوجه غير معهود والمسألة محل اشكال . انتهى .

اقول : لا يخفى ان المعلوم من قاعدته - كما نبهنا عليه في غير موضع - انه متى صح سند الرواية جمد على القول بما تضمنته وان خالف مقتضى القواعد والاصول



ج ٩ ( الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع ) — ٢٤٣ —

أو خالف ما هو المعلوم من كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) أو نحو ذلك فلا وجه لهذا الإشكال باعتبار عدم معهودية رواية الكاظم عن أبيه (عليهما السلام) وقد اشتمل كتاب الفقه الرضوي على الرواية عن أبيه (عليهما السلام) في مواضع لا تخفى بقوله (١): « واروى عن العالم وكنت يومئذ في العالم ، ونحو ذلك وروايتهم عن آبائهم (عليهم السلام) بعد الموت كثيرة . وبالجملة فإن هذا ليس بما يوجب الطعن في السند باصطلاحه . إلا أن نسخ من لا يحضره الفقيه في هذا الخبر مختلفة ففي بعضها « يصلي ركعتين من قيام ، وفي سند الرواية أيضا اختلاف ففي بعضها عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال : « قلت له ... ، إلا أن أكثر النسخ على ما ذكرناه في الخبر . ويؤيده بالنسبة إلى الأول خبر كتاب الفقه .

وكيف كان فالظاهر في الجمع بين الأخبار المذكورة هو القول بالتحخير وإن لم يعلم به قائل من الأصحاب (رضوان الله عليهم) .

ثم إنه على تقدير القول المشهور فهل يجوز أن يصلى بدل الركعتين جالسا ركعة قائما أم لا ؟ أقوال ثلاثة : (أحدها) تحتّمه ونسبه في الذكرى إلى ظاهر الشيخ المفيد في الغرّة وسلاح . و (ثانيها) عدم الجواز ونسبه في الذكرى إلى الأصحاب . و (ثالثها) التحخير لتساويهما في البدلية بل الركعة من قيام أقرب إلى حقيقة المحتمل وهو قول العلامة والشهيد . قال في الذخيرة والوسط أقرب وقوفا على النص . أقول : ما ذكره جيد لو لم يكن في المسألة إلا رواية ابن عمير المذكورة وأما بالنظر إلى ما ذكرناه من صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج ورواية كتاب الفقه فالثالث هو الأصح لا باعتبار ما ذكرناه من التعليق فإنه عليل بل من حيث الجمع بين الخبرين وإن كان ما ذكرناه هو تفريع على القول المشهور .

وهل يجب تقديم الركعتين من قيام ؟ فيه أيضا أقوال : (الأول) وجوب ذلك وهو قول الشيخ المفيد في المقنعة والمرضى في أحد قوليه (الثاني) التحخير ونقل

عن ظاهر المرتضى ( قدس سره ) في الانتصار . ( الثالث ) تحتم تقديم الركعتين جالساً وقد نقل بعض الأصحاب حكاية قول به . ( الرابع ) تحتم تقديم الركعة من قيام وهو قول الشيخ المفيد في الغرية . والصواب هو الأخذ بما دل عليه النص في الباب .

### فائدة

قال شيخنا الشهيد الثاني ( قدس سره ) في الروض وإنما خص المصنف وأكثر الجماعة من مسائل الشك هذه الأربع لأنها مورد النص على ما مر ، ولعموم البلوى بها للمكلفين فعرفة حكمها واجب عينا كباقي واجبات الصلاة ، ومثلها الشك بين الأربع والخمس وحكم الشك في الركعتين الأوليين والثانية والثالثة بخلاف باقي مسائل الشك المتشعبة فإنها تقع نادراً ولا تكاد تنضبط لكثير من الفقهاء . وهل العلم بحكم ما يجب معرفته منها شرط في صحة الصلاة فتقع بدون معرفتها باطلة وإن لم تعرض في تلك الصلاة ؟ يحتمله تسوية بينها وبين باقي الواجبات والشرائط التي لا تصح الصلاة بدون معرفتها وإن أتى بها على ذلك الوجه ، وعدمه لأن الاتيان بالفعل على الوجه المأمور به يقتضى الاجزاء ، ولأن أكثر الصحابة لم يكونوا في ابتداء الاسلام عارفين بأحكام السهو والشك مع مواظبتهم على الصلاة والسؤال عند عروضة . ولأصالة عدم عروض الشك وإن كان عروضة أكثرها . وفي هذه الأوجه نظر واضح وللتوقف بحال . انتهى .

اقول : والأصح ما ذكره أخيراً بقوله « وعدمه ... الخ » لما حققناه في كتاب الدرر النجفية في حرة الجاهل بالأحكام الشرعية وفي مطاوي، إبحاث الكتاب من صحة العبادة بدون ذلك . وقد تقدم أيضاً في كتاب الطهارة في المقام التاسع من مقامات البحث في النية ما فيه إشارة إلى ذلك .

( المسألة العاشرة ) - لو شك بين الأربع والخمس فالمشهور أنه يتم صلاته

ويسجد بمحدثي السهو .

وعلى ذلك تدل جملة من الاخبار : منها - ما رواه في الكافي عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا كنت لا تدري اربعا صليت أو خمسا فامجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما . »

وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا لم تدرك اربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد وسلم وامجد سجدة بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيها تشهداً خفيفاً . »

وعن ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « اذا لم تدرك اربعا صليت أو خمسا فامجد سجدة السهو بعد تسليمك وانت جالس ثم سلم بعدهما . »

وبما استدلل به بعض الأصحاب في هذا المقام ايضاً صحة زكاة أو حسنة (٤) قال : « سمعت أبا جعفر ( عليه السلام ) يقول قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك زاد أم نقص فليسجد بسجدة واحدة وهو جالس وسماها رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) المرغمة . »

والمفهوم من هذه الرواية انما هو ان من مواضع سجدة السهو الشك في الزيادة والنقص كما هو ظاهر بعض الاخبار التي قبلها ايضاً .

واظهر منها في ذلك ما رواه الصدوق بطريقه الى الفضيل بن يسار (٥) « انه سأل أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن السهو فقال من حفظ سهوه فآتمه فليس عليه سجدة السهو وانما السهو على من لم يدرك زاد في صلاته أم نقص منها . »

والمراد بالسهو الشك كما يطلق عليه في الاخبار في غير مقام . وسيأتي ان شاء الله تعالى ان من مواضع سجدة السهو الشك في الزيادة والنقص لهذه الاخبار وبموجب ذلك يجب سجود السهو في جميع صور الشك المتقدمة وهو قول الصدوق

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٤ من الخلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١٤ من الخلل في الصلاة ، وهذه الرواية رواها الكليني في الكافي

ج ١ ص ٩٨ ولم ينقلها في الوسائل من التهذيب نعم نقلها في الوافي عنها .

— ٢٤٦ — (هل يجب الإحتياط في الشك بين الأربع والخمس؟) ج ٩

إلا انه يجب تقييد هذه الاخبار بالاخبار الدالة على ابطال الشك المتعلق بالاولتين والثانية والثالثة فيخص بما عدا ذلك .

والخلاف في هذه المسألة قد وقع في موضعين (احدهما) ما ذهب اليه الصدوق في المقتنع من الاجتياط في هذه الصورة ركعتين جالساً حيث قال في الكتاب المذكور : اذا لم تدر اربعاً صليت أم خمساً أو زدت أو نقصت فتشهد وسلم وصل ركعتين بربع سجدة وانت جالس بعد تسليمك . وفي حديث آخر تسجد بمجديتين بغير ركوع ولا قراءة . انتهى .

وقال في المختلف - بعد ذكر القول المشهور ونقل قول ابن بابويه المذكور والاستدلال للقول المشهور بصحيفة الحلبي المتقدمة - ما لفظه : ولان الأصل عدم الاتيان بالزيادة فلا يجب عليه شيء ، ولان الركعتين جعلتا تماماً لما نقص من الصلاة والتقدير انه شك في الزيادة بعد حفظ الكمال فلا يجب عليه بدل المأق به . نعم ان قصد الشيخ ابو جعفر ابن بابويه ان الشك اذا وقع في حالة القيام كأنه يقول قىمى هذا لا أدري انه لاربعة أو خامسة فانه يجلس اذا لم يكن قد ركع ويسلم ويصلي ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس ويسجد للسهو وان كان بعد ركوعه قبل السجود فانه يعيد الصلاة . انتهى .

اقول : ما ذكره واورده على الصدوق جيد لو كان ما ذكره الصدوق هنا من نفسه وانما هو مأخوذ من كتاب الفقه الرضوى على الطريقة التي قدمنا ذكرها ، وهذه صورة عبارته (عليه السلام) في الكتاب المشار اليه : وان لم تدر اربعاً صليت أم خمساً أو زدت أو نقصت فتشهد وسلم وصل ركعتين بربع سجدة وانت جالس بعد تسليمك . وفي حديث آخر تسجد بمجديتين بغير ركوع ولا قراءة وتشهد فيهما تشهداً خفيفاً . انتهى . وهي كما ترى طبق عبارة المقتنع كلة وكلة وحرفاً وحرفاً إلا في زيادة قوله « وتشهد فيهما تشهداً خفيفاً » في عبارة كتاب الفقه . وهو (عليه السلام) قد اتي اولاً بالإحتياط ونسب ما دلت عليه الاخبار المتقدمة

## ج ٩ (الشك بين الأربع والخمس قبل الركوع) — ٢٤٧ —

المعمول عليه بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) الى الرواية مؤذنا بتضعيفه .  
وقد روى الشيخ عن زيد الشحام عن ابى اسامة (١) قال : « سألته عن رجل  
صلى العصر ست ركعات أو خمس ركعات ؟ قال ان استيقن انه صلى خمسا أو ستا  
فليعد وان كان لا يدري أزداد أم نقص فليكبر وهو جالس ثم ليركع ركعتين يقرأ  
فيهما بفاتحة الكتاب في آخر صلاته ثم يتشهد ... الحديث » ورده بعضهم بضعف  
السند وانه غير معمول عليه بين الاصحاب .

وكيف كان فالظاهر هو القول المشهور للأخبار المتقدمة المعتضدة بفتوى  
الاصحاب (رضوان الله عليهم) قديما وحديثا وهم (عليهم السلام) اعرف بما  
قالوه في الخبرين المذكورين .

الموضع الثاني - ما ذهب اليه جملة من الاصحاب : منهم - الشيخ المفيد والشيخ  
في الخلاف والصدوق وسائر وابو الصلاح من عدم وجوب سجدة السهو في هذا  
الموضع والأخبار المتقدمة كما ترى على خلافه .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان للشك بين الاربع والخمس صوراً انهاها بعضهم الى  
ثلاث عشرة صورة إلا انها ترجع عند التحقيق الى ثلاث صور :

الاولى - ان يشك قبل الركوع والظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في انه يجلس  
وينقلب شكا الى الثلاث والاربع فيعمل فيه على ما تقدم في تلك المسألة ويزيد مع  
ذلك سجدة السهو لمكان القيام ، وقد تقدم ذلك في كلام العلامة في المختلف وهو  
مؤيد لما حققناه سابقاً من انه اذا شك في حال قيامه بين كون قيامه لثلاثة أو رابعة  
فانه لا يكون شكا بين الثلاث والاربع كما توهمه السيد واتباعه بل يكون شكا بين  
الثنتين والثلاث كما انه في هذه الصورة لا يكون شكا بين الاربع والخمس وانما هو

(١) الوسائل الباب ١٤ من الحلل في الصلاة . ولا يخفى ان « ابا اسامة » كنية زيد  
الشحام وفي التهذيب ج ١ ص ٢٣٦ هكذا « عن زيد الشحام ابى اسامة » فكلية « عن »  
يحتمل ان تكون من زيادة النساخ .

## — ٢٤٨ — (الشك بين الاربع والخمس بعد الركوع وقبل تمام السجود) ج ١

شك بين الثلاث والاربع .

وقال شيخنا المحدث الشيخ عبدالله بن الحاج صالح البحراني في شرح رسالة شيخه الصلانية - بعد ان ذكر هذه الصورة وذكر انه لا خلاف فيها بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) - انه لا مستند لها بالخصوص إلا ما روى انه ما اعاد الصلاة فقيه يحتال فيها ويدبرها حتى لا يعيدها ، كما في مـ ثقة عمار المروية في الفقيه (١) انتهى اقول : لا يخفى ما فيه فان اخبار الشك بين الثلاث والاربع شاملة لهـ هذه الصورة فانه ما لم يدخل في الركوع يرجع الى ما تقدم . إذ لا فرق بين ان يشك وهو جالس قبل القيام او بعد القيام وقبل الركوع حسبما فصل في هذه الصورة .

الثانية - ان يشك بعد رفع رأسه من السجود أو بعد تمام ذكر السجدة الثانية وان لم يرفع على القولين المتقدمين قريباً ، فانه يبنى على الاربع ويتشهد ويسلم ويسجد بمجدى السهو ، وعلى ذلك دلت الاخبار المتقدمة في صدر المسألة .

الثالثة - الشك بعد الركوع وقبل تمام السجود والمشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان حكمها حكم سابقتهما في الصحة والبناء على الاربع وميجود السهو .

وقطع العلامة (قدس سره) في جملة من كتبه بالبطلان واقتفاء المحقق الشيخ على (قدس سره) على ما نقل عنه .

واحتجوا على ذلك بلزوم التردد بين محذورين : الا كمال المعرض للزيادة والهدم المعرض للنقص . ورد بان المبطل إنما هو يقين الزيادة لا احتمالها ولو اثر ذلك

(١) هذا اللفظ ورد في رواية حمزة بن حمران المروية في التهذيب ج ١ ص ٢٣٦ وفي الوسائل في الباب ٢٩ من الحلل في الصلاة من التهذيب واما الصدوق فانه بعد ان ذكر في ج ١ ص ٢٢٥ رواية عمار المتضمنة البناء على الاكثر في كل شك المتقدمة ص ٢٢٢ قال : ومعنى الخبر الذي روى ان الفقيه لا يعيد الصلاة ، انما هو في الثلاث والاربع لا في الاولتين . ويحتمل انه يريد بيان وجه الحيلة والتدبير في موثقة عمار .

## ٩٤ (الشك بين الأربع والخمس بعد الركوع وقبل تمام السجود) - ٢٤٩ -

لاثر في ما لو عرض الشك بعد السجود ايضاً مع انهم اتفقوا هناك على الصحة .  
إلا ان شيخنا الشهيد الثاني في الروضة نقل الاحتجاج للعلامة هنا بحجة اخرى  
وهو ان في القول بالصحة هنا خروجاً عن مقتضى النصوص فانه لم يكمل الركعة  
حتى يصدق عليه انه شك بينها وبين ما قبلها ، قال ( قدس سره ) - بعد قول المصنف :  
وقيل تبطل الصلاة لو شك ولما يكمل السجود اذا كان قد ركع - ما صورته : لخروجه  
عن المنصوص فانه لم يكمل الركعة حتى يصدق عليه انه شك بينها . ثم نقل الحجة الثانية  
وهو ترده بين محذورين ثم ردها بما قدمنا ذكره . ولم يتعرض للجواب عن الحجة  
الاولى ، والسبب فيه انه قد صرح هو وغيره بان الركعة عبارة عن الركوع والسجود  
فما لم يكملها بتمام السجود لا يصدق حصول الركعة ومتى لم يصدق لم يدخل تحت  
النصوص ، وانما الكلام في تحقق اتمامها بالرفع من السجود أو باتمام ذكر السجدة  
الثانية وقد تقدم ، ولهذا اوجبوا في صحة الشك والعمل به اتمام الاولين بالسجود  
وحينئذ فاذا ثبت ان الركعة عبارة عما ذكر فالشك قبل السجود شك قبل اكمال الركعة  
واتمامها فلا يدخل تحت النص ، لان مرجع الشك بين الأربع والخمس الى انه  
لا يدري اتي بخمس أو اربع فاذا لم يتمها فكيف يصدق الشك فيها ؟

وبذلك يظهر لك ان ما ذكره في المقام - من الحكم بالصحة في ما اذا وقع  
الشك بين السجدين وكذا بين الركوع والسجود - مدافع لما ذكره من عدم تحقق  
الركعة إلا بالإتمام بالسجود بل بالرفع منه فكيف يصح شكها هنا ويبنى على الأربع ؟  
وبالجملة فانه ما لم تتحقق الركعة وتم بالسجود أو مع الرفع لا يتجه دخوله في الصورة  
المفروضة ، ومن أجل ذلك ان شيخنا المشار اليه في الروضة اغض النظر عن  
احتجاجه للعلامة اولا بالخروج عن محل النص ولم يجب عنه بشيء لا تفاهم على هذه  
المقالة المؤذنة بصحة الحجة المذكورة ، ولا طريق الى الجواب عن ذلك والخروج  
من هذا الإشكال إلا بمنع ما ادعوه من ان الركعة عبارة عما ذكره والقول بانها  
عبارة عن مجرد الركوع كما هو القول الآخر الذي تقدم ذكره وان تقدم رد صاحب

— ٢٥٠ — ( صور الشك بين الاربع والخمس في كلام الشهيد ) ج ٩

المدارك له بالضعف إلا انه ناشئ\* عن الغفلة عن هذا الإشكال .

والى هذا القول مال المحقق في اجوبة المسائل البغدادية وجعله وجه الجواب عن القول بالصحة في المسألة حيث قال - بعد حكمه بالصحة وعدم البطلان في الصورة المذكورة - ما نصه : لان الركعة واحدة الركوع جنس كالسجدة والسجود والركبة والركوب . انتهى .

وبذلك يظهر ان المدار هنا في الجواب عن الإشكال المذكور مبني على بيان معنى الركعة شرعاً وانها عبارة عماذا ؟ فان كانت عبارة عما ذكره فالحكم بالصحة غير متجه لما عرفت وان كانت عبارة عن مجرد الركوع فما ذكره من الحكم بالصحة جيد . والمفهوم من الأخبار انها تطلق تارة على مجرد الركوع واخرى على ما يدخل فيه السجود بل التشهد ايضاً كقولهم : يتشهد في الركعة الثانية ويسلم في الركعة الرابعة ونحو ذلك . ولعل الكلام في ما عدا الاول انما خرج مخرج التجوز تسمية للكل باسم الجزء وما يؤيده الأخبار الواردة في صلاة الكسوف حيث اشتملت على التعبير عن الركوع فيها بالركعة كما لا يخفى على من راجعها وهو اقوى حجة في ما ذكرناه .

قال في الذكرى : واما الشك بين الاربع والخمس فالنص ان عليه بمجدي السهو كما يأتي ، وفصل متأخرو الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بما حاصله ان ههنا صوراً : ( احدها ) ان يقع بعد اكمال السجدين والامر فيه ظاهر . و ( ثانيها ) ان يقع قبل رفع رأسه من السجدة الثانية والظاهر الحاقه به لان الرفع لا مدخل له في الزيادة . و ( ثالثها ) ان يقع بين السجدين فيحتمل الحاقه بها تنزيلاً لمعظم الركعة منزلة جميعها ويحتمل عدمه لعدم الاكمال وتجوز الزيادة . و ( رابعها ) ان يقع بين الركوع والسجود وهي اشكل مسائله ، قطع الفاضل فيها بالبطلان لتردده بين محذورين اما القطع وهو معرض للاربع واما الاتمام وهو معرض للخمس . وقطع شيخه المحقق في الفتاوى بالصحة تنزيلاً للركعة على الركوع والباقي تابع . وتجوز الزيادة لا ينفي ما هو ثابت بالأصالة ، اذ الاصل عدم الزيادة ، ولان تجوز الزيادة لو منع لاثـر



## ج ٩ (رجوع الصور التسع في كلام الشهيد الى الثلاث المتقدمة) — ٢٥١ —

في جميع صورهِ . و(خامسها) ان يقع في اثناء الركوع فيحتمل الوجهين وان يرسل نفسه فكأنه شك بين الثلاث والأربع . و (سادسها) ان يقع بعد القراءة وقبل الركوع سواء كان قد انحنى ولم يبلغ حد الركوع او لم ينحن اصلاً . و (سابعها) ان يقع في اثناء القراءة . و (ثامنها) ان يقع قبل القراءة وقد استكمل القيام . و (تاسعها) ان يقع في اثناء القيام . وفي هذه الصور الأربع يلزم الإحتياط بركعة قائماً او ركعتين جالساً لانه شك بين الثلاث والأربع ويرسل نفسه في جميعها ولا يترتب على التعدد فيها شئ سوى احتمال سقوط سجود السهو ما لم يستكمل القيام واحتمال تعدده اذا قرأ . وهذه الاحتمالات التسعة واردة في كل مسألة من المسائل الأربع المتقدمة فلو اريد تركيب مسائل الشك الخمسة تركيباً ثنائياً وثلاثياً ورباعياً حصل منه احدى عشرة مسألة : ست من الثنائي واربع من الثلاثي وواحد من الرباعي ، فاذا ضربت في الصور التسع كانت تسعاً وتسعين مسألة تظهر بادنى تأمل . انتهى كلامه زيد اكرامه .

اقول : و مرجع هذه التسع التي ذكرها عند التحقيق والتأمل بالنظر الثاقب الدقيق الى ما قدمناه من الثلاث ، اما الأربع الاخيرة فلما اعترف به بقوله ، وفي هذه الصور الأربع ... من حيث انقلاب الشك الى ما بين الثلاث والأربع والخروج عن محل البحث ، و مرجع هذه الأربع الى الصورة الاولى من الثلاث المتقدمة ، واما الاولى والثانية فرجعها الى ما ذكرناه من الصورة الثانية ، وما ذكره من التعدد يرجع الى الخلاف في ما يتحقق به اتمام الثانية من الرفع أو مجرد اتمام ذكر سجود الثانية ، وقد عرفت ان الذي اختاره ومثله الشهيد الثاني في الروض هو الثاني ، واما الثالثة والرابعة والخامسة فرجعها الى ما ذكرناه من الصورة الثالثة لاشتراك الصور الثلاث المذكورة في عدم الدخول تحت النصوص المتقدمة بالتقريب الذي تقدم تحقيقه لا لما ذكره من الاحتمالات .

واما ما ذكره (قدس سره) من ورود هذه الاحتمالات التسعة في كل من المسائل الأربع المتقدمة فصحيح إلا انه يرجع على ما ذكرناه من التحقيق الى الثلاث المتقدمة .

— ٢٥٢ — ( جملة من الشكوك المذكورة في كلام الفقهاء ) ج ١

واما ما ذكره - من تركيب مسائل الشكوك الخمس تركيباً ثنائياً ... الخ - فتوضيحه ان الثنائي ما كان مشتملاً على التردد بين طرفين منها وهي الشك بين الاثنتين والثلاث وبين الاثنتين والأربع وبين الاثنتين والخمس وبين الثلاث والأربع وبين الثلاث والخمس وبين الأربع والخمس ، فهذه ست صور للثنائي ، والثلاثي ما كان مشتملاً على التردد بين اطراف ثلاثة وهي الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع وبين الاثنتين والثلاث والخمس وبين الاثنتين والأربع والخمس وبين الثلاث والأربع والخمس ، والرابعي ما كان مشتملاً على اربعة اطراف كالشك بين الاثنتين والثلاث والأربع والخمس ، فهذه احدى عشرة صورة حاصلة من تركيب الشكوك الخمسة وضم بعضها الى بعض اذا ضربت في ما ذكرناه من الثلاث المتقدمة تبلغ ثلاثاً وثلاثين مسألة وان ضربت في ما ذكرناه من الاحتمالات التسعة بلغت الى ما ذكره شيخنا المذكور .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قد انهى جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) افراد الشكوك الى اعداد اكثرها لا يرجع الى طائل لخلوه من الدلائل سوى مجرد التخريجات العقلية والاحتمالات الظنية ، ولنشر الى جملة من ذلك ونبين ما هو الاصح لدينا باعتبار المدارك :

فمنها - ما لو شك بين الاثنتين والأربع والخمس ، وهذا الفرد يشتمل على شكين منصوصين فيلزم فيه ما يلزم فيها فينبى على الأربع حيثئذ ويحتاط بركعتين قائماً ثم يسجد للسهو .

ومنها - ما لو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع والخمس ، ويزيد فيها على الإحتياط الذى فى الصورة الأولى ركعتين جالساً لتضمنه الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع والحكم فيها ركعتان من قيام وركعتان من جلوس .

ومنها - الشك بين الثلاث والأربع والخمس ، وهو ايضاً يشتمل على شكين

ج ٩ ( جملة من الشكوك المذكورة في كلام الفقهاء ) - ٢٥٣ -

منصوصين فيجب فيه ما يجب فيهما وهو الإحتياط بركعة قائماً أو ركعتين جالساً ثم السجود للسهو .

وتنظر بعض أفاضل متأخري المتأخرين في الإحتياط في هذه الصور الثلاث بما قدمناه لخروجها عن النص فانه إنما تضمن حكم كل منها على حدة واختار في كل منها البناء على الأقل نظراً الى عموم ما دل على البناء على الأقل (١) وشمولة لكل شك وفيه اولا - ان النصوص الواردة في احكام تلك الصور التي اسلفناها في المسائل المتقدمة مطلقة لا تقييد فيها بمجال افراد او اجتماع وان كان الاكثر الإفراد فانها تضمنت ان من شك بين الثلاث والأربع مثلاً فالحكم فيه كذا وكذا . وهو كما ترى مطلق شامل باطلاقة الحالين المذكورين فالشك بين الثلاث والأربع والخمس يصدق عليه انه شك بين الثلاث والأربع فيدخل تحت عموم اخباره وانه شك بين الأربع والخمس فيدخل تحت عموم دليله ايضاً .

وثانياً - ان ما دل باطلاقة على البناء على الأقل قد أوضحنا في ما تقدم انه انما خرج مخرج التيقية (٢) وانه غير معمول عليه وان اشتهر في كلامهم الأخذ به والعمل عليه غفلة عما ذكرناه من التحقيق المتقدم في المسألة .

ومنها - الشك بين الاثنتين والخمس والشك بين الاثنتين والثلاث والخمس والشك بين الثلاث والخمس .

قالوا : وفيه وجه بالبناء على الأقل بناء على اصالة الصحة ولقوله ( عليه السلام ) (٣) « ما اعاد الصلاة فقيه ، وعموم الروايات الدالة على البناء على الأقل (٤) ووجهه بالإبطال لتعذر البناء على أحد الطرفين لاستلزامه التردد بين محذورين ، فان البناء على الأكثر موجب للزيادة ومعرض للنقصان والبناء على الأقل معرض للزيادة . ورجح في الذخيرة الأول استناداً الى الأدلة المذكورة .

(٢) ص ٢٢٣

(٤) و (٤) ص ٢١٨ و ٢٢١ و ٢٢٢

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من الحظ في الصلاة .

والاظهر البطلان لعدم النص الواضح في ذلك . وما ذكره من أصالة  
الصحة كلام شعري ، ومن عموم تلك الروايات فقد عرفت ما فيه .  
واما حديث « ما اعاد الصلاة فقيه » ، فالعجب منهم في الإستدلال به في غير  
موضع مع ورود النص بتخصيصه بالثلاث والأربع كما تقدم في صحيحة عبيد  
ابن زرارة الواردة بالإبطال في صورة الشك بين الاثنتين والثلاث (١) حيث قال له  
الراوي : « أليس يقال لا يعيد الصلاة فقيه ؟ قال إنما ذلك في الثلاث والأربع » .  
ومثلاً ايضاً ما رواه الصدوق في معاني الأخبار (٢) بسنده عن عبدالله بن  
الفضل الهاشمي قال : « كنت عند أبي عبدالله (عليه السلام) فدخل عليه رجل فسأله  
عن رجل لم يدرك واحدة صلى أو اثنتين ؟ فقال له يعيد الصلاة . فقال له فاين ما روى ان  
الفقيه لا يعيد الصلاة ؟ قال إنما ذلك في الثلاث والأربع » .  
وما قدمنا ذكره في المسألة السادسة (٣) نقلاً عن الصدوق في المقنع حيث  
قال : « وسئل الصادق (عليه السلام) عن من لا يدري اثنتين صلى أم ثلاثاً ؟ قال  
يعيد الصلاة . قيل فاين ما روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) الفقيه لا يعيد  
الصلاة ؟ قال إنما ذلك في الثلاث والأربع » .  
فهذه جملة من الروايات الدالة على التخصيص فكيف يحسن مع ذلك الإستناد  
الى عموم الخبر المذكور كما صاروا اليه ؟

### تتمة

قال في المختلف : لو شك بين الأربع وما زاد على الخمس قال ابن أبي عقيل  
ما يقتضى انه يصنع كما لو شك بين الأربع والخمس ، لانه قال يجب سجدة السموي في  
موضعين : من تكلم ساهياً ودخول الشك عليه في اربع ركعات أو خمس فما عداها  
واستوى وهمه في ذلك حتى لا يدري صلى اربعاً أو خمساً أو ما عداها . ولم نقف

(١) ص ٢١٥

(٢) ص ٥١ وفي الوسائل الباب ١ من الحلل في الصلاة (٣) ص ٢١٠

لغيره في ذلك على شيء. وما قاله محتمل لأن رواية الحلبي تدل عليه من حيث المفهوم ولأنه شك في الزيادة فلا يكون مبطلا للصلاة لأحراز العدد ولا مقتضياً للاحتياط إذ الاحتياط يجب مع شك النقصان فلم يبق إلا القول بالصحة مع مجدى السهو ، مع أنه يحتمل الإعادة لأن الزيادة مبطله فلا يقين بالبراءة . والحمل على المشكوك فيه قياس فلا يتعدى صورة المنصوص . انتهى .

اقول : وما احتمله أولاً قد مال إليه جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) : منهم الشهيدان وغيرهما ، قالوا في الرسالة الصلاةية وشرحها : الثاني عشر - أن يتعلق الشك بالسادسة فما زاد وفيه وجه بالبطلان مطلقاً لأن زيادة الركن مبطله إجماعاً ومع احتمالها لا يتيقن البراءة من الصلاة التي قد اشتغلت الذمة بها يتيقن . وضعفه ظاهر فإن تجوز زيادة الركن لو اثر لبطل حكم كثير من الصور السابقة مع النص على صحتها والإجماع على صحة بعضها . واحتمال خروج تلك عن الحكم بالنص يتدفع باصالة عدم الزيادة والشك في المبطل . ووجه آخر بالبناء على الأقل لاصالة عدم الزيادة والبناء على الأكثر أو الأربع موقوف على النص لخروجه عن الأصل وهو مفقود هنا والفساد غير معلوم . وفيه وجه ثالث أشار إليه بقوله : « أو يجعل حكمه حكم ما يتعلق بالخمس فيصح حيث يصح ويبطل حيث يبطل ويجب سجود السهو في موضع الصحة ويلزمه الاحتياط مع السجود في موضع اجتماعها ، وإلى هذا الإحتمال ذهب ابن أبي عقيل من القدماء ومال إليه المصنف والعلامة ورجحه الشارح المحقق ، وهو الظاهر تمسكاً بظواهر النصوص الدالة على عدم بطلان الصلاة بمجرد احتمال الزيادة ، ولعموم قوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » (١) وأن الفقيه لا يعيد صلاته (٢) وإطلاق قول الصادق (عليه السلام) (٣) في صحيحة الحلبي « إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً أم زدت أم نقصت فتشهد وسلم واسجد مجدى السهو » انتهى .

(١) سورة محمد ، الآية ٢٥ (٢) في صحيح عيد بن زادة ص ٢١٥

(٣) الوسائل الباب ١٤ و ٢٠ من الخلل في الصلاة

— ٢٥٦ — (الشك بين الأربع وما زاد على الخمس) ج ٩

اقول وبالله التوفيق للهداية الى سواء الطريق : لا يخفى ان ما استند اليه من الأدلة في الحاق حكم تعلق الشك بالسادسة بتعلقه بالخامسة لا يتخلو من شوب النظر والإشكال :

اما تمسكه بظواهر النصوص الدالة على عدم بطلان الصلاة بمجرد احتمال الزيادة اى زيادة الركن ، فان اريد بها النصوص الواردة في الشك بين الأربع والخمس مع البناء على الأربع المستلزم لاحتمال زيادة الخامسة فهو صحيح بالنسبة الى مورد ، وحمل تعلقه بالسادسة على ذلك قياس محض ، اذ ليس فيها ما يدل على ازيد من هذه الصورة ، وان اراد النصوص الواردة في بقية صور الشكوك المتقدمة فليس فيها ما يدعيه فانه مع البناء على الأكثر والإحتياط بما ذكر فيها من اتمام الناقص على تقدير احتمال النقص لا يتضمن احتمال زيادة الركن ، لانه مع بنائه على الأكثر فان كان الامر كذلك واقماً صار الإحتياط نافذة وإلا كان متما فلا احتمال فيها لزيادة الركن وليس هنا نصوص واردة بوجه كلى حسب ادعاء ليم الإستناد اليها .

واما تمسكه بعموم قوله تعالى « ولا تبطلوا اعمالكم » فقد تقدم ما فيه في غير موضع ، والظاهر من سياق الآية انما هو ابطال الاعمال بالكفر لا ما يتناقلونه في كلامهم ويتداولونه على رؤوس اقلامهم من مثل هذا المقام ونحوه من الأحكام .

واما التمسك بحديث « ان الفقيه لا يعيد صلاته » فقد عرفت ما فيه آنفاً .

واما صحيحة الحلبي فهي لا تتخلو من الإجمال القابل لتعدد الإحتمال ، والإستدلال بها هنا مبني على ان المراد فيها بيان نوع واحد من الشك بين التمام وبين الناقص والزائد بركعة وازيد كالشك بين الثلاث والأربع والخمس والست فيكون تقدير الكلام : اذا لم تدر اربعاً صليت أم خمساً أم نقصت عن الأربع أم زدت على الخمس ، فيكون شاملاً للشك بين الأربع والخمس والازيد منها والناقص ، نعم يخرج ما اشتمل على الشك في الاولين بالأخبار الدالة على الإبطال ويبقى ما عدا ذلك . والإحتمال الثاني في الرواية المذكورة ان يكون « ام » في قوله « ام نقصت

أم زدت ، بمعنى « أو » وهو المصرح به في روايتي المقنع وكتاب الفقه الرضوي وإن كان الظاهر أنها رواية واحدة كما تقدم ذكره في صدر هذه المسألة ، فيكون بياناً لنوع آخر من الشك وهو الشك في الزيادة والتقيصة وهو أحد موجبات سجود السهو . وهذا الإحتمال هو الأظهر لما تقدم في صدر المسألة من دلالة صحيحة زرارة أو حسنة وكذا صحيحة الفضيل بن يسار على هذا الفرد وأنه أحد موجبات سجدي السهو ، وإن لم يكن هذا الاحتمال أرجح فلا أقل أن يكون مساوياً وبه يبطل الإستدلال معتضداً ذلك بروايتي المقنع وكتاب الفقه .

وزاد بعض مشايخنا المحدثين من متأخرين المتأخرين في الإستدلال على ما ذكره في شرح الألفية الاستدلال بقول السكاظم ( عليه السلام ) في موثقة اسحاق ابن عمار المروية في الفقيه (١) « إذا شككت فابن على اليقين » . قال : قلت هذا أصل ؟ قال نعم ، .

وفيه ما عرفت آنفاً من أن هذا الخبر ونحوه إنما خرج مخرج التيقية لما قدمناه من بيان منهج العامة (٢) ومعارضته ونحوه بما هو أصح سنداً وأكثر عدداً واصرح دلالة فلا يبقى للتمسك به وجه .

ثم إنه على تقدير ما ذكره هؤلاء الأعلام من تصحيح الشك المتعلق بالسادسة قالوا تكون الصور فيها خمس عشرة صورة : سبع منها مع ضيعة ما زاد على الخامسة إليها وإدخال ما نقص عنها وسبع مع انفرادها عنها وواحدة مع الشك فيهما خاصة بأن تحقق الزيادة على الأربع ، فأربع من الجميع ثنائية وست ثلاثية وأربع رباعية وواحدة خماسية .

فالأولى أعني الأربع الثنائية الشك بين الاثنتين والست والشك بين الثلاث والست والشك بين الأربع والست والشك بين الخمس والست .  
والثانية أعني الست الثلاثية الشك بين الاثنتين والثلاث والست ، والشك

بين الاثنتين والأربع والست ، والشك بين الاثنتين والخمس والست ، والشك بين الثلاث والأربع والست ، والشك بين الثلاث والخمس والست ، والشك بين الأربع والخمس والست .

والثالثة اعنى الأربع الرباعية الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع والست والشك بين الاثنتين والثلاث والخمس والست ، والشك بين الاثنتين والأربع والخمس والست ، والشك بين الثلاث والأربع والخمس والست .  
والرابعة اعنى الواحدة الخامسة الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع والخمس والست .

قالوا : والمراد بالست فى جميع ما ذكر الست فما فوقها لا شراك الجميع فى الوصف وهو الزيادة على الخامسة المشار اليها فى صحيحة الحلبي بقوله « زدت » ، والاشراك ايضاً فى الحكم بناء على ما قدمنا نقله عنهم .

فهذه خمس عشرة صورة تضاف الى ما تقدم فى كلام الشهيد فى الذكرى من الصور الأحد عشر ثم تضرب فى الأحوال التسعة المتقدمة ثمة ايضاً والمجتمع مائتان واربعة وثلاثون هى مسائل الشك التى يقع البحث عنها من حيث الصحة والبطلان . وأنت خير بانه على ما اخترناه من بطلان الشك المتعلق بالسادسة تسقط هذه الصور الخمس عشرة رأساً وعلى تقدير ما ذكره من الصحة يصح منها ما صحه فى صور التعلق بال خامسة . والله العالم .

(المسألة الحادية عشرة) — قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لا سهو فى سهو . وهذه العبارة لا تخلو من الإجمال وتعدد الإحتمال فى هذا المجال والأصل فى هذا الحكم ما رواه الشيخ فى الصحيح أو الحسن عن حفص ابن البختري عن ابن عبيد الله (عليه السلام) (١) قال : « ليس على الإمام سهو ولا على من خلفه الإمام سهو ولا على السهو سهو ولا على الإعادة إعادة » .



وما رواه الكليني في رسالة يونس عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) (١) من قوله : « ولا سهو في سهو » .

قال العلامة في كتاب المنتهى : ومعنى قول العلماء : « لا سهو في السهو » أى لا حكم للسهو فى الإحتياط الذى يوجب السهو كمن شك بين الاثنتين والأربع فانه يصلى ركعتين احتياطاً فلو سها فيها ولم يدر صلى واحدة أو اثنتين لم يلتفت الى ذلك . وقيل معناه ان من سها فلم يدر هل سها أم لا ؟ لا يعتد به ولا يجب عليه شئ . والأول أقرب .

والظاهر ان مراده بعدم الإلتفات الى ذلك البناء على الفعل المشكوك فيه كما هو ظاهر المحقق فى المعتبر فانه يحذو فى المنتهى حذوه فى الأكثر حيث قال فى المعتبر : ولا حكم للسهو فى السهو لانه لو تداركه امكن ان يسهو ثانياً فلا يتخلص من ورطة السهو ، ولأن ذلك خرج فيسقط اعتباره ، ولأنه شرع لازالة حكم السهو فلا يكون سبباً لزيادته .

ثم انه ذكر جمع من أصحابنا المتأخرين (رضوان الله عليهم) انه يمكن أن يراد بالسهو فى كل من الموضوعين معناه المتعارف الذى هو عبارة عن نسيان بعض الأفعال ، ويمكن أن يراد به الشك فيحصل من ذلك صور أربع .

أقول : وتفصيل الكلام فى هذا المقام بوجه واضح لجميع الافهام لا يحوم حوله ان شاء الله تعالى نقض ولا ابرام هو انه لما كان السهو يطلق فى الأخبار على الشك زيادة على معناه اللغوى وعلى ما هو اعم اطلاقاً شائعاً كما لا يخفى على من راجعها وتتبع مظانها ومواضعها فيحتمل هنا حمل كل من اللفظين على كل من المعنيين فتحصل من ذلك صور أربع وهى التى ذكرها الأصحاب ، وهى السهو فى السهو والشك فى الشك والسهو فى الشك والشك فى السهو ، إلا انه لما كان الثانى من اللفظين على أى كان من المعنيين محتملاً للوجوب بكسر الجيم والموجب بفتحها فانه يلزم انحلال هذه

— ٢٦٠ — (الشك في موجب الشك بكسر الجيم) ج ١

الصور الأربع الى ثمان صور ناشئة من ضرب أربعة في اثنين .

وها نحن نفصل الكلام بتوفيق الملك العلام وبركة أهل الذكر (عليهم الصلاة والسلام) وان طال به زمام الكلام لما فيه من عموم النفع والفائدة في المقام فنقول :  
( الصورة الأولى ) — الشك في موجب الشك بكسر الجيم أى شك في انه هل شك في الفعل أم لا ؟ وقد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بانه لا يلتفت اليه وفصل بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين (رضوان الله عليهم) فقال بعد ذكر ما نقلناه عن الأصحاب : والتحقيق انه ان كان الشك في زمان واحد وكان محل الفعل المشكوك فيه باقياً ولا يرجع عنده في هذا الوقت الفعل أو الترك فهو شك في أصل الفعل ولم يتجاوز محله فقتضى عومات الأدلة وجوب الإتيان بالفعل ولا يظهر من النصوص استثناء تلك الصورة ، ويشكل تخصيص العومات ببعض المحامل البعيدة لقوله ( عليه السلام ) : « ولا سهو في سهو » ولو ترجع عنده أحد طرفي الفعل والترك فهو جازم بالظن غير شك في الشك ، ولو كان بعد تجاوز المحل فلا عبرة به . ولو كان الشك في زمانين - ولعل هذا هو المعنى الصحيح لتلك العبارة - بان شك في هذا الوقت في انه هل شك سابقاً أم لا ؟ فلا يخلو اما ان يكون شاكاً في هذا الوقت ايضاً ومحل التدارك باق فيأتى به أو يتجاوز عنه فلا يلتفت اليه ، أو لم يبق شك بل اما جازم أو ظان بالفعل أو الترك فيأتى بحكمهما . ولو يقن بعد تجاوز المحل حصول الشك قبل تجاوز محله ولم يعمل بمقتضاه فلو كان عمداً بطلت صلاته ولو كان سهواً فيرجع الى السهو في الشك وسيأتى حكمه هذا اذا استمر الشك ، ولو يقن الشك واهمل حتى جاز محله عمداً بطلت صلاته ولو كان سهواً يعمل بحكم السهو ، ولو يقن الفعل وكان تأخير الفعل المشكوك فيه الى حصول اليقين عمداً بطلت صلاته ايضاً ان جاوز محله وان كان سهواً فلا تبطل صلاته . وكذا الكلام لو شك في انه هل شك سابقاً بين الاثنتين والثلاث أو بين الثلاث والأربع ، فان ذهب شكه الآن وانقلب باليقين أو الظن فلا عبرة به .

ويأتى بما يتيقنه أو ظنه ، وإذا استمر شكه فهو شاك في هذا الوقت بين الاثنين والثلاث والأربع . وكذا الكلام لو شك في أن شكه كان في التشهد أو في السجدة قبل تجاوز المحل أو بعده . وبالمجلة الركون الى تلك العبارة المجملة وترك القواعد المقررة المفصلة لا يخلو من إشكال . انتهى كلامه زيد مقامه .

اقول : ما فصله ( قدس سره ) من التحقيق جيد رشيق ولكنه من مفهوم العبارة بمحل سحيق ، فانه لا يخفى ان الشك في الشيء يقتضى تقدم زمان المشكوك فيه بمعنى انه لا يدرى الآن ان هذا الفعل المشكوك فيه وقع في الزمان المتقدم أم لا غاية الأمر انه بالنسبة الى الشك في الأفعال قد يكون الوقت الذى حصل فيه الشك مما يمكن التدارك فيه بان لم يدخل في فعل آخر وقد يكون مما لا يمكن التدارك فيه لدخوله في شيء آخر ، فعنى قوله : « انه شك بين الاثنين والثلاث » انه لا يدرى الآن هل صلى قبل هذه الحالة التى عرض فيها الشك نيتين أو ثلاثاً ؟ وكذا لو شك في التشهد والسجود بمعنى انه الآن لا يدرى انه قد حصل منه سابقاً بسجود أو تشهد مثلاً ، فكذا في هذه العبارة ايضاً بعين ما ذكرنا ، فقرضه اجتماع الشكين مما لا وجه له في البين . وهذا المعنى هو الذى رتب عليه الفقهاء الحكم بعدم الالتفات ثم ان ظاهر عبارات الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) هو كون المشكوك فيه الشك بقول مطلق لا شك مقيد بكونه في سجدة أو تشهد أو بين الركعات أو نحو ذلك حتى يلزم فيه هذا التفصيل ، فانه لا ريب انه يجب فيه لو كان كذلك ما رتبته من الأحكام ولا اظن احداً من الفقهاء يتجشم الخروج عن هذه الأحكام الظاهرة المتفق عليها بينهم نصاً وفتوى بمثل هذا اللفظ المجمل كما ظنه ( قدس سره ) بل ظاهر عبارتهم إنما هو ما قلناه من الشك المطلق ، ولهذا اتفقوا على عدم الالتفات اليه بقول مطلق ، وكلامهم هنا إنما هو مجرد فرض احتموله في ظاهر هذا اللفظ واسقطوه لعدم ترتب حكم شرعى عليه بالكلية . والله العالم .

( الثانية ) - الشك في موجب الشك بفتح الجيم بمعنى انه شك في ما اوجبه

الشك من صلاة إحتياط أو سجود سهو وله افراد :

منها - ان يشك بعد الفراغ من الصلاة في انه هل اتى بالفعل الذى اوجبه الشك من صلاة احتياط أو سجود سهو أو لم يأت به ؟ والظاهر انه لا إشكال في وجوب الإتيان به لتيقن حصول السبب الموجب وتيقن اشتغال الذمة والشك في الخروج عن عهدة التكليف مع بقاء الوقت كما لو شك في الوقت هل صلى ام لا ؟ ومنها - ان يعلم بعد الصلاة حصول شك منه بوجوب الإحتياط مثلاً إلا انه شك في انه هل يوجب ركعتين من قيام أو ركعتين من جلوس ؟ والظاهر هنا هو وجوب الإتيان بهما معاً لتوقف البراءة اليقينية على ذلك ، ونظيره في الأحكام الشرعية غير عزيز ، ومنه من فاتته فريضة وشك في كونها ظهراً أو صبحاً مثلاً فانه يجب عليه الاتيان بهما معاً .

ومنها - ما لو شك في ركعات الإحتياط او في افعالها أو في عدد سجود السهو او في افعالها ، وهذا الفرد هو الذى ينطبق عليه مدلول الخبر المذكور ، وأكثر الأصحاب خصوا الخبر بهذا الفرد وبصورة الشك في موجب السهو .

وعلى هذا فلو شك في عدد ركعتي الإحتياط يبنى على الأكثر ويتم ما لم يستلزم الزيادة المبطله وإلا يبنى على الأقل فيبنى على الصحيح دائماً ولا يلزمه احتياط ولا سجود سهو . ولو وقع شك في فعل من افعالها لم يلتفت اليه وان كان في محله بل يبنى على وقوعه .

وقيل يبنى على الأقل في اعداد الركعات ويأتى بالفعل المشكوك فيه لو لم يتجاوز محله ، ونقل عن المحقق المولى الاردبيلي ( قدس سره ) الميل اليه معلاله بعدم صراحة النص في سقوط ذلك واصل بقاء شغل الذمة ، ولعموم ما ورد في وجوب العود الى المشكوك فيه . وفي هذه الادلة مناقشات سيأتى الكلام فيها ان شاء الله تعالى .

والحكم وان كان ظاهر الاصحاب الإتفاق عليه وكلام المحقق المذكور انما هو

## ج ٩ (الشك في موجب السهو بكسر الجيم وبفتحه) - ٢٩٣ -

على جهة الإيراد والمناقشة للاصحاب وإلا فهو لم يجزم به إلا أنه عندى لا يخلو من اشتباه والعمل فيه بالإحتياط عندى لازم فيأتى بالإحتياط على ما ذكره الاصحاب ثم يعيد الصلاة من رأس .

وبالجملة فان ما ذكرناه من هذا الفرد الاخير هو الذى ينطبق عليه الخبر كما ذكرنا وإلا فالافراد المتقدمة من حيث وجوب التدارك فيها لا يمكن حمل الخبر عليها كما هو ظاهر ، ويحتمل دخولها تحت الخبر المذكور باعتبار أنه لم يترتب عليها في خصوص هذا الشك شئ زائد على ما تقرر في سائر المواضع والظاهر بعده .

( الثالثة ) - الشك في موجب السهو بكسر الجيم اى في نفس السهو كان شك في أنه هل عرض له سهو أم لا ؟ وظاهر الاصحاب الإطلاق في أنه لا يلتفت اليه .  
وفصل شيخنا المشار اليه آنفاً هنا ايضاً فقال بعد نقل كلام الاصحاب واطلاقهم عدم الالتفات فيه : والتحقيق أنه لا يخلو اما ان يكون ذلك الشك بعد الصلاة او في اثائها ، وعلى الثانى لا يخلو اما ان يكون محل الفعل باقياً بحيث اذا شك في الفعل يلزمه العود اليه أم لا ؟ ففي الاول والثالث لا شك أنه لا يلتفت اليه لانه يرجع الى الشك بعد تجاوز المحل وقد دلت الاخبار الكثيرة على عدم الالتفات اليه ، واما الثانى فيرجع الى الشك في الفعل قبل تجاوز محله وقد دلت الاخبار على وجوب الإتيان بالفعل المشكوك فيه . ولعل كلام الاصحاب ايضاً مخصوص بغير تلك الصورة . انتهى .

اقول : الظاهر ان كلام الاصحاب انما ابتنى على تعلق الشك بمطلق السهو من غير تقييد بعين ما قلنا في الصورة الاولى ، ولهذا ان جملة منهم عن صرح بعدم الالتفات ذكروا فروعاً في المسألة بالنسبة الى السهو المقيد ورتبوا عليه احكام الشك كما لا يخفى على من راجع مطولاتهم .

( الرابعة ) - الشك في موجب السهو بفتح الجيم وله ايضاً صور : منها - ان يقع منه سهو يلزمه تدارك ذلك بعد الصلاة كالتشهد والسجود مثلاً او سجدتى السهو

ثم يشك بعد الصلاة في انه هل أتى به أم لا ؟ والظاهر انه لا إشكال ولا خلاف في وجوب الإتيان به بعين ما قدمناه في الفرد الاول من افراد الصورة الثانية . ومنها - أن يشك في اثناء السجدة المنسية أو التشهد المنسي في التسبيح أو الطمأنينة أو بعض فقرات التشهد ، ولا إشكال في انه يجب عليه الإتيان به متى كان المحل باقياً وأنت خبير بأن شيئاً من هذين الفردين لا يدخل في مصداق الخبر المذكور إلا على المعنى الذى احتملناه أخيراً في الصورة الثانية .

ومنها - أن يشك في عدد سجدة السهو أو أفعالها قبل تجاوز المحل فانه يبنى على وقوع المشكوك فيه إلا ان يستلزم الزيادة فيبنى على الصحيح . وهذا الفرد مصداق الخبر في هذه الصورة يقيناً .

( الخامسة ) - السهو في موجب الشك بكسر الجيم أى في الشك نفسه ، والظاهر انه غير داخل في مصداق النص المذكور .

ويمكن فرضه في ما لو شك في فعل يجب تداركه كالسجدة قبل القيام وكان يجب عليه فعلها فسها ولم يأت بها فلو ذكر الشك والمحل باق يأتى بها ولو ذكر بعد تجاوز المحل لا يلتفت اليه لانه يرجع الى الشك بعد تجاوز المحل .

واستشكل فيه بعض الافاضل بانه يمكن ان يقال ان هذا الفعل الواجب بسبب الشك بمنزلة الفعل الاصل في الوجوب ، لان هذه السجدة صارت واجبة بالشك فيها في محل يجب تداركها فيه وهو قد سها عن ذلك الشك ، فكما ان السجدة الاصلية اذا سها عنها وذكر قبل الركوع يأتى بها ولو ذكر بعد الركوع يقضيها بعد الصلاة فكذلك هذه السجدة الواجبة يجب الإتيان بها لو ذكرها بعد القيام وقبل الركوع لانه خرج عن حكم الشك في أصل الفعل بسبب ما لزمه من السجدة بسبب الشك فقد يتيقن ترك سجدة واجبة والوقت باق فيجب الإتيان بها .

ويمكن ان يجاب بان شمول ادلة السهو في أفعال الصلاة واجزائها لما نحن فيه غير معلوم ولا متيقن ، فان المتبادر منها كون تلك الأفعال التى عرض الشك فيها

اجزاء حقيقية للصلاة فان قولهم « من شك في سجدة فحكه كذا » ومن شك في الركوع فحكه كذا ، انما ينبادر الى الاجزاء الأصلية التي تركبت الصلاة منها لا مثل هذه السجدة التي انما حصل وجوبها بالشك ، وفي ما نحن فيه لم يحصل اليقين بترك الفعل الأصلي والجزء الحقيقي حتى يجب تداركه في الصلاة أو بعدها بتلك العمومات بل انما حصل اليقين بترك فعل وجب الإتيان به بسبب الشك ودخول مثله في العمومات غير معلوم فيرجع الى حكم الأصل وهو عدم وجوب قضاء الفغل .

وبالحمله فانهم قد قرروا في غير مقام ان الأحكام المودعة في الأخبار انما تنصرف الى الافراد الشائعة المتكررة الوفوع ، ولا ريب ان هذه الفروض المذكورة نادرة اتم التدور والتكرار في احكام الشكوك والسهو انما هو بالنسبة الى افعال الصلاة الأصلية .

وكيف كان فالمسألة لا تغل من شوب الإشكال والأحوط - لو انفق ذلك - المضي في الشك ثم الإعادة .

وعما يتفرع على هذا الإشكال ما لو شك في السجدين معاً في حال الجلوس فنتى ان يأتي بهما حتى قام فذكر في القيام أو بعد الركوع فعلى تقدير كونها بحكم الاجزاء الأصلية يجب عليه العود في الاول وتبطل الصلاة في الثاني وعلى الوجه الآخر لا يلتفت اليه أصلاً .

(السادسة) - السهو في موجب الشك بفتح الجيم ويحصل فرض ذلك في مواضع: منها - ان يسهو عن فعل في صلاة الإحتياط أو في سجدة السهو اللتين لزمنا بسبب الشك في الصلاة ، والأشهر الأظهر انه لا يجب عليه لذلك سجود السهو لأن الأدلة الدالة على وجوب سجدة السهو غير معلوم شمولها لمثل صلاة الإحتياط وسجود السهو بل الظاهر اختصاصها باصل الفرائض .

ومنها - ان يسهو في فعل من افعال صلاة الإحتياط أو سجود السهو وذكر في محله الحقيقي ، والظاهر انه لا إشكال في وجوب الإتيان به كما اذا نسي سجدة من

## - ٢٦٦ - ( السهو في موجب السهو بكسر الجيم ) ج ٩

صلاة الإحتياط وذكرها قبل القيام أو قبل الشروع في التشهد . إذ ايس الإتيان بها من جهة السهو حتى يسقط بالسهو في السهو بل وجوب الإتيان بها إنما نشأ من أصل الأمر بصلاة الإحتياط والأمر بسجدة السهو فان الأمر بالشئ يقتضى الأمر بجميع اجزائه .

هذا اذا كان في محل الفعل واما اذا جاز عنه ولم يجر عن محل تدارك الفعل المنسى اذا كان في أصل الصلاة فهل يكون الحكم هنا كالحكم في الصلاة في وجوب التدارك والسجود أم لا ؟ ظاهر جملة من المتأخرين : منهم - شيخنا الشهيد الثاني الأول ، وتنظر فيه بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين معللا ذلك بأنه بعد الشروع في فعل آخر فات محله المأمور به بالأمر الأول والتدارك والعود يحتاج الى دليل وشمول دلائل العود الواردة في الصلاة لصلاة الإحتياط ممنوع . والمسألة لا تخلو من الإشكال .

ومنها - ان يسهو عن صلاة الإحتياط وسجدتي السهو الواجبتين بسبب الشك فلا يأتي بشئ من ذلك بعد الصلاة ثم انه يذكر بعد ذلك فهذا السهو لا يترتب عليه حكم ، فانه ان ذكر قبل عروض المبطل للصلاة فلا خلاف ولا إشكال في صحة الصلاة ووجوب الاتيان بهما كما سيأتي بيانه في المسألتين المذكورتين ان شاء الله تعالى ومع عروض المبطل فهو محل خلاف كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى وان الاظهر الصحة ايضاً فلا يترتب على هذا السهو حكم .

( السابعة ) - السهو في موجب السهو بكسر الجيم اى في نفس السهو كأن يترك السجدة الواحدة أو التشهد سهواً ثم يذكر بعد القيام وكان الواجب عليه العود الى ما نسيه فنى العود والسهو ، وحيث ان ذكر قبل الركوع اتي به وان ذكر بعده تداركه بعد الصلاة مع سجدة السهو على المشهور . ولو كان السهو عن السجدة معاً وذكرهما في حال القيام ولم يأت بهما سهواً ثم ذكرهما بعد الركوع بطلت صلاته . ومن ذلك يظهر انه لا يترتب على السهو هنا حكم جديد بل ايس حكمه إلا حكم السهو



في أصل الفعل . وكذا لو نسي ما يجب تداركه بعد الصلاة من الاجزاء المنسية التي يجب قضاؤها أو سجود السهو لها فانه يجب الاتيان بهما بعد الذكر إذ ليس لها وقت معين ومع عروض المبطل فالأظهر ايضاً وجوب الاتيان بهما كما عرفت في تلك المسألة ( الثامنة ) - السهو في موجب السهو بفتح الجيم ، والسهو قد يوجب سجدة في السهو وقد يوجب قضاء السجدة والتشهد وقد يوجب الرجوع الى الفعل وتداركه في الصلاة ما لم يتجاوز محل التدارك .

وفي جميع هذه الصور قد يتعلق السهو بنفس الفعل المتروك أو باجزائه ، فاذا سها في الثلاثة الأولى عن نفس الفعل بعد الفراغ من الصلاة ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه الاتيان به بعد الذكر ، وفي الرابع يأتي به ان ذكره في محل التدارك وإلا فان كان ما يقضى قضاءه وإلا سقط ، فالسهو في جميع هذه الافراد ليس فيه زيادة على الاحكام المقررة قبله . وعلى هذا تكون هذه الصورة غير داخله في مصداق الخبر كما ذكرنا سابقاً .

ويحتمل انه باعتبار عدم ترتب شيء على خصوص هذا السهو يصدق عليه انه لا سهو في سهو اي لا شيء يترتب عليه . إلا ان المتبادر من هذه العبارة المذكورة انه من حيث كونه سهواً في سهو لا يترتب عليه شيء بالكلية بل يكون حكمه حكم ما لو لم يكن ثمّة سهو بالمرّة وعدم الترتب هنا ليس من هذه الحيثية بل من حيثية اخرى . وقد يتعلق باجزاء ذلك الفعل كأن يسهو في فعل من افعال الفعل الذي يقضيه بعد الصلاة وهو السجدة أو التشهد ، وهل يلحقه ما يلحق افعال الصلاة من الاحكام؟ ظاهر الاصحاب عدم لظاهر هذا الخبر . واحتمل بعض مشايخنا المحققين مساواته للصلاة في الاحكام وهو الاحوط .

هذا . واما قوله في الخبر ، ولا على الاعادة اعادة ، فانه قد ذكر اصحابنا (رضوان الله عليهم) فيه احتمالين ( احدهما ) ما رجحه شيخنا المجلسي ونقله عن والده ( طاب ثراهما ) من انه اذا صدر منه شك أو سهو مبطل بحيث لزمته الاعادة ثم صدر في

— ٢٦٨ — ( رجوع كل من الامام والمأموم الشاك الى حفظ الآخر ) ج ٩

الاعادة ما يوجب الاعادة ايضاً فانه لا يلتفت اليه . و ( ثانيهما ) ان من صلى منفرداً ثم وجد الامام فاعاد استجباً فانه لا يعيد مع امام آخر . والظاهر رجحان الاول فان نظم هذه العبارة مع قوله : لا سهو في سهو ، في محل واحد ومقام واحد قرينة على ذلك ، اذ المعنى اثنائي لا مناسبة له في المقام وان كان صحيحاً في حد ذاته . إلا ان الاحوط الاعادة في الصورة الاولى ايضاً لتشابه الخبر وعدم يقين هذا المعنى منه . وفي الخبر ايضاً احتمالات اخر لا تخلو من البعد . والله العالم .

( المسألة الثانية عشرة ) — لا يخفى ان ما تقدم في احكام السهو في سابق هذا المطلب وما تقدم في هذا المطلب من احكام الشك كله مخصوص بالانسان نفسه واما ما يتعلق بالامام والمأموم فلم يجر له ذكر في البين في شيء من الموضعين . فلا بد من بيان ذلك هنا ان شاء الله تعالى في مقامين :

( الاول ) - في الشك الحاصل لهما ، لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في رجوع كل من الامام والمأموم الى الآخر لو شك وحفظ عليه الآخر ، وهو مقطوع به في كلامهم كما نقله غير واحد من المتأخرين . ويدل عليه زيادة على ما تقدم في سابق هذه المسألة من صحيحة حفص او حسنة (١) ما رواه ثقة الاسلام ( قدس سره ) عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « سألته عن الامام يصلي باربعة انفس أو خمسة انفس فيسبح اثنان على انهم صلوا ثلاثاً ويسبح ثلاثة على انهم صلوا اربعاً ويقول هؤلاء قوموا ويقول هؤلاء اقمعدوا والامام مائل مع احدهما أو معتدل الوهم فما يجب عليه ؟ قال ليس على الامام سهو اذا حفظ عليه من خلفه سهوه باتفاق منهم (٣) وليس على من خلف الامام سهو اذا لم يسهه الامام ، ولا سهو في سهو ، وليس في المغرب والفجر سهو ولا في الركعتين الاولتين من كل صلاة ولا في نافلة ، فاذا اختلف على الامام من خلفه فعليه وعليهم

(١) ص ٢٥٨ .

(٢) الفروع ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ وفي الوسائل الباب ٢٤ من الخلل في الصلاة

(٣) راجع التعليقة ١ و ٢ ص ٢٦٩

ج ٩ (رجوع كل من الامام والمأموم الشاك الى حفظ الآخر) - ٢٦٩ -

في الاحتياط الاعادة والاخذ بالجزم ، وفي التهذيب (١) « بايقان ، عوض لفظ « اتفاق » .

وقال في من لا يحضره الفقيه (٢) : في نواذر ابراهيم بن هاشم « انه سئل ابو عبدالله عليه السلام عن امام يصلي باربعة نفر أو خمسة فيسبح ... الحديث ، بدون قوله « ولا في نافذة » .

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (٣) قال : « سألته عن رجل يصلي خلف الامام لا يدري كم صلى هل عليه سهو ؟ قال لا » .

وما رواه الصدوق في الفقيه عن محمد بن سهل عن الرضا عليه السلام (٤) قال : « الامام يحمل اوهام من خلفه إلا تكبيرة الافتتاح » .

ونحوه روى الكليني والشيخ عنه عن محمد بن يحيى رفعه عن الرضا عليه السلام (٥) قال : « الامام يحمل اوهام من خلفه إلا تكبيرة الافتتاح » .

وتحقيق الكلام في هذا المقام يتوقف على بيان امور (احدها) قد عرفت بما قدمنا ان السهو يطلق في الاخبار كثيراً على الشك وعلى ما يشمله والمعنى المشهور ولا ريب في شمول الاخبار المذكورة لكل منها ، ولا خلاف في رجوع كل من الامام والمأموم عند عروض الشك الى الآخر مع حفظه له في الجملة سواء

(١) ج ١ ص ٢٦٩ وفي المطبوع من الكافي « بايقان ، ايضاً ، نعم في الوافي عن الكافي « باتفاق ، وسيأتي في الامر الثاني ص ٢٧٠ التصريح منه « قدس سره ، باتفاق الكافي والتهذيب في لفظ « ايقان ، وان كلمة « اتفاق » انما هي في الفقيه . وكذا في الصورة الرابعة ص ٢٧٣ . (٢) ج ١ ص ٢٣١ وفي الوسائل الباب ٢٤ من الخلل في الصلاة

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من الخلل في الصلاة .

(٤) الوسائل الباب ٢٤ من الخلل في الصلاة . ورواه الشيخ عن محمد بن سهل ايضاً كما في قس الباب من الوسائل .

(٥) الوسائل الباب ٢ من تكبيرة الاحرام رقم ١٢

— ٢٧٠ — (هل يرجع الظان من الامام والمأموم الى المتيقن والشاك الى الظان؟) ج ٩

كان الشك في الركعات او في الافعال ، ولا فرق بين الشك الموجب للابطال لو كان منفرداً أو الموجب للاحتياط كالشك بين الثلاث والاربع مثلاً أو بسجود السهو كالشك بين الاربع والخمس ، والى الاول يشير قوله في صحيحة على بن جعفر ، لا يدري كم صلى ، ونحوه الشك قبل الركعتين وفي الفجر والمغرب . ومقتضى الاخبار المذكورة انه لا ابطال في الاول ولا احتياط في الثاني ولا بسجود للسهو في الثالث .

و (ثانيها) - قال في المدارك : وكما يرجع الشاك من الامام والمأموم الى المتيقن كذا يرجع الظان الى المتيقن والشاك الى الظان . انتهى . وبنيو ذلك صرح غيره ايضاً .  
اقول : ما ذكروه من رجوع الظان منها الى المتيقن والشاك الى الظان وان كان ظاهر الاصحاب في هذا الباب إلا انه لا يخلو من الاشكال عند التأمل بعين الحق والصواب ، وذلك فان غاية ما يستفاد من الدليل هو رجوع الشاك منها الى المتيقن ، واما رجوع الظان منها الى المتيقن فقيه ما ذكره بعض افاضل متأخري المتأخرين من عدم ثبوت الدليل عليه مع انه متعبد بظنه . وكون اليقين اقوى من الظن غير نافع هنا لان قوة اليقين الموجبة للترجيح مختصة بمن حصل له اليقين لا غيره . نعم ان حصل له ظن اقوى بسبب يقين الغير كان عليه العمل بمقتضاه إلا انه خارج عن محل المسألة .

واما رجوع الشاك الى الظان فاستدلوا عليه بان الظن في باب الشك بمنزلة اليقين وفيه (اولاً) انه ان اريد انه بمنزلة اليقين لمن حصل له الظن فسلم لان الانسان في باب الشكوك يبنى على ظنه كما يبنى على يقينه ولكن لا يجدى نفعاً في المقام ، وان اريد انه متى كان شاكاً يبنى على ظن غيره فلا دليل عليه .

و (ثانياً) قوله في المرسلة التي هي مستند الحكم « بايقان منهم » ، كما في التهذيب والكافي « وباتفاق منهم » ، كما في الفقيه (١) .

(١) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٢٦٨ والتعليقة ١ ص ٢٧٩

## ج ٩ ( اختلاف المعنى فى مرسله يونس باختلاف النسخ ) - ٢٧١ -

و ( ثالثها ) - المشهور فى كلام الاصحاب انه لا فرق فى رجوع الامام الى المأموم بين كون المأموم ذكراً او اُنثى ولا بين كونه عدلاً او فاسقاً ولا بين كونه واحداً او متعدداً مع اتفاقهم ولا بين حصول الظن بقولهم ام لا ، لاطلاق النصوص المتقدمة فى جميع ذلك وعدم التعرض للتفصيل فى شئ منها .  
واما مع كون المأموم صيباً مميّزاً فقل ان فيه اشكالا ، وذهب جمع الى قبول قوله للاعتداد على قوله فى كثير من الاحكام كقبول الهدية واذن الدخول وامثالها . وفيه ما فيه . والظاهر التمسك فى ذلك باطلاق النصوص المذكورة . وان حصل الظن بقوله فلا إشكال .

وربما يستأنس لهذا الحكم بما روى عن الصادق عليه السلام (١) ، فى الرجل يتكل على عدد صاحبته فى الطواف أيجزيه عنها وعن الصبي ؟ فقال نعم ألا ترى انك تأتم بالإمام اذا صليت خلفه فهو مثله . .

واما غير المأموم فلا تعويل عليه إلا ان يفيد قوله الظن فيدخل فى عمومات ما ورد فى هذا الباب من التعويل على الظن .

و ( رابعها ) - قوله عليه السلام فى آخر مرسله يونس ، فاذا اختلف على الامام من خلفه فعليه وعليهم فى الإحتياط الاعادة والأخذ بالجزم ، كذا فى نسخ الكافى والتهذيب وبعض نسخ الفقيه ، وفى اكثر نسخ الفقيه (٢) ، فعليه وعليهم فى الإحتياط والاعادة الأخذ بالجزم ، بتقديم العاطف فى الاعادة ، وظاهر الكلام على تقدير النسخة الاولى ان على الجميع فى صورة اختلاف المأمومين خلف الامام ولا سيما فى مخالفة الامام لكل من الفريقين الاعادة . وفيه مناقاة لما ذكره الاصحاب فى كثير من الصور الآتية فى المقام ان شاء الله تعالى وكذا كثير من عمومات أحكام اليقين والشك . واما على النسخة الثانية من تقديم العاطف فالظاهر ان

(١) الوسائل الباب ٢٤ من الحلل فى الصلاة

(٢) الفروع ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ والتهذيب ج ١ ص ٢٦١ والفقيه ج ١ ص ٢٣١

معنى الكلام حيثئذ ان على الامام وعلى كل من المأمومين في صورة اختلافهم ان يعمل كل منهم على ما يقتضيه شك أو يقينه من الإحتياط أو الاعادة حتى يحصل له الجزم ببراءة الذمة . وهذا هو الموافق للقواعد الشرعية والضوابط المرعية وليس كلامه <sup>بمعنى</sup> مقصوداً على الحكم المنقول عنه حتى يقال انه لا تلزم الاعادة في الصورة المذكورة على أحد منهم بل هو حكم عام يشمل جميع صور الاختلاف بين الجميع فيشمل ما اذا شك الامام أو بعض المأمومين بين الواحدة والاثنين فانه تلزمه الاعادة وكذا كل صورة تجب فيها الاعادة .

و ( خامساً ) - لا يخفى انه متى كان الامام موقناً أو ظاناً أو شاكاً فالمأموم لا يخلو اما ان يكون موافقاً له في المواضع الثلاثة فلا اشكال في الأولين واما الثالث فسيجيء حكمه على حدة ، واما ان يكون مخالفاً له في كل من الامور الثلاثة فهنا صور :  
( الأولى ) ان يكون الامام موقناً والمأموم شاكاً ، والحكم هنا هو رجوع المأمومين الى الامام سواء كانوا متفقين في الشك او مختلفين إلا ان يكونوا مع شكهم موقنين بخلاف يقين الامام فينفردون حيثئذ .

( الثانية ) ان يكون المأموم موقناً والامام شاكاً مع اتفاق المأمومين ، ولا شك حيثئذ في رجوع الامام الى يقينهم إلا ان يكون مع شكه موقناً بخلاف يقينهم فيرجع كل منهم الى يقينه .

( الثالثة ) ان يكون الامام موقناً والمأمومون موقنين بخلافه اتفقوا في يقينهم أو اختلفوا ، ولا خلاف ايضاً في انه يرجع كل منهم الى يقينه .

( الرابعة ) ان يكون الامام شاكاً والمأمومون موقنين مع اختلافهم كما هو المفروض في رسالة يونس ، والمشهور في كلام الأصحاب وجوب انفراد كل منهم والعمل بما يقتضيه شك أو يقينه ، اذ لا يمكن رجوع المأمومين مع يقينهم الى شك الإمام ولا رجوع الإمام الى أحد اليقينين لانه ترجيح من غير مرجح . نعم لو حصل له بالقرائن ظن بقول احدهما عمل بمقتضى ظنه . وحيثئذ فلا ينفرد عنه

الموقف الذى وافقه ظن الإمام وينفرد الآخر .

وربما احتتم تخير الامام فى الرجوع الى أحد اليقينين مع عدم حصول الظن له لعموم قوله عليه السلام (١) « ليس على الإمام سهو » وفيه ما يظهر من المرسلة المذكورة من عدم رجوع الإمام الى المأمومين إلا مع اتفاقهم سيما على رواية الفقيه من قوله « باتفاق منهم » .

نعم يبقى الكلام على تقدير نسخة تأخير العاطف فانك قد عرفت فى الأمر الرابع ان ظاهر الكلام على هذه النسخة وجوب الإعادة على الجميع وهو مخالف كما ترى لما ذكرناه من الحكم المشهور فى هذه الصورة المؤيد بمومات احكام المتيقن والشاك ، فان حكم كل منهما البناء على ما يقتضيه شكه و يقينه . وتخصيص تلك العمومات بهذه الرواية سيما مع ضعفها وارسالها لا يخلو من الإشكال . والإحتياط بالعمل بكل من الأمرين .

( الخامسة ) - ان يكون المأمومون متيقنين متفقين مع ظن الإمام بخلافهم ، والمشهور فى كلام الأصحاب رجوع الإمام اليهم ، ومال المحقق الأردبيل على ما نقل عنه فى شرح الإرشاد الى عمل الامام بظنه وانفراده عن المأمومين . وقوى بعض مشايخنا المحققين من متأخرى المتأخرين الأول بان الظاهر من قوله عليه السلام (٢) « لا سهو على الإمام » عدم ترتب احكام السهو على سهوه ، قال ولا يخفى على المتتبع ان فى الأخبار يطلق السهو على ما يشمل الظن كما يظهر من مرسلة يونس بل ومن صحيحة على بن جعفر (٣) ايضاً . انتهى . اقول قد عرفت فى الأمر الثانى ما يؤيد كلام المحقق المذكور وانه هو الاولى بالظهور .

( السادسة ) - يثق المأمومين مع اختلافهم وظن الامام بخلافهم ، والأشهر الاظهر الإنفراد اكل منهم وعمل كل بظنه أو يقينه كما تقدم فى الصورة الرابعة .

(١) و(٢) فى صحيحة خض ص ٢٥٨ ومرسلة يونس ص ٢٦٨

(٣) ص ٢٦٩

ويأتى الإشكال المذكور ثمة هنا ايضاً ، والإحتياط فى الاعادة بعد اتيان كل منهم بما يلزمه من ظنه و يقينه .

( السابعة ) - اختلاف المأمومين فى اليقين وظن الإمام باحدهما ، والظاهر انه يعمل هنا بظنه ويتبعه الموافقون له فى ذلك بيقين منهم وينفرد المخالفون ، وظاهر الرسالة المتقدمة بناء على نسخة تأخير العاطف وجوب الاعادة على الجميع . والإحتياط كما عرفت فى العمل بما ذكرنا ثم اعادة الجميع .

( الثامنة ) - يقين الامام مع ظن المأمومين بخلافه متفقين او مختلفين ، والمشهور هنا رجوع المأمومين الى يقين الامام .

وتوقف فيه المحقق الاردبيلي كما عرفت فى الصورة الخامسة . ورد بما تقدم من عموماً الأخبار الدالة على وجوب متابعة الامام مطلقاً خرج منه اليقين اجماعاً فيبقى الظن . وفيه ما عرفت آنفاً كما حققناه فى الأمر الثانى ، والأخبار الدالة على وجوب متابعة الامام لا عموم فيها على وجه يشمل هذه الصورة ، ولو سلم فكما خصت باليقين فلتخص بالظن ايضاً لما تقرر عندهم ودلت عليه الأخبار من تعبد الإنسان بظنه وانه لا دليل على التعبد بيقين الغير .

واستدل شيخنا الشهيد الثانى على القول المشهور بما تقدم (١) فى رواية محمد بن سهل ومرفوعة محمد بن يحيى من قول الرضا عليه السلام « الإمام يحمل اوهام من خلفه ، والتقريب ان الوهم يطلق فى الأخبار على الظن كقوله عليه السلام (٢) « ان ذهب وهمك الى الثلاث فابن عليها ، ونحوه مما تقدم ، فيدل الخبران المذكوران على ان الامام يحمل ظنون من خلفه فلا عبرة بظنهم مع يقين الامام .

وفيه ان ما ذكره ( قدس سره ) من اطلاق الوهم على الظن فى الأخبار وان كان كذلك إلا ان ارادته فى الخبرين المذكورين غير معلوم بل الظاهر منها إنما هو السهو أو الأعم منه ومن الشك وان احتمل ارادة الأعم منها ومن الظن لكنه



يشكل الإستدلال به على ذلك لما ذكرناه .

( التاسعة ) - ظن الامام أو المأموم مع شك الآخر ، والمشهور في كلام الأصحاب انه يرجع الشاك منهما الى الظان .

واستدل عليه بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين بعموم النصوص الدالة على عدم اعتبار شك الامام والمأموم ، قال : وايضاً عموم اخبار متابعة الامام تدل على عدم العبرة بشك المأموم مع ظن الامام ولا قائل بالفرق في ذلك بين الامام والمأموم ، ولا معارض في ذلك إلا ما يترآى من رسالة يونس من اشتراط اليقين في الرجوع اليه ، وليس فيه شيء يكون صريحاً في ذلك سوى ما في اكثر النسخ من قوله « بايقان » واتفاق نسخ الفقيه على قوله « باتفاق » مكانه ومخالفة مدلوله لما هو المشهور بين الأصحاب ، مع ما عرفت من أن ضعف السند يضعف الإحتجاج به وسبيل الإحتياط واضح . انتهى .

وما ذكره ( قدس سره ) من الإستدلال للقول المشهور بما تكلفه من الدليلين المذكورين لا يخلو من نظر وللمناقشة فيهما مجال والمسألة لا تخلو من شوب الاشكال . قال المحقق الأردبيلي ( قدس سره ) : لا شك في رجوع احدهما الى الآخر مع شكه ويقين الآخر واما اذا ظن الآخر فهو ايضاً محتمل لأن الظن في باب الشك معمول به وانه بمنزلة اليقين . وظاهر قوله في الرسالة المتقدمة « مع ايقان » العدم وكأنه محمول على ما يجب لهم ان يعملوا به من الظن او اليقين مع احتمال العدم والحمل على الظاهر إلا انها رسالة . انتهى .

( العاشرة ) - كون كل من الامام والمأموم ظاناً بخلاف الآخر ، وظاهر الأصحاب هو عدم رجوع أحدهما الى الآخر وان كل واحد منهما ينفرد بحكمه ، ويمكن ترجيحه بان المتبادر من النصوص الدالة على رجوع أحدهما الى صاحبه ان يكون بينهما تفاوت في مراتب ما اختلفا فيه بحيث ان المرجوع اليه ذو مرتبة زائدة ولا سيما الرسالة المذكورة حيث قال : « اذا حفظ عليه من خلفه » . وربما احتمل

هنا التمسك بوجوب متابعة الامام وهو ضعيف سيما مع ما عرفت .  
( الحادية عشرة ) - يقين الامام ويقين بعض المأمومين بخلافه وشك آخرين  
فالشك منهم يرجع الى يقين الامام للاخبار المتقدمة وينفرد الآخرون الموقنون  
بخلاف الامام .

( الثانية عشرة ) - شك الامام وبعض المأمومين مختلفين في الشك او متفقين  
مع يقين بعض المأمومين ، والأشهر الأظهر رجوع الامام الى الموقن من المأمومين  
ورجوع الشاك من المأمومين الى الامام ، إلا ان مقتضى رسالة يونس المتقدمة عدم  
رجوع الامام الى المأمومين مع اختلافهم وعدم متابعة المأموم للامام والحال  
كذلك ، قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين : ويمكن حملها على ان  
المراد بقوله عليه السلام ، اذا حفظ عليه من خلفه بايقان ، اعم من يقين الجميع بامر  
واحد ويقين البعض مع عدم معارضة يقين آخرين ، وحمل قوله « فاذا اختلف  
على الامام من خلفه ، على الاختلاف في اليقين . وبالجمله يشكل التحويل على الرسالة  
المزبورة لضعفها مع معارضة النصوص المعتبرة وان كان الاحتياط يقتضى  
العمل بما قلناه ثم اعادة الجميع لظاهر الرسالة لا سيما على نسخ الفقيه من قوله عليه السلام  
« باتفاق منهم » .

( الثالثة عشرة ) - ان يشترك الامام والمأموم في الشك مع الاتفاق منهم في  
نوع الشك ، والأشهر الأظهر انه يلزمهم جميعاً حكم ذلك الشك .

قال في الذخيرة بعد ذكر هذه الصورة أولاً ثم الصورة الآتية وان حكم  
هذه الصورة ما ذكرناه : ويحكي عن بعض المتأخرين وجوب الإنفراد واختصاص  
كل منهما بشك في الصورة الأولى مع الموافقة في الصورة الثانية . ولا وجه له . انتهى  
وذكر بعضهم انه لا يبعد التخيير بين الائتمام والإنفراد في ما يلزمهم من  
صلاة الاحتياط .

( الرابعة عشرة ) - اشتراكهما في الشك مع اختلافهما في نوعه ووجود رابطة

بين الشكين ، والمشهور رجوعهما الى تلك الرابطة والعمل عليها ، كما اذا شك أحدهما بين الاثنين والثلاث والآخر بين الثلاث والأربع ، فهما متفقان في تجوز الثلاث والامام موقن بعدم احتمال الأربع والمأموم موقن بعدم احتمال الثنتين ، فاذا رجع كل منهما الى يقين الآخر تعين اختيار الثلاث وحيثئذ فينبون عليها ويتمون الصلاة من غير احتياط .

وربما قيل في هذه الصورة يا نفراد كل منهما بشكه . ويمكن ان يستأنس له بما يفهم من مرسله يونس من عدم رجوع أحدهما الى الآخر مع شك الآخر وانما يرجع مع اليقين . إلا انه يمكن دفعه بأنه ليس الرجوع هنا إلا الى ما ايقنا به .

(الخامسة عشرة) - الصورة المتقدمة مع عدم الرابطة الجامعة بين الشكين كما اذا شك أحدهما بين الاثنين والثلاث والآخر بين الأربع والخمس ، والمشهور انه ينفرد كل منهما بحكم شكه . وزبما كان وجه عموم النصوص الدالة على حكم شك كل منهما وعدم دخوله ظاهراً في عموم نصوص رجوع أحدهما الى الآخر .

ثم انه لا يخفى ان المشهور انه لا فرق في هاتين الصورتين بين الركعات والأفعال وكذا لا فرق في صورة وجود الرابطة بين كون شك أحدهما مبطلاً أم لا ، ولا بين كون الرابطة شكاً ايضاً أم لا ، ولا بين اختلاف المأمومين ايضاً في الشك الذي انفردوا به او اتفقا فيه ، فان المدار على وجود الرابطة وعدمه ، فالأول كما لو شك أحدهما بين الواحدة والثنتين والثلاث والآخر بين الثنتين والثلاث ، فانهم يرجعون الى الشك بين الثنتين والثلاث والرابطة هنا شك ، وبه يحصل المثال الثاني ايضاً ، والثالث كالمثال المتقدم من شك أحدهما بين الثنتين والثلاث والآخر بين الثلاث والأربع فان الرابطة الثلاث يعملون عليها من غير احتياط ، والرابع كما اذا شك أحدهم بين الواحدة والثنتين والثلاث والآخر بين الثنتين والثلاث والأربع والثالث بين الثنتين والثلاث والخمس والرابطة هنا هو الشك بين الاثنين والثلاث فيرجع الجميع اليه ويعملون بمقتضاه ، والخامس هو عدم وجود الرابطة مع التعدد كما لو

— ٢٧٨ — { الأخبار المتعلقة بسهو الإمام والمأموم } ج ١

يشك أحدهم بين الثنتين والثلاث والآخر بين الأربع والخمس وآخر بين الثنتين والأربع (المقام الثاني) — في السهو ولنذكر أولاً الأخبار المتعلقة بذلك ثم نعطف الكلام على ما ذكره الأصحاب وما يفهم من الأخبار في هذا الباب مستمد من عز شأنه الهداية إلى جادة الصواب :

فمن الأخبار المشار إليها ما تقدم في المقام الأول ، ومنها - ما رواه الكليني والشيخ (طيب الله تعالى مرقديهما) عن زرارة (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام يضمن صلاة القوم ؟ قال لا ، . »

ومنها - ما رواه في الفقيه في الصحيح عن زرارة (٢) قال : « سألت أحدهما (عليهما السلام) عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم أنه لم يكن على وضوء ؟ قال يتم القوم صلاتهم فإنه ليس على الإمام ضمان ، . »

وما رواه في الفقيه في الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « قلت أيعضن الإمام الصلاة ؟ قال لا ليس بضامن ، . »

وما رواه أيضاً في الكتابين المذكورين عن الحسين بن بشير كما في التهذيب وابن كثير كما في الفقيه - والرجلان مجهولان - عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) « أنه سأله رجل عن القراءة خلف الإمام فقال لا إن الإمام ضامن للقراءة وليس يضمن الإمام صلاة الذين خلفه إنما يضمن القراءة ، . »

وما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح عن معاوية بن وهب (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام أيعضن الإمام صلاة الفريضة فإن هؤلاء يزعمون أنه يضمن ؟ فقال لا يضمن أي شيء يضمن إلا أن يصلي بهم جنباً أو على غير طهر ، . »

(١) الوسائل الباب ٣٠ من الجماعة . وفي الفروع ج ١ ص ١٠٥ والتهذيب ج ١ ص ٣٢٩ و ٣٣٠ والوافي باب ضمان الإمام ... ، والوسائل « سألت أحدهما ع ، . »

(٢) و (٥) الوسائل الباب ٣٦ من الجماعة

(٣) و (٤) الوسائل الباب ٣٠ من الجماعة

ج ٩ (الجمع بين ما دل على ضمان الإمام وما دل على عدمه) - ٢٧٩ -

وما رواه في التهذيب والفقهاء عن عمار بن موسى الساباطي في الموثق عن  
ابن عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألته عن الرجل سها خلف امام بعد ما افتتح الصلاة  
فلم يقل شيئاً ولم يكبر ولم يسبح ولم يتشهد حتى سلم؟ فقال قد جازت صلاته وليس عليه  
شيء إذا سها خلف الامام ولا سجدة السهو لان الامان ضامن لصلاة من خلفه » .

وما رواه الشيخ عن عمار الساباطي في الموثق عن ابن عبد الله عليه السلام (٢) قال :  
« سألته عن الرجل ينسى وهو خلف الامام ان يسبح في السجود او في الركوع أو  
ينسى أن يقول بين السجدين شيئاً ؟ فقال ليس عليه شيء » .

وعن عمار أيضاً في الموثق (٣) قال : « سألته عن الرجل يدخل مع الامام  
وقد سبقه الامام بركعة او اكثر فسها الامام كيف يصنع ؟ فقال اذا سلم الامام  
فسجد بسجدة السهو فلا يسجد الرجل الذي دخل معه واذا قام وبني على صلاته  
واتمها وسلم سجد الرجل بسجدة السهو ... الى ان قال : وعن رجل سها خلف الامام فلم  
يفتح الصلاة ؟ قال يعيد الصلاة ولا صلاة بغير افتتاح » .

وعن عبدالرحمان بن الحجاج في الصحيح (٤) قال : « سألت ابا عبد الله  
عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسياً في الصلاة يقول اقيموا صفوفكم؟ قال يتم صلاته ثم  
يسجد بسجدةين . فقلت بسجدة السهو قبل التسليم هما أو بعد ؟ قال بعد » .

وعن منهل القصاب (٥) - في الصحيح اليه وهو مجهول - قال : « قلت  
لابن عبد الله عليه السلام اسهو في الصلاة وانا خلف الامام ؟ قال فقال اذا سلم فاجد  
سجدةين ولا ته » .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلام في هذه الاخبار يقع في مواضع :

(الاول) - ما اشتمل عليه بعضها من ضمان الامام وبعض آخر من عدم  
الضمان يمكن الجمع بينها بوجوه :

(١) و (٢) و (٣) و (٥) الوسائل الباب ٢٤ من الخلل في الصلاة

(٤) الوسائل الباب ٤ و ٥ من الخلل في الصلاة . والشيخ يرويه عن الكليني

(أحدها) - ما ذكره الصدوق (قدس سره) حيث قال بعد إيراد رواية ابن بصير: ليس هذا بخلاف خبر عمار وخبر الرضا عليهما السلام (١) لأن الإمام ضامن لصلاة من صلى خلفه متى سها عن شيء منها غير تكبيرة الإحرام وليس بضامن لما يتركه المأموم متعمداً .

و (ثانيها) - ما ذكره (طاب ثراه) أيضاً حيث قال : ووجه آخر وهو أنه ليس على الإمام ضمان لإتمام الصلاة بالقوم فربما حدث به حادث قبل أن يتمها أو يذكر أنه على غير طهر . ثم استشهد برواية زرارة المتقدمة .

و (ثالثها) - أن يكون المراد بالضمان ضمان القراءة وبعده سائر الأذكار والأفعال . واليه يشير خبر الحسين بن بشير أو ابن كثير المتقدم .

و (رابعها) - ما ذكره بعض مشايخنا الكرام (رفع الله أقدارهم في دار السلام) وهو أن يكون المراد بالضمان الإثم والعقاب على الإخلال بالشرائط والواجبات من جهة المأمومين وبعده عدم الإثم إذا كان ذلك سهواً ، أو عدم التأثير في بطلان صلاة المأمومين مطلقاً كما يوصى إليه بعض الأخبار السالفة ، أو عدم وجوب إعلامهم بذلك كما يشير إليه أيضاً بعض الأخبار . انتهى . والظاهر بعده .

و (خامسها) - وهو الأظهر حمل ما دل على الضمان على التيقية واليه تشير صحيحة معاوية بن وهب ويعضده ما نقله في المنتهى من أنه أطبق الجمهور إلا مكحول على أنه لا سهو على المأموم (٢) .

(الثاني) - لو اشترك الامام والمأموم في السهو فالظاهر أنه لا خلاف ولا إشكال في وجوب العمل عليهما بما يقتضيه حكم ذلك السهو اتفاقاً في خصوصه أو اختلافاً ، فالأول كما إذا تركا سجدة واحدة سهواً فذكرها بعد الركوع فانهما يمتضان في الصلاة ويقضيان السجود بعدها اتفاقاً ويسجدان للسهو بناء على المشهور من وجوب

يسجد السهو في هذا الموضع ، ولو ذكرها قبل الركوع فأنهما يجلسان ويأتیان بها ثم يستأنفان الركعة . والثاني كما اذا ذكر الإمام السجدة المنسية بعد الركوع والمأموم قبله فانه يأتي المأموم بها ثم يلحق الامام وأما الامام فانه يقضيها بعد صلاته كما تقدم وفي السجود للسهو ما مر . ولو كانا قد نسيا السجدةين معاً وذكرهما الامام بعد الركوع والمأموم قبله بطلت صلاة الإمام وأما المأموم فانه يأتي بهما ويفرد ويتم صلاته .

( الثالث ) — لو اختص السهو بالمأموم فلا خلاف ولا إشكال في عدم وجوب شيء لذلك على الإمام ، إنما الخلاف بالنسبة الى المأموم في انه هل يجب عليه الإتيان بموجب ذلك السهو ام لا ؟ والأشهر الأظهر انه يجب عليه الإتيان بموجبيه ، وذهب الشيخ في الخلاف والمبسوط الى انه لا حكم لسهو المأموم هنا ولا يجب عليه سجود السهو بل ادعى عليه الإجماع ، واختاره المرتضى (رضي الله عنه ) ونقله عن جميع الفقهاء إلا مكحولاً (١) ومال اليه الشهيد في الذكرى والمحقق في الاعتبار على اختلاف بينهما في بعض الأحكام كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في المقام .

قال في الذكرى : ولا حكم لسهو المأموم الموجب لسجدة في السهو في حال الإنفراد ، معني انه لو فعل المأموم موجب سجدة السهو كالتكلم ناسياً أو نسيان السجدة أو التشهد لم تجب عليه وان وجب قضاء السجدة والتشهد ، وكذا لو نسي ذكر الركوع أو السجود أو الطمأنينة فيها لم يسجد لهما وان اوجبا السجود للنقصة وذلك كله ظاهر قول الشيخ في الخلاف والمبسوط واختاره المرتضى ونقله عن جميع الفقهاء إلا مكحولاً (٢) ورواه العامة عن عمر (٣) ... الى آخر كلامه (قدس سره) وقال المحقق في الاعتبار - بعد نقل ذلك عن الخلاف وعلم الهدى وجميع الفقهاء إلا مكحولاً والإستدلال عليه بالرواية العامة ورواية حفص بن البختري والرواية المتقدمة عن الرضا عليه السلام في سابق هذا المقام (٤) - ما لفظه : والذي أراه ان ما يسهو

(١) و (٢) المفتى ج ٢ ص ٤١

(٤) ص ٢٥٨ و ٢٦٩

(٣) سنن الدارقطني ص ١٤٥

عنه المأموم ان كان محله باقياً اتي به وإن تجاوز محله وكان مبطلا استأنف وإن كان بما لا يبطل فلا قضاء عليه ولا سجود سهو عملاً بالاحاديث المذكورة .

وظاهره كما ترى عدم وجوب القضاء في ما يقضى من الأجزاء المنسية لو كان منفرداً وعدم سجود السهو في ما أوجب السجود كذلك ، وظاهر كلام الشهيد المتقدم انما هو سقوط سجود السهو خاصة واما قضاء الاجزاء المنسية فانه يجب .

استدل الشهيد في الذكرى على ما قدمنا نقله عنه فقال على أثر الكلام المتقدم : ورواه العامة عن عمر عن النبي ﷺ « انه ليس عليك خلف الإمام سهو الامام كافي » وان سها الامام فعلية وعلى من خلفه ، وهذا الحديث رواه الدارقطني (١) وفي طريقه ضعف عند المحدثين (٢) ولان معاوية بن الحكم تكلم خلف النبي ﷺ فلم يأمره بالسجود (٣) وروينا في الحسن عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « ليس على الامام سهو ولا على من خلف الامام سهو ولا على السهو سهو ولا على الاعادة اعادة ، وقال الفاضل لو انفرد المأموم بموجب السهو وجب عليه السجودتان كالمنفرد لقول احدهما (عليهما السلام) (٥) « ليس على الامام ضمان ، قلنا الخاص مقدم ، ويعارض بما رواه عيسى الهاشمي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام (٦) انه قال : « الامام ضمان ، وقد يحتج بما رواه في التهذيب عن منهل القصاب ، ثم نقل الرواية

(١) ص ١٤٥ من سننه ولفظ الحديث فيه هكذا قال : « ليس على من خلف الامام سهو فان سها الامام فعلية وعلى من خلفه السهو وان سها من خلف الامام فليس عليه سهو والامام كافي » .

(٢) قال في هامش سنن الدارقطني في التعليق على سند الحديث : والحديث اخرجه البيهقي والباري كما في بلوغ المرام والكل من الروايات فيها خارجة بن مصعب وهو ضعيف .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٥٠ وشرنا اليه في التعليقة ص ١٠٠

(٤) ص ٢٥٨ وفي الوسائل الباب ٢٤ و٥٥ من الحقل في الصلاة

(٥) ص ٢٧٨ وفي الوسائل الباب ٢٤ من الجماعة رقم ٢

(٦) الوسائل الباب ٣ من الاذان والاقامة



كما قدمناه . ثم قال ويمكن حملها على الاستحباب . انتهى كلامه زيد اكرامه .  
اقول : انت خير بان ادلة هذا القول ترجع الى رواية حفص وحديث  
الرضا عليه السلام وموثقة عمار الأولى والثانية ، والجميع لا يخلو من الاشكال فان منها ما هو  
في غاية الاجمال الموجب للقدح في الاستدلال ومنها ما هو ظاهر إلا ان تطرق الجمل  
على التقية اليه متوجه لما عرفت آنفاً من أن ذلك مذهب الجمهور .

فاما رواية حفص فلما تقدم من ان السهو فيها يحمل يحتمل شموله للسهو بالمعنى  
المشهور وعدمه ، والظاهر من رسالة يونس وصحيحة علي بن جعفر هو حمل السهو  
على الشك فيمكن أن يكون في هذه الرواية كذلك .

واما رواية الرضا عليه السلام فهي أشد اجمالاً وأكثر احتمالاً وقد قيل فيها وجوه:  
(أحدها) أن يكون المراد بالوهم الشك أو ما يشمله والظن ، فان المأموم الشاك  
يرجع الى يقين الامام اتفاقاً والى ظنه على الأشهر كما تقدم ، والظان الى يقينه على  
الأشهر كما تقدم ايضاً ، فيصدق انه يحمل أو هام من خلفه . واما استثناء التكبير  
فيه فلا أنه مع الشك فيه لم يتحقق الدخول في الصلاة فضلاً عن تحقق المأمومية  
فلا يرجع اليه .

و(ثانيها) - ان يكون المراد بالوهم الأعم من الشك والسهو ويكون  
المقصود بيان فضيلة الجماعة وفوائدها وانه لا يقع من المأموم سهو وشك غالباً في  
الركعات والأفعال لتذكير الامام له . ولا يخلو من بعد .

و(ثالثها) - ان يكون المراد بالوهم ما يشمل الشك والظن والسهو او يختص  
بالسهو كما فهمه جماعة ، فيدل على عدم ترتب حكم السهو على سهو المأموم كما هو  
مطلوب المستدل . ومنه يظهر عدم بطلان صلاة المأموم بزيادة الركن سهواً في ما  
اذا ركع او سجد قبل الامام او رفع رأسه منها قبله فانه يرجع في تلك الصور  
ولا يضره زيادة الركن .

و(رابعها) - ان يكون المراد ما يسو عنه من الاذكار غير تكبيرة الاحرام

اذ ليس فيها ركن غيرها ، ولعل المراد انه يثاب عليها مع تركها لها سهواً واثبات  
الامام بها بخلاف المنفرد فان غايته انه لا يعاقب على تركها دون أن يثاب عليها  
وحينئذ فمع تعدد ما ذكرنا من الاحتمال فكيف يصلح للاستدلال .  
وأما موثقنا عمار فالأظهر حملها على التقية ، على ان الثانية منها غير ظاهرة  
لأن وجوب سجود السهو في الامور التي اشتملت عليها إنما يتجه على قول من قال  
بذلك اسكل زيادة ونقيصة وهو خلاف المشهور ودليله لا يخلو من القصور كما سيتضح  
لك ان شاء الله تعالى في تلك المسألة .

هذا . واما ما يدل على القول المشهور من وجوب سجود السهو بعروض  
أحد اسبابه المروية فصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج ورواية منهل القصاب ومنها  
روايات نفي الضمان وقد تقدم جميع ذلك (١) .

واما احتمال حمل صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج على ان القائل كان منفرداً كما  
قيل فبعيد جداً بل تعسف محض .

واما حمل الشهيد (قدس سره) في ما تقدم من كلامه رواية منهل على  
الاستحباب فقيه ان الدليل ليس منحصراً فيها مع ما عرفت في هذا الحمل في غير مقام  
واما ما ذكره (قدس سره) ايضاً - من ان نفي الضمان عام ونفي السجود  
خاص والخاص مقدم على العام مع المعارضة برواية عيسى بن عبدالله الهاشمي -  
فقيه ما عرفت في تلك الروايات من الاجمال وتعدد الاحتمال في بعض الحمل  
على التقية في آخر .

وبالجملة فانه مع تسليم تعارض الاخبار يشكل ترك العمل بالاحكام الثابتة  
بالعمومات القوية عند عروض السهو مع انه الاوفق بالاحتياط ومؤيد بالخبر  
الدالة عليه ، فالأقوى والأحوط عدم ترك سجود السهو للمأموم متى عرض له أحد  
اسبابه . والله العالم .

(الرابع) — لو اختص السهو بالإمام كما لو تكلم ناسياً والحال ان المأموم لم يتابعه فالمشهور سيما بين المتأخرين اختصاصه بحكم السهو، وذهب الشيخ وجملة من اتبعه الى انه يجب على المأموم متابعتة في سجدة السهو وان لم يعرض له السبب وبهذا القول قال اكثر العامة (١).

استدل الشيخ بوجوه: (أحدها) وجوب متابعة الامام. ورد بانه انما يجب متابعتة حال كونه اماماً وسجدتا السهو إنما هما بعد الفراغ من الصلاة وانقضاء الالتزام على ان صلاة المأموم لا تنبني على صلاة الامام فقد تبطل صلاة الامام مع صحة صلاة المأموم كما لو تبين حدثه او فسقه او كفره فان ذلك لا يقدح في صحة صلاة المأموم فكذا مع حصول النقص فيها واستدراكه بالسجود مثلاً فانه لا يستلزم تعدى ذلك الى المأموم.

(ثانيها) — ما رواه العامة عن عمر عن النبي ﷺ انه قال: «ليس على من خلف الامام سهو الامام كافي» وان سها الامام فعليه وعلى من خلفه، رواه الدارقطني (٢) ورد بان الخبر من روايات العامة فلا يقوم حجة مع انه عندهم ايضاً ضعيف (٣) و (ثالثها) — موثقة عمار المتقدمة وهي الثالثة من رواياته والجواب عنه بالحل على التقية كما عرفت فان القول بذلك من مذهب جمهور العامة (٤).

واما ما يشعر به كلام صاحب الذخيرة — من التردد هنا والميل الى مذهب الشيخ لما ذكره من الدليل الأول والثالث — فهو من تشكيكاته الواهية.

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الشهيد في الذكرى قد ذكر فروعاً على قول الشيخ في القاعدتين، قال (الأول) لو رأى المأموم الإمام يسجد للسهو وجب عليه السجود وان لم يعلم عروض السبب حملاً على ان الظاهر منه انه يزدي ما وجب

(١) و (٤) المفتي ج ٢ ص ٤١ «اذا سها الامام فعلى المأموم متابعتة في السجود سواء سها معه او اقرده الامام بالسهو، قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على ذلك وذكر اسحاق انه اجماع اهل العلم».

(٢) ارجع الى التعليقة ١ ص ٢٨٢ (٣) ارجع الى التعليقة ٢ ص ٢٨٢

عليه ، ولعدم شرعية التطوع بسجدة السهو .  
واعترضه المحقق الأردبيلي (قدس سره) بأنه يحتمل أن يكون عرض له  
السبب في صلاة أخرى وذكره في هذا الوقت فلا يجب على المأموم متابعتها .  
وأورد عليه بعض مشايخنا المحققين أيضاً بالنسبة إلى ادعائه عدم مشروعية  
التطوع بهما أنه في محل المنع ، قال إذ الأصحاب كثيراً ما يحملون الأخبار الواردة  
بهما مع المعارض أو مخالفة المشهور على الاستحباب .

أقول : يمكن دفع هذا الإيراد بأن الظاهر أن مراد الشيخ الشهيد إنما هو  
عدم مشروعية سجدة السهو بدون أحد الأسباب المعدودة في الأخبار وكلام  
الأصحاب كما أنه يستحب السجود مطلقاً بل إنما يقع ويشترع مع أحد الأسباب  
المذكورة ، وحيث فلا يرد عليه حمل الأصحاب لها على الاستحباب باعتبار وجود  
أحد الأسباب . ومرجع كلام الأصحاب إلى أصل السبب وصلاحه للسببية لا إلى نفس  
السجود فمن حيث عدم صلاحه للسببية لمعارض ونحوه يحملون السجود على  
الاستحباب وهذا لا ياباه كلام الشهيد بناء على ما فسرناه به .

ثم ذكر جملة من الفروع التي ليس في إيراداتها كثير فائدة مع ما عرفت من  
ضعف القول الذي فرعت عليه .

(الخامس) — قوله عليه السلام في رواية منهل القصاب « فاسجد سجدةً ولا تنهّب »  
يحتمل أن يكون من المضاعف أي لا تقم من مكانك حتى تأتي بها ، قال في النهاية:  
فيه « لقد رأيت أصحاب رسول الله عليه السلام يهبون إليها كما يهبون إلى المكتوبة ، يعني  
ركعتي المغرب أي ينهضون إليها . وفي القاموس الهب الالتباه من النوم ونشاط  
كل سائر وسرعته . ويحتمل أن يكون على بناء الأجوف وعلى هذا فيحتمل أن  
يكون المراد به عدم الخوف عليه من تشنيع الناس عليه بالسهو في الصلاة أو عدم  
الخوف من المخالفين للخلاف بينهم في ذلك . والله العالم .

### فائدة

روى الصدوق في الفقيه والشيخ في التهذيب عن سماعة عن أبي عبد الله

يعيد (١) « في رجل سبقه الامام بركة ثم أوم الامام فصلي خمسا ؟ قال يعيد تلك الركعة ولا يعتد بوم الامام ، كذا في التهذيب (٢) وفي الفقيه (٣) « يقضى تلك الركعة ، عوض « يعيد » .

قال في الوافي : « يعيد تلك الركعة ، أى يصلحها منفرداً اسمها إعادة لانه قد فاتته مع الامام . انتهى .

أقول : لعل المراد من كلامه ان السؤال وقع عن حكم المأموم قبل الاتمام مع الامام ، بمعنى انه لما صلى ثلاثاً وبقيت عليه ركعة واحدة ولكن الامام في تلك الحال سها فزاد رابعة فما حكم المأموم في حال قيام الامام للخامسة ؟ قال يأتي بما بقي عليه وهي الركعة التي فاتته . ولكنه عبر عن الاتيان بالاعادة ، ولا يخلو من بعد فان ظاهر الخبر ان الرجل اكل صلاته أربعاً مع الامام وتابعه في الخامسة التي زادها الامام سهواً ، وحيثئذ فيشكل امره باعادة تلك الركعة التي تابع الامام فيها حال سهوه لانه يلزم أن تكون صلاته خمسا حيثئذ ، فان هذا ظاهر الخبر والاشكال فيه من جهة ما ذكرناه ظاهر ايضاً ، والأقرب على هذا ان قوله « يعيد تلك الركعة ، وقع تصحيف « يعتد ، بالناء الفوقانية من الاعتداد عوض الياء التحتانية من الاعادة فانه لا معنى لاعادة الركعة هنا بالكلية ، وحاصل المعنى انه يعتد بتلك الركعة التي تابع فيها الامام ولكن يجب حمله على نية الانفراد فيها أو مشاركته للامام في سهوه ، فان بطلان صلاة الامام بزيادة تلك الركعة لا يوجب بطلان صلاة المأموم لعدم حصول الزيادة في صلاته والإقتداء به فيها على تقديره إنما وقع سهواً فلا اشكال . هذا على ما في التهذيب وأما على ما في الفقيه من قوله « يقضى ، فالمراد من القضاء مجرد الفعل كقوله « فاذا قضيت الصلاة » (٤) لا المعنى المشهور ، وحاصله أن يأتي بتلك الركعة ويتم صلاته ولا يعتد بطلان صلاة

(١) الوسائل الباب ٦٨ من الجماعة

(٢) ج ١ ص ٢٣١ (٣) ج ١ ص ٢٦٦ (٤) سورة الجمعة ، الآية ١٠

الإمام ، وهو اما بقصد الإفراد ان تابع الامام في خامسته أو انه لإنفرد من اول الامر ولم يتابع فيها . والله العالم .

(المسألة الثالثة عشرة) - قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) من غير خلاف يعرف بأنه لا حكم للسهو مع الكثرة لكن ظاهر جملة منهم ان المراد بالسهو هنا الشك كما صرح به في المختار وهو ظاهر العلامة في المنتهى والتذكرة واختاره في المدارك ونقل بعض مشايخنا انه مذهب الأكثر ، وظاهر آخرين - ومنهم الشيخ وابن زهرة وابن ادریس وغيرهم والظاهر انه المشهور - هو العموم للشك والسهو وبه صرح شيخنا الشهيد الثاني وغيره وهو الأظهر .

والأصل في المسألة الأخبار ، ومنها - ما رواه ثقة الإسلام في الصحيح أو الحسن عن زرارة وابن بصير (١) قالا : « قلنا له الرجل يشك كثيراً في صلاته حتى لا يدري كم صلى ولا ما بقى عليه ؟ قال يعيد . قلنا فانه يكثر عليه ذلك كلما اعاد شك ؟ قال يمضي في شكه ثم قال لا تعودوا الخيـث من انفسكم تقض الصلاة فتطمعوه فان الشيطان خيـث معتاد لما عود فليمض أحدكم في الوهم ولا يكثرن تقض الصلاة فانه اذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه الشك . قال زرارة ثم قال انما يريد الخيـث ان يطاع فاذا عصى لم يعد الى أحدكم . »

وما رواه المشايخ الثلاثة عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابن جعفر (٢) قال : « اذاكثر عليك السهو فامض في صلاتك فانه يوشك ان يدعك انما هو من الشيطان ، وفي الفقيه (٣) « فدعه ، مكان « فامض في صلاتك » .

وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان - والظاهر انه عبداً للثقة - عن غير واحد عن ابن عبداً لله (٤) قال : « اذاكثر عليك السهو فامض في صلاتك ، وعن عمار الساباطي في الموثق عن ابن عبداً لله (٥) « في الرجل يكثر

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ١٦ من الحلال في الصلاة

## ج ٩ (الامر بعدم الالتفات في كثرة الشك رخصة أو عزيمة؟) - ٢٨٩ -

عليه الوهم في الصلاة فيشك في الركوع فلا يدري أركع أم لا ويشك في السجود فلا يدري أيسجد أم لا؟ فقال لا يسجد ولا يركع ويمضي في صلاته حتى يستيقن يقيناً، وروى الصدوق مرسلًا عن الرضا عليه السلام (١) قال : « إذا كثّر عليك السهو في الصلاة فامض على صلاتك » .

وما رواه في الفقيه والتهديب عن علي بن أبي حمزة عن رجل صالح عليه السلام (٢) قال : « سألته عن رجل يشك فلا يدري أواحدة صلى أو اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً تلبس عليه صلاته ؟ قال كل ذي ؟ قال قلت نعم . قال فليمض في صلاته ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإنه يوشك أن يذهب عنه ، وهذا الخبر حملة الشيخ على التوافل أولاً ثم حملة ثانياً على كثير الشك وهو الصواب ولذا أوردناه في أخبار الباب إذا عرفت هذا فاعلم أن تحقيق الكلام في هذا المقام يحتاج إلى بسطه في موارد (الاول) - قوله عليه السلام في صحيحة زرارة وابن بصير المتقدمة أو حسنيتها ، الرجل يشك كثيراً في صلاته ، الظاهر أن المراد بالكثرة هنا كثرة اطراف الشك ومحملاته وان كان شكاً واحداً كأن يشك لا يدري واحدة صلى أم اثنتين أم ثلاثاً أم أربعاً ومن ثم أمره بالإعادة وليس المراد به كثرة افراد الشك الذي هو محل البحث فإنه لا إعادة معه اتفاقاً نصاً وفتوى إلا ما سيظهر لك ان شاء الله تعالى في المقام من بعض الأعلام ، ثم انه لما راجعه السائل وقال : « انه يكثّر عليه ذلك كلما أعاد شك ، أمره بما هو الحكم في كثير الشك من المضي في شكه وعدم الالتفات فإنه بكثرة ذلك عليه قد دخل تحت كثير الشك فوجب عليه ما ذكرناه من حكمه .

واحتمل المحقق الأردبيلي حمل قوله في صدر الخبر « يشك كثيراً » على كثرة افراد الشك أي يقع منه الشك كثيراً حتى يبلغ إلى حد لا يعرف عدد ركعاته ، ويدل الخبر على ما اختاره من التخيير في الحكم في كثير الشك بين ان يكون حكمه المضي وعدم الالتفات أو العمل بمقتضى الشك فهو عنده مخير بين العمل بالشك

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٦ من الخلل في الصلاة .

— ٢٩٠ — (الامر بعدم الالتفات في كثرة الشك رخصة او عزيمة؟) ج ٩

وعدم الالتفات اليه مستنداً الى انه عليه السلام أمره أولاً بالإعادة ثم لما بالغ في الكثرة أمره بعدم الالتفات اليه .

وانت نخير بما فيه من البعد عن سياق الخبر المذكور كما لا يخفى على المتأمل البصير ولا يثبتك مثل خبير ، فان نفيه عليه السلام عن تعويد الحديث وأمره بالمضي في الشك ونفيه عن اكثار نقض الصلاة وذكر التعليقات المذكورة لا يجمع شيء منها التخيير فضلاً عن اجتماعها وصراحتها في المدعى . وبالجملة فان معنى الخبر انما هو ما قدمنا ذكره من حمل الكثرة في صدر الخبر على كثرة اطراف الشك ومحتملاته والكثرة بالمعنى المراد في المقام انما هي ما اشار اليه السائل بعد المراجعة بقوله : « فانه يكثر عليه ذلك ... الخ » ، ومن ثم أمره عليه السلام بالإعادة في الأول والمضي في الثاني . وبذلك يظهر لك ان ما ذكره المحقق المشار اليه غير موجه وان سبقه الى ذلك ايضاً الشهيد الأول (طاب ثراه) في الذكرى حيث انه احتمل حمل الأمر بالمضي في الشك على الرخصة .

قال (قدس سره) في الكتاب المذكور لو اتى بعد الحكم بالكثرة بما شك فيه فالظاهر بطلان صلاته لانه في حكم الزيادة في الصلاة متعمداً إلا ان يقال هذا رخصة لقول الباقر عليه السلام (١) « فامض في صلاتك فانه يوشك ان يدعك الشيطان » اذ الرخصة هنا غير واجبة . انتهى .

ولا يخفى ما فيه سيما مع عدم دلالة الخبر على ما يدعيه ان لم يدل على خلافه كما لا يخفى على من يتدبر في ما ذكرناه ويعيه ، فان الأصل في الأوامر الواردة في هذه الأخبار بالمضي هو الوجوب والنواهي المانعة عن تعويد الشيطان من نفسه وعن اكثار نقض الصلاة هو التحريم ، وحملها على المجاز يحتاج الى دليل لا بمجرد التشهي والظن .

واما ما يظهر من خبر علي بن ابي حمزة من ان كثرة الشك تحصل بتعدد



ج ٩ ( الأمر بعدم الالتفات هل يعم كثرة السهو ؟ ) - ٢٩١ -

الإحتمالات في الشك الواحد - وقد اشرنا سابقاً الى ان مثل هذا ليس من كثرة الشك في شئ - فينبغي حمله على علم الامام عليه السلام من حال السائل انه كان كثير الشك لا من مجرد هذا السؤال أو دلالة قرائن الأحوال يومئذ على انه لا يصدر عنه مثل هذا الشك إلا من حيث كونه كثير الشك دائماً .

( الثاني ) - قد تقدمت الإشارة الى الخلاف في ان الحكم المذكور هنا هل هو مخصوص بالشك أو شامل له وللسهو ؟ وربما رجح الأول بنسبة ذلك الى الشيطان والذي يقع من الشيطان انما هو الشك واما السهو فهو من لوازم طبيعة الإنسان . وفيه نظر لتصريح الآيات والروايات بنسبة السهو ايضاً الى الشيطان كقوله عز وجل « وما ينسينك الشيطان » (١) وقوله « وما انسانيه إلا الشيطان » (٢) مع ان الشك انما يحصل من الشيطان فلا فرق بينهما في ان كلا منهما من الشيطان .

والظاهر عندى هو العموم لان اخبار المسألة منها ما ورد بلفظ الشك ومنها ما ورد بلفظ السهو والقول بالعموم جامع للعمل بالأخبار كلياً واما التخصيص بالشك فيحتاج الى التأويل في اخبار السهو بالحمل على الشك واخراجه عن ظاهر حقيقته اللغوية التي هي النسيان وهو يحتاج الى دليل مع انه لا ضرورة تلجئ اليه . ويؤيد ما قلناه ما تشير اليه الأخبار المذكورة من ان العلة في هذا الحكم هو رفع الحرج والتخفيف على المكلفين لان الاعادة موجبة للزيادة حيث ان ذلك من الشيطان وهو معتاد لما عود، وهذا مما يجرى في الشك والسهو .

ومن وافقنا في المقام الفاضل الخراساني في الذخيرة مع اقتفائه اثر صاحب المدارك غالباً فقال : واعلم ان ظاهر عبارات كثير من الأصحاب التسوية بين الشك والسهو في عدم الالتفات اليهما بل شمول الحكم للسهو في كلامهم اظهر . وهو ظاهر النصوص . وفي عبارة المعبر وكلام المصنف في عدة من كتبه اشعار باختصاص الحكم بالشك . والأول يقتضى عدم الإبطال بالسهو في الركن وعدم

القضاء اذا كان السهو موجبا له ، ولم اجد من الاصحاب من صرح بهما بل صرح جماعة منهم بخلافها مع تصريح بعضهم بسقوط سجود السهو والفرق بينه وبين القضاء محل تأمل واحتمل الشارح الفاضل عدم وجوب القضاء . انتهى . وهو جيد وسيأتى في المقام ان شاء الله تعالى ما فيه مزيد تحقيق لما اخترناه وتأيد لما ذكرناه .

( الثالث ) - قال في المدارك : ولو كثرت السهو عن واجب يستدرك اما في محله او في غير محله وجب الإتيان به ، ولو كان عن ركن وتجاوز محله فلا بد من الاعادة تمسكا بعموم ما دل على الحكمين المتناول لكثرة السهو وغيره السالم من المعارض . وهل تؤثر الكثرة في سقوط سجودات السهو ؟ قيل نعم وهو خيرة الذكرى دفعا للحرَج ، وقيل لا وهو الأظهر لأن أقصى ما تدل عليه الروايات المتقدمة وجوب المضى في الصلاة وعدم الالتفات الى الشك فتبقى الأوامر المتضمنة للسجود بفعل موجبه سالمة من المعارض . انتهى .

اقول : فيه ان هذا الكلام لا يلائم ما قدمه في صدر البحث من اختصاص الحكم بالشك ، فان اللازم من ذلك ان كثرة السهو ليس من هذه المسألة في شيء حتى يستثنى منه هذين الفردين . اللهم إلا ان يقال ان غرضه بيان حكم هذين الفردين بناء على القول بالعموم . وفيه ان عبارته قاصرة عن افادة هذا المفهوم .

وكيف كان فانه على تقدير القول بالعموم فهل يكون الحكم في هذين الفردين ما ذكره من عدم العمل بموجب الكثرة فيها وبقاء حكمها على ما كان او انه يجرى حكم الكثرة فيها ؟ ظاهر كلامهم الأول كما تقدمت الإشارة اليه في كلام الفاضل الخراساني وبه صرح في الذكرى كما ذكره السيد السند هنا .

وما استدلل به السيد من التمسك بعموم ما دل على الحكمين المتناول لكثرة السهو وغيره معارض بعموم ما دل على المضى في الصلاة مع الكثرة والغاء السهو الشامل لهذين الفردين وغيرهما ، وكيف استجاز تخصيص عموم اخبار السهو في غير هذين الموضوعين واخبار الشك بهذه الاخبار ويمنعه في هذين الموضوعين مع عدم ظهور

الفرق في الين وهل هو إلا تحكم محض ؟ وأما ما دل على وجوب الإحتياط في افراد الشكوك فشامل بإطلاقه لكثير السهو وغيره .

وبالجملة فانه قد تعارض هنا عموم اخبار المضي مع كثرة الشك والسهو الشامل للسهو في ركن وغيره ولما كان في محله أو غير محله مما يقضى أو لا يقضى ، وعموم ما دل على البطلان بالسهو عن الركن حتى تجاوز محله أودل على التدارك في المحل والقضاء بعده الشامل لكثير السهو وغيره ، فدعوى تخصيص العموم الأول بالثاني دون العكس ترجيح من غير مرجح بل الأمر بالعكس لما ثبت في جملة افراد الشك وأفراد السهو في غير الموضوعين المذكورين من تخصيص أدلة تلك الأحكام فليكن مثله في هذين الفردين مؤيداً بما اشتملت عليه التعليقات في الأخبار من مراعاة حال المكلف وتخفيف الأمر عليه وتخليصه من شبك الوسواس الخناس .

وبذلك يتبين لك أيضاً ما في كلام شيخنا المجلسي ( عطر الله مرقده ) حيث انه من جملة من مال الى تخصيص حكم الكثرة بالشك تبعاً لصاحب المدارك ومن تقدمه حيث قال - بعد الكلام في المقام واختيار حمل الأخبار كلها على الشك - ما صورته : بل الأصوب ان يقال شمول لفظ السهو في تلك الأخبار للسهو المقابل للشك غير معلوم وان سلم كونه بحسب أصل اللغة حقيقة فيه ، إذ كثرة استعماله في المعنى الآخر بلغت حداً لا يمكن فهم أحدهما منه إلا بالقرينة ، وشمولها للشك معلوم بمعونة الأخبار الصريحة ، فيشكل الإستدلال على المعنى الآخر بمجرد الاحتمال ، مع ان محله عليه يوجب تخصيصات كثيرة تخرجه عن الظهور لو كان ظاهراً فيه ، إذ لو ترك بعض الركعات أو الأفعال سهواً يجب عليه الاتيان به في محله اجماعاً ، ولو ترك ركناً سهواً وفات محله تبطل صلاته اجماعاً ولو كان غير ركن يأتي به بعد الصلاة لو كان بما يتدارك ، فلم يبق للتعميم فائدة إلا في سقوط سجود السهو وتحمل تلك التخصيصات الكثيرة أبعد من حمل السهو على خصوص الشك لو كان بعيداً ، مع ان مدلول الروايات المضي في الصلاة وهو لا ينافي وجوب سجود السهو

إذ هو خارج عن الصلاة ، فظهر ان من عمم النصوص لا تحصل له في التعميم فائدة . انتهى  
أقول : لا يخفى ان ما ذكره واورده وارد على من قال بهذه الإجماعات  
ووافق عليها وجعلها حججاً شرعية ومع ذلك كله يقول بالعموم ، واما من  
لا يعتبر هذه الإجماعات ولا يجعلها دليلاً شرعياً وإنما يعتمد على الروايات ويجعل  
البحث منوطاً بها ومعلقاً عليها من غير نظر الى خلاف أو وفاق فلا ريب ان الحق  
عنده في المسألة هو ما قدمناه كما قدمناه في سابق هذا المورد ووضحناه .

واما دعواه - ان كثرة استعمال السهو بمعنى الشك أوجبت الاشتراك بين المعنى  
الحقيقي للسهو وبين هذا المعنى المجازي لشيوعه وكثرته حتى انه لا يحمل على أحدهما إلا  
بالقرينة ... الخ . - فان فيه مع غض النظر عن المناقشة انه وان كان الأمر كما ذكره  
إلا ان التعليقات التي اشتملت عليها الأخبار ظاهرة في العموم ، فان الغرض من  
المضى في السهو والشك وعدم الالتفات اليهما إنما هو رعاية حال المكلف وتخفيف  
الأمر عليه بعدم استيلاء الشيطان وتطرقه اليه وهذا أمر مشترك بين الشك  
والسهو بل ربما كان أظهر في السهو كما يشعر به نقض الصلاة بمعنى ابطالها بالكلية  
الناسي عن السهو في ركن حتى تجاوز محله ونحو ذلك .

واما قوله - مع ان مدلول الروايات المضى في الصلاة ... الى آخره - ففيه ان  
الظاهر من قولهم " يمضى في شكه ويمضى في صلاته ، انما هو الكناية عن عدم  
الالتفات الى ما يوجبه الشك أو السهو من الإتيان بالمشكوك فيه أو الإحتياط أو  
الإتيان بما سها عنه في محله أو بعد فوات محله او ما اوجباه من سجود سهو ونحوه ،  
وبالجملة فالمراد جعل ذلك في حكم العدم كأنه لم يمكن ثمة سهو ولا شك بالمرّة ، وهذا  
هو المعنى الملائم لتلك التعليقات المشار اليها آنفاً من التخفيف على المصلي وان  
لا يطمع الشيطان في العود اليه وهو الظاهر كما لا يخفى على الخبير الماهر .  
وكيف كان فالمسألة لا تخلو من شوب الإشكال والاحتياط بما لا ينبغي تركه  
بحال . والله العالم .

(الرابع) — اعلم ان ظاهر الأصحاب من غير خلاف يعرف ان حكم الشك مع الكثرة عدم الالتفات اليه بالكلية كما تقدمت الإشارة اليه ، فلو اشتمل على ما يطلها في غير تلك الحال من الأركان أو الأفعال لم تبطل في صورة الكثرة بل يمضي في صلاته ويبنى على وقوع المشكوك فيه وان كان محله باقياً ركناً كان أو غيره ما لم يستلزم الزيادة فيبنى على الصحيح . وقد دلت موثقة عمار (١) على انه بالشك في الركوع والسجود وان كان في محله فانه يمضي ولا يركع ولا يسجد . واذا ثبت ذلك في الأركان ثبت في غيرها من الأفعال بطريق أولى ، مضافاً الى الأمر بالمضي في الأخبار وهكذا يقال بالنسبة الى السهو على ما اخترناه من العموم . ومن جملة ذلك ايضاً صلاة الاحتياط في صور الشك المتقدمة فانه لا يأتي بها ، وتردد المحقق الأردبيلي (طاب ثراه) في سقوط صلاة الاحتياط . ولا يخفى ما فيه .

وقد اشرنا في ما تقدم ايضاً الى ان الحكم بما ذكرناه من عدم الالتفات الى الشك أو السهو حتى لظواهر الأوامر والنواهي الواردة في الأخبار ، ولم يظهر خلاف في ذلك إلا ما قدمناه عن المحقق الأردبيلي وقبله الشهيد في الذكرى . ومقتضى كلام الأصحاب ان من كثر شكه فانه يبنى على الأكثر وتسقط عنه صلاة الاحتياط لعل الكثرة ، واختار المحقق الأردبيلي (قدس سره) البناء على الأقل للأصل مع العمل بعدم اعتبار الشك مع الكثرة في الجملة . ولم أقف على قائل بذلك سواه .

ولا يخفى على الناظر في الأخبار بعين التأمل والاعتبار انه ليس العلة في تغيير الحكم في كثير الشك عن ما كان عليه غيره إلا مراعاة جانبه والتخفيف عليه بدفع وساوس الشياطين عنه ، والتخفيف إنما يحصل بما عليه الأصحاب من البناء على الأكثر وجعل المشكوك فيه كأنه فعله واتى به من غير ان يترتب على ذلك شيء زائد على اتمامه الصلاة على تلك الحال ، اذ في البناء على الأقل يحصل زيادة تكليف موجب

لإعادة الشيطان له ورغبته في تشكيكه .

وبالجملة فإن جميع ما ذكره هذا المحقق من الأقوال وخلاف الأصحاب كله خلاف ظواهر النصوص الدالة على تسهيل التكليف مضافاً إلى عموم النصوص الدالة على أن دينه على السهولة سمح سهل كما تمدح به عليه السلام (١) من قوله « بعثت بالحنيفية السمحة السهلة » .

قال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) بعد الكلام في الشك بنحو ما ذكرناه :  
وأما السهو فقد عرفت أن المشهور بين الأصحاب عدم ترتب حكم على الكثرة فيه ،  
وذهب الشهيد الثاني إلى ترتب الحكم عليه مع موافقته لسائر الأصحاب في وجوب  
العود إلى الفعل الذي سها فيه إذا ذكره مع بقاء محله ، وقضائه بعد الصلاة مع  
تذكره بعد فوات محله ، وبطلان الصلاة بترك الركن أو الركعة نسياناً مع مضي  
وقت التدارك وكذا زيادة الركن والركعة على التفصيل المقرر في أحكام السهو ، فلم  
يبق النزاع إلا في بجمود السهو ويشكل الاستدلال بالنصوص على سقوطه فالأحوط  
الإتيان به . واحتمل الشهيد في الذكرى اغتفار زيادة الركن سهواً ، من كثير  
السهو دفعاً للحرص ولاغتفار زيادته في بعض المواضع . أقول طريق الاحتياط  
واضح . انتهى .

أقول : أما ما ذكره من نسبة الاختصاص بالشك إلى المشهور فهو أعرف  
به فإنه لم ينقل ذلك إلا عن ظاهر المحقق والعلامة . وأما تخصيص العموم بالشهيد  
الثاني ففيه ما تقدم من أن ذلك مذهب الشيخ وابن زهرة وابن إدريس ، نقل ذلك  
الفاضل الخراساني في الذخيرة . وأما ما أورده على الشهيد الثاني فهو في محله كما  
تقدمت الإشارة إليه ولكن ظواهر الأخبار - كما قدمنا بيانه - تدفع ذلك لظهور  
عمومها للسهو والشك في ركن كان أو غيره في محله أو في غير محله كما تقدم تحقيقه .

(١) الوسائل الباب ٤٨ من مقدمات النكاح وآدابه وفي نهج الفصاحة ص ٢١٩

« بعثت بالحنيفية السمحة » .

ج ٩ ﴿ ما تتحقق به الكثرة الموجبة اسقوط الاحكام ﴾ - ٢٩٧ -

واما ما ذكره من الاشكال في الاستدلال بالنصوص على سقوط سجدة السهو فقد تقدم الجواب عنه ايضاً ، وان العبارة المذكورة في النصوص إنما خرجت مخرج الكناية عن عدم الالتفات بالكلية الى ما يترتب على ذلك السهو والشك . والله العالم .

( الخامس ) - اختلف الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) في ما تتحقق به الكثرة الموجبة لسقوط الأحكام في هذا المقام ، فظاهر المشهور بين المتأخرين ومتأخريهم هو ارجاع ذلك الى العرف ، ذهب اليه الفاضلان والشهيدان ومن بعدهم ، وقال الشيخ في المبسوط : واما ما لا حكم له في اثني عشر موضعاً : من كثر سهوه وتواتر وقيل ان حد ذلك ان يسهو ثلاث مرات متوالية .

قال في المختلف بعد نقل ذلك عنه : وهذا يدل على عدم الرضا بهذا القول . وقال ابن ادريس السهو الذي لا حكم له هو الذي يكثر ويتواتر ، وحده ان يسهو في شيء واحد أو فريضة واحدة ثلاث مرات فيسقط بعد ذلك حكمه أو يسهو في اكثر الجنس فرائض اعني ثلاث صلوات من الجنس كل منهن قام اليها فسها فيها فيسقط بعد ذلك حكم السهو ولا يلتفت الى سهوه في الفريضة الرابعة . وقال ابن حمزة لا حكم له اذا سها ثلاث مرات متواليات واطلق في فريضة او فرائض .

وانكر المحقق ما ذكره ابن ادريس تمام الإنكار وقال بعد نقل ذلك عنه انه يجب ان يطالب هذا القائل بماخذ دعواه فانا لا نعم لذلك اصلاً في لغة ولا شرع والدعوى من غير دلالة تصحكم . انتهى .

اقول : يمكن أن يكون الوجه في ما ذكره ابن ادريس هو ان النصوص تضمنت سقوط حكم السهو مع الكثرة ولم تحدد هذه الكثرة في الأخبار بحد معين والكثرة لغة وعرفاً تحصل بثلاث مرات ، إلا انه يبقى الكلام في محلها وهو أعم من الشيء الواحد أو الفريضة الواحدة أو الفرائض الجنس حسبما ذكره ، فلو سها او شك في شيء واحد ثلاث مرات مضى في الرابعة ولم يلتفت ، او كان كذلك في فريضة واحدة شخصية فانه يمضى في الرابع ولا يلتفت ، او كان كذلك في

## ٢٩٨ - ( ما تتحقق به الكثرة الموجبة لسقوط الاحكام ) ج ٩

ثلاث فرائض متوالية فيسقط حكمه في الفريضة الرابعة . وهذا القول ليس بذلك البعيد إلا ان المحقق لما كان مولعاً بتتبع سقطات الشيخ المزبور والتشنيع عليه سارع قلبه الى ما ذكره .

والذي ورد في هذا المقام من الأخبار ما رواه الصدوق عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام (١) انه قال : « اذا كان الرجل من يسهو في كل ثلاث فهو ممن كثر عليه السهو ، ولا يخفى ما فيه من الإجمال الموجب لسعة دائرة الإحتال .

قال في الذخيرة بعد الحكم بترجيح القول المشهور وهو الرجوع الى العرف ثم نقل الخبر : انه يحتمل وجهين ( احدهما ) ان يكون المراد الشك في جميع الثلاث بان يكون المراد الشك في كل واحد واحد من اجزاء الثلاث اى ثلاث كان . (ثانيهما) ان يكون المراد انه كلما صلى ثلاث صلوات يقع فيها الشك بحيث لا تسلم له ثلاث صلوات خالية من الشك ثبت له حكم الكثرة ، وحينئذ يقع الإحتياج الى العرف ايضاً اذ ليس المراد كل ثلاث صلوات تجب على المكلف على التعاقب الى انقضاء التكليف ولا يلزم انتفاء حكم الكثرة وسقوطه بالكلية . وترجيح أحد الإحتمالين على الآخر على وجه واضح لا يخلو من إشكال وان لم يبعد ترجيح الأخير ومع هذا فالثلاث مجمل فيحتمل أن يكون المراد الصلوات او الفرائض أو الركعات او الافعال مطلقاً ولا يبعد ترجيح الأولين ، ومع هذا فغاية ما يستفاد من الرواية حصول الكثرة بذلك وهو غير مناف للعرف لا حصرها فيه فاذن لا معدل عن الاحالة الى العرف . انتهى .

اقول : ما ذكره من المعنى الأول فهو الذي فهمه المحقق الارديلي ( نور الله مرقدته ) من الخبر المذكور ، حيث قال : ويمكن ان يكون معنى رواية محمد بن ابي عمير ان السهو في كل واحدة واحدة من اجزاء الثلاث بحيث يتحقق في جميعه موجب



ج ٩ ﴿ ما تتحقق به الكثرة الموجبة لسقوط الاحكام ﴾ - ٢٩٩ -

لصدق الكثرة وانه لا خصوصية له بثلاث دون ثلاث بل في كل ثلاث تحقق تتحقق كثرة السهو فزول بواحدة واثنتين ايضاً ويتحقق حكمها في المرتبة الثالثة فيكون تحديد التحقق وزوال حكم الشك معاً ، فتأمل فانه قريب . انتهى كلامه ( علا مقامه ) والظاهر انه لا يخلو من البعد من لفظ الخبر .

واما المعنى الثانى فالظاهر انه الاقرب الى لفظ الخبر وهو ان يسهو في كل ثلاث صلوات متواليات سهواً واحداً ولا تكون ثلاث صلوات متواليات خالية من السهو ، كأن يسهو مثلاً في الصباح ثم في المغرب ثم في الظهر وهكذا ، فهو إنما يفيد تحديد انقطاع كثرة السهو بخلو ثلاث فرائض متواليات من السهو فيها لا تحديد حصول الكثرة ، فان مقتضى لفظه كل ، هو الدوام ، فان جعل ذلك باعتبار الاستمرار الى آخر عمره لزم ان لا يعلم كونه كثير السهو الا بعد موته ؛ وان جعل باعتبار اليوم والليلة أو الاسبوع أو الشهر فلا دلالة للخبر على شئ من ذلك ، مع انه لا تتعدد الثلاث في اليوم والليلة وظاهر الخبر كون ذلك في زمان تتعدد فيه الثلاث ، فلا بد من الخروج عن ظاهر لفظ الخبر والرجوع الى العرف بمعنى انه تكررت تلك الحال منه بحيث يقال في العرف انه ليس له ثلاث صلوات خالية من الشك ، فيصير الخبر من هذه الجهة خالياً من الفائدة اذ ظاهر سياقه انما هو لبيان حكم الإنقطاع فقط في حصول الكثرة يرجع الى العرف وفي انقطاعها الى خلو ثلاث صلوات متوالية عن السهو .

ثم اقول : لا يخفى انه لما كان من القواعد المقررة في كلامهم انه مع عدم وجود الحقيقة الشرعية أو العرفية الخاصة فانه يجب حمل اللفظ على الحقيقة اللغوية أو العرفية حيث كانت الحقيقة اللغوية أو العرفية . وحيث كانت الحقيقة اللغوية هنا غير معلومة حملوا لفظ الكثرة على العرف والعادة .

قال شيخنا الشهيد الثانى في الروض : والمرجع في الكثرة الى العرف لعدم تقديرها شرعاً ، وقيل تتحقق بالسهو في ثلاث فرائض متوالية أو في فريضة واحدة

## ٣٠٠ - ( ما تتحقق به الكثرة الموجبة لسقوط الاحكام ) ج ٩

ثلاث مرات ، والظاهر انه غير مناف للعرف . وفي حكمه السهو ثلاثاً في فريضتين متواليتين ، وربما خصها بعضهم بالسهو في ثلاث فرائض لقول الصادق عليه السلام في رواية ابن ابي عمير (١) : « اذا كان الرجل من يسهر في كل ثلاث فهو ممن يكثر عليه السهو ، وهي غير صريحة في ذلك فان ظاهرها ان المراد وجود الشك في كل ثلاث بحيث لا تسلم له ثلاث صلوات خالية من شك . ولم يقل أحد بانحصار الاعتبار في ذلك . انتهى .

وانت خير بما في حواله الاحكام الشرعية على العرف من الإشكال كما نبهنا عليه في غير مقام مما تقدم :

اما (لولا) فلما علم اختلاف الناس والأقاليم والبلدان في العرف والعادات فان لكل بلد عرفاً وعادة خاصة .

و (ثانياً) انه ان اريد العرف الخاص بمعنى عرف كل بلد بالنسبة الى من فيها فانه موجب لاختلاف الحكم الشرعي باختلاف الناس في عرفهم وهو غير معهود من الشارع ولا دليل عليه بل الدليل على خلافه واضح السيل ، وان اريد العام فهو في تعذر الوقوف عليه والإطلاع أظهر من أن يحتاج الى البيان . ومن ذا الذي يدعى الإحاطة بعرف عامة البلدان في حكم واحد فضلاً عن احكام عديدة بما نلوه بالعرف .

و (ثالثاً) ان المفهوم من الأخبار انه مع تعذر الوقوف على المعنى المراد من اللفظ وما عني به وقصده الشارع فان الواجب الوقوف عن الفتوى والعمل بالإحتياط متى احتيج الى العمل بذلك لدخول هذا الفرد في الشبهات المأمور فيها بذلك (٢) والإحتياط في المقام بالعمل باحكام الشك والسهو ثم الإعادة من رأس .

(١) الوسائل الباب ١٦ من الحلل في الصلاة . وابن ابي عمير روى هذه الرواية عن

محمد بن ابي حمزة عن الصادق ع ، وقد تقدمت ص ٢٩٨

(٢) الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به

ج ٩ ( لو خست الكثرة بالثلاث فهل يتعلق الحكم بالثلاثة أو الرابعة ؟ ) - ٣٠١ -

ثم انه على تقدير تخصيص الكثرة بالثلاث فهل الحكم يتعلق بالثلاثة أو الرابعة ؟ قولان ، قال في الروض : ومتى حكم بثبوتها بالثلاثة تعلق الحكم بالرابع ويستمر الى أن يخلو من السهو والشك فرائض يتحقق بها الوصف فيتعلق به حكم السهو الطارىء وهكذا . انتهى .

وتمسك القائلون بذلك - على ما نقله بعض مشايخنا (رضوان الله عليهم) - بان حصول الثلاث سبب لتحقيق حكم الكثرة والسبب مقدم على المسبب . ويرد عليه ان تقدم السبب ذاتي ولا تنافيه المعية الزمانية . مع ان التقدم الزماني لا يخل هنا بالمقصود وظاهر ما قدمنا نقله عن المحقق الأردبيلي تعلق الحكم بالثالث . واحتمل في الذكرى حصول الكثرة بالثانية ، قال : ويظهر من قوله في حصة في حصة خصص بن البخري (١) « ولا على الإعادة اعادة ، ان السهو يكثر بالثانية . إلا أن يقال يختص بموضع وجوب الاعادة . انتهى .

اقول : قد قدمنا ان الأظهر في معنى هذه العبارة هو انه لو صدر منه شك أو سهو موجب لإعادة الصلاة ثم حصل في الصلاة المعادة ما يوجب الإعادة ايضاً فانه لا يعيد ولا يلتفت اليه بل يتم صلاته ، ولا منافاة بينه وبين التحديد الواقع في صحيحة محمد بن أبي عمير (٢) إذ لا يلزم ان يكون عدم الإعادة في الصلاة المعادة إنما هو لحصول الكثرة بل هما حكمان شرعيان بينهما عموم وخصوص من وجه ، إذ السهو الموجب للكثرة لا ينحصر في ما كان سبباً للاعادة ، والسهو في المعادة لا يستلزم كثرة السهو (٣) وان اجتمع الحكمان في بعض الموارد ولا تنافي بينهما . وقد عرفت ان ظاهر كلام الذكرى ان الإعادة تستلزم الكثرة ، ويظهر من المدارك موافقته على ذلك حيث قال بعد نقل عبارة الذكرى المتقدمة : وهو كذلك إلا اني لا أعلم بمضونها قاتلاً .

(٢) راجع التعليقة ١ ص ٣٠٠

(١) ص ٢٥٨

(٣) العبارة في ملو قتنا عليه من النسخ الخطية هكذا « ولا اعادة لا تستلزم كثرة السهو ،

٣٠٢- (هل تجب تكبيرة الإحرام في صلاة الاحتياط ؟) ج ٩

قال شيخنا المجلسي بعد نقل ذلك عنه : أقول لما لم يعلم تحقق اجماع على خلافه والرواية المعتبرة دلت عليه فلا مانع من القول به ولذا مال اليه والدى العلامة (قدس الله روحه) والأحوط الاتمام والإعادة رعاية للشهور بين الأصحاب . انتهى أقول : ان كان مراده وكذا مراد السيد السند بتقوية ما ذكره في الذكرى ودلالة الرواية عليه بالنسبة الى عدم الإعادة في الصلاة المعادة لو حصل فيها موجب الإعادة فهو جيد إلا انه بعيد عن سياق كلام الذكرى ، وان اراد بالنسبة الى حصول الكثرة وان عدم الإعادة في الصلاة المعادة إنما هو من حيث حصول الكثرة كما هو ظاهر كلام الذكرى وكلام السيد ايضاً ففيه ان الرواية لا دلالة فيها على ذلك ومجرد نفي الإعادة لا دلالة فيه على ان ذلك لحصول الكثرة . وبالجملة فان الظاهر ان كلام شيخنا المشار اليه لا يخلو من غفلة . والله العالم .

(المسألة الرابعة عشرة) - قد تقدم في صور الشكوك الأربعة وجوب صلاة الاحتياط ولم تعرض ثمة للبحث عنها ولا عن احكامها وتحقيق ذلك هنا يقع في مواضع : (الأول) - الظاهر من كلام الأصحاب وجوب تكبيرة الإحرام في صلاة الاحتياط بل كاد ان يكون اتفاقاً بينهم ، إلا ان بعض متأخري اصحابنا نقل عن القطب الراوندي في شرح النهاية الطوسية انه قال : من اصحابنا من قال انه لو شك بين الاثنتين والأربع أو غيرهما من تلك الأربعة فاذا سلم قام ليضيف ما شك فيه الى ما يتحقق قام بلا تكبيرة الإحرام ولا تجديد نية ويكتفي في ذلك بعلمه وارادته ويقول لا تصح نية مترددة بين الفريضة والنافلة على الإستئناف وان صلاة واحدة تكفيها نية واحدة وليس في كلامهم ما يدل على خلافه . وقيل ينبغي ان ينوى انه يؤدي ركعات الاحتياط قربة الى الله ويكبر ثم يصلي . انتهى .

وهذا القول وان لم يشتهر نقله بين الأصحاب إلا ان اطلاق الأخبار المتقدمة في الأمر بالاحتياط بعنده ، فان اقصى ما تضمنته تلك الأخبار انه يقوم ويركع ركعة أو ركعتين من قيام أو جلوس ، وليس فيها على تعددها وكثرتها تعرض

ج ٩ ( لو فعل المبطل قبل صلاة الإحتياط ) - ٣٠٣ -

لذكر تكبيرة الإحرام كما لا يخفى على من راجعها مع اشتغالها على قراءة الفاتحة والتشهد والتسليم ، والمقام فيها مقام البيان لأنها مسوقة لتعليم المكلفين ، فلو كان ذلك واجباً لذكر ولو في بعض كما ذكر غيره مما اشرنا اليه .

والذى وقعت عليه من عبار جملته من المتقدمين وجل المتأخرين غال من ذكر التكبير ايضاً .

نعم روى الشيخ في التهذيب عن زيد الشحام (١) قال : « سألته عن الرجل يصلي العصر ست ركعات أو خمس ركعات ؟ قال ان استيقن انه صلى خمساً أو ستاً فليعد ، وان كان لا يدري أزيد أم نقص فليكبر وهو جالس ثم ليركع ركعتين يقرأ فيها بفاتحة الكتاب في آخر صلاته ثم يتشهد » .

فان ظاهره ان هاتين الركعتين إنما هما للإحتياط وان كان الإحتياط هنا غير مشهور في كلام الأصحاب إلا ان ظاهر الصدوق في المقنع القول بذلك ، وقد تقدم الكلام في ذلك في المسألة العاشرة ، وحيث يمكن أن تخصص تلك الأخبار بهذا الخبر . وكيف كان فالإحتياط يقتضى الوقوف على القول المشهور .

( الثانى ) - لو فعل المبطل قبل الإتيان بصلاة الإحتياط فهل تبطل الفريضة ويسقط الإحتياط أم تبقى على الصحة ويجب الإتيان بالإحتياط ؟ قولان يلتفتان الى ان صلاة الإحتياط هل هى جزء من الفريضة المتقدمة أم هى صلاة برأسها خارجة عن تلك الصلاة ؟ فالأول مبنى على الأول والثانى على الثانى . والقول بالبطلان منقول عن ظاهر الشيخ المفيد واختاره العلامة فى المختلف والشهيد فى الذكرى ، والى الثانى ذهب جمع : منهم - ابن ادريس والعلامة فى الارشاد والظاهر انه الأشهر فى كلام المتأخرين .

قال فى الذكرى : ظاهر الفتاوى والأخبار وجوب تعقيب الإحتياط للصلاة من غير تحلل حدث أو كلام أو غيره حتى ورد وجوب سجدة السهو للكلام قبله

— ٣٠٤ — ( لو فعل المبطل قبل صلاة الاحتياط ) ج ٩

ناسياً كما مر ، وقال ابن ادريس لا تقصد الصلاة بالحدث قبله لخروجه عن الصلاة بالتسليم وهذا فرض جديد . وهو ضعيف لان شرعيته ليكون استدراكاً للفائت من الصلاة فهو على تقدير وجوبه جزء من الصلاة فيكون الحدث واقعاً في الصلاة فيبطلها . انتهى .

واستدل العلامة في المختلف على ما ذهب اليه من الابطال بتخلل الحدث بوجوه ( احدها ) ان الاحتياط معرض لان يكون تماماً للصلاة فكما تبطل الصلاة بالحدث المتخلل بين اجزائها المحققة فكذا ما هو بمنزلتها . و ( ثانيها ) قوله رحمته في آخر رواية ابن ابي يعفور المتقدمة في مسألة الشك بين الاثنتين والاربع (١) « فان كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الاربع وان كان صلى اربعاً كانت هاتان ناقلة وان تكلم فليسجد سجدة السهو . » و ( ثالثها ) قوله رحمته في رواية ابي بصير المتقدمة (٢) « اذا لم تعد اربعاً صليت أم ركعتين فقم واركع ركعتين . » والفاء للتعقيب وايجاب التعقيب يتنافى تسويغ الحدث . و ( رابعها ) قوله رحمته في صحيحة زرارة المتقدمة (٣) « واذا لم يدرك في ثلاث هو أو في اربع ... قام فاضاف اليها اخرى ، فان جعل القيام جزء يقتضى تعقيب فعله بالشرط .

هذا حاصل ما استدلوا به على هذا القول وما يمكن تكلفه له من الأدلة .

ورده بجملة من متأخري المتأخرين ( اما الأول ) فلان شرعية فعل الاحتياط استدراكاً للفائت لا يقتضى جزئيته من الصلاة ، مع انه منفصل عنها بما يوجب الانفصال والانفراد من النية والتكبير والتسليم . و ( اما الثاني ) فمع عدم صحة الرواية فهي غير صريحة في المدعى لاحتمال ان يكون المراد سجود السهو للكلام الصادر في اثناء الصلاة أو اثناء صلاة الاحتياط لا الكلام المتخلل بين الصلاتين ، على ان ترتب السجود عليه غير صريح في تحريره ، مع انه لو سلم تحريره لا يلزم منه بطلان الصلاة به . و ( اما الثالث ) فبعد تسليم دلالة الفاء الجزائية على التعقيب مع - انه

قد منعه بعض العلماء ، وان مجرد الحدث مناف للتعقيب الذى دلت عليه الفاء - فانا نقول ليس المراد بها هنا التعقيب بدلالة ذكره ثم ، فى مثل هذا الموضع فى بعض الاخبار كصحيفة محمد بن مسلم وحسنة الحلبي ورواية ابن ابى يعفور وعدم ذكر شئ منها فى بعض الاخبار ايضاً كحسنة زرارة (١) وبالجملة فانه لا يخفى على المتابع ان الفاء فى امثال هذا المقام منسلخة عن معنى التعقيب وانما المراد منها مجرد ترتب ما بعدها على السابق ، ومع تسليم ذلك لا يلزم منه بطلان الصلاة بترك المبادرة وانما اللازم منه وجوب المبادرة وهو غير محل البحث . و ( اما الرابع ) فانه لا يعتبر فى الجزاء ان يكون بعد الشرط بلا فصل ، مع ان ذلك لا يقتضى إلا مجرد الوجوب وهو غير محل البحث ايضاً .

أقول : والتحقيق ان هذه التعليقات المذكورة كما عرفت عليه وقصارى ما تدل عليه اخبار الإحتياط هو وجوب المبادرة به بعد اتمام الصلاة وهو غير موجب لبطلان ما تقدم بالحدث المتجدد بينهما ، مع ما ورد من ان تحليل الصلاة التسليم (٢) وهو عام وتخصيصه بغير موضع النزاع يحتاج الى دليل وليس فليس ، وبذلك يظهر قوة ما ذهب اليه ابن ادريس . ويؤيده ايضاً ما ورد من الاخبار الدالة على صحة الصلاة مع تحلل الحدث قبل التسليم (٣) بناء على استحباب التسليم كما هو أحد الاقوال أو كونه واجباً خارجاً كما هو المختار ، فانها شاملة باطلاقها لهذا الموضع وتخصيصها يحتاج الى مخصص وليس فليس .

وكيف كان فانه وان كان الأرجح لما ذكرناه هو القول بالصحة إلا ان المسألة لما كانت غالية من النصوص بالخصوص فالأحوط الإتيان بالإحتياط ثم إعادة الصلاة من رأس .

ثم اعلم ان العلامة فى المختلف أورد على ابن ادريس التناقض بين فتواه بعدم

(١) ص ٢٣٧ و ٢٣٣ (٢) الوسائل الباب ١ من التسليم

(٣) الوسائل الباب ١٣ من التشهد و ٣ من التسليم و ١ من قواطع الصلاة

— ٣٠٦ — ( لو فعل المتأني قبل الاتيان بالجزء المنسى ) ج ٩

البطلان بالحدث المتخلل وقوله بجواز التسيسح ، لأن الأول يقتضى كونها صلاة منفردة والثاني يقتضى كونها جزء .

قال فى الذكرى : ويمكن دفعه بان التسليم جعل لها حكماً مغايراً للجزء باعتبار الانفصال عن الصلاة ولا ينافى ذلك تبعية الجزء فى باقى الأحكام . قال فى المدارك بعد نقل ذلك : وهو جيد لو ثبت التبعية بدليل من خارج لكنه غير ثابت بل الدليل قائم على خلافه . انتهى . وهو جيد .

اقول : لا يخفى ان ظاهر الأخبار الدالة على انه مع ظهور تمام الصلاة فالاحتياط ناقله ومع ظهور النقصان فهو متمم هو أن هذه الصلاة ذات جهتين فهى من جهة صلاة مستقلة برأسها ومن جهة أخرى تكون سادة للنقص الواقع فى الصلاة وبالنظر الى هذا الوجه الأخير جوز ابن ادريس التسيسح إلا ان الأخبار كما ستعرف ان شاء الله تعالى تدفعه .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان ظاهر الأصحاب ترتب الوجهين المتقدمين فى صلاة الاحتياط على الأجزاء المنسية فلو فاتته السجدة أو التشهد أو إبعاضه على القول بوجوب القضاء ففعل المتأني قبل الاتيان بها ففيه الوجهان المتقدمان فى الاحتياط . قال فى الذكرى : وأولى بالبطلان عند بعضهم للحكم بالجزئية هنا يقيناً ، ولا خلاف فى انه يشترط فيها ما يشترط فى الصلاة حتى الاداء فى الوقت ، فان فات الوقت ولما يفعلها تعمداً بطلت صلاته عند بعض الأصحاب لانه لم يأت بالمأهية على وجهها ، وان كان سهواً لم تبطل عنده ونوى بها القضاء وكانت مترتبة على الفوائت قبلها إبعاضاً كانت أو صلوات مستقلة . انتهى .

اقول : اما ما نقله من الاولوية استناداً الى الحكم بالجزئية يقيناً فلا يخلو من شىء ، اذ لو تم ذلك لوجب الحكم ببطلان الصلاة وبتخلل الأركان بين محلها اولاً ومحل تلافيها أخيراً على انه ليس كذلك ، وبالجملة فانه لا ريب فى خروجها عن محض الجزئية ، ووجوب الاتيان بها بعد الصلاة حكم آخر . واما ما ذكره



ج ٩ (هل تعين الفاتحة في صلاة الاحتياط؟) - ٣٠٧ -

من كونها مترتبة على الفوائت قبلها فلم تقف له على دليل بل اطلاق الأدلة يقتضي انتفاءه وبالجملة فحيث كانت المسألة كسابقتها خالية من النصوص فالاحتياط فيها مطلوب وان كان الظاهر هو القول بالصحة كما عرفت في تلك المسألة . والله العالم .

( الثالث ) - المشهور بين الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) تعين الفاتحة في صلاة الاحتياط ، وذهب ابن ادریس الى التخيير بينها وبين التسبيح . والقول الأول هو المعتضد بالنصوص المتقدمة الصريحة في وجوب قراءة الفاتحة فيها ، ولا ينافي ذلك اطلاق بعض الأخبار بذكر ركعة أو ركعتين من غير تعرض لذكر الفاتحة ، فانه محمول على تلك الأخبار حمل المطلق على المتقيد كما هو القاعدة المشهورة المنصوصة ايضاً .

واما ما ذكره في الذخيرة هنا - من احتمال حمل الأخبار الدالة على التعيين على الاستحباب حتى ادعى انه لا ترجيح لاحد التأويلين على الآخر -

ففيه ( اولاً ) ما عرفت من ان هذه القاعدة في الجمع بين الأخبار وان اشتهر العمل بها بين الأصحاب بل لا عمل لهم على غيرها في جميع الأبواب إلا انه لا دليل عليها من سنة ولا كتاب بل ظاهر الأدلة المذكورة ردها ، فان الحمل على الاستحباب مجاز لا يجوز القول به إلا مع القرينة الصارفة عن الحمل على الحقيقة وليس فليس .

( وثانياً ) ان اللازم بمقتضى ما ذكره انه يتخير بين القراءة وعدمها وان كانت القراءة افضل ولا قائل به ولا دلالة في ذلك على قول ابن ادریس .

وبالجملة فان ما ذكره لا اعرف له وجهاً وجيهاً وانما التجأ الى موافقة القول المشهور لقوله عليه السلام (١) « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، قال وان لم يصل الى حد الحقيقة فالحمل عليه أقرب . ولا يخفى عليك ما فيه من الوهن لما عرفت في غير مقام مما تقدم من ان اطلاق الأحكام في الأخبار إنما يحمل على الافراد الشائعة المتكثرة فانها هي التي يتبادر اليها الاطلاق دون الفروض النادرة ، على انك قد عرفت

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٩ « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »

— ٣٠٨ — ﴿ لو ذكر نقصان الصلاة بعد الفراغ منها ومن الإحتياط ﴾ ج ٩

ان صلاة الإحتياط غير متمحضة للاستقلال والمتبادر من الخبر انما هو الصلاة المستقلة . وبالجمله فالاولى في الاستدلال على ذلك انما هو ما ذكرناه .

ونقل عن ابن ادریس انه احتج بان الإحتياط قائم مقام الركعتين الاخيرتين فيثبت فيه ما ثبت في مبدله . وضعفه أظهر من ان يتصدى الى بيانه . والله العالم .

(الرابع) - الظاهر انه لا خلاف ولا إشكال في صحة الصلاة لو ذكر تمامها بعد الاثنيان بصلاة الإحتياط لدلالة الأخبار على ذلك وان الإحتياط هنا يكون نافذة . اما لو ذكر في حال الإحتياط والحال هذه فهل يقطع الإحتياط لظهور الاستغناء عنه ام يتمه ؟ الظاهر التخيير في ذلك وان كان الأفضل الاتمام حيث انه بظهور الاستغناء عنه يكون نافذة ومن شأن النافذة ذلك .

اما لو ذكر نقصان صلاته فلا يخلو اما ان يذكر بعد الفراغ من الصلاة والإحتياط معاً او بعد الفراغ من الصلاة وقبل الإحتياط او في اثناء الإحتياط فهنا صور ثلاث :

(الاولى) - ان يذكر بعد الفراغ من الصلاة والإحتياط معاً والمشهور عدم الالتفات مطلقاً ، وعليه تدل ظواهر الأخبار المصرحة بانه متى اتى بالإحتياط فان كانت صلاته تامة كان احتياطه نافذة وان كانت ناقصة كان متمماً .

وذهب بعض الأصحاب الى البطلان في صورة المخالفة يعني مخالفة الإحتياط للنقص الذي ظهر نقصه كما اذا كان الشك بين الثنتين والثلاث والأربع وقد احتاط بركعتين من قيام ثم ركعتين من جلوس ثم ظهر له بعد ذلك كون ما صلى ثلاث ركعات . ولعل وجه البطلان عنده من حيث لزوم اختلال نظم الصلاة حيث انه متى ذكر ان الناقص ركعة والمبدوء به من الإحتياط انما هو الركعتان من قيام وهو مخالف للناقص والمطابق له انما هو الركعتان من جلوس وهي المتأخرة فيلزم اختلال نظم الصلاة . وفيه ان ذلك إنما يشكل اذا قلنا بان صلاة الإحتياط جزء لا صلاة مستقلة وقد عرفت في ما تقدم ان الأظهر هو الاستقلال فلا اشكال .

## ج ٩ (لو ذكر نقصان الصلاة بعدها قبل الإحتياط أو في اثناها) - ٣٠٩ -

(الثانية) - ان يذكر بعد الفراغ من الصلاة وقبل الإحتياط ، وحيث لا يخلو اما ان يكون قد فعل منافياً يبطل الصلاة أم لا ، وعلى الثاني لا اشكال في وجوب الاتمام ثم السجود للسبب لما زاده من التشهد والتسليم ، وعلى الأول يدنى على مسألة من فعل المنافى بعد تسليمه على ركعتين من كون ذلك المنافى مبطلاً عمداً لا سهواً أو عمداً وسهواً أو غير مبطل . وقد تقدم تحقيق ذلك في المسألة المذكورة

(الثالثة) - ان يذكر النقص في اثناء الإحتياط ، وحيث اما ان يكون ذلك الإحتياط مطابقاً للنقص كما اذا شك بين الثنتين والثلاث فاقم وشرع في ركعة الإحتياط من قيام ثم ذكر في اثناها النقصان ، أو غير مطابق كما اذا شك بين الثنتين والثلاث والأربع ثم شرع في الركعتين من قيام وذكر في اثناها نقصان ركعة . فعلى الأول هل تبطل الصلاة ويستأنف نظراً الى ان القدر المعلوم ثبوته من تلك الأدلة ورودها بالنسبة الى الشك المستمر الى الفراغ من الإحتياط ، فان هذا التزديد المتقدم في الأخبار انما هو بالنظر الى صلاته واقعاً بمعنى انه ان كانت في الواقع صلاته تامة فاحتياطه نافلة وان كانت ناقصة فاحتياطه متمم لا بالنظر الى ظهور ذلك للمكلف وان امكن الجرى على ذلك في بعض المواضع ولهذا لم تجد لهذه الصور التي فرعها الأصحاب في هذا المقام في الأخبار اثرأ ، أو يجب الاتمام نظراً الى عموم الأدلة ؟ قولان . وعلى الثاني فهل يتم الإحتياط ولا شئ عليه أو يقتصر على القدر المطابق ان لم يتجاوز أو يبطل الإحتياط ويرجع الى حكم تذكر النقصان أو تبطل الصلاة ؟ احتمالات والإحتياط في مثل هذه المواضع المشتبهة الخالية من النصوص واجب . والله العالم .

## فروع

(الأول) - قال في الذكرى : لو صلى قبل الإحتياط غيره بطل فرضاً كان أو نفلاً ترتب على الصلاة السابقة أولاً ، لان الفورية تقتضى النهى عن ضده

وهو عبادة . هذا اذا كان متعمداً ولو فعل ذلك سهواً وكانت نافلة بطلت ، وكذا اذا كانت فريضة لا يمكن العدول فيها اما لاختلاف نوعها كالسجدة او اما لتجاوز محل العدول ، ويحتمل الصحة بناء على ان الاتيان بالمنافى قبله لا يبطل الصلاة وان امكن العدول يحتمل قوياً صحته كما يعدل الى جميع الصلاة .

(الثاني) - يترتب الإحتياط ترتب المجبورات ، وهو بناء على انه لا يبطله فعل المنافى، وكذا الاجزاء المنسية ترتب ، ولو فاتته سجدة من الأولى وركعة احتياط قدم السجدة ، ولو كانت من الركعة الاخيرة احتتمل تقديم الإحتياط لتقدمه عليها وتقديم السجدة لكثرة الفصل بالإحتياط بينها وبين الصلاة .

(الثالث) لو اعاد الصلاة من وجب عليه الإحتياط لم يجزى لعدم اتيانه بالمأمور به ، وربما احتتمل الاجزاء لاتيانه على الواجب وزيادة .  
كذا صرح بذلك في الذكرى . وفي كثير منها اشكال والإحتياط في امثال هذه المواضع مطلوب على كل حال كما عرفت في غير موضع مما تقدم .

## خاتمة في أحكام سجدة السهو

اختلف الأصحاب (رضوان الله عليهم) في موجب سجدة السهو على اقوال متعددة وارااء متفرقة ، فقال ابن ابي عقيل : الذي تجب فيه سجدة السهو عند آل الرسول ﷺ شيان : الكلام ساهياً خاطب المصلي نفسه أو غيره ، والآخر دخول الشك عليه في اربع ركعات أو خمس فما عداها .

والشيخ المفيد في المقنعة قد عد ثلاثة مواضع تجب فيها سجدة السهو أحدها - السهو عن سجدة حتى يفوت محلها ، ومن نسي التشهد ولم يذكر حتى يركع في الثالثة ، ومن تكلم ناسياً . ولم يذكر شيئاً آخر ولم ينص على عدد .

وقال في الرسالة الغرية : لو نسي التشهد الأول وذكره بعد الركوع مضى في صلاته فاذا سلم من الرابعة سجد سجدة السهو ، وكذلك ان تكلم ناسياً في صلاته فليسجد بعد التسليم سجدة السهو ، وان لم يدر أزيد سجدة أو نقص سجدة أو زاد

ركوعاً أو نقص ركوعاً ولم يتيقن ذلك وكان الشك له فيه حاصلًا بعد تقضى وقته وهو في الصلاة بسجدة سجدة السهو ، قال وليس لسجدة السهو موضع في الشك في الصلاة إلا في هذه الثلاثة المواضع والباقي بين مطرح أو متدارك بالجبران أو فيه إعادة وقال ثقة الإسلام في الكافي بعد تقسيمه مواضع السهو الواردة في الأخبار إلى ما يجب على الساهي فيه إعادة الصلاة وهي سبعة مواضع ثم عدها ، وما لا يجب فيها إعادة الصلاة وتجب فيها سجدة السهو : الذي يسهو فيسلم في الركعتين ثم يتكلم من غير أن يحول وجهه وينصرف عن القبلة ، قال فعليه أن يتم صلاته ثم يسجد بسجدة السهو ، والذي ينسى تشهده ولا يجلس في الركعتين وفاته ذلك حتى يركع في الثالثة فعليه سجدة السهو وقضاء تشهده إذا فرغ من صلاته ، والذي لا يدرى أربعاً صلى أو خمساً عليه سجدة السهو ، والذي يسهو في بعض صلاته فيتكلم بكلام لا ينبغي له مثل أمر ونهي من غير تعدد فعليه سجدة السهو ، فهذه أربعة مواضع تجب فيها سجدة السهو ... إلى آخر كلامه .

وقال الشيخ في المبسوط : وأما ما يوجب الجبران بسجدة السهو فخمسة مواضع : من تكلم في الصلاة ساهياً ، ومن سلم في الأولتين ناسياً ، ومن نسي التشهد الأول حتى يركع في الثالثة ، ومن ترك واحدة من السجدين حتى يركع في ما بعد ، ومن شك بين الأربع والخمس ، قال وفي أصحابنا من قال إن من قام في حال قعود أو قعد في حال قيام فتلافاه كان عليه سجدة السهو . وقال في الجمل ما يوجب الجبران بسجدة السهو أربعة مواضع ، وعد ما تقدم واسقط التشهد .

وقال في الخلاف : وسجدة السهو لا تجبان في الصلاة إلا في أربعة مواضع ( أحدها ) إذا تكلم في الصلاة ناسياً . و ( الثاني ) إذا سلم في الصلاة في غير موضع السلام ناسياً . و ( الثالث ) إذا نسي سجدة واحدة ولا يذكر حتى يركع في الركعة التي بعدها . و ( الرابع ) إذا نسي التشهد الأول ولا يذكر حتى يركع في الثالثة ، فإن هذه المواضع يجب عليه المضي في الصلاة ثم سجدة السهو بعد التسليم ، قال وأما

— ٣١٢ — ﴿ مواضع وجوب سجدة السهو ﴾ ج ٩

ما عدا ذلك فهو كل سهو يلحق الإنسان ولا يجب عليه سجدة السهو فعلا كان أو قولاً زيادة كان أو نقصاناً متحققاً كانت أو متوهمه وعلى كل حال ، قال وفي أصحابنا (رضوان الله عليهم) من قال عليه سجدة السهو في كل زيادة ونقصان . وفي الاقتصاد مثل الجمل .

وقال السيد المرتضى في الجمل : تجب سجدة السهو في خمسة مواضع : في نسيان السجدة والتشهد ولم يذكر حتى يركع ، وفي الكلام ساهياً ، وفي القعود حالة القيام وبالعكس ، وفي الشك بين الأربع والخمس .

وقال أبو جعفر بن بابويه ، ولا تجب سجدة السهو إلا على من قعد في حال قيام أو قام في حال قعود أو ترك التشهد أو لم يدر أزيد أو نقص . ثم قال في موضع آخر : وإن تكلمت في صلاتك ناسياً فقلت « اقيموا صفوفكم » فاتم صلاتك واسجد سجدة السهو .

وقال في المقنع : واعلم ان السهو الذي تجب فيه سجدة السهو هو انك اذا أردت ان تقعدت واذا أردت أن تقوم قعدت ، قال وروى أنه لا يجب عليك سجدة السهو إلا ان سهوت في الركعتين الأخيرتين لأنك إذا شككت في الأولتين أعدت الصلاة ، قال وروى ان سجدة السهو تجب على من ترك التشهد . ووجب أبوه سجدة السهو في نسيان التشهد وفي الشك بين الثلاث والأربع اذا ذهب وهمه الى الرابعة .

واوجب سلاز سجدة السهو في نسيان التشهد والسجدة والكلام ناسياً والقعود في حالة القيام وبالعكس . وأوجبها أبو الصلاح على من شك في كمال الفرض وزيادة ركعة عليه فيلزمه أن يتشهد ويسلم ويسجد بعد التسليم سجدة السهو وعلى من جلس ساهياً في موضع قيام وبالعكس وعلى من تكلم ساهياً وعلى الساهي عن سجدة وعلى من سهو عن ركعة أو اثنتين ويسلم ثم يذكر ذلك قبل ان ينصرف فيلزمه التلافي وسجدة السهو والتسليم . وابن البراج أوجبها في ما أوجبها السيد

المرتضى وزاد التسليم في غير موضعه ، وكذا ابن حمزة إلا أنه اسقط التسليم في غير موضعه وجعل عوضه السهو عن سجدتين من الإخيرتين .

وقال ابن ادریس : اختلف اصحابنا في ما يوجب سجدتي السهو فذهب بعضهم الى انها أربعة مواضع وقال آخرون في خمسة مواضع وقال الباقر الاكثرون المحققون في ستة مواضع ، قال وهو الذي اخترناه لما فيه من الإحتياط لان العبادات يجب أن يحتاط لها ولا يحتاط عليها . والمواضع التي عدها نسيان السجدة والتشهد والكلام ناسياً والتسليم في غير موضعه والقعود حالة القيام وبالعكس والشك بين الأربع والخمس .

وقال المحقق في المعتبر بوجوبها في نسيان السجدة والتشهد والسلام والكلام والشك بين الأربع والخمس ، وحكى القيام والقعود ورده برواية سماعة الآتية ان شاء الله تعالى ، وحكى الزيادة والنقصان والخلاف فيه والمستمسك من الجانبين ولم يرجح شيئاً في البين . وقال ابن عمه نجيب الدين في الجامع بمقالته وحكى القيام والقعود .

وقال العلامة في المنتهى بوجوبها في الكلام سهواً والتسليم في غير موضعه كالأولتين من الرباعيات والثلاثية والأولة من الثنائية ، والشك بين الأربع والخمس والقعود في حال قيام وبالعكس (١) والسهو عن السجدة الواحدة . وفي المختلف انها الى ستة مواضع : الكلام ناسياً والتسليم في غير موضعه وترك التشهد ناسياً وترك السجدة كذلك ومن شك بين الأربع والخمس ومن شك فلا يدري زاد أو نقص .

هذا ما وقفت عليه من كلام الأصحاب واختلافهم في هذا الباب والواجب ان نبين من ذلك بما ذكره الأصحاب كلا أو بعضاً ما اقترن بالأخبار عنهم (عليهم السلام) ودلت عليه الأدلة في المقام وذلك في مواضع :

(الأول) الكلام ناسياً ، والمشهور : بين الأصحاب وجوبها بل نقل العلامة

(١) سيأتي في الموضوع السابع حكاية عدم الوجوب فيها عن المنتهى

— ٣١٤ — (هل يجب سجود السهو للكلام سهواً؟) ج ٨

في المنتهى اجماع الأصحاب عليه إلا أنه نقل في الذخيرة عن المختلف والذكرى أنها نقلاً خلاف ابن بابويه في ذلك . وانت خبير بأنه قد تقدم النقل عن ابن بابويه بأن قال : « وان تكلمت في صلاتك ناسياً فقلت « اقيموا صفوفكم » فاتم صلاتك واجبد بسجدة السهو ، إلا أن يحمل كلامه على وجوب بسجدة السهو في خصوص هذا الكلام كما هو ظاهر عبارته لا مطلق الكلام كما فهمه الأصحاب من الخبر الوارد بهذه العبارة ، نعم عبارة أبيه ظاهرة في عدم عد الكلام في ما يوجب بسجود السهو حيث اقتصر على ذينك الموضعين . إلا أنه يمكن القول بأن كلامه غير دال على الحصر في الموضعين المذكورين وغايته أن يكون مطلقاً بالنسبة إلى غير ذينك الموضعين لما ستعرف أن شاء الله تعالى من دلالة الأخبار على جملة من المواضع الزائدة عليهما فيبعد منه الإقتصار على ذينك الموضعين والحصر فيهما .

ويدل على المشهور ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج (١) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسياً في الصلاة يقول « اقيموا صفوفكم » ؟ قال يتم صلاته ثم يسجد سجدتين . فقلت سجدة السهو قبل التسليم هما أو بعد ؟ قال بعد ، والظاهر فيه كما فهمه الأصحاب أن ذكر قوله « اقيموا صفوفكم » إنما خرج مخرج التمثيل فيكون الخبر دالاً على السجود لمطلق الكلام لا التخصيص كما هو ظاهر عبارة الصدوق المتقدمة .

ورواية عبد الله بن أبي يعفور المتقدمة في المسألة الثامنة (٢) وقوله فيها : « وان تكلم فليسجد سجدة السهو » .

والظاهر أنه لا فرق في وجوب السجود بين التكلم في الصلاة ناسياً أو ظاناً الخروج من الصلاة .

ويدل على ذلك ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن سعيد الأعرج (٣)

(١) الوسائل الباب ٤٠ من الخلل في الصلاة والشيخ يرويه عن الكليني (٢) ص ٢٣٧ و ٢٣٨

(٣) الفروع ج ١ ص ٩٩ والتهذيب ج ١ ص ٢٣٤ وفي الوسائل الباب ٣ من الخلل في الصلاة



ج ٩ (هل يجب سجود السهو للكلام سهواً؟) - ٣١٥ -

قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول صلى رسول الله ﷺ ثم سلم في ركعتين فسأله من خلفه يا رسول الله ﷺ أحدث في الصلاة شيء ؟ فقال وما ذاك ؟ قالوا إنما صليت ركعتين . فقال أكن ذلك يا ذا اليمين ؟ - وكان يدعي ذا الشمالين - فقال نعم . فبني على صلاته فاتم الصلاة اربعاً . وقال ان الله عز وجل هو الذي انساه رحمة للامة ، ألا ترى لو ان رجلاً صنع هذا لغير وقيل ما تقبل صلاتك ، فمن دخل عليه اليوم ذلك قال قد سن رسول الله ﷺ وصارت اسوة . وسجد سجدين لمكان الكلام . »

إلا انه قد ورد في مقابلة هذا الخبر في خصوص السجدين المذكورين ما رواه الشيخ في الموثق بعبد الله بن بكير عن زرارة (١) قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام هل سجد رسول الله ﷺ سجدة السهو قط ؟ فقال لا ولا يسجدنهما فقيه . »

قال في التهذيب : الذي ائق به ما تضمنه هذا الخبر وأما الأخبار التي قدمناها من ان النبي ﷺ سها فسجد فانها موافقة للعامة وانما ذكرناها لأن ما تضمنه من الأحكام معمول بها على ما بيناه .

ثم ان مما يدل على عدم السجدين في هذا الموضع عدة اخبار أيضاً : منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (٢) « في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم ؟ قال يتم ما بقى من صلاته تكلم أو لم يتكلم ولا شيء عليه . »

وعن زيد الشحام (٣) قال : سألت عن الرجل ... ثم ساق الخبر كما في صحيح زرارة المذكور (٤) الى ان قال : وان هو استيقن انه صلى ركعتين أو ثلاثاً ثم انصرف وتكلم فلم يعلم انه لم يتم الصلاة فانما عليه ان يتم الصلاة ما بقى منها فان نبي الله ﷺ صلى بالناس ركعتين ثم نسي حتى انصرف فقال له ذو الشمالين يا رسول الله ﷺ أحدث

(١) و (٢) الوسائل الباب ٣ من الخلل في الصلاة .

(٣) الوسائل الباب ٣ و ١٤ من الخلل في الصلاة

(٤) ص ٢٣٣ وخبر الشحام تقدم صدره في ص ٢٤٧ و ٢٠٢

٣١٦ - (هل يجب سجود السهو للكلام سهواً؟) ج ١

في الصلاة شيء؟ فقال ايها الناس اصدق ذوالشمالين؟ فقالوا نعم لم تصل إلا ركعتين .  
فقام فاتم ما بقي من صلاته .

وعن الفضيل بن يسار في الصحيح (١) قال : قلت لابي جعفر عليه السلام اكون  
في الصلاة فاجد غزاً في بطني أو أذى أو ضرباً؟ فقال انصرف ثم توضأ وابن على  
ما مضى من صلاتك ما لم تنقض الصلاة بالكلام متعمداً وان تكلمت ناسياً فلا شيء  
عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً... الحديث .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح (٢) في رجل صلى ركعتين من المكتوبة  
فسلم وهو يرى انه قد اتم الصلاة وتكلم ثم ذكر انه لم يصل غير ركعتين؟ فقال يتم  
ما بقي من صلاته ولا شيء عليه .

وانت خير بان هذه الاخبار غير صريحة بل ولا ظاهرة في المناقاة لاحتمال  
قوله ولا شيء عليه ، يعني من اعادة الصلاة وصحيحة الفضيل ظاهرة في هذا المعنى ،  
او لا شيء عليه من الإثم . والاول أقرب . واما حمل الروايات المتقدمة على  
الإستحباب كما اختاره بعض الأصحاب فظني بعده لما عرفت ما في هذا الحمل في غير  
باب ، ويعضد الاخبار المتقدمة شهرة العمل بها بين الأصحاب وانها الأوفق بالإحتياط  
وعدم ظهور الاخبار الاخيرة في المناقاة .

واما ما ايد به بعضهم القول بالعدم - من حديث علي بن النعمان الرازي (٣)  
المشتمل على انه سلم في المغرب في الركعتين الأولتين سهواً وتكلم فاعاد اصحابه  
الصلاة وهو لم يعد بل اتم بركة ، حيث ان ظاهره انه لم يسجد سجدة السهو وإلا  
لذكر والصادق عليه السلام صوب فعله - ففيه ما قدمنا بيانه في المقام الثاني في ما يطل  
الصلاة من المطلب الأول في قواطع الصلاة (٤) وبالجملة فالأظهر عندي هو القول  
المشهور لما عرفت . والله العالم .

(١) الوسائل الباب ١ من قواطع الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٣ من الخلل في الصلاة .

(٣) و(٤) من ٢٤

ج ٩ (هل يجب سجود السهو للتسليم في غير موضعه سهواً؟) - ٣١٧ -

(الثاني) - من سلم في غير موضعه ناسياً ، والمشهور وجوب السجود فيه بل نقل العلامة في المنتهى الاتفاق على ذلك ونسبه المحقق الى علمائنا مؤذناً بدعوى الإجماع عليه .

وانت خير بانه يظهر من عبارات جملة من قدمنا كلامهم سقوط السجود في هذا الموضع كابن عقيل والشيخ المفيد والمرضى وابن زهرة وسلا وابن حمزة . احتج العلامة في المختلف على ذلك بانه لما كان في غير موضعه كان كلاماً غير مشروع صدر نسياناً من المصلي فيدخل في مطلق الكلام . واحتج على ذلك في بعض كتبه بصحيفة سعيد الأعرج المتقدمة بالتقريب الذي ذكره في المختلف . وفيه ان الظاهر من الصحيحة المذكورة ان المراد بالكلام فيها انما هو ما تكلم به بعد التسليم وخاطب به القوم لا نفس التسليم .

واحتج المحقق بما رواه عمار في الموثق عن ابي عبدالله عليه السلام (١) انه سأل عن رجل صلى ثلاث ركعات فظن انها اربع فسلم ثم ذكر انها ثلاث ؟ قال يبنى على صلاته متى ما ذكر ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو .

وقال في كتاب الفقه الرضوي (٢) : «كنت يوماً عند العالم ورجل سأل عن رجل سها فسلم في ركعتين من المكتوبة ثم ذكر انه لم يتم صلاته ؟ قال فليتمها ويسجد سجدة السهو . فان الظاهر ان المراد بالسهو في الركعتين يعني التسليم على الركعتين لقوله «ثم ذكر انه لم يتم صلاته» ، وخيئذ فيكون ذلك دالاً على وجوب سجدة السهو للتسليم في غير موضعه .

إلا انه يمكن تطرق القدر الى دلالة رواية عمار بانه يجوز ان يكون السجود لغير التسليم وذلك فانه قد جلس في الثالثة وتشهد وسلم وكل من الجلوس والتشهد صالح لان يكون سبباً للسجود فيجوز ان يكون السجود لاجل الجلوس في موضع

(١) الوسائل الباب ٣ من الخلل في الصلاة

(٢) ص ١٠

— ٣١٨ — (هل يجب سجود السهو للتسليم في غير موضعه سهواً؟) ج ٩

القيام أو لزيادة التشهد فلا يكون الخبر ظاهراً في المدعى . وبنحو ذلك يمكن القول في عبارة كتاب الفقه (١).

ويدل على عدم الوجوب في هذه الصورة صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في سابق هذا الموضع ورواية علي بن النعمان الرازي المشار إليها ورواية زيد الشحام (٢) وفيه ما عرفت مما قدمنا ذكره .

نعم يمكن أن يستدل على ذلك بصحيفة الحارث بن المغيرة ورواية أبي بكر الحضرمي وحسنة الحسين بن أبي العلاء المتقدم جميع ذلك في صدر المسألة الرابعة من المطلب الثاني (٣) .

إلا أنه يمكن الجواب عن ذلك بأن مساق الأخبار المذكورة إنما هو في بيان صحة الصلاة وعدم بطلانها بذلك ومقام البيان فيها إنما تعلق بذلك ، فغايتها أن تكون مطلقة بالنسبة إلى وجوب سجدة السهو . إلا أن صحة هذا الكلام يتوقف على وجود النقص وقد عرفت أن رواية عمار قاصرة عن ذلك . والإحتياط لا يخفى قال في المدارك - بعد نقل الاتفاق في الصورة المذكورة على وجوب السجود عن العلامة في المنتهى - ما لفظه : واستدل عليه بصحيفة سعيد الأعرج الواردة في حكاية تسليم النبي ﷺ على ركعتين في الرباعية وتكلمه مع ذى الشمالين في ذلك حيث قال في آخرها : « وسجد سجدتين لمكان الكلام ، وفي الدلالة نظر إذ من المحتمل أن يكون الموجب للسجود التكلم الواقع بعد التسليم كما هو مذهب الكليني (رضي الله عنه) ولا ينافي ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ، ثم ساق الرواية كما قدمناه ، ثم قال لا نأجيب عنه بالحمل على نفي الأثم أو الإعادة كما تقدم ولولا الاتفاق على هذا الحكم لأمكن الجمع بين الروایتين بحمل الأولى على الإستحباب . انتهى كلامه زيد مقامه .

وفيه (أولاً) أن جملة ما ذكره احتمالاً في الرواية مشعر بكون الظاهر من

(١) سيأتي في موضعين من ص ٣١٩ تأييد ظهورهما

(٢) ص ٣١٦ و ١٢٥ و ٣١٥ (٣) ص ١٢٥ و ١٢٦

ج ٩ ( هل يجب سجود السهو للتسليم في غير موضعه سهواً ؟ ) - ٣١٩ -

الرواية. هو ما ذكره العلامة من حمل الكلام على التسليم لان هذه العبارة إنما ترى في هذا المقام ، مع انه ليس الأمر كذلك عند النظر في الخبر بعين التحقيق بل هذا الإحتمال الذي ذكره هو ظاهر الخبر بل ربما يدعى تعينه ، فان المتبادر من الكلام إنما هو الكلام الأجني من الصلاة لا أجزاء الصلاة المعدودة منها وأما أجزاء الصلاة فانه لو اريد التعبير عنها فانما يعبر عنها بصورتها من سجود أو تسليم أو تشهد أو نحو ذلك مع التقييد بالسهو أو العمد ، والمراد به في الخبر انما هو كلامه عليه السلام مع ذي الشمالين أو مع الصحابة ومخاطبته لهم ، فكونه ( قدس سره ) الى ما ذكره من المعنى السحيق البعيد عن جادة التحقيق حتى انه يحمل ما قابله احتمالاً مخالفاً للظاهر ليس بما ينبغي ، بل الرواية المذكورة ظاهرة الدلالة في ان المراد انما هو كلامه عليه السلام مع المأمومين . والظاهر ان الحامل لهم على الإستدلال بهذه الرواية انما هو ضيق الخناق بعد دعوى الإتفاق في عدم الدليل من الأخبار مع ما عرفت من ظهور الدلالة في موثقة عمار إلا انها لم تجر يومئذ على خواطرهم فالتجأوا الى هذه الرواية بالتقريب المتقدم في كلام المختلف .

و ( ثانياً ) - ان هذه الرواية قد تضمنت وقوع السهو منه عليه السلام مع اتفاقهم على عدم جوازه عليه عليه السلام وردم لأخباره أو حملهم لها على الثقة وطعنهم على الصدوق وشيخه ابن الوليد حيث جوزا ذلك ، فكيف قبلوها هنا واعتمدوا في الاستدلال عليها وحكموا انه عليه السلام سها وسجد للسهو ؟ ما هذا إلا تناقض ظاهر كما لا يخفى على كل ناظر .

و ( ثالثاً ) - دلالة موثقة عمار المتقدمة على الحكم المذكور وظهورها فيه تمام الظهور ولقد كانت هي الأولى بالإيراد والإستدلال بها على المراد مع اعتضاها بكلامه عليه السلام في كتاب الفقه وقد قدمنا بيانه .

و ( رابعاً ) - قوله « ولولا الإتفاق على هذا الحكم ، نظرنا الى دعوى العلامة ذلك مع انه في غير موضع من شرحه طعن في امثال هذه الدعاوى وناقش في هذه

— ٣٢٠ — (سجود السهو في الشك بين الأربع والخمس ونسيان السجدة والتشهد) ج ٩

الإجماعات ولا سيما مع ظهور المخالف هنا كما اعترف به من أن مذهب ثقة الإسلام في المقام هو نفي السجود في هذه الصورة وهو من قدماء المحدثين ورؤساء أساطين الدين وهو أعرف من العلامة (رضوان الله عليهما) بمواقع الأحكام في تلك الأيام لانه في عصرهم (عليهم السلام) فانه قال في الكتاب المذكور - في ضمن عدة ما يجب فيه سجدة السهو وما لا يجب - ما صورته : ومنها مواضع لا يجب لها سجدة السهو... الى ان قال والذي يسلم في الركعتين الأولتين ثم يذكر فيتم قبل أن يتكلم فلا سهو عليه . وهو ظاهر الجماعة الذين تقدمنا ذكرهم في صدر الكلام .

و (خامساً) - ما ذكر من الحمل على الإستحباب الذي اتخذه ذريعة في هذه الأبواب مع ما فيه من الخروج عن جادة التحقيق والصواب . والله العالم .

(الثالث) - من شك بين الأربع والخمس ، وقد تقدم تحقيق البحث في ذلك في المسألة العاشرة في بيان الخلاف في المسألة ونقل الأخبار الدالة على القول المشهور وقد عرفت من جملة من العبارات المتقدمة عدم ذكر هذا الموضع في موجبات سجود السهو . ولم تقف للنافين على دليل والعلامة في المختلف إنما استدلت لهم باصالة البراءة ثم رده بان الأصل يخرج عنه بالدليل المنافي . وهو جيد .

وقد تقدم في المسألة الثامنة (١) رواية أبي بصير الدالة على سجود السهو في الشك بين الأثنتين والأربع وقد تقدم تحقيق القول في ذلك .

(الرابع والخامس) - نسيان السجدة الواحدة وذكرها بعد تجاوز المحل ونسيان التشهد وذكره بعد تجاوز المحل ، وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في المسألة الرابعة من مسائل المطلب الثاني من هذا المقصد (٢) .

(السادس) - الشك بين الثلاث والأربع مع غلبة الظن بالأربع ، قال الصدوق بوجوب سجدة السهو في الموضع المذكور . ونسب في الذكرى الى الصدوقين القول بوجوبها في كل شك ظن الأكثر وبني عليه ، قال في الذكرى : لو ظن الأكثر

ج ٩ ﴿ سجود السهو في الشك بين الثلاث والأربع مع الظن بالأربع ﴾ - ٣٢١ -

بنى عليه لما سلف ولا يجب معه سجدة السهو للأصل ولعدم ذكرهما في أحاديث الإحتياط هنا ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . وأوجبها الصدوقان ولعله لرواية اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام (١) قال : « إذا ذهب وهمك الى التمام ابدا في كل صلاة فاسجد سجدين بغير ركوع أفهمت ؟ قلت نعم ، وحملت على الاستحباب . انتهى .

أقول : روى ثقة الإسلام في الكافي في الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) في حديث قال : « وان كنت لا تدري ثلاثاً صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك الى شيء فسلم ثم صل ركعتين وانت جالس تقرأ فيها بام الكتاب وان ذهب وهمك الى الثلاث فقم فصل الركعة الرابعة ولا تسجد سجدة السهو ، فان ذهب وهمك الى الأربع فتشهد وسلم ثم اسجد سجدة السهو ، وهذا الحديث كما ترى مع صحة سنده صريح في ما ذكره الصدوقان وبه يحصل الجواب عما ذكره في الذكرى من عدم ذكر السجدين في هذا الموضع في أحاديث الإحتياط فان هذا من أحاديث الإحتياط وهو صريح في ذلك مع اعتضاده بخبر اسحاق بن عمار المذكور في كلامه .

ثم ان الظاهر ان ما نقله عن الصدوقين في المقام انما استند فيه الى كتاب الفقه الرضوي حيث انه اُفتي فيه بمضمون صحيحة الحلبي أو حسنة المذكورة كما هي عادتها المعروفة وطريقتهما المألوفة كما عرفت وستعرف ان شاء الله تعالى حيث قال عليه السلام (٣) « وان لم تدري ثلاثاً صليت أم أربعاً ولم يذهب وهمك الى شيء فسلم ثم صل ركعتين واربع سجدة وانت جالس تقرأ فيها بام القرآن ، وان ذهب وهمك الى الثالثة فقم فصل الركعة الرابعة ولا تسجد سجدة السهو ، وان ذهب وهمك الى الأربع فتشهد وسلم واسجد سجدة السهو . انتهى

(١) الوسائل الباب ٧ من الخلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١٠ من الخلل في الصلاة

(٣) ص ١٠

— ٣٢٢ — (هل يجب سجود السهو في القيام في موضع القعود وبالعكس؟) ج ٩

وقد ظهر من ذلك انه قد تطابق على هذا الحكم صحيحة الحلبي أو حسنته ورواية اسحاق بن عمار وكلامه عليه السلام في هذا الكتاب فلا مجال للتوقف فيه مع عدم المنافي وبذلك يظهر ما في كلام شيخنا المجلسي في البحار حيث قال - بعد ذكر رواية اسحاق وحسنة الحلبي أو صحيحته وان الحكم بذلك لا يخلو من قوة - ما لفظه: ولكن موثقة ابان عن ابي العباس ظاهرة في عدم الوجوب فيمكن حمله على الإستحباب . انتهى . والرواية التي اشار اليها هي ما رواه الراوى المذكور عن ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : « اذا لم تدر ثلاثاً صليت أو أربعاً ووقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث وان وقع رأيك على الأربع فسلم وانصرف وان اعتدل وهمك فانصرف وصل ركعتين وانت جالس » .

وانت خير بان غاية هذه الرواية ان تكون مطلقة بالنسبة الى الحكم المذكور فيجب تقييدها بالأخبار المتقدمة وحملها عليها من قبيل حمل المطلق على المقيد فلا منافاة . ولا يخفى على المتتبع ان احكام المسألة الواحدة لا تكاد تجتمع في خبر واحد وإنما تؤخذ من مجموع اخبارها بضم بعضها الى بعض وحمل مطلقها على مقيدها وبحملها على مفصلها وعامها على خاصها ونحو ذلك .

وبما حققناه يظهر قوة القول المذكور وان كان خلاف ما هو المشهور لاعتضاده بالدليل المأثور . والله العالم .

(السابع) - القيام في موضع قعود وبالعكس ، صرح به الصدوق والمرضى وسلاور وابو الصلاح وابن البراج وابن حمزة وابن اديس والعلامة ، وخالف فيه الشيخان والكليني والشيخ علي بن بابويه وابن ابي عقيل وابن الجنيد والمحقق وابن عمه الشيخ نجيب الدين في الجامع وهو اختيار العلامة في المنتهى وقد تقدم ذلك في عبائر الجماعة المذكورة ، والأخبار في المسألة ايضاً ظاهرة بالإختلاف .

احتج في المختلف بانه زاد على صلاته وكل من زاد على صلاته وجب عليه



ج ٩ (هل يجب سجود السهو في القيام في موضع القعود وبالعكس؟) — ٣٢٣ —

سجود السهو ، اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان الشك في الزيادة والقيصة يقتضى وجوب السجدين كما تقدم فاليقين بهما اولى . انتهى .

وما يدل على الوجوب من الاخبار ما رواه الشيخ عن منبال القصاب (١) قال : « قلت لابي عبدالله عليه السلام اسهو في الصلاة وانا خلف الإمام ؟ فقال اذا سلم فاسجد سجدين ولا تهب . »

قال في المختلف بعد ايراده دليلا على ذلك : وجه الاستدلال انه علق وجوب السجدين على السهو المطلق وهو يتناول صورة النزاع .

وعن عمار الساباطي في الموثق (٢) قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن السهو ما يجب فيه سجدا السهو ؟ فقال اذا أردت ان تقعد فقم أو أردت ان تقوم فقعدت أو أردت ان تقرأ فسبحت أو أردت ان تسبح فقرأت فعليك سجدا السهو وليس في شيء مما تم به الصلاة سهو . »

إلا ان في هذه الرواية ما يضعف الاحتجاج بها حيث قال بعد السؤال الأول وهو ما قدمناه (٣) « وعن الرجل اذا اراد ان يقعد فقام ثم ذكر من قبل ان يقوم شيئا أو يحدث شيئا ؟ قال ليس عليه سجدا السهو حتى يتكلم بشيء » ، وهذه المناقضة في الخبر قد أوردتها جملة من مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين .

ويمكن الجواب عنها بانه لما استفيد من السؤال الأول ان سجود السهو انما هو بالإتيان بالقيام كلا في موضع القعود وبالعكس سأل ثانياً بانه لو ذكر قبل ان يأتي بشيء من القيام بالكلية أو يفعل شيئا مطلقاً أجاب عليه بانه لا سجود للسهو هنا إلا ان يتكلم بشيء . وهو معنى صحيح لا منافاة فيه للحكم الأول كما لا يخفى .

بقي الكلام في ما ذكره عليه السلام من عد التسييح في موضع القراءة أو القراءة في موضع التسييح ساهياً من الموجبات ، ويمكن حمله على ان السجود حيثنذ لوقوع

(١) الوسائل الباب ٢٤ من الحلل في الصلاة

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٣٧ من الحلل في الصلاة

— ٣٢٤ — (هل يجب سجود السهو في القيام في موضع القعود وبالعكس؟) ج ٩

القراءة أو التسبيح في غير محلها وزيادتهما في الصلاة ، هذا اذا كان الذكر في موضع السهو وتلافي ما أخل به وان كان بعد التجاوز فيكون لنقصان القراءة أو التسبيح ، والجميع مبنى على وجوب السجدين لكل زيادة ونقص كما سيأتى ان شاء الله تعالى . ثم ان القراءة في موضع التسبيح يمكن حمله على الاخيرتين بناء على تعيين التسبيح كما هو ظاهر الاخبار المتقدمة في المسألة وبه قال بعض الاصحاب إلا انه خلاف المشهور من التخيير ، وسجود السهو هنا متى حملنا الخبر على هذا الموضع لا يتجه إلا على ما ذكرناه اذ مع التخيير لا معنى لسجود السهو . ويحتمل على بعد الحل على تسبيح الركوع والسجود بان يقرأ ساهياً في الموضعين أو احدهما . ووجوب سجدتي السهو هنا نقله في الخلاف عن الشافعي (١) .

ومنها - ما رواه ثقة الإسلام بسند فيه محمد بن عيسى عن يونس - وهو ضعيف عند جمع وصحيح عند آخرين - عن معاوية بن عمار (٢) قال : « سألته عن الرجل يسهو فيقوم في حال قعود أو يقعد في حال قيام ؟ قال يسجد سجدتين بعد التسليم وهما المرغمتان ترغمان الشيطان » .

وبما يدل على خلاف ما دلت عليه هذه الاخبار ما رواه في الكافي عن سماعة في الموثق (٣) قال : « من حفظ سهوه وآتمه فليس عليه سجدتا السهو إنما السهو على من لم يدر أزد في صلاته أم نقص منها ، ورواه في الفقيه عن ابى عبد الله عليه السلام (٤) .

(١) لم اقف عليه بالخصوص في ما اطلمت عليه من كتب العامة إلا انه يفهم من ما ذكره الشيرازي الشافعي في المهذب ج ١ ص ٩٠ حيث قال « وان قرأ في غير موضع القراءة سجد لانه قول في غير موضعه فصار كالسلام ، بضميمة ما تقدم ج ٨ ص ٢٧١ التعليقة » من منع الجمهور من القراءة في الركوع والسجود ، وكذا يفهم من عبارة الام ج ١ ص ١١٤ « قال الشافعي سجود السهو كله عندنا في الزيادة والنقصان قبل السلام وهو الناسخ والآخر من الامرين » بالضميمة المتقدمة .

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من الحلل في الصلاة .

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٢٣ من الحلل في الصلاة .

ج ٩ (هل يجب سجود السهو في القيام في موضع القعود وبالعكس؟) - ٣٢٥ -

وما رواه الشيخ في الصحيح عن اسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام (١) « في رجل نسي أن يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر وهو قائم أنه لم يسجد ؟ قال فليسجد ما لم يركع فإذا ركع فذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليمض على صلاته حتى يسلم ثم يسجد ما فاتها قضاء ، وفي مضمونها صحيحة أبي بصير مع اشتغالها زيادة على هذه الرواية على قوله : « وليس عليه سهو ، فهي صريحة في نفي سجدة السهو وقد تقدمتا في المسألة الرابعة من المطلب الثاني من هذا المقصد (٢) .

وبالجملة فإن جملة روايات نسيان السجدة وكذا روايات نسيان التشهد وأنه يرجع إليهما ما لم يركع ما بين ظاهر وصريح في نفي السجدة ، وروايات السجدة وذكر أنها بعد الركوع ظاهرة أيضاً في قضاء السجدة خاصة من غير سجود وإن كان المشهور في كلامهم وجوب السجود كما تقدم .

واستدل العلامة في المنتهى على ما اختاره فيه من عدم السجود بما رواه الشيخ في الموثق عن الحلبي (٣) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسهو في الصلاة فينسى التشهد ؟ فقال يرجع فيتشهد . فقلت أيسجد سجدة السهو ؟ فقال لا ليس في هذا سجدة السهو ، قال : وهذا من صورة النزاع .

أقول : الاستدلال بهذا الخبر إنما يتم مع الحمل على التشهد الأول أما مع الحمل على الثاني فلا ، والاستدلال مستند هنا إلى إطلاق الخبر . والجمع بين الأخبار في هذا المقام لا يخلو من الإشكال ، وجملة من متأخري المتأخرين جمعوا بين الأخبار هنا بحمل أخبار السجود على الاستحباب كما هي القاعدة المطردة عندهم في جميع الأحكام والأبواب . ولا يبعد عندي حمل أخبار السجود على التيقية فإن القول بوجوب السجود هنا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأتباعهما (٤) والله العالم .

(١) الوسائل الباب ١٤ من السجود (٢) في المسألة الخامسة ص ١٣٦

(٣) الوسائل الباب ٩ من التشهد

(٤) البحر الرائق ج ٢ ص ١٠٥ والحلى ج ٤ ص ١٦٠ والمبسوط ج ١ ص ٢٢٠ =

## ٣٢٦ - (هل يجب سجود السهو لكل زيادة ونقيصة ؟) ج ٩

الثامن - كل زيادة ونقيصة ، وهذا القول نقله الشيخ في الخلاف عن بعض الأصحاب كما تقدم في نقل عبارته ، وظاهر الأكثر عدم عده في موجبات السجود وجملة عبارات من قدمنا نقل كلامه خالية من ذلك ، وقال في الدروس انه لم يظهر بقاتله ولا بماخذه مع انه من القائلين به في البعة وجعله في الالفية احوط ونقله في الذكرى عن الفاضل واختاره بعد ذلك من بين الأقوال ، ونقله شيخنا الشهيد الثاني في شرح البعة عن الصدوق ايضاً واختاره في كتاب الروض . ونقل هذا القول عن الصدوق قد وقع في التحرير للعلامة ثم قال : وهو الأقوى عندى .

ويمكن ان يستدل عليه بما رواه الشيخ عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن سفيان بن السمط عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « تسجد سجدة السهو في كل زيادة تدخل عليك او نقصان ، وردها جملة من متأخري المتأخرين بضعف الاسناد وربما استدل على ذلك ايضاً بصحيفة الحلبي الواردة في الشك بين الأربع والخمس (٢) وقوله عليه السلام فيها : « أم نقصت أم زدت ، فانه اذا وجب السجود بالشك في الزيادة والنقيصة في صورة اليقين اولى .

ويظهر من المبسوط ان قولهم بالسجود للزيادة والنقصان شامل للمستحبات وظاهر العلامة تخصيصه بالواجبات ، وقال ابن الجنيد بوجوبها في خصوص القنوت ان تركه ، وعد ابو الصلاح من جملة موجباتها لحن القراءة سهواً .

وانت خير بان جملة الأخبار المتقدمة الدالة على عدم سجدة السهو في المواضع المتقدمة كإدالة على عدم الوجوب ، ومنها أخبار السجدة والتشهد وذكرهما قبل الركوع أو بعده ، فان أخبارهما في الحالتين دالة على عدم الوجوب . نعم أخبار التشهد دلت على السجود لنقص التشهد لا لزيادة القيام الذي ذكره قبل ركوعه أو

== والمذهب للشيرازي الشافعي ج ١ ص ٩٠ ويفهم ايضاً مذهب الشافعي في ذلك بما تقدم في التعليقة ١ ص ٣٢٤ .

(١) الوسائل الباب ٣٢ من الخل في الصلاة. (٢) ص ٣٢٨

ج ٩ ﴿ هل يجب سجود السهو في الشك في الزيادة والنقص ؟ ﴾ — ٣٢٧ —

بعده ، ومنها اخبار نسيان القراءة في الصلاة كصحبة محمد بن مسلم وصحبة زرارة وموثقة منصور بن حازم ورواية معاوية بن عمار وغيرها من الاخبار الدالة على ذلك ، ومنها اخبار الجهر والإخفات كصحبة زرارة والأخبار الواردة في نسيان ذكر الركوع ، الى غير ذلك من الاخبار الواردة في جملة من الأحكام مما تدل على عدم السجود في هذه المقامات ، وبعض منها صريح في المطلوب وبعض باعتبار عمومته وإطلاقه وبعض باعتبار السكوت عن سجدة السهو في مقام البيان . ومنه يظهر قوة القول المشهور إلا ان الإحتياط يقتضى الاتيان بالسجود حيث لا يحمل للخبر المذكور ظاهراً مع احتمال حمله على الزيادة والنقصان في الركعات لا مطلقاً ، وكيف كان فهو مردود الى قوله ﷺ . والله العالم .

التاسع - الشك في الزيادة والنقص . ذهب اليه العلامة كما تقدم في عبارته في المختلف ، قيل وهو ظاهر ما نقله الشيخ في الخلاف عن بعض الأصحاب . وفيه ما لا يخفى ، وكلام الصدوق في الفقيه يحتمله وقد تقدم نقل عبارته في المقام . ويحتمل ان يكون مراده زيادة الركعة أو نقصانها . وإلى هذا القول مال شيخنا الشهيد الثاني في الروض وكذا الى ما قبله كما قدمنا ذكره . وذهب المفيد في الفرية كما قدمناه في عبارته الى وجوبها ان لم يدر زاد سجدة أو نقص سجدة أو زاد ركوعاً أو نقص ركوعاً ولم يتيقن ذلك وكان الشك بعد تقضى وقته . والمشهور بين الأصحاب هو عدم الوجوب في جميع ما ذكر .

أقول : ويدل على هذا القول جملة من الأخبار : منها - ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن الفضيل بن يسار (١) ، انه سأل ابا عبد الله ﷺ عن السهو فقال من حفظ سهوه فاتمه فليس عليه سجدة السهو وإنما السهو على من لم يدر أزداد في صلاته أم نقص منها .

وما رواه الكليني والشيخ عنه عن سماعة في الموثق (٢) قال قال « من حفظ

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٣ من الخلل في الصلاة

— ٣٢٨ — (هل يجب سجود السهو في الشك في الزيادة والنقص؟) ج ١

سهوه فأنه فليس عليه . جدتا السهو إنما السهو على من لم يدر أزداد في صلاته أم نقص منها .

وعن زرارة في الصحيح أو الحسن (١) قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول قال رسول الله ﷺ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أزداد أم نقص فليسجد سجدتين وهو جالس وسماعاً رسول الله ﷺ المرغمتين ، وإطلاق هذه الأخبار شامل للأفعال والأعداد .

واحتج جملة من الأصحاب لهذا القول أيضاً بصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً أم نقصت أم زدت فتشهد وسلم واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءة تتشهد فيها تشهداً خفيفاً .

وانت خبير بأن هذه الرواية محتملة لوجهين (أحدهما) حمل الزيادة والنقص على أن يكونا من أسباب سجدة السهو كما دلت عليه الأخبار المتقدمة ، وحيث فتكون الرواية مشتملة على سببين من الأسباب المذكورة وهي الشك بين الأربع والخمس والشك في الزيادة والنقص . و (ثانيهما) أن يكون المراد إنما هو بيان نوع واحد من الأسباب المذكورة وهو الشك بين الأربع والخمس والنقص عن الأربع والزيادة عن الخمس ، فيكون تقدير الكلام إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً أم نقصت من الأربع أم زدت على الخمس ، وحيث فيشمل كل شك بين الأربع والخمس والازيد منها والنقص كالشك بين الثلاث والأربع والخمس والست والشك بين الاثنين والأربع والخمس والسبع مثلاً . نعم لا بد من استثناء ما تعلق به الشك في الأولتين بالأخبار الدالة على الإبطال ويبقى ما سوى ذلك ، وعلى هذا الاحتمال فلا تصلح الرواية هنا للاستدلال . والظاهر هو الاحتمال الأول المؤيد بالأخبار المذكورة ، وعلى هذا فتجب سجدة السهو في جميع صور الشكوك المتقدمة . وتمام الكلام في المقام يتوقف على بسطه في مقامات (الأول) المشهور بين

(١) و(٢) الوسائل الباب ١٤ من الحلل في الصلاة

الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان موضع السجدةين المذكورتين بعد التسليم سواء كانتا لزيادة او نقصان ، ونقله في المختلف عن ابن ابي عقيل والشيخ في المبسوط والشيخ المفيد والسيد المرتضى ، قال وهو الظاهر من كلام علي بن بابويه وابي الصلاح وهو قول سلال والصدوق ابن بابويه . وقيل انها ان كانتا للزيادة فحلها بعد التسليم وان كانتا للنقيصة فحلها قبله ، ونسبه في المعبر الى قوم من اصحابنا ونقله في المختلف عن ابن الجنيد ، قال وقال ابن الجنيد ان كان السهو للزيادة كان محلها بعد التسليم وان كان للنقصان كان قبل التسليم . والشهيد في الذكرى نقل كلام ابن الجنيد ولم يذكر هذه العبارة التي ذكرها في المختلف . ثم قال وليس في هذا كله تصريح بما يرويه بعض الاصحاب ان ابن الجنيد قائل بالتفصيل ، نعم هو مذهب ابي حنيفة من العامة (١) والظاهر ان ذكر العلامة هذه العبارة انما وقع من كلامه بناء على اشتهار النقل بذلك عن ابن الجنيد . واحتمل ان يكون ابن الجنيد قال ذلك في غير الموضع الذي نقله عنه في الذكرى بعيد . ونقل المحقق في الشرائع قولاً بان محلها قبل التسليم مطلقاً قال في المدارك والقول بانها قبل التسليم منقول عن بعض علمائنا ولم نظفر بقائله . ثم انه مما يدل على القول المشهور وهو المؤيد المنصور جملة من الاخبار : منها - صحيحة ابن ابي يعفور الواردة في نسيان التشهد (٢) حيث قال فيها : « وان لم يذكر حتى يركع فليتم صلاته ثم يسجد بسجدةين وهو جالس قبل ان يتكلم » . وصحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « اذا كنت لا تدري

(١) المذكور في كتب العامة - كالمجلد ج ٤ ص ١٧١ وعمدة القاري ج ٣ ص ٧٣٨ ونيل الاوطار ج ٣ ص ١٣٥ وبدائع الصنائع ج ١ ص ١٧٢ والفقهاء على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٣٥٠ وكذا كتب الخاصة كالمكتبي ج ١ ص ٤١٨ - نسبة التفصيل المذكور الى مالك وان ابا حنيفة يقول بان محله بعد السلام والشافعي يقول بانه قبل السلام .

(٢) الوسائل الباب ٧ من التشهد

(٣) الوسائل الباب ١٤ من الخلل في الصلاة

أربعاً صليت أم خمساً فأبجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما .  
ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « إذا لم تدر خمساً صليت  
أم أربعاً فأبجد سجدة السهو بعد تسليمك وانت جالس ثم سلم بعدهما .  
وصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
الرجل يتكلم ناسياً في الصلاة يقول « اقيموا صفوفكم » ؟ فقال يتم صلاته ثم يسجد  
سجدة . فقلت سجدة السهو قبل التسليم هما أو بعد ؟ قال بعد .  
ورواية عبد الله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي  
(عليهم السلام) (٣) قال : « سجدة السهو بعد التسليم وقبل الكلام » .  
إلى غير ذلك من الأخبار المتقدمة في مواضع وجوب سجدة السهو .  
وما يدل على القول بالتفصيل ما رواه الشيخ في الصحيح عن سعد بن سعد  
الأشعري (٤) قال : « قال الرضا عليه السلام في سجدة السهو إذا نقصت قبل التسليم وإذا  
زدت فبعده ، قال شيخنا الصدوق إنى أفتى به في حال التقية (٥) .  
وأما القول بانها قبل التسليم مطلقاً فربما كان مستنده ما رواه الشيخ عن محمد  
ابن سنان عن أبي الجارود (٦) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام متى أبجد سجدة السهو ؟  
قال قبل التسليم فانك إذا سلمت فقد ذهب حرمته صلاتك » .  
وأجاب الشيخ في الإستبصار عن هذه الرواية ورواية سعد بن سعد بالحل على  
ضرب من التقية ، قال لانها موافقان لمذهب كثير من العامة (٧) ونقل عن ابن  
بابويه أنه قال إنما أفتى بهما في حال التقية . وهو جيد .  
وأما ما ذكره في الذخيرة - من قوله ويمكن الجمع بين الأخبار بالتخير أيضاً

(١) الوسائل الباب ١٤ من الحلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ٥٤ من الحلل في الصلاة

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٥ من الحلل في الصلاة

(٥) ارجع الى التعليقة ١ ص ٣٢٩

(٧) ارجع الى التعليقة ١ ص ٣٢٩ والى الاستدراكات



ج ٩ (هل يجب التشهد والتسليم في سجدة السهو ؟) - ٣٣١ -

إلا أن الترجيح للتأويل المذكور - فضعيف لأن التخيير (أولاً) فرع قيام المعارض بالمعارضة والأمر هنا ليس كذلك كما عرفت . و (ثانياً) عدم وجود المحمل الشرعي وقد عرفت أن الحمل على التقية أحد المحامل الشرعية المنصوصة عن أهل العصمة (عليهم السلام) فلا معدل عنه إلى هذه الوجوه التخريجية . والله العالم .

(الثاني) - المشهور في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) استحباب التكبير فيهما واستدلوا عليه بما رواه الصدوق في الموثق عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألت عن سجدة السهو هل فيها تكبير أو تسبيح ؟ فقال لا إنما هما سجدة واحدة فقط فإن كان الذي سها هو الإمام كبر إذا سجد وإذا رفع رأسه ليعلم من خلفه أنه قد سها ، وليس عليه أن يسبح فيها ولا فيها تشهد بعد السجدة » .

وانت خير بما في الدلالة من القصور لاختصاص ذلك بالإمام مضافاً إلى ما دلت عليه من نفي التسبيح فيهما والتشهد مع دلالة الأخبار على ذلك . وبالجملة فإن ما يقولون به لا تدل عليه وما تدل عليه الرواية لا يقولون به فلا وجه لتعلقها (الثالث) - المشهور وجوب التشهد فيهما والتسليم ، بل قال الفاضلان في المعبر والمنتهى أنه قول عليهما اجمع ، واستدلوا على وجوب التشهد بقول الصادق عليه السلام (٢) في صحبة الحلبي « وسجد سجدة بغير ركوع ولا قراءة تتشهد فيها تشهداً خفيفاً ، وعلى وجوب التسليم بقوله عليه السلام في صحبة ابن سنان (٣) « إذا كنت لا تدري أربعاً صليت أم خمساً فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما » .

أقول : وما يدل على ذلك موثقة أبي بصير (٤) قال : « سألت عن الرجل ينسى أن يتشهد ؟ قال يسجد سجدة بغير تشهد فيها » .

ورواية علي بن أبي حمزة (٥) قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام إذا قمت في الركعتين

(١) الوسائل الباب ٢٠ من الحلل في الصلاة (٢) ص ٣٢٨

(٣) الوسائل الباب ١٤ من الحلل في الصلاة

(٤) الوسائل الباب ٧ من التشهد (٥) الوسائل الباب ٢٦ من الحلل في الصلاة

## — ٣٣٢ — ( هل يجب التشهد والتسليم في سجدة السهو ؟ ) ج ٩

الاولتين ولم تشهد ... الى ان قال : فاذا انصرفت بسجدة بسجدة لا ركوع فيها ثم تشهد التشهد الذى فاتك ، والمعنى انه ينوى بتشده في السجدة قضاء ما فاته من التشهد كما قدمنا تحقيقه في المسألة .

ورواية الحسن الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام (١) : « في الرجل يصلي الركعتين من الوتر ثم يقوم فينسى التشهد حتى يركع ويذكر وهو راكع ؟ قال يجلس من ركوعه فيتشهد ثم يقوم فيتم . قال قلت أليس قلت في الفريضة اذا ذكره بعد ما ركع مضى ثم سجد سجدة بعد ما ينصرف يتشهد فيها ؟ قال ليس النافذة مثل الفريضة . »

وصحيفة علي بن يقطين (٢) قال : « سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يدري كم صلى واحدة او اثنتين او ثلاثاً ؟ قال : يبني على الجزم ويسجد سجدة السهو ويتشهد خفيفاً . »

ورواية سهل بن اليسع عن الرضا عليه السلام (٣) انه قال : « يبني على يقينه ويسجد سجدة السهو بعد التسليم ويتشهد تشهداً خفيفاً . »

وقال العلامة في المختلف : الأقرب عندى ان ذلك كله للاستحباب بل الواجب فيه التنية لا غير ، واستدل عليه باصالة البراءة ورواية عمار المتقدمة . قال في المدارك : ويؤيده انتفاء الأمر بالتسليم في صحيفة الحلبي والأمر بالتشهد في صحيفة ابن سنان مع ورودها في مقام البيان . انتهى .

وفيه ان اصل الدليل عليل لا اعتماد عليه ولا تعويل فلا ينفع هذا التأييد مع بطلان ما يبني عليه ، اما الأصل فانه يجب الخروج عنه بالدليل وقد عرفته بما اورده من الأخبار المذكورة . واما رواية عمار فهي مردودة بما اعترف به في المقام من ضعفها فلا تنهض حجة في مقابلة تلك الأخبار ، مضافاً الى ما في متنها

(١) الوسائل الباب ٨ من التشهد

(٢) الوسائل الباب ١٥ من الخل في الصلاة

(٣) الوسائل الباب ١٣ من الخل في الصلاة

من التهاف والمخالفات كما سيأتى ايضاحه ان شاء الله تعالى . ووجود هذه الاحكام في اخبار متفرقة وعدم اجتماعها في خبر واحد لا يمنع من العمل بها لوجود النظر في جملة من المسائل بان يضم بعض اخبار المسألة الى بعض فيجتمع من المجموع جملة الاحكام ، وغاية ما فيها اطلاق بعض بالنسبة الى الآخر فيحمل المطلق على المقيد عملاً بالقاعدة المقررة . وما ادعاه من ان المقام مقام البيان فيجب فيه ذكر جملة الاحكام ممنوع كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى في المقام .

وبالجملة فان ما ذكره بمحل من الضعف وان كان قد تبعه في ذلك صاحب الذخيرة فقال - بعد الاشارة الى بعض الاخبار الدالة على وجوب ذكرهما وما دل على عدم ذكرهما مع وروده في مقام البيان - ما صورته : فيحصل الجمع بين الاخبار بمحل ما دل على التشهد والتسليم على الاستحباب فاذا قول المصنف في المختلف قوى . انتهى

(الرابع) - المشهور وجوب الذكر فيها وتردد فيه المحقق في الشرائع ، قال في المدارك منشأ التردد من اطلاق قوله رواه (١) « فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما ، وقوله رواه (٢) « واسجد سجدة بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيها تشهداً خفيفاً ، وغير ذلك من الاخبار الكثيرة المتضمنة لاطلاق الامر بالسجود من غير تعرض للذكر ولو كان واجباً لذكر في مقام البيان ... ويدل على عدم الوجوب صريحاً رواية عمار المتقدمة حيث قال : « وليس عليه ان يسبح فيها ، ومن رواية الحلبي الصحيحة عن الصادق رواه (٣) الدالة بظاهرها على الوجوب ... الى ان قال وجزم المصنف في النافع والمعتبر بعدم وجوب الذكر مطلقاً وهو غير بعيد وان كان العمل بمضمون هذه الرواية اولى واحوط . انتهى .

وتبعه في ذلك في الذخيرة كما هي عادته غالباً فقال : وهل يجب فيها الذكر مطلقاً ؟ المشهور نعم خلافاً للمحقق في المعتبر والمصنف في المنتهى وهو لا يخلو من قوة

— ٣٣٤ — (هل يجب الذكر في سجود السهو؟) ج ٩

نظراً الى اطلاق الامر بالسجود من غير تعرض للذكر في مقام البيان .  
اقول - وبالله التوفيق الى هداية الطريق - الاظهر عندى هو القول المشهور من  
وجوب الذكر في السجدين المذكورين وان المراد به الذكر المخصوص في هذا  
الموضع لا مطلق الذكر .

والمستند في ما قلناه ما رواه في الكافي والتهذيب عن الحلبي في الصحيح عن  
ابي عبدالله عليه السلام (١) قال : يقول في سجدة السهو بسم الله وبالله اللهم صل على محمد  
وآل محمد . قال الحلبي وسمعت مرة اخرى يقول فيها بسم الله وبالله السلام عليك  
ايها النبي ورحمة الله وبركاته ، ورواه الصدوق في الفقيه (٢) في الصحيح عن الحلبي ...  
الحديث إلا ان فيه : وصلى الله على محمد وآل محمد ، وفي بعض نسخ الفقيه مثل  
ما نقلناه عن الكافي ايضاً ، ورواه الشيخ عن عبيد الله الحلبي في الحسن عن ابي عبدالله  
عليه السلام (٣) مثل ما في الفقيه لكن فيه : والسلام ، باضافة الواو ؟ والظاهر اجزاء الكل  
إلا ان تطرق السهو الى زيادة هذه الواو في رواية الشيخ غير بعيد لما علم من عدم  
محافظة على ضبط الأخبار فالاحوط ان لا يؤتى بها .

وقال عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي (٤) : « وقال يقول في سجدة السهو  
بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد وسلم . وسمعت مرة اخرى يقول بسم الله  
وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته » .

(١) الفروع ج ١ ص ٩٩ وفي الوسائل الباب ٢٠ من الخلل في الصلاة ، وقد سقط  
النقل عن الكافي في الطبع الحديث من الوسائل . والظاهر ان كلمة التهذيب ، في المتن  
هنا من سهو القلم او زيادة النساخ لان لفظ الحديث في التهذيب يختلف عن لفظه في الكافي  
وسينقله عن التهذيب مستقلاً .

(٢) ج ١ ص ٢٢٩ وفي الوسائل في الباب ٢٠ من الخلل في الصلاة  
(٣) التهذيب ج ١ ص ١٩١ ولفظه هكذا قال سمعت ابا عبدالله ع ، يقول في  
سجدة السهو ... ، وفي الوسائل في الباب ٢٠ من الخلل في الصلاة .

(٤) ص ١٠

وأما ما يتوهم - من إطلاق سجدتي السهو في تلك الأخبار التي استند إليها المحقق الذي هو منشأ هذا الخلاف فتبعه من تبعه فيه من الأسلاف والأخلاف استناداً إلى أنه لو كان الذكر واجباً فيها لذكر لأن المقام مقام البيان وحيث لم يذكر علم أنه غير واجب -

ففيه أن المقام وإن كان مقام بيان إلا أنه ليس لبيان سجدتي السهو وكيفيتهما وأحكامهما كما توهموه وإنما هو لبيان أحكام أخرى وذكر سجدتي السهو إنما وقع استطراداً لبيان أحكام تلك المسائل .

وها أنا أسوق لك جملة من أخبارهم التي استندوا إليها ليظهر لك صحة ما ذكرناه :  
ففي صحيحة الحلبي (١) « إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً أم نقصت أم زدت فتشهد وسلم واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيها تشهداً خفيفاً » .  
وفي رواية عبد الله بن سنان (٢) « فإن كنت لا تدري أربعاً صليت أم خمساً فاسجد سجدتي السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما » .

وفي حسنة زرارة (٣) « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أزيد أم نقص فليسجد سجدتين وهو جالس ... الحديث » .

وفي موثقة إسماعيل بن عمار (٤) « إذا ذهب وهمك إلى التمام ابتداءً في كل صلاة فاسجد سجدتين بغير ركوع ، إلى غير ذلك من الأخبار التي ذكر فيها سجود السهو .

فانه لا ينبغي أن المقام إنما هو في بيان تلك الموجبات للسجود وإن من جملة ما يترتب على حصول تلك الأسباب سجود السهو ، فذكر سجود السهو إنما وقع استطراداً لما يترتب على الأسباب لا أن المقام مقام بيان سجود السهو وما يترتب عليه ويتعلق به من الأحكام . نعم ربما عبروا (عليهم السلام) بمجرد الاتيان بالسجدتين وربما اضافوا إلى ذلك بعض أحكامهما من كونهما بعد التسليم وكونه يسلم فيهما وكونه يتشهد

(١) و (٢) و (٣) الوسائل الباب ١٤ من الحلل في الصلاة .

(٤) الوسائل الباب ٧ من الحلل في الصلاة

## - ٣٣٩ - (هل يجب الذكر في سجود السهو ؟) ج ٩

فيها ، وحيث فقاية الأخبار المذكورة ان تكون مطلقة بالنسبة الى احكام السجدين حيث لم يتعرض لذكر شئ منها فيها والقاعدة تقتضى حمل مطلقها على مقيدها .  
واما صحيحنا الحلبي الواردتان بالذكر فيها فان المقام فيها مقام البيان لسجدة السهو وما يجب فيها من الذكر وانما سيقنا لذلك فيجب تقييد اطلاق تلك الاخبار بها .

وبالجملة فانك اذا لاحظت روايات المسألة كلا وضمنت مطلقها الى مقيدها وبحملها الى مفصلها ظهر لك صحة ما قلناه وقوة ما ادعينا .

واما رواية عمار (١) فهي لا تبلغ حجة في معارضة صحيحتي الحلبي ولا غيرهما من الاخبار المشار اليها آنفاً ، مضافاً الى نفي التشهد فيها مع استفاضة الاخبار به كما عرفت ، وما تضمنته من ايجاب التكبير على الامام اذا سها مع انهم لا يقولون به ، مع ما في روايات عمار من الغرائب التي قد تقدم الطعن عليه بذلك من جملة من الاصحاب . وحملها بعض الاصحاب على التقية لموافقة ما اشتملت عليه جملة من العامة (٢) وهو جيد . على ان الرواية إنما تضمنت نفي التسييح فيها يعنى مثل تسييح سجود الصلاة وهو كذلك ، وهو لا يستلزم نفي غيره من الذكر الذي اشتملت عليه صحيحتي الحلبي . وبالجملة فالأظهر عندي هو القول المشهور لما عرفت .

ثم ان المحقق في المعتبر طعن في صحيحة الحلبي بانها منافية للذهب من حيث تضمنها وقوع السهو من الامام ، قال ثم لو سلمناه لما وجب فيها ما سمعه لاحتمال ان يكون ما قاله على وجه الجواز لا اللزوم .

### (١) ص ٣٣٩

(٢) اشتملت الرواية على متابعة المأموم للامام في السجود اذا كان السهو من الامام وقد تقدم في ص ٢٨٥ انه منعب العامة . وقد اختلفوا في التشهد والسلام لما على اقوال كما في عمدة القارئ ج ٣ ص ٧٤٥ و٧٤٦ وفيه ايضا ج ٣ ص ٧٣٨ التكبير مشروع لسجود السهو بالاجماع .

ج ٩ (هل يجب في سجود السهو ما يجب في سجود الصلاة؟) — ٣٣٧ —

ورد بان سماع ذلك من الإمام لا يستلزم وقوع السهو منه لجواز كونه اخباراً عما يقال فيها بل الظاهر انه هو المراد لقوله رواه في الرواية المتقدمة (١) بنقل صاحب السكافي والفقير قال : « يقول في سجدة السهو بسم الله ... الحديث » .

واما ما ذكره - من انه لو سلم وجوب الذكر فيها فانه لا يتعين فيها ما سمعه لاحتمال ان يكون على وجه الجواز لا اللزوم - فقيه ما حققناه في مسألة الابتداء بالأعلى في غسل الوجه من كتاب الطهارة من ان فعله رواه اذا وقع بياناً للجمل وجب اتباعه وتعين فعله والأمر هنا كذلك . وقد تقدم تحقيق المسألة في الموضع المذكور . والله العالم .

وقد تلخص مما حققناه في المقام ان الواجب فيها هو الذكر المذكور في الأخبار - وجوز الشيخ في المبسوط فيها ما شاء من الاذكار ولا اعرف له دليلاً - والتشهد والتسليم ، ونقل عن ابي الصلاح هنا انه ينصرف منها بالسلام على محمد صلى الله عليه وسلم ولم ينقلوا عليه دليلاً . والمراد بالتشهد الخفيف فيها هو الإقتصار على الواجب منه كما ذكره بعض الأصحاب . ويحتمل - ولعله الأقرب - الحمل على التشهد الخالي من الاذكار الطويلة المستحبة في التشهد وان اشتمل على بعض المستحبات .

(الخامس) - قال في المدارك : ويجب فيها السجود على الاعضاء السبعة ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ، لانه المعهود من لفظ السجود في الشرع فينصرف اليه اللفظ عند الإطلاق . وفي وجوب الطهارة والستر والاستقبال قولان احوطهما الوجوب . انتهى .

اقول : لا يخفى ان دعوى ان المعهود من لفظ السجود ما ذكره لا يخلو من بعد ، لأن هذا انما يتم في سجود الصلاة حيث انه اشترط فيه ذلك لا مطلق السجود ، كيف ؟ وهو قد قال في سجود التلاوة : وفي اشتراط وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه والسجود على الاعضاء السبعة واعتبار المساواة بين المسجد

والموقف نظر ، ولا ريب ان اعتبار ذلك احوط . انتهى . وما نحن فيه كذلك ولو تم ما ذكره هنا لجرى في سجود التلاوة ايضاً لان المسألتين من باب واحد وهو قد تنظر فيه وإنما تمسك بالاحتياط فكذا القول في هذه المسألة ، لأن المسألة خالية من النص ولفظ السجود من حيث هو لا يدل على ذلك . لكن يقين البراءة من التكليف الثابت يبين يقتضي ما ذكره . واما ما ذكره من وجوب الطهارة والستر والاستقبال فالأمر فيه كذلك ايضاً لعدم النص إلا ان المفهوم من ظاهر النصوص الدالة على الفورية والمبادرة بها بعد التسليم وقبل الكلام (١) ذلك بناء على ما هو الغالب من حال المكلف من بقاءه على الحال التي كان عليها في الصلاة . وبالجمله فانه لا مستمرسك في هذا المقام زيادة على الاحتياط ويقين البراءة من التكليف الثابت . والله العالم .

(السادس) - المشهور بين الأصحاب انه لو تركها عمداً لم تبطل صلاته ووجب عليه الاتيان بهما وان طال المدة ، اذ غاية ما يفهم من الأخبار هو وجوبهما لا اشتراط صحة الصلاة بهما .

ونقل عن الشيخ في الخلاف اشتراط صحة الصلاة بهما ، قال في الذخيرة وهو احوط ، ثم قال وتحقيق الأمر مبني على ان الصلاة اسم للاركان مطلقاً أو مقيداً باستجاءها شرائط الصحة ، وعلى الأول يقوى الأول وعلى الثاني الثاني لتوقف اليقين بالبراءة عليه . انتهى .

وفيه انه لا ريب ان الصلاة اسم لهذه الأفعال المخصوصة التي مفتاحها التكبير وتحليلها التسليم (٢) وهو اتفاق نصاً وفتوى ، ولا ريب ان المكلف متى سلم فقد تمت صلاته ومضت على الصحة ما لم يعرض لها شيء من القواطع المتقدمة ، وإيجاب الشارع بعد ذلك بعض الأفعال - تداركاً لخلل واقع فيها غير مبطل لها مثل صلاة الاحتياط وقضاء السجدة أو التشهد على القول به أو سجود السهو مثلاً - لا يدل على



ج ٩ ﴿كلام الشهيد في الذكرى والتعليق عليه﴾ - ٣٣٩ -

اشتراط صحتها به وانه ان لم يأت به بطلت صلاته لعدم الدليل على ذلك ، وبمجرد الأمر بتلك الاشياء لا يدل عليه بل غايته التأنيم بالإحلال بذلك كما تقدم تحقيقه .

ويدل على وجوب الاتيان بهما متى نسيهما ثم ذكر بعد ذلك ما رواه الشيخ في الموثق عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (١) قال : « سألت عن الرجل اذا سها في الصلاة فينسى ان يسجد سجدة السهو ؟ قال يسجد هما متى ذكر . »

والمفهوم من الأخبار كما تقدمت الاشارة اليه وجوبها فوراً لاشتغال الاخبار على ان محلها بعد التسليم وقبل الكلام إلا انه قد روى الشيخ عن عمار في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) قال : « سألت عن الرجل يسهو في صلاته فلا يذكر ذلك حتى يصلي الفجر كيف يصنع ؟ قال لا يسجد سجدة السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ، والظاهر انه لا قائل به من الأصحاب (رضوان الله عليهم) .

(السابع) - قال في الذكرى : لو جلس في موضع فيام ناسياً ولما يتشهد كالجلوس على الأولى او الثالثة صرف الى جلسة الاستراحة ولا سجود عليه على الأقوى ، وان تشهد وجب السجود للتشهد لا للجلوس على الأصح . وفي الخلاف ان كان الجلوس بقدر الاستراحة ولم يتشهد فلا سجود عليه وان تشهد او جلس بقدره التشهد سجد على القول بالزيادة والقيصة . وفي المختلف ان جلس ليتشهد ولم يتشهد فالزائد على جلسة الاستراحة يوجب السجود والظاهر انه مراد الشيخ . ولكن في وجوب السجود للزائد عن قدرها للتشهد اشكال لان جلسة الاستراحة لا قدر لها بل يجوز تطويلها وتركها فان صرف الجلوس للتشهد اليها فلا يضر طولها وان لم يصرف فلا ينفع قصرها في سقوط سجود السهو . انتهى كلامه زيد اكرامه اقول : لا يخفى ان الافعال تابعة للقصود والنيات فيها تصير عبادة تارة ولغواً اخرى ، وهذا الجالس في أحد هذين الموضعين ان قصد بجلوسه جلسة الاستراحة خاصة طول أو قصر فلا اشكال ، وان قصد به التشهد ولم يأت بالتشهد فالحق ما قاله

(١) و(٢) الوسائل الباب ٣٢ من الخلل في الصلاة

— ٣٤٠ — ﴿ هل يتداخل سجود السهو لو تعدد موجهه ؟ ﴾ ج ٩

في المختلف من ان ما زاد على جلسة الاستراحة يوجب سجدة السهو بناء على القول بانها لكل زيادة وتقيصة لتحقيق حصول الزيادة . وقول شيخنا ( قدس سره ) هنا - ولكن في وجوب السجود الزائد عن قدرها للتشهد اشكال ... الى آخره - مردود بانه انما قصد الجلوس للتشهد وبهذا القصد يكون هذا الجلوس زيادة في الصلاة حيث انه غير محل التشهد ، نعم استثنى منه قدر ما يحصل به جلوس الاستراحة حيث انه لا يشترط في الاتيان به قصد الاستراحة به بل يكفي الاتيان به كيف اتفق وبه تتحقق سنة الاستراحة ولو اتفق وقوعه سهواً . وقوله - فان صرف الجلوس للتشهد اليها ... الى آخره - لا اعرف له وجهاً فان المفروض ان هذا الجلوس جميعه انما وقع بقصد التشهد مع زيادته على ما هو المتعارف من جلسة الاستراحة لا انه صرف جلوس التشهد الزائد الى جلسة الاستراحة ونوى به انه من الاستراحة والفرق بين الأمرين واضح . والله العالم .

( الثامن ) - اختلف الأصحاب في ما لو تعدد الموجب للسجود فهل يتداخل مطلقاً أولاً مطلقاً او التداخل ان تجانس السبب وإلا فلا ؟ اقول : والى الأول ذهب في المبسوط وجعل التعدد احوط ، والى الثاني ذهب العلامة في المختلف وجمع من المتأخرين ، والى الثالث ذهب ابن ادریس ، قال في كتابه : ان تجانس اكتنى بالسجدتين لعدم الدليل ولقولهم ( عليهم السلام ) (١) « من تكلم في صلاته ساهياً تجب عليه سجدة السهو ، ولم يقولوا دفعة واحدة أو دفعات ، فاما اذا اختلف الجنس فالاولى عندى بل الواجب الإتيان عن كل جنس بسجدة السهو لعدم الدليل على تداخل الاجناس بل الواجب اعطاء كل جنس ما يتناوله اللفظ لانه قد تكلم وقام في حال قعود وقالوا ( عليهم السلام ) « من تكلم تجب عليه سجدة السهو (٢) ومن قام في حال قعود تجب عليه سجدة السهو ، (٢) وهذا قد فعل الفعلين فيجب عليه

(١) و(٢) هذا مضمون ما يدل على ذلك راجع ص ٣١٤

(٣) هذا مضمون ما استدل به لذلك راجع ص ٣٢٣

ج ١ { هل يتداخل سجود السهو لو تعدد موجهة ؟ } - ٣٤١ -

امثال الأمر ، ولا دليل على التداخل لان الفرضين لا يتداخلان بلا خلاف محقق . انتهى .

واستدل العلامة في المختلف على ما ذهب اليه من عدم التداخل واطال بما لا يرجع الى طائل ، ومرجعه الى وجوب تعدد المسبب بتعدد السبب ولا لزوم تخلف المعلول عن علته التامة لغير مانع أو تعدد العلل المستقلة على المعلول الواحد الشخصى وكل واحد منها محال فاللزم محال ، ثم اطال في بيان هذه المقدمات .

وانت خبير بان هذا انما يجرى في العلل العقلية لا العلل الشرعية فانها ليست من قبيل العلل العقلية التي يدور المعلول مدارها وجودا وعدما وانما هي معرفات كما تقدم التصريح به في غير موضع ، وهذا أمر ظاهر لمن تدبر الأخبار المنقولة في كتاب علل الشرائع وما اشتملت عليه من العلل لتلك الأحكام .

وقال في الذكرى : والأقرب عدم التداخل لقيام السبب واشتغال الذمة ، ولما روى عن النبي ﷺ (١) قال : « لكل سهو سجدتان » .

وفيه انه لو ثبت الخبر المذكور لكان حجة واضحة إلا ان الظاهر انه ليس من طرقنا وانما هو من طريق العامة . واما التعليل بما ذكره فستعرف ما فيه بما يبين عن ضعف باطنه وخافيه .

والأقرب - كما استقر به جمع من افاضل متأخري المتأخرين - هو القول بالتداخل مطلقاً لما روى عنهم (عليهم السلام) (٢) باسانيد عديدة « اذا اجتمعت لله عليك حقوق اجزاك عنها حق واحد ، وما ذكره العلامة من وجوب تعدد المسببات بتعدد الأسباب انما هو في الاسباب الحقيقية التي يدور المسبب فيها مدار السبب وجوداً وعدماً ، وكذا قولهم « انه لا يجوز اجتماع علتين على معلول واحد ، انما هو في تلك العلل العقلية لا الشرعية ، ألا ترى انه قد ورد في تعليل وجوب

(١) في سنن ابى داود ج ١ ص ٣٧٤ « لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم »

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من الجنابة

— ٣٤٢ — ﴿ هل يتداخل سجود السهو لو تعدد موجهه ؟ ﴾ ج ٩

العدة على المطلقة ان ذلك لاستبراء الرحم من الولد (١) مع وجوب العدة وان كان قد فارقتها قبل الطلاق بعشر سنين مثلاً ، وورد في عدة استحباب غسل الجمعة ان الانصار كانت تحضر الصلاة وتأتي من نواضحها فيتأذى الناس بريح آبائهم فأمر عليه السلام بالغسل لذلك (٢) مع ما عرفت من سبب الاستحباب لمن كان ريحه اطيب من ريح المسك بل جواز تقديمه وقضائه ، الى غير ذلك من العلل التي يقف عليها المتبع وقال في الذخيرة حيث اختار التداخل : لنا ان الامر مطلق فيحصل الامتثال بفرد واحد من المأمور به ، فانهم (عليهم السلام) قالوا : اذا تكلم بمجد للسهو (٣) واذا سلم في غير موضعه بمجد للسهو (٤) وليس في أحد النصين تقييد للسجود بكونه سجوداً مغيراً لسجود يتدارك به خلل آخر بل النص مطلق فيحصل امتثال كل من التكليفين بكل ما كان فرداً للسجود .

ويمكن تطرق المناقشة اليه بان المتبادر من قوله : اذا تكلم بمجد للسهو ، مثلاً هو ان ذلك السجود للكلام خاصة والاكتفاء به عن السلام وغيره يحتاج الى دليل ومجرد عدم التقييد للسجود بكونه سجوداً مغيراً لسجود يتدارك به خلل آخر لا يكفي في الاكتفاء به ، فانه متى انصرف هذا السجود الى الكلام مثلاً بهذا الخبر وتعين ترتبه عليه فدخل غير من الأسباب ومشاركته لهذا السبب يتوقف على الدليل . وبالجملة فالأظهر انما هو الاستناد الى ما ذكرنا من عموم النص المتقدم .

وبما يستأنس به لذلك - بل يمكن أن يكون دليلاً واضحاً في المقام وان لم يخطر ببال أحد من علمائنا الاعلام رفع الله تعالى أقدارهم في دار السلام -

(١) الوسائل الباب ٣٠ من العدد

(٢) الوسائل الباب ٦ من الاغسال المسنونة

(٣) هذا مضمون ما يدل على ذلك راجع ص ٣١٤

(٤) يمكن ان يكون ذكر هذا المضمون من باب المثال اذ ورود ما يدل على ذلك محل

الكلام كما تقدم في الامر الثاني ص ٣١٧ وكما تقدم من صاحب الذخيرة في المسألة الثانية من المسائل التي عقدها تعليقا على بيان العلامة : قدس سره ، اسباب سجود السهو .

ج ٩ ﴿ترتيب السجود بترتيب السبب - تقدم المقضى على السجود﴾ - ٣٤٣ -

موتقة عمار عن ابى عبد الله عليه السلام (١) « انه سأل عن رجل صلى ثلاث ركعات فظن انها اربع فسلم ثم ذكر انها ثلاث ؟ قال يبنى على صلاته ويصلى ركعة ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو » .

والتقريب فيها انه جلس في موضع قيام وهو أحد موجبات سجود السهو كما تقدم ودلت عليه جملة من الاخبار ، وتشهد وهو أحد الموجبات بناء على القول بالزيادة والنقصان (٢) وسلم وهو كذلك ، فهذه موجبات ثلاثة للسجود مع انه عليه السلام لم يأمره إلا بسجود واحد .

ونحوها عبارة كتاب الفقه المتقدمة مع هذه الرواية في الموضع الثانى من صدر الحاشية (٣) .

إلا ان الإستدلال بهذين الخبرين انما يقوم دليلاً واضحاً مع اتفاق الاخبار على سببية هذه الأسباب الثلاثة وقد عرفت الاختلاف في كل واحد من المواضع الثلاثة . والله العالم .

( التاسع ) - قال شيخنا الشهيد ( عطر الله مرقده ) في الذكرى : ينبغي ترتيبه بترتيب الأسباب . ولو كان هناك ما يقضى من الاجزاء قدمه على سجدة السهو وجوبا على الأقوى . ولو تكلم ونسى سجدة سجدها أو لا ثم سجد لسهوها وان كان متأخراً عن الكلام لا ارتباطه بها ، ويحتمل تقديم سجود الكلام لتقدم سببه . ولو ظن ان سهوه كلام فسجد له فبين انه كان نسيان سجدة فالاقرب الاعادة بناء على ان تعيين السبب شرط وهو اختيار الفاضل . ولو نسى سجدة أتى بها متتالياً وسجد للسهو بعدها وليس له ان يخلله بينها على الأقرب صوتاً للصلاة عن الأجنى . انتهى .

(١) الوسائل الباب ٣ من الحلل في الصلاة

(٢) الظاهر منه « قدس سره » عند تحريره لهذه المسألة ص ١٥٤ انه بنفسه موجب للسجود وان لم يجب لكل زيادة ونقصان .

(٣) ص ٣١٧

وفي اكثر هذه الاحكام تأمل سيما بعد ما عرفت من ان عمدة ما يقضى عندهم من الأجزاء المنسية هو السجدة والتشهد ، وقد عرفت ان الروايات الواردة بقضاء السجدة ليس فيها ما يدل على سجود السهو بل الذى فيها انما يدل على عدمه ، والروايات الواردة في التشهد لا دلالة فيها على قضاء التشهد كما يدعونه وانما تضمنت سجود السهو خاصة ، ومع الاغماض عن ذلك والنظر الى استدلالهم فما اشتمل منها على قضاء التشهد ليس فيه تعرض للسجود بالكلية وما اشتمل منها على السجود ليس فيه تعرض لذكر القضاء بالكلية .

( العاشر ) - المشهور بين الأصحاب ( عطر الله مراقدهم ) ان وجوب السجدين المذكورين فوري مستندين الى كون الأمر للفور . وفيه منع ظاهر لما صرح به محققو الأصوليين في المسألة من عدم ذلك كما لا يخفى على من راجع كتبهم . واستندوا ايضا الى الأخبار المتقدمة الدالة على ايقاعها جالسا قبل ان يتكلم وانها بعد السلام وقبل الكلام (١) .

واورد عليه بان غاية ما تدل عليه كون ايقاعها قبل الكلام ولا نلازم بينه وبين الفورية .

اقول : لا يخفى انه وان كان هذا الوجه لا يصلح دليلا إلا ان اشاعره بالفورية ظاهر ، فان المتبادر - من كونه بعد السلام وقبل الكلام كما اشتمل عليه بعض الأخبار مع حمل البعدية على البعدية القرينية كما هو المتبادر من الاطلاق - هو الفورية به وناظر الشهيد في الالفية جعل الفورية مستحبة فيهما حيث قال : ولا يجب فعلهما في الوقت ولا قبل الكلام والاولى وجوبه . قال شيخنا الشهيد الثاني في الشرح : لورود اخبار كثيرة وفيها اشعار بالفورية ، ولما كانت الاخبار ليست سليمة من الطعن لم يكن التزام مدلولها متعيناً بل اولى . ثم نقل القول بالفورية عن الذكرى . وظاهر كلامه ( قدس سره ) ان سبب العدول الى استحباب الفورية

## ج ٩ (التخير في الشك في النافذة مع افضلية البناء على الأقل) - ٣٤٥ -

دون الوجوب إنما هو من حيث عدم سلامة الأخبار المشار إليها من الطعن .  
والظاهر أن مراده الطعن في الدلالة لما قدمنا ذكره وإلا فجملته من الأخبار المشار إليها لا طعن فيها من حيث السند .  
ثم أنه على القولين المذكورين لا يقدح تأخيرهما في صحة الصلاة ويجب الاتيان بهما وإن طالبت المدة .

ونقل أيضاً عن ظاهر العلامة في النهاية استحباب الفورية .  
وظاهر جملة من الأصحاب تحريم سائر المنافيات قبلها ، وربما كان التفاتهم إلى أن الأمر بهما بعد التسليم وقبل الكلام الذي هو من المنافيات وتخصيصه بالذكر حيث أن الغالب وقوعه بعد الفراغ وذكره إنما خرج مخرج التمثيل لذلك . وبه يظهر ما في رد بعض المتأخرين لما ذكروه بأنه غير مستفاد من الأخبار . وكيف كان فالاحتياط يقتضيه البتة .

وذهب جماعة من الأصحاب إلى وجوب إيقاعها في وقت الصلاة التي لزمنا بسببها ولم يذكروا له دليلاً معتمداً ، وظاهر الالفة كما تقدم في عبارتها الإستحباب .  
وظاهر أكثر الأصحاب الاتفاق على أنه لو اخل بالفور أو الوقت أو تكلم عمداً أو سهواً لا تبطل الصلاة به ولا يسقط السجود إذ لا دليل يدل على اشتراط صحة الصلاة به كما تقدم ذكره ، وتدل عليه رواية عمار المتقدمة في المقام السادس وكذا روايته الثانية المذكورة ثمة (١) إلا أن موردهما النسيان . وظاهر الثانية وقوع السهو في الصلاة السابقة على الفجر .

## تنبيه تشتهل على فائدتين

(الاولى) - الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في التخير في النافذة بين البناء على الأكثر أو الأقل لو عرض له الشك فيها مع افضلية البناء على الأقل ، قال في المدارك : لا ريب في افضلية البناء على الأقل لأنه المتيقن ، وأما جواز البناء على

## ٣٤٦ - ( الفرق بين الفريضة والنافلة في حكم الشك والسهو ) ج ٩

الأكثر فقال المصنف في المعتبر انه متفق عليه بين الأصحاب ، واستدل عليه بان النافلة لا تجب بالشروع فكان للمكلف الاختصار على ما اراد . ثم قال في المدارك : وهو استدلال ضعيف اذ ليس الكلام في جواز القطع وانما هو في تحقق الامتثال بذلك وهو يتوقف على الدليل اذ مقتضى الأصل عدم وقوع ما تعلق به الشك . انتهى . وهو جيد .

اقول يمكن ان يستدل لافضلية البناء على الأقل هنا بما رواه ثقة الإسلام في الكافي مرسل (١) قال ، وروى انه اذا سها في النافلة بنى على الأقل ، والظاهر من ابراده هذا الخبر هو التنبيه على الفرق بين الفريضة والنافلة ، فان حكم الفريضة كما قدمنا تحقيقه - هو البناء على الأكثر مطلقاً وما ورد فيها من البناء على الأقل فقد بينا وجهه ، واما النافلة فان الحكم فيها هو البناء على الأقل لهذا الخبر . واما ما ذكره اصحابنا من جواز البناء على الأكثر فالظاهر انه لا مستند له إلا ما يدعونه من الإتفاق كما سمعت من عبارة المعتبر .

قال في المدارك : واعلم انه لا فرق في مسائل السهو والشك بين الفريضة والنافلة إلا في الشك في الاعداد فان الثنائية من الفريضة تبطل بذلك بخلاف النافلة ، وفي لزوم سجود السهو فان النافلة لا سجود فيها بفعل ما يوجب في الفريضة للاصل وصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) قال : سألت عن السهو في النافلة ؟ قال ليس عليك سهو ، انتهى . وهو جيد . والظاهر من صحيفة محمد بن مسلم المذكورة ان السهو في النافلة لا يوجب ما يوجب السهو في الفريضة من سجدة السهو أو غيرهما فمعنى قوله : ليس عليك سهو ، رفع احكام السهو بالكلية .

واما ما ورد في بعض الأخبار من الإعادة بالشك في الوتر فحمله الأصحاب

(١) الوسائل الباب ١٨ من الخلل في الصلاة

(٢) الوسائل الباب ١٨ من الخلل في الصلاة ، وفيه هكذا ، ايس عليك شيء ، وكذا

في الفروع ج ١ ص ١٠٠ والتهذيب ج ١ ص ٢٣٤ والوافي باب : من لا يعتد بشكه . . .



على الإستحباب دون البطلان وقد تقدم ذكره .

وروى الشيخ في الصحيح عن عبيد الله الحلبي (١) قال : « سألته عن رجل سها في ركعتين من النافلة فلم يجلس بينهما حتى قام فركع في الثالثة ؟ قال يدع ركعة ويجلس ويتشهد ويسلم ثم يستأنف الصلاة بعد » .

وهذا الخبر مؤيد لما ذكرناه في معنى صحيحة محمد بن مسلم من العموم فانه في هذه الصورة المفروضة قد صلى النافلة ثلاث ركعات ولم يذكر إلا في حال ركوعه في الثالثة فأمره عليه السلام بالبناء الركعة الثالثة والبناء على الركعتين الأولىين ولم يحكم ببطلان النافلة للزيادة كما حكموا به في الفريضة . وفي معناها رواية الحسن الصيقل المتقدمة في المقام الثالث (٢) والله العالم .

( الثانية ) - روى ثقة الإسلام والصدوق عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) قال : « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اشكو اليك ما ألقى من الوسوسة في صلاتي حتى لا أدري ما صليت من زيادة أو نقصان ؟ فقال : اذا دخلت في صلاتك فاطعن فخذك الأيسر باصبعك اليمنى المسبحة ثم قل : بسم الله وبالله توكلت على الله أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم . فانك تنحره وتطرده » .

وروى الصدوق في الفقيه (٤) عن عمر بن يزيد في الصحيح انه قال « شكوت الى أبي عبد الله عليه السلام السهو في المغرب فقال صلها بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون ففعلت ذلك فذهب عني » .

وعن أبي حمزة الثمالي عن أبي عبد الله عليه السلام (٥) قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله لقيت من وسوسة صدرى شدة وأنا رجل معيل مدين محوج ؟ فقال له كرر هذه الكلمات « توكلت على الحي الذي لا يموت والحمد لله الذي لم يتخذ

صاحبة ولا ولدأ ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيراً، قال فلم يلبث ان عاد اليه فقال يا رسول الله ﷺ اذهب الله عني وسوسة صدرى وقضى دينى ووسع رزقى ، نسأل الله ان يذهب عنا وسوسة الصدور وينجينا من عداوة الشيطان الرجيم في الورود والصدور ويقضى عنا ديون الدنيا والآخرة ويصلح لنا الأمور ويوسع في أرزاقنا ويقينا كل محذور .

الى هنا انتهى الكلام في المجلد الثالث (١) من كتاب الحقائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ويتلوه ان شاء الله تعالى المجلد الرابع في صلاة الجمعة وما يتبعها من الصلوات والملاحقات وفق الله تعالى لاتبامه والفوز بسعادة ختامه ودفع عنا عوائق هذه الايام وما تبديه ولا سيما عروض الامراض والاسقام وبوائقها التى لا تنيم ولا تنام . وكان ذلك في الأرض المقدسة التى على التقوى مؤسسة كربلاء المعلى على ساكنها واجداده وابنائهم صلوات ذى العلا في اليوم الاول من الشهر المبارك شهر رمضان ختم بالخير والعافية والرضوان من السنة الثامنة والسبعين بعد المائة والآلف من الهجرة النبوية على مهاجرها وآله افضل التحية .

## الباب الثالث

في بقية الصلوات وفيه فصول

( الفصل الأول ) - في صلاة الجمعة وفيه مقدمة ومطالب :

اما المقدمة ففي فضل يوم الجمعة وليلته ، روى في الكافي عن ابي بصير (٢) قال « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ما طلعت الشمس يوم أفضل من يوم الجمعة » .

(١) هذا بحسب تقسيمه « قدس سره » واما بحسب تقسيمنا فهذا هو الجزء التاسع وينتهي - حفظاً للتوازن بين الاجزاء - بنهاية المطلب الاول في بيان حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة ، ويبتدىء الجزء العاشر من المطلب الثانى في شروط وجوب الجمعة .

(٢) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجمعة وآدابها

وعن احمد بن محمد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام (١) قال : « قال رسول الله ﷺ ان يوم الجمعة سيد الايام يضاعف الله تعالى فيه الحسنات ويمحو فيه السيئات ويرفع فيه الدرجات ويستجيب فيه الدعوات ويكشف فيه الكربات ويقضى فيه الحوائج العظام ، وهو يوم المزيد لله فيه عتقاء وطلاقاً من النار ، ما دعا به أحد من الناس وعرف حقه وحرمة إلا كان حقاً على الله تعالى ان يجعله من عتقائه وطلاقه من النار ، فان مات في يومه وليلته مات شهيداً وبعث آمناً ، وما استخف أحد بجرمته وضيع حقه إلا كان حقاً على الله عز وجل ان يصليه نار جهنم إلا ان يتوب » .

وعن ابان عن الصادق عليه السلام (٢) قال : « ان للجمعة حقاً وحرمة فإياك ان تضيع او تقصر في شيء من عبادة الله تعالى والتقرب اليه بالعمل الصالح وترك المحارم كلها ، فان الله يضاعف فيه الحسنات ويمحو فيه السيئات ويرفع فيه الدرجات . وذكر ان يومه مثل ليلته فان استطعت ان تحييها بالصلاة والدعاء فافعل فان ربك ينزل في اول ليلة الجمعة الى السماء الدنيا فيضاعف فيه الحسنات ويمحو فيه السيئات وان الله واسع كريم ، اقول : الظاهر كما استظهره في الوافي وقوع التقديم والتأخير في قوله في الخبر « يومه مثل ليلته » سهواً من بعض النقلة وانه انما كان « ليلته مثل يومه » .

وعن ابن ابي يعفور عن الباقر عليه السلام (٣) قال : « قال له رجل كيف سميت الجمعة ؟ قال ان الله عز وجل جمع فيها خلقه لولاية محمد ﷺ ووصيه في الميثاق فسماه يوم الجمعة لجمعه فيه خلقه » .

وعن جابر عن الباقر عليه السلام (٤) قال : « سئل عن يوم الجمعة وليلتها فقال ليلتها ليلة غراء ويومها يوم ازهر ، وليس على وجه الأرض يوم تقرب فيه

(١) و(٢) و(٤) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجمعة وآدابها

(٣) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجمعة وآدابها . والسند فيه هكذا : عن ابن

ابن يعفور عن ابي حمزة عن ابي جعفر « د » ، وكذا في الفروع ج ١ ص ١١٥ . وفي التهذيب ج ١ ص ٢٤٦ عن الكليني كما في المتن وكذا في الوافي باب فضل يوم الجمعة وليلته .

الشمس أكثر معافي من النار ، من مات يوم الجمعة عارفاً بحق أهل البيت ( عليهم السلام ) كتب الله تعالى له براءة من النار وبرائة من عذاب القبر . ومن مات ليلة الجمعة أعتق من النار .

وعن إبراهيم ابن أبي البلاد عن بعض أصحابه عن الهافر أو الصادق ( عليهم السلام ) (١) قال : « ما طلعت الشمس بيوم أفضل من يوم الجمعة وإن كلام الطير فيه إذا لقي بعضها بعضاً سلام سلام يوم صالح » .

وعن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام (٢) قال : « قلت له بلغني أن يوم الجمعة أقصر الأيام ؟ قال كذلك هو . قلت جعلت فداك كيف ذاك ؟ قال إن الله تعالى يجمع أرواح المشركين تحت عين الشمس فإذا ركبت الشمس غلب الله أرواح المشركين بركود الشمس ساعة فإذا كان يوم الجمعة لا يكون للشمس ركود رفع الله تعالى عنهم العذاب لفضل يوم الجمعة فلا يكون للشمس ركود » .

وروى في الفقيه (٣) مرسلًا قال : « سئل الصادق عليه السلام عن الشمس كيف تركد كل يوم ولا يكون لها يوم الجمعة ركود ؟ قال لأن الله تعالى جعل يوم الجمعة أضيق الأيام . فقيل له ولم جعله أضيق الأيام ؟ قال لأنه لا يعذب المشركين في ذلك اليوم لحرمة عنده » .

وروى في الفقيه والتهذيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : « إن الله تبارك وتعالى لينادي كل ليلة جمعة من فوق عرشه من أول الليل إلى آخره ألا عبد مؤمن يدعوني لآخرته ودينه قبل طلوع الفجر فاجيبه ؟ ألا عبد مؤمن يتوب إلى من ذنوبه قبل طلوع الفجر فاتوب عليه ؟ ألا عبد مؤمن قد قترت عليه

(١) الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) الفروع ج ١ ص ١١٦ وفي الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجمعة وآدابها

(٣) ج ١ ص ١٤٥ وفي الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجمعة وآدابها

(٤) الوسائل الباب ٤٤ من صلاة الجمعة وآدابها . والرواية عن أبي جعفر « ح »

رزقه يسألني الزيادة في رزقه قبل طلوع الفجر فازيده واوسع عليه ؟ ألا عبد مؤمن سقيم يسألني أن أشفيه قبل طلوع الفجر فاعافيه ؟ ألا عبد مؤمن محبوس مغموم يسألني أن أطلقه من حبسه واخلى سربه ؟ ألا عبد مؤمن مظلوم يسألني أن آخذ له بظلامته قبل طلوع الفجر فانتصر له وآخذ له بظلامته ؟ قال فلا يزال ينادى بهذا حتى يطلع الفجر .

وروى في الفقيه عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني عن إبراهيم بن أبي محمود (١) قال : « قلت للرضا عليه السلام ما تقول في الحديث الذي يرويه الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال إن الله تبارك تعالى ينزل في كل ليلة جمعة إلى السماء الدنيا ؟ فقال عليه السلام نعم الله المحرفين الكلم عن مواضعه والله ما قال رسول الله ﷺ كذلك إنما قال إن الله تبارك وتعالى ينزل ملكاً إلى السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الأخير وليلة الجمعة من أول الليل فيأمره فينادي هل من سائل فأعطيه ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ يا طالب الخير أقبل ويا طالب الشر أقصر . فلا يزال ينادى بهذا حتى يطلع الفجر فإذا طلع الفجر عاد إلى محله من ملكوت السماء . حدثني بذلك أبي عن جدي عن آبائه عن رسول الله ﷺ . »

أقول : يمكن أن يكون وجه الجمع بين هذا الخبر وما تقدم في حديث إبان يحمل تحريف الكلم عن مواضعه في هذا الخبر على فهم المخالفين من هذا الحديث الذي نقلوه عنه عليه السلام التجسيم وأن نزوله عز وجل إنما هو باعتبار نزول من يأمره بذلك ، فإن هذا المجاز شائع في الكلام كما تقول « قتل الملك فلاناً » باعتبار أمره بذلك ، ويكون الخبر الذي نقله عليه السلام هنا إنما هو عبارة عن معنى ذلك الخبر وإن المراد به ذلك لا ما فهموه من التجسيم وجواز الانتقال عليه عز وجل كما هو مذهب الحنابلة (٢) .

(١) الوسائل الباب ٤٤ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) نسبة اليهم العلامة « قدس سره » في ( نهج الحق وكشف الصدق ) وانكر النسبة —

وروى في الفقيه (١) مرسلًا قال : « وروى انه ما طلعت الشمس في يوم أفضل من يوم الجمعة وكان اليوم الذي نصب فيه رسول الله ﷺ أمير المؤمنين عليه السلام بغدير خم يوم الجمعة ، وقيام القائم عليه السلام يكون في يوم الجمعة ، وتقوم القيامة في يوم الجمعة يجمع الله تعالى فيه الأولين والآخرين ، قال الله عز وجل : ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود » (٢) .

وروى محمد عن الصادق عليه السلام (٣) في قول يعقوب لبنيه : سوف استغفر لكم ربى (٤) قال : « اخرها الى السحر ليلة الجمعة » .

وروى ابو بصير عن أحدهما (عليهما السلام) (٥) قال : « ان العبد المؤمن ليسأل الله عز وجل الحاجة فيؤخر الله عز وجل قضاء حاجته التي سأل الى يوم الجمعة لينخصه بفضل يوم الجمعة » .

وروى داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام (٦) في قول الله عز وجل : وشاهد ومشهود (٧) قال : « الشاهد يوم الجمعة » .

ابن روزبهان وايد القاضي التستري في احقاق الحق نسة المصنف اليهم بنسبة الفخر الرازي ذلك اليهم في رسالته في ترجيح مذهب الشافعي ، راجع دلائل الصدق للحجة المظفر ج ١ ص ١٣٢ . وفي كتاب السنة لاحمد بن حنبل ص ٤٨ و ٤٩ « والله تعالى سميع لا يشك .. الى ان قال : ويصر ويضحك ... ثم قال وينزل تبارك وتعالى كل ليلة جمعة الى السماء الدنيا كيف يشاء » ٢٢ : ١٩ ليس كمثل شئ . وهو السميع البصير ، وقلوب العباد بين اصبعين من اصابع الرب وخلق الله عز وجل آدم عليه السلام ، بيده السماوات والارض يوم القيامة وكفه ويخرج قوما من النار بيده وينظر اهل الجنة الى وجهه ويرونه فيكرمهم ويتجلى لهم فيعطيه » .

(١) ج ١ ص ٢٧٢ (٢) سورة هود الآية ١٠٥

(٣) و (٥) الوسائل الباب ٢٤ من صلاة الجمعة وآدابها

(٤) سورة يوسف الآية ٩٩

(٦) الوسائل الباب ٤٠ من صلاة الجمعة وآدابها (٧) سورة البروج الآية ٣

قال في مجمع البيان (١) في تفسير قوله تعالى « وشاهد ومشهود » فيه اقوال :  
 (احدها) - ان الشاهد يوم الجمعة والمشهود يوم عرفة عن ابن عباس وقتادة ، وروى  
 ذلك عن الباقر والصادق (عليهما السلام) وعن النبي ﷺ ايضاً وسمى يوم الجمعة  
 شاهداً لانه يشهد على كل عامل بما عمل فيه ، وفي الحديث « ما طلعت الشمس على  
 يوم ولا غربت على يوم افضل منه وفيه ساعة لا يوافقها من يدعو فيها الله تعالى  
 بخير إلا استجاب له ولا استعاذ من شر إلا اعاذه منه » ويوم عرفة مشهود يشهد  
 الناس فيه موسم الحج وتشهده الملائكة . و( ثانيها ) ان الشاهد يوم النحر والمشهود  
 يوم عرفة عن ابراهيم . و( ثالثها ) ان الشاهد محمد ﷺ والمشهود يوم القيامة عن  
 ابن عباس في رواية اخرى وسعيد بن المسيب وهو المروى عن الحسن بن علي  
 (عليهما السلام) وروى ان رجلاً دخل مسجد رسول الله ﷺ فاذا رجل  
 يحدث عن رسول الله ﷺ قال فسألته عن الشاهد والمشهود فقال : نعم الشاهد  
 يوم الجمعة والمشهود يوم عرفة . فجزته الى آخر يحدث عن رسول الله ﷺ  
 فسألته عن ذلك فقال نعم : اما الشاهد فيوم الجمعة واما المشهود فيوم النحر . فجزتها  
 الى غلام كان وجهه الديار وهو يحدث عن رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك  
 فقال : نعم اما الشاهد فمحمد ﷺ واما المشهود فيوم القيامة ، اما نعمته سبحانه  
 يقول « يا ايها النبي انا ارسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً » (٢) وقال « ذلك يوم  
 مجموع له الناس وذلك يوم مشهود » (٣) فسألت عن الاول فقالوا ابن عباس  
 وسألت عن الثاني فقالوا ابن عمر وسألت عن الثالث فقالوا الحسن بن علي (عليهما  
 السلام) . و( رابعها ) ان الشاهد يوم عرفة والمشهود يوم الجمعة ، وعن ابي الدرداء  
 عن النبي ﷺ قال : « اكثرُوا الصلاة على يوم الجمعة فانه يوم مشهود تشهده  
 الملائكة وان أحداً لا يصلي على - إلا عرضت على صلته حتى يفرغ منها . قال

فقلت وبعد الموت ؟ فقال ان الله تعالى حرم على الأرض ان تأكل اجساد الانبياء فنبى الله حتى يرزق ، و ( خامسها ) ان الشاهد الملك يشهد على ابن آدم والمشهود يوم القيامة عن عكرمة ، وتلا هاتين الآيتين : وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد ، (١) « وذلك يوم مشهود » ، (٢) و ( سادسها ) ان الشاهد الذين يشهدون على الناس والمشهود هم الذين يشهد عليهم عن الجبائى . و ( سابعها ) الشاهد هذه الامة والمشهود سائر الامم لقوله : لتكونوا شهداء على الناس ، (٣) عن الحسن ابن الفضل . و ( ثامنها ) الشاهد اعضاء بنى آدم والمشهود هم لقوله تعالى : يوم تشهد عليهم السنتهم ... الآية ، (٤) و ( تاسعها ) الشاهد الحجر الاسود والمشهود الحاج . و ( عاشرها ) الشاهد الايام والليالى والمشهود بنو آدم ، وينشد للحسين بن على عليه السلام :

مضى امسك الماضى شهيداً معدلاً وخلفت فى يوم عليك شهيد

فان انت بالامس اقترفت اساءة فقيد باحسان وانت حميد

ولا ترج فعل الخير يوما الى غد لعل غداً يأتى وأنت فقيد

( الحادى عشر ) الشاهد الانبياء والمشهود محمد ﷺ لقوله سبحانه : واذا أخذ الله ميثاق النبين ... الى قوله فاشهدوا وانا معكم من الشاهدين ، (٥) ( الثانى عشر ) الشاهد الخلق والمشهود الحق ، وفى كل شىء له آية تدل على انه واحد ، وقيل الشاهد الله والمشهود لا إله إلا الله لقوله تعالى : « شهد الله انه لا إله إلا هو ... الآية » ، (٦) . انتهى .

وروى الصدوق فى الفقيه عن المعلى بن خنيس عن الصادق عليه السلام (٧) انه قال

« من وافق منكم يوم الجمعة فلا يشتغلن بشىء غير العبادة فان فيه يفقر للعباد وتنزل عليهم الرحمة » .

(١) سورة ق الآية ٢٠ (٢) سورة هود الآية ٥

(٣) سورة البقرة الآية ١٣٧ (٤) سورة النور الآية ٢٤

(٥) سورة آل عمران الآية ٧٥ (٦) سورة آل عمران الآية ١٦

(٧) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجمعة وآدابها



قال : وروى الأصمغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام (١) انه قال : ليلة الجمعة ليلة غراء ويومها يوم ازهر من مات ليلة الجمعة كتب الله له براءة من ضغطة القبر ومن مات يوم الجمعة كتب الله له براءة من النار .

وعن هشام بن الحكم في الصحيح عن الصادق عليه السلام (٢) : في الرجل يريد ان يعمل شيئاً من الخير مثل الصدقة والصوم ونحو هذا قال يستحب أن يكون ذلك يوم الجمعة فان العمل يوم الجمعة يضاعف .

وروى في الخصال بسنده عن النبي صلى الله عليه وآله (٣) قال : ان ليلة الجمعة ويوم الجمعة اربع وعشرون ساعة لله عز وجل في كل ساعة ستمائة الف عتيق من النار . وعن ابن ابي عمير عن غير واحد عن الصادق عليه السلام (٤) قال : السبت لنا والاحد لشيعتنا والاثنين لاعدائنا والثلاثاء لبني امية ( انهم الله ) والاربعاء يوم شرب الدواء والخميس تقضى فيه الحوائج والجمعة للتنظيف وهو عيد المسلمين وهو أفضل من الفطر والأضحى ، ويوم غدیر خم أفضل الاعياد وهو الثامن عشر من ذى الحجة . ويخرج قائمنا أهل البيت يوم الجمعة وتقوم القيامة يوم الجمعة ، وما من عمل أفضل يوم الجمعة من الصلاة على محمد وآله ، الى غير ذلك من الأخبار وفي ما ذكرناه كفاية لدوى الاعتبار .

## المطلب الاول

في بيان حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة ونقل الأقوال والأخبار وبيان ما هو المختار الظاهر من الآية واحاديث العترة الأطهار ( صلوات الله عليهم آباء الليل والنهار ، إلا انا قبل الخوض في المقام تقدم من التحقيق الظاهر لدوى الافهام ما عسى به تنكشف غشاوة الابهام وتنجلي به غياهب الظلام : فنقول : لا ريب ان الظاهر من الأخبار حتى كاد ان يكون كالشمس الساطعة

على جميع الأقطار هو الوجوب العيني الذي لا يختلجه الشك منها والانكار متى لوحظت في حد ذاتها بعين الانصاف والاعتبار . إلا ان الشبهة قد دخلت على جل اصحابنا (رضوان الله عليهم) في هذه المسألة من وجهين فاسقطوا بذلك فيها الوجوب العيني من البين : (احدهما) عدم جواز العمل بخبر الواحد فان بعضاً منهم منع من العمل به وبعضاً توقف في ذلك وتحقيق ذلك في الاصول . و( ثانيهما ) من أخذ الإجماع مدركا شرعياً كالكتاب والسنة النبوية وجعله دليلاً مرعياً يعتمد عليه في الاحكام الشرعية ، فالكلام هنا يقع في مقامين :

( الأول ) - في العمل بخبر الواحد فاننا نقول بتوفيق الله تعالى وهدايته وعنايته : ان اخبارنا المروية في كتب الأخبار المصنفة من علمائنا الابرار وان صدق عليها اخبار الآحاد باعتبار المقابلة بالمتواتر إلا انها قد اعتضدت بالقرائن الدالة على صحتها عن الأئمة الطاهرين كما صرح به جملة من علمائنا المحققين : منهم - شيخ الطائفة في صدر كتاب الاستبصار وكتاب العدة وغيره في غيرهما ، بل صرح بذلك المرتضى (رضى الله عنه) الذي هو احد المنقول عنه تلك المقالة كما نقله عنه في المعالم . ولا يخفى ان عمل اصحابنا (رضوان الله عليهم) قديمهم وحديثهم مجتهدهم واخباريهم إنما هو على هذه الأخبار وبناء مذهبهم إنما هو عليها ، وقد قبض الله تعالى بلطف حكمته ومنيف عنايته اقواما من الثقات الهادقين في زمن الأئمة الطاهرين (صلوات الله عليهم اجمعين) لجمع الأخبار المسموعة عنهم (عليهم السلام) وتدوينها في الاصول المشهورة وهي اربعمائة أصل كما صرح به جملة من الاصحاب وامروا من أهل البيت (صلوات الله عليهم اجمعين) بتدوينها وحفظها لعلمهم بما يحدث من التقية والخيرة بعد غيبة قائمهم (عليهم السلام) وانسداد ابواب استفادة الاحكام التي كانت في زمانهم وزمان نواب قائمهم مشرعة لجملة الانام فالعمل والمدار في الايراد والاصدار إنما هو على هذه الاخبار كما لا يخفى على ذوى البصائر والابصار .

ولنكتف هنا بنقل كلام المحقق المدقق صاحب المعالم في المقام ونذكره مع طوله لجودة محصولة وان طال به زمام الكلام فنقول :

قال المحقق المذكور بعد ان ذكر اولاً ان خبر الواحد يفيد العلم مع انضمام القرائن اليه واحتجاجة بما ذكره من الحجج عليه ، ثم ذكر ان ما عرى من خبر الواحد عن القرائن المفيدة للعلم يجوز التعبد به عقلاً ، وهل هو واقع او لا ؟ خلاف بين الأصحاب ، فذهب جمع من المتقدمين كالمرتضى وابن زهرة وابن البراج وابن ادریس الى الثاني وصار جمهور المتأخرين الى الاول وهو الأقرب ، ثم استدلل على ذلك بوجوه ثم ذكر الاول والثاني ثم قال ما صورته : الثالث - اطباق قدماء الأصحاب الذين عاصروا الأئمة (عليهم السلام) وأخذوا منهم أو قاربوا عصرهم على رواية اخبار الآحاد وتدوينها والاعتناء بحال الرواة والتفحص عن المقبول والمردود والبحث عن الثقة والضعيف واشتہار ذلك بينهم في كل عصر من تلك الاعصار وفي زمان امام بعد امام ولم ينقل عن أحد منهم انكار لذلك او مصير الى خلافه ولا روى عن الأئمة (عليهم السلام) حديث يضاده مع كثرة الروايات عنهم في فنون الأحكام ، قال العلامة في النهاية : اما الإمامية فالأخباريون منهم لم يقولوا في اصول الدين وفروعه إلا على اخبار الآحاد المروية عن الأئمة (عليهم السلام) والاصوليون منهم كأبي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على قبول الخبر الواحد في الفروع ولم ينكروه احد سوى المرتضى واتباعه لشبهة حصلت لهم . وحكى المحقق عن الشيخ سلوك هذا الطريق في الاحتجاج للعمل باخبارنا المروية عن الأئمة (عليهم السلام) مقتصر عليه فادعى الإجماع على ذلك وذكر ان قديم الأصحاب وحديثهم اذا طولوا بصحة ما افق به المفتي منهم عولوا على المنقول في اصولهم المعتمدة وكتبهم المدونة فيسلم له خصمه منهم الدعوى في ذلك ، وهذه مجيبتهم من زمن النبي ﷺ الى زمن الأئمة (عليهم السلام) فلو لا ان العمل بهذه الأخبار جائز لانكروه وتبرأوا من العامل به . وموافقونا من أهل الخلاف احتجوا بمثل هذه الطريقة ايضاً فقالوا ان الصحابة والتابعين اجمعوا على ذلك بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد وعلمهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى ، وقد تكرر ذلك مرة بعد اخرى وشاع وذاع بينهم ولم ينكر عليهم أحدوا لا نقل ، وذلك يوجب العلم العادي

باتفاقهم كالقول الصريح . (الرابع) - ان باب العلم القطعي بالاحكام الشرعية التي لم تعلم بالضرورة من الدين او من مذهب اهل البيت (عليهم السلام) في نحو زماننا منسد قطعاً ، إذ الموجود من ادلتها لا يفيد غير الظن لفقد السنة المتواترة وانقطاع طريق الاطلاع على الإجماع من غير النقل بخبر الواحد ووضوح كون اصاله البراءة لا تفيد غير الظن وكون الكتاب ظني الدلالة ، واذا تحقق انسداد باب العلم في حكم شرعي كان التكليف فيه بالظن قطعاً ، والعقل قاض بان الظن اذا كانت له جهات متعددة تتفاوت بالقوة والضعف فالعدول عن القوى منها الى الضعيف قبيح ، ولا ريب ان كثيراً من أخبار الأحاديث يحصل بها من الظن ما لا يحصل بشيء من سائر الأدلة فيجب تقديم العمل بها . ثم ساق الكلام في الذب عن ما ذكره في المقام ورد حجج اولئك الأعلام على ما ذهبوا اليه من ذلك القول الناقص العيار والقليل المقدار ، الى ان قال : وقد اورد السيد على نفسه في بعض كلامه سؤالاً هذا لفظه : فان قيل اذا سدتم طريق العمل بالأخبار فعلى أى شيء تعولون في الفقه كله ؟ واجاب بما حاصله ان معظم الفقه يعلم بالضرورة من مذهب أئمتنا (عليهم السلام) فيه بالأخبار المتواترة وما لم يتحقق ذلك فيه - ولعله الأقل - يعول فيه على اجماع الامامية . وذكر كلاماً طويلاً في بيان ما يقع فيه الاختلاف بينهم ومحصله انه اذا امكن تحصيل القطع باحد الأقوال من طرق ذكرناها تعين العمل عليه وإلا كنا نخبرين بين الأقوال المختلفة لتعذر دليل التعيين . ولا ريب ان ما ادعاه من علم معظم الفقه بالضرورة وياجماع الإمامية امر ممتنع في هذا الزمان واشباهه والتكليف فيها بحصول العلم غير جائز والإكتفاء بالظن في ما يتعذر فيه العلم بما لا شك فيه ولا نزاع - وقد ذكره في غير موضع من كلامه ايضاً - فستوى حيثئذ الأخبار وغيرها من الأدلة المفيدة للظن في الصلاحية لاثبات الأحكام الشرعية في الجملة كما حققناه ، مع ان السيد قد اعترف في جواب المسائل التباينات بان أكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوع على صحتها اما بالتواتر واما بامارة وعلامة دلت على صحتها وصدق رواتها فهي موجبة للعلم مقتضية للقطع وان وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص من طريق الآحاد.

الى هنا ما نقلناه من كلام المحقق المشار اليه آنفاً وهو جيد وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه إلا ان جعله ( قدس سره ) الاخبار تبعاً لما ذكره غيره من علمائنا الابرار من قبيل اخبار الآحاد العارية عن القرائن الموجبة للعلم بصحتها محل مناقشة يطول بذكرها الكلام.

ثم ان مما يدل على الاعتماد على اخبار الآحاد وصحة العمل بها ما روى عنه عليه السلام (١) في خطبة الغدير وغيرها من قوله « فليبلغ الشاهد الغائب » وقوله عليه السلام في خطبته في مسجد الخيف المروية في الكافي وغيره عن الصادق عليه السلام (٢) « رحم الله امرأ سمع مقالتي فبلغها كما سمعها فرب حامل فقه ليس بفقيه ... الحديث » وحديث (٣) « من حفظ على امتي اربعين حديثاً ، وما علم من ارساله عليه السلام وكذا امير المؤمنين عليه السلام بعده في وقت خلافته الى جباية الخراج والصدقات والمقاسمات بل غير ذلك من الولايات الى البلدان البعيدة آحاد الناس ممن لم يبلغ عددهم التواتر فان جميع ذلك ونحوه مما يدل على ان المرجع في العمل بالأخبار ليس إلا الى ما يقتضى سكون النفس واطمئنان خاطر لا الى ما يقتضى القطع واليقين بصحة الخبر به من عدد او قرينة كما توهمه من لم يعرض بضرس قاطع على تتبع السير

(١) الوسائل الباب ٨ من صفات القاضى والغدير ج ١ ص ٣٣

(٢) الوسائل الباب ٨ من صفات القاضى عن الكافي بطريقين ولفظ الاول هكذا : « نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها من لم يسمعها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه .. » والثاني بمعناه يادى تفاوت في اللفظ . وفي مجمع البحرين نقل الحديث في مادة « نضر » هكذا « نضر الله امرأ » وفي مستدرک الوسائل الباب ٨ من صفات القاضى نقله بلفظ « نضر » ايضاً إلا في رواية عوالى اللثالى فان فيها « ورحم » وفي رسالة الاصول للشافعى في مقدمة كتاب الام ص ٦٥ نقل الحديث كافي الوسائل (٣) نقله في الوسائل بطرق متعددة في الباب ٨ من صفات القاضى وفيها هكذا : « من حفظ من امتي ... او « من حفظ من شيعتنا ... » نعم اللفظ في رواية الخصال كما في المتن وكذا في المستدرک الباب ٨ من صفات القاضى عن العوالى .

والأخبار ولم يعط التأمل حقه في الآثار .

وبالجملة فإن ما ذهب إليه أولئك المتقدم ذكرهم من المنع من العمل بخبر الواحد ودعوى كون أخبارنا المذكورة من جملة ذلك في البطلان اظهر من ان يحتاج الى مزيد بيان ، إذ ليس مع رده هذه الأخبار المدونة في كتب الأصحاب إلا الخروج من هذا الدين او العمل على غير مذهب ودين ، وذلك فانه ليس بعد هذه الأخبار عندهم إلا الكتاب والإجماع ودليل العقل ، ولا ريب ان الكتاب لما هو عليه من الإجمال وقبول الاحتمال لا يفي بالمراد ، واما الإجماع فقد عرفت وستعرف ما فيه من انه ليس في عده إلا تكثير السواد وتضييع المداد ، واما دليل العقل فاضعف ومع تسليمه فهو لا يأتي على جميع الأحكام .

ثم انه بما يزيد ما ذكرناه تأييداً ويعلى مناره تشييداً ما استفاض بل تواتر معنى بين الخاصة والعامة من قوله وَمَا يَزِيدُ مَا دُرُّهُ (١) « اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ان تضلوا ما ان تمسكتم بهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، وهو مروي بطرق عديدة ومتون متقاربة ، ونحوه خبر (٢) « أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجي ومن تخلف عنها غرق ، » .

(١) في الوسائل الباب ٥ من صفات القاضي وقد تواتر بين العامة والخاصة عن النبي (ص) انه قال « اني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما ان تضلوا : كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، وانهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض ، » ورواه الترمذي في سننه ج ١٣ ص ٢٠٠ و ٢٠١ باختلاف يسير في اللفظ ومسلم في صحيحه ج ٧ ص ١٢٢ و ١٢٣ واحمد في مسنده ج ٣ ص ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩ و ج ٤ ص ٣٦٦ والدارمي في سننه ج ٢ ص ٤٣٢ ، وقد ذكر الشيخ قوام الدين الوشوي في رسالته « حديث الثقلين ، المطبوعة بالقاهرة بإشراف دار التقريب ص ٦ مصادر هذا الحديث من كتب العامة وهي كثيرة وذكر فيها اختلاف المتن ايضاً . وقد روى الحديث ايضاً في كتب العامة بلفظ الكتاب والسنة دون العترة وقد ذكر مصادر ذلك في مفتاح كنوز السنة ص ٤٤٧ .

(٢) الوسائل الباب ٥ من صفات القاضي ونقله في الفدير ج ٢ ص ٣٠١ —

والتقريب فيها هو دلالتها على ان النجاة والأمن من الوقوع في مهاوى الضلال إنما هو في التمسك بجبل الآل (عليهم صلوات ذى الجلال) والإقتداء بهم في الأقوال والأفعال ، وحيث أن ينحصر هذا بزمان وجودهم (صلوات الله عليهم) وما قاربه واللازم منه تضيق باقي الأمة الى يوم القيامة ، لانه ~~كان عالماً~~ كان عالماً بامتداد امته الى يوم القيامة وكان عالماً بأن زمان وجود الأئمة (عليهم السلام) الى وقت الغيبة إنما هو زمان يسير ، وعلى هذا فلو قصر الأمر بالتمسك بهم على زمان وجودهم وما قاربه فاللازم ما ذكرناه وهو مما يقطع بفساده ، واما ان يجعل هذا الخطاب للأمة والأمر لهم بالإتباع والتمسك الى يوم القيامة وهو لا يتم إلا بالعمل بهـلـه الاخبار المروية عن ابائنا الأطهار التي هي محل البحث ، إذ لا طريق في مثل زماننا هذا وامثاله من ازمان الغيبة الى اتباعهم والّاخذ بدينهم والتمسك بهم سواها . وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه .

ثم لا يخفى ان ظاهر الخبرين المذكورين الاشارة الى سد باب التمسك بسوى الثقلين المذكورين حيث كان رفع الضلال على وجه الشمول لافراده وافراد زمانه والنجاة ليس مرتباً إلا على التمسك بهما ، وبالجمله فان التمسك بهما طريق علم انها مخلصه من الضلال على كل حال واما غير ما فاشد الإشكال فيه والاعضال سيامع عدم ورود الاذن بالاخذ به في حال من الأحوال .

(المقام الثانى) فى الاجماع وقد تقدم فى مقدمات الكتاب نزر من القول

== عن مستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٥٩ عن ابى ذر وصححه . وافظه فيه د مثل اهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجي ومن تخلف عنها غرق ، ونقله ايضاً عن تاريخ الخطيب ج ١٢ ص ٩١ وكثير من غيرهما . قال و اشار اليه الامام الشافعى بقوله المأثور عنه فى رشفة الصادي ص ٢٤

ولما رأيت الناس قد ذهب بهم	مذاهبهم فى البحر الغى والجهل
ركبت على اسم الله فى سفن النجا	وهم اهل بيت المصطفى خاتم الرسل
واسكت حل الله وهو ولاؤهم	كما قد أمرنا بالتمسك بالجبل

في بيان بطلان القول به والاعتداد عليه في الأحكام الشرعية وعدم كونه مدركا لها وان اشتهر في كلامهم عدة من المدارك القطعية كالكتاب العزيز والسنة النبوية ، ونزيده هنا بمزيد من التحقيق الرشيق والتدقيق الانيق :

فتقول : قد عرفت مما قدمنا في المقام الأول دلالة خبر الثقلين على ان ما يعمل به أو عليه من حكم فرعي أو مدرك أصلي يجب أن يكون متمسكا فيه بكتاب الله تعالى واخبار العترة على ما مر من البيان لتحقيق الامن من الضلال والنجاة من احوال المبدأ والمآل ، والزاعم لكون ذلك مدركا شرعياً زائداً على ما ذكره ~~في~~ يحتاج الى اقامة البرهان والدليل وليس له الى ذلك سبيل إلا مجرد القول والقليل ومن الظاهر عند التأمل بعين الانصاف وتجنب العصبية للشهورات الموجبة للاعتسافات ان عد اصحابنا (رضوان الله عليهم) الإجماع مدركا إنما اقتفوا فيه العامة العمياء لاقتفائهم لهم في هذا العلم المسمى بعلم اصول الفقه وما اشتمل عليه من المسائل والأحكام والابحاث وهذه المسألة من امهات مسائله ، ولو ان لهذا العلم من أصله اصلا اصيلا لخرج عنهم (عليهم السلام) ما يؤذن بذلك ، اذ لا يخفى على من لاحظ الأخبار انه لم يبق امر من الامور التي يجري عليها الانسان في ورود أو صدور من اكل وشرب ونوم ونكاح وتزويج وخلاء وسفر وحضر ولبس ثياب ونحو ذلك إلا وقد خرجت الأخبار ببيان السنن فيه وكذا في الأحكام الشرعية تغييرها وقطعيرها ، فكيف غفلوا (عليهم السلام) عن هذا العلم مع انه كما زعموه مشتمل على اصول الأحكام الشرعية فهو كالاساس لها لا بنتائها عليه ورجوعها اليه هذا ، وعلما العامة كالشافعي وغيره في زمانهم (عليهم السلام) كانوا عاكفين على هذه العلوم تصنيفاً وتأليفاً واستنباطاً للأحكام الشرعية بها وجميع ذلك معلوم للشيعة في تلك الايام فكيف غفلوا عن السؤال منهم عن شئ من مسائله ؟ ومع غفلة الشيعة كيف رضيت الأئمة (عليهم السلام) بذلك لهم ولم يهدوهم اليه ولم يوقفوهم عليه ؟ مع كون مسائله اصولاً للأحكام كما زعمه اولئك الاعلام ، ما هذا إلا عجب عجيب



كما لا ينبغي على الموفق المصيب (١) .

(١) اقول : ان توقف معرفة الاحكام الشرعية واستنباطها من ادلتها على الابحاث الاصولية من الوضوح بمكان لا مجال للشك فيه والارتياح ، فانه بعد ما كان معظم الاحكام الشرعية نظرياً تتوقف معرفته على البحث والاستدلال كما هو واضح ولم تكن دليلاً ادلتها مستغنية عن الإثبات أصبح من الضروري لمن يريد التفقه في الدين ومعرفة احكام سيد المرسلين ، أن يمد الطريق لذلك بنحو يقطع بكونه طريقاً بحكم الشارع تأسيساً أو امضاءً ويبحث عن كل ما يأمن بسلوكه واتباعه مسؤولية مخالفة الحكم الشرعي المعلوم له اجمالاً بالإلتفات الى الشريعة الإسلامية والاعتقاد والتدين بها وان المسائل المتكفلة بالبحث عن ذلك هي مسائل اصول الفقه ، ووجه التسمية مذكور في المتن . وان الامور التي يلزم ان يبحث عنها الفقيه في المسائل الاصولية اربعة : ١ - الأول ، الحجج فيبحث في كل ما يحتمل فيه الحجة والدليلية كالتحيز الواحد والشمرة الفتوائية والإجماع وظواهر الكتاب المجيد ، ومن ذلك بحث التعادل والترجيح لانه بحث عن الحجة في فرض التعارض ٢ - الثاني ، ظواهر المواد والهيئات الافرادية والتركيبية التي تستعمل في الكتاب والسنة وغيرهما في مقام بيان الحكم بوجه كلي من دون اختصاص بمورد دون مورد كالأمر والنهي والعام والمطلق وغير ذلك مما يبحث عنه في مباحث الالفاظ مما يلزم تشخيص ملولته وظهوره بعد الفراغ عن حجية الظهور ٣ - الثالث ، الملازمات العقلية كالملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته والملازمة بين وجوب الشيء وحرمة ضده والملازمة بين حرمة العادة أو المعاملة وفسادها والملازمة بين وجوب الشيء وعدم حرمة مقارنه وملازمة بين حرمة الشيء وعدم وجوب مقارنه ، ويعبر عن البحث في الأخير ببحث اجتماع الأمر والنهي ، والملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع . ولا مناص للفقيه من البحث في هذه الملازمات لينتهي بالدليل القطعي الى الملازمة او عدها وبذلك يستكشف الحكم الشرعي ٤ - الرابع ، الاصول العملية وهي القواعد التي ينتهي اليها الفقيه بعد فحصه وعجزه عن الظفر بالدليل على الحكم الشرعي فيبحث عن وظيفته في هذا الفرض من الإستصحاب والبراءة والإحتياط والتخيير حسب اختلاف الموارد . وهنا يقع البحث عن الوظيفة الشرعية اولا وعن الوظيفة العقلية ثانياً على تقدير عدم الانتهاء الى الوظيفة الشرعية . هذه هي مباحث =

وبما يعضد ما ذكرناه باوضح تأييد رسالة الصادق عليه السلام الى الشيعة وامره لهم

الاصول التي تبقي عليها معرفة الاحكام الشرعية ولا يستغنى الفقيه عن الاستعانة بها في استنباط الاحكام بنحو يكون معذوراً وأمناً من المسؤولية في المخالفة ولا تكون فتواه مصداقاً لعنوان التشريع ، وما خرج عن هذه الامور فليس البحث فيه من المسائل الاصولية نعم قد تذكر في كتب الاصول بعض المباحث الخارجة عن العناوين الاربعة استطراداً لتشريح الاذهان ولا يوجب ذلك هدم البحث الاصولي وقلعه من اساسه بما اشتمل عليه من المسائل والاحكام والابحاث على حد تعبيره « قدس سره » وكيف كان فيندفع ما ذكره « اولاً ، بما تقدم ، و « ثانياً ، بالنقض بتحريره المسائل الاصولية في مقدمات كتابه وسيره عليها في الأبحاث الفقهية . و « ثالثاً ، ان القواعد الاصولية - وان لم ترد في كلامهم « د ع ، بعنوانها الخاص - قد وردت متفرقة في الكتاب والسنة في ضمن الآيات والروايات التي يستدل بها في المباحث الاصولية كآيات والروايات التي يستدل بها على حجية الخبر الواحد على تقدير تمامية الدلالة وكالأخبار العلاجية لتعارض الخبرين واخبار الاستصحاب على تقدير جريانه في الشبهات الحكمية واخبار البراءة والاحتياط وكقوله « د ع ، « علينا ان نلقى اليكم الاصول وعليكم ان تفرعوا ، المتقدم ج ١ ص ١٣٢ فانه شامل للقواعد الاصولية والفقهية وكالأخبار الآمرة بطرح الخبر المخالف للكتاب وانه باطل وزخرف فانها تتضمن قاعدتين اصوليتين : احدهما - عدم حجية الخبر المخالف للكتاب . الثانية - حجية ظواهر الكتاب كما يدل عليها قوله « د ع ، في رواية عبد الاعلى المتقدمة ج ١ ص ١٥١ « يعرف هذا واشباهه من كتاب الله ، و « رابعاً ، ان علماء العامة - كما هو واضح - لم يرجعوا الى الأئمة ( ع ) في شئ من الأحكام الشرعية ولم يعترفوا لهم بالمرجعية فيها واستقلوا في فهم الكتاب والسنة والتزموا بحجية القياس والاستحسان وعملوا بالمصالح المرسلة ، الى غير ذلك من الاستنباطات الظنية المتبعة عندهم ، ولم يعملوا بمقتضى حديث الثقلين الذي اناط الامن من الضلال بالنسك بالكتاب والعترة وجعل العترة عدل الكتاب في المرجعية في امر الدين . وقد وردت عنهم « د ع ، الأخبار الكثيرة في ذم هذه الطريقة والنهي عن الاستقلال في الفتوى وانهم هم المرجع في الاحكام الشرعية مع الكتاب ، فهذا النحو من الاصول المبني على الاستقلال في الفتوى والاستغناء عن الأئمة « د ع ، وعدم =

== الأخذ منهم د ع ، قد منعوا عنه واقطوه عن درجة الاعتبار بالكلية ، واما علم الاصول المتبع عند فقهاء الامامية فرجعه في الحجج والتعارض بينها وفي الاصول العملية الشرعية هو الكتاب والأخبار الواردة عن المعصومين ، صلوات الله عليهم أجمعين ، ولا يتخطى فيه قيد شعرة عن أقوالهم تصريحاً أو امضاء ، ومرجعه في الملازمات والأصول العقلية حكم العقل القطعي من حيث كشفه عن الحكم الشرعي أو من حيث المنجزية والمعدنية . ومن الواضح عدم توجه الاعتراض على هذا النحو أصلاً لاختلافه تماماً من حيث المدرك والدليل عن علم الاصول المتبع عند العامة وتقيده بالمتابعة لأقوال العترة د ع ، والاستناد الى حديث الثقلين وتقييد ذلك بعدم المتابعة لهم ، فكيف ينسب علم الاصول المدون على ضوء حديث الثقلين ونحوه والمتبني على اتباع الحجتين الى من لم يرجع في الاحكام الى العترة أصلاً واستقل عنها تماماً . وبذلك يتضح ايضاً حال الإجماع المتبع عند الإمامية وأنه لا يمت الى اجماع العامة بصلة إذ بعد ان كان اعتباره عند الامامية من حيث كشفه عن قول المعصوم - وان اختلفوا في وجهه - ولم يكن له من حيث كونه اتفاقاً اية قيمة عندهم كان مؤسساً على أساس التمسك بالعترة وسائر أئمة النجاشي الذي سنه حديث الثقلين وغيره مما يؤدى مؤداه . ولا ينحصر التمسك بالعترة بالعمل باخبارهم فان تعيين النبي د ص ، المرجع بعده في شرعه والتأكيد الصادر منه د ص ، في هذا الشأن في حديث الثقلين وغيره إنما هو في قبال من علم د ص ، انهم يرومون عزل العترة بعده عن هذا المنصب والاستغناء عنهم والاكتفاء بكتاب الله تعالى بزعيمهم كما جرى ذلك على لسان بعضهم عند ما طلب النبي د ص ، ما يكتب به كتاباً يضمن سلامة الامة بعده من الضلال لخال بينه وبين ذلك وقال د يكفيننا كتاب الله ، ونسب اليه ( ص ) ما أوجب عدم الاثر في ما يكتبه باخلاله بمقام النبوة كما أشار اليه بقوله د ص ، وأبعد الذي قلتم ، راجع مفتاح كنوز السنة ص ٤٥ ، فالمتخالف للمدلول الحديث هم الذين لم يعترفوا للعترة بمقامها الشامخ ولم يرجعوا اليهم في أمر الدين واكتفوا بالكتاب بزعيمهم واما من يرى ان العترة عدل الكتاب ويرجع في الدين اليهما معاً ولا يرجع الى الكتاب إلا بعد الفحص عن ما ورد من العترة في بيانه ويأخذ أقوالهم د ع ، بما ورد من الأخبار عنهم ويستكشفها ايضاً من اتفاق أصحابهم وتابعيهم ولا يتخطاها أصلاً فهو ليس بخالف لحديث الثقلين .

بمدارستها والتعهد لها المروية في روضة الكافي (١) باسناد ثلاثة ونحن ننقل موضع الحاجة منها :

قال عليه السلام : « ايها العصاة المرحومة المفلحة ان الله عز وجل اتم لكم ما آتاكم من الخير ، واعلموا انه ليس من علم الله تعالى ولا من امره أن يأخذ أحد من خلق الله في دينه بهوى ولا رأى ولا مقاييس ، قد انزل الله تعالى القرآن وجعل فيه تبيان كل شيء وجعل للقرآن ولتعليم القرآن اهلاً ، لا يسع أهل علم القرآن الذين آتاهم الله عليه أن يأخذوا فيه بهوى ولا رأى ولا مقاييس ، اغناهم الله تعالى عن ذلك بما آتاهم من علمه وخصهم به ووضعهم عند كرامة من الله تعالى اكرمهم بها وهم أهل الذكر الذين أمر الله تعالى هذه الامة بسؤالهم (٢) وهم الذين قد سبق في علم الله تعالى ان من يتبعهم ويصدق أثرهم أرشدوه واعطوه من علم القرآن ما يهتدى به الى الله

— قطعاً فكيف تنسب الى مثل هذا الشخص في استكشافه قول العترة من اتفاق اصحابهم وتابعيهم المتابعة لمن خالف النبي ص ، في شأن العترة ولم يرجع اليهم في أمر الدين أصلاً ، وقد اعترف هو قدس سره بحجتيه وكشفه عن قول المعصوم في موردين ، راجع ج ١ ص ٣٩ . نعم استند الفقهاء في موارد كثيرة الى الاجماع وليس فيها اتفاق او ليس الاتفاق فيها كاشفاً عن قول المعصوم بنظر الآخرين كما انه قد يناقش بعض في كاشفية الاتفاق كلية ، ولا يصحح شيء من ذلك هذه النسبة اليهم وانما تتوجه عليهم المناقشة بعدم تحقق الكاشف فقط . وقد وجه بعض الفقهاء هذه الدعاوى بما ذكره قدس سره ، ج ١ ص ٣٩ و ٤٠ . وبما ذكرناه يتضح جلياً ان ما ذكره قدس سره ، في شأن علم الاصول عموماً والاجماع خصوصاً لا يمكن المساعدة عليه بوجه من الوجوه . ولعله قدس سره ، كتب ذلك قبالاً أن يكتب المقدمة الثانية عشرة من مقدمات الكتاب التي عقدها لبيان الفرق بين المجتهد والخباري فانها اذا كانت متأخرة عن ما ذكره في المقام يمكن ان تكون رجوعاً عنه وبمراجعتها يظهر ذلك جلياً .

(١) ص ٥ وفي الوسائل الباب ٦ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به

(٢) سورة النحل الآية ٥٤

بأذنه وإلى جميع سبل الحق، وهم الذين لا يرغب عنهم ولا عن مسألتهم وعن علمهم الذي أكرمهم الله تعالى به وجعله عندهم إلا من سبق عليه في علم الله تعالى الشقاء في أصل الخلق تحت الاظلة، فاولئك الذين يرغبون عن سؤال أهل الذكر واولئك الذين يأخفون باهوائهم وآرائهم ومقاييسهم حتى دخلهم الشيطان، لأنهم جعلوا أهل الإيمان في علم القرآن عند الله كافرين وجعلوا أهل الضلالة في علم القرآن عند الله مؤمنين وحتى جعلوا ما أحل الله في كثير من الأمور حراماً وجعلوا ما حرم الله تعالى في كثير من الأمور حلالاً فذلك أصل ثمرة اهوائهم، وقد عهد إليهم رسول الله ﷺ قبل موته فقالوا نحن بعد ما قبض الله عز وجل رسوله ﷺ يسبغنا ان نأخذ بما اجتمع عليه رأى الناس بعد قبض الله تعالى رسوله وبعد عهده الذي عهد إلينا وأمرنا به مخالفاً لله تعالى ورسوله ﷺ فما أحد أجراً على الله تعالى ولا إين ضلالة من أخذ بذلك وزعم ان ذلك يسهه، والله ان لله تعالى على خلقه ان يطيعوه ويتبعوا أمره في حياة محمد ﷺ وبعد موته ... الحديث .

اقول : وكما يستفاد من هذا الخبر ان أصل الإجماع من مخترعات العامة وبدعهم يستفاد منه ان الرجوع إلى القرآن وأخذ الأحكام منه يتوقف على تفسيرهم (عليهم السلام) وبيان معانيه عنهم، ومنه يعلم ان الأخبار كالأصل لمعرفة الكتاب وحل مشكلاته وبيان مفصلاته وتفسير بجملاته وتعيين المراد من أحكامه وبيان إبهامه، وهو المشار إليه في خبر الثقلين بعدم الاقتراق بين العترة والقرآن بمعنى ان القرآن لما كان المرجع فيه إليهم وأحكامه لا تؤخذ إلا منهم (عليهم السلام) فهو لا يفارقهم وانه لما كانت أفعالهم وأقوالهم (عليهم السلام) مقتبسة من القرآن فهم لا يفارقونه .

وكيف كان فهذا الخبر الشريف ظاهر في ما دل عليه خبر الثقلين من ان الإجماع ليس الا على القرآن والأخبار وان ما عداها فهو ساقط عن درجة النظر إليه والاعتبار .

ولا يخفى ان تكرر كلامه عليه السلام ومقابلته عدم الأخذ عنهم (عليهم السلام) بالرأى والهوى والمقاييس مما يشير الى ان الاستناد الى هذا الإجماع من جملة الهوى والرأى حيث انه لما لم يكن مستنداً اليهم (عليهم السلام) حيث لم يأمرُوا به ولم يَشيروا اليه بالكلية فهو إنما استند الى رأى ذلك القائل به وهواه ، ولهذا ان اصحابنا لما اقتفوا في جعله من مدارك الأحكام الشرعية عدلوا عن معناه عند العامة بانه عبارة عن اجماع الناس الى اعتبار دخول المعصوم عليه السلام فيه وكشفه عن دخوله وان الحجة في ذلك انما هو قول المعصوم عليه السلام .

على ان التحقيق ان الذين هم الأصل في الإجماع كالشيخ والمرضى قد كفونا مؤنة القدرح فيه وبيان بطلانه بما وقع لهم من دعوى الاجماع المتناقضة تارة ودعوى الإجماع على ما تفرد به أحدهما تارة أو تبعه عليه شذوذ من اصحابه كما لا يخفى على المطلع على اقوالهم ، وقد وقفت على رسالة لشيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) قد عد فيها إلا جماعات التي ناقض الشيخ فيها نفسه في مسألة واحدة انتهى عددها الى نيف وسبعين مسألة ، قال (قدس سره) فيها : افردناها للتنبية على ان لا يغتر الفقيه بدعوى الاجماع فقد وقع فيه الخطأ والمجازفة كثيراً من كل واحد من الفقهاء سيما من الشيخ والمرضى ، قال وبما ادعى الإجماع من كتاب النكاح دعواه في الخلاف... ثم ساق الكلام في تعداد تلك المسائل الى آخرها بما يقرب بما ذكرنا .

قال شيخنا زين الملة والدين في رسالته التي في هذه المسألة : الإجماع عند اصحابنا إنما هو حجة بواسطة دخول قول المعصوم عليه السلام في جملة أقوال القائلين والعبرة عندهم إنما هي بقوله دون قولهم ، وقد اعترفوا بان قولهم « الاجماع حجة ، إنما هو مشى مع المخالف حيث انه كلام حق في نفسه وان كان حثية الحجة مختلفة عندنا وعندهم على ما هو محقق في محله ، واذا كان الأمر كذلك فلا بد من العلم بدخول قول المعصوم عليه السلام في جملة اقوالهم حتى يتحقق حجة قولهم ومن اين لهم العلم في امثال هذه المواضع مع عدم وقوفهم على خبره فضلاً عن قوله عليه السلام ؟ واما

ما اشتهر بينهم - من انه متى لم يعلم في المسألة مخالف أو علم مع معرفة أصل المخالف ونسبه يتحقق الإجماع ويكون حجة ويجعل قول الإمام في الجانب الذي لا ينحصر . ونحو ذلك مما بينوه واعتمدوه - فهو قول بجانب للتحقيق جداً ضعيف المأخذ ، ومن اين يعلم ان قوله عليه السلام وهو بهذه الحالة من جملة اقوال هذه الجماعة المخصوصة دون غيرهم من المسلمين خصوصاً في هذه المسألة فان قوله بالجانب الآخر اشبه وبه اولى لموافقته لقول الله تعالى ورسوله والآئمة ( صلوات الله عليهم ) على ما قد عرفت . ثم متى بلغ قول أهل الاستدلال من اصحابنا في عصر من الاعصار السالفة حداً لا ينحصر ولا يعلم به بلد القائل ولا نسبه وهم في جميع الاعصار محصورون منضبطون بالاشتهار والكتابة والتحرير لاحوالهم على وجه لا يتخالجه شك ولا تقع معه شبهة ، وبمجرد احتمال وجود واحد منهم مجهول الحال مغمور في جملة الناس مع بعده مشترك من الجانبين ، فان هذا ان اثر كان احتمال وجوده مع كل قائل ممكناً ومثل هذا لا يلتفت اليه أصلاً ورأساً ، وقد قال المحقق في المعتبر - ونعم ما قال - الاجماع حجة بانضمام المعصوم عليه السلام فلو خلا المائة من فقهاءنا من قوله لما كان حجة ولو حصل في اثنين لكان قولها حجة لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله عليه السلام فلا تغتر اذا بمن يتحكم فيدعي الاجماع باتفاق الخمسة والعشرة من الاصحاب مع جهالة قول الباقيين إلا مع العلم القطعي بدخول الامام عليه السلام في الجملة . انتهى . ومن اين يحصل العلم القطعي بموافقة قوله عليه السلام لا قول الاصحاب مع هذا الإنقطاع المحض والمفارقة الكلية والجهل بما يقوله على الإطلاق من مدة تزيد عن ستمائة سنة . انتهى ما اردنا نقله من كلامه زيد في مقامه .

وقال في المسالك - في مسألة « ما لو اوصى له بآية فقيل الوصية ، بعد الطعن في الإجماع - ما هذا لفظه : وبهذا يظهر جواز مخالفة الفقيه المتأخر لغيره من المتقدمين في كثير من المسائل التي ادعوا فيها الإجماع إذا قام عنده الدليل على ما يقتضيه خلافهم وقد اتفق لهم ذلك كثيراً ولكن زلة المتقدم متساحة بين الناس دون المتأخر .

وقال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين : ومن جملة ما عدا مدركاً من المدارك الاصلية لفروع الاحكام ما يسمونه إجماعاً المفسر عند العامة

باتفاق فقهاء أمة محمد ﷺ في عصر على أمر شرعي وعند الخاصة باتفاق الفرقة المحقة منها فيه عليه . وقد حاولت العامة في استخراج مدرك حجيته من الكتاب بأدلة (١) كلها مزيفة ومن السنة بخبر روي عنه ﷺ (٢) ، لا تجتمع امتي على خطأ ، وفيه من النقوض ما هو مذكور في محله ولا طائل في ذكره ، وأما أصحابنا الذين حذوا العامة في عده مدركاً لمحاولوا في الاستدلال على حجيته بأنه إذا تحقق اتفاق فقهاء الطائفة المحقة على أمر اقتضى دخول المعصوم ﷺ فيهم لكونه من الفقهاء وعدم خلو عصر من معصوم يكون قوله حجة والحجة حينئذ قوله والإجماع كاشف عنه . وهذا إقرار بأنه ليس دليلاً وإن كان كاشفاً عنه وليس في عده من الأدلة إلا تكثير العدد وإطالة الطريق وإيهام جواز خلو العصر من معصوم حجة كما هو معتقد أولئك الذين هم عن الحق بمرى سحيق ، ولذا خلا ظاهر الكتاب وما وصل إلينا من أخبار العترة الطاهرة عن ما يشعر بالأمر بالعمل بما يسمى إجماعاً .

وقال (قدس سره) في موضع آخر : ثم انه على تقدير ما ذكره في بيان الإجماع وحجيته ان الحجة انما هو دخول المعصوم فان علم دخوله فلا بحث ولا مشاحة في اطلاق اسم الإجماع عليه ثم اسناد الحجية اليه ولو تجاوزا فيها . وان لم

(١) استلوا من الكتاب - كما في اصول الفقه لابي زهرة ص ١٩٣ و ١٤٠ - بقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ، قال : وان هذا النص الكريم اثبت ان اتباع غير سبيل المؤمنين حرام لان من يفعل ذلك يشاقق الله ورسوله ويصليه الله تعالى جهنم وساءت مصيراً واذا كان اتباع غير سبيل المؤمنين حراماً فان اتباع سبيلهم واجب ومن يخالفهم ويقرر تقيض رأيهم لا يكون متبعا لسبيلهم . ونقل في الهامش عن الفزالي المناقشة في دلالة الآية وغيرها من ادلتهم واستلوا من السنة بما دل على عدم اجتماع الامة على الضلال وان ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وبان عمل الصحابة على ان ما يجمعون عليه حجة ، ونقل عن الشافعي وجها اعتباريا وهو في رسالته ص ٦٥ في مقدمة كتاب الام . (٢) مفتاح كنوز السنة ص ٦٢ ، ان امتي لا تجتمع على ضلالة ،



يعلم فان ظن ولو بمعاذلة خبر واحد يحكى فعله أو قوله أو تقريره . فكذلك ولا فليس نقل الإجماع بمجرد موجبا للظن بدخول المعصوم ولا كاشفاً عنه كما زعموه . ثم ان العلم بدخول المعصوم في زمان ظهوره وانحصار حملة الحديث في قوم معروفين أو بلدة محصورة يمكن اما في مثل زماننا هذا كزمان الغيبة الكبرى فالحق انه لا طريق الى العلم به - لانه إنما يكون بطريق التواتر بان ينقله في كل طبقة جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب مستندون الى الحس بمعاينة اعمال جميع من يتوقف انعقاد الإجماع عليه أو سماع أقوالهم على وجه لا يمكن حمل القول والعمل على نوع من التقية ونحوها مع تشتتهم وانتشارهم في اقطار الأرض وانزوائهم في الطوامير والسراديب وحرصهم على ان لا يطلع عليهم ولا على عقائدهم ومذاهبهم وهو كما لا يخفى ممتنع عادة - ولا الى ظنه بنقله بطريق الآحاد لما ذكرنا من التشتت والانزواء المانع من إطلاع آحاد الناس .

وقال المحقق الشيخ حسن ( قدس سره ) في المعالم - بعد ان اسلف لفه يتجه ان يقال ان المدار في الحجية على العلم بدخول المعصوم <sup>عليه السلام</sup> من غير حاجة الى اشتراط اتفاق جميع المجتهدين أو أكثرهم ولا سيما معروف والنسب ، ونقل عن المحقق في المعبر ما تقدم نقله في كلام والده مما يتضمن التصريح باشتراط العلم القطعي بدخول المعصوم <sup>عليه السلام</sup> في حجة الإجماع - ما هذا لفظه : هنا فوائد ( الاولى ) الحق امتناع الإطلاع عادة على حصول الإجماع في زماننا وما ضاهاه من غير جهة النقل ، اذ لا سبيل الى العلم بقول الامام كيف وهو موقوف على وجود المجتهدين المجهولين ليدخل في جملتهم ويكون قوله مستوراً بين أقوالهم وهذا مما يقطع بانتفائه ، فكل اجماع يذكر في كلام الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) مما يقرب من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستنداً الى نقل متواتر أو آحاد حيث يعتبر او مع القرائن المفيدة للعلم فلا بد ان يراد به ما ذكره الشهيد ( قدس سره ) من الشهرة ، واما الزمان السابق على ما ذكرنا : المقارب لعصر ظهور الأئمة ( عليهم السلام ) وامكان الإطلاع على أقوالهم فيمكن فيه

حصول الإجماع والعلم بطريق التبعية ، وإلى مثل هذا نظر بعض علماء أهل الخلاف حيث قال : والإيناصف يقتضى ان لا طريق الى معرفة حصول الإجماع إلا فى زمن الصحابة حيث كان المؤمنون قليلين لا يتعذر معرفتهم بالتفصيل .

وقال الفاضل المولى محمد باقر الخراسانى ( قدس سره ) صاحب الذخيرة والكفاية فى رسالته فى المسألة بعد الكلام فى المسألة : ( فان قلت ) والآية والأخبار كما ذكرت دالة على الوجوب العيني إلا ان الأصحاب نقلوا الإجماع على انتفاء الوجوب العيني ، وعن نقل ذلك العلامة فى النهاية والتذكرة والشيخ على والشهيد الثانى فى شرح اللعة وشرح الالفية وهو ظاهر كلام المحقق والشهيد ، والإجماع الذى نقله هؤلاء الأعيان من فضلاء اصحابنا حجة إذ التعويل فى موارد الإجماع والخلاف على قولهم فاذا سقط القول بالوجوب العيني ، واعترف جماعة منهم بان الكتاب والسنة دالان على الوجوب العيني لكن دعاهم الى عدم القول به اجماع الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) على انتفائه ( قلت ) هذا هو الداء العضال والشبهة التى بها زلت اقدام وعدلت عن الحق اقوام واخطأت التحقيق افهام لكنه عند الفحص الصحيح والنظر بمكان من الضعف ، ثم اطال فى بيان عدم تحققه وامكانه زمن الغيبة الى ان قال : ( الثانى ) نجد فى كثير من المسائل ادعى بعضهم الإجماع عليه مع وجود الخلاف فيه بل من المدعى نفسه فى كتاب آخر سابق عليه اولاً حق به ، وكذلك نجد بعض من ادعى الإجماع على حكم وادعى آخر الإجماع على خلافه حتى قد يتفق ذلك من المدعى نفسه ، وحسبك فى هذا الباب ما وقع للسيد المرتضى والشيخ أبى جعفر فى الإلتصار والخلاف مع كونها امامى الطائفة ومقتديها ، ومن اغرب ذلك دعوى السيد المرتضى فى الكتاب المذكور اجماع الإمامية على وجوب التكبيرات الخمس فى كل ركعة للركوع والسجود والقيام منها ، ثم ساق جملة من اجماعاته التى من هذا القبيل ، ثم نقل ذلك عن العلامة وعن المحقق الشيخ على .

ولهذا الفاضل المذكور فى الذخيرة بحث طويل فى الطعن فى الإجماع فى باب

غسل الجنابة في مسألة الوطء في الدبر وقد اشبع الكلام فيه ونفى كونه من الأدلة الشرعية وإنما غايته الصلوح للتأييد .

وأما صاحب المدارك فإنه نقل في الكتاب المذكور أنه صنف رسالة في رد الإجماع وإبطاله .

فان قيل : ان هؤلاء المذكورين كثيراً ما يستندون اليه في جملة من المسائل .  
( قلنا ) نعم ربما يستلصقونه بمجازفة في مواضع وربما قيدوه بقولهم « ان تم ، او » ان ثبت ، وأما في مقام التحقيق فانهم يمزقونه تمزيقاً ويجعلونه حريقاً . وعلى هذا النهج كلام جملة من متأخري المتأخرين .

وبالجملة فان ملخص القول في ذلك هو أنه غير متحقق الوقوع ولا الإمكان لما عرفت من اتفاق كلمة هؤلاء الأعيان ، وغاية ما ربما يتشبث به الخصم هو ان الإجماع المنقول بخبر الواحد حجة وهو باطل من وجوه :

الاول - أنه حيث قد عرفت ما وقع لهم من الاختلاف والإضطراب في دعوى الإجماع كما قدمنا نقله عن رسالة شيخنا الشهيد الثاني من ضبط جملة من الإجماعات التي ادعى الشيخ فيها الإجماع على حكم وأدعى الإجماع على خلافه وهكذا دعاوى المرتضى الإجماع على ما يتفرد به ونحوه غيره ، فإنه لا وثوق حيثئذ بنقلهم لهذا الإجماع في هذه المسألة فلعله من قبيل تلك الإجماعات التي نقاها عليهم من تأخر عنهم .

الثاني - أنه مع غرض النظر عن ذلك فإنه من المقرر في كلامهم والجارى في قواعدهم انهم لا يجمعون بين الدليلين متى تعارضا إلا مع التكافؤ في الصحة وإلا فتزاهم بطرحون المرجوح أو يأولونه بما يرجع به الى الراجح ، ولا ريب في ان هذا الإجماع المدعى إنما هو في قوة خبر مرسل بل اضعف فلا يقوم بمعارضة ما سنذكره ان شاء الله تعالى من الأخبار المستفيضة الصحيحة الصريحة فالواجب طرحه من البين .

الثالث - أنه من القواعد المقررة عن أهل العصمة ( عليهم السلام ) عرض

الأخبار في مقام الاختلاف على الكتاب العزيز والأخذ بما وافقه وما خالفه  
يُضرب به عرض الحائط (١) فإذا كانت أخبارهم الصحيحة الصريحة ترد مع مخالفة  
الكتاب العزيز فكيف هذا الإجماع الذي يرجع في التحقيق إلى قول جماعة  
قليلة من الأصحاب؟

الرابع - تحقق الخلاف في المسألة كما سيأتي إن شاء الله تعالى نقله عن جماعة  
من متقدمي الأصحاب كالشيخ المفيد والكليني والصدوق وأبي الصلاح والكراجكي  
بل هو ظاهر غيرهم من المتقدمين كما ذكره شيخنا زين الدين في الرسالة وتليذه الشيخ  
حسين بن عبد الصمد في كتاب العقد الطهماسي ، وسيأتي نقل كلامهما إن شاء الله تعالى  
وحينئذ فكيف تم دعوى الإجماع والحال كما عرفت؟

الخامس - أنهم عللوا هذا الإجماع بعلّة ضعيفة روماً لتقويته وزيادة على  
سائر الإجماعات كما سيأتي نقله عن المحقق في الاعتبار ، وسيأتي الكلام عليها وبيان  
ضعفها إن شاء الله تعالى عند نقل القول بالتخيير .

السادس - أن ظاهر كلام أكثرهم أن هذا الشرط إنما هو عند حضور الإمام  
عليه السلام والتسكن منه كما أوما إليه المحقق (قدس سره) حيث شبهه بالقضاء ، فإن التعيين  
في القضاء عديم إنما هو عند حضور الإمام عليه السلام وأما مع غيبته فيجب على الفقهاء  
القيام به مع تمكنهم منه .

وأظهر منها عبارة الشهيد في الذكرى حيث قال : التاسع - إذن الإمام كما كان  
النبي ﷺ يأذن لأئمة الجماعات وأمير المؤمنين عليه السلام بعده وعليه اتفاق الإمامية ، هذا  
مع حضور الإمام وأما مع غيبته كهذا الزمان ففي انعقادها قولان ... إلى آخر كلامه  
وسيأتي نقله إن شاء الله تعالى بتأمه .

ونحوه كلام شيخنا الشهيد الثاني في الروضة وقال ( قدس سره ) : أن الذي  
يدل عليه كلام الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) أن موضع الإجماع المدعى إنما هو

(١) الوسائل الباب ٩ من صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به

حال حضور الامام وتمكنه والشرط المذكور حيثئذ انما هو امكانه لا مطلقاً في وجوبها عيناً لا تخيراً كما هو مدعاهم حال الغيبة ، لانهم يطلقون القول باشتراطه في الوجوب ويدعون الإجماع عليه اولاً ثم يذكرون حال الغيبة وينقلون الخلاف فيه ويختارون جوازها حيثئذ واستحبابها معترفين بفقد الشرط . هكذا عبروا به في المسألة وصرحوا به في الموضوعين ، فلو كان الإجماع المدعى لهم شاملاً لموضع النزاع لما ساغ لهم نقل الخلاف بعد ذلك بل اختيار جواز فعلها بدونه ايضاً ، فانهم يصرحون بانه شرط للوجوب ثم يذكرون الحكم حال الغيبة ويعملون الخلاف في الاستحباب فلا يعبرون عن حكمها حيثئذ بالوجوب ، وهو دليل بين على ان الوجوب الذي يجعلونه مشروطاً بالإمام وما في معناه إنما هو حيث يمكن أو في الوجوب العيني حال حضوره بناء منهم على ان ما عداه لا يسمونه واجباً وان امكن اطلاقه عليه من حيث انه واجب تخيري . وعلى هذا الوجه يسقط الاستدلال بالإجماع في موضع النزاع لو سلمنا تمامه في غيره .

السابع - ان كلامهم في الاذن لا يخلو من تشويش لدلالة بعض عباراتهم على ان المراد الاذن لخصوص شخص بعينه لهذه الصلاة بخصوصها أو لما يشملها وبعض يدل على الاذن العام الشامل للفقهاء ، وبعضها على الاعم الشامل لكل من يصلح للامامة وعلى هذا تسقط فائدة النزاع .

قال الشيخ في الخلاف - بعد ان اشترط اولاً في الجمعة الامام أو نائبه ونقل فيه الإجماع - ما هذا لفظه ( فان قيل ) أليس قد رويتم في ما مضى من كتبكم انه يجوز لاهل القرى والسواد من المؤمنين اذا اجتمعوا العدد الذي تعتقد بهم ان يصلوا الجمعة ؟ ( قلنا ) ذلك مأذون فيه مرغّب فيه فجري مجرى ان ينصب الامام من يصلى بهم . انتهى . وظاهره ان الاذن الذي ادعى الاجماع على اشتراطه اولاً يشمل الاذن العام كما ينادى به قوله « فجري مجرى ان ينصب الامام من يصلى بهم » ، وحيثئذ فاذ قام الاذن العام مقام النصب الخاص فأي مانع من الوجوب العيني

ولهذا نسب الوجوب المعنى الى الشيخ في الخلاف لظاهر هذه العبارة ، قالوا : وقوله « مأذون ومرغب » لا يتنافى ذلك .

اقول : فليُنظر العاقل الفطن المنصف المتقيد بقيود الشريعة في هذا الإجماع المدعى في هذا المقام والمحول عليه عند هؤلاء الاعلام ما هو عليه من الضعف وتطرق الطعن اليه الظاهر لكل ناظر من الانام ، وهل يستجيز مؤمن يخاف الله تعالى ان يخرج عن ظواهر الأخبار الساطعة الانوار المستفيضنة الصحيحة الصريحة مضافا الى الآية الشريفة (١) بهذا الإجماع (٢) الذي لما عرفت تيمجه الطباع مضافا الى ما عرفت في أصل الإجماع . ثم انه كيف يشترط في العمل بالكتاب والسنة عمل الشيخ والمرضى واتباعها بذلك (٣) واي فرق بين الشيخ ومن تبعه في هذه المسألة وبين الشهيد الثاني ومن تأخر عنه ؟ حيث تعتبر اقوال اولئك ولا تعتبر اقوال

#### (١) سورة الجمعة الآية ٩

(٢) قد ظهر بما تقدم من ٣٦٥ في التعليقة ١ ص ٣٦٣ ان هذا الإجماع ان كان بنظر الفقيه كاشفاً عن قول المعصوم فلا مناص له من رفع اليد عن ظهور الأخبار والآية في الوجوب التعميني ان تم ظهورهما فيه عنده لان قول المعصوم المستكشف بالإجماع يكون قرينة قطعية على عدم ارادة الظاهر منها ، وان لم يكن كاشفاً عنه عنده فلا مسوخ لتقدمه على ظهور الآية والأخبار إلا اذا كان قائلاً بحجية الشهرة الفتوائية وكانت الشهرة متحققة في جانب نفي الوجوب التعميني بنظره فانه يمكن القول بترجيحها على ظهور الأدلة لكونها قرينة على عدم ارادة الظاهر منها كالحبر الصحيح الصريح في نفي الوجوب التعميني .

(٣) لم يعتبر فقيه من فقهاء الامامية عمل الشيخ والمرضى واتباعها بالكتاب في العمل به ولا وجه لتوهم ذلك وانما الاعتبار به عند الفقهاء الرجوع الى ما ورد عن الأئمة ع ، في بيانه فان ورد شيء عنهم ع ، يكون بياناً فهو المتبع وإلا كان ظاهراً حجة خلافاً لبعض حيث اوقف جواز العمل به في كل مورد على ورود البيان عنهم ع ، وقد تقدم الكلام منه قدس سره ، في هذا الموضوع في المقدمة الثالثة ج ١ ص ٢٧ وان أردت تجلي الحقيقة في هذا البحث فارجع الى البيان لآية الله الخوي ج ١ ص ١٨٢ .

هؤلاء مع انه لا ريب عند كل ناظر وسامع من عرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ان هؤلاء ادق فيها واذاكى ذهنأ وأشد تيقظاً واكثر تتبعاً وأقرب الى الصواب (١) وابتداء الفحص والتحقيق وترك التقليد للسلف نشأ من زمن الشهيد الأول وان أحدث المحقق والعلامة شيئاً من ذلك .

قال شيخنا الشهيد الثاني في الدراية : ان اكثر الفقهاء الذين نشأوا بعد الشيخ كانوا يتبعونه في الفتوى تقليداً له لكثرة اعتقادهم فيه وحسن ظنهم به فلما جاء المتأخرون وجدوا احكاماً مشهورة قد عمل بها الشيخ ومتابعوه فحسبوا شهرة بين العلماء وما دروا ان مرجعها الى الشيخ (قدس سره) وان الشهرة إنما حصلت بمتابعته . ثم قال : ومن اطلع على هذا الذي تبينته وتحققته من غير تقليد الشيخ الفاضل سديد الدين محمود الحصى والسيد رضى الدين بن طاووس وجماعة ، قال السيد (قدس سره) في كتابه المسمى بالبهجة لثرة المهجة : اخبرني جدى الصالح ورام بن ابى فراس (قدس الله تعالى روحه) ان الحصى حدثه انه لم يبق للامامية مفت على التحقيق بل كلهم حاك . وقال السيد عقيب ذلك : والآن قد ظهر ان الذى يفتى به ويحجج على سبيل ما حفظ من كلام العلماء المتقدمين . انتهى .

أقول : ومن ابطال هذين الأصلين يظهر بطلان ما ابتنى عليهما من القول

(١) المعروف بين الفقهاء عدم جواز العمل بالخبر الذى يعرض عنه القدماء منهم وان كان واجداً اشروط الحجية ، والسرى ذلك ان اعراضهم عنه مع كونه بمراى منهم يكشف عن اطلاعهم على خلل فيه يوجب سقوطه عن الحجية . وبهذا يظهر وجه اعتبار عمل المتقدمين وان عمل المتأخرين دون المتقدمين لا اثر له لان الأخبار انما وصلت الى المتأخرين من طريق المتقدمين وعصرهم قريب من عصر الأئمة د ع ، فيمكن ان يطلعوا على ما لا يطلع عليه المتأخرون مما يكشف عن وجود خلل فى الخبر ولهذا ينسب الى بعضهم ان الخبر المعرض عنه كلما ازداد صحة ازداد وهناً . واما كون المتأخرين أدق فهنا شيئ لا يرتبط بناحية سند الخبر والإطلاع على ان فيه خلا او لا ولا دخل له فيه اصلاً وهو واضح .

بالتحريم في هذه المسألة كما هو القول النادر الشديد الندور ، والقول بالوجوب التخييري كما هو بين جملة من المتأخرين مشهور ، ومنه يظهر قوة القول بالوجوب العيني المؤيد بالآية والأخبار والمنصور كما ستأتي أدلته ان شاء الله تعالى ساطعة الظهور كالنور على الطور .

واذ قد عرفت ذلك فلنشرع الآن في الأقوال المذكورة في المسألة وما يتعلق بها من الكلام وتحقيق البحث فيها وما ذكر فيها من نقض وإبرام مستمدين منه سبحانه التوفيق للسلامة من زلل الأقدام وزينغ الأفهام متوسلين في ذلك باهل الذكر (عليهم السلام) :

فقول : ينبغي أن يعلم أولاً ان هنا مقامات (الأول) انه هل يشترط الامام المعصوم في الجمعة أو نائبه أم لا ؟ (الثاني) انه هل هذا الشرط شرط في الانعقاد أو الوجوب ؟ (الثالث) ان هذا الشرط مخصوص بزمان الحضور أو يشمل الغيبة ايضاً ؟ (الرابع) ان المراد بالنائب هل هو الخاص أو العام الذي يشمل الفقيه حال الغيبة أو الأعم الشامل لامام الجماعة ؟ (الخامس) ان وجوبها على تقدير اشتراط الفقيه عيني أو تخييري ؟ اقوال ولكل من هذه الشقوق قائل ، والذي استقر عليه رأى جملة من محقق متأخرى المتأخرين وهو الحق اليقين الذي لا يداخله الظن ولا التخمين هو ان وجوب هذه الفريضة مع اجتماع شرائطها الآتية ان شاء الله تعالى كغيرها من الفرائض اليومية لا توقف فيها على حضور الامام ولا غيبته ولا اذنه ولا غير ذلك وقوفاً على ظواهر الأدلة الواردة فيها من الكتاب والسنة . ولا خلاف بين أصحابنا في وجوبها عيناً مع حضوره عليه السلام او نائبه الخاص وانما الخلاف في زمن الغيبة وعدم وجود الاذن على الخصوص على اقوال :

(الأول) القول بالوجوب العيني وهو المختار المعتضد بالآية والأخبار وبه صرح جملة من مشاهير علمائنا الأبرار (رضوان الله عليهم) متقدميهم ومتأخريهم :  
احدهم - الشيخ المفيد (قدس سره) حيث قال في المقنعة : واعلم ان الرواية



جاءت عن الصادقين (عليهم السلام) (١) « ان الله جل جلاله فرض على عباده من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة لم يفرض فيها الاجتماع إلا في صلاة الجمعة خاصة فقال جل من قائل : يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لکم ان كنتم تعلمون » (٢) وقال الصادق عليه السلام (٣) « من ترك الجمعة ثلاثاً من غير علة طبع الله على قلبه ، فقرضها - وفقك الله - الاجتماع على ما قدمناه إلا انه بشرطة حضور امام مأمون على صفات يتقدم الجماعة ويخطبهم خطبتين يسقط بهما وبالا اجتماع عن المجتمعين من الأربع ركعات ركعتان ، واذا حضر الإمام وجبت الجمعة على سائر المكلفين إلا من عذر الله تعالى منهم ، وان لم يحضر امام سقط فرض الاجتماع ، وان حضر امام يخل شرائطه بشرطة من يتقدم فيصلح به الاجتماع فحكم حضوره حكم عدم الإمام . والشرائط التي تجب في من يجب معه الاجتماع ان يكون حراً بالغاً طاهراً في ولادته مجنباً من الأمراض الجذام والبرص خاصة في خلقته مسلماً مؤمناً معتقداً للحق في ديانته مصلياً للفرض في ساعته ، فاذا كان كذلك واجتمع معه اربعة نفر وجب الاجتماع . ومن صلى خلف امام بهذه الصفات وجب عليه الانصات عند قراءته والقنوت في الاولى من الركعتين في فرضته ومن صلى خلف امام بخلاف ما وصفناه رتب الفرض على المشروح في ما قدمناه . ويجب حضور الجمعة مع من وصفناه من الأئمة فرضاً ويستحب مع من خالفهم تقيّة . انتهى .

وظاهر الشيخ في التهذيب موافقته في ذلك حيث انه بعد نقل هذا الكلام استدلل له بجملة من الأخبار الآتية ان شاء الله تعالى الدالة على ما نقله عنه ولم يتعرض لتأويلها ولا الجواب عنها كما هو دأبه في ما يخالف اختياره .

(١) والمقتعة ص ٢٧ وفي الوسائل الباب ٩ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) سورة الجمعة الآية ٩

وقال ( قدس سره ) في كتاب الاشراف باب عدد ما يجب به الاجتماع في صلاة الجمعة : عدد ذلك ثمانية عشرة خصلة : الحرية والبلوغ والتذكير وسلامة العقل وصحة الجسم والسلامة من العمى وحضور المصير والشهادة للنداء وتخلية السرب ووجود أربعة نفر بما تقدم ذكره من هذه الصفات ووجود خامس يؤمهم له صفات يختص بها على الايجاب : ظاهر الإيمان والطهارة في المولد من السفاح والسلامة من ثلاثة ادواء البرص والجذام والمعرفة بالحدود المشينة لمن اقيمت عليه في الإسلام والمعرفة بفقهاء الصلاة والافصح بالخطبة والقرآن واقامة فرض الصلاة في وقتها من غير تقديم ولا تاخير عنه بحال والخطبة بما تصدق عليه من الكلام . واذا اجتمعت هذه الثمانية عشرة خصلة وجب الاجتماع في الظهر يوم الجمعة على ما ذكرناه وكان فرضها على النصف من فرض الظهر للحاضر في سائر الايام . انتهى . وهو صريح في ان المعتبر في امام الجمعة هو المعتبر في امام الجماعة .

والمراد من الوجوب في عبارته هو الوجوب العملي لان ذلك هو ظاهر الاطلاق والمنصرف اليه اللفظ بالاتفاق سيما مع قوله في العبارة الاولى : ويجب الحضور مع من ذكرناه فرضاً .

ثم عقب بما ذكره في كتاب الاشراف بقوله : باب من يجتمع في الجمعة وهو خمسة نفر في عدد الامام والشاهدين والمشهود عليه والمتولى لاقامة الحدود . وهو ظاهر بل صريح في ان المعتبر حضور قوم بعدد المذكورين لاعينهم كما توهمه من ذهب الى ذلك استناداً الى خبر محمد بن مسلم الآتي ان شاء الله تعالى (١) وان اشتمل على سبعة بزيادة القاضي والمدعي .

الثاني - الشيخ ابو الصلاح الحلبي في كتابه الكافي حيث قال : لا تتعقد الجمعة إلا بامام الملة أو منصوب من قبله أو من تتكامل له صفات امام الجماعة عند تعذر الأمرين . هذه عبارته وهي صريحة الدلالة في الاكتفاء عند تعذر الامام ومنصوبه

بإمام الجماعة ، وليس في عبارات الأصحاب في هذا الباب اجلي ولا اوضح منها ، ويؤكد ذلك قوله في باب الجماعة من الكتاب المذكور : واولى الناس بها امام الملة أو من نصبه فان تعذر الأمران لم تعتقد إلا بإمام عدل ... الى آخره . ومنه يعلم ان حكم الجمعة والجماعة عنده أمر واحد .

ومراده بالوجوب العيني كما صرح به اخيراً في كتابه حيث قال بعد ذلك : واذا تكاملت هذه الشروط انعقدت جمعة وانتقل فرض الظهر من أربع ركعات الى ركعتين بعد الخطبة ، وتعين فرض الحضور على كل رجل مسلم بالغ سليم مخلي السرب حاضر بينه وبينها فرسخان فما دونها ويسقط فرضها عن من عداه فان حضرها تعين عليه فرض الدخول فيها جمعة .

ومن العجيب مع تصريحه بذلك في الكتاب المذكور ما اتفق لشيخنا الشهيد في البيان حيث انه نقل عنه القول بعدم شرعيتها في حال الغيبة كما ذهب اليه سلا ر وابن ادریس مع تصريحه كما سمعت بالوجوب العيني ، مع انه نقل عنه في كتاب نكت الارشاد القول بالاستحباب الراجع الى الوجوب التخييري وكذا نقله عنه العلامة في المختلف ، وكل من النقلين كما ترى ليس في محله لما عرفت من تصريحه بالوجوب العيني .

الثالث - الشيخ ابو الفتح الكراچي في كتابه المسمى بتهذيب المسترشدين قال - بعد ان ذكر جملة من احكام الجمعة وان العدد المعتبر فيها خمسة - ما هذا لفظه : واذا حضرت العدة التي يصح أن تعتقد بحضورها الجماعة يوم الجمعة وكان امامهم مرضياً متعكناً من اقامة الصلاة في وقتها وايراد الخطبة على وجهها وكانوا حاضرين آمنين ذكوراً بالغين كاملين العقول اصحاء وجبت عليهم فريضة الجمعة جماعة وكان على الامام ان يخطب بهم خطبتين ويصلي بهم بعدهما ركعتين ... الى آخره . وهذه العبارة ايضاً صريحة في الاكتفاء للجمعة بإمام مرضى للجماعة وهي لعمومها لحال الحضور والغيبة كعبارة المفيد في الاشراف .

الرابع - الشيخ عماد الدين الطبرسي في كتاب نهج العرفان الى هداية الايمان حيث قال بعد نقل الخلاف بين المسلمين في وجوب الجمعة : ان الامامية اكثر ايجاباً للجمعة من الجمهور ومع ذلك يشنعون عليهم بتركها حيث انهم لم يجوزوا الإلتزام بالفاسق ومرتكب الكبائر والمخالف في العقيدة الصحيحة . وتقريب الدلالة فيها - على ما ذكره شيخنا زين الدين في رسالة الجمعة - ان العلة في ترك الشيعة الامامية صلاة الجمعة والتهاون بها ما عهد من قاعدة مذهبهم انهم لا يقتدون بالمخالف ولا الفاسق والجمعة إنما تقع في الاغلب من أئمة المخالفين ونوابهم فكانوا متهاونين بها لهذا الوجه . فتزكهم الجمعة لهذه العلة لا لأمر آخر فلو كانوا يشترطون في وجوبها بل في جوازها مطلقاً اذن الامام المفقود حال الغيبة اصلاً أو اكثرياً بالنسبة الى الموضوع الذي يحضر فيه النائب بل في زمان حضوره ايضاً لعدم تمكنه غالباً من نصب الأئمة لها حيثئذ ايضاً ولا مباشرتها بنفسه لما تصور العاقل ان الإمامية اكثر ايجاباً لها من العامة ، لان ذلك معلوم البطلان ضرورة وإنما يكونون اكثر ايجاباً من حيث انهم لا يشترطون فيها المصركا بقوله الخنفي ولا جوفه ولا حضور اربعين كما يقوله الشافعي (١) ويكتفون في ايجابها بامام يقتدى به اربعة مكلفون بها ، فيظهر بذلك كونهم اكثر ايجاباً من الجمهور وإنما منهم من اقامتها غالباً ما ذكرناه من فسق الأئمة . انتهى .

الخامس - شيخنا ثقة الاسلام الكليني (قدس سره) في الكافي حيث قال في كتاب الصلاة : باب « وجوب الجمعة وعلى كم يجب » ثم نقل صحيحة محمد بن مسلم وابن بصير عن الصادق عليه السلام (٢) « ان الله تعالى فرض في كل سبعة أيام خمساً وثلاثين صلاة : منها صلاة واجبة على كل مسلم أن يشهدها إلا خمسة ... »

(١) عمدة القاري ج ٢ ص ٢٦٣ والبحر الرائق ج ٢ ص ١٥١ ونيل الاوطار

ج ٢ ص ٢٨٧ والمهذب ج ١ ص ١١٠ والفقہ على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٢٩١ و ٢٩٢

(٢) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة وآدابها

الى آخرها ، وصحيفة زرارة عن الباقر عليه السلام (١) « فرض الله تعالى على الناس من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة : منها صلاة واحدة فرضها الله عز وجل في جماعة وهي الجمعة ... الى آخرها ، وسيأتى نقلها بتمامها . ثم روى اخباراً اخرى في تعيين العدد ووجوب حضور من كان على رأس فرسخين واشتراط الفصل بين الجمعتين بثلاثة اميال واقتصار على ذلك . وهو ظاهر في ان مذهبه وما يفتى به هو الوجوب العيني من دون شرط اذن ولا تجوز الترك الى بدل ، إذ لو كان يعتقد شيئاً من ذلك او وصل اليه حديث بذلك لذكره ولو اشارة . وإنما نسبنا ذلك اليه مذهباً لما صرح به في صدر كتابه من قوله لبعض اخوانه الذي صنف لاجله الكتاب الذي شكى اليه ان اموراً قد اشكلت عليه لا يعرف وجهها وانه يجب ان يكون عنده كتاب كاف يجمع من جميع فنون العلم ما يكتفي به المتعلم ويرجع اليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين بالآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام) والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يؤدي فرض الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله : وقد يسر الله تعالى وله الحمد تأليف ما سألت ... الى آخره .

السادس - شيخنا رئيس المحدثين الصدوق ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي في كتاب الفقيه حيث قال فيه - بعد ان قدم ما صدر به كتابه من انه إنما قصد الى ايراد ما يفتى به ويحكم بصحته ويعتقد انه حجة بينه وبين ربه - باب « وجوب الجمعة وفضلها ومن وضعت عنه والصلاة والخطبة فيها » قال ابو جعفر الباقر عليه السلام لزارة بن اعين « إنما فرض الله عز وجل على الناس من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة : منها صلاة واحدة فرضها الله عز وجل في جماعة وهي الجمعة ... » ثم ذكر الحديث بتمامه . وهو ظاهر بل صريح بالنظر الى ما صرح به في صدر كتابه (٢) في ان مذهبه وما يفتى به هو مضمون هذه الرواية . ولا ريب ان

(١) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) تقدم منه « قدس سره » ص ١١٥ خروجه عن هذه القاعدة في مواضع عديدة

مقتضى مضمونها هو الوجوب العيني من غير شرط ولا تخيير فان اصحابنا المخالفين لنا في المسألة - كما عرفت آنفاً - وستعرف - معترفون بدلالة هذه الاخبار على الوجوب العيني وانما صرفهم عنها ما يزعمه شذوذ منهم انها اخبار آحاد وآخرون الإجماع على نفي الوجوب العيني فيتركب التأويل فيها بالحل على الوجوب التخيري جمعاً بين الأدلة ، وحيث قد ليس لهذا الإجماع عنده عين ولا أثر كالصدوق ونحوه من المتقدمين الذين لا يتجاوزون مدلول الأخبار وبها افتاؤهم وعليها عملهم مع الكتاب العزيز على عمر الأدوار والاعصار فلا ريب في نسبة هذا القول اليه بذكره هذه الاخبار ونقلها في كتابه بعد ان يعنون الباب بالوجوب .

وقال (قدس سره) في المقنع في باب صلاة الجمعة : وان صليت الظهر مع الامام بخطبة صليت ركعتين وان صليت بغير خطبة صليتها أربعاً وقد فرض الله تعالى من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة : منها صلاة واحدة فرضها الله تعالى في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن تسعة : الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والأعمى ومن كان على رأس فرسخين ، ومن صلاها وحده فليصلها أربعاً كصلاة الظهر في سائر الايام .

قال شيخنا الشهيد الثاني في الرسالة الموضوعية في المسألة : ودلالة هذه العبارة على المراد واضحة من وجوه : (منها) قوله : وان صليت الظهر مع الامام ... الى آخره ، فان المراد بالامام حيث يطلق في مقام الاقتداء من يقتدى به في الصلاة اعم من كونه السلطان العادل أو غيره . وهذه العبارة خلاصة قول الصادق عليه السلام في موثقة سماعة (١) حيث سأله عن الصلاة يوم الجمعة فقال : « اما مع الامام فركعتان واما من يصلي وحده فهي أربع ركعات بمنزلة الظهر يعني اذا كان امام يخطب فاذا لم يكن امام يخطب فهي أربع ركعات وان صلاوا جماعة ، هذا آخر الحديث والصدوق طريقته في هذا الكتاب ان يذكر متون الاحاديث مجردة عن الاسانيد

ولا يغيرها غالباً . وإيضاً فلا يمكن حمله على السلطان من وجه آخر وهو انه ليس بشرط باجماع المسلمين فان الشرط عند القائل به هو أو من نصبه ولا شك ان منصوبه غيره . ( منها ) قوله تسقط عن تسعة ، وعدم ، وهو مدلول رواية زرارة المتقدمة (١) الدالة على المطلوب ، فان مفهومها عدم سقوطها عن غيرهم فيتناول موضع النزاع . ( منها ) قوله « ومن صلاحها وحده فليصلها أربعا ، وهذا يقابل قوله سابقاً « وان صليت الظهر مع الامام ، ومقتضاه ان من صلاحها في جماعة مطلقاً يصلها اثنتين كما تقدم . ولا تعرض لجميع العبارة باشتراط السلطان العادل وما في معناه مطلقاً . انتهى كلامه .

وقال ( قدس سره ) في الامالى في وصف دين الامامية : والجماعة يوم الجمعة فريضة واجبة وفي سائر الايام سنة فمن تركها رغبة عنها وعن جماعة المسلمين من غير علة فلا صلاة له . ووضعت الجمعة عن تسعة : عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى ومن كان على رأس فرسخين . انتهى . وتأويلها بالتخصيص بزمان الحضور - مع انه بصدد بيان مذهب الإمامية للعمل به في جميع الأحوال والازمان - تعسف محض لا يخفى على ذوى الازهان والافهام .

هذا ما وقفت عليه من كلام المتقدمين واما المتأخرون عن عصر شيخنا الشهيد الثاني فمن قال بهذا القول فهم اكثر من أن يأتي عليهم قلم الاحصاء وان يدخلوا في حيز الاستقصاء إلا انه لا بأس بذكر جملة من مشاهيرهم ونقل عباراتهم في المقام تنمة لما قدمناه من متقدمى علمائنا الاعلام :

السابع - شيخنا الشيخ زين الدين في رسالته المشهورة وهو اول من كشف الغطاء عن هذه المسألة بعد اندراسها واحيي رسومها بعد انطاسها ، وقد تقدم وسيأتى ان شاء الله تعالى نقل جملة من كلماته .

الثامن - حافده سيد المحققين السيد محمد في كتاب المدارك ، قال بعد نقل

جملة من الأخبار الآتية ان شاء الله تعالى : فهذه الأخبار الصحيحة الطرق الواضحة الدلالة على وجوب الجمعة على كل مسلم عدا ما استثنى تقتضى الوجوب العيني ، إذ لا اشعار فيها بالتخير بينها وبين فرد آخر خصوصاً قوله عليه السلام (١) « من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات طبع الله على قلبه » فانه لو جاز تركها الى بدل لم يحسن هذا الاطلاق ، وليس فيها دلالة على اعتبار حضور الامام عليه السلام او نائبه بوجه بل الظاهر من قوله عليه السلام (٢) « فان كان لهم من يخطب جمعوا » وقوله (٣) « فاذا اجتمع سبعة ولم يخافوا امهم بعضهم وخطيبهم » خلافه كما سيجى تحقيقه ان شاء الله تعالى وقال جدى فى رسالته الشريفة التى وضعها فى هذه المسألة بعد ان اورد نحو ما اوردناه من الاخبار ونعم ما قال : فكيف يسع المسلم الذى يخاف الله تعالى اذا سمع مواقع امر الله ورسوله والأئمة (صلوات الله عليهم) بهذه الفريضة وإيجابها على كل مسلم ان يقصر فى أمرها ويهملها الى غيرها ويتعلل بخلاف بعض العلماء فيها وأمر الله ورسوله وخاصته (صلوات الله عليهم) احق ومراعاته اولى ، فليحذر الذين يخالفون عن امره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم » (٤) ولعمري لقد اصابهم الأمر الأول فليرتقبوا الثانى ان لم يعف الله ويساخ (٥) نسأل الله العفو والرحمة بمنه وكرمه . انتهى .

(١) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة وآدابها .

(٢) و (٣) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة وآدابها

(٤) سورة النور الآية ٦٣

(٥) اقول : ان كان نظره « قدس سره » فى ما ذكره الى الفقيه وهو من نكورات وظيفته الرجوع فى معرفة الأحكام الشرعية الى الادلة واستنباطها منها فاللازم على مثل هذا الشخص فى هذه المسألة - كسائر المسائل الفقيهية - ان يفحص بالمقدار الميسور له عن أدلتها وينظر فيها ويستفرغ وسعه ويعمل غاية جهده فى ذلك ولا يكون منه ادنى تهاون فى هذا الشأن ، ويلزمه العمل على طبق ما يؤدى اليه نظره ان ادى الى اللزوم ، ويجزئه ذلك ان ادى الى عدم اللزوم ويكون معذوراً فى مخالفة الواقع ان كانت كما هو واضح ، وعليه فان



التاسع - شيخنا الفاضل الشيخ حسين بن عبد الصمد تليد شيخنا الشهيد الثاني

— تم بنظره ظهور الآيات والأخبار في الوجوب التعيني وتحقق عنده الإجماع السكاف  
عن قول المعصوم على عدم الوجوب التعيني فاللازم عليه ان يفتى بالوجوب التخييري لان  
قول المعصوم يكون قرينة قطعية على عدم ارادة الظاهر منها ، وان لم يتحقق عنده الإجماع  
على ذلك فمن الواضح انه يجب عليه الجبري على ظواهر الأدلة والفتوى على طبقها ، وهل  
يحتمل في حق فقيه من فقهاءنا ان يقصر في أمر الحكم الشرعي ويقتى بما لا يعتد صحته  
بينه وبين الله ويعرض عن أمر الله تعالى ورواه صلى الله عليه وآله ، المعلوم له بالدلائل  
ويتعلل في ذلك بخلاف بعض العلماء ؟ كلا ثم كلا ، وانما الخلاف والاشكال في تخصيص  
أمر الله وانه باي شئ تعلق . نعم هنا شئ ربما يوجب اطمئنان الفقيه بعدم كون الحكم  
هو الوجوب التعيني وان تم بنظره ظهور الآيات والأخبار فيه ولم يتم عنده إجماع على  
الخلاف ، هو انه اذا كان الفرض يوم الجمعة هو صلاة الجمعة على التعيين لكان اللازم — مع  
ظهور الآيات فيه وورود الاخبار الكثيرة عنهم د ع ، في شأنها يجد لم يخرج في حكم مسألة  
من مسائل الفقه ما خرج عنهم د ع ، في هذه المسألة من الاخبار باللغة في الاشتار  
والانتشار والتهديد والتشديد والحث الاكيد الى حد لا يقبل الانكار كما ذكر ذلك المصنف  
وقد سره ، في نهاية القول الثاني من الاقوال - اشتار هذا الحكم بين اصحاب الأئمة د ع ،  
والفقهاء وتسالمهم عليه بل كونه من الامور الواضحة الضرورية بين جميع الشيعة كسائر  
الفرائض اليومية ، وحيث ان الامر ليس كذلك بالوجدان - بل عمل الطاقة على عدم  
الوجوب التعيني في سائر الاعصار والامصار كما ذكره الشهيد في كلامه الآتي ص ٣٩٠  
- يكشف ذلك عن ان الحكم الواضح المعروف بين اصحاب الأئمة د ع ، لم يكن  
ذلك ولا لاستمر وضوح الحكم الى يومنا هذا وتواتر بحيث لم يكن فيه مجال للشك  
والارتباب . هذا كله اذا كان نظره الى الفقيه الذي وظيفته الاستنباط واذا كان نظره الى  
من لم يبلغ مرتبة الاستنباط فمن الواضح ان وظيفته الرجوع الى الفقيه واخذ الحكم الشرعي  
منه ، وكل ما يقتى به من يجب عليه الرجوع اليه فهو حكم الله في حقه وليس له العمل بما  
يفهمه من الاخبار . وبما ذكرناه يظهر ما في الكلام المذكور من التحويل من دون ان  
يقتضيه دليل .

ووالد شيخنا البهائي ، قال في رسالته المعروفة بالعقد الطهماسي : تمة مهمة - وبما يتحتم فعله في زماننا صلاة الجمعة اما لدفع تشنيع أهل السنة إذ يعتقدون اننا نخالف الله والرسول ﷺ واجماع العلماء في تركها وظاهر الحال معهم ، واما بطريق الوجوب الحتمي والإعراض عن الخلاف لضعفه لقيام الأدلة القاطعة الباهرة على وجوبها من القرآن واحاديث النبي ﷺ والأئمة المعصومين الصحيحة الصريحة التي لا تحتمل التأويل بوجه ، وكما خالية من اشتراط الإمام والمجتهد بحيث انه لم تحضرني مسألة من مسائل الفقه عليها أدلة بقدر أدلة صلاة الجمعة من كثرتها وصحتها والمبالغة فيها . ولم نقف لمن اشترط المجتهد على دليل ناهض وكيف مع معارضة القرآن والاحاديث الصحيحة ، ولا قال باشتراطه أحد من العلماء المتقدمين ولا المتأخرين ما عدا الشهيد في البعة وفي باقي كتبه وافق العلماء ولم يشترطه نعم تبعه عليه المحقق الشيخ علي . ثم قال وملخص الأقوال ثلاثة : الوجوب الحتمي من غير تعرض للمجتهدين وهو ظاهر كلام كل العلماء المتقدمين وجماعة من المتأخرين . والثاني - الوجوب التخيري بينها وبين الظاهر وهو مذهب المتأخرين ما عدا سلاار وابن ادريس ، وادعوا عليه الاجماع ولم يشترطوا مجتهداً . والثالث - المنع منها حال الغيبة مطلقاً سواء حضر المجتهد او لا وهو مذهب سلاار وابن ادريس ، واتفق الكل على ضعف دليله وبطلانه . والذي يصلي الجمعة يكون قد برئت ذمته وادى الفرض بمقتضى كلام الله ورسوله والأئمة ( صلوات الله عليهم ) وجميع العلماء ، وخلاف سلاار وابن ادريس والشيخ لا يقدر في الإجماع لما تقرر من قواعدنا ان خلاف الثلاثة والاربعة بل والعشرة والعشرين لا يقدر في الإجماع اذا كانوا معلومى النسب وهذا من قواعدنا الاصولية الإجماعية ، والذي يصلي الظاهر تصح صلاته على مذهب هذين الرجلين والمتأخرين لانهم ذهبوا الى التخيير ولا تصح بمقتضى كلام الله ورسوله ﷺ والأئمة المعصومين والعلماء المتقدمين : فإى الفريقين أحق بالامن ان كنتم تعلمون ، (١) نعم لو أراد أحد تمام الإحتياط للخروج من خلاف هذين

الرجلين صلى الظهر بعدها . وليهى تاركها الجواب لله تعالى لو سأله يوم القيامة لم تركت صلاة الجمعة وقد امرت بها في كتابي العزيز على ابلغ وجه وأمر بها رسولی الصادق عليه السلام على أكد وجه وأمر بها الأئمة الهادون (عليهم السلام) واكدوا فيها غاية التأكيد ووقع اجماع المسلمين على وجوبها في الجمعة ؟ فهل يليق من العاقل الرشيد ان يقول تركتها لأجل خلاف سائر وابن ادريس ؟ ما هذا إلا عى أو تعصى مضر بالدين اجارنا الله واياكم منه وجميع المسلمين (١) انتهى كلامه زيد مقامه العاشر - الفاضل المحقق الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثاني في رسالته الموسومة بالاثني عشرية وابنه الفاضل الشيخ محمد ، قال في الرسالة : شرط وجوب الجمعة الآن حضور خمسة من المؤمنين فما زاد ويتأكد في السبعة وان يكون فيهم من يصلح للإمامة ويتمكن من الخطبة . وقال ابنه الفاضل في شرح هذه الرسالة مشيراً الى الأخبار المتقدمة : وهذه الأخبار كما ترى مطلقة في وجوب الجمعة عيناً والحمل على التخييري موقوف على قيام ما يصلح للدلالة على وجوب الآخر وإلا فالدلالة على الفرد المذكور وحده لا يعتره شوب الارتياح ولا يخفى مفادها على ذوى الالباب . وما ينقل من الاجماع على انتفاء العيني في زمن الغيبة فقد سمعت الكلام في نظيره . انتهى .

الحادى عشر - الشيخ الفقيه الزاهد الشيخ غفر الدين بن طريح النجفى في شرح الرسالة المتقدمة ، حيث قال : اما في زمن الغيبة كهذا الزمان الذى عسر عنه المصنف بالآن فللعلماء في انعقادها وعدمه أقوال ثلاثة ... الى ان قال : و ( ثالثها ) الوجوب العيني من غير تعرض للجهتد وهو ظاهر كلام اكثر المتقدمين كما نقل عنهم ، وما ظفرنا فيه شاهد على هذا النقل كعبارة المفيد في المقنعة فانها بصريحة في عدم اشتراط الامام أو نائبه في الوجوب العيني وقد نقل ذلك عنه في كتاب الاشراف ، ثم ساق ملخص العبارة ونقل القول بذلك من جملة بمن قدمنا ذكره ، الى

(١) راجع التعليقة ٥ ص ٣٨٦ لتظهر لك حقيقة الحال

أن قال : وما ادعوه من الاجماع غير تام فانه لو تم فاما هو بنقل الواحد ، وعلى تقدير تسليم حجيته لا يزيد عن الخبر بل ربما يكون بمنزلة الخبر المرسل فاذا عارض الاخبار رجعنا الى الترجيح ورجحان الاخبار هنا غير خفي لصراحتها . ثم قال وفيه در الشهيد الثاني حيث قال في بعض كتبه كيف يسع المسلم ... الى آخر ما قدمناه .

الثاني عشر - الفقيه المحدث محمد تقي المشهور بالمجلسي والد شيخنا صاحب البحار في رسالة مبسطة الفها في تحقيق هذه المسألة واثبات الوجوب العيني من غير اشتراط ، وقد ابلغ الكلام فيها غايته وجاوز نهايته بنقل آيات باهرة واخبار كثيرة ظاهرة وذكر وجوه دلالتها متعاضدة متكاثرة ، قال ( قدس سره ) فذلكه :

فصار بمجموع الاخبار ماتي حديث ، فالذي يدل على الوجوب بصريحه من الصحاح والحسان والموثقات وغيرها اربعون حديثاً ، والذي يدل بظاهره على الوجوب خمسون حديثاً ، والذي يدل على المشروعية في الجملة اعم من أن يكون عينياً أو تخييرياً تسعون حديثاً ، والذي يدل بعمومه على وجوب الجمعة وفضلها عشرون حديثاً ثم الذي يدل بصريحه على وجوب الجمعة الى يوم القيامة حديثان ، والذي يدل على عدم اشتراط الاذن بظاهره ستة عشر حديثاً بل اكثرها كذلك كما مرت الاشارة اليه في تضاعيف الفصول ، واكثرها ايضاً يدل على الوجوب العيني كما اشير اليه ، فظهر من هذه الاخبار المتواترة الواضحة الدلالة التي لا يشوبها شك ولا يحوم حولها شبهة من طرف سيد الانبياء والمرسلين والائمة الطاهرين ( صلوات الله عليهم اجمعين ) ان صلاة الجمعة واجبة على كل مسلم عدا ما استثنى ، وليس في هذه الاخبار مع كثرتها تعرض لشرط الامام ولا من نصبه ولا لاعتبار حضوره في ايجاب هذه الفريضة العظيمة ، فكيف يليق بالمؤمن الذي يخاف الله اذا سمع مواقع أمر الله ورسوله وأئمة ( صلوات الله عليهم اجمعين ) وایجابها على كل مسلم وعلى كل مؤمن وعلى كل عاقل ان يقصر في أمرها ويتعطل بخلاف سلا رابن ادريس فيها مع اتفاق كافة العلماء على وجوبها ؟ وامر الله تعالى ورسوله وأئمة ( صلوات الله عليهم اجمعين ) أحق ومرعاته أولى ، فليحذر الذين

يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم ، (١) انتهى .  
الثالث عشر - الفقيه الفاضل المولى محمد باقر السبزواري في رسالة ألفها في الوجوب العيني في هذه المسألة فانه قال فيها - بعد نقل الأدلة والبراهين على الوجوب العيني بلا شرط - ما صورته : وما ذكرنا ظهر ان الذي يقتضيه التحقيق والأدلة القاهرة الظاهرة ان صلاة الجمعة في زمن الغيبة واجبة عيناً وانه لا يعتبر فيها الفقيه بل يكفي العدل الجامع لشرائط الامامة ... الى ان قال فلا يليق اهمالها وتعطيلها وهجرها استناداً الى العلل العلية والآهواء الردية ومع ذلك فقد اهمل الناس مثل هذه الفريضة المؤكدة وتركوها وهجروها في بلاد المرمنين مع انتفاء التقية من قبل المخالفين .

وقال في موضع آخر من هذه الرسالة ايضاً : وما كان حق هذه الفريضة العظيمة من فرائض الدين ان يبلغ التهاون بها الى هذا الحد مع أن شرائط الوجوب متحققة في اكثر بلاد الايمان خصوصاً في هذه الاعصار والازمان ، والعجب كل العجب من طائفة من المسلمين كيف يقدمون على انكار هذه الفريضة العظيمة ويشنعون على من فعلها أو قصد الإتيان بها ويبالغون في ذلك أشد المبالغة من غير أن يكونوا على يذنة ويتمسكوا في ذلك بحجة ؟ فيا عجباً كيف جرأتهم على الله تعالى ورسوله ﷺ وأقدامهم على الحق واهله . وسيجمع الله بين الفريقين في موقف واحد هناك ويرفع حجاب كل مكتوم ويعرف الظالم من المظلوم وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ، (٢) فالى الله المشتكى في كل حال وعليه التوكل في المبدأ والمآل . انتهى .

الرابع عشر - المحدث الكاشاني وله في المسألة رسالة اختار فيها الوجوب العيني ، قال في صدر الرسالة المذكورة : مقدمة - اعلم ايديك الله بروح منه ان وجوب صلاة الجمعة اظهر من الشمس في رابعة النهار وانه بما اتفق عليه علماء الاسلام في جميع الاعصار وسائر الامصار والاقطار كما صرح به جم غفير من

(١) التعليقة ٥ ص ٣٨٦ (٢) سورة الشعراء الآية ٢٢٨ ويرجع الى التعليقة ٥ ص ٢٨٦

الأخبار ، وإن جميع علماء الإسلام طبقة بعد طبقة قاطعون بأن النبي ﷺ استمر بفعلها على الوجوب العيني طول حياته المقدسة وإن النسخ لا يكون بعده ، ولم يذهب إلى اشتراط وجوبها بشرط يوجب سقوطها إلا رجل أو رجلان من متأخري فقهاءنا الذين هم أصحاب الرأي والاجتهاد دون الاخباريين من القدماء الذين هم لا يتجاوزون مدلول الفاظ الكتاب والسنة واخبار أهل البيت (عليهم السلام) (١) فإنه لا خلاف بينهم في وجوبها العيني الحتمي وعدم سقوطها أصلاً إلا للتقية ، كما لا اختلاف في الفاظ القرآن والحديث في ذلك ، وإنما وفتحت في الشبهة أصحاب الآراء من المتأخرين لما رأوا من ترك أجلة لأصحابها برهة من الزمان دون برهة فزعموا أن لها شرطاً آخر غير ما ثبت من الأخبار الصحيحة وأنه قد يوجد وقد لا يوجد وإلا لما تركها هؤلاء الأجلاء وقتاً دون وقت كما قال الشيخ الشهيد (قدس سره) بعد اثباته الوجوب العيني بالبرهان : إلا أن عمل الطائفة على عدم الوجوب العيني في سائر الأعصار والامصار (٢) وافقت آراؤهم على أن ذلك الشرط إنما هو حضور السلطان العادل أو من نصبه لذلك . وكأنهم عنوا بالسلطان العادل - كما صرح به بعضهم - الإمام المعصوم ﷺ فاشتراطوا حضوره إذا تيسر كما في بلد إقامته في دولة الحق وادّنه ﷺ لها إذا لم يتيسر الحضور كما في البلاد الأخر ذلك الوقت ، ولذلك لما رأوا أن الأئمة كانوا كذلك يفعلون في دولتهم محقين كانوا أو مبطلين ولما رأوا أن العامة يستدلون عليه بان الاجتماع مظنة النزاع ومثار الفتن والحكمة موجبة لحسم مادة الاختلاف ولن يستمر الأمر إلا مع السلطان فاستحسنوا هذا الاستدلال كما استحسنوا أصل الاجتهاد والقول بالرأي منهم ثم زعموا أن ذلك كان شرطاً لشرعية هذه الصلاة . ثم اختلف هؤلاء فمنهم من عمم هذا الشرط لزمان الحضور والغية

(١) مقتضى كلامه (قدس سره) أن المجتهدين لا يتقيدون في استنباط الأحكام بالكتاب والسنة واخبار أهل البيت ع ، وقد تقدم في التعليقة ١ ص ٣٦٣ ما يرتبط بالمقام (٢) ارجع إلى التعليقة ٥ ص ٣٨٦ فقد تقدم فيها ما يتعلق بالمقام .

فحكم بسقوط الصلاة في الغيبة لعدم امكان الشرط حيثئذ وهو محمد بن ادريس صريحاً وسلاح بن عبدالعزيز ظاهراً وهما اللذان كنينا عنهما بالرجل والرجلين . وانما اتينا بالتريديد لاحتمال كلام سلاح التأويل بما يرجع الى الحق ، ومنهم من خص الشرط بزمان الظهور واسقطه في زمان الغيبة لامتناعه . ثم اختلف هؤلاء فمنهم من جعل الوجوب حيثئذ حتماً من دون رخصة في تركها فوافق رأيهم مذهب القدماء الاخباريين وسائر الامة ، ومنهم من زعم ان في تركها حيثئذ رخصة وان وجوبها حيثئذ تخيري وانها افضل الفردين الواجبين تخيراً فهي مستحبة عيناً واجبة تخيراً واليه ذهب شريعة من مشاهيرهم . وذلك لما رأوا من ترك اصحابنا لها في بعض الاوقات كما ذكرناه ، والإشتباه وقع لهم من عبارات بعض من تقدم عليهم ولا سيما الشيخ الطوسي الذي هو قائلهم باستتف عليه ان شاء الله تعالى . وكأنهم عنوا بالتخير - كما صرح به بعضهم - ان الناس بالخيار في انشائها وجمع العدد لها وتعيين الإمام لاجلها فاذا فعلوا ذلك وعزموا على فعلها تعين على كل من اجتمعت له الشرائط الاخر حضورها ولا يسع احداً التخلف عنها حيثئذ لان لاحاد الناس حيثئذ التخيير في حضورها وعدمه ، ومنهم من زعم ان الإذن العام قائم مقام الإذن الخاص في زمان الغيبة فاشتراط فيها حضور الفقيه لانه نائب الامام على العموم ومأذون من قبله في اجراء الاحكام ، واليه ذهب واحد او اثنان من متأخريهم . وكل من اصحاب هذه الآراء ادعى الإجماع على رأيه مع انه لا مستند لاجماعه من كتاب ولا سنة ولا خبر وليس لرأيه من هذه الدلائل الثلاثة عين ولا اثر . انتهى ما اردنا نقله من كلام المحدث المتقدم ذكره .

الخامس عشر - شيخنا غواص بحار الأنوار ومستخرج لثالث النكت والآثار قال ( قدس سره ) في كتاب البحار - بعد الابحاث الطويلة وذكر جملة من اخبار المسألة - تتميم : جملة القول في هذه المسألة التي تحيرت فيها الأفهام واضطربت فيها الاعلام انه لا أظن عاقلاً يقرب في انه لو لم يكن الإجماع المدعى فيها لم يكن لأحد

مجال شك في وجوبها على الاعيان في جميع الاحيان والازمان كما في سائر الفرائض الثابتة بالكتاب والسنة ، فكما ليس لأحد أن يقول لعل وجوب صلاة العصر وزكاة الغنم مشروطان بوجود الإمام وحضوره واذنه فكذا ههنا احدم الفرف بين الأدلة الدالة عليها . لكن طرأ ههنا نقل اجماع من الشيخ ونبه جماعة من تأخر عنه كما هو دأبهم في سائر المسائل فهو عروتهم الوثقى وحجتهم العظمى به يتصاولون فاشتهر في الاصقاع ومالت اليه الطباع ، والاجماع عندنا - على ما حققه علماءنا في الاصول - هو قول جماعة من الامة يعلم دخول قول المعصوم عليه السلام في افوالهم وحجته إنما هو باعتبار دخول قوله عليه السلام فهو كاشف عن الحجة والحجة إنما هو قوله عليه السلام قال المحقق في المعتمد ... ثم نقل كلامه المؤخذ بذلك ثم قال والاجماع بهذا المعنى لا ريب في حجته على فرض تحققه والكلام في ذلك . ثم انهم ( قدس الله ارواحهم ) لما رجعوا الى الفروع كأنهم نسوا ما اسسوه في الاصول فادعوا الاجماع في اكثر المسائل سواء ظهر الاختلاف فيها أم لا وافق الروايات المنقولة فيها أم لا ، حتى ان السيد (رضى الله عنه) واضرابه كثيراً ما يدعون الاجماع في ما ينفردون بالقول به او يوافقهم عليه قليل من اتباعهم ، وقد يختار هذا المدعى للاجماع قولاً آخر في كتابه الآخر ، وكثيراً ما يدعى أحدهم الاجماع على مسألة ويدعى غيره الاجماع على خلافه ، فيغلب على الظن ان مصطلحهم في الفروع غير ما جروا عليه في الاصول بان سمو الشهرة عند جماعة من الأصحاب اجماعاً كما نبه عليه الشهيد في الذكرى وهذا بمعزل عن الحجة ، ولعلمهم انما احتجوا به في مقابلة المخالفين ردأ عليهم او تقوية لغيره من الدلائل التي ظهرت لهم . ولا يخفى ان في زمان الغيبة لا يمكن الاطلاع على الاجماع اذ مع فرض الاطلاع على مذاهب جميع الإمامية مع تفرقهم وانتشارهم في انظار البلاد والعلم بكونهم متفقين على مذهب واحد لا حجة فيه ، لما عرفت ان العبرة عندنا بقول المعصوم ولا يعلم دخوله فيها . وما يقال - من انه يجب حينئذ على المعصوم ان يظهر القول بخلاف ما اجمعوا عليه لو كان باطلاً فالما لم



يظهر ظهر انه حق (١) - لا يتم سيما اذا كانت في روايات اصحابنا رواية بخلاف ما اجمعوا عليه ، إذ لا يفرق بين ان يكون اظهار الخلاف على تقدير وجوبه بعنوان انه قول فقيه وبين أن يكون الخلاف مدلولاً عليه بالرواية الموجودة في روايات اصحابنا ... الى ان قال : وايضاً دعوى الإجماع إنما نشأ من زمن السيد والشيخ ومن عاصرهما ثم تابعها القوم ومعلوم عدم تحقق الإجماع في زمانهم فهم ناقلون عن من تقدمهم فعلى تقدير كون مرادهم بالإجماع هذا المعنى لكان في قوة خبر مرسل فكيف ترد به الأخبار الصحيحة المستفيضة (٢) ومثل هذا يمكن أن يركن اليه عند الضرورة وفقد دليل آخر اصلاً ... الى آخر كلامه زيد في اكرامه فهذه جملة من عبارات من وصل اليها كلامهم في القول بالوجوب العيني ، واما غيرهم ممن قال بهذا القول فقد ذكرنا آنفاً ان قلم الإحصاء لا يأتي عليهم إلا ان الذى حضر في الآن منهم جماعة : منهم - المحقق العباد مير محمد باقر الداماد ، قال المحدث الكاشاني في رسالته المشار اليها آنفاً انه كان يواظب على فعلها متى تيسر له ، قال وقد صلينا معه غير مرة . ومنهم - العلامة السيد الماجد البحراني ، قال المحدث المشار اليه في الرسالة : وكان استاذنا المتبحر السيد ماجد بن هاشم الصادق البحراني ( طاب ثراه ) من المواظبين عليها بشيراز وقد صليت معه زماناً طويلاً وكنا في ذلك الاوان نستفيد من بركات صحبته بكرة واصيلاً ، وكان يقول مقتضى الدليل

(١) اختلف الاعلام في مستند القطع برأي المعصوم ع ، من الإجماع ، فقيل انه دخول شخصه ع ، في الجمعين ويحكي ذلك عن السيد المرتضى ، وقيل انه قاعدة اللطف بالتقريب المذكور في المتن ويحكي ذلك عن شيخ الطائفة . قيل ان سببه هو الحدس برأيه ع ، ورضاه بما أجمع عليه للملازمة العادية بين اتفاق المرؤسين المتفادين على شئ وبين رضا الرئيس بذلك الشئ . ويحكي ذلك عن بعض المتقدمين ، وقيل ان سببه هو تراكم الظنون من التناوب الى حد يوجب القطع بالحكم كما هو الوجه في حصول القطع من الخبر المتواتر وقيل ان سببه هو كشفه عن وجود دليل معتبر عند الجمعين .

(٢) قد تقدم في التعليقة • ص ٣٨٦ ما يرتبط بالمقام

الوجوب الحتمى ولم يثبت الإجماع على خلافه . انتهى .

وقال أيضاً فى الرسالة : وكان السيدان الجليلان امير محمد زمان ولد امير محمد جعفر وامير معز الدين محمد ( رحمهم الله تعالى ) مواظبين على هذه الصلاة بمشهد الرضا ( صلوات الله عليه ) برهة من الزمان ، وقد صنف أحدهما فى الوجوب العيني فى زمان الغيبة رسالة رأيتها ولم تحضرنى الآن . انتهى .

وممنهم - المحقق المدقق الشيخ احمد بن الشيخ محمد بن يوسف البحرانى صاحب كتاب رياض المسائل ، وله فى المسألة رسالة قد رد فيها على الشيخ الفقيه الشيخ سليمان ابن على بن ابى ظبية الشاخورى البحرانى ، حيث ان الشيخ سليمان المذكور كان يذهب الى التحريم فى هذه المسألة وكتب فيها رسالة فكتب الشيخ المحقق المذكور رسالة فى ردها ونقضها :

وممنهم - الشيخ العلامة الشيخ سليمان بن عبدالله البحرانى وتليذه المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح البحرانى - وقد جرى بين الشيخ عبدالله المذكور وبين الفاضل المشهور بالفاضل الهندى من علماء اصفهان - وكان يقول بالتحريم - مباحثات فى المسألة وصنف الشيخ المذكور رسالة فى الرد عليه سماها اسالة الدمعة للقائل بتحريم صلاة الجمعة ، كذا ذكر فى بعض تحقيقاته . ولم اقف على الرسالة المذكورة - والفاضل المشهور المولى عبدالله التستري ، ونقله شيخنا المحقق المدقق الشيخ احمد بن الشيخ محمد بن يوسف البحرانى عن الشيخ ابن ميثم البحرانى صاحب شرح نهج البلاغة .

وممنهم - الآخوند المشهور بملا رفيعا المجاور بالمشهد الرضوى حياً وميتاً والمحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العامل والشيخ على بن الشيخ جعفر بن الشيخ على بن سليمان البحرانى والشيخ أحمد بن عبدالله البحرانى أحد تلامذة شيخنا الشيخ سليمان والفاضل الشريف الملا ابو الحسن بن الشيخ محمد طاهر المجاور بالنجف الاشرف حياً وميتاً فى شرحه على المفاتيح .

وبالجملة فجملة من تأخر عن شيخنا الشهيد الثاني ووقفت على رسالته من الفضلاء المحققين فكلهم على الوجوب العيني إلا الشاذ النادر عن قال بالتحريم أو الوجوب التخييري كما لا يخفى على من له انس واطلاع على العلماء وسيرهم واحوالهم وانما اطلنا الكلام بنقل كلام هؤلاء الاعلام واسماء من ذهب الى هذا القول وان كان خارجاً عن ما هو المقصود والمرام لما ذكره بعض الفضلاء المعاصرين (ساعه الله بعفوه وغفرانه) بما لا يليق ان ينسب اليه في هذا المقام ، حيث قال : يصنف السادس - جماعة جاهلون قاصرون أو غافلون أو متجاهلون متغافلون وهم الذين يقولون وجوب الجمعة في زمن الغيبة بالوجوب العيني ايضاً من اليقينيات ، ينسبون فقهاءنا المتقدمين والمتأخرين الى الإجماع على الجمل والقصور والغفلة والغرور نعوذ بالله من هذا ... الى آخر كلامه ، فان فيه (اولاً) ان القائلين بالوجوب العيني هم الاكثر كما عرفت من كلامنا وكلام شيخنا الشهيد الثاني وغيره . (ثانياً) ان أحداً لم يقل ما ذكره من هذه الالفاظ الظاهرة في سوء الأدب وغاية ما ربما يقولون ان منشأ القول بالتخيير هو العقلة عن تتبع الأدلة واعطاء التأمل حقه في المسألة . وهذا ليس ببدع ولا منكر كما هو شائع في كلام علمائنا جيلاً بعد جيلاً ، على انه قد وقع منهم ما هو أعظم من ذلك كما سجل به المحقق والعلامة على ابن ادریس من الطعن فيه حتى نسبوه الى الجمل في جملة من المواضع ، ومن شيخنا المفيد في كتاب تصحيح اعتقادات الصدوق ورسالته التي في الرد عليه في عدم جواز السهو على المحصوم كما لا يخفى على من راجعها ، وهذه بحجة بين العلماء جارية قديماً وحديثاً . وبالجملة فكلامه - دام ظله - لا يخلو من غفلة عن تتبع اقوال من نقلنا عنه القول بالوجوب وعدم الإطلاع على مذاهبهم واقوالهم وعدم اعطاء النظر حقه في الأدلة والأخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار والتقط من لذيذ هذه الثمار . وفي كلامه سلبه الله تعالى مناقشات واسعة ليس في التعرض لها كثير فائدة . فهذا ذكر من معي وذكر من قبلي (١) في ايجاب هذه الفريضة المعظمة والصلاة المحتمة .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الدليل على هذا القول المختار منحصر في الآية والأخبار وهما الثقلان المأمور بالتمسك بهما من النبي المختار ﷺ اللذان من أخذ بهما نجى من أهوال المبدأ والمآل ومن تنكب عنهما وقع في تيه الضلال .

والكلام هنا يقع في مقامين (المقام الأول) الآية الشريفة اعنى قوله عز وجل : يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون ، (١) والتقريب فيها انفاق المفسرين على ان المراد بالذكر في الآية صلاة الجمعة أو خطبتها أوهما معاً ، نقل ذلك غير واحد من العلماء ، والأمر للوجوب على ما تحقق في الاصول ، وقد قدمنا في مقدمات الكتاب ما يدل على ذلك من الآيات القرآنية والأخبار المعصومية ، فلا حاجة الى الأدلة الاصولية القابلة للبحث والنزاع ، ولا سيما الأوامر القرآنية فان الخلاف بينهم إنما هو في اوامر السنة كما تقدم ذكره في المقدمات المشار اليها . وسياق الآية ظاهر في إرادة الصلاة أو ما يشمل الخطبة فكأنه قال : « اذا نودى للصلاة فاسعوا اليها ، وسماها ذكرًا تنويها بشأنها ، وبه ايضا ينادى قوله تعالى « فاذا قضيت الصلاة ،

ويعضد ذلك ما رواه في الكافي عن جابر بن يزيد عن ابي جعفر عليه السلام (٢) قال : « قلت له قول الله عز وجل : فاسعوا الى ذكر الله ؟ قال اعملوا وبعجلوا فانه يوم مضيق على المسلمين فيه وثواب اعمال المسلمين فيه على قدر ما ضيق عليهم والحسنة والسنة تضاعف فيه . قال وقال ابو جعفر عليه السلام والله لقد بلغني ان اصحاب النبي ﷺ كانوا يتجهزون للجمعة يوم الخميس لانه يوم مضيق على المسلمين . »

اقول : الظاهر ان المراد من الخبر المذكور انه حيث كان وقت صلاة الجمعة مضيقا بساعة زوال الشمس - كما ستأتيك الاخبار به ان شاء الله تعالى في المقام - لا اتساع فيه كغيره من اوقات الصلاة في سائر الأيام وقع الحث على تقطيع العلائق وازالة

(١) سورة الجمعة الآية ٩

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من صلاة الجمعة وآدابها

ج ٩ (وجوه الايراد على الاستدلال بالآية واجوبتها) — ٣٩٩ —

العوائق عن الاتيان بالصلاة في ذلك الوقت إذ لا سعة فيه كما عرفت حتى انهم كانوا يتجهزون للفراغ للصلاة ويقضون اعراضهم التي ربما تمنع من الاتيان بها في وقتها في يوم الخميس كما دل عليه الخبر المذكور .

والمراد بالنداء الاذان او دخول وقته كما ذكره المفسرون ، وروى الصدوق في الفقيه مرسل (١) قال : « روى انه كان بالمدينة اذا اذن المؤذن يوم الجمعة نادى مناد حرم البيع لقول الله عز وجل : يا ايها الذين امنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع » (٢)

وحينئذ فالمستفاد من الآية المذكورة الأمر بالسعي الى صلاة الجمعة لكل واحد من المؤمنين متى تحقق الاذان لها او دخول وقته ، وحيث ان الأصل عدم التقيد بشرط يلزم عموم الوجوب بالنسبة الى زمان الغيبة والحضور .

وقد اورد على هذا الدليل وجوه من الايرادات لا بأس بذكرها وذكر ما اجيب به عنها :

الاول - ان كلمة « اذا » غير موضوعة للعموم لغة فلا يلزم وجوب السعي كلها تحقق النداء بل يتحقق بالمرة وهي عند تحقق الشرط .

والجواب عن ذلك ان « اذا » وان لم تكن موضوعة للعموم لغة إلا انه يستفاد منها العموم في امثال هذه المواضع اما بحسب الوضع العرفي او بحسب القرائن الدالة عليه كما قالوه في آية الضوء وامثالها ، على ان حملها على الابهال يجعل الكلام خالياً من الفائدة المعتمد بها وهو مما يجب تنزيه كلام الحكيم عنه . وايضاً فانه لا يخلو اما أن يكون المراد ايجاب السعي ولو في العمر مرة واحدة او ايجابه على سبيل العموم أو ايجابه بشرط حضور الامام أو نائبه ، لا سبيل الى الاول لمخالفته لاجماع المسلمين اذ الظاهر انهم متفقون على انه ليس المراد من الآية ايجاب

(١) الوسائل الباب ٥٣ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) سورة الجمعة الآية ٩

— ٤٠٠ — ﴿ وجوه الايراد على الاستدلال بالآية واجوبتها ﴾ ج ٩

السعى ولو في الجملة بحيث يتحقق بالمرّة بل الظاهر المعلوم اطباقهم على ان المراد التكرار ، وهذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا يقبل الانكار . واما الثالث فانه لاسيّل اليه ايضاً لكونه خلاف الظاهر من اللفظ إذ لا دلالة للفظ عليه ولا قرينة تؤنس به وتشير اليه ، والدول عن الظاهر يحتاج الى دليل قاهر . على انك قد عرفت وستعرف ان شاء الله تعالى انه لا وجود لهذا الشرط الذي ذكره ولا معنى لهذا الاعتبار الذي اعتبروه . وحيث فيتين الثاني وهو المطلوب .

وزاد بعض الأفاضل في الجواب قال : وايضاً الخطاب عام بالنسبة الى جميع المؤمنين سواء تحقق الشرط المدعى بالنسبة اليه أم لا فعلى تقدير تجوز ان لم يكن المراد بالآية التكرار يلزم ايجاب السعى على من لم يتحقق الشرط بالنسبة اليه ولو مرة ويلزم منه الدوام والتكرار لعدم القائل بالفصل . انتهى .

وبالجملة فانه لا يخفى على المتأمل بعين التحقيق والمنصف الناظر بالفكر الصائب الدقيق ان هذه المناقشة من المناقشات الواهية المضاهية لبيت العنكبوت وانه لضعف البيوت ، اذ لا يخفى على من تأمل سياق السورة المذكورة وفعله ~~من~~ مدة حياته والخلفاء من بعده حقاً أو جوراً ان المراد من الآية انما هو التكرار والاستمرار مدى الازمان والاعصار لا ما توهمه هذا المورد من صدق ذلك ولو مرة واحدة .

الثاني - ان الأمر في الآية معلق على ثبوت الاذان فمن اين ثبت الوجوب مطلقاً؟ والجواب انه يلزم بصريح الآية الايجاب متى تحقق الاذان ويلزم منه الايجاب مطلقاً لعدم القائل بالفصل واتفاق المسلمين على ان الاذان ليس شرطاً لوجوب الجمعة ، ولعل فائدة التعليق على الاذان الحث على فعله لتأكيد استحباب الاذان لها حتى ذهب بعضهم الى وجوبه لها . ويحتمل أن يكون المراد من النداء دخول الوقت على سبيل الكناية كما ذكره في الكشف .

( فان قيل ) لنا ان نعارض ذلك ونقول انه يستفاد من الآية عدم وجوب السعى عند عدم الاذان ويلزم من ذلك انتفاء الوجوب في بعض صور انتفاء الشرط

ج ٩ ( وجوه الایراد علی الاستدلال بالآیه واجوبتها ) - ٤٠١ -

المتنازع فيه ويلزم منه عدم الوجوب عند عدم الشرط المذكور مطلقاً لعدم القائل بالفصل .

( قلنا ) اذا حصلت المعارضة بين منطوق الكلام ومفهومه فدلالة المفهوم مطرحة باتفاق المحققين كما حقق في محله ، على ان التعليق بالاذان إنما خرج مخرج الغالب ويعتبر في دلالة المفهوم ان لا يكون للتعليق فائدة سوى انتفاء الجزاء بانتفاء شرطه والأمر هنا بناء على ما ذكرنا ليس كذلك .

قال شيخنا زين الملة والدين في رسالته الموضوعة في المسألة : ( لا يقال ) الأمر بالسعي في الآيه مطلق على النداء لها وهو الأذان لا مطلقاً والمشروط بعدم عند عدم شرطه فيلزم عدم الأمر بها على تقدير عدم الأذان . سلنا لكن الأمر بالسعي اليها مغاير للأمر بفعلها ضرورة انها غيران فلا يدل على المدعى . سلنا لكن المحققين على ان الأمر لا يدل على التكرار فيحصل الامتثال بفعلها مرة واحدة ( لانا نقول ) اذا ثبت بالأمر اصل الوجوب حصل المطلوب لاجماع المسلمين قاطبة فضلاً عن الأصحاب على ان الوجوب غير مقيد بالأذان وانما علقه على الأذان خطأ على فعله لها حتى ذهب بعضهم الى وجوبه لها لذلك . وكذا القول في تعليق الأمر بالسعي فانه أمر بمقدماتها على أبلغ وجه ، واذا وجب السعي لها وجبت هي ايضاً اذ لا يحسن الأمر بالسعي اليها واجبا به مع عدم ايجابها ، ولاجماع المسلمين على عدم وجوبه بدونها ، كما اجمعوا على انها متى وجبت وجب تكرارها في كل وقت من اوقاتها على الوجه المقرر ما بقي التكليف بها كغيرها من الصلوات اليومية والعبادات الواجبة مع ورود الأوامر بها مطلقة كذلك ، والأوامر المطلقة وان لم تدل على التكرار لم تدل على الوحدة فيبقى اثبات التكرار حاصل من خارج بالإجماع والنصوص ، وسنتلو عليك ما يدل على التكرار صريحاً . انتهى كلامه زيد مقامه .

قال شيخنا غواص بحار الأنوار في الكتاب المذكور - ونعم ما قال - بعد ذكر أصل الإعتراض الذي قدمنا ذكره : والجواب انه يلزم بصريح الآيه الإيجاب متى

— ٤٠٢ — ( وجوه الابراد على الإستدلال بالآية واجوبتها ) ج ٩

تحقق الأذان ويلزم منه الإيجاب مطلقاً ، مع اننا قد قدمنا ان الظاهر ان المراد دخول وقت النداء . واعترض عليه بوجوه سخيقة اخرى الاعراض عنها اخرى وبعضها يتضمن الإعتراض على الله تعالى ، اذ لا يترتب متبوع في الآية إنما نزلت لوجوب صلاة الجمعة والحث عليها فقصورها عن افادة المرام يزول الى الإعتراض على الملك العلام ، ويظهر الجواب عن بعضها مما قررناه سابقاً في تفسير الآيات . ثم ان امثال تلك الاعتراضات انما يحسن من لم يستدل في عمره بآية ولا خبر في حكم من الأحكام واما من كان دأبه الاستدلال بالظواهر والإيهامات على الأحكام الغريبة لا يليق به تلك المناقشات وهل توجد آية او خبر لا يمكن المناقشة في الإستدلال به بامثال ذلك ؟ ومن العجب انهم يقولون ورد في الخبر ان الذكر رسول الله ﷺ فيمكن أن يكون المراد به هنا السعي اليه ﷺ ولا يعرفون ان الأخبار الواردة في تأويل الآيات وبطونها لا تنافي الاستدلال بظواهرها ، فقد ورد في كثير من الأخبار ان الصلاة رجل والزكاة رجل وان العدل رسول الله ﷺ والإحسان امير المؤمنين ﷺ والفحشاء والمنكر والبغى الثلاثة ، وامثال ذلك اكثر من ان يحصى ، وشئ منها لا ينافي العمل بظواهرها والاستدلال بها ، وقد حققنا معانيها واشبعنا الكلام فيها في تضاعيف هذا الكتاب والله الموفق للصواب . انتهى كلامه ( رفع مقامه ) وهو جيد رشيق وسياق في كلامنا ان شاء الله ما يؤيده من التحقيق .

الثالث - ان الخطاب انما يتوجه الى الموجودين عند المحققين ولا يشمل من سيوجد إلا بدليل من خارج وليس إلا الإجماع وهو لا يجري في موضع الخلاف . والجواب ان التحقيق - كما ذكره غير واحد من المحققين - ان الخطاب يتوجه الى المعدومين بتبعية الموجودين اذا كان في اللفظ ما يدل على العموم كهذه الآية وقد حقق في محله . والإجماع على عدم اختصاص الأحكام بزمانه ﷺ لم يتحقق على كل مسألة مسألة حتى يقال لا يجري في موضع الخلاف بل على هذا المفهوم الكلي مجملاً وإلا فلا يمكن الإستدلال بالآيات والأخبار على شئ من المسائل الخلافية اذا ورد بلفظ



## ج ٩ (وجوه الأيراد على الاستدلال بالآية واجوبتها) - ٤٠٣ -

الخطاب وهذا سفسطة .

على ان التحقيق ان الأخبار المستفيضة دالة على عدم اختصاص احكام السنة والكتاب بزمان دون زمان وان حلال محمد ﷺ حلال الى يوم القيامة وحرامه حرام الى يوم القيامة (١) بل جملة منها دالة على ان الخطابات القرآنية شاملة للوجودين في ايامه ﷺ ولمن يأتي بعدهم :

روى ثقة الإسلام في الكافي (٢) عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال : « لو كانت اذا نزلت آية على رجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الآية مات الكتاب ولكنه حتى يجرى في من بقي كما جرى في من مضى » .

وروى الصدوق في كتاب العلل عن الرضا عن ابيه (عليهما السلام) (٣) « ان رجلاً سأل ابا عبدالله عليه السلام ما بال القرآن لا يزداد على النشر والدرس إلا غشاضة ؟ فقال ان الله لم يجعله لزمان دون زمان وناس دون ناس فهو في كل زمان جديد وعند كل قوم غش الى يوم القيامة » .

وروى في الكافي والتهذيب عن ابي عمرو والزبير عن ابي عبدالله عليه السلام (٤) حين سأل عن احكام الجهاد وساق الخبر الى ان قال « فمن كان قد تمت فيه شرائط الله عز وجل التي وصف بها أهلها من أصحاب النبي ﷺ وهو مظلوم فهو مأذون له في الجهاد كما اذن لهم لان حكم الله في الأولين والآخرين وفرائضهم سواء إلا من علة أو حادث يكون الأولون والآخرين أيضاً في منع الحوادث شركاء والفرائض عليهم واحدة يسأل الآخرون عن اداء الفرائض كما يسأل الأولون ويحاسبون كما يحاسبون به... الحديث »

(١) الفصول المهمة للحر العاملي ص ٨٤ عن الكليني ، وفي اصول الكافي باب الشرائع وفي الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضي عن الباقر ع ، عن النبي (ص) قال « حلال الى يوم القيامة وحرام الى يوم القيامة » .

(٢) الاصول ج ١ ص ١٩٢ الطبع الحديث باب ان الآئمة هم الهداة .

(٣) رَوَاهُ في الميرون ص ٢٣٩ ونقله في البحار ج ١٩ باب « فضل القرآن و إعجازه »

عن الميرون وتفسير العياشي ولم ينقله من العلل . (٤) الوسائل الباب ٩ من جهاد العدو

## ٤٠٤- ( وجوه اليراد على الاستدلال بالآية واجوبتها ) ج ٩

وروى في الكافي (١) عن ضريس عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال :  
« ان الآية تنزل في الرجل ثم تكون في اتباعه ... الحديث » .

وهذه الأخبار كما ترى - ظاهرة في المراد لا تعترضا شبهة النقض ولا اليراد  
قال بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين في بعض تحقیقاته : اعلم  
أيديك الله تعالى انه يدل على وجوب الجمعة عیناً مطلقاً كتاب الله تعالى حيث أمر  
فيه المؤمنین بالسعی الى ذکر الله وترك البیع بعد النداء للصلاة يوم الجمعة ، وهذا الأمر  
يعم جميعهم الى يوم القيامة على القول بان خطاب المشافهة يعم الكل ولا كلام فيه ، واما  
على القول بانه يخص الموجودين زمنه عليه السلام فلا ريب ان حكمه لم ينسخ في زمنه فهو  
باق بشروطه الثابتة الى آخر التكليف لا ناسخ له بعده عليه السلام ومنع ثبوته هنا في  
بعض الازمنة كزمان الغيبة للإجماع المنقول بما لا يليق ، فان الإجماع المدعى انما  
هو على اشتراطه بشرط ولا كلام في انتفاء المشروط حيث انتفى الشرط ، انما  
الكلام في اثبات الإشتراط وهو على مدعيه وليس على المستدل اثبات العدم ويكفيه  
عدم وجدان دليله واصالة العدم وهو واضح ، والأمر حقيقة في الوجوب على  
ما حقق . انتهى المراد من نقل كلامه زيد مقامه .

اقول : وبذلك يظهر لك ضعف ما ذهب اليه الفاضل المولى محمد باقر الخراساني  
في كتاب الذخيرة من جعل الآية المذكورة من المؤيدات لا من الأدلة لهذا اليراد  
المذكور في المقام مع ما هو عليه كما عرفت من الانتقاض والانهدام ، حيث قال  
(قدس سره) في الكتاب المذكور بعد ذكر الروايات الدالة على ما اختاره من  
الوجوب العيني : ويؤيده قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم  
الجمعة ... » (٢) ثم ساق الآية وساق الكلام في بيان دلالتها الى ان قال : وانما جعلنا  
الآية من المؤيدات دون الدلائل اذ لقائل ان ينازع في دلالة الآية ويقول المشهور  
بين المحققين ان الخطابات القرآنية لا تشمل غير الموجودين في زمن الخطاب وانما

ج ٩ ﴿وجوه الإيراد على الاستدلال بالآية واجوبتها﴾ - ٤٠٥ -

يعلم شمولها للموجودين وغيرهم بدليل من خارج من الإجماع وغيره ، وعلى هذا فيجوز أن يكون الإيجاب بالنسبة الى الموجودين في زمن الخطاب بناء على تحقق شرط الوجوب وهو الإمام الصالح لامامة الجماعة ولا يلزم وجوبه بالنسبة الى غير الموجودين إيجاباً مطلقاً سواء تحقق الشرط أم لا ، نعم صلاحيتها للتأييد غير منكر كما لا يخفى على المتدبر . انتهى . إلا انه في رسالته التي له في المسألة أورد الآية دليلاً واجاب عن ما أورد عليها في المقام ولم يتعرض لهذا الإيراد . وكيف كان فقد عرفت انه لا ورود له .

الرابع - ان الامر بها معلق على النداء لها والنداء لها يتوقف على الامر بها للقطع بانها لو لم تكن مشروعة لم يصح الاذان لها فيلزم الدور . وايضاً الحكم معلق على الاذان لها وهو لا يشرع لها إلا اذا كانت مأموراً بها وتحقق ذلك بدون الشرط المتنازع فيه ممنوع والجواب عن ذلك ما افاده شيخنا زين الملة والدين في الرسالة حيث قال : مقتضى الآية ان الامر بالسعى معلق على مطلق النداء للصلاة الصالح لجميع افرادہ ، وخروج بعض الافراد بدليل خارج واشتراط بعض الشرائط فيه لا يتنافى أصل الإطلاق ، وكل ما لا يدل دليل على خروجه فالآية متناولة له وبه يحصل المطلوب قال : ويمكن دفع الدور بوجه آخر وهو ان المعلق على النداء هو الامر بها الدال على الوجوب والاذان غير متوقف على الوجوب بل على أصل المشروعية فيرجع الامر الى ان الوجوب متوقف على الاذان والاذان متوقف على المشروعية والمشروعية أعم من الوجوب فلا دور . وايضاً فان النداء المعلق عليه الامر هو النداء للصلاة يوم الجمعة أعم من كونها أربع ركعات وهي الظهر المعهودة أو ركعتين وهي الجمعة ولا شبهة في مشروعية النداء للصلاة يوم الجمعة مطلقاً وحيث ينادى لها يجب السعى الى ذكر الله وهي صلاة الجمعة أو سماع خطبتها المقتضى لوجوبها وكأنه تعالى قال : اذا نودى للصلاة عند زوال يوم الجمعة فصلوا الجمعة أو فاسعوا الى صلاة الجمعة وصلوها . وهذا واضح الدلالة لا إشكال فيه . ولعل السر في قوله تعالى : : فاسعوا الى ذكر الله ،

— ٤٠٦ — ( وجوه الايراد على الاستدلال بالآية واجوبتها ) ج ١

ولم يقل « فاسعوا اليها ، لتلا يلزم الإشكال المتقدم . انتهى . ومنه يعلم الجواب عن وجهي الايراد .

الخامس - ان مطلق النداء لها غير مراد في الأمر بالسعى عنده بل يحتمل ان يراد به نداء خاص وهو حال وجود الامام عليه السلام وقرينة الخصوص الأمر بالسعى الدال على الوجوب لأن الأصحاب لا يقولون به عينا حال الغيبة بل غاية القول بالوجوب التخييري ومن ثم عبر اكثرهم بالإستحباب او الجواز حيثئذ .

والجواب ما افاده شيخنا المتقدم ذكره في الرسالة ، قال : لانا نقول لا شك ان النداء المأمور بالسعى معه مطلق شامل باطلاقه لجميع الازمان التي من جملتها زمان الغيبة فيدل باطلاقه على الوجوب المضيق ، والوجوب التخييري الذي ادعاه متأخرو الأصحاب ستعرف ضعف مبناه ان شاء الله تعالى ولكن على تقدير تسليمه يمكن ان يقال ان الأمر بالسعى مقتضى للوجوب لا ينافيه لان الوجوب التخييري داخل في مطلق الوجوب الذي يدل عليه الأمر وفرد من افراده ، فان الأمر لا يدل على وجوب خاص بل على مطلقه الشامل للعيني المضيق والتخييري والكفائي وغيرها وان كان اطلاقه على الفرد الأول منها أظهر وتخصيص كل منها في موره بدليل خارج عن أصل الأمر الدال على ماهية الوجوب الكلية كما لا يخفى .

السادس - ان الأمر بالسعى على تقدير النداء المذكور ليس عاما بحيث يشمل جميع المكلفين للاجماع على ان الوجوب مشروط بشرائط خاصة كالعدد والجماعة وغيرها ، واذا كان مشروطاً بشرائط غير معينة في الآية كانت بحملة بالنسبة الى الدلالة على الوجوب المتنازع فلا يثبت بها المطلوب .

والجواب ما افاده شيخنا المذكور (منحه الله بالقرب والحبور) قال: لانا نقول مقتضى الأمر المذكور واطلاقه يدل على وجوبها على كل مؤمن وتبقى دلالة باقي الشروط من خارج ، فكل شرط يدل عليه دليل صالح يثبت به ويكون مقيداً لهذا

ج ٩ (عدم توجه المناقشات في الآية - تأييد دلالة الآية) - ٤٠٧ -

الأمر المطلق وما لا يدل عليه دليل صالح تبقى دلالة هذه الآية الكريمة على أصل الوجوب ثابتة مطلقاً . انتهى .

أقول : والتحقيق ان هذه المناقشات في هذه الآية إنما حمل عليها التعصب للقول المشهور وإلا فإى آية من الآيات التي استدلوا بها في الأحكام بل والأخبار أيضاً لا يتطرق إليها أمثال ذلك من الإحتمالات البعيدة والتحولات البسيطة العديدة ؟ ولو قامت هذه الإحتمالات في مقابلة الظواهر لا نسد باب الاستدلال إذ لا قول إلا والفتائل فيه مجال ، فكيف تقوم الحجة لهم على مخالفتهم في الإمامة بل واصحاب الملل والاديان اذا قابلوهم بالإحتمالات في ما يستدلون به من الآيات والأخبار ونحوها ؟ مع ان الناظر المنتصف اذا تأمل الآية المذكورة وما قرنت به في هذه السورة من أولها الى آخرها لا تخفى عليه دلالة الآية على ما قلناه ، وهل المناقش بهذه المناقشات الواهية إلا متعرض للرد على الله ورسوله ﷺ ؟ إذ من المعلوم ضرورة من الدين وجوب هذه الفريضة المعظمة ولو في الجملة ، ومن المعلوم بين الخاصة والعامة ان هذه الآية إنما نزلت في الأمر بها والحث عليها منه تعالى ، والراد لدلالة الآية راد عليه تعالى وعلى رسوله ﷺ كما لا يخفى (١) ومن اراد الاطلاع على ما في السورة المذكورة من الايمان والاشارة الى ما ذكرنا فليرجع الى ما فصله شيخنا غواص بحار الانوار ( نور الله مرقدہ ) في الكتاب المذكور .

ثم ان ما يؤيد هذه الآية ايضاً قوله عز وجل : لا تلهيكم اموالكم ولا اولادكم عن ذكر الله ، (٢) حيث فسر الذكر هنا ايضاً بصلاة الجمعة كما نقله جمع من الاصحاب ، وقوله عز وجل : حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ، (٣) حيث ان الذي عليه المحققون ان الصلاة الوسطى هي صلاة الظهر في غير يوم الجمعة وفي يوم الجمعة هي صلاة الجمعة لا غير ، وقد مر تحقيق ذلك في مقدمات هذا الكتاب في شرح صحيحة

(١) بالرجوع الى التعليقة ٥ ص ٣٨٦ يهون امر هذا التهويل

(٢) سورة المنافقين الآية ٩ (٣) سورة البقرة الآية ٢٣٩

## ٤٠٨ - ( الاستدلال بالاخبار لوجوب الجمعة تعييناً ) ج ١

زرارة الواردة بذلك (١) بل قال جماعة من الأصحاب انها هي الجمعة لا غير كما نقله بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين عن الشهيد الثاني في بعض فوائده .  
(المقام الثاني) - وهو الدليل الواضح الظهور بل الساطع النور الذي لا يعتريه نقص ولا قصور إلا عند من غطت على قلبه ولبه غشاوة العصية للقول المشهور الاخبار المستفيضة الصحيحة الصريحة كالنور على الطور :

ومنها - صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام (٢) قال : « فرض الله على الناس من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة : منها صلاة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن تسعة : عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى ومن كان على رأس فرسخين . »

أقول : لا يغني ان غير الجمعة من هذه الفرائض المشار اليها بما لا خلاف ولا إشكال في وجوبها عيناً من غير شرط زائد على ما قرر في الصلوات اليومية ، ونظم الجمعة فيها وعدها معها أظهر ظاهر في انها مثلها في الوجوب العيني مع استحکال ما دلت عليه الاخبار واتفقت عليه علماءنا الابرار من شرائط فيها . وادعاء الوجوب التخييري على بعض الوجوه موجب انتهاك الكلام واختلاف حكم الفرائض بغير مائز . وايضاً لو كان وجوبها تخييرياً على بعض الوجوه لاستثنى ذلك الوجه كما استثنى المملوك والمسافر وغيرهما ، فان استثناء هؤلاء إنما هو من الوجوب العيني لا مطلق الوجوب لوجوبها عليهم لو حضروا وإنما لهم الخيرة في الحضور كما تقرر عندهم فالوجوب التخييري ثابت لهم فلا وجه لاستثنائهم دون شركائهم .

واما تخصيص الوجوب بزمان حضور الإمام عليه السلام فغير جائز ( اما اولاً ) فلانه خلاف الظاهر فيحتاج الى دليل واضح وليس فليس كما ظهر وسيظهر ان شاء الله تعالى تمام الظهور .

و ( اما ثانياً ) فلانه ان اريد بزمن حضوره زمان ظهوره على وجه الشوكة والسلطنة والاستيلاء كما نقل عن جماعة منهم التصريح به فاللازم حينئذ خروج اكثر الجمعات واكثر الناس عن هذا الحكم لان ايام ظهور الامام على وجه السلطنة والاستيلاء قليلة جداً بالنسبة الى غيرها ، ويلزم منه خروج اكثر افراد العام وهو غير جائز عند المحققين وسياق الخبر ظاهر في رده ، وهل يستقيم في الطباع السليمة تجويز أن يكون المعصوم عليه السلام في بيان الحكم الشرعي واقادته يبالغ في وجوب شيء ويقول انه واجب على كل مسلم في كل اسبوع إلا جماعة خاصة ويقرنه بصلوات واجبة التكرار في اليوم والليلة ومع ذلك لا يثبت ذلك الحكم لاحد من أهل عصره ولا لمعظم المسلمين بل انما ثبت لقليل مضوا في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه امير المؤمنين عليه السلام وسوف يثبت في آخر الزمان بعد ظهور القائم عليه السلام ايس إلا ؟ وان اريد بزمن الحضور ما هو أعم من السلطنة والاستيلاء فلا وجه للتخصيص المذكور ، إذ لا فرق بين حضوره مع الخوف وبين غيبته في عدم تمكنه من الصلاة بنفسه ولا بتعيين نائب عنه الذي هو مناط الوجوب المعنى عند من فاه في زمن الغيبة ومنها - صحيحة ابي بصير ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام (١) قال : ان الله فرض في كل سبعة ايام خمساً وثلاثين صلاة : منها صلاة واجبة على كل مسلم ان يشهدها إلا خمسة : المريض والمملوك والمسافر والمرأة والصبي .

والتقريب في هذا الخبر كما في سابقه من المبالغة والتأكيد والإتيان بلفظ الفرض الدال على تأكيد الوجوب كما في سابقه الصريح بلفظ « كل » ، الذي هو أوضح الألفاظ في العموم في الموضعين مع الاستثناء الموجب لزيادة التأكيد في العموم والشمول لسائر الازمنة كالصلوات الأخر التي جمع بينها وبين الجمعة في الحكم ومنها - صحيحة زرارة (٢) قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام على من يجب

(١) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة وآدابها

## — ٤١٠ — ﴿ الاستدلال بالأخبار لجوب الجمعة تعييناً ﴾ ج ٩

الجمعة؟ قال يجب على سبعة نفر من المسلمين ولا الجمعة لأقل من خمسة من المسلمين أحدهم الإمام فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا منهم بعضهم وخطبهم .  
قال بعض المحدثين من متأخري المتأخرين : وهذا نص في عدم اشتراط الاذن الذي ادعوه ، وان مرادهم بالإمام في مثل هذا الموضع امام الصلاة لا المصوم ﷺ فان سموا مثل هذا اذناً من الإمام واكتفوا به فهو ثابت الى يوم القيامة لكل من يصلح لان يخطب ويؤم .

ومنها - صحيحة منصور بن حارم عن الصادق ﷺ (١) قال : « يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زادوا فان كانوا اقل من خمسة فلا الجمعة لهم . والجمعة واجبة على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمسة : المرأة والمملوك والمسافر والمريض والصبي ، قال بعض المحدثين « يجمع القوم ، بتشديد الميم اى يصلون الجمعة .

ومنها - صحيحة عمر بن يزيد عنه ﷺ (٢) « اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة وليلبس البرد والعمامة وبتوكاً على قوس أو عصى وليقعد قعدة بين الخطبتين ويحجر بالقراءة ويقنت في الركعة الاولى منهما قبل الركوع .

ومنها - صحيحة الفضل بن عبد الملك (٣) قال : « سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول اذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة اربع ركعات فان كان لهم من يخطب بهم جمعوا اذا كانوا خمسة نفر وإنما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين ، اقول : وهذا نص ايضاً في عدم اشتراط اذن الامام أو حضوره إلا ان يكتفوا بمثل هذا الإذن العام .

ومنها - صحيحة زرارة (٤) قال : « قال ابو جعفر ﷺ الجمعة واجبة على من ان صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة وكان رسول الله ﷺ إنما يصلي العصر

(١) الوسائل الباب ٢ و ١ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) الوسائل الباب ٦ من صلاة الجمعة وآدابها

(٣) الوسائل الباب ٢ و ٣ من صلاة الجمعة وآدابها

(٤) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجمعة وآدابها



## ج ٩ (الإستدلال بالأخبار لوجوب الجمعة تعييناً) - ٤١١ -

في وقت الظهر في سائر الأيام كي اذا قضوا الصلاة مع رسول الله ﷺ رجعوا الى رحلهم قبل الليل وذلك سنة الى يوم القيامة .

ومنها - صحيحة ابى بصير ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام (١) قال : « من ترك الجمعة ثلاث جمع متوالية طبع الله على قلبه » .

ومنها - صحيحة زرارة (٢) قال « حشنا ابو عبدالله عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت انه يريد ان تأتيه فقلت نغدو عليك ؟ فقال لا انما عنيت عندكم » (٣) .

### (١) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة (٢) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجمعة

(٣) اورد الوحيد البهبائي « قدس سره » في تعليقه على المدارك على عد المصنف هذه الصحيحة من ادلة الوجوب التعيني بما ملخصه : ان الاستدلال بها على مدعى في غاية الغرابة لان الحث لا يدل على ازيد من الترغيب بل لاختفاء في ظهوره في الاستحباب ، اضف الى ذلك ان زرارة مع عدالته وجلالته وفقاهته كيف يروي عن الباقر « ع » في مرات متعددة ما يدل على وجوب الجمعة تعييناً ويكون شاملاً له ويضبطه في اصله المشتهر بين الشيعة ويرويه الاجلة عنه ويدونونه في اصولهم ومع ذلك يتركها حتى يحتاج الى حث الصادق « ع » عليها ، وكيف يكتب « ع » بالحث ولم ينفعه الايجاب والتشديد والتأكيد المتعدد من الباقر « ع » وفضاعة عدم الإتيان بها وشاعته ، وكان المناسب ان يستفسر « ع » اولاً عن سبب تركه فان اعتذر بوجه صحيح تركه على حاله وإلا بين خطأه فان لم يرتدع عن تركها انكر عليه أشد الانكار وهدده بازيد عما صدر من الباقر « ع » وهو « ع » قد انكر على حماد عدم اتيانه بالصلاة بمحدودها تامة مع انها من المستحبات بقوله « ع » « ما اقبح بالرجل منكم ... » بل كانوا ينكرون « ع » ترك مثل غسل الجمعة والنوافل اليومية ونحو ذلك فكيف بمثل هذه الفريضة من مثل هذا الجليل ولا سيما بعد ايجابات سابقة كثيرة اكدية شديدة رواها هو بنفسه وكذا نظرائه كابن مسلم وابى بصير وغيرهما من الاجلة ودونوها في اصولهم المشهورة ، على انهم كانوا دائماً يقرأون القرآن وسورة الجمعة ويفهمون المعنى أحسن منا وكذا الاخبار الصادرة عن المعصومين « ع » ولا سيما ما رواه بانفسهم وكان بإمكانهم الرجوع الى المعصوم (ع) في معرفة القيود والشروط ... الى ان قال بعد كلام من هذا القيل : وما يدل بظاهره على عدم الوجوب عيناً ما رواه الشيخ في =

## - ٤١٢ - ( الاستدلال بالأخبار لوجوب الجمعة تعييناً ) ج ٩

ومنها - موثقة عبد الملك عن الباقر عليه السلام (١) قال : مثلك يملك ولم يصل فريضة فرضها الله ؟ قال قلت كيف أصنع ؟ قال صلوا جماعة يعنى صلاة الجمعة .

ومنها - حسنة محمد بن مسلم بإبراهيم بن هاشم التي هي عندنا وعند جملة من المحققين من الصحيح على الاصطلاح الغير الصحيح (٢) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجمعة فقال تجب على من كان منها على رأس فرسخين فإن زاد على ذلك فليس عليه شيء » ، ومنها - حسنة محمد بن مسلم وزرارة - بإبراهيم الذي قد عرفت ان حديثه عندنا من الصحيح - عن أبي جعفر عليه السلام (٣) قال : « تجب الجمعة على كل من كان منها على فرسخين » .

ومنها - موثقة سماعة (٤) قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة يوم

== مصباحه والصدوق في أماليه بسند صحيح انه « ع » قال : « اني احب للرجل ان لا يخرج من الدنيا حتى يتمتع ولو مرة ويصلي الجمعة ولو مرة » ثم قال : ويظهر منه « قدس سره » في المصباح ان مستند التخيير عندهم هو هذا الحديث ثم قال ما ملخصه : ويؤيده ايضاً رواية عبد الملك فان المراد من الهلاك فيها الموت لا الوقوع في العذاب لان المناسب لذلك التعليل بترك الفريضة لا الاثيان بالواو الحالية ، والظاهر من الخبر ان ترك عبد الملك للجمعة لم يكن عصياناً بل من جهة انه لم يكن يدري ما يصنع حيث كان يعتقد انه لا يجوز ان تقام بغير المنسوب من قبل الامام فزال حيرته بقوله ( ع ) « صلوا جماعة » اي لا تتوقف اقامتها على المنسوب ، ولو كان تركه للتقية لم يكن لسؤاله مناسبة وكذا جوابه ( ع ) والمستفاد من الخبر - كما لا يخفى على المتأمل فيه - ان منشأ التوبيخ فيه هو عدم صدور الفريضة منه اصلاً بحيث لو تحققت منه مرة لم يتوجه التوبيخ اليه ولو كان المراد الوجوب التعيني لكان المناسب أن يقول له كيف ترك فريضة الله في مدة عمرك مرة واحدة لا ان يقول له كيف ينقضى عمرك ولم تتحقق منك فريضة الله اصلاً ... الى آخر كلامه في المقام ومن اراد الاطلاع عليه فليراجعه .

(١) و(٤) الوسائل الباب ٥ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٤ من صلاة الجمعة وآدابها

## ج ٩ (الإستدلال بالأخبار لوجوب الجمعة تعييناً) — ٤١٣ —

الجمعة؟ فقال اما مع الإمام فركتان واما من يصلي وحده فهي اربع ركعات بمنزلة الظهر يعني اذا كان امام يخطب فان لم يكن امام يخطب فهي اربع ركعات وان صلوا جماعة . .

ومنها - موثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام (١) انه قال : « صلاة الجمعة مع الامام ركعتان فمن صلى وحده فهي اربع ركعات » .

ومنها - صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « سألته عن ائمة في قرية هل يصلون الجمعة جماعة ؟ قال نعم يصلونها أربعاً اذا لم يكن من يخطب » .

ومنها - حسنة زرارة (٣) قال : « كان ابو جعفر عليه السلام يقول لا تكون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة رهط : الإمام واربعة » .

ومنها - صحيحة زرارة برواية الفقيه (٤) قال : « قال زرارة قلت له على من تجب الجمعة ؟ قال تجب على سبعة نفر من المسلمين ولا جمعة لاقل من خمسة من المسلمين أحدهم الإمام فاذا اجتمع سبعة ولم يخافوا امهم بعضهم وخطبهم » .

ومنها - ما نقله جمع من الأصحاب منهم - شيخنا الشهيد الثاني في رسالته والمحدث السكاشاني في الوافي (٥) وغيرهما من الأخبار المرسلة عنه عليه السلام « من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها طبع الله على قلبه » .

وعنه عليه السلام « من ترك ثلاث جمع متعمداً من غير علة ختم الله على قلبه بناتم النفاق » .

وعنه عليه السلام « لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات أو لينختمن الله على قلوبهم »

(١) الوسائل الباب ٩ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) الوسائل الباب ٣ من صلاة الجمعة وآدابها

(٣) و(٤) الوسائل الباب ٧ من صلاة الجمعة وآدابها

(٥) باب (وجوب صلاة الجمعة وشرائطها) والرسالة ص ٥٤ و ٥٥ و ٦١

— ٤١٤ — (الإستدلال بالأخبار لوجوب الجمعة تعييناً) ج ٩

ثم ليكون من الغافلين .

وعنه عليه السلام في خطبة طويلة حث فيها على صلاة الجمعة «ان الله تبارك وتعالى قد فرض عليكم الجمعة فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله امام عادل استخفافا بها او جحوداً لها فلا جمع الله شمله ولا بارك له في امره ، ألا ولا صلاة له ألا ولا زكاة له ألا ولا حج له ألا ولا صوم له ألا ولا بر له حتى يتوب ، قال في الوافي : قوله عليه السلام «وله امام عادل ، ليس في بعض الروايات ، ورواه العامة هكذا «وله امام عادل أو فاجر ، (١) انتهى ،

وعنه عليه السلام «كتبت عليكم الجمعة فريضة واجبة الى يوم القيامة .»

وعنه عليه السلام «الجمعة واجبة على كل مسلم إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض .»

ومنها - ما نقله شيخنا مفيد الطائفة (٢) قال : واعلم ان الرواية جاءت عن الصادقين (عليهم السلام) «ان الله جل جلاله فرض على عباده من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة لم يفرض فيها الاجتماع إلا في صلاة الجمعة خاصة فقال عز من قائل : يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون ، (٣) .

ومنها - صحيحة زرارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام (٤) قال : «صلاة الجمعة فريضة والاجتماع اليها فريضة مع الإمام فان ترك رجل من غير علة ثلاث جمع فقد ترك ثلاث فرائض ، ولا يدع ثلاث فرائض من غير علة إلا منافق ، رواه الصدوق في كتاب المجالس (٥) .

(١) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٣٣٤ باب (فرض الجمعة) وفيه هكذا «وله امام عادل

او جائر ،

(٢) ص ١٧

(٣) سورة الجمعة الآية ٩

(٤) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة وآدابها (٥) ص ٢٩٠

## ج ٩ (الإستدلال بالأخبار لوجوب الجمعة تميئناً) — ٤١٥ —

ومنها - ما رواه في كتاب ثواب الأعمال في الصحيح أو الموثق عن أبي بصير  
ومحمد بن مسلم (١) قال : سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول : من ترك الجمعة ثلاثاً متوالية  
بغير علة طبع الله على قلبه . .

ومنها - ما رواه في كتاب عقاب الأعمال في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر  
عليه السلام (٢) قال : « صلاة الجمعة فريضة والإجتماع اليها فريضة مع الامام ... » . . .  
اقول : فليُنظر العاقل المنصف الى ما دلت عليه هذه الأخبار من الدلالة  
الصريحة الواضحة على وجوب هذه الفريضة المعظمة وجوباً عينياً من غير ما زعموه  
من الشرائط التي تمحوها بمجرد آرائهم وعقولهم ، وهل ورد في مسألة من مسائل  
الفقه المسلمة بينهم مثل ما ورد في هذه المسألة من الأخبار ؟ ولا معارض لها إلا  
ما يدعون ويصلون به من الإجماع على نفي الوجوب العيني زمن الغيبة وقد عرفت  
آتفاً ما فيه مما أوضح فساد باطنه وخافيه ، وقصاراه مع تسليمه انه في قوة خبر  
مرسل ومن المقرر في كلامهم والمتفق عليه من قواعدهم انهم لا يجمعون بين الأدلة  
إلا مع التكافؤ في الصحة ، وهل يبلغ هذا الإجماع على تقدير ما ذكرنا الى مقاومة  
خبر من هذه الأخبار فضلاً عنها كلها حتى انه يجب تخصيصها به ؟ ما هذا إلا قلة  
تأمل وانصاف بل عدم صيانتها وعفاف وجرأة تامة على ترك هذه الفريضة  
الجليلة نفوذ بالله من زينغ الافهام وطغيان الاحلام وزلل اقدام الأقدام في أحكام  
الملك العلام (٣) .

ومن اعترف بما قلناه من دلالة الأخبار المذكورة على الوجوب العيني شيخنا  
الشهيد في الذكرى إلا انه تعمل بان عمل الطائفة على عدم الوجوب العيني في سائر  
الأعصار والأمصار .

وفيه انك قد عرفت من كلام المشايخ الذين قدمنا نقل عبارتهم دلالة كلامهم

(١) و(٢) الوسائل الباب ١ من صلاة الجمعة وآدابها

(٣) ارجع الى التعليقة ٥ ص ٣٨٦ والتعليقة ٤ ص ٤١١ والتعليقة الآتية على كلام الشهيد الثاني

## ٤١٦ - (الإستدلال بالأخبار لوجوب الجمعة تعييناً) ج ١

على الوجوب العيني كالشيخ المفيد وثقة الاسلام والصدوق في كتبهم المتقدم ذكرها وغيرهم ما بين صريح في ذلك وظاهر ، والظاهر ان جملة المتقدمين وان لم يبلغ اليها كلامهم كانوا كذلك فان هذا القول الذي ادعاه انما ثبت عن الشيخ والمرضى ومن تأخر عنها ولا فن تقدمها لم يصح بشئ من ذلك ، ويوضح صحة ما قلناه ان جملة المتقدمين كانوا من أرباب النصوص الذين لا يعولون إلا عليها بالخصوص وليس لهذا الاجماع في هذه المسألة ولا في غيرها في كلامهم عين ولا أثر ، وكتبهم التي تشتمل على مذاهبهم انما تضمنت النصوص خاصة وفتاويهم فيها تعلم من تبويب الأبواب للنصوص التي ينقلونها كما عرفت من الصدوق وثقة الاسلام ، ونصوص هذه المسألة كما عرفت كلها دالة على الوجوب العيني ، ولعله لما ذكرنا نقل جملة من متأخري أصحابنا المتأخرين القائلين بالوجوب العيني عن القدماء هذا القول مع انه لم يوجد مصرح منهم بذلك إلا من قدمنا نقله عنه من المشايخ المتقدم ذكرهم وما ذكرناه واضح في صحة نسبة القول اليهم بذلك . وبالجملة فدعوى شيخنا المشار اليه اتفاق الطائفة على ما ذكره دعوى عارية عن البرهان يكذبها صريح العيان (١) .

قال المحدث الكاشاني في كتاب الوافي - بعد نقل اخبار المسألة المذكورة في الكتب الأربعة - ما لفظه : لا يخفى دلالة هذه الأخبار المستفيضة على وجوب صلاة الجمعة على كل مسلم عدا من استثنى من غير شرط سوى ما ذكر كوجوب سائر الصلوات اليومية وجوب حتم وتعيين من غير تخيير في تركها ولا توقف على حضور معصوم أو اذن منه ( صلوات الله عليه ) وذلك لانه ليس في شئ منها ذكر لشئ من ذلك وأوامر الشارع انما تكون شاملة للزمان والاشخاص إلا ما خرج بدليل خاص ، فازعمته طائفة من متأخري أصحابنا من التخيير في هذه الصلاة في زمن غيبة الامام أو عدم جواز فعلها حيثئذ أو عدم جوازه مطلقاً من دون اذن منه فلا وجه له ولا دليل عليه من كتاب ولا سنة (٢) .

(١) و(٢) ارجع الى التعليقة ٥ ص ٣٨٦ والتعليقة ٢ ص ٤١١ والتعليقة الآتية على

كلام الشهيد الثاني ( قدس سره )

وقال شيخنا زين المحققين في الرسالة بعد نقل الآية وبعض ما قدمناه من الأخبار : فهذه الأخبار الصحيحة الطرق الواضحة الدلالة التي لا يشوبها شك ولا تحوم حولها شبهة من طرق أهل البيت (عليهم السلام) في الأمر بصلاة الجمعة والحث عليها وإيجابها على كل مسلم عدا من استثنى والتوعد على تركها بالطبع على القلب الذي هو علاءة الكفر والعياذ بالله كما نبه عليه في كتابه العزيز . وتركنا ذكر غيرها من الأخبار الموثقة وغيرها حسباً لمادة النزاع ودفعاً لشبهة المعارضة في الطريق ، وليس في هذه الأخبار مع كثرتها تعرض لشرط الامام ولا من نصبه ولا لاعتبار حضوره في إيجاب هذه الفريضة المعظمة ، فكيف يدع المسلم الذي يخاف الله تعالى إذا سمع مواقع امر الله ورسوله وأئمة (عليهم السلام) بهذه الفريضة وإيجابها على كل مسلم أن يقصر في أمرها ويهملها إلى غيرها ويتعلل بخلاف بعض العلماء فيها ؟ وأمر الله ورسوله وخاصته (عليهم السلام) أحق ومرعاه أولى ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم ، (١) ولعمري لقد أصابهم الأمر الأول فليترقبوا الثاني أن لم يعف الله ويسامح نسال الله العفو والرحمة . وقد تحصل بهذين الدليلين أن من كان مؤمناً فقد دخل تحت نداء الله وأمره في الآية الكريمة بهذه الفريضة العظيمة ونهيه عن الانتهاء عنها ، ومن كان مسلماً فقد دخل تحت قول النبي ﷺ وقول الأئمة (عليهم السلام) أنها واجبة على كل مسلم ، ومن كان عاقلاً فقد دخل تحت تهديد قوله تعالى : ومن يفعل ذلك - يعني الإتياء عنها - فاولئك هم الخاسرون ، (٢) وقولهم (عليهم السلام) : من تركها على ذلك الوجه طبع الله على قلبه ، لأن من موضوعه لمن يعقل أن لم تكن اعم ، فاختر لنفسك واحدة من هذه الثلاث واتسب إلى اسم من هذه الاسماء اعني الإيمان أو الإسلام أو العقل وادخل تحت مقتضاه أو اختر قسماً رابعاً أن شئت . نعوذ بالله من قبح الزلة وسنة الغفلة (٣) .

(١) سورة النور الآية ٦٣ (٢) سورة المنافقين الآية ٩

(٣) ارجع الى التعليقة ٥ ص ٣٨٦ فيها ما يتعلق بالمقام . وقال الوحيد البهبهائي —

## ٤١٨ - ( الإستدلال بالأخبار لوجوب الجمعة تعييناً ) ج ١

ثم انه اعترض على نفسه بان دلالة هذه الأخبار مطلقة فلا ينافي بقيدها بشرط من دليل خارج .

وأجاب بان مقتضى القواعد الأصولية وجوب اجرائها على اطلاقها والعمل على مدلولها الى ان يتحقق الدليل المقيد ، وسنبين ان شاء الله تعالى انه غير متحقق .  
ثم اعترض على نفسه ثانياً بانه يجوز استناد الوجوب في خبري حث زرارة وعتاب عبد الملك الى اذن الامامين (عليهما السلام) كما نبه عليه العلامة في النهاية بقوله : لما اذنا لزرارة وعبد الملك جاز لوجود المقتضى وهو اذن الإمام عليه السلام .

وأجاب بان المعبر عند القائل بهذا الشرط كون امام الجمعة الامام عليه السلام أو من نصبه وليس في الخبرين ان الإمام نصب أحد الرجلين اماماً لصلاة الجمعة وإنما امرهما

— ( قدس سره ) في تعليقه على المدارك تعليقاً على نقل المصنف عبارة رسالة جده : في هذه الرسالة ما لا يرضى المتأمل ان ينسب الى جاهل فضلاً عن العاقل فضلاً عن الفقيه فضلاً عن الشهيد ( قدس سره ) فانه ما كان يرضى ان ينسب الفسق الى المجاهر بالفسق فكيف يحكم بفسق علمائنا وفقهائنا العظام الزهاد الكرام الثقات العدل بلا كلام ، امناء الله في الحلال والحرام والمروجين لخلالهم وحرامهم وحجج الله على الانام بعد الأئمة ، المتكفلين لايتاهمهم والمؤسسين لشرعهم واحكامهم ، وعليهم المدار في الدين والمذهب في الاعصار والامصار ، الراد عنهم كالراد على الله ، الى غير ذلك مما ورد عن الله تعالى ورسوله ص والأئمة ( عليهم السلام ) حيث قال بعد التوييح والتقريع والتشنيع والتفطيع : « فليحذر الذين يخالفون عن امره ... » مع ان الجماعة الذين كانوا تاركين أكثرهم كان تركهم من جهة التقية ومنهم الشهيد الثاني ومن كان متمكناً منها أكثرهم كانوا يصلونها لكونها واجبة عندهم وان كان بالوجوب التخيري ومستحبة عندنا عيناً ، ومن لا يصلى اما لانه كان يمتد الحرمية فكيف يمكنه فعل الحرام وكيف يتأتى منه قصد القرية ؟ فما ندرى ان الشيعة على اى جماعة وأى شخص ؟ ... الى أن قال : وقيل انه كتبها في الطفولية وصغر السن . وحاشاه ثم حاشاه من هذه الشنائع والقبايح كيف وهو في جميع تأليفاته المعلومة انها منه اختار عدم الوجوب العيني ... الى آخر كلامه وقد أطلب فيه ومن أراد الاطلاع عليه فليراجعه .



بصلاتها أعم من فعلها لها امامين أو مؤتمنين وليس في الخبرين زيادة على غيرهما من الأوامر الواقعة بها من الله تعالى ورسوله ﷺ والأئمة (عليهم السلام) لسائر المكلفين ، فان كان هذا كافياً في الاذن فلتسكن تلك الأوامر كافية ويكون كل مكلف جامع لشرائط الامامة مأذوناً فيها منهم أو كل مكلف مطلقاً مأذوناً فيها ولو بالالتزام بغيره كما يقتضيه الاطلاق ، إذ لا فرق في الشرع بين الأمر الخاص والعام من حيث العمل بمقتضاه . وايضاً فأمرهما (عليهما السلام) للرجلين ورد بطريق يشمل الرجلين وغيرهما من المكلفين أو من المؤمنين كقوله « صلوا جماعة » ، وقول زرارة « حثنا أبو عبد الله ﷺ على صلاة الجمعة » ، وقوله « إنما عنيت عنكم » من غير فرق بين المخاطبين وغيرهما إلا في قوله ﷺ « مثلك يملك ولم يصل فريضة فرضها الله » ، وذلك أمر خارج عن موضع الدلالة ، وعلى تقدير اختصاص المخاطبين فظاهر رواية زرارة أنهم كانوا بحضرته ﷺ جماعة ولم يعين أحداً منهم للامامة ولا خصه بالأمر والحث . انتهى .

الثاني من الأقوال في المسألة القول بالوجوب التخيري ، والمراد به - كما تقدم في كلام المحدث الكاشاني ( قدس سره ) نقله عن بعض اصحاب هذا القول - ان للناس الخيار في انشائها وجمع العدد لها وتعيين الامام لها فاذا فعلوا ذلك تعين على كل من اجتمعت له الشرائط حضورها والاتيان بها ويصير الوجوب حيثئذ عينياً لا ان لأحد الناس التخير في حضورها وعدمه بعد اجتماع الامام والعدد المشترط معه . والظاهر ان البعض المصرح بما ذكر هو شيخنا الشهيد في كتاب نكت الارشاد حيث صرح - بعد قول المصنف : وفي استحبابها حال الغيبة وامكان الاجتماع قولان - بان الاستحباب انما هو في الاجتماع لها في الحالة المذكورة لا في ايقاع الجمعة فانه مع الاجتماع يجب الايقاع وتحقق البدلية عن الظاهر .

واستدلوا على هذا القول بأدلة أقواها وامتنها بزعمهم ان الكتاب والسنة وان دلا على الوجوب العيني إلا انه يعارضها الاجماع المدعى على اشتراط الامام او اذنه في الوجوب العيني ويرجع الى الاجماع على نفي الوجوب العيني زمان الغيبة .

— ٤٢٠ — (الإستدلال للقول بالوجوب التخييري) ج ١

قال شيخنا الشهيد الثاني في الروض - حيث انه في أول الأمر قبل تسريح النظر وامعان الفكر في أدلة المسألة من الجماعة القائلين بالقول المشهور - ما لفظه بعد الكلام في المسألة وذكر الآية وجملة من روايات المسألة : والدليل الدال على الوجوب أعم من الحتمى والتخييرى ولما انتفى الحتمى في حال الغيبة بالاجماع تعين الحمل على التخييرى ولولا الاجماع على عدم العينى لما كان لنا عنه عدول . انتهى .

وقال (قدس سره) في الروضة بعد الكلام في المسألة : ولولا دعواهم الاجماع على عدم الوجوب العينى لكان القول به في غاية القوة . انتهى .

وشيخنا الشهيد في الذكرى بسبب هذا الاجماع قد تخطى بعد اختياره القول المشهور الى القول بالتحريم في المسألة وتبع ابن ادريس حيث انه ان عمل بمقتضى الأدلة المذكورة فاللازم هو الوجوب العينى ، قال في الكتاب المذكور في تعداد شروط الوجوب : التاسع - اذن الامام كما كان النبي ﷺ يأذن لأئمة الجماعات وأمير المؤمنين عليه السلام بعده وعليه اطباق الامامية ، هذا مع حضور الامام واما مع غيبته كهذا الزمان في انعقادها قولان اصحهما وبه قال معظم الاصحاب الجواز اذا امكن الاجتماع والخطبتان ، ويعمل بامرین : أحدهما - ان الاذن حاصل من الأئمة الماضين (عليهم السلام) فهو كالاذن من امام الوقت ، واليه أشار الشيخ في الخلاف ، ويؤيده صحيح زرارة (١) قال : « حثنا أبو عبد الله عليه السلام ... الحديث كما تقدم ، ثم قال : ولان الفقهاء حال الغيبة يباشرون ما هو أعظم من ذلك بالاذن كالحكم والافتاء فهذا أولى . والتعليل الثاني ان الاذن إنما يعتبر مع امكانه اما مع عدمه فيسقط اعتباره ويبقى عموم القرآن والأخبار غالياً من المعارض ، وقد روى عمر بن يزيد ... ثم ساق الرواية وقد تقدمت (٢) ثم نقل بعدها موثقة عبد الملك (٣) ثم قال : في اخبار كثيرة مطلقة والتعليلان حسان والاعتماد على الثاني . ثم نقل عن الفاضلين سقوط وجوب الجمعة حال الغيبة وعدم سقوط الاستحباب ، قال وظاهرهما انه لو اتى بها كانت واجبة مجزئة عن الظهر

## ج ٩ (ابطال التمسك بالإجماع على عدم الوجوب التعيني) - ٤٢١ -

والاستحباب انما هو في الاجتماع أو بمعنى انها أفضل الأمرين الواجبين على التخيير ثم قال : وربما يقال بالوجوب المضيق حال الغيبة لان قضية التعليين ذلك فما الذي اقتضى سقوط الوجوب ؟ إلا ان عمل الطائفة على عدم الوجوب العيني في سائر الأعصار والأمصار ، ونقل الفاضل فيه الاجماع . وبالعكس فنفى الشرعية أصلاً ورأساً وهو ظاهر كلام المرتضى وصرح سلاور وابن ادریس وهو القول الثاني من القولين بناء على ان اذن الامام شرط الصحة وهو مفقود ... الى ان قال : وهذا القول متوجه وإلا لزم للوجوب العيني . انتهى ملخصاً .

وبالجملة فانهم مصرحون بان مقتضى الكتاب والسنة هو الوجوب العيني كما عرفت وانما صرفهم عنه الاجماع حيث انه أحد الأدلة الشرعية والجمع بينه وبين دليل الكتاب والسنة يقتضى حمل الوجوب على الوجوب التخييري كما هو المشهور فيبقى الكلام معهم في هذا الاجماع وحجته وقد عرفت بما حققناه آنفاً ما يبطل التمسك به والاعتماد عليه .

ونزيده تأكيداً (اولاً) - انه لا ريب ان هؤلاء المتأخرين انما تلقوا هذا الإجماع من الشيخ والمرتضى اللذين هما أصل الخلاف في هذه المسألة ، وقد قدمنا لك ما في دعاويهم الإجماع في غير مقام من المجازفة والمساهلة سيما ما عدده شيخنا الشهيد الثاني في رسالته التي قدمنا ذكرها ، وحينئذ فهل يثق أحد من وقف على ذلك بالركون الى هذا الإجماع والخروج به عن صريح قول الله عز وجل ورسوله ﷺ الصريحين في الوجوب العيني بمزيد التأكيد والتشديد ؟ ما هذه إلا جرأة تامة على الله ورسوله وآئمة ﷺ . والتستار بان الإجماع المنقول بخبر الواحد مقبول لا يخفى ما فيه بعد ما عرفت .

(و ثانياً) - انه مع تسليم قبوله فهو لا يخرج عن أن يكون من قيل خبر مرسل في الباب وهو مما لا يعارض به تلك الأدلة الصحيحة الصريحة من السنة والكتاب ، وتخصيصها به متوقف على كونه في الصحة والصراحة مثلها ليجب الجمع بينه وبينها

— ٤٢٢ — ( ما استدل به لإعتبار مباشرة الإمام أو اذنه في الجمعة ) ج ١

ولما فهو مما يرمى به جزافاً كما هو المقرر في قواعدهم فانهم لا يجمعون بين الدليلين إلا مع التكافؤ في الصحة والصراحة وإلا فتراهم يطرحون المرجوح . وهذا بحمد الله سبحانه ووضح للمتصف غاية الوضوح .

و ( ثالثاً ) - ما عرفته في ما تقدم من اتفاق كلمات جملة من علمائنا الاعلام على تعذر الإجماع في زمن الغيبة لما وجهوه به من الوجوه الثيرة الظاهرة التي لا يتطرق المنع اليها إلا بطريق المكابرة .

وجملة منهم قد تمحلوا لتصحيح هذا الإجماع المدعى في المقام فاصطنعوا له دليلاً ليجدوا اليه سبيلاً ، فقالوا - كما تقدمهم فيه العامة العمياء (١) - وكم قد تبعم في امثال هذه الظلماء - ان الاجتماع لما كان مظنة النزاع ومثار الفتن والحكمة موجبة لحسم مادة الاختلاف فالواجب قصر الامر في ذلك على الامام بان يكون هو المباشر لهذه الصلاة او الاذن فيها وان النبي ﷺ ومن بعده من الخلفاء كانوا يعينون أئمة الجمعيات .

قال المحقق في الاعتبار : مسألة - السلطان العادل او نائبه شرط في وجوب الجمعة وهو قول علمائنا ، ثم نقل الخلاف فيه عن فقهاء العامة ، ثم قال والبحث في مقامين ( أحدهما ) في اشتراط الامام أو نائبه والمصادمة مع الشافعي (٢) ومعتمدنا فعل النبي

(١) قال في بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦١ د شرط اداء الجمعة عندنا السلطان حتى لا تجوز اقامتها بدون حضرته أو حضرة نائبه خلافاً للشافعي فلم يعتبر السلطان ، ولنا ان النبي (ص) شرط الامام للاحاق الوعيد بتارك الجمعة بقوله في الحديث عنه (ص) د وله امام عادل أو جائز ، ولانه لو لم يشترط السلطان لأدى الى الفتنة لان هذه الصلاة تؤدي بجمع عظيم والتقدم على جميع أهل المصر يعد من باب الشرف والرفعة فيتسارع الى ذلك كل من جبل على علو الهمة والميل الى الرئاسة فيقع بينهم التجاذب والتنازع فيؤدي ذلك الى التقاتل فقوض ذلك الى الوالى ليقوم به أو ينصب من رآه أهلاً له فيمتنع غيره من الناس عن المنازعة لما يرى من طاعة الوالى أو خوفاً من عقوبته .

(٢) بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦١ وفي المفتي ج ٢ ص ٣٣٠ اختلفت الرواية =

## ج ٩ ( تأييد الوجوب التخييري بحديثي زرارة وعبد الملك ) - ٤٢٣ -

فانه كان يعين لامامة الجمعة وكذا الخلفاء بعده كما يعين للقضاء، فكما لا يصح للانسان ان ينصب نفسه قاضياً من دون اذن الامام فكذا امام الجمعة . وليس هذا قياساً بل استدلالاً بالعمل المستمر في الأعصار فخالفته خرق للاجماع . ثم ايده برواية محمد ابن مسلم (١) قال : « لا تجب الجمعة على أقل من سبعة : الامام وقاضيه ومدعي حقاً ومدعي عليه وشاهدان ومن يضرب الحدود بين يدي الامام ، ثم قال : المقام الثاني - اشتراط عدالة السلطان وهو انفراد الأصحاب خلافاً للباقيين (٢) وموضع النظر ان الاجتماع مظنة النزاع ومثار الفتن غالباً والحكمة موجبة لحسم مادة الهرج وقطع نائرة الاختلاف ولن يستمر إلا مع السلطان . ثم المعنى الذي باعتباره توقفت نيابة امامة الجمعة على اذن الامام يوجب عدالته إذ الفاسق يسرع الى بواغث طبعه ومراعى أهويته لا الى مواقع المصلحة فلا يتحقق حسم مادة الهرج على الوجه الصواب ما لم يكن العادل . ولان الفاسق لا يكون اماماً فلا يكون له أهلية الاستئابة ( لا يقال ) لو لزم ما ذكرتم لما انعقدت الجمعة ندباً مع عدمه لانسحاب العلة في الموضوعين وقد اجزتم ذلك اذا امكنت الخطبة ، لانا نجيب بان التدب لا تتوفر الدواعي على اعتماده فلا يحصل الاجتماع المستلزم للفتن إلا نادراً ... الى آخر كلامه ( زيد في مقامه ) ونحوه كلام العلامة في التذكرة فانه يحذو حذوه غالباً في كتبه ولا سيما المنتهى والتذكرة .

وجملة من أصحاب هذا القول ايدوا ذلك بما تقدم (٣) من حديثي زرارة

في شرط اذن الامام والصحيح لا يشترط اذن الامام وبه قال مالك والشافعي وأبو ثور والثانية هو شرط روى ذلك عن الحسن والاوزاعي وحبيب بن ثابت وابي حنيفة ، وفي البحر الرائق لابن نجيم الحنفى ج ٢ ص ١٤٤ « وشرطها السلطان العادل والجاهل والمغلب ،

(١) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة وآدابها

(٢) المغنى ج ٢ ص ١٨٩ والبحر الرائق ج ٢ ص ١٤٤ وبدائع الصنائع ج ١

(٣) ص ٤١١ و ٤١٢

ص ٢٦١

— ٤٢٤ — (رد الإجماع على اعتبار السلطان العادل أو نائبه في الجمعة) ج ٩

وعبد الملك الدال أولها على قوله «حشا أبو عبد الله عليه السلام ... إلى آخره»، وثانيهما على قوله «مثلك يهلك ولم يصل فريضة فرضها الله»، باعتبار أن ظاهر الخبرين يشعر بأن الرجلين كانا متهاونين بالجمعة مع أنها من أجلاء الأصحاب وفقهاء أصحابها (عليهما السلام) ولم يقع منهما انكار بليغ عليهما بل حاشما على فعلها فدل ذلك على أن الوجوب ليس عينياً وإلا لا تكرا عليها بتركها كمال الانكار، نعم يستفاد من حشما وقوله عليه السلام «فريضة فرضها الله»، وجوبها في الجملة فيحمل على التخييري (١) أقول - وبالله سبحانه الاستعانة والتوفيق إلى هداية سواء الطريق وإزالة شبه التعويق - : لا يخفى ما في هذا الكلام من انحلال الزمام واختلال النظام بعد ما عرفت في المقام ولكن لا مندوحة عن بيان ما فيه مما يكشف عن فساد باطله وخافيه وذلك من وجوه :

(الاول) - ما ادعاه من الإجماع على اشتراط السلطان العادل أو نائبه في وجوب الجمعة فإن فيه (اولاً) ما عرفت من الطعن في الإجماع وعدم تحققه في زمن الغيبة ولا سيما بعد وجود المخالف كما تقدم ، ولا ريب أن هذا الإشتراط مذهب المخالفين كالخلفية وغيرهم (٢) وأصحابنا قد تبعوهم فيه كما تبعوهم في حجية الإجماع والاعتماد عليه ونحو ذلك مما استحسناه من أصولهم فلا اعتداد به ولا سيما في مقابلة الاخبار التي قدمناها بل لو فرضنا وجود خبر بهذا الشرط لوجب حمله على التقية لما عرفت ، بل لقائل أن يقول لو قلبت هذه الدعوى بأن يدعى الإجماع على الوجوب العيني لكان وجهاً إذ لا كلام في الوجوب زمانه عليه السلام إلى أن مات بغير نسخ ومقتضى الأصل والإستصحاب والأدلة الشرعية بقاؤه ، أما الأولان فظاهران . وأما الثالث فللخبر المسلم (٣) «حلال محمد ﷺ حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة»، ووجوب التأسي به في ما علم جهة وجوبه معلوم . وبمجرد

(١) ارجع إلى التعليقة ٣ ص ٤١١ ليتضح لك المطلب المذكور تماماً

(٢) ارجع إلى التعليقة ٢ ص ٤٢٢ (٣) ارجع إلى التعليقة ١ ص ٤٠٣

ج ٩ ﴿ رد الاجماع على اعتبار السلطان العادل أو نائبه في الجمعة ﴾ - ٤٢٥ -

احتمال أن يكون الوجوب مقيداً بشرط حاصل بالنسبة إليه <sup>بشيء</sup> وغير حاصل بالنسبة اليها يتوقف على اثباته بالدليل القاطع ، ولقوله <sup>١</sup> (١) « إياك أن تنقض اليقين بالشك » ، وما تقدم (٢) في حديث أبي عمرو الزيري من قول الصادق <sup>عليه السلام</sup> « لان حكم الله في الأولين والآخرين وفرائضه عليهم سواء إلا من علة أو حادث يكون ، والأولون والآخرون أيضاً في منع الحوادث شركاء والفرائض عليهم واحدة يسأل الآخرون عن أداء الفرائض كما يسأل عنه الأولون ويحاسبون كما يحاسبون به ، ويعضد ذلك ويؤكد به وعلى مناره ويشيده ما قدمنا الإشارة إليه من أن الوجوب العيني مذهب قدماء اصحابنا بالتقريب الذي ذكرناه ذيل الاخبار المتقدمة . واما الشيخ (قدس سره) فان كلامه في كتبه في هذه المسألة لا يخلو من اضطراب وهو الى القول بالوجوب العيني في زمن الغيبة أقرب منه الى الوجوب التخييري الذي ادعوه عليه كما لا يخفى على من راجع كلامه في الخلاف والمبسوط والنهاية ، ولم يظهر هذا القول صريحاً إلا من المحقق والعلامة والشهيد في غير الذكرى واما من تأخر عن شيخنا زين الملة والحق والدين بعد تصنيفه هذه الرسالة فانهم كاهم إلا الشاذ النادر على القول بالوجوب العيني كما اسلفنا لك نقل كلام جملة من مشاهيرهم فينحصر الخلاف هنا في المحقق والعلامة والشهيد ، وقد قرروا ان مخالفة معلوم النسب غير قادح ، ولهذا ان شيخنا المشار إليه (قدس سره) في الرسالة لم يذكر القول بالتخيير في جملة اقوال المسألة التي عدها وتعرض لنقضها ايذاناً بشذوذه وضعفه وإنما أشار إليه في ضمن بعض المباحث :

فقال : واعلم انه قد ظهر من كلام بعض المتأخرين أن الوجوب العيني

(١) لم تقف في اخبار الاستصحاب على لفظ « إياك » ، وإنما الوارد في مضرة ذرارة الأولى « ولا ينقض اليقين ابداً بالشك » ، وفي الثانية « فليس ينبغي ان تنقض اليقين بالشك » وقد تقدمتا ج ١ ص ١٤٢ و ج ٥ ص ٢٧  
(٢) ص ٤٠٣

## — ٤٢٦ — (رد الإجماع على اعتبار السلطان العادل أو نائبه في الجمعة) ج ٩

منتف في هذه الصلاة حال الغيبة وإنما يبقى الجواز بالمعنى الأعم ، والمراد منه استحبابها بمعنى كونها أفضل الفردين الواجبين تأخيراً أعني الجمعة والظهر لا أنه ينوي الإستمحاب لان ذلك منتف عنها على كل حال بإجماع المسلمين بل إما تجتمع شرائطها فتجب أو تثنى فتسقط ، وقد عرفت أيضاً أن هذا الحكم وهو وجوبها تأخيراً وإن كان أفضل الفردين لا دليل عليه إلا ما ادعوه من الإجماع ولم يدعه منهم صريحاً سوى ما ظهر من عبارة التذكرة ودونها في الدلالة عبارة الشهيد في الذكرى ، فانه قال فيها : اذا عرفت ذلك فقد قال الفاضلان يسقط وجوب الجمعة حال الغيبة ولا يسقط الإستمحاب ، وظاهرهما انه لو أتى بها كانت واجبة مجزئة عن الظهر ... الى قوله ونقل الفاضل فيه الإجماع - وقد تقدمت العبارة المذكورة كلاً - ثم قال : وفي هذه العبارة مع ما اشتملت عليه من المبالغة اشعار بعدم ظهور الإجماع عنده ومن ثم نسبته الى الفاضل ، وقد عرفت بما حكيناه من عبارات المتقدمين ما يقدر في الإجماع وعمل الطائفة معاً ، ولعله أشار بقوله : دور بما قيل بالوجوب المضيق ، الى ذلك . والظاهر ان عمل الطائفة لا يتم إلا في المتأخرين منهم أو من بعضهم لا من الطائفة مطلقاً لما سمعت من كلام المتقدمين الذين هم عمدة فقهاء الطائفة . وما اقتضت على من ذكرت لخصوصية قولهم في ذلك بل لعدم وقوفهم على مصنفاتهم ولا على باقي مصنفات من ذكرت ، وفي وجود ما نقلته في ما حضرنى من ذلك دليل بَيِّن على أن ذلك من الأحكام المقررة عند الم فروغ عنها لان احداً منهم لم ينقل في ذلك خلافاً فكيف يتم للتأخرين الحكم بخلافه ؟ ولا يخفى عليك ان مجرد عمل الطائفة على هذا الوجه لا يكون حجة ولا قريباً منها خصوصاً مع دلالة الأدلة القاطعة من الكتاب والسنة على خلاف ذلك فكيف مع انحصار القول في قليل منهم ؟ والقدر في ذلك بمعلومية نسب المخالف مشترك الإلزام ان لم يكن في جانب المخالف أرجح لما عرفت من ان القائل بالوجوب العيني اكثر من القائل بالتأخيرى مع اشتراكهما في الوصف (١) .

(١) لا يخفى ان عمل الطائفة في مثل هذه المسألة يكشف بنحو القطع عن مطابقتها —



## ج ٩ (رد الاجماع على اعتبار السلطان العادل أو نائبه في الجمعة) - ٤٢٧ -

انتهى كلامه زيد مقامه . وهو صريح في ما قلناه وواضح في ما ادعينا .

— للحكم الشرعي ، اذ لازم المخالفة بينها هو خفاء الحكم على الطائفة وهو — في مثل هذه المسألة التي تعم بها البلوى وفي هذه الفريضة المعظمة التي إقامتها من أعظم شعائر الدين مع كثرة ما ورد فيها من الآيات والأخبار الواضحة الدلالة — كما ادعوا — والتأكيدات والتشديدات — مستحيل عادة كما يظهر ذلك جلياً بالرجوع الى التعليقة هـ ص ٣٨٦ ، وقد تقدم عن الشهيد (قدس سره) ص ٤١٥ ان عمل الطائفة على عدم الوجوب العيني في سائر الاعصار والأمصار . وصرح الشهيد الثاني (قدس سره) بذلك في رسالته ص ٩٠ حيث قال — في الجواب عن استئناس بعض الأصحاب للوجوب التخيري بظاهر روايتي زرارة وعبد الملك — والذي يظهر لي ان السر في تهاون الجماعة بصلاة الجمعة ما عهد من قاعدة مذهبيهم لانهم لا يقتدون بالمخالف ولا بالفاسق والجمعة انما تقع في الأغلب من أئمة المخالفين ونوابهم ... الى ان قال فكانوا يتهاونون بها لهذا الوجه ، ولما كانت الجمعة من أعظم فرائض الله تعالى واجلها ما رضى الامام (ع) لهم بتركها مطلقاً فلذلك حشم على فعلها حيث يتمكنون منها . وعلى هذا الوجه استمر حالها مع اصحابنا الى هذا الزمان فاهمل لذلك الوجوب العيني واثبت التخيري لوجه نرجو من الله تعالى ان يعذرهم فيه وآل الحال منه الى تركها رأساً في اكثر الاوقات ومعظم الاصقاع مع امكان اقامتها على وجهها . وما كان حق هذه الفريضة المعظم ان يبلغ بها هذا المقدار من التهاون بمجرد هذا العذر الذي يمكن رفعه في كثير من بلاد الايمان سيما هذا الزمان . انتهى . فهو (قدس سره) يصرح بان السيرة مستمرة من زمن الأئمة (ع) الى زمانه على ترك الجمعة ، وقد تقدم في كلام الفقيه السبزواري (قدس سره) ص ٣٩١ ما هو صريح في ذلك ايضاً ، فاستمرار السيرة العملية على ترك الجمعة — من زمن الأئمة د ع ، الى زماننا هذا في جميع بلاد الشيعة إلا في بعض الازمنة والامكنة على وجه التدور — غير قابل للانكار . ولا يخفى ان ما صرح به الشهيد الثاني قدس سره ، من استمرار السيرة على الترك يناقض ما افاده في كلامه المنقول في المتن من انحصار القائل بالوجوب التخيري في قليل من المتأخرين إلا ان يلتزم بما لا يمكن ان يلتزم به أحد من الامامية وهو ان معظم فقهاء الامامية كانوا يرون الوجوب التعيني واطبقوا على مخالفة فتاويهم واستمروا على ترك هذه الفريضة المعظمة من دون =

— ٤٢٨ — (رد الوجه الاعتبارى فى اعتبار السلطان العادل أو نائبه) ج ٩

(الثانى) - ما استندوا اليه من قولهم : ان الاجتماع مظنة النزاع والفتن . والجواب عنه ما افاده شيخنا الشهيد الثانى فى الرسالة حيث قال ( قدس سره ) ونعم ما قال : وبقي من استدلاله ان الاجتماع مظنة النزاع الذى لا يندفع إلا بالإمام العادل أو من نصبه . وهذا بالاعراض عنه تحقيق بل ينبغى رفعه من البين وستره فان اجتماع المسلمين على طاعة الله تعالى لو توقف على حضور الامام العادل وما فى معناه لما قام للاسلام نظام ولا ارتفع له مقام ، ولا ارتاب مريب من الاجتماع فى سائر الصلوات وحضور الخلق عرفات وغيرها من القربات وبها شرف مقامهم وتضاعف ثوابهم ولم يحتل نظامهم ، بل وجدنا الخل حال وجوده وحضوره اكثر والاختلاف ازيد كما لا يخفى على من وقف على سيرة امير المؤمنين عليه السلام فى زمن خلافته وحاله مع الناس اجمعين وحال غيره من أئمة الضلال وانتظام الامر وقلة الخلاف والشقاق فى زمنهم . وبالجملة فالحكمة الباعثة على الامام امر آخر وراء مجرد الاجتماع فى حال الصلاة وغيرها من الطاعات . انتهى .

اقول : لا يخفى عليك ما فى الركون الى هذه التعليقات الواهية - فى مقابلة ما قدمناه من الآية الشريفة والاخبار المنيفة ودفعها عن ما دلت عليه بهذه الترهات وتزييفها بهذه الخرافات - من المجازفة فى احكام الملك العلام ، ولو تم ما ذكره للزم ترك سائر الاجتماعات والجماعات فى سائر الفرائض اليومية وغيرها من الصلوات كالاجتماع لصلاة العيدين والإستسقاء والكسوفين والجناز وافعال الحج كالوقوفين - كما تقدم فى كلام شيخنا - وافعال منى .

وما اعتذر به فى المعتبر - من أن وجوب الاجتماع مظنة ذلك دون الجواز إذ لا تتوفر الدواعى على الحضور الجائز توفرها على الحضور الواجب - مما لا يسمن

— مسوخ . وبذلك تعرف ما فى كلام المحدث الكاشانى المتقدم ص ٣٩١ و ٣٩٢ من نسبة القول بالوجوب التخييرى الى طائفة من متأخرى الأصحاب ، وقد نسبة المصنف قدس سره ، الى المشهور ص ٤٠٨ و ٤٢٠ و ٤٢١ ولكنه سينفى الشهرة عنه فى ما سياتى من كلامه بعد الوجه الخامس .

ج ٩ (رد التمسك لاعتبار السلطان العادل أو نائبه بفعل النبي ص) — ٤٢٩ —

ولا يغنى من جوع ، لانا نرى بالفعل في جميع الأوقات التي مرت بنا وبمن تقدمنا في زمن الغيبة ما وقع من الاجتماع في هذه الفرائض المعدودة والكثرة مثل ما في الاجتماع الواجب للجمعة مع انه لم يترتب عليه مفسدة ولا ضرر وليس العيان كالخبر . على ان الاخبار المتقدمة المصرحة بوجوب الجمعة قد دلت على اشتراط الوجوب بعدم خوف ضرر أو حدوث فتنة كما يرشد اليه قولهم (عليهم السلام) « ولم يخافوا ، (١) ومعه فلا جواز فضلا عن الوجوب . على انا نقول بمجرد حصول النزاع على شيء لا يقتضى عدم شرعيته فانه امر ينشأ من فعل المكلفين من غير ان يكون لأصل الحكم الشرعى مدخل فيه ، ولو كان الأمر كما ذكروا لبطل كثير من الأحكام التي هي أعظم من ما نحن فيه بل ما اخضر للإسلام عود ولا استقام له عمود ثم انه لا يخفى عليك ان المحقق المذكور ونحوه قد تبعوا في ذلك علماء العامة ، قال بعض محقق متأخرى المتأخرين من مشايخنا الاخباريين بعد نسبة اشتراط حصول الإمام أو نائبه الى ابى حنيفة واتباعه من المخالفين القائلين بهذا الإشتراط ما سوى الحسن البصرى والأوزاعى وحبيب بن ابى ثابت بل محمد بن الحسن أيضاً واحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه (٢) : وعمدة مستندهم ان الاجتماع مظنة النزاع ومثار الفتن والحكمة موجبة لحسم مادة الاختلاف ولن يستمر إلا مع السلطان (٣) . انتهى . وهو كما ترى عين ما قدمنا نقله عنهم (رضوان الله عليهم) . (الثالث) — ما ذكروه من أن النبي ﷺ والخلفاء من بعده كانوا يعينون أئمة للجمعات .

وفيه (اولاً) — انه منقوض بالوجوب التخيري الذي ذهبوا اليه إذ لا فرق بين الوجوبين في ذلك فكيف اثبتوه في أحدهما ونفوه في الآخر ؟  
و (ثانياً) — بالنقض بامامة الجماعة والاذان فانهم كانوا يعينون لأمثال ذلك أيضاً فيلزم بمقتضى ما ذكروه سقوطها زمن الغيبة .

(١) ص ٤١٣ (٢) المفتى ج ٢ ص ٣٣٠ (٣) ارجع الى التعليقة ١ و ٢ ص ٤٢٢

— ٤٣٠ — (رد التمسك لاعتبار السلطان العادل أو نائبه بفعل النبي ص) ج ٩

و(ثالثاً) - بالقضاء كما اعترفوا به فيلزم سقوطه وعدم مشروعيته في زمن الغيبة مطلقاً ويلزم تعطيل الأحكام ، فان اجيب بانه قد ورد عنهم (عليهم السلام) الاذن بالقضاء بقولهم (١) ، فانظروا الى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فارضوا به حكماً فاني قد جعلته عليكم حاكماً ... الحديث ، ونحوه غيره ، قلنا قد ورد أيضاً في ما قدمناه من الأخبار (٢) ما يدل على انه اذا كان قوم في قرية ولهم من يخطب جمعوا أى صلوا الجمعة . وفي آخر (٣) ، اذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة ، ونحو ذلك مما تقدم .

و(رابعاً) - مع تسليم اطرافه في جميع الامة نمنع دلالة على الشرطية بل هو أعم منها والعالم لا يدل على الخاص .

قال بعض مشايخنا المحققين : والظاهر ان التعيين إنما هو لحسم مادة النزاع في هذه المرتبة ورد الناس الى منصوبه من غير تردد واعتماد على تقليده بغير رية كما انهم كانوا يعينون لامامة الجماعة والاذان مع عدم توقفها على اذن الامام اجماعاً . وأيضاً فان حسن الأدب يقتضى ان يرجع القوم في مهمات امورهم الى رأى سيدهم وامامهم اذا كان فيهم بل غير هذا لا يكون ، ولا يلزم من ذلك تعطيل الأمور وتركها رأساً اذا لم يوجد فيهم الامام إلا اذا علم ان لوجوده واذنه مدخلا ودون ثبوته في ما نحن فيه خطر القتاد . انتهى .

أقول : ويؤيده رواية حماد عن الصادق عن ابيه عن علي (عليهم السلام) (٤) قال : اذا قدم الخليفة مصراً من الأمصار جمع بالناس ليس لأحد ذلك غيره ، فانه يدل بالمفهوم على جواز تجميع غير الإمام اذا لم يكن هو شاهداً وتقديمه من حيث كونه

(١) في مقبولة عمر بن حنظلة المروية في الوسائل بالتقطيع في الباب ١ و ٩ و ١١ و ١٢

من صفات القاضي وتقدم ما يتعلق بالترجيح منها ج ١ ص ٩١

(٢) و(٣) ص ٤١٠

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من صلاة الجمعة وآدابها

ج ٩ (رد التمسك لاعتبار السلطان العادل أو نائبه بالرواية) — ٤٣١ —

اماماً ظاهراً . ونحن لا ننكر تقدم الامام او نائبه اذا وجد أحدهما وإنما نمنع سقوط التقديم عند عدم حضور أحدهما . على انك قد عرفت ان أصل هذا الإشتراط إنما هو من العامة تبعهم فيه من تبعهم توهماً أنه مذهبنا ، واخبارنا وكلام قدمائنا كما عرفت خال من ذلك .

(الرابع) — ما ذكره من رواية محمد بن مسلم (١) فقد اجاب عنه شيخنا الشهيد الثاني في الرسالة بوجوه نذكر المعتمد منها ملخصاً :  
(أحدها) — الطعن في سند الرواية بان في طريقها الحكم بن مسكين وهو مجهول وما هذا شأنه يرد الحديث لأجله ، وشهرته بين الأصحاب على وجه العمل بضمونه بحيث يجبر ضعفه بمنوعة فان مدلوله لا يقول به الأكثر .

و (ثانيها) — ان الخبر متروك الظاهر لان مقتضى الظاهر ان الجمعة لا تتعقد إلا باجتماع هؤلاء ، واجتماعهم جميعاً ليس بشرط اجماعاً وإنما الخلاف في حضور أحدهم وهو الامام ، فما يدل عليه الخبر لا يقول به أحد وما استدلل به منه لا يدل عليه بخصوصه (فان قيل) حضور غيره خرج بالإجماع فيكون هو المخصص لمدلول الخبر فتبقى دلالاته على ما لم يجمع عليه باقية (قلنا) يكتفي في اطراحه وتناقله مع ضعفه مخالفة أكثر مدلوله لاجماع المسلمين وما الذي يضطر معه الى العمل ببعضه مع هذه الحالة العجيبة .

و (ثالثها) — ان مدلوله من حيث العدد وهو السبعة متروك ايضاً ومعارض بالأخبار الصحيحة الدالة على اعتبار الختبة خاصة (٢) وما ذكر فيه السبعة غير هذا فانه نفي فيه وجوبها عن أقل من سبعة .

و (رابعها) — انه مع تقدير سلامته من هذه القوادح يمكن حمله على حالة امكان حضور الإمام واما مع تعذره فيسقط اعتباره جمعاً بين الأدلة . ويؤيده

(١) ص ٤٢٣

(٢) الوسائل الباب ٢ من صلاة الجمعة ، وقد تقدم بعضها ص ٤١٠ و ٤١٣

— ٤٣٢ — (رد التمسك لاعتبار السلطان العادل او نائبه بالرواية) ج ٩

اطلاق الوجوب فيه الدال بظاهره على الوجوب العيني المشروط عند من اعتبر هذا الحديث بحالة الحضور ، واما حالة الغيبة فلا يطلقون على حكم الصلاة اسم الوجوب بل الاستحباب بناء على ذهابهم الى الوجوب التخييري مع كون الجمعة أفضل الفردين الواجبين تخييراً .

(و خامسها) — حمل العدد في الخبر المذكور على اعتبار حضور قوم من المكلفين بها بعدد المذكورين اعني حضور سبعة وان لم يكونوا عين المذكورين نظرا الى فساد حمله على ظاهره من اعتبار اعيان المذكورين لاجماع المسلمين على عدم اعتباره . وقد نبه على هذا التأويل شيخنا المتقدم السعيد ابو عبد الله المفيد في كتاب الاشراف فقال: وعددهم في عدد الامام والشاهدين والمشهود عليه والمتولى لاقامة الحدود أقول : قد تقدم ذلك في عبارته المنقولة من الكتاب المذكور ، وهذا الوجه عندى أقرب الوجوه في معنى الخبر فانهم (عليهم السلام) كثيراً ما يأتون بمثل ذلك في قالب التعليل تقريباً للاذهان ، والفرض هنا بيان عليّة السبعة في الوجوب دون ما زاد وما نقص فعله عليه السلام بان الامام بحسب العادة والطريقة المستمرة لا يخلو من هؤلاء من حيث ترفع الناس اليه واقامة الحدود بين يديه فلا بد من هذه السبعة لجعل في الجمعة هذا العدد لذلك .

ثم ذكر وجهاً سادساً وهو لا يخلو من تكلف وغموض والفرض منه تكثير الجواب فلم تتعرض لنقله .

ثم قال : (و سابعها) — ان العمل بظاهر الخبر يقتضى أن لا يقوم نائبه مقامه وهو خلاف اجماع المسلمين .

(و ثامنها) — انه معارض بما رواه محمد بن مسلم — راوى هذا الحديث — في الصحيح عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألت عن اناس في قرية هل يصلون الجمعة جماعة ؟ قال نعم يصلون اربعاً اذا لم يكن من يخطب ، ومفهوم الشرط

(١) الوسائل الباب ٣ من صلاة الجمعة وآدابها

## ج ٩ (رد التمسك لاعتبار السلطان العادل أو نائبه بالرواية) - ٤٣٣ -

انه اذا كان فيهم من يخطب يصلون الجمعة ركعتين ، وهي عامة في من يمكنه الخطبة الشامل لمنسوب الامام وغيره ، ومفهوم الشرط حجة عند المحققين ، واذا تعارضت رواية الرجل الواحد سقط الاستدلال فكيف مع حصول الترجيع لهذا الجانب بصحة طريقه وموافقته لغيره من الاخبار الصحيحة وغير ذلك ؟ انتهى ملخصاً اقول : (و) (تاسعاً) ما ذكره بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين من ارادة التمثيل دون التخصيص ، وحذف المضاف خصوصاً لفظ « مثل » كثير .

و (عاشراً) ما ذكره من ان تخصيصهم بالذكر ليس لاختصاص مطلق الوجوب بهم لما مر بل لاختصاص الوجوب المطلق بهم بمعنى ان عند اجتماع هذه السبعة يكون وجوب الجمعة وجوباً مطلقاً لا يتوقف على شرط آخر . لتحقق جميع شرائط الوجوب وارتفاع جميع موانعه حتى الخوف عند اجتماعهم ، فان وجود من هو معد للقضاء وآخر يضرب الحدود من جهته <sup>١٢٣</sup> عند ثبوته لاحد المتداعين على الآخر بالشاهدين يقتضى بسطة اليد وانتفاء الخوف بخلاف ما لو اجتمعت سبعة سواهم وان كان المعصوم أحدهم فانه يجمع الخوف فلا يتحقق الوجوب إذ هو مشروط بفقده .

وقد يزداد هذا الجواب ايضاحاً وتقريراً بان يقال : لا ريب انه ليس المراد حصر متعلق الوجوب في السبعة بمعنى السقوط عن غيرهم بل ان اجتماع هذه السبعة باعيانها سبب لتعلق الوجوب المطلق بكل واحد منهم وبغيرهم عن تعلق به الخطاب بوجوب الجمعة ، فليس تخصيص السبعة للمعينة بالذكر إلا بياناً لسبب الوجوب المطلق لا حصراً لمتعلق الوجوب فيها ، فـ « على » ، للسببية . فتأمل فانه من غوامض الأسرار وعرائس الأفكار .

و (حادى عشرها) ما ذكره أيضاً من انه بتقدير تسليم ان ذكر اعيان السبعة لبيان متعلق الوجوب دون سببه - مع ما قد عرفت من وضوح فساده - لا يدل على انتفاء الوجوب عند انتفائها إلا من حيث المفهوم ، وهو - بعد تسليم انه مفهوم

## ٤٣٤ - ( خاتمة الكلام في رد القول بالوجوب التخيري ) ج ١

وصف وانه حجة وان الخبر صحيح - واجب الطرح عند معارضة ما هو اقوى منه من مناطق الكتاب والسنة وعموماتها . انتهى . وهو جيد نفيس .

( الخامس ) ما اعتضد به جملة منهم من خبرى زرارة وعبد الملك بالتقريب المتقدم في كلامهم ، فان فيه انه لا ريب ان ذلك الزمان الذى كانا فيه زمان تقية وخوف وكانت الشيعة لا يتمكنون من اقامة الجمعة منفردين عن المخالفين لاشتراطها باذن الخليفة ، وامام ذلك الوقت والائمة المنصوبون لها كانوا من المخالفين المنصوبين من ائمة الضلال ، وهم لا يجوزون الإقتداء بهم وانما يصلون يوم الجمعة وغيره في بيوتهم ثم يخرجون الى جماعتهم ويصلون معهم تقية يجعلونها نافذة أو يصلون معهم ويقرأون لانفسهم فيصرون منفردين ، وربما صلوا الجمعة معهم بهذه الكيفية ثم صلوا على اثرها ركعتين كما فعله امير المؤمنين عليه السلام في صلاته خلف اللصوص الثلاثة وهذا هو السبب في تركهم الجمعة يومئذ . وهذه احدى الشبه الباعثة لتأخرى اصحابنا على القول بالتخير في هذه الفريضة فانهم ظنوا ان ترك أصحاب الأئمة ( عليهم السلام ) لها زماناً وصلاتها زماناً آخر إنما كان لذلك ، وليس الامر كما زعموه بل ان السر في ذلك هو ما ذكرناه ، وكأنه لما كان في ذلك الوقت الذى صدر منها ( عليها السلام ) ما ذكر في هذين الخبرين كانت سورة التقية أهون وهو زمن الباقر والصادق ( عليهما السلام ) لم يرضوا للشيعة بتركها بل حثوهم على فعلها سرأ في بيوتهم ولم يرضوا لهم بترك هذه الفريضة الجليلة وامثالها مع امكان الاتيان بها على الوجه المذكور (١) .

وملخص الكلام في هذا المقام ان العمدية في ثبوت هذا القول هو الإجماع المدعى على اشتراط الامام أو نائبه في هذه الفريضة كما سمعته من كلام شيخنا المجلسي المتقدم ذكره وقوله فيه : لو لم يكن الإجماع المدعى فيها لم يكن لاحد مجال شك

(١) ارجع الى التعليقة ٥ ص ٣٨٦ والتعليقة ٣ ص ٤١٠ والتعليقة ١ ص ٤٢٦

لتجلى لك الحقيقة .



## ج ٩ (خاتمة الكلام في رد القول بالوجوب التخيري) - ٤٣٥ -

في وجوبها على الأعيان في جميع الاحيان والأزمان ... الى آخر ما قدمنا ذكره .  
وانت قد عرفت ما في ثبوت الإجماع وان دونه خبط القناد وخصوصاً في هذه  
المسألة كما هو ظاهر لمن وفق للسداد والرشاد ، ولهذا ان جملة من افاضل المتأخرين  
عن عصر شيخنا الشهيد الثاني إلا الشاذ النادر ممن لا يعاب به ولا يعد قوله في اقوال  
العلماء المشهورين كهم على القول بالوجوب العيني كما اسلفنا لك نقل اسماء جملة ممن  
حضرنا كلامهم واطلعنا على مذهبهم . واما من اخذته العصبية للقول بالتخير الذي  
ظن بزعمه انه المشهور - مع ان الأمر بالعكس (١) كما عرفت مما قدمناه في هذه  
السطور ، لما اعتراه في ذهنه من الفتور والقصور فجاء عن هذا القول المزيد  
المنصور بالآيات والروايات الساطعة الظهور - فهو اتمى نصيبه في المقام وغاية حظه  
من الافهام . ويا عجباً انهم يستندون الى الآيات القرآنية في جملة من الأحكام مع  
انه ليس فيها ما هو أظهر دلالة ولا أوضح مقالة من آية الجمعة (٢) المشتملة على مزيد  
التأكيد والحث الشديد ويستندون في الأحكام الى خبر أو خبرين من الأخبار ولو  
بالاطلاق أو العموم كما هو مسلم بينهم ومعلوم . ويقابلون هذه الأخبار الواضحة  
الظهور كالنور على الطور بما عرفت من التمحلات البعيدة والتأويلات الغير السديدة ،  
مع انه لم يخرج في حكم مسألة من مسائل الفقه ما خرج عنهم (عليهم السلام) في  
هذه المسألة من الأخبار البالغة في الاشتهار والانتشار والتهديد والتشديد والحث  
الاكيد الى حد لا يقبل الإنكار ، إلا انها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي  
في الصدور (٣) والله در من قال :

لقد اسمعت لو ناديت حياً      ولكن لا حياة لمن تنادي  
ونار لو نفخت بها اضاءت      ولكن أنت تنفخ في رماد (٤)

(١) قد وصف القول بالتخير بالشبهة في ما تقدم من كلامه ص ٤٠٨ و ٤٢٠ و ٤٢١

(٢) سورة الجمعة الآية ٩ (٣) سورة الحج الآية ٤٥ دافئاً لا تعمى ...

(٤) ارجع الى التعليقة ٥ ص ٣٨٦ والتعليقة ٣ ص ٤١١ والتعليقة ١ ص ٤٢٦

## ٤٣٦ - (الدليل الأول للقول بجرمة الجمعة في زمان الغيبة ورده) ج ٩

(الثالث) - من الأقوال في المسألة المذكورة القول بالتحريم في زمن الغيبة ، وهذا القول صريح ابن ادریس و سلاّر و ظاهر المرتضى في اجوبة المسائل الميافارقيات والعلامة في المنتهى و جهاد التحرير والشهيد في الذكرى ، وهؤلاء الثلاثة في غير هذه الكتب المذكورة قد وافقوا أصحاب القول بالتخير . وانت خير بان من عدا الاولين فان كلامهم في المسألة صار متعارضاً فيصير من قبيل ما قيل : تعارضاً تساقطاً . واما نقل القول به عن الشيخ في الخلاف فهو ليس بصحيح كما لا يخفى على من راجع العبارة المذكورة . واما نقله عن ابى الصلاح فقد ينأى فساداً . ولندكر في هذا المقام جملة ما وصل اليها من أدلة أصحاب هذا القول بما ذكره ابن ادریس وغيره وهي ثلاثة :

(الاول) - ان وجوب الظهر ثابت ييقن ولا يعدل عنه إلا ييقن مثله فلا تقابله وتزيله صلاة مشكوك فيها . لان اليقين لا ينقضه الشك ابدأً للاجماع ولما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر (١) « ليس ينبغي ان تنقض اليقين بالشك ابدأً ، والجواب - والله الهادى الى جادة الصواب - ان نقول (اولاً) - انه ان أراد بالظهر الثابت وجوبها ييقن الفريضة الواجبة عند الظهيرة مقدمة على غيرها ليكون يقينية وجوبها شاملاً لجميع الأحوال والأوضاع فيكون متاولاً لموضع النزاع ، فنحن قائلون به ولكن لا يجديهِ نفعاً إذ هي بهذا المعنى شاملة لذات الركعتين المفروضتين قبل ان تسن الزيادة وبعدها مع الخطبتين وبدونهما ولذات الاربع ، وتيقن وجوب مفهوم كلّى لا ينقض تيقن وجوب جزئى خاص منه إلا بدليل خارج ، والثابت وجوبه ييقن في موضع النزاع ذلك المفهوم الكلّى ، والمشكوك فيه خصوصية أحد الفردين : الاربع بدون الخطبة أم الاثنتين معها ، وهما سيان في تعلق الشك بهما ، فاين العدول عن اليقين الى الشك واين نقضه به ؟ اذ تيقن وجوب ذلك المفهوم لا ينقضه الشك في أن ذلك الوجوب المحقق باى الفردين على الخصوص

(١) الوسائل الباب ٤١ و ٤٤ من النجاسات

## ج ٩ (رد الدليل الأول للقول بحزمة الجمعة في زمان الغيبة) - ٤٣٧ -

يتعلق أو انه باى الفردين يتحقق . وان أراد بالظهر الثابتة يقيّن ذات الأربع أو مقصورتها بلا تعويض الخطبتين ، فقيه انه ان أراد عموم وجوبها بالنسبة الى جميع المكلفين في جميع الازمان فهو أوضح وأصح في البطلان ، إذ عينية الركعتين بالخطبتين على بعض المكلفين في بعض الازمان وتحريم فعل الأربع حيثنذ على ذلك البعض في ذلك البعض غنى عن البيان في المقام إذ هو من ضروريات دين الإسلام ، وان أراد أن يقيّن وجوبها ثابت في الجملة فلا يجديه نقماً إذ يقيّن وجوب الجمعة ثابت كذلك . وان اراد ان وجوب الظهر ثابت في يوم الجمعة باعتبار تناول عموم وجوب خمس فرائض كل يوم احداها الظهر فقيه - بعد تسليم اختصاص الظهر بما هو قسم للركعتين ذات الخطبتين لا ما يعمهما - انه اول المسألة ومحل البحث وهل الكلام والنزاع إلا في ذلك ؟ وتناول عمومات وجوب الجمعة في يومها لموضع النزاع أقوى والعمل به أظهر وأولى . وان أراد معنى آخر غير ما ذكرنا فلا بد من بيانه حتى ننظر فيه .

(ثانياً) - ان ما ذكره من الدليل مقلوب عليه في المقام بالنظر الى أصل مشروعية الصلاة وما ورد في ذلك عنهم (عليهم السلام) فان الثابت باصل الشرع إنما هو ركعتان على جميع الناس في جميع الازمان مقرونة بالخطبتين في يوم الجمعة . ثم زيد فيها حضراً في غير يوم الجمعة وبقى يوم الجمعة والسفر على ما كان عليه الأمر سابقاً والذي يفصح عن ذلك ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن زرارة عن ابى جعفر (عليه السلام) (١) في حديث طويل قال فيه : « وقال تعالى : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (٢) وهي صلاة الظهر وهي اول صلاة صلاها رسول الله ﷺ وهي وسط النهار ووسط صلاتين بالنهار : صلاة الغداة وصلاة العصر ، وفي بعض القراءة : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ،

(١) الوسائل الباب ٢ من اعداد الفرائض

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٩

—٤٣٨— (الدليل الثاني للقول بحزمة الجمعة في زمان الغيبة ورده) ج ٩

قال : ونزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله ﷺ في سفر فقفنت فيها وتركها على حالها في السفر والحضر وأضاف للمقيم ركعتين ، وإنما وضعت الركعتان اللتان أضافهما النبي ﷺ يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الامام فمن صلى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها أربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الايام .

والتقريب فيها ان قوله ﷺ « وتركها رسول الله ﷺ على حالها في السفر والحضر » مع قوله : « وأضاف للمقيم ركعتين » صريح في بقاء يوم الجمعة على حكم الركعتين وتساوى حالها في الحالين لان ضمير « تركها » راجع الى صلاة الجمعة المدلول عليها بسياق الكلام وان اختلاف الحالين باعتبار اضافة الركعتين للمقيم إنما هو في غيرها ، إلا انه لما كان مقتضى ذلك نفي الأربع فيها مطلقاً حتى بالنسبة الى من لم يصل الجمعة ذات الخطبتين لفقد شرائطها أو لتعمد تقويتها استدرك ﷺ بما هو كالتخصيص فقال « وإنما وضعت الركعتان ... الى قوله كصلاة الظهر في سائر الايام » وفي ذلك اشارة الى ان صلاة الظهر كما تطلق على الأربع في سائر الايام كذا تطلق على الركعتين مع الخطبتين في يوم الجمعة وإلا لم يكن للتشبيه معنى .

ونحوه في ذلك - وان كان ليس فيه من مزيد البيان ما في الخبر المتقدم - ما رواه ثقة الإسلام في الحسن عن زرارة عن الباقر ﷺ (١) قال : « عشر ركعات : ركعتان من الظهر وركعتان من العصر وركعتا الصبح وركعتا المغرب وركعتا العشاء الآخرة ... الى أن قال وهي الصلاة التي فرضها الله تعالى على المؤمنين في القرآن وفوض الى محمد ﷺ ... الى أن قال فزاد رسول الله ﷺ في صلاة المقيم غير المسافر ركعتين في الظهر والعصر والعشاء الآخرة وركعة في المغرب للمقيم والمسافر ، ونحوها غيرها .

الثاني - ان شرط انعقاد الجمعة الامام أو من نصبه لها اجماعاً وفي حال الغيبة الشرط متفني بشرط .

والجواب منع هذا الشرط مطلقاً ولو مع حضور الامام كما تقدم بيانه ، والاجماع

## ج ٩ (رد الدليل الثاني للقول بحرمة الجمعة في زمان الغيبة) - ٤٣٩ -

قد عرفت ما فيه . وما اعتمدوه في تقريب هذا الاجماع والدلالة عليه - من فعل النبي ﷺ والخلفاء من بعده وانه مع عدمه يكون موجبا للفتنة والاختلاف - فقد عرفت ما فيه أيضاً في ما تقدم مشروحا مبرهنا بما لا يحوم حوله للتأمل الطالب للحق شك ولا شبهة .

ونزيده بياناً وتأكيذاً فنقول (اولاً) - انه على تقدير امكان انقضاء مثل هذا الإجماع فلا بد من نقله متسلسلا من زمان الانقضاء الى زمان النزاع ولو احاداً ان اكتفينا به وليس فليس ، فلم يبق إلا اجماع منقول بنحو واحد مرسل ، فان نقله هذا الإجماع كابن ادریس والمقداد وغيرهما ليس أحد منهم عن عاين سيرة الأئمة ( عليهم السلام ) فكيف يمكن نقلها فضلاً عن انها تجمع عليها بدون واسطة بل لابد من وسائط معلومة تنتهي الى من عاين تلك السيرة ، وليس لناقل هذا الاجماع دليل يلجأ اليه ولا مستمسك يعتمد عليه سوى ما عرفت من دعوى ان النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده كانوا يباشرون هذه الصلاة أو يعينون لها من يقوم بها كما عرفت ، مع ان المباشرة والتعيين الثابتين أعم من الواجبين بالاصالة أو بالعارض ولو باعتبار مصلحة مدنية والديين والمختلفين ، ولا دلالة للعام على الخاص ولو دل لدل تعيين المؤذنين وآئمة الجماعات وسقاة الحج وقابضى مفاتيح الكعبة وامارة الحجيج ونحو ذلك على الوجوب ، وشئ من ذلك ليس بواجب إلا لعروض عارض مدنى ؛ وبالجمله فانه إنما يدل على رجحان عارض يختلف باختلاف المعين والمعين والزمان والمكان والسكان لا رجحان أصلى شرعى لا يختلف باختلافها فإين دلالتة على الوجوب الشرعى المدعى ؟

ثم من العجب العجاب عند ذوى البصائر والألباب والدعوى التي هي أبعد شئ من الصواب ادعاء الإجماع على سنة من سنن النبي ﷺ بل على سيرة من سيره لم يخرج عن مستودعى سره وخازنى علمه أهل بيت العصمة والطهارة فيها نبأ من الانباء الأحادية يدل على ثبوتها ولو دلالة إيماء وإشارة ، هذا والصوارف عن نقلها

## ٤٤٠ - (رد الدليل الثاني للقول بجرمة الجمعة في زمان الغيبة) ج ٩

من جهة التقية - حيث كان مقتضاها اشبه بمذهب ابي حنيفة (١) - مصروفة والبواعث عليها - لشدة الحاجة الى الحكم المبني عليه - بالتحقق معروفة ، أو ما علموا انه ليس لسره ومسيرته وسنته مظهر سوى ما ظهر منهم (عليهم السلام) من الآثار؟ أو ما سمعوا مناديتهم ينادى ان لا شئ من الحق والصواب في ايدي الناس إلا ما برز من وراء تلك الحجب والاستار؟

قال بعض المحققين من متأخري المتأخرين : ولعل تعيين من يباشر صلاة الجمعة كان من جملة المحدثات التي أحدثها من كان بعده عليه السلام وبدعهم التي لم يجر عليها قلم التغيير أو آراء ابي حنيفة التي بنيت اكثرها على الإستحسان وملائمة طباع سلاطين الوقت والمنصويين من قبلهم من قاض أو امير ثم عمت البلية فسرى الاشتباه الى هذه الفرقة الناجية وانقدح في بعض الازدهان حيث كان منسوباً الى سيرة النبي صلى الله عليه وآله وصادف قلوباً عن التحلي بجملة ما هو الحق الواقعي خالية كما قيل ، وصادف قلباً غالياً فتمكنا ، وانضاف الى ذلك عموم التقية المقتضية لعدم مباشرتهم (عليهم السلام) وشيعتهم تلك الوظيفة إلا سراً ولزوم حضورهم جمعة أهل الخلاف وجماعاتهم وحشم عليها نبياً وامراً . ولعل الله ان يجعل هذه الشبهة في حق من ذهب الى الابداع أو التخيير علة وعندراً (٢) . انتهى كلامه زيد مقامه . وهو جيد نفيس مؤيد لما قلناه مؤكداً لما سطرناه .

و(ثانياً) - بما أجاب به شيخنا زين المحققين في الرسالة من انه على تقدير تسليمه لا يلزم منه تحريم فعلها حال الغيبة مطلقاً كما زعمه هذا القائل ، فان الفقهاء نواب الامام على العموم لقول الصادق عليه السلام (٣) ، انظروا الى رجل منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فارضوا به حكماً فاني قد جعلته عليكم حاكماً ... الحديث ، وغيره مما في معناه . وجعله حاكماً من قبله عليه السلام على العموم

(١) ارجع الى التعليقة ٧٩ ص ٤٢٢

(٢) ارجع الى التعليقة ٥ ص ٣٨٦ والتعليقة ٣ ص ٤١١ والتعليقة ١ ص ٤٢٦

(٣) ارجع الى التعليقة ١ ص ٤٣٠ . ليوضح لك الحق .

## ج ٩ (الدليل الثالث للقول بجرمة الجمعة في زمان الغيبة ورده) - ٤٤١ -

الشامل للمناصب الجليلة التي هي وظيفة الامام كالقضاء واقامة الحدود وغيرها فتدخل فيه الصلاة المذكورة بطريق اولى لان شرطيتها به أضعف . ومن ثم اختلف فيها بخلاف هذه المناصب فانها متوقعة على اذنه قطعاً ... الى ان قال : ومع هذا كله فعمدة الامر عندى على منع الإجماع المذكور على وجه يوجب مدعاهم ، ثم اطال بذكر وجه ذلك ( الثالث ) - انه يلزم من عدم القول به الوجوب العيني لافضاء الادلة اليه والمسوغون لها لا يقولون به كما أشار اليه في الذكرى بما تقدمناه من نقل عبارته في صدر القول الثاني .

والجواب عنه ( اولاً ) - ان تقريره وصحة دليله مبني على عدم ثبوت الوجوب العيني وقد عرفت ثبوته بالآيات الشريفة والأخبار الصحيحة الصريحة المنيفة .  
و ( ثانياً ) - ما ذكره شيخنا زين المحققين في الرسالة من انه مع تسليم عدم الوجوب العيني ان بعض الاخبار المتقدمة دال على الوجوب المطلق اعنى الوجوب الكلى المحتمل لكل واحد من افراد المنقسم اليها كالعيني والتخييري وغيرهما وان كان ظاهراً في أحدهما إلا ان الصارف عنه موجود وهو الإجماع الذي زعمه القائل وأى صارف عن هذا الفرد اكبر من الإجماع اذا تم فيحمل على غيره من الأفراد والإجماع منحصر في ارادة احد الفردين العيني أو التخييري فاذا انتفى الأول بقى الآخر ، هذا على تقدير انسداد باب القول بالوجوب العيني وان قامت عليه الأدلة ودلت عليه عبارات الأصحاب ، لكن قد عرفت ان دليله قائم والقائل به من الأصحاب موجود ودعوى الإجماع على عدمه ممنوعة . ثم غايته انه نقل اجماع بخبر الواحد وهو غير مفيد هنا لان دليل القائل بحجته من الاصوليين - مع ظهور الخلاف فيه - انه مفيد للظن المجوز للعمل بمقتضاه ، وهو متنف هنا خصوصاً مع ما قد اطلعنا عليه من ظهور خطأهم في هذه الدعوى كثيراً ، ويكفيك في نقل العلامة الإجماع وظهور خلاف ما نقله في كثير من كتبه من الاجماع على ان الكعبيين هما مفصل الساق والقدم مع ظهور الاجماع على عدمه من جميع الأصحاب

## - ٤٤٢ - ( الاستدلال للقول بالتحريم بدعاء الصحيفة ) ج ٩

بل من المسلمين ... الى أن قال : وكيف يحصل الظن بنقل الإجماع في مسألة ظاهرة الخلاف واضحة الأدلة على ما خالفه : واما ما اتفق لكثير من الأصحاب - خصوصاً المرتضى في الانتصار والشيخ في الخلاف مع انها اماما الطائفة ومقتدياها في دعوى الإجماع على مسائل كثيرة مع اختصاصها بذلك القول من بين الأصحاب أو شنود الموافق لها - فهو كثير لا يقتضى الحال ذكره . ثم نقل جملة من اجماعات المرتضى (رضى الله عنه) التي هي من هذا القبيل ... الى أن قال : ولو ضمنا اليه ما ادعاه كثير من المتأخرين خصوصاً الشيخ على لطال الخطب ، ومن غريبها دعوى الشيخ على في شرح الالفية الإجماع ، ثم ساق جملة من دعاويه الإجماع التي هي من هذا القبيل ... الى أن قال : ولو اتيت لك على جميع ما ذكره من ذلك في رسائله ومسائله لطال وفي هذا القدر كفاية ، فاذا أضفت هذا الى ما قرناه سابقاً كفاك في الدلالة على حال هذا الاجماع ونقله بخبر الواحد المنقول به الإجماع . والله يشهد - وكفى به شهيداً - ان ليس الغرض من كشف هذا كله إلا بيان الحق الواجب المتوقف عليه لقوة عسر القطام عن المذهب الذي تألفه الأنام ولولاه لكان لنا عنه أعظم صارف والله تعالى يتولى اسرار عبادہ . انتهى كلامه زيد مقامه وعلت في الفردوس أقدامه .

وبعض المجتهدين من متأخري المتأخرين من علماء بلادنا البحرين قد اختار القول بالتحريم في هذه المسألة وكتب فيها رسالة ذكر فيها زيادة على ما نقلناه من الأدلة ، ولولا ان هذا القول لمزيد ظهور ضعفه وشنود القائل به سيما في زماننا هذا غنى عن الإطالة في رده لتعرضنا لنقل أدلته وبيان ما فيها من القصور .

وأظهرها شبهة في ما يدعيه قول زين العابدين عليه السلام في الصحيفة (١) « اللهم هذا يوم مبارك ميمون والمسلمون فيه يجتمعون في انطار ارضك ... الى ان قال اللهم ان هذا المقام لخلفائك واصفيائك ومواضع امنائك في الدرجة الرفيعة التي

---

(١) في دعائه (ع) في الاضحى والجمعة رقم ٤٨



ج ٩ ﴿ رد الاستدلال للقول بالتحريم بدعاء الصحيفة ﴾ - ٤٤٣ -

اختصاصتهم بها قد ابتزوها وانت المقدر لذلك ... الى قوله عليه السلام حتى عاد صفوتك وخلفاؤك مغلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مبدلاً وكتابك منبذاً ... الى قوله ( عليه السلام ) وعجل الفرج والروح والنصرة والتمكين والتأييد لهم .

وجه الاستدلال ان الاشارة في قوله « هذا المقام » ترجع الى الجمعة والعيد والخطبة ، وقوله « خلفائك » يدل على الاختصاص بهم ، وكذا قوله عليه السلام « قد اختصاصهم بها » وقوله « قد ابتزوها » فان الابتزاز هو الاستيلاء والاخذ قهراً .

والجواب عنه من وجوه ( احدها ) - احتمال ان يكون المشار اليه إنما هو الخلافة الكبرى لظهور آثارها في هذا اليوم لما فيه من الحكم العظيمة بظهور دولتهم وتمكنهم وأمرهم ونهيهم وهدايتهم العباد وارشادهم واقتداء الخلق بهم ، والى ذلك يشير قوله عليه السلام « حتى عاد صفوتك وخلفاؤك مغلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مبدلاً وكتابك منبذاً » وفرائضك محرفة عن جهات اشراكك وسنن نبيك متروكة ، إذ من الظاهر ان الامور المذكورة مما يترتب على الخلافة الكبرى والولاية العظمى .

و ( ثانياً ) - ان اللام كما يحتمل الملك والاختصاص يحتمل الاستحقاق ولا دلالة لاستحقاق شخص لأمر على نفي استحقاق غيره لذلك الأمر إذ ليس معناه إلا استياله اياه وكونه أهلاً له وهو لا يدل على الاختصاص به وإلا لرجع الاستحقاق اليه فلم يكن لجملة معنى آخر وجه يؤيده ما نقله بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين عن المحقق الدواني في حواشيه على شرح المختصر للمعتمد من ان هذا الاختصاص ليس بمعنى الحصر بل يكفي فيه ارتباط مخصوص كما يقال : الجل للفرس . قيل ومن هنا نجد فرقا بين قولنا « الحمد لله » وقولنا « لله الحمد » وقولنا « الأمر لله » و « لله الأمر » .

و ( ثالثاً ) - حمل الخلفاء على ما هو أعم من الامام الشامل لعلماء الشيعة وقبائهم لانهم ورثة علومهم ورواة أحاديثهم التي من أخذ منها أخذ بحظ وافر لان العلماء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً وإنما ورثوا علماً من علومهم ، ويؤيده

— ٤٤٤ — (رد الاستدلال للقول بالتحريم بدعاء الصحيفة) ج ٩

ما رواه الصدوق وغيره عنه عليه السلام (١) قال : « أئمة ارحم خلفائي . قيل يا رسول الله عليه السلام ومن خلفاؤك ؟ قال الذين يأتون من بعدى يروون حديثي وستي ، وفي رواية أخرى (٢) زاد : « ويعلمون الناس بعدى ، على انه لا بد للخصم من الحمل على المعنى العام الشامل للنصب الخاص والتفاوت بالشدة والضعف ان أوجب الحمل على الأشد تعين الحمل على الأخص ، ودعوى صدق اسم خليفة الله على المأذون له اذنأ خاصاً دون الاذن العام محل منع .

و (رابعها) — ان عطف الاصفياء على الخلفاء يؤذن بالمغايرة كما هو مقتضى الأصل فيمكن أن يكون المراد بالخلفاء هم (عليهم السلام) أو هم ومنصوبهم على الخصوص وبالاصفياء عدول الشيعة ، والتأسيس أولى من التأكيد .

و (خامسها) — بتقدير استفادة الحصر من هذه العبارة فانها في قوة قولك « ليس هذا المقام إلا لخلفائك ... الى آخره ، فالحصر هنا ليس منحصراً في الحقيقي بل يعمه والاضافي ، وكثرة استعماله وشيوعه في الاضافي غير منكور ولا مدافع بل في ما نحن فيه من قصر الموصوف على الصفة لا يصدق إلا اضافياً كما حقق في محله ، ودعوى كونه مجازاً فيه غير مسموع ، وحيث فليس المراد إلا ان هذا المقام مقصور على الاتصاف بكونه خلفاء الله قصراً اضافياً افرادياً أو قلياً أو تعينياً رداً على من اعتقد مشاركة اعدائهم لهم (عليهم السلام) او اختصاصهم به دونهم أو تردد في ذلك ، ولا يلزم من ذلك نفي ان يقوم بهذا المقام اولياؤهم المعترفون بان يدهم يد فرعية لاحظ لها في الشركة فضلا عن الاختصاص والابتزاز .

و (سادسها) — بتقدير تسليم الدلالة بطريق الحصر على نفي الاستحقاق عن ما سوى الخلفاء والاصفياء بالمعنى الخاص فهو عام مخصوص بما قدمنا من الأدلة الدالة على عموم الاذن بالتصرف في هذا الحق حضوراً وغيبة بل الأمر به من غير تخصيص للاذن بمخاطب دون مخاطب ولا في زمان دون زمان ، هذا وهم مضطرون

(١) و (٢) الوسائل الباب ٨ من صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به

ج ٩ ( دليل القول بالتخير بشرط حضور الفقيه ورده ) - ٤٤٥ -

لادراج النائب الخاص الى ما وجهنا به هذا الدليل لكونه مشترك الورود علينا وعليهم فما وجهوه به فنحن نوجهه بمثله وقد كفييناهم - والله الحمد - مؤنة خطبه .  
( الرابع ) - من الأقوال في المسألة وجوب الصلاة المذكورة وجوباً تخييرياً حال الغيبة لكن بشرط حضور الفقيه الجامع لشرائط الفتوى وإلا لم تشرع ، وهذا القول مذهب المحقق الشيخ علي ( قدس سره ) قد رجحه ونصره واعتنى به واستدل عليه ، وربما نسب الى ظاهر كلام العلامة في التذكرة والنهاية والشهيد في اللعة والدروس القول بذلك أيضاً ، ورد بعدم ظهور الدلالة .

والأصل في هذا القول ان اذن الامام معتبر فيها فع حضوره يعتبر حضوره أو نائبه ومع غيبته يقوم الفقيه المذكور مقامه لانه نائبه على العموم .  
وعدة ما استدلل به على هذا الشرط وجوه ثلاثة ( الأول ) - ان النبي ﷺ كان يعين لامامة الجمعة وكذا الخلفاء من بعده كما يعين للقضاء ، وكما لا يصح ان ينصب الانسان نفسه قاضياً بدون اذن الامام فكذا امام الجمعة . قالوا وليس هذا قياساً بل استدلالاً بالعمل المستمر في الأعصار والامصار ومخالفته خرق للاجماع .  
( الثاني ) - رواية محمد بن مسلم قال : « لا يجب الجمعة على أقل من سبعة ... الحديث ، وقد تقدم (١) .

( الثالث ) - انه اجماع كما نقله جماعة من الأصحاب : منهم - المحقق نجم الدين ابن سعيد في المعبر والعلامة جمال الدين بن المطهر والشهيد في الدروس والذكرى والاجماع المنقول بخبر الواحد حجة فكيف بنقل هؤلاء الاعيان .  
واجيب عن الأصل المذكور بانه لو تم لزوم القول بوجوبها مع الفقيه عيناً على حد وجوبها مع الامام ونائبه الخاص قضية لوجود الشرط ، وهؤلاء المتأخرون لا يقولون به بل يجعلونها حال الغيبة مستحبة بمعنى انها أفضل الفردين الواجبين على التخيير فهي مستحبة عيناً واجبة تخيراً فما يقتضيه دليلهم لا يقولون به

— ٤٤٦ — ﴿ رد دليل القول بالتخير بشرط حضور الفقيه ﴾ ج ٩

وما يقولون به لا يقتضيه دليلهم . على انهم يعتبرون في هذه الحال عدم وجود شرط الوجوب الذي هو الامام أو نائبه كما وقع في عبارتهم وحكاية كلامهم ، فلا فرق حيثئذ بين وجود الفقيه وعدمه حيث لا يوجد هذا الشرط بل اما ان يحكموا بوجوبها نظراً الى ان الشرط المذكور انما يعتبر مع امكانه لا مطلقاً أو يحكموا بعدم مشروعيتها التفاتاً الى فقد الشرط .

فان قيل : انهم يختارون الأول وهو حصول الشرط بوجود الفقيه ولكن الوجوب العيني متف بالإجماع كما ندعيه قلنا بالوجوب التخييري حيث دل الدليل على الوجوب ولم يمكن القول الأول .

قلنا : قد اعترفت في كلامكم بفقد الشرط في هذه الحالة وهو خلاف ما التزمتموه هنا ودعوى الاجماع المذكور ممنوعة .

اقول : مدار هذه الأقوال الخارجة عن جادة الاعتدال وثبوتها على هذا الإجماع الذي يدعونه في المسألة وبطلانه يبطل ما فرعوه عليه وقد عرفت - بحمد الله سبحانه الملك المنان - بطلانه باوضح بيان . واما ما ذكره من الوجوه الثلاثة للاستدلال على هذا الإجماع فقد عرفت الكلام فيها منقحاً . والله العالم .

قد تم الجزء التاسع من كتاب الحقائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة  
ويتلوه الجزء العاشر والحمد لله اولاً وآخراً

## فهرس الجزء التاسع من كتاب الحقائق الناضرة

الصفحة	الصفحة
٢٢ جواز التنيه بتلاوة القرآن	٢ بطلان الصلاة بترك الطهارة
٢٢ الاينان بمفردات القرآن في الصلاة على غير ترتيبها .	عمداً أو سهواً
٢٣ هل اشارة الاخرس كلام ؟	٢ بطلان الصلاة بالحدث عمداً
٢٣ لا تبطل الصلاة بالكلام سهواً	٣ الحدث سهواً هل يبطل الصلاة ؟
٢٥ لو تكلم في الصلاة مكرهاً	١٠ حكم التكفير في الصلاة
٢٦ من مبطلات الصلاة الإلتفات الى الورا .	١٤ تفسير التكفير في الصلاة
٢٦ اضطراب كلام الفقهاء في تحديد الإلتفات المبطل للصلاة	١٥ التكفير عند العامة
٢٨ الأخبار الواردة في الإلتفات	١٦ من مبطلات الصلاة الكلام
٣١ الإلتفات بالبدن عمداً الى ما بين اليمين واليسار .	١٧ تحديد الكلام المبطل للصلاة
٣١ الإلتفات بالبدن عمداً الى اليمين واليسار	١٨ لا فرق بين الكلام الموضوع والمهل في ابطال الصلاة .
٣١ الإلتفات بالبدن عمداً الى القبله .	١٨ التنحج ونحوه بما لا يشتمل على حرفين لا يبطل الصلاة
٣١ الإلتفات بالبدن سهواً الى ما بين اليمين والشمال	١٩ حكم التنحج ونحوه اذا اشتمل على حرفين .
	٢٠ لا فرق في ابطال الكلام بين ان يكون لمصلحة الصلاة وعدمه
	٢٠ يستثنى من الكلام المبطل للصلاة الدعاء والذكر والقرآن .

— ٤٤٨ — ( فهرس الجزء التاسع من كتاب الحقائق الناضرة ) ج ٩

الصفحة	الصفحة
٥٢ هل يعم الإبطال البكاء لمثل	٣٢ الإلتفات بالبدن سهوا الى
طلب الولد وشفاء المريض ؟	اليمن واليسار
٥٢ عدم بطلان الصلاة بالبكاء	٣٣ الإلتفات بالبدن سهواً الى
للأمور الاخرية	دبر القبلة
٥٤ من مبطلات الصلاة الاكل	٣٤ الإلتفات بالوجه الى اليمن
والشرب على المشهور	واليسار
٥٥ دوران البطلان بالاكل	٣٦ الإلتفات بالوجه الى ما بين
والشرب مدار الكثرة	اليمن واليسار
٥٥ لا خلاف في استثناء الشرب	٣٧ الاستدبار بالوجه
في الوتر للصائم الذي اصابه	٣٨ من مبطلات الصلاة القهقهة
عطش	٣٩ هل تبطل الصلاة بالقهقهة سهوا ؟
٥٥ هل يتعدى البطلان بالاكل	٣٩ بطلان الصلاة بالقهقهة التي
والشرب الى النافذة ؟	لا يمكن دفعها .
٥٦ الإلتفات يميناً وشمالاً في الصلاة	٣٩ من مبطلات الصلاة الفعل
٥٦ حكم العقص للرجل في الصلاة	الكثير
٥٧ كراهة التثاؤب والتمطى ونحو	٤٠ تحديد الفعل الكثير
ذلك في الصلاة	٤٤ الأخبار المسوغة لبعض
٦١ كراهة مدافعة البول والغائط	الأفعال في الصلاة
والريح في الصلاة	٥٠ هل يختص إبطال الفعل الكثير
٦١ جواز السلام على المصلي	بصورة العمدة ؟
٦٤ وجوب رد السلام على المصلي	٥٠ من مبطلات الصلاة البكاء
٦٥ الأخبار الواردة في السلام	٥١ هل البكاء المبطل خصوص
ورده	المشتغل على الصوت ؟

ج ٩ (فهرس الجزء التاسع من كتاب الخدائق الناضرة) - ٤٤٩ -

الصفحة	الصفحة
ستر أو حائط أو في الكتاب	٦٧ وجوب رد السلام
أو مع الرسول؟	٦٨ الاستدلال بالآية على وجوب
لو ترك المصلي الرد واشتغل	رد السلام
بإتمام الصلاة.	٦٩ الاشكال في دلالة الآية على
سلام المرأة على الأجنبي	وجوب الرد
هل يجب على المرأة رد سلام الأجنبي	٧٠ كيفية رد السلام من المصلي
كيفية الرد على أهل النعمة	وغيره
هل يجب الرد على أهل النعمة؟	٧٢ صيغة السلام التي يسلم بها
من يبدأ بالسلام	٧٥ الابتداء بالسلام ورده كفاً
هل يكره السلام على المصلي؟	٧٥ انما يسقط الوجوب برد من
يجوز للمصلي تسميت العاطس	كان داخلاً في المسلم عليهم
هل يجب على العاطس رد	٧٥ هل يسقط الوجوب برد المصلي
التسميت؟	المميز؟
الاخبار الواردة في العطس	٧٦ هل يجب الرد اذا كان المسلم
حرمة قطع الصلاة	صياً مبرأ؟
جواز قطع الصلاة في بعض	٧٦ هل يجوز للمصلي الرد اذا رد
الموارد	بعض الجماعة؟
تقسيم قطع الصلاة الى الاقسام	٧٦ هل يجب الاسماع في رد السلام؟
الخسة	٧٩ المصلي رد بمثل ما سلم عليه
بطلان الصلاة بالاخلال	٧٩ يجب على المصلي الرد لفظاً
بركن منها	٨٠ استحباب الابتداء بالسلام
من أخل بالركوع ناسياً حتى	٨١ هل وجوب رد السلام فوري؟
يجد	٨٢ هل يجب رد السلام من وراء

— ٤٥٠ — ( فهرس الجزء التاسع من كتاب الخدائق الناضرة ) ج ٩

الصفحة	الصفحة
المناfi عمدا وسهوا	١١١ من نسي سجدين الى ان ركع
١٣١ لو نسي التسليم وذكر بعد المناfi	بعدهما
١٣٣ ما تم الصلاة مع السهو عنه	١١٣ من زاد في صلاته ركعة سهوا
بلا تدارك وسجود	١١٧ الخبر المتضمن لزيادة النبي
١٣٥ ما يتدارك مع الاخلال به	في صلاته .
سهوا من غير سجود	١١٨ لو ذكر الزيادة بعد السجود
١٣٦ لو سها عن السجدين وذكر	وقد جلس بعد الرابعة قدر
قبل الركوع	التشهد أو تشهد
١٣٧ لو تذكر فوت احدي السجدين	١١٨ لو ذكر زيادة الركعة قبل
فهل يجب الجلوس قبلها ؟	الركوع
١٣٨ لو شك هل جلس او لا على	١١٨ هل ينسحب الحكم الى زيادة
القول بوجوب الجلوس	اكثر من ركعة ؟
١٣٨ هل يحزى الجلوس بنية	١١٩ بطلان الصلاة بزيادة الركن
الاستحباب عن الجلوس	١٢٠ موارد الاستثناء من البطلان
الواجب ؟	بالاخلال بالركن .
١٣٩ وجوب رعاية الترتيب لو ذكر	١٢٢ لو سلم على نقص من صلاته
نسيان السجود وقد تشهد أو	أو ظن انه سلم ثم شرع في
قرأ أو سبح	صلاة اخرى
١٣٩ تذكر السجود الاخير بعد	١٢٥ لو ذكر المصلي نقص ركعة فما
التشهد قبل السلام أو بعده	زاد بعد التسليم قبل المناfi
١٣٩ من نسي التشهد وذكر قبل ان	١٢٧ لو ذكر المصلي النقص بعد
يركع	المناfi عمدا لا سهوا
١٤٠ كلام صاحب المدارك في نسيان	١٢٨ لو ذكر المصلي النقص بعد



ج ٩ ( فهرس الجزء التاسع من كتاب الحقائق الناضرة ) - ٤٥١ -

الصفحة	الصفحة
السجود	السجود والتشهد في الركعة
لو هوى لا بقصد الركوع ١٥٨	الاخيرة والتعليق عليه
تفسير الشك ١٦٠	١٤٢ المراد بالركعة في صحيحة حكم
الشك في عدد الثنائية والثلاثية ١٦٢	ابن حكيم
مبطل	١٤٣ هل يفرق بين فوت التشهد
توجيه ما دل على عدم ابطال ١٦٤	الاول والتشهد الاخير ؟
الشك في الثنائية والثلاثية	١٤٤ هل يجب قضاء الصلاة على النبي
نسبة المخالفة الى المقنع في ١٦٥	بالتحريم بعد الصلاة ؟
الشك في المغرب	١٤٥ ما يتدارك بعد الصلاة مع
عدم الفرق في وحوب، الاعادة ١٦٦	سجود السهو
بين الشك في الزيادة والشك	١٤٥ قضاء السجدة لو ذكرها بعد
في النقصان	الركوع
لا فرق في ابطال الشك في ١٦٦	١٤٨ محل قضاء السجدة لو ذكرها
الثنائية والثلاثية بين الواجبة	بعد الركوع
بالاصل والواجبة بالعرض	١٥٠ هل تجب سجدة السهو في قضاء
الشك في صلاة الكسوف ١٦٦	السجدة ؟
الشك في الوتر ١٦٧	١٥١ هل يجب قضاء التشهد لو ذكره
هل المراد بالشك في الشك في ١٦٧	بعد الركوع ؟
الثنائية والثلاثية ما هو أهم	١٥٤ وجوب سجدة السهو لو ذكر
من الظن ؟	فوت التشهد بعد الركوع .
وجوب الاتيان بالمشكوك فيه ١٦٧	١٥٥ لو سها عن الركوع وذكر بعد
اذا كان الشك في محله	الدخول في السجود
وجوب المضى اذا كان الشك ١٧٠	١٥٦ لو سها عن الركوع وذكر قبل

— ٤٥٢ — ( فهرس الجزء التاسع من كتاب الحقائق الناضرة ) ج ٩

الصفحة	الصفحة
١٨٩	في الفعل بعد تجاوز محله
لو شك في الركوع وهو قائم	١٧١ هل المراد بالشك في الحكيم
فركع ثم ذكر في اثباته انه	المتقدمين ما يشمل الظن ؟
قد ركع	١٧٢ هل يفرق في الحكيم المتقدمين
١٩٠ ضابط التجاوز عن المحل في	بين الاولين والآخرين ؟
الشك والسهو	١٧٦ هل يختص تجاوز المحل بالدخول
١٩١ لو شك بعد رفع الرأس من	في الافعال أو يعم المقدمات ؟
الركوع في الوصول الى حده	١٨١ اذا شك في قراءة الفاتحة وهو
١٩٢ بطلان الصلاة بالشك في عدد	في السورة
الاولين	١٨٣ الشك في ابعاض الحمد والسورة
١٩٧ وجوب الاعادة على من لم	بعد الدخول في بعض آخر
يدر كم صلى	١٨٣ الشك في السجود وهو في
٢٠١ الإشكال في صحة ما نقل عن	التشهد أو بعده قبل استكمال
الصدوق في احكام الشكوك	القيام
٢٠٥ اعتبار الظن في عدد الركعات	١٨٤ الشك في الركوع وهو هاو الى
٢٠٦ هل يعتبر الظن في عدد الاولين ؟	السجود ولم يسجد
٢٠٩ الوظيفة عند الظن	١٨٥ الشك في السجود أو التشهد
٢٠٩ هل يترى عند الشك في الفعل ؟	بعد القيام
٢١٠ الشك في الرباعية بين الاثنتين	١٨٦ الشك في القراءة في حال القنوت
والثلاث	١٨٨ لو تدارك ما شك فيه في محله
٢١١ المناقشة في ما استدل به للشك	ثم ذكر فعله
بين الاثنتين والثلاث	١٨٨ لو تلافى ما شك فيه بعد
٢١٢ دفع المناقشة في ما استدل به	الاتقال
للشك بين الاثنتين والثلاث	

ج ٩ (فهرس الجزء التاسع من كتاب الحدائق الناضرة) — ٤٥٣ —

الصفحة	الصفحة
٢٣٤ دفع كلام المحدث الكاشاني في المقام	٢١٥ الشك بين الاثنتين والثلاث قبل الدخول في الثالثة
٢٣٧ هل تتعين الركعتان من جلوس في احتياط الشك بين الثلاث والاربع ؟	٢١٨ ما نقل عن المرتضى من البناء على الاقل في الشك في الاخيرتين
٢٣٧ الشك بين الاثنتين والاربع	٢١٩ تحقيق حال الناصر الكبير
٢٣٩ احتمال صاحب المدارك التخيير في الشك بين الاثنتين والاربع ودفعه	٢٢١ الأخبار الدالة على البناء على الاقل في مطلق الشك
٢٤٠ الاستدلال للقول باعادة الصلاة في الشك بين الاثنتين والاربع ورده	٢٢٢ ترجيح الأخبار الدالة على البناء على الاكثر
٢٤١ الشك بين الاثنتين والثلاث والاربع	٢٢٦ هل يتخير في احتياط الشك بين الاثنتين والثلاث بين ركعة من قيام وركعتين من جلوس ؟
٢٤٣ هل يجوز الاثنيان بركعة قائماً بدل الركعتين جالساً في احتياط الشك بين الاثنتين والثلاث والاربع ؟	٢٢٦ ما يتحقق به سلامة الاولين في الشك المتعلق بالاثنتين
٢٤٣ هل يجب تقديم الركعتين من قيام في احتياط الشك بين الاثنتين والثلاث والاربع ؟	٢٢٧ الشك بين الثلاث والاربع
٢٤٤ هل العلم بحكم ما يجب معرفته من الشكوك شرط في صحة الصلاة ؟	٢٣١ حجة التخيير بين الاقل والاكثر في الشك بين الثلاث والاربع
	٢٣٢ دفع حجة التخيير في الشك بين الثلاث والاربع
	٢٣٣ كلام المحدث الكاشاني المتضمن للتخيير بين البناء على الاكثر والبناء على الاقل

— ٤٥٤ — ( فهرس الجزء التاسع من كتاب الحقائق الناضرة ) ج ٩

الصفحة	الصفحة
الاثنين والثلاث والخمسين	٢٤٤ الشك بين الأربع والخم
الثلاث والخم	٢٤٦ هل يجب الاحتياط في الشك
الشك بين الأربع وما زاد على	بين الأربع والخم ؟
الخمس	٢٤٧ وجوب سجدة السهو في الشك
٢٥٧ صور الشك المتعلق بالسادسة	بين الأربع والخم
٢٥٨ لا سهو في سهو	٢٤٧ الشك بين الأربع والخم قبل
٢٥٩ معنى لا سهو في سهو	الركوع
٢٦٠ الشك في موجب الشك بكسر	٢٤٨ الشك بين الأربع والخم بعد
الجيم .	السجود أو بعد تمام ذكر
٢٦١ الشك في موجب الشك بفتح	السجدة الثانية
الجيم .	٢٤٨ الشك بين الأربع والخم بعد
٢٦٣ الشك في موجب السهو بكسر	الركوع وقبل تمام السجود
الجيم .	٢٥٠ صور الشك بين الأربع والخم
٢٦٣ الشك في موجب السهو بفتح الجيم	في كلام الشهيد
٢٦٤ السهو في موجب الشك بكسر	٢٥١ رجوع الصور التسع في كلام
الجيم .	النسيد الى الثلاث المتقدمة
٢٦٥ السهو في موجب الشك بفتح	٢٥٢ الشك بين الاثنين والأربع
الجيم .	والخم
٢٦٦ السهو في موجب السهو بكسر	٢٥٢ الشك بين الاثنين والثلاث
الجيم .	والأربع والخم
٢٦٧ السهو في موجب السهو بفتح	٢٥٢ الشك بين الثلاث والأربع
الجيم .	والخم
٢٦٨ رجوع كل من الامام والمأموم	٢٥٣ الشك بين الاثنين والخمسين

ج ٩ { فهرس الجزء التاسع من كتاب الحقائق الناضرة } - ٤٥٥ -

الصفحة	الصفحة
٢٨٥ اختصاص السهو بالامام	الشاك الى حفظ الآخر
٢٨٦ تفسير رواية منهل	٢٧٠ هل يرجع الظان من الامام
٢٨٦ توجيه رواية سماعة	والمأموم الى المتيقن والشاك
٢٨٨ لا حكم للسهو مع الكثرة	الى الظان ؟
٢٨٩ المراد بكثرة الشك في صحبة	٢٧١ لا فرق في رجوع الامام الى
زرارة وابي بصير .	المأموم بين الذكر والاثني
٢٨٩ الأمر بعدم الالتفات في كثرة	والعدل والفاسق والواحد
الشك رخصة أو عزيمة ؟	والمتعدد مع الاتفاق وحصول
٢٩١ الأمر بعدم الالتفات هل يعم	الظن بقوله وعدمه .
كثرة السهو ؟	٢٧١ هل يرجع الامام الى الصبي
٢٩٢ مناقشة كلام صاحب المدارك	المميز ؟
في المقام	٢٧١ لا تعويل على غير المأموم إلا
٢٩٣ مناقشة كلام المجلسي في المقام	مع الظن
٢٩٥ الحكم المترتب على كثرة الشك	٢٧١ اختلاف المعنى في مرسلتيونس
٢٩٦ الحكم المترتب على كثرة السهو	باختلاف النسخ
٢٩٧ ما تتحقق به الكثرة الموجبة	٢٧٢ صور اختلاف الامام والمأموم
لسقوط الاحكام	٢٧٦ اشتراك الامام والمأموم في الشك
٣٠١ لو خصت الكثرة بالثلاث	٢٧٨ الاخبار المتعلقة بسهو الامام
فهل يتعلق الحكم بالثلاثة	والمأموم
أو الرابعة ؟	٢٧٩ اجمع بين ما دل على ضمان
٣٠٢ هل تجب تكبيرة الاحرام في	الامام وما دل على عدمه
صلاة الاحتياط ؟	٢٨٠ اشتراك الامام والمأموم في السهو
٣٠٢ لو فعل المبطل قبل صلاة الاحتياط	٢٨١ اختصاص السهو بالمأموم

— ٤٥٦ — ( فهرس الجزء التاسع من كتاب الحدائق الناضرة ) ج ٩

الصفحة	الصفحة
والخمس	٣٠٦ لو فعل المنافي قبل الايتان
٣٢٠ سجود السهو في نسيان السجدة	بالجزء المنسى
والتشهد	٣٠٧ هل تتعين الفاتحة في صلاة
٣٢٠ سجود السهو في الشك بين الثلاث	الإحتياط؟
والاربع مع غلبة الظن بالاربع	٣٠٨ لو ذكر تمام الصلاة بعد صلاة
٣٢٢ هل يجب سجود السهو في القيام	الاحتياط أو في اثنائها
في موضع العقود وبالعكس؟	٣٠٨ لو ذكر نقصان الصلاة بعد
٣٢٦ هل يجب سجود السهو لكل	الفراغ منها ومن الاحتياط
زيادة ونقيصة؟	٣٠٩ لو ذكر نقصان الصلاة بعدها
٣٢٧ هل يجب سجود السهو في الشك	قبل صلاة الاحتياط
في الزيادة والنقيصة؟	٣٠٩ لو ذكر نقصان الصلاة في اثناء
٣٢٨ موضع سجدة السهو	صلاة الاحتياط
٣٣١ هل يستحب التكبير في سجدة	٣٠٩ لو صلى قبل الاحتياط غيره
السهو؟	٣١٠ ترتيب الاحتياط والاجزاء
٣٣١ هل يجب التشهد والتسليم في	المنسية.
سجدة السهو؟	٣١٠ لو اعاد الصلاة من وجب عليه
٣٣٣ هل يجب الذكر في سجود السهو؟	الاحتياط
٣٣٧ هل يجب في سجود السهو ما يجب	٣١٠ مواضع وجوب سجدة السهو
في سجود الصلاة؟	٣١٣ هل يجب سجود السهو للكلام
٣٣٨ لو ترك سجدة السهو عمداً	سهواً؟
٣٣٩ كلام الشهيد في الذكرى	٣١٧ هل يجب سجود السهو للتسليم
والتعليق عليه	في غير موضعه سهواً؟
٣٤٠ هل يتداخل سجود السهو لو	٣٢٠ سجود السهو في الشك بين الاربع
تعدد موجهه؟	

ج ٩ ( فهرس الجزء التاسع من كتاب الحقائق الناضرة ) — ٤٥٧ —

الصفحة	الصفحة
٣٦٧ ما يستفاد من رسالة الصادق (ع)	٣٤٣ ترتيب السجود بترتيب السبب
٣٦٨ كلام الشهيد الثاني في الإجماع	٣٤٣ تقدم الجزء المقضى على سجدتي
٣٦٩ كلام بعض المشايخ في الإجماع	السهو
٣٧١ كلام المحقق الشيخ حسن في	٣٤٤ هل يجب الفور في سجود السهو؟
الإجماع	٣٤٥ التخيير في الشك في النافذة بين
٣٧٢ كلام الفقيه الخراساني في الإجماع	الأقل والأكثر مع أفضلية
٣٧٣ عدم حجية الإجماع المنقول	البناء على الأقل .
٣٧٦ تنمة الكلام في رد الإجماع	٣٤٦ الفرق بين الفريضة والنافذة
على عدم الوجوب التعيني	في حكم الشك والسهو
٣٧٨ الأقوال في صلاة الجمعة في	٣٤٧ علاج وسوسة الصدر وكثرة
زمان النية	الشك
٣٧٨ كلمات القائلين بالوجوب التعيني	٣٤٨ فضل يوم الجمعة وليته
٣٧٨ كلام الشيخ المفيد في المقنعة	٣٥٥ صلاة الجمعة في زمن الغيبة
٣٨٠ كلام الشيخ المفيد في الإشراف	٣٥٦ العمل بالخبر الواحد
٣٨٠ كلام الحلبي في الكافي	٣٥٧ كلام صاحب المعالم في العمل
٣٨١ كلام الشيخ الكراچي	بالخبر الواحد
٣٨٢ كلام الكليني في الكافي	٣٥٩ الأخبار الدالة على حجية
٣٨٣ كلام الصدوق في الفقيه	الخبر الواحد
٣٨٤ كلام الصدوق في المقنع	٣٦١ عدم حجية الإجماع
٣٨٥ كلام الصدوق في الآمال	٣٦٢ التعرض لعلم الأصول
٣٨٥ كلام صاحب المدارك	٣٦٣ ابتناء الفقه على الأصول
٣٨٧ كلام الشيخ حسين والد الشيخ	٣٦٤ الاستدلال بعدم حجية الإجماع
البهائي	برسالة الصادق ﷺ

— ٤٥٨ — (فهرس الجزء التاسع من كتاب الحدائق الناضرة ) ج ٩

الصفحة	الصفحة
على الإستدلال بالآية وجوابه	٣٨٩ كلام صاحب المعالم وولده
٤٠٧ المناقشة بالوجه المتقدمه	٣٨٩ كلام الشيخ نخر الدين بن طريح
٤٠٧ تعرض للرد على الله ورسوله (ص)	٣٩٠ كلام المجلسى الاول
٤٠٧ تأييد دلالة الآيه	٣٩١ كلام الفقيه السبزوارى
٤٠٨ الاستدلال بالأخبار للوجوب	٣٩١ كلام المحدث الكاشانى
التعيين	٣٩٣ كلام صاحب البحار
٤١٥ عدم مقاومة الإجماع المدعى	٣٩٥ تعداد جمع من القائلين
لتخصيص الأخبار	بالوجوب التعينى
٤١٥ اعتراف الشهيد بدلالة الاخبار	٣٩٧ توجيه اطالة الكلام بنقل
وتعلمه بعمل الطائفة ورده	كلمات الاعلام .
٤١٦ كلام المحدث الكاشانى فى دلالة	٣٩٨ الاستدلال بالآيه للوجوب
الأخبار على الوجوب التعينى	التعيين
٤١٧ كلام الشهيد الثانى فى دلالة	٣٩٩ الاول من وجوه الايراد على
الأخبار على الوجوب التعينى	الاستدلال بالآيه وجوابه
٤١٩ الاستدلال للقول بالوجوب	٤٠٠ الثانى من وجوه الايراد على
التخييرى بالاجماع	الاستدلال بالآيه وجوابه
٤٢١ ابطال التمسك بالاجماع على	٤٠٢ الثالث من وجوه الايراد على
عدم الوجوب التعينى	الاستدلال بالآيه وجوابه
٤٢٢ ما استدل به لاعتبار مباشرة	٤٠٥ الرابع من وجوه الايراد على
الامام او اذنه فى صلاة الجمعة	الاستدلال بالآيه وجوابه
٤٢٣ تأييد الوجوب التخييرى	٤٠٦ الخامس من وجوه الايراد على
بحديث زرارة وعبد الملك	الاستدلال بالآيه وجوابه
٤٢٤ رد الإجماع على اعتبار السلطان	٤٠٦ السادس من وجوه الايراد



ج ٩ ( فهرس الجزء التاسع من كتاب الخدائق الناضرة ) - ٤٥٩ -

الصفحة	الصفحة
بالوجوب التخييري	العادل أو نائبه في صلاة الجمعة
٤٣٦ الدليل الاول للقول بجرمة	٤٢٥ كلام الشهيد الثاني في رد الإجماع
الجمعة في زمان الغيبة ورده	على اعتبار السلطان العادل أو
٤٣٨ الدليل الثاني للقول بجرمة	نائبه في صلاة الجمعة .
الجمعة في زمان الغيبة ورده	٤٢٨ رد الوجه الاعتباري في اعتبار
٤٤١ الدليل الثالث للقول بجرمة	السلطان العادل أو نائبه في الجمعة
الجمعة في زمان الغيبة ورده	٤٢٩ رد التمسك لا اعتبار السلطان
٤٤٢ الاستدلال للقول بالتحريم	العادل أو نائبه بفعل النبي ﷺ
بدعاء الصحيفة	٤٣١ رد التمسك لا اعتبار السلطان
٤٤٣ رد الاستدلال للقول بالتحريم	العادل أو نائبه بالرواية
بدعاء الصحيفة	٤٣٤ رد التمسك بحديث زرارة
٤٤٥ دليل القول بالتخيير بشرط	وعبد الملك
حضور الفقيه ورده	٤٣٤ خاتمة الكلام في رد القول



## الاستدراكات

نستدرك هنا ما فاتنا التنبيه عليه في محله والترتيب بحسب ارقام الصفحات  
(١) ورد في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج ص ٢٣ هكذا : «يجدنا السهو قبل التسليم هما أو بعده ؟ قال بعده ، وفي النسخ الخطية كذلك إلا في الجواب فانه هكذا  
« قال بعد ، باسقاط الضمير المضاف اليه ، وفي الكافي ج ١ ص ٩٩ والوافي باب «سائر مواضع يجدى السهو ، والوسائل باسقاط الضمير في السؤال والجواب معاً ، نعم في الاستبصار ج ١ ص ٣٧٨ اثبت الضمير فيها معاً .

(٢) وردت رواية محمد بن مسلم ص ٢٩ وقد خرجناها من التهذيب والوافي غفلة عن ايراد صاحب الوسائل لها في الباب ٦ من الخلل في الصلاة ، وقد نبهنا على ذلك ص ١٢٣ .

(٣) جاء في رواية مسمع ص ٦١ هكذا « فرقع الرجل ، تبعاً للنسخ ، وفي الكافي ج ١ ص ١٠٢ والوسائل « فرقع رجل » .

(٤) جاء ص ٦١ نقلاً عن الوافي هكذا : « فما يوجد في بعض نسخ التهذيب... مع ان عبارة الوافي باب «الحديث ومقدماته والنوم في الصلاة» ليس فيها كلمة « بعض » ويؤيده عدم التعرض لاختلاف النسخ في الطبع الحديث من التهذيب ج ٢ ص ٣٣٣ رقم ١٣٧٢ .

(٥) جاء ص ٦٢ هكذا : قال في المنتهى بعد ايراد هذه الصحيحة - يعني صحيحة هشام المتقدمة ص ٦١ - : المراد بذلك نفي الكمال لا الصحة . ثم قال بعد ذلك : يكره مدافعة الاخبين وهو قول من يحفظ عنه العلم ، قال ولو صلى ... اقول : عبارة المنتهى ج ١ ص ٣١٢ هكذا : مسألة - ويكره مدافعة الاخبين وهو قول كل من يحفظ عنهم العلم ... الى ان قال ومن طريق الخاصة ... ثم نقل صحيحة هشام ، ثم قال والمراد بذلك نفي الكمال لا الصحة ثم نقل رواية الحضرمي ثم

قال : فرع لو صلى كذلك ...

(٦) جاءت عبارة المغرب في التحية ص ٦٨ وفي المطبوع منه مادة «حي» ، هكذا : «ثم سمي ما يحيى به» بالمضارع لا الماضي ، وفي آخر العبارة هكذا «قلت له حياك الله» وكلمة «له» ليست في نسخ الحدائق .

(٧) وردت عبارة بجمع اليان في التحية ص ٦٨ وفيها هكذا : فاذا قال المسلم «السلام عليكم» فقلت «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته» فقد حيته باحسن منها وهذا منتهى رد السلام . وفي المطبوع منه ج ٢ ص ٨٥ وردت العبارة هكذا : فاذا قال المسلم «السلام عليكم» فقل «وعليكم السلام ورحمة الله» واذا قال «السلام عليكم ورحمة الله» فقل «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته» فقد حيته ... الى آخر العبارة . وقد ورد فيه بعد ذلك هكذا : «قالوا اذا سلم عليك المسلم فرد عليه ...» وكلمة «المسلم» ليست في نسخ الحدائق . وورد فيه في رواية الحسن في جواب النبي ﷺ للرجل الثاني هكذا «فقال النبي ﷺ» وكلمة «النبي» ليست في هذا المورد في نسخ الحدائق ، كما انه ورد فيه في آخر العبارة هكذا : «ولم تزد في الثالث» وفي نسخ الحدائق «لثالث» .

(٨) نقل (قدس سره) ص ٧٢ كلام ابن ادریس في السرائر وبينه وبين السرائر المطبوعة بعض المخالفة ، فان في المطبوعة هكذا «سواء رد بما يكون في لفظ القرآن أو ما خالف ذلك اذا اتى بالرد الواجب الذي تبرأ ذمته به» وهنا هكذا «أو ما يخالف ذلك اذا أدى ...» وايضاً هناك هكذا «اذا كان المسلم عليه قال له سلام عليكم أو سلام عليك أو السلام عليكم فله ان يرد ...» وهنا هكذا «اذا كان المسلم عليه قال له سلام عليك أو سلام عليكم أو السلام عليكم أو عليكم السلام فله ...» وايضاً في آخره هناك هكذا : «ولا يقول له وعليكم السلام» وهنا هكذا «ولا يقول له وعليكم» .

(٩) أوردنا التعليقة ٢ ص ٩١ في ما يتعلق برواية أبي بصير وقد جاء فيها

هكذا ، فقل الحمد لله وصل على النبي وآله ، وفي الوافي ، وصل على النبي وآله وسلم ، وفي الوسائل ، وصلى الله على النبي وآله ، وفي الوسائل ايضاً بعد كلمة ، الم ، هكذا ، صلى الله على محمد وآله ، وفي الكافي ، صل على محمد وآله ، وقال في الوافي بيان - في بعض نسخ الكافي في آخر الحديث ، صلى الله عليه وآله ، وهو صلاة من ابي عبدالله عليه السلام على النبي ﷺ لاجل ذكره .

( ١٠ ) قد سقطت صحيحة الحلبي ص ٩١ فقد ورد في النسخ الخطية بعد رواية ابي بصير هكذا ، وروى في التهذيب في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا عطس الرجل في الصلاة فليقل الحمد لله ، ولكن الرواية قد وردت في الكافي ج ١ ص ١٠٢ ونقلها في الوسائل الباب ١٨ من قواطع الصلاة عنه وكذا في الوافي باب رد السلام ، ولم ينقلها من التهذيب . واللفظ في الجمع ، وفي صلاته ، .

( ١١ ) جاء في الصفحة ٩٤ في النقل عن جمع البحرين هكذا ، يقال ثابته ، على تفاعلت ، والموجود في جمع البحرين مادة ، ثب ، ثابته على تفعلت ، .

( ١٢ ) جاء في الصفحة ٩٩ في سند الرواية رقم ( ٦ ) هكذا ، وعن محمد بن يحيى عن بعض أصحابه ، وفي الكافي والوسائل هكذا ، وعن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن بعض أصحابه ، وفي الوافي ج ٣ باب العطاس والتسميت هكذا ، محمد عن احمد عن محمد بن يحيى عن بعض أصحابه ، .

( ١٣ ) وردت في الصفحة ١١٢ موثقة منصور واللفظ في آخرها - كما في نسخ الحدائق - هكذا ، اذا كنت ناسياً ، وفي التهذيب ج ١ ص ١٧٧ واحدى نسخ الوسائل ، اذا كان ناسياً ، وفي الكافي ج ١ ص ٩٧ والوافي باب السهو في القراءة والنسخة الاخرى للوسائل ، اذا كان نسياناً ، وقد جرينا عليه في هذه الطبعة .

( ١٤ ) يوجد اختلاف بسيط في لفظ رواية عبدالله بن مسعود الواردة ص ١١٦ عن صحيح مسلم في هذه الطبعة مع سائر النسخ وقد جرينا في ذلك على ما ورد في صحيح مسلم .

(١٥) وردت رواية ابن مسعود ص ١١٧ و ١١٨ ويمكن أن يكون اللفظ الوارد فيها تلخيصاً لما ورد في صحيح مسلم فإن الرواية وردت فيه هكذا ، صلى بنا رسول الله ﷺ خمساً فلما انفتل توشوش القوم بينهم فقال ما شأنكم ؟ قالوا يا رسول الله ﷺ هل زيد في الصلاة ؟ قال لا . قالوا فانك قد صليت خمساً فانفتل ثم سجد سجدتين ثم سلم ثم قال إنما انا بشر مثلكم انسى كما تنسون . .

(١٦) قد ورد ص ١٢٢ هكذا ، قال العلامة في النهاية ، وفي نسخ الحدائق ورد ، قال العلامة في المنتهى ، وحيث لم نجد العبارة في المنتهى ونقلها في البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٥٠ عن النهاية أبدلنا كلمة المنتهى بالنهاية .

(١٧) ورد ص ١٢٤ س ١٨ هكذا ، قبل الظهر أو بعده ، وفي النسخ ، أو بعدها ، ولظهور الخطأ صححنا العبارة .

(١٨) جاءت العبارة ص ١٢٤ ص ٢١ هكذا ، فكما انه موقوف على التسليم من الأولى في محله ... ، وفي النسخ وردت العبارة هكذا ، فكما انه موقوف على التسليم من الثانية في محله ... ، ولظهور الخطأ صححنا العبارة .

(١٩) ورد حديث محمد بن مسلم في الصفحة ١٢٩ مطابقاً لنسخ الكتاب ، وفي التهذيب هكذا ، فاذا حول وجهه بركيته استقبل الصلاة استقبالا ، وفي الوافي باب السهو في إعداد الركعات هكذا ، فاذا حول وجهه بركيته فعليه أن يستقبل الصلاة إستقبالا ، وفي الإستبصار ج ١ ص ٣٦٨ ، فاذا حول وجهه فعليه ان يستقبل الصلاة إستقبالا . .

(٢٠) حديث احمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر ص ١٤٦ جاء مطابقاً لما في التهذيب ج ٢ ص ١٥٤ الطبع الحديث إلا في قوله ، صلى ركعتين ، فانه مطابق لنسخ الكتاب وفي التهذيب ، يصلى الركعتين ، وكذا قوله ، ولم تدر واحدة أو اثنتين استقبلت حتى يصح لك اثنتان ، فان فيه هكذا ، فلم تدر ... الى قوله حتى يصح لك اثنتان . .

(٢١) روى الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٨٥ بسنده عن أبي بصير عن

ابن عبد الله رحمه الله قال : « اذا سهوت في الركعتين الاولتين فاعدهما حتى تثبتها ، وروى عنه ج ١ ص ١٨٦ بنفس السند ايضاً قال : « قال ابو عبد الله رحمه الله اذا سهوت في المغرب فاعده الصلاة ، وقد جمع بينها لاتحاد السند صاحب الوافي في باب الشك في الغداة والمغرب وفي الركعتين الاولتين من الرباعية . والظاهر ان هذا هو السبب في تعبير المصنف ( قدس سره ) عند نقله للحديث الثاني ص ١٦٣ بقوله « في حديث ، وقد سقط لفظ « الصلاة » في النسخ . وقد ذكر الحديث الاول ص ١٩٤ وقد عبر عنه في الاول بالموثق وفي الثاني ردد بين الصحيح والموثق ( ٢٢ ) ورد التعبير في رواية الخصال ص ١٦٣ في النسخة المطبوعة هكذا « في الموثق ، وفي النسخ الخطية « في القوى ، وقد جرينا في هذه الطبعة على النسخ الخطية .

( ٢٣ ) جاء في الصفحة ٨٩ السطر ٨ هكذا « وقد علما ، كما في النسخ ، والظاهر أن الضمير يعود الى الكراهة المدلول عليها بقوله « لا يكره » .

( ٢٤ ) ورد في الصفحة ١٨٠ السطر ٢١ هكذا « ودفعاً لتسلط الشيطان ، تبعاً للنسخ الخطية لانسجام العبارة بذلك ، وفي المطبوعة « فصار دفعاً ... ،

( ٢٥ ) ورد في الصفحة ١٨٣ السطر ١٧ هكذا « على القول بتغيير الفعل ، تبعاً للنسخ ، والظاهر ان الصحيح هكذا « على القول بتقييد الفعل ، .

( ٢٦ ) ذكر ( قدس سره ) في الصفحة ١٩١ في الفرع الخامس الشك في الوصول الى حد الركوع بعد رفع الرأس منه واستقرب فيه العود الى الركوع ، وقد ذكر هذا الفرع بعينه ج ٨ ص ٢٤٢ في الفائدة السادسة واستظهر فيه عدم العود . وايضاً جعل حديث الحلبي هناك من الموثق وهنا من الصحيح .

( ٢٧ ) ورد في الصفحة ١٩٨ السطر ٤ هكذا « في مثل هذه المسألة ، وفي النسخ الخطية « في هذه المسألة ، .

( ٢٨ ) جاء في كلام ابن بابويه ص ٢١٠ تبعاً للنسخ هكذا « وان ذهب

وهك ... ، وفي الذخيرة في الشك بين الاثنتين والثلاث والبحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٤٧ هكذا ، واذا شككت بين الاثنتين والثلاث وذهب وهمك ... ، وقد جاء فيها هنا ايضاً ، ثم اسجد سجدة بعد التسليم ، وفي الكتباين ، ثم اسجد للسهو . .  
(٢٩) ورد في صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج ص ٢١٨ و ٢٢٣ ، ويحتاج بالصلاة كلها ، تبعاً للتهذيب القديم ج ١ ص ٢٣٤ والحديث ج ٢ ص ٣٤٤ ، وفي النسخ - تبعاً للوافي باب الشك في ما زاد على الركعتين والوسائل الباب ٨ و ٢٣ من الخلل - ، ويحتاج بالصلاة كلها . .

(٣٠) ورد في عبارة المختلف ص ٢٤٦ تبعاً للنسخ هكذا ، ولان الركعتين جعلتا تماماً ، وفي المختلف ص ١٣٤ ، تماماً ، وجاء فيها هنا ايضاً ، كأنه يقول ، وهناك ، كأن يقول ، وفي اواخرها غلط مطبعي أوردناه في فهرس الخطأ والصواب .  
(٣١) ورد في عبارته (قدس سره) ص ٢٧٢ س ٣ و ٤ هكذا ، وليس كلامه <sup>بمقتضى</sup> مقصوراً على الحكم المنقول عنه ، كما في النسخ . والظاهر ان الصحيح هكذا ، الحكم المسؤول عنه ، كما يتضح بمراجعة البحار ج ١٨ الصلاة ص ٦٦٤ س ١٦ .  
(٣٢) ورد ص ٢٧٧ س ٢٢ هكذا ، والرابطة هنا هو الشك بين الاثنتين والثلاث ، وفي النسخ هكذا ، والرابطة هنا هو الشك بين الثلاث والاربع ، ولظهور الخطأ صححنا العبارة .

(٣٣) ورد صحيح زرارة برواية الفقيه ص ٢٧٨ كما في النسخ ولفظه مطابق لرواية السكا في ج ١ ص ١٠٥ والتهذيب ج ١ ص ٣٣٠ وهما يخالفان رواية الفقيه مخالفة بسيطة في اللفظ راجع الفقيه ج ١ ص ٢٦٤ والوسائل الباب ٣٦ من الجماعة .  
(٣٤) ورد نقل قول المحقق في المعبر في موجبات سجدة السهو ص ٣١٣ مطابقاً لما جاء في النسخ الخطية وتركنا ما جاء في النسخة المطبوعة لما فيها من الاختلال نعم لا يبعد ان يكون ابدال لفظ « السلام » بـ « التسليم في غير موضعه » احسن لقوله في المعبر ص ٢٢٣ « ومن سلم في غير موضعه ناسياً سجدة السهو » .



(٣٥) نقل (قدس سره) في الصفحة ٣١٣ عن العلامة في المنتهى القول  
بوجوب سجود السهو في القعود في حال القيام وبالعكس ، ونقل عنه في الصفحة ٣٢٢  
٣٢٥ ما ينافي ذلك ، والصحيح ما هناك حيث قال في المنتهى ج ١ ص ٤١٧  
« والا قرب الاول ، مشيراً الى قول الشيخ بالعدم .

(٣٦) وردت موثقة عمار ص ٣١٧ ولم توصف في النسخ بكونها موثقة وقد  
زدنا كلمة « في الموثق » في المقام اعتماداً على تغييره عنها بالموثقة في الصفحة ٣١٩ في  
موضعين وفي الصفحة ١٢٦ . وكلامه (قدس سره) في دلالتها ظاهر التهافت حيث  
انه اولا استشكل في دلالتها على وجوب السجود للتسليم في غير موضعه بقوله ص  
٣١٧ « الا انه يمكن تطرق القدر ... » وقوله ص ٣١٨ س ١٢ « وقد عرفت ان  
رواية عمار قاصرة عن ذلك » وقد اثبت ظهورها في ذلك ص ٣١٩ س ١١ حيث  
قال « مع ما عرفت من ظهور الدلالة في موثقة عمار ، وقال ص ٣١٩ س ١٩  
« وثالثاً - دلالة موثقة عمار المتقدمة على الحكم المذكور وظهورها فيه تمام الظهور ،  
وقد اشرنا الى ذلك ص ٣١٨ في التعليقة (١) .

(٣٧) جاء ص ٣١٨ س ٣ « ويدل ... » والصحيح كما في النسخ « قيل ويدل ،  
وقد فائنا التنبيه على ذلك في فهرس الخطأ والصواب .

(٣٨) جاء ص ٣٣٠ س ١٢ بعد رواية الاشعري عن الشيخ - تبعاً للنسخ -  
هكذا « قال شيخنا الصدوق اني افتي به في حال التقية ، وهذا الكلام من الصدوق  
ورد في الفقيه ج ١ ص ٢٢٥ بعد نقل حديث صفوان الجمال الوارد في الوسائل في  
الباب ٥ من الخلل في الصلاة ، ويظهر من ذلك ان هذا الحديث قد سقط من ما وقفنا  
عليه من النسخ اذ يبعد ان ينقل كلام الصدوق الوارد عقيب روايته في الفقيه بعد  
رواية الشيخ من دون ان ينقل الحديث الذي أورد هذا الكلام عقيب .

(٣٩) جاء في التعليقة ٣ ص ٣٥٩ ان لفظ « من حفظ على امتي ... » في  
الوسائل تختص برواية الخصال وقد عثرنا على رواية الشهيد في الاربعين بهذا اللفظ

في نفس الباب من الوسائل .

( ٤٠ ) وردت رسالة الصادق عليه السلام ص ٣٦٦ وبين النسخة المطبوعة والنسخ الخطية والطبعة الحديثة من الروضة اختلاف في بعض مواضع ما نقله من الرسالة في الكتاب . وقد جرينا في هذه الطبعة على النسخة المطبوعة إلا في ما اتفقت عليه النسخ الخطية والطبعة الحديثة من الروضة ص ٥ وهو قوله « حتى دخلهم الشيطان » بعد قوله « باهوائهم وآرائهم ومقاييسهم » ومن موارد الاختلاف ان في النسخ الخطية بعد كلمة « الشيطان » هكذا « ولانهم ... » وكذا في المطبوعة ، وفي الطبعة الحديثة « لانهم ... » بلا واو وقد جرينا في هذه الطبعة عليها . ومن موارد الاختلاف ان في النسخ الخطية بعد قوله « وهم أهل الذكر الذين أمر الله هذه الامة بسؤالهم » هكذا « وهم الذين مر مثالمهم وقد سبق في علم الله ان من يتبعهم ويصدق أثرهم ارشدوه » وفي الطبعة الحديثة من الروضة هكذا « وهم الذين من سألهم - وقد سبق في علم الله ان يصدقهم ويتبع أثرهم - ارشدوه ... » وفي النسخة المطبوعة من الكتاب كما جاء في هذه الطبعة .

( ٤١ ) جاء ص ٣٦٧ س ١٦ هكذا « وبيان مفصلاته » كما في النسخة المطبوعة وبعض النسخ الخطية والظاهر ان الصحيح « وبيان معضلاته » بقرينة ما قبله وما بعده ( ٤٢ ) جاء في النسخ في رواية أبي بصير ص ٤٠٣ هكذا « مات الكتاب والسنة » وقد حذفنا كلمة « والسنة » تبعاً للكافي .

( ٤٣ ) وردت رواية الزبير ص ٤٠٣ كما في النسخ وهي موافقة في اللفظ للتهذيب ج ٢ ص ٤٥ إلا في قوله « وصف » فان في التهذيب « قد وصف » وفي قوله « كما يسأل الأولون » في التهذيب « كما يسأل عنه الأولون » وفي فروع الكافي ج ١ ص ٣٣٢ « عن ما » بدل « كما » في الموضعين ، وفي الوسائل ايضاً كذلك . وقد وردت الرواية ايضاً ص ٤٢٥ .

( ٤٤ ) اورد الوحيد البهبهاني في كلامه المنقول في التعليقة ٣ ص ٤١١ حديثاً

للشيخ في مصباحه والصدوق في اماليه وقد وقفنا على موضع الحديث في المصباح وهو في الصفحة ٢٥٥ وفيه هكذا - كما في الوسائل الباب ٢ من المتعة ايضاً - ويصلي الجمعة في جماعة ، وليس فيه « ولو مرة » .

( ٤٥ ) ( الأخبار التي أوردها ( قدس سره ) ص ٤١٣ عن الوافي ورسالة الجمعة للشهيد الثاني قد غفلنا عن تخريجها من الوسائل وقد وردت في الباب ١ من صلاة الجمعة وكذا حديث الشيخ المفيد ص ٤١٤ .

( ٤٦ ) ( أورد ( قدس سره ) حديث محمد بن مسلم وإبي بصير ص ٤١٥ ونسبه الى ثواب الاعمال مع انه في عقاب الأعمال ص ٢٠ كما في الوسائل أيضاً ولعله من باب المسامحة في التسمية . وصحيح زرارة الذي نقله بعده عن عقاب الاعمال يتفق في اللفظ تماماً مع صحيحه الذي نقله عن المجالس ص ٤١٤ .

( ٤٧ ) ( جاء ص ٤٢٨ س ٥ - تبعاً للنسخ - هكذا « على طاعة الله » وفي الرسالة ص ٨٤ « على طاعة من طاعات الله » ثم جاء س ٦ هكذا « ولا ارتاب مررب ... الى قوله وتضاعف ثوابهم » تبعاً للنسخ . الخطية وفي الرسالة هكذا « وابن اذت على ما ترتب من الاجتماع في سائر الصلوات وحضور الخلق بعرفات وغيرها من القربات وبها يشرف مقامهم ويضاعف ثوابهم » . وفي المطبوعة « ولا يرتاب ... » .

( ٤٨ ) ( وردت ققرة من مقبولة عمر بن حنظلة ص ٤٣٠ والظاهر انها نقل بالمضمون فان اللفظ الوارد في اصول الكافي باب اختلاف الحديث من كتاب فضل العلم وفي التهذيب ج ٢ ص ٩١ هكذا « ينظر ان الى من كان منكم من قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فليرضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما ... » وليس في النسخ جملة « وعرف احكامنا » . وقد وردت هذه الفقرة ايضاً في كلام الشهيد الثاني في الرسالة ص ٨٧ المنقول ص ٤٤٠ كذلك الا انها تشتمل على جملة « وعرف احكامنا » وفاقدة لقوله « ونظر في حلالنا وحرامنا » وقد اضفتها تبعاً لكتب الحديث .

(٤٩) جاء ص ٤٣٥ س ٦ كلمة « مذهبه » كما في النسخة المطبوعة ، وفي النسخ الخطية « مذاهبه » .

(٥٠) جاء في عبارة الشهيد الثاني المنقولة ص ٤٤٠ هكذا ، فتدخل فيه الصلاة المذكورة ، وفي الرسالة « تدخل ، بلا فاء ، والظاهر انه احسن لانسجام العبارة كما يظهر بالتأمل فيها .

(٥١) جاء في عبارته ايضاً ص ٤٤١ هكذا ، على وجه يوجب مدعاهم ، وفي النسخ « يمنع ، بدل « يوجب » ، وقد جرينا في هذه الطبعة على ما في الرسالة ص ٨٧ (٥٢) العبارة في الصفحة ٤٤١ السطر ١٩ و ٢٠ مرتبة في النسخ ، ففيها - كما في رسالة الشهيد الثاني - هكذا : « لان دليل القائل ح من الاصوليين ، وقد جعلنا بدل « ح ، كلمة « بحجته » ، بمقتضى المناسبة للمقام . وفيها بعد ذلك هكذا « مع ظهور الخلاف فيه ، وفي النسخ هكذا « مع عدم ظهور الخلاف فيه ، وقد حذفنا كلمة « عدم ، تبعاً للرسالة كما يقتضيه التأمل في العبارة . وقد جاء فيما بعد ذلك هكذا « انه مفيد للظن المجوز للعمل بمقتضاه ، وقد جرينا في تبديل ما في النسخة المطبوعة بهذه العبارة على الرسالة والنسخ الخطية . وكلمة « قد ، في قوله « مع ما قد اطلعنا ، جاءت لوجودها في الرسالة ولا توجد في النسخ ، كما ان كلمة « ظهور ، في قوله « من ظهور خطاهم ، ليست في الرسالة وانما هي في النسخ .

(٥٣) فالتا اثبات الخطأ في الصفحة ٤٤٢ السطر ٢ في فهرس الخطأ والصواب والصحيح بدل « : « ؟ » .

(٥٤) جاء في دعاء الصحيفة ص ٤٤٢ هكذا « اللهم هذا يوم مبارك ميمون ، وكلمة « ميمون ، وردت في النسخ وليست في ما وقفنا عليه من المطبوع والخطوط من الصحيفة كما ان كلمة « ان ، ليست في الصحيفة والنسخ الخطية .







